بحوث ودراسات ... فى
التعـــاون

- رايفيزن .. والائتمان التعاونى
- الائتمان التعاونى المعاصر
- نموذج للتعاونيات الريفية
- التعاونيات .. ومحاربة الفقر
- الزراعة عام ٢٠٠٠
- التعاون .. والأمم المتحدة
- التعاون .. والتكامل العربى
- التعاون .. والحركة النقابية

دكتور كمال حمدى أبو الخير

بسم الله الرحمن الرحيم

بحوث وداسات ... فى
التعاون

تعريف ببعض المناصب التى شغلها الباحث

- عضو هيئة التدريس فى كلية التجارة جامعة عين شمس منذ ١٩٤٨ وتدرج فى مناصب هيئة التدريس الى الاستاذية ، وما زال استاذا بها حتى الآن .
- يتولى امانة وعمادة المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية منذ انشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن .
- رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، والتى تملك المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ، ومركز الابحاث التعاونى ، ومركز العلاقات التعاونية الدولية .
- رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها فى عام١٩٦٨وصدر قرار من مصلحة الاستعلامات بذلك ، وعضو نقابة الصحفيين .
- كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال اسبوعى منذ عام١٩٥٩ حتى الآن.
- نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاونى الدولى منذ عام ١٩٧٦ واعيد انتخابه فى اكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ .
- عضو اللجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى ، ولجنة الصحافة التعاونية ، ولجنة المستهلكين .
- كان مستشارا لجامعة الدول العربية فى الشئون الاجتماعية والتعاونية والادارية .
- عضو مجلس ادارة الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى ورئيس لجنة التخطيط والمؤتمرات .
- عضو مجلس ادارة الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى ورئيس لجنة التدريب والمؤتمر السنوى .
- عضو مجلس ادارة الاتحاد التعاونى الاسكانى المركزى ورئيس لجنة التدريب .
- عضو فى المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومى للتنمية الاجتماعية والخدمات وعضو شعبتى الحكم المحلى والتنمية الادارية .
- عضو المجلس الاعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين .
- عضو مجلس ادارة اكاديمية السادات للعلوم الادارية .
- عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولى للعلوم الادارية .
- رئيس المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية (الحلف التعاونى الدولى).

للباحث

- تنظيم وادارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك • مكتبة عين شمس ١٩٥٩
- تطور التعاون وفلسفته فى ضوء الاشتراكية العربية •
الدار القوميه للطباعة والنشر ١٩٦٢
- دور المؤسسات العامة التعاونية فى الاقتصاد القومى •
مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
- التعاون فى المملكة المتحدة
مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
- التعاون الاستهلاكى (تاريخه ونظمه ومشكلاته) مكتبة عين شمس ١٩٦٤
- نحو حركة تعاونية نظيفة • (الاهرام الاقتصادى) ١٩٦٥
- نحو بنيان تعاونى سليم • (الاهرام الاقتصادى) ١٩٦٦
- تطور مفهوم ديمقراطية الادارة فى التنظيمات التعاونية •
جامعة الدول العربية - مكتبة عين شمس ١٩٦٧
- اصول التنظيم والادارة فى المؤسسات والتعاونيات• مكتبة عين شمس ١٩٦٨
- التنظيم التعاونى • مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نشاة الفكر التعاونى وتطوره • مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاونى فى بريطانيا • مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاونى فى بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية •
مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نحو بنيان تعاونى جديد • مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التعليم التعاونى • المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠
- التطبيق التعاونى الاشتراكى • مكتبة عين شمس ١٩٧٢
- التطور التعاونى الاشتراكى فى مصر وتشيكوسلوفاكيا مكتبة عين شمس ١٩٧٣
- اصول الادارة العلمية • مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- دراسات فى التسويق التعاونى • مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- الثورة الادارية ومشكلات التعاون • مكتبة عين شمس ١٩٧٥
- الادارة بين النظرية والتطبيق • مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- التعاون - تاريخه - فلسفته - أهدافه مكتبة عين شمس ١٩٧٦

Statement on Co-Operative Structure
Published by: Egyptian Scientific Cooperative
Society 1976. The Arab Republic of Egypt

- التسويق - مبادئه ومشكلاته • مكتبة عين شمس ١٩٧٧
- تطور التنظيم التعاونى • مكتبة عين شمس ١٩٧٩
- التخطيط التعاونى والنشاط التسويقى • مكتبة عين شمس ١٩٨٠

EGYPTIAN COOPERATION STRUCTURE
الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ١٩٨١
THE HIGHER INSTITUTE الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ١٩٨١
OF COOPERATION AND MANAGERIAL STUDIES

- التعاون بين التشريع والتطبيق • مكتبة عين شمس ١٩٨٢

PROSPECTS on the Cooperatives and
the Energy Problem (I.C.A.) 1982.

- بحوث ودراسات فى التعاون • مكتبة عين شمس ١٩٨٣

من الجوانب الهـامة التى تسـعد بها الحركة التعـاونية المصرية فى تطورها الحديث أن اسم مصر فى المجال التعاونى دار على السنة التعاونيين فى شتى أنحاء العالم سواء فى اللجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى أو لجانه المتعددة خاصـة بعد أن أصـبح لمصر أربعة مقاعد فى اللجنة المركزية للحلف تمثل البنيان التعاونى الزراعى ، والاستهلاكى ، والانتاجى ، والمعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية كما تبوأت مصر مركز نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاونى الدولى ، ومن خلال هذا المركز أمكن لمصر أن تدعو للمؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية الذى عقد فى القاهرة فى شهر نوفمبر ١٩٨٢ وشاركت فيه الحركة التعاونية المصرية بشتى قطاعاتها ، بالاضافة الى تسعة وثلاثين دولة وخمسة وسبعين منظمة دولية ، وشهده السادة رئيس الوزراء ووزير الزراعة ووزير الاقتصاد بالاضافة الى عدد كبير من قيادات الحركة التعاونية على الصعيدين الشعبى والرسمى .

ويعنينا فى هذا المقام أن نوجه نظر الحركة التعاونية المصرية الى أهمية عقد الصلات مع الحركة التعاونية الدولية أملا فى دخول مرحلة جديدة تتمكن فيها الحركة التعاونية المصرية مع الانفتاح على الحركة التعاونية الدولية على أسس انتاجية ، وخاصة وأن مجتمعنا الدولى المعاصر يشهد الآن الكثير من المتغيرات التى يترتب عليها الكثير من المشكلات للعالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية والحركات التعاونية فيها .

وقد ناقش هذا المؤتمر الهام الكثير من القضايا الدولية المعاصرة ومنها الارتباك النقدى الذى يجتاح مجتمعنا الدولى المعاصر حتى جاوز كل سيطرة، ونبه الأذهان الى أن هرم النظام النقدى والمالى الدولى ينهار من كل جانب ، ففى القاعدة تظهر بوضوح المتاعب التى تعانيها الاقطار المدينة فقد أسـلمت الدول النامية نفسها لبرامج طموحة ، ومن أجل تحقيق هذه البرامج استدانت

نحو ٦٥٠ مليون دولار ! ··· والآن وقد تراجعت دخول تلك الأقطار نتيجة لضعف أسعار المواد الأولية ، وتناقص الصادرات الى الدول المتقدمة ، مع ارتفاع سعر الفائدة على القروض ··· كل ذلك ادى الى زيادة عبء خدمة الدين ، بحيث أصبح الاتجاه واضحا ، وهو أن هذه الظروف تهدد الأحوال المالية لتلك الأقطار بتعميق مزيد من عدم التوازن فيها ·

ومن الحقائق الهامة أن النظام الراسمالى اخذ يصدر ازمته الى غيره ويقدم قروضا لا مقابل لها من التنمية الحقيقية فى كثير من الأقطار التى اخذت تعانى صعوبات متزايدة فى النهوض باعباء ديونها وهناك خشية من ان يؤدى ذلك الى الاضرار باقتصادها بشكل خطير ازاء تدهور الاسعار ، واعتقد لهذا السبب انه فى عالم لا تبدو فيه احتمالات الاصلاح مشرقة ينفتح امام التعاون بشتى قطاعاته مجال العمل من اجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وانه قد آن الأوان للتعاونيات أن تعيد للمنتجات الزراعية قيمتها فى التجارة العالمية ، وتضمن بذلك تقييم النشاط الزراعى كمصدر للقيمة المتجددة بلا توقف ، وفى تصورى انه لن يتأكد الاستخدام الرشيد للموارد فى تطوير الانتاج الزراعى وتسويقه الا بتنظيم المنتجين فى تعاونيات زراعية تدار على اسس شعبية سليمة ، وهكذا يتيح للمنتجين من حيث المبدأ فرصا تكنولوجية ويصون القيم الانسانية فى نفس الوقت ، ونفس المفهوم ينطبق على النشاط التعاونى بأسره ·

ومن الأمور الجديرة بالاهتمام ، أن البحوث والمناقشات التى دارت فى المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية اوضحت ما يأتى :

– أن انتاج الألبان قد أصبح فى أوروبا فى يد التعاونيات بنسبة تزيد كثيرا على ٨٠٪ ·

– أن التعاونيات فى الولايات المتحدة الأمريكية تنتج من الحبوب اكثر من ٧٠٪ ·

وقد ناشد المؤتمر مساعدة التعاونيات لمساعدة نفسها فى عملية الانتاج، لا سيما اذا تعاونت الحكومات مع الحركات التعاونية لتساعدها على انشاء جمعيات متخصصة على النطاق القومى ، حيث تستطيع الجمعية المتخصصة فى هذه الحالة بيع عدد من منتجاتها فى السوق الدولية مما يوفر لها امكانية ضمان ايراداتها ، ولكن ذلك يتطلب توافر عدد من المقومات اولها المعرفة بالأسواق ثم خدمات التمويل والنقل والتخزين ، بمعنى توافر عدد من المشروعات لأغراض تصدير واستيراد المنتجات ، وينبغى ان تتوافر هذه المقومات المسيطرة التعاونية حتى تكون فعالة ومفيدة .

وقد أوصى المؤتمر بايجاد وسائل تلبى الاحتياجات الآتية :

ـ تطوير التجارة فى المواد الغذائية والسلع المماثلة والنهوض بالصادرات وضمان تصريف المنتجات ، واقامة الثقة فيما بين مختلف المنظمات فى كل قطر .

ـ امداد التعاونيات الزراعية بالمنشآت التخزينية مثل الصوامع ومخازن التبريد وسيارات النقل والجرارات لضمان حسن توزيع السلع والارتفاع بمستوى النشاط .

ـ اعداد بنك معلومات لمواجهة مشكلات بحوث التسويق .

هذا بالاضافة الى ما يأتى :

أ) تحليل موجز للأسواق الهامة مثل اسواق البن والحبوب والأرز والجلود ... الخ .

ب ـ دراسة التطور اما فى المنتجات او فى الصناعات الزراعية او دراسة قطر معين بالتفصيل .

ويسعدنا ان نوضح بعض قرارات المؤتمر والتى منها :

١ ـ انشاء نظام للتأمين التعاونى التجارى المتبادل بالاشتراك مع منظمات التأمين المتبادل والبنوك التعاونية بحيث يقدم هذا النظام لكل حالة

على حده الضمان اللازم للأقطار المستوردة وبمقدار الاشتراك من جانب الأقطار المصدرة وذلك تيسيرا لتصدير المنتجات والمعدات اللازمة للبلاد النامية وحتى تتمكن هذه البلاد من التغلب على المشكلات الناشئة عن الضمانات المالية التى تتجاوز صادراتها ٠

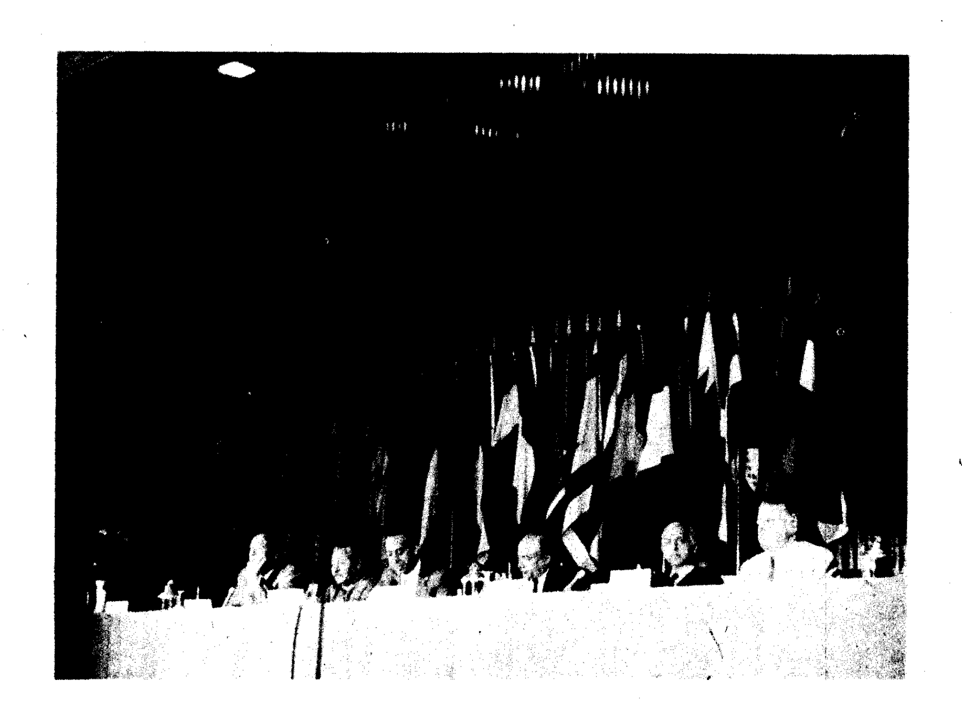
٢ ـ انشاء وكالة تعاونية متعددة الجنسية لمواجهة الشركات العالمية٠ واجمع اعضاء المؤتمر ان تكون القاهرة مقرا لهذه الوكالة ٠

٣ ـ انشاء بنك معلومات كضرورة حتمية لخدمة التجارة التعاونية الدولية ومناشدة الحكومات والحركات التعاونية بامداد البنك بالمعلومات اللازمة للنهوض بالنشاط التعاونى وتشجيعه ٠

والجدير بالذكر ان اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا قد شرعت فى جهد طموح لاقامة نظام قومى للمعلومات العلمية والتكنولوجية لمؤازرة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مقررة أنه لم يعد ممكنا لمصر ان تستمر فى المعاناة من وضع تختزل فيه قدرات خبرة مواردها البشرية من علماء ومهنيين ومديرين بسبب النقص الحاد فى ادراك ما للمعلومات من اهمية فى عملية التنمية ، وهو الوضع الذى ادى الى قلة استخدام المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة فى الزراعة والصناعة والخدمات وكافة المجالات الأخرى ذات الأهمية البالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ٠

ومن أجل الاسهام بخطوة على طريق التنمية التعاونية نقدم هذا المرجع الذى يتضمن العديد من البحوث التى شاركت فيها واعدتها المنظمات التعاونية الدولية ٠

دكتور
كمال حمدى ابو الخير



١ ـ صـورة حفل افتتاح المؤتمر الثالث للتجارة التعـاونية الدولية الذى حضره السـيد رئيس الوزراء ووزيرى الزراعـة والاقتصـاد وعلى الجانبين رئيسى المؤتمر ٠



The central agricultural co-operative union - Cairo with the sponsorship of the ministry of agriculture and the economic bureau of the agricultural committee international co-operative alliance





CAIRO 1-3 NOVEMBER 1982

Conference co-chairmen:

JB. DOUMENG, President, BECA of ICA, PARIS.
Dr. K.H.A. KHEIR, Rector, Higher Institute of Co-operative and Managerial Studies, CAIRO.

٢ – صـورة من الدعوة التى وجهها الحلف التعـاونى الدولى الى المنظمات التعاونية فى دول العالم لحضور المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية المنعقد فى القاهرة فى الفترة من ١ نوفمبر الى ٣ نوفمبر ١٩٨٢ والذى رأسه د مسيو جان دومينج والدكتور كمال حمدى ابو الخير .

ويرى فى الصورة شعار المعهد بجوار شعار الحلف التعاونى الدولى تعبيرا عن أن الحركة التعاونية العلمية فى خدمة الحركة الشعبية .

رايفيزن وجمعيات الائتمان



فردريش فلهلم رايفيزن (١٨١٨ ـ ١٨٩٨) الالمانى الجنسية والذى يلقبه علماء التعاون بانه ابو الائتمان التعاونى فى مجتمعنا الدولى المعاصر. ويهمنا أن نوضح أن الزائر لمدينة نيوفيد بالمانيا يجد الكثير من التماثيل المنتشرة فى هذه المدينة تخليدا لذكرى رايفيزن ومنها مثلا تمثال اطلقوا عليه (الخير) Charity يوضح صورة رايفيزن وهو يربت بيده على احد البؤساء ، وكذلك تماثيله فى الحدائق باوضاع مختلفة حتى تتذكر الاجيال صنيع هذا الرائد التعاونى الكبير .

• كلمة الباحث

من الحقائق المعروفة أن هناك اشخاصا حباهم الله بنـور العـلم والمعرفة يبذلون جهدا من اجل وضـع هذه المعرفة فى خدمة أوطانهم وخدمة البشرية جمعاء ، وفى ضوء هذه الحقيقة يقرر العلماء والباحثون والعارفون أن العلم كالماء والهواء ينبغى أن ينعم به جميع البشر ، كما يقررون ان البحث العلمى لا يعرف حدودا دولية ، وليس للابتكار والاختراع وطن ، ويستشهدون على ذلك بانه اذا كانت القوانين الوضعية قد اعطت المخترع حق ملكيـة محدودة بزمن قصير نسبيا ، فان الهدف من وراء ذلك هو تعويضه عما أنفقه من جهد ووقت فيما توصل اليه من ابتكار او اختراع ، ثم تنص هذه القوانين الوضعية على عودة الملكية الى التراث الانسانى ليكون ملكا لجميع الشعوب ، ليسهم فى تقدمها وازدهارها ٠

ولعل من الحقائق المعروفة أنه قد قامت حضارات وذبلت اخرى ، ولكن قيامها كان نتيجة تفاعل المعرفة والقدرة الانسانية المتزايدة ، ومن المصادر الطبيعية التى احاطت وتحيط الانســان ٠

وكانت التكنولوجيا ـ التى نجح الانسان فى نقلها من الطبيعة او من ملاحظاته على المخلوقات الأخرى ـ هى الركيزة التى اعتمد عليها الانسان فى دفع عجلة الحضارة البشرية على مدى الاف السنين والأعوام ، وكانت ولازالت سمة هذا التفاعل بين الانســان والتكنولوجيــا هى الديناميكية ، وفى تاريخ البشرية ما يشير الى زوال الحضارات وانهيارها اذا ما توقفت هذه الحركة الديناميكية لسبب من الأســباب ٠

وكانت التكنولوجيا ولازالت مفجرة لطاقات الانسان ، ووسيلة فعالة فى زيادة قدراته لمواجهة تحديات النمو الحضارى ، ثم تفاعلت التكنولوجيا مع القدرات الذهنية للانسان فظهرت العلوم والنظريات فى ظل هذا التراث

التكنولوجى العظيم ، واصبح للعلم والعلماء مكانة مبرزة فى المجتمع الانسانى .

ودول العالم الثالث ، ومن بينها مصر وهى تقبل على التصدى لتحديات التنمية ، لا تملك الا سلاح الاعتماد على الذات أولا والتمسك بالعزم والاصرار والتصميم ثانيا ، وبالاستعانة بالعلم والتكنولوجيا ثالثا ، للاسراع بالتنمية لسد حاجات المجتمع المتزايدة فى الكم والنوع ، هذا بالاضافة الى الاستعانة بالخبرة الأجنبية وتطويعها لاحتياجات التنمية .

ومن الحقائق المعروفة أيضا أن مجتمعنا الدولى المعاصر يكرم علماء العالم بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة أو الجنسية ، ونحن نعرف أن هناك منظمات دولية كرست جهودها من أجل تكريم العلماء الذين يتجهون ببحوثهم واختراعاتهم من أجل صالح البشرية جمعاء ، كما نعرف أيضا أن هناك منظمات دولية تبذل الجهود من أجل تدويل العلوم ووضعها فوق القوميات وتحت رعاية الأمم المتحدة ، فقد انبثقت عن هيئة الأمم المتحدة مؤسسات علمية عديدة مثل منظمة اليونسكو للتربية والثقافة والعلوم ، والهيئة الدولية للطاقة الذرية التى تدعو الى استخدام الذرة للأغراض السلمية ، ويقام الآن مؤسسة سيرن الدولية بمدينة جنيف بسويسرا أقوى مفاعل دولى لتحطيم الذرة والوقوف على الطاقة التى تكمن فيها ، هذا بالاضافة الى المنظمة الدولية للأغذية والزراعة .. الى غير ذلك من الهيئات المهتمة بالحاسبات الالكترونية والتطور التكنولوجى وما تترتب عليه من دخول العالم المتقدم عصر الفضاء والاقمار الصناعية وحضارة ما بعد التصنيع ...

رايفيزن والمجتمع الالمانى والدولى :

ومن الظاهر الجديرة بالاهتمام أن الأمم العريقة تمجد علمائها ، وتحتفل بذكرى الذين رحلوا منهم عن العالم اعترافا بفضلهم ونشرا لفكرهم وتعميقا لقيم الاعتراف بفضل الذين بذلوا جهدا من أجل مجتمعهم ، وتأصيلا

لهذا المفهوم لدى الأجيال الحديثة حتى تعرف قيمة الذين بذلوا الجهود فى الماضى من اجل تعبيد الطريق الذى اوصلهم الى حاضرهم الذى يعيشون فيه ، وحفزا لهم على بذل الجهود من اجل مستقبل مجتمعهم ، ومن القيم المأثورة والمعروفة فى تاريخ الشعوب انه لا خير فى جيل ينتمى لأى شعب لا يعترف بجهد الأجيال التى سبقته ، ومن لا يعترف بفضل وجهد من سبقوه لا خير فى حاضره ولا امل فى مستقبله .

ومن منطق هذه المعانى جميعا فان الشعب الالمانى يحتفل الآن وفى مناسبات عديدة « بفردريش فلهلم رايفيزن » الذى يعتبر رائد فكرة « جمعيات الائتمان » فى المانيا ومجتمعنا الدولى المعاصر ، والذى عاش فيما بين (١٨١٨ ــ ١٨٨٨) والذى يقدره مديروا أتحاد جمعيات الائتمان الدولى فى مجتمعنا المعاصر ، حيث انه فى بداية مؤتمراتهم واجتماعاتهم الرسمية يقفون صامتين لحظة من الوقت تقديرا لدوره البارز فى خدمة الانسانية .

ويسعدنا بهذه المناسبة أن نوجه النظر الى ان الكثير من دول العالم التى اخذت بمفهوم الائتمان التعاونى وفقا لتعاليم رايفيزن قد احتفلت بذكراه ونشرت ترجمة باللغة الانجليزية لكتاب رايفيزن المسمى « جمعيات الائتمان » توضيحا للجهد الذى بذله هذا الرائد التعاونى الالمانى الكبير وأملا فى نشر المفاهيم السليمة التى استطاعت أن تحقق المعجزات للفلاحين والكادحين بصفة خاصة فى المجتمع الالمانى ، وغيره من الشعوب .

ويهمنا أن نوجه النظر الى اننا كتعاونيين نتطلع الى خدمة المزيد من النـاس فى مزيد من الأقطـار وسط عالم سريع التغير ، وأن من المناسب والواجب على كل قادة جمعيات الائتمان ان يستثمروا بضعة ساعات من وقتهم للاعلام بآراء ابى فكرة جمعيات الائتمان ، فحين نتفهم الماضى نستطيع مواجهة الحاضر ونحن اكثر قدرة ونرسى الاساس الذى ستبنى عليه الأجيال القادمة حركة الغد لجمعيات الائتمان .

وفى عالمنا الحالى اصبحت عبارة جمعيات الائتمان شيئا معتادا فى حديث الأسرة واختبرت فكرة تجميع المدخرات لمنح قروض منخفضة التكلفة طوال مدة تزيد عن قرن ، ونعلم الآن يقينا انها فكرة عملية قابلة للتطبيق ، وحين نضم ايدينا الى أيدى غيرنا من اعضاء جمعيات الائتمان فى الأقطار الأخرى بمختلف القارات فاننا نشارك ونتقاسم افكار رايفيزن التى اقام على اساسها برنامجا صار اليوم مصدرا تستمد منه الملايين فى الأقطار النامية المساعدة والعون بجرعات متزايدة دائما .

ويهمنا ان نوضح انه قد مضت اكثر من مائة عام منذ نشر فردريش فلهلم رايفيزن كتـابه « جمعيات الائتمان كوسيلة لعـلاج معـاناة سكان الريف والحرفيين والعمال الحضريين » متضمنا افكاره الأساسـية عن المساعدة الذاتية التعاونية التى يشارك فيها الآن البشر جميعا وظهرت الفكرة أول ما ظهرت عـام ١٨٤٧ ثم اصبحت حقيقة انتشرت اثناء السـنوات التاليـة ودعمتها اقوال وآراء اخرى مقنعة حتى اتخـذت شكلها العلمى والمعنوى النهائى فى كتـاب اصدره رايفيزن عام ١٨٦٦ .

وتطابق نداء رايفيزن تماما مع الاحتياجات التى كانت تحس بها اجيال التعاونيين واتخذوه دليلا للعمل حتى ان « هوجو تيلمان Hugo Tillmann الذى قام بنشر الطبعة السابعة من الكتاب عام ١٩٥١ قال ان كل من ينضم الى منظمة رايفيزن يتسلم نسخة من كتاب رايفيزن مع كلمة تقول : « يتسلم كل موظف جديد نسخة من هذا الكتاب لأنه الأساس الروحى لعملنا والرابطة التى تجمعنا معـا » .

ويسود الانطباع اليوم بانه على الرغم من شيوع اراء رايفيزن وما تحظى به من موافقة عامة ، لم يدرس كثير من التعاونيين كتاب رايفيزن مما يؤكد الملاحظة التى ادلى بها تيلمان عام ١٩٥١ ، وهذه المفارقة بين قوة انتشار الراى وبين التخلف عن الالمام بالكتابات الأساسية التى نشرها صاحب تلك الفكرة مسالة تثير القلق ويجب اعتبارها تحديا يحفز الى اعلام الجيل الحالى والأجيال المقبلة بالمصدر الروحى الأصلى ، ولا نستطيع التعبير بوضوح عن

ذلك باكثر مما صرح به هاينز كالكستين Heinz Kalkstien رئيس لجنة الاشراف الألمانية الفيدرالية على الائتمان فى خطابه امام مؤتمر رايفيزن المنعقد عام ١٩٦٥ فى كوبلنز Coplenz بالمانيا حين قال : « ان الرجوع الى كتاب رايفيزن من وقت لآخر يعطينا انطباعا جميلا بطرائقه غير التقليدية ، ونرجو أن يكون لكم رائدا فى المستقبل للتغلب على المشكلات الحاضرة » ٠

ويرى الكثيرون من الذين تابعوا فكر هذا الرائد التعاونى ان هذه الملاحظة صادقة ويتأكد صدقها مرة بعد مرة كلما اقبلوا على اعداد طبعة جديدة ، ورغم ان كثيرا من آراء رايفيزن ظهرت فى مطبوعات تعاونية اخرى الا ان اسهامه الفريد هذا سيظل منبعا لا ينفذ بمنحنا القوة والحافز على الأداء التعاونى التطبيقى ٠

وتظل المادة الأساسية لكتاب جمعيات الائتمان صالحة وصادقة رغم مرور العديد من السنين وقد راجع رايفيزن بنفسه جميع الطبعات التى ظهرت اثناء حياته بما فيها الطبعة الخامسة الصادرة عام ١٨٨٧ والتى ظهرت قبل وفاته بعام واحد ، وادخل تعديلا جزئيا على النص الأصلى ليتطابق مع الممارسات الحديثة ، اما الطبعتان السادسة والسابعة واللتان لم يراجعهما رايفيزن (فهما نسختان بغير تغيير من طبعة ١٨٨٧ التى بها بعض فصول يصعب فهمها فى الظروف الحاضرة ، ولذا ظهرت طبعة جديدة وهى الثامنة التى تم تعديلها طبقا للظروف المعاصرة رغبة فى اثارة الاهتمام ما أمكن وجريا على طريقة رايفيزن نفسه ، وقد قال « ٠١ مانيشاين A. Meyenschein محرر الطبعة السادسة (١٩٢٣) وهى أول طبعة لم يحررها رايفيزن : « يتضح من مقارنة مختلفة الطبعات أن رايفيزن رغم تمسكه بأفكاره التى لم تتغير عن الانسان والمجتمع والدولة لم يكن متعصبا فيما يتعلق بتعديل آرائه لتتناسب الظروف المتغيرة » ، ومن اجل ذلك كان عددا من الباحثين والمحررين قد بذلوا جهدا من اجل اصدار طبعة جديدة بعد أن درسوا بعناية آخر طبعة روجعت وصدرت منذ نحو ٨٠ عاما ، اكدوا فى هذه الطبعة الجديدة جوهر فكر رايفيزن الذى مازال صالحا وصحيحا ، ويعتقدون أنهم فى عملهم

هذا كان يحدوهم الاحترام السامى لأفكار هذا الرائد التعاونى وما يمكن أن نحققه للبشرية فى كل زمان ومكان فى نفع خير المجتمع ٠

وانى آمل أن يسهم هذا البحث المستمد من كتاب « جمعيات الائتمان » لرايفيزن فى نشر كتابات أفكار هذا الرائد وأن يحتل مكانتـه كوثيقـة لهـا اهميتها للمسـتقبل ، وبذلك تتأكد الفكرة التى اعرب عنها فى مقدمة الطبعة السابعة الرئيس الفخرى لاتحاد رايفيزن الالمانى ، الوزير السـابق دكتور ٠أ٠ هرميس A. Hermes وهى : « ظل كتـاب رايفيزن مدة طويلة جزءا من المؤلفات الأساسية من الكتابات الاجتماعيـة الأوربيـة ، وليس ذلك لأهميته العملية فحسب ، بل لما يستند اليه من مبادىء روحية وطرق تطبيقية ، وسيظل ابدا معينا لا ينفد من التاريخ الاجتماعى الألمانى وللتاريخ التعاونى ، ويجب أن يظل بين ايدينا للدراسات فى المستقبل » ٠

وفيما يلى النص الانجليزى :

"Raiffeisen's book has for a long time been part of the basic works of European social literature, this not for its practical consequences only, but also for the underlying spiritual principales and the methods applied. It will always be an abundant source of German social history and of the history of cooperation, and should be kept available for future studies."

ومن اجل أن يتعرف البـاحثون والدارسون والمهتمون بالتعاون مـن الناطقين باللغة العربية على كفاح رواد التعاون فى العالم ، ويستفيدوا من خطواتهم الناجحة التى قادت الفقراء والضعفاء ليصبحوا قوة اجتماعيـة واقتصادية لشعوبهم يسعدنى أن أقدم هذا البحث » ٠

الفصل الأول

نشأة الائتمان التعاوني وتطوّره

مقدمـــــــة :

مضت مائة عام منذ أن أصدر فردريش فلهلم رايفيزن (١٨١٨ ـ ١٨٨٨) كتابه عن جمعيات الائتمان التعاونية بعنوان « جمعيات الائتمان كوسيلة لعـلاج ازمة سكان الريف والحرفيين والعمال فى الحضر » وضمنه افكاره الأساسية عن المساعدة الذاتية عن طريق التعاون ، وهى الأفكار التى اعتنقها الآن كافة البشر ، وقد نشأت فكرة التعاون عند عام ١٨٤٧ حين اشتدت الفاقة ثم اصبحت حقيقة ملموسة منتشرة خلال عقود السنوات التالية حتى اتخذت شكلها النهائى على صفحات الكتاب المشار اليه ، ومن هنا اكتسب اهميته لكل مشتغل بالتعاون ٠

روح العصر والحاجة الى توجيه جديد :

The spirit of the era needs new direction.

يقول رايفيزن عارضا الأحوال السائدة عندئذ : يبدو عصرنا الحالى للناظر اليه سطحيا دون تعمق فى داخله انه عصر ازدهار فاق كل العصور ، فقد زادت وتنوعت السلع وادوات الثقافة والرفاهية الى حد لم يحلم به البشر فى القرون الحاليـة بفضـل تقدم العلم والتكنولوجيـا ، وكثرة المخترعات والاكتشافات وتوسع الصناعة والتجارة ، وصاحب كل ذلك تحسنا ملموسا فى مؤسسات الدولة العامة واتجهت اكثر واكثر الى خدمة الجمهور ، وتوافرت الحريات ومناخ الحرية العام فى جميع الاتجاهات ، فلابد والحالة هذه ، أن يظن المشاهد ان الجنس البشرى قد ازداد حيوية لتعاظم وسـائل اشـباع حاجاته عما قبل ، وأن الترابط العالمى قد صار أوسع مدى عما كان سابقا ، لكن الأمر ليس كذلك للأسف الشديد ، لأن توافر السلع والرفاهيـة وزيادة اسبابها ، قد خلقت حاجات ومطالب جديدة بحيث أصبح انسـان عصرنا بعيدا كل البعد عن الاحساس بالأمن والارتياح برغم ما يملك ويستخدم من

ادوات · وظلت رغبته فى السـعادة دون ارتواء بل زادتها ملذات الحيـاة اشتعالا ، واخذ الأفراد يكافحون فى سبيل الحياة والوجود بعنف وتوقد وقلق لم يكابدوا مثله ابدا ، بينما تشق الصناعة طريقها الى أسواق العالم فى منافسة قتالية وعجلة لا تستطيع معها التقاط الأنفاس ، ولم تكف الطبقات الكاسبة عن اصطياد المكاسب والأرباح وتكديس الثروات ، اما الذين حققوا اهدافهم وحصلوا على الغنى والوفرة فانكبوا على الملذات بلاحياء وعلى الاسراف الشديد ، فماذا تكون عاقبة كل ذلك ؟ اذا لم تتوقف هذه التصرفات فلامناص للانسانية من أن تواجه ازمات مدمرة واضطرابات طاحنة ، لقد أن الاوان لتوجيه روح العصر الضـالة وجهـات اخرى وتلقنها اهـدافا جديدة ·

الدين يهدى السـبيل : Religion shows the direction.

يقول رايفيزن فى كتابه « لن يرتـاب المسـيحيون ابدا فى طبيعة هذه الأهداف الجديدة ، فالرب (*) ذاته يوجههم فى موعظـة الجبـل فيقول اطلبوا اولا ملكـوت الله وعـدالته ، أما كل هذه الأشـياء (أى المطـالب الدنيوية) فستحمل عليكم » فاساس الامر ليس أن تسعى للسعادة الدنيوية الزائلة ، بل تكافح من اجل القيم السماوية الأزلية وهذا طريق المسيح الذى أرانا بتعاليمه وقدوته ، لكن هذه العظة لا تقنع أولئك النفر الذين يعتقدون أن مصيرهم ينتهى بانتهاء حياتهم ، ويسوقهم هذا الاعتقاد الى التمادى فى الاستمتاع بتحصيل عروض الدنيا وملاذها ، ويستطرد رايفيزن قائلا ·· يقول بعض المسيحيين « ينبغى الا نحفل كثيرا بالمسيحية فالعداوة لها الآن شديدة تخيف الناس وتدفعهم بعيدا عن الفكر الدينى والعمل الدينى » ، وقد يكون هـذا التبرير مؤسـفا لكن فيـه كثير من الحق برغم ذلك ، فالمجتمع

*) Our lord Himself direct us in the Sermon on the mount where he says : "But seek ye first the kingdom of God, and His righteousness; and all these things (i.e. the earthly needs) shall be added unto you"

المسيحى الذى يتمسك بفضيلة البر والاحسان لابد ان يلاقى النجاح ، غير ان هذه الفضيلة لا تعطى ثمرتها فى المجال الاقتصادى الا اذا مارسها الناس فى الحياة العملية وبطريقة تجعل من الممكن ترقية الأحوال الاجتماعية ·

جمعيات الائتمان كوسيلة لتحسين الاحوال الاجتماعية :

The Credit Unions as media to improve the social conditions.

اذا قامت جمعيات الائتمان على اساس المبادىء المسيحية لامكنها أن تؤدى تلك الوظيفة بنجاح نظرا لحسن تنظيمها وكفاءتها ، وقد ثبت ذلك عمليا حيث ازداد اقتناع الناس بها واجتهدوا فى تمهيد الطريق لانتشارها فى كافة انحاء المانيـا وفى كثير من البقاع خارجها ، بل عمل بعض المتحمسين على اقامتها فى جميع مجتمعات هذه البلاد لينتفع بها الناس واهتموا بانشائها فورا ووصل الحد ببعضهم الى القول بضرورة انشائها بالقوة الجبرية اذا تطلب الامر ذلك ·

وسوف نتناول فى فرصة تالية هذا النـوع من الجمعيات التعاونيـة الاجبارية ، ويكفى أن نشير هنـا الى أن المغالاة فى نشر حركة الجمعيات التعاونية الائتمانية قد يكون ضارا وجالبا للشر اكثر من النفع ، ومن الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن انشاء هذا النـوع من الجمعيات يؤدى الى تحسـين الأحوال على الفور ·

الروح هى المؤثرة لا الشكل : The spirit decides.

يرى رايفيزن ان مدار الأمر كله يقع على الروح ، فهى هامة جدا ، وهى التى تنتج الازهار والثمار ، اما اقتباس الشكل وحده فلا يكفى لتحقيق النجاح ، وقد اثبتت تجاربنا حتى الآن الأهمية العظمى للروح المسيحية التى

تحتاج اليها فى هذا الصدد • ووصل دكتور •ا هيلد A. Heldأستاذ الاقتصاد بجامعة برلين الى النتيجة ذاتها عندما قام ببحث وتحليل الجمعيات التعاونية الائتمانية فقال « يجب الاعتراف بأن القوى المعنوية القائمة على المبادىء المسيحية لاغنى عنها فى حل المشكلات الاجتماعية » والواقع أنه بدون تلك القوى أو بعبارة اخرى بدون تنظيم الالتزامات الأساسية للقوانين الالهيه ، لاسيما تلك التى نلتزم بها ازاء بنى جنسنا حسب تعاليم المسيحية ، فلن تحقق جمعيات الائتمان اية فاعليـة ولا أى تطور مثمر ، ولذا فنحن مضطرون دائما وباستمرار الى تاكيد تلك الحقيقة •

وعلى ميسورى الحـال ان ينضمـوا الى جمعيات الائتمان ليضفوا الاستقرار عليها بما لهم من موارد تعتبر ضمانا للجمعية ، وبما لهم من قدرة على القيام بوظائف الادارة بغير اجر ، وبامتناعهم عن اخذ ارباح عن أسهمهم فى راس المال بما يفوق أسعار الفائدة المعتادة ، اى انهم قادرون على الاسهام فى نجاح الجمعية بغير التماس لنفع شخصى ، وسوف يشجع هذا التصرف غيرهم ممن هم اقل منهم ثروة للانضمام الى عضـوية الجمعية وتحسـين احوالهم بجهودهم الشخصية ، ولا شـك ان التضحيات فى هـذا السـبيل والصبر والاحتمال لا يمكن أن يكون مبعثها الاحساس العادى بالرغبة فى الخير ولا شىء غيره ، ولهذا السبب لابد من تاكيد مبدأ البر المسيحى الذى يستند الى طاعة الله والالتزام بالتعاليم المسيحية بحيث يزداد الرضا عن النفس كلما امعن الانسان فى ممارسته وبحيث لا يحل محله ولا يعوضه أى كسب مادى •

---

*) Dr. A. Held, "The Rural Credit Unions in the Rhine Province and Their Relation to the Labor Movement" in Hildebrand's "Yearbooks on National Economics and Statistics," Vol. XII (1869), pp. 1-84.

حيث يقول :
It must be recognized that more forces based on Christian principales are indispensable in orded to solve social problems.

هدفنا الاخوة والسلام الاجتماعى :

The goal; brother liness and social peace

سنرى فيما بعـد الفرص الكبيرة المتاحة ، امام الفئات الموسرة لممارسة البر المسيحى دون أن يصيبها ضرر مالى ، وهذا النوع من البر والاحسان والصدقات يقوى رابطة الأخوة بين افراد تلك الفئات وبين جيرانهم المحتاجين الذين يقابلون هـذا الاحسـاس بالامتنان والعرفان فينمو الود المتبادل ثم يسود السلام الاجتماعى تبعا لذلك · لكن مازال ذلك هدفا مثاليا على وجه الاجمال ومازال امامنا كفاح وعمل شاق نبلغه ونحققه ·

تأريخ الجمعيـات : The History of the Unions

كان مهد جمعيات الائتمان الجزء الأدنى من سلسلة الجبال المسماه فسترفالد فى بروسيا « مقاطعة الرين » ونشات فى الاصل عام ١٨٤٧ وكانت سنة ازمة اقتصادية ، وقد يعلم بعض القراء ان المحاصيل اخفت فى السنة السابقة فى كثير من الاقاليم واعقب الاخفاق عوز وبؤس شديد ، واجتاحت بعض المناطق الجبلية البعيدة ، ومنها اجزاء من اقليم فسترفالد ـ عاصفة من نقص شديد فى حاجيات الحياة الاساسية يقرب او يزيد عما حدث فى عامى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ وهما السـنتان العصيبتان اللتان كثيرا ما يجرى بذكرهما القلم واللسان ، وفيهما اصاب سكان سيليزيا العليا ضيق شديد ·

غير أن الازمة فى فسترفالد لم تشمل مساحة كبيرة كما كان الحال فى سيليزيا العليا ، وخفف من وقع نقص المحاصيل أن سكان فسترفالد كانوا احسن حـالا سواء من حيث القدرة الماليـة او من حيث حسـن التنفيذ فى السنوات السابقة على الأزمة ، ومع ذلك فان كثيرا من العـائلات اصيب بفاقة جعلتها لا تملك طعاما غير حســاء الشيكوريا والنبـاتات الملحة (الطرشى) وفى هذا يدل على طبيعة الاحوال وقتئذ على وجه العموم ·

وكان الطعام الأساسي بالمنطقة فى الأحوال العادية الخبز والبطاطس ، وسعيا لتوفير هذه الأغذية وغيرها من حاجات المعيشة ، قام المؤلف (رايفيزن) مع عدد من المواطنين الموسرين نسبيا بانشاء جمعية استهلاكية فى شتاء ١٨٤٧/٤٦ ببلدة فياربوش Weyerbusch بمنطقة التنكيرشن Altenkirchen بالقرب من كولبلنس Coblence على الراين ، واستطاعت الجمعية ان تحصل سريعا على الحبوب والبطاطس من مناطق بعيدة واحضارها الى الاقاليم رغم صعوبات النقل ونقص وسائله ، ثم انشات مخبزا وبذلك تسنى لها بيع الخبز للفقراء بنصف ثمنه المعتاد ، ونجحت الجمعية بهذه الطريقة فى مساعدة الفقراء من ناحية وفى خفض ثمن الخبز لجميع السكان من ناحية اخرى ولذا سميت الجمعية الاستهلاكية فى فياربوش « جمعية الخبز » ٠

وتشجعت « جمعية الخبز » بما اصابت من نجاح وخبرة فى ميدان النشاط التعاونى فلم تجعل عملها قاصرا على وقت الأزمة بل واصلت جهودها كى ينعم المجتمع بفائدة التعاون واخذت فى ربيع عام ١٨٤٧ توزع البذور الجيدة والرخيصة على نطاق واسع واهتمت بتقاوى البطاطس بوجه خاص مما امكن معه انتاج محصول وفير فى عام ١٨٤٧ ، كما أن الزراع حصلوا على ما يلزمهم من تقاوى وبذور بأسعار رخيصة فلم تثقل عليهم الديون كما هى العادة حين ترتفع اثمانها فى وقت الزراعة ، وشكر الناس ربهم على الخلاص من الضيق والأزمة ، وعادت الأحوال والأعمال الى حالتها الأولى ، وارتفعت الروح المعنوية انتظارا للرخاء المقبل ، بيد أن المراقبين ذوى النظر الثاقب لم يفوتهم ملاحظة أوجه القصور المتوطنة التى زادت حدة واثرا وسط الأزمة الطارئة والصعوبات الوقتية التى اثارها ضعف المحاصيل ، وتنبهوا الى أهمية التسهيلات الائتمانية التى كانت مفتقدة منذ زمن طويل ثم ازاد الاحساس بغيابها فى أوقات الشدة والغلاء التى عبرت بالأقاليم ، وطرحت المسالة للمناقشة تفصيلا فى اجتماع زراعى عقد فى خريف ١٨٤٨ لكن لم يصل المجتمعون الى حل يرضيهم ٠

وايفيزن يبلور فكرة التعاون :

Raiffeisen's elaboration of the Ideal of Cooperation.

رأى المؤلف (رايفيزن) نجاح جمعية فياربوش الاستهلاكية وادرك ما يمكن تحقيقه اذا حشدت القوى واتحدت ، ومن ثم اخذ يبلور ويطور فكرة التعاون التى انبثقت عنها جمعيات الائتمان ، لكن الطريق لم يكن سهلا بل تطلب الأمر فترة اعداد وكثير من الجهد والعمل لازالة العقبات وتمهيد السبيل ٠

جمعية فلامرزفيلد للاغاثة :

The Flammersfeld Relief Society.

واخيرا انشئت « جمعية فلامرزفيلد للاغاثة لمساعدة الفلاحين المحتاجين » فى ديسمبر ١٩٤٩ وشارك فى انشائها ستون من اكثر مواطنى البلدة ثراء ، وجعلت الجمعية هدفها المبدئى مكافحة التجارة الربوية فى الماشية ، وباعتها الى نفر من المقيمين فى المنطقة الذين التزموا بسداد الثمن على خمسة اقساط سنوية متساوية القيمة ، لكن الجمعية ما لبثت أن ادركت أن هذه العملية معقدة ومرهقة وتستغرق وقت مديرى الجمعية ، واتضح أن تزويد الفلاحين بالماشية لا يكفى وحده لتحسين الأحوال فى الريف بصفة عامة ، فقد كان الفلاحون بحاجة الى المال لأغراض كثيرة متنوعة مثل شراء المساكن وتحسينها وتجديدها ، وشراء الأراضى وشراء مختلف انواع الأدوات والبذور وغير ذلك ، فاتجهت الجمعية الى منح مساعداتها فى صورة قروض نقدية وكان عليها أن تحصل على اموال لتعيد اقراضها ٠

وبرغم أن مؤسسى الجمعية الأثرياء اعلنوا استعدادهم لتقديم جميع ممتلكاتهم كضمان للأموال التى تقترضها الجمعية ، ووافقوا على أن تكون مسئولياتهم غير محددة طبقا لنظام الجمعية فقد استعصى على الجمعية فى مبدأ الأمر العثور على من يقرضها ، وبعد جهد جهيد تمكنت من اقناع احد الراسماليين بمدينة من مدن اقليم الراين بأن يقدم لها أو قرض كان مقداره

٢٠٠٠ تيلر Taler (وهو مبلغ يساوى فى ذلك الوقت نحو ١٥٠٠ دولار) ولم يقبل هـذا الرجل اقراض الجمعية الا بعـد أن قدم عشرون مـن أغنى المواطنين وأعظمهم احتراما ضمانا قانونيا بالتضامن بينهم ، لكن هذا القرض اسهم فى استقرار الجمعية ثم اخذت الأموال تتدفق على الجمعية فيما بعد ٠

بـطء التوسـع :

Slow beginning of he Union's expansion

رغم النجاح الذى حققته الجمعية فقد كان توسـعها شـديد البطء ، وتمثلت العقبة الرئيسية فى مبدأ المسئولية التضامنية لجميع الأعضاء الذى لم يكن مطبقا وقتئذ على مثل هذا المدى الواسع ، وقد كان هذا المبدأ فى الواقع شديد الأهمية نظرا لما اشتهر به من ضعف الثقة فى سكان الريف ، ومن ناحية اخرى لم يتوافر لدى الجمعية العدد الكافى ممن يتولون الدعوة بين الناس للعمل التعاونى وتفنيد دعاوى المعارضين الكثيرى العدد الذين حاولوا اثارة الشكوك حول الفكرة الجديدة رغبة فى القضـاء عليها اذا أمكن اما لجهل او لمصالح شخصية ٠

جمعية هدسدورف : The Heddesdorf Welfare Association.

انتقل المؤلف (رايفيزن) الى بلدة هدسدورف فى خريف ١٨٥٢ بعد أن شغل منصب العمدة فى فيارموش ثم فى فلامرزفيلد ، وفى مايو ١٩٥٤ انشـأ جمعية اخرى باسـم « جمعية هدسدورف للانعاش » ولكى تسـاعد الجمعية بأقصى ما يمكن من زيادة رخاء المجتمع الذى كان متهاويا مع المساهمة فى تحسين الأحوال المعنوية أيضا رسمت الجمعية برنامجها على أسـاس اشباع حاجة اعضائها المالية فى المقام الأول ، على أن ترعى الى جانب ذلك تعليم الأطفال الذين كانوا يعانون الاهمال ، وأن تهيىء عملا للعاطلين لا سيما من سجنوا وقضوا مدة العقوبة ، وأخيرا أن تقيم مكتبة عامة ، لكن سرعان ما اتضح أن تلك الأغراض المختلفة يصعب على جمعية واحدة أن تحققها وتعمل لها ، لذلك اسقطت الجمعية عددا منها ومازالت تترك الباقى واحدا بعد آخر حتى استقرت فى النهاية على غرض واحد هو الائتمان ، وقررت

الجمعية أن تعيد تنظيم نفسها فأجرت تعديلاتفى نظامها الأساسى فى عام ١٨٦٤ بحيث ركزت أعمالها كلها فى ممارسة الائتمان وحده ٠

جمعية هدسدورف الائتمانية : The Heddesdorf Credit Union.

تغير اسم الجمعية منذ ذلك التاريخ الى « جمعية هدسدورف للائتمان » وبذلت عنـاية شديدة ومسـتمرة بادارة الجمعية ووسائل تحسـين احوال الأعضاء برعاية احتياجاتهم المادية والمعنوية معا ، وبذلت الجمعية فى هذا الصدد جهودا صادقة ومثمرة استمرت نحو ثمانى سنوات حتى اثبتت نفعها وجدواها من جميع الوجوه ، وعندئذ انتشرت الفكرة فى القرى المجاورة ، وكثر انشاء الجمعيات المماثلة فى مقاطعة الراين ، وفى الأقاليم الالمانية الاخرى ٠

خطاب من مدير دائرة محكمة نيوفيد الى رايفيزن :

An address to Raiffeisen from the Circuit Court Director of Neuwied.

بعد عدة سنوات من العمل والتطور أرسل مدير دائرة محكمة نيوفيد الى المؤلف (رايفيزن) الخطاب التالى :

باسـم مكتب سكرتير عام الجمعية الزراعيـة طلبتم احاطتكم علمـا بالملاحظات التى أبدتها السلطات القضـائية بشـأن اثر جمعيات الائتمان الريفية فى منطقة دائرة المحكمة ، وطبقا لتقارير القضاة المختصين وكذلك ملاحظاتى الخاصة لا املك الا أن أشهد بانها الحقيقة التى لا يخطئها الانسان أن جمعيات الائتمان الريفية فى هذه المنطقة مفيدة فيما يتعلق بكافة الشئون القانونية برغم أن معظم الجمعيات لم تنشأ الا منذ وقت قريب ، فقد تناقصت القضايا الصغيرة والمبيعات الجبرية بالمزاد العلنى ، وقضايا التنفيذ على الفلاحين وغيرها تناقصا كبيرا فى محيط المحكمة حيث تمارس الجمعيات نشاطها ، ورغم أن عوامل أخرى ربما أسهمت فى تلك النتيجة فلا شك أن أعمال جمعيات الائتمان كانت حيوية للوصول الى هذه النتائج المرضية ،

وفيما يختص بتناقص القضايا الخاصة بالأشياء التى تقل قيمتها عن خمسين ثيلر فما يلفت النظر بوجه خاص ان القضايا الناشئة عن التجارة لمدة سنة بين تجار الماشـية وسكان الريف قد اختفت تقريبـا فى السـنة والنصف الماضية ، بينما كانت كثيرة ومتكررة فيما قبل ، ولا يمكن تفسير ذلك الا بأن الريفيين لم يكونوا يملكون فى الماضى وسيلة لسداد ديونهم وأن الجمعيات استطاعت الآن توفير المال اللازم لذلك ، كذلك انخفض عدد القضايا المرفوعة من الأثرياء الذين يسمون بالمرابين فى المناطق المشار اليها منذ انشاء جمعيات الائتمان ، وظهر اثر الجمعيات فى سرعة سداد الديون امام المحاكم ٠

وفى منطقة اختصاص هذه المحكمة فان الاضطرار الى أخذ اجراءات طويلة الأمد لمبيعات العقارات حيث توجد رهون عقارية كان يؤدى الى السير فى اجراءات طويلة ومكلفة ومعقدة ، أما الآن فان جمعيات الائتمان تقدم القروض النقدية اللازمة وتتقاضى فائدة منخفضة وبذلك تقوم بتسديد الديون وتحول الرصيد الباقى فورا الى البائع ، وكان البائعون قبل انشاء جمعيات الائتمان يضطرون الى اسناد اجراءات البيع الى وكلاء مقابل خصم يصل الى ٢٠٪ وبالاضافة الى ذلك لم تكن هناك اية ضمانة لتسوية الرهون ٠

وتقدم جمعيات الائتمان قروضا للرهون من الدرجة الثانية والثالثة مقابل أسعار فائدة عادية مادامت الأموال المرهونة تتوافر فيها الضمانات الكافية ، ولم يكن أصحاب العقارات قادرين قبلا على الحصول على قروض فى مثل هذه الحالات الا مقابل تضحيات جسيمة حتى لو كانت العقارات ذات قيمة كبيرة ٠

ونظرا للآثار الطيبة لجمعيات الائتمان فقد تزايدت الثقة فى سمعتها والاعتماد عليها باستمرار حتى أن المحاكم لم تتردد فى الموافقة على طلبات وكلاء القصر فى أن يودعوا الأموال التى فى عهدتهم لدى جمعيات الائتمان التى تدفع عنها فوائد من ٤ الى ٤ر٥٪ وتقبل ايضا الايداع لمدة قصيرة ٠

نيوفيد فى ١٦ يونيو ١٨٧٠ التوقيع (أرندتس)

sign. : Arndts

محـــاولات لكبت الحركة :

Attempts made to suppress the movement.

يتضح من هذه الشهادة ومن عدد كبير من الحالات الفردية ومن تحسن الأحـــوال فى المنـــاطق التى انشـــئت فيها الجمعيات ان تلك الجمعيات هى المؤسسات المناسبة للنهوض بالمجتمع ، وزيادة الثروة وتهيئة الفرص امام الفقراء لاقتناء الأراضى وبالتالى انقاص عدد البروليتاريا وزيادة حجم وقيمة الثروة العقارية وتشجيع الانتاج الزراعى والتوسع فيه ٠

ويرجع كل هذا النجاح اساسا الى جمعيات الائتمان وسياساتها فى منح القروض طويلة الأجل والعمل على اشباع حاجة اعضائها كاملة من الأموال وتخليصهم من براثن المرابين ٠

لكن الجهود والمحـــاولات الرامية الى كبت نمو الحركة ظلت نشـــطة وأظهرت نفسها كتـــابة وكلاما ، ولو كانت المعارضة صادقة فى ادعاءاتهـــا ولها ما يبررها فى الحقيقة والواقع فيما يتعلق بما تقوله عن اخطار انشاء جمعيات الائتمان لاستطاعت تنرير اهل الريف لتشكر لها هؤلاء جهودها فاقدموا على حل الجمعيات او امتنعوا على الاقل عن تشجيعها والاقبال عليها وانشاء المزيد منها ٠

لكن المجتمعات الريفية لم تلتفت الى تحذيرات اولئك الذين تظاهروا بالهلع من اجل مصالح الجمهور ، فواصل الريفيون انشاء جمعيات جديدة ، وقرر وزير الزراعـــة فى بروســـيا دكتـــور فريدنتال Friedenthal اجراء تحقيق ٠

محاولات التشكيك وقرار تقصى الحقائق :

The attempts lead to Ministerial Direction of an Inquiry.

قـــرر الوزير استقصاء الادعاءات بالأخطار التى قيـــل ان الجمعيات الائتمانية ستتسبب فى حدوثهـــا ، ليرى ما اذا كانت تلك الانتقادات لهـــا

ما يبزرها ، وليمكن الفصل فى الآراء المتضاربة وفى ٥ ديسمبر ١٨٧٤ شكلت لجنة من دكتور ناسه استاذ الاقتصاد فى بون ، ودكتور سيمنس Siemens احد كبار رجال البنوك في برلين ، ودكتور شميت Schmidt عضو مجلس ادارة أحد البنوك المعروفة فى فرانكفورت ، وحددت مهمة اللجنة « بان تبحث التطور السابق لجمعيات رايفيزن الائتمانية لترى بوجه خاص ما اذا كانت ادارتها سليمة وكافية فى الاحوال الراهنة ، وكيف يمكن قياس حالة الجمعيات المالية ويسرها حاليا ومستقبلا » وزار اعضاء اللجنة خلال الشهور الأولى من عام ١٨٧٥ جمعيات الائتمان فى مقاطعة الراين وفى ولاية هيسين ، وقدمت اللجنة تقريرها الى الوزير والذى كان يتضمن النقد المعادى الموجه للجمعيات وقد جاء فيه :

نتائج ايجابية لتقصى الحقائق : Positive results of the inquiry.

بالاضافة الى زيادة الجمعيات المشار اليها حصلت اللجنة من اشخاص متصلين بعمل الجمعيات على معلومات عن فاعلية تلك الجمعيات وسمعتها ، وفى جميع الأحوال سارع مديروا الجمعيات الى تقديم دفاترها لفحصها وتقديم كافة البيانات التى طلبت منهم ، فيما عدا حالة واحدة ، ولا نتردد بادىء ذى بدء فى ان نعلن ان الانطباع العام الذى خرجنا به من فحصنا للأغلبية العظمى من الجمعيات كان جيدا وطيبا جدا ، فقد تحسنت الى حد كبير بفضل نشاط الجمعيات الأحوال الائتمانية السيئة التى كانت تثقل على صغار الفلاحين حتى عهد قريب ، واصبحت حالتهم المادية فى رأينا لا تدعو الى قلق خطير فى اطار ظروفهم الريفية الخاصة ، ولا شك انه توجد أوجه قصور عارضة احيانا ، ومازال المجال مفتوحا امام ادخال تحسينات أخرى ، لكن لا يمكن ان يجول فى الخاطر رفض النظام بصفة عامة ، ولا نملك الا ان نبرز بوجه خاص الانطباع الطيب الذى احدثه معظم اعضاء مجالس ادارة الجمعيات التى زرناها ، فقد كانوا كلهم تقريبا على المستوى والكفاءة بالنسبة لواجباتهم التى كرسوا انفسهم لها فى عناية ووعى ، وكثيرا ما التقينا بقادة جمعيات انضموا اليها عن غير حافز شخصى ولا مصلحة

خاصة بل بدافع الرغبة فى مساعدة اخوانهم المواطنين عن طريق تحمل أعباء ومسئولية الادارة •

وعادة ما يتولى مسك الدفاتر واعمال الخزينة احد الدرسين ، او محصلى الضرائب ، أو مأمورى الغابات ، وقد يتولاها احيانا صغار أصحاب المزارع ، وطريقة مسك الدفاتر مرضية وسليمة بوجه عام ، وقد وجدنا دائما وفى كل حالة نظما سليمة لأوامر الدفع وضوابط للنقدية ، وطرق محاسبية منتظمة ، والتقدم واضح برغم ما كان يبدو فى بعض الأحوال من أن من المرغوب فيه ادخال بعض التحسينات ، وعموما فقد وضح لنا أن رجال جمعيات الائتمان يكتسبون مع الزمن مزيدا من المعرفة بالطرق الفنية للمحاسبة ومسك الدفاتر •

لكن أحد معارضى الحركة ممن هاجموا الجمعيات الائتمانية ووصفوها بأنها فاشلة وغير قادرة على البقاء انتقد بشدة تقرير اللجنة ، فرد عليه الاستاذ ناسه ردا موضوعيا مقنعا افحمه وجعله لا يجد ردا على ما كتبه الاستاذ ناسه Professor Nasse •

ونتيجة لذلك وجد المؤلف (رايفيزن) نفسه فى مركز يسمح له بان يدلى بالرأى التالى حين اقدم على اعداد الطبعة الرابعة من كتابه فى عام ١٨٨٣ :

فكرة رائدة : The idea is pioneering.

« يتلقى المؤلف (رايفيزن) كثيرا من الطلبات والاستفسارات بشأن جمعيات الائتمان من داخل البلاد وخارجها على السواء ، وهذا فى حد ذاته برهان ساطع على أن الأفكار الأساسية التى قامت عليها جمعيات الائتمان كان لها الأثر فى افتتاح عصر جديد ، ومازال الاتجاه نحو تحقيق تلك الأفكار ينمو باضطراد فى جميع مناحى الحياة ، ومازال الاهتمام بالحركة يتزايد بين المستويات المسئولة فى أعلى مجالات الحياة العامة كما هو ظاهر من مضمون الخطاب الذى وجهه فى ٢٢ اغسطس ١٨٨٢ وزيرا

الزراعة والمالية فى بروسيا (دكتور لوسيوس وفون شولز) الى مجلس ادارة الجمعية الزراعية الائتمانية المركزية فى تيودفيد ، ومنه نقتبس حرفيا الفقرة التالية :

خطاب وزيرى الزراعة والمالية فى حكومة بروسيا الملكية :

بناء على طلب الجمعية (*) الزراعية الائتمانية المركزية فى ٣١ مارس من هذا العام تفضل جلالة الملك والامبراطور فامرنا بان نقدم تقريرا فى هذا الشأن ، وفوضنا فى ان نعلن القرار التالى فيما يتعلق بالطلب ، واذ نعيد مع هذا مرفقات الطلب نعرب اولا عن اسفنا لعدم امكان الاعفاء من رسوم الدمغة المطالب بها وقدرها ٥٠٠ مارك والتى استحقت على الأذونات المؤقتة الصادرة بدلا من الأسهم حيث ان القواعد السارية لا تسمح بذلك وحتى يمكن تجنب الاشارة الى مثل هذا الاعفاء الذى يخالف المصالح المالية ، وعلى الجمعيات الائتمانية المركزية ان تقوم بتسوية رسم الدمغة ٠

ومن ناحية اخرى تفضل جلالته فاصدر امره ، بعد ان تلقى تقارير مستفيضة من اميرفيد ومن الوزيرين الموقعين على هذا عن الأعمال المباركة التى تقوم بها جمعية الائتمان بالاعراب بهذه المناسبة عن تقدير جلالته لفضائل العمدة رايفيزن كمؤسس لجمعيات الائتمان وراعيها ، ونزولا على امر جلالته السامى نعرب هنا عن تقديرنا العظيم للعمدة رايفيزن من أجل عمله المتجرد عن الغرض الشخصى فى سبيل المصلحة العامة والنهوض باوضاع سكان الريف ، وتضيف الى ذلك تمنياتنا بنجاح جهود مؤسس الحركة بمعاونة ادارات الجمعيات الحكيمة الواعية لتتوسع وتمتد اكثر واكثر تلك المؤسسات ، وليقودها الى خير النتائج ٠

وفى سبيل تحقيق هذه الأعمال سوف تتمتع الجمعيات بكل مساندة شرعية من جانب الحكومة ٠

---

*) Agricultural Central Credit Union.

ونرجو من مجلس الادارة أن يبلغ ما تقدم الى مستر رايفيزن ٠

وكان سبب هذه الرسالة الالتماس المباشر الذى أرسل الى جلالة الامبراطور والملك بالاعفاء من سداد رسم دمغة قدره ٥٠٠ مارك وجد مستحقا عقب مراجعة قامت به ادارة قانون الدمغة الملكية ، وقد نشر ذلك الجزء من الرسالة الذى يشير الى شخص المؤلف ــ دون رغبته ــ فى الصحف عقب صدوره بقليل كما نشر أيضا فى « جريدة التعاون الزراعى » ٠

وقد رأينا بعد أن نشر ذلك الجزء فى الصحف أن نثبته هنا أيضا لعدة أسباب أولها أنه واحد من الظواهر العديدة التى تدل على حب جلالة الامبراطور لشعبه ، وثانيها أنه دليل على اهتمام الحكومة بكافة الجمعيات وأعضائها وللتعاونيين بالجمعية الائتمانية المركزية على وجه خاص ، اذ لا يجول بخاطر المؤلف أن يكون هو بالذات مقصودا بالتقدير السامى الذى جاء فى الرسالة ، بل ان هذا التقدير موجه أساسا الى الجمعيات التى يعمل من أجلها ٠

وما كان فى الامكان تحقيق أى عمل بغير التعاون المخلص وانكار الذات من جانب جميع القوى والاطراف وهم الذين سيواصلون أيضا العمل الشاق فى المستقبل كما قاموا به فى الماضى ٠

جمعيات الائتمان كانت وليدة الحاجة :

Credit Unions are brought forth by need.

جاءت حركة جمعيات الائتمان وليدة عهد شدائد واحتياج ولم يكن المؤلف (رايفيزن) الا شبه أب روحى لها ، لكن اسمه التصق بها دون قصد ولا رغبة منه ، والفضل لله وحده فيما أنجزه المؤلف بالرغم مما يعترف به من ضعف قوته ، ولا شك أن جميع التعاونيين فى مختلف مواقعهم يستحقون نفس التقدير ، وأن تقدير جلالة الامبراطور وحكومته سوف يشجعهم وكافة العاملين على مواصلة العمل كما بدأوه برغم العقبات الكثيرة التى مازالت قائمة ويحفزهم الى التمسك بمبادئهم ٠

More and more appreciation. **التقدير يتوالى :**

فى عام ١٨٨٧ وجد رايفيزن نفسه اخيرا فى موقف يسمح له بان يقول بمناسبة الطبعة الخامسة لكتابه ، يتوالى التقدير ويتزايد للجمعيات الائتمانية والجمعيات التعاونية الريفية الأخرى المتصلة بها بسبب ما حققته من نجاح وتطور واخذ الاهتمام بها يظهر جليا فى كافة انحاء المانيا بل وفى البلاد الأوربية الاخرى وتبذل الجهود لتاسيس جمعيات مماثلة هناك .

اهتمام الافكار الاجنبية :

Increasing interest also in foreign countries.

ودليل اهتمام الاقطار الاجنبية بالحركة ما تنشره الجرائد من مقالات وبحوث كثيرة فى هذا الشان ، ويتلقى المؤلف رايفيزن رسائل عديدة من افراد ذوى اتجاه اجتماعى فى روسيا وهولنده وبلجيكا واسبانيا وفى فرنسا خاصة ، وجاءت الى المانيا وفود من الدانيمارك وسويسرا وغيرهما لتدرس عن كثب عمل الجمعيات ، بل ان حكومة سويسرا تمنح مكافات لانشاء الجمعيات التعاونية الائتمانية ، وقامت فى ايطاليا جمعيات عديدة ، لكن النشاط الاكبر تستاثر به النمسا حيث انشات تباعا جمعيات فى شتى انحاء البلاد وقد لقيت هذه الجهود كلها نجاحا واسعا ، واصدر البرلمان النمساوى فى ٧ يناير ١٨٨٦ قرارا بانتداب ثلاثة خبراء ليدرسوا على الطبيعة تكوين وانشطة الجمعيات وقدم هؤلاء الخبراء تقريرا الى البرلمان بعد ان زاروا عددا من الجمعيات فى وادى الرين والاقاليم الجبلية المجاورة فى ايفل وفسترفالد وتحادثوا مع المؤلف (رايفيزن) مرات عديدة ، وكان تقريرهم فى صالح الجمعيات وبناء عليه قرر البرلمان فى جلسته يوم ٢١ يناير ١٨٨٧ انشاء جمعيات ائتمان ، وتلقى المؤلف بهذه المناسبة الخطاب التالى :

يسر مفوض حكومة النمسا فى (*) الاراضى الواطئة أن يحيطكم علما

*) The lower Austrian State.

بقرار البرلمان النمساوى الصادر فى جلسة ٢١ يناير من هذا العام بالاعراب لكم عن الشكر والتقدير لمعاونتكم فى بحث احوال الجمعيات التى تحمل اسمكم ٠

ونرفق بهذا مشروع القرار ـ كما قدمه مفوض الدولة الى اللجنة البرلمانية المختصة بالمجتمع والدستور ، ونسخة من محضر جلسة البرلمان التى نظرت القرار ووافقت عليه ٠

وستدركون من هذه التقارير والمحاضر أن برلمان النمسا فى الاراضى الواطئة ومفوض الدولة الموقع على هذا مهتمون اشد الاهتمام بانشاء جمعيات ادخار وائتمان تقوم على مبادئكم التى ثبت نفعها وانهم مهتمون بالنهوض بهذه الجمعيات ٠

فيينا ، النمسا ، ٢٥ فبراير ١٨٨٧ — مفوض الدولة

توقيع كنسكى

sign.: Kinsky

وكان المؤلف قد منح ترخيصا الى الجمعية الزراعية لدولة هنجاريا (المجر) لتترجم الطبعة الرابعة من كتابه الى اللغة المجرية ، وقبل الفراغ من هذه الطبعة (الخامسة) بقليل تلقى المؤلف خطابا من الجمعية المذكورة تعرب فيه عن خالص تقديرها الحار وتبلغه بأن جمعيتها العمومية قررت فى ٢٢ مايو من هذا العام تعيينه عضوا فخريا ، ورغم ان المؤلف سعد كثيرا بالخطابين المشار اليهما بعاليه وتلقاهما بالشكر الجزيل لمرسليهما الأجلاء ، فانه لا ينشرهما مدفوعا بشعوره الشخصى ، بل لأن مضمونهما فيه دلالة اخرى على التقدير المتزايد للأفكار الأساسية التى قامت عليها حركة جمعيات الائتمان حتى فى خارج المانيا حيث يكثر باستمرار اصدقاء الحركة ومؤيدوها ،وجميعهم يرجون مخلصين ان يستمر هذا الاتجاه وأن يلاقى النجاح بفضل الله ٠

لا تنتظروا معجزات من الجمعيات :

The Unions cannot be expected to perform wonders.

اختتم رايفيزن المقدمة التى كتبها للطبعة الخامسة من كتابه بما يلى :

اذا أحسنت ادارة هذه الجمعيات وتجمعت فى منظمة دائمة للعمل المشترك لكانت اداة يوثق فيها ويعتمد عليها فى تحسين ظروف المعيشة ومستواها من اجل الأفراد والأسر بل والمجتمع الزراعى بكامله ، لكن بشرط الا يتخاذل هذا المجتمع عن بذل الجهد اللازم ، ولا حاجة بنا الى القول بأن الآثار الطبيعية للجمعيات لا تصبح محسوسة الا تدريجيا ، ولا يجدربنا أن ننتظر المعجزات ، لكن اذا أريد التعجيل بظهور هذه الآثار وتحقيق التحسن المرغوب فى ظروف المعيشة فى أقرب وقت ممكن ، فلابد أن تسارع الطبقات القادرة ماديا الى الانضمام الى الحركة وأن تستمر على مناصرتها فى المستقبل كما فعلت فى بداية حياتها وحتى الآن ، ونوجه هذا الرجاء بصفة خاصة الى رجال الدين والمعلمين ، وينبغى الا يغيب عن بال هؤلاء المساندين للحركة والمتعاونين معها أن الهدف الأساسى لها هو تحسين أحوال المجتمع معنويا وماديا ، فالحركة تمثل عملا شرعيا يهدف للمعونة الذاتية المتبادلة ، ولهذا السبب نوصى بالاسراع فى ازالة العقبات التى تعوقها باصدار التشريعات اللازمة وتعاون مختلف الادارات الحكومية معها ، فبعد أن سلخت الحركة اربعين عاما من عمرها فى نجاح واضح ، أصبحت تحتاج الى الاعتراف القانونى والحماية الحكومية حتى لا يقدم أحد خطوات من أى نوع قد تضر تقدمها ونموها .

رجاء المجتمع كله رهن بتعاون كافة الطبقات :

If all classes cooperate, they are an excellent medium to secure the well-being of the whole society.

ويستطرد الرائد التعاونى الكبير قائلا اذا تعاونت جميع الطبقات ذات المهن تعاونا عاما على النحو الذى اوضحناه أمكن لحركة جمعيات الائتمان

ان تتحول الى اداة فعالة لزيادة قدرة المجتمع الريفى على اكتساب المزيد من الثروة من ناحية والنهوض بالانتاج الزراعى وتكثيره من ناحية اخرى ، والزراعة تعتبر من أهم المهن جميعا وزيادة انتاجها يعنى بالدرجة الاولى اقامة قاعدة صلبة لحياة المجتمع كله ، كما سيمتد اثر رقى الزراعة الى كافة فروع الأعمال الأخرى نظرا لتشابك المصالح ·

والمعروف ان الغالبية العظمى من السكان تعمل بالزراعة فاذا تهيات الظروف المناسبة لهؤلاء ، وتحسن مركزهم المالى ، اصبحوا اضافة جديدة الى المتعاملين مع فروع الأعمال الأخرى لا سيما المنشات التجارية فى الحضر ، اى أن العاملين فى كافة المهن ، بالاضافة الى الحكومة سيجدون انه من مصلحتهم ان يعملوا معا ليحققوا للزراعة اقصى تقدم ممكن وبجميع الوسائل ·

وأساس رقى الزراعة أن يكون الزراع اقوياء ماديا وغير غارقين فى الديون ·

ملاحظـــات النـــاشر :

نشرت جريدة « المسيح والعالم » (*) فى عددها الصادر يوم ٢٥ يونيو ١٩٦٥ تقريرا صحفيا بعنوان « اكثر نجاحا من كارل ماركس » تناول اعمال رايفيزن ، ولا شك أن هذا العنوان ملفت للنظر بصورة تدعو للدهشة خاصة وأن كل من رايفيزن وماركس كانا متماثلين فى العمر ، كما أن كتاب رايفيزن عن جمعيات الائتمان ظهر قبل أن ينشر كارل ماركس كتابه « راس المال » بسـنة واحدة ، وكلا الكتابين من معالم تاريخ القرن التاسع عشر برغم اختلافهما كليا فى الفكر والاتجاه ، ومن ناحية اخرى يعتبر كتاب « راس المال » ثمرة تاملات مؤلف نظرى ومفكر قدير ، بينما رايفيزن ـ على حد

*) A. detailed report under the heading "More successful than Karl Marx" on E. W. Raiffeisen's work was published by the journal "Christ and the World" June 25, 1965.

تعبير ماينشين (*) ـ « ليس رجل مبادىء نظرية جامدة ولا مجدد غير صبور يعارض الظروف السائدة فحسب ، بل كان رجل بناء قام بترتيب ما كان مهددا بالانفراط ، واحيا الأنشطة التى اصيبت بالشلل ، وحفز القوى الكامنة عن طريق المساعدة الذاتية ٠

ولعل اوضح دليل على فكر رايفيزن البعيد النظر مطالبته « بتوجيه روح العصر التى ضلت الطريق الى وجهة أخرى » وقد استطاع فكر رايفيزن أن يتجاوز عصره فيعبر الى ايامنا هذه بل والى المستقبل ، وقد اصابتنا الموجات الأول من « الأزمات والهزات المدمرة » التى توقعها رايفيزن ، وفى كل مرة كانت المنظمات التعاونية تقدم الدليل على انها الوسيلة الناجحة لعلاج الشدائد الاقتصادية والتغلب عليها ، ومازالت تلك المنظمات تلاقى اليوم نفس النجاح الذى أحرزته فى الماضى ، ولهذا السبب تقوم كل يوم جمعيات تعاونية جديدة واشكال متطورة من التنظيمات التعاونيـة لتقدم العون والمسـاعدة لتـلك الأقطـار الكثيرة فى العالم التى ما تزال تعانى من الفقر والفاقه ، وفى عالمنا المتغير دائما تعبىء المنظمات التعاونية كل قواها لتواجه المتغيرات وتتواءم معها لتلبى الاحتياجات الجـديدة والمتغيرة حتى تحتفظ بمكانتهـا وتثبت احترامها فى ظل المنافسة المعاصرة ، غير أن رايفيزن لم يقصر تفكيره على تصور الاهداف الاقتصادية فى تطبيق الطرائق التعاونية بل رأى أن الظواهر الاقتصادية للعمل التعاونى يجب الا تؤخذ على انها أهداف نهائية فى ذاتها اذ انها فى الحقيقة وسـائل لغايات أسـمى ، فليسـت الجمعيات التعاونية الائتمانية وما يماثلها من الجهـود طرائق للتغلب على الحاجة من ناحيـة والسيطرة على مشكلات الوفرة من ناحية اخرى فحسب ، بل ايضا مدرسة لتربية الروح العامة وتوجيهها أو توجيه التقدم الاجتماعى بلغتنا المعاصرة ،

*) Meyenschein : an entirely undogmatic man; not an impatient innovator who objected only to existing conditions, but a preserve, who put in order what was imperilled, revived paralyzde activities, and activated the latentt forces self-help.

ولب الأمر هو محاولة دفع الجهود واثارة الاهتمام ، والهدف النهائى هو اقامة مجتمع الانسان الحر ٠

وقد فجر رايفيزن وخلفاؤه ينابيع لا تنضب من القيم الروحية ، والمشكلة الآن هى كيف نبث الوعى فى هذه القوى ، وهذه وظيفة التربية التعاونية أن من واجبها أن تجعل من هذا الحلم حقيقة ملموسة ٠



من الاماكن التى تحرص الحركة التعاونية فى المانيا على صيانتها واتاحة الفرصة للدارسين للحركة التعاونية فيها زيارة المنزل الذى ولد فيه رايفزن فى مدينة هام على نهر سيبيج وهذا المنزل يبلغ من العمر اكثر من ٢٠٠ عام ، وقد حرصت مؤسسة رايفيزن للطباعة على ملكيته منذ عام ١٩٦٠ وقامت فيربوش بفسترفالد بالمانيا والذى تم انشاءه فى عام ١٨٤٧ وقد شهد هذا العام ١٩٦٢ للجمهور لكى يكون رمزا تذكاريا متاحا لمحبى رايفيزن وافكاره والحركة التعاونية العالمية ٠

الفصل الثانى

دوافع وأهداف انتشار الائتمان التعاونى

الانشـــاء والأهداف

ESTABLISHMENT AND PURPOSE

الأساس القانونى لجمعيات الائتمان :

The legal basis of the Credit Unions

صدر قانون التعاون فى ٤ يوليو ١٨٦٨ وطبق على شمال المانيا ثم امتد تطبيقه على سائر « الرايخ Reich » الألمانى بموجب القانون الصادر فى ١٦ ابريل ١٨٧١ ، ويمثل هـذا القـانون الأساس القـانونى لجمعيات الائتمان ، اما الهدف الرئيسى لجمعيات الائتمان فهو الوفاء بحاجات اعضائها المالية ، لكن ليس المال وحده هو الهدف النهائى للعمل التعاونى بل وسيلة لغاية هى «تحسين احوال الأعضاء معنويا وماديا وانشاء المنظمة اللازمة لذلك والتى تقـوم بالحصـول على الأموال لاقراضـها للأعضـاء بموجب الضمانات المعتادة وتهيئة فرصة الاستثمار امـام الأموال العاطلة مقـابل فائدة » وتحدد هذا الهدف منذ مقابل البداية بحيث لا تحتاج الى تأكيده ٠

قصـــور الانتاج الزراعى :

Deficiencies in agricultural production.

تأخرت الزراعة فى الماضى القريب بالقياس للمستوى المرغوب ، لا سيما اذا تأملنا انتاجية المزارع المتوسطة والصغيرة وهى تمثل الجزء الأعظم من الأرض الزراعية ، ولم يكن عجيبا ان تنحدر انتاجية الأرض وتتذبذب الغلة وتتراجع الى اقل كثيرا مما هو منتظر منها ، وقد أسىء استخدام الأراضى واهدرت الامكانيات التى كان يجب أن تدر الخير وتصبح مصدر الثروات ، واعتـاد الزراع ان يحرثوا الأرض فى المنـاطق الجبليـة بل وفى الوديان الخصبة السهلة حرثا سطحيا لا يتعمق فى التربة الا بضع بوصات مهملين فى خدمة الأرض وفلاحتها لنقص ادوات الزراعة وماشية العمل الحقلى ، ولم يبذلوا العناية الكافية بالسماد المتجمع فى الحظـائر فضـاعت ملايين الدولارات قيمة تلك الأسمدة الثمينة المهملة ، ثم انفقت ملايين أخرى فى

استيراد مخصبات اجنبية كثيرا منها لا قيمة لها ، واهملت المراعى التى كان يمكن ان تنتج الأعلاف الجيدة حتى تحولت الى مستنقعات ، كمـــا تركت مساحات واسعة من الأراضى الجيدة فاصبحت بدورها بورا لا تنتج زرعا ولا تصلح حتى لتكون ارض مراعى للماشية ، واضمحلت الأنشطة الزراعية المكملة مثل انتاج الفاكهة ، والنحالة ، اما مبررات هذه الأحوال السيئة فكانت كما يقـــال نقص الأموال الضرورية لشراء الأدوات وادخـــال التحسينات ، او عدم صلاحية الأرض للحرث العميق ، او تعذر تحسين الأرض لأسباب خارجة عن ارادة الزراع او عدم ملاءمة الجو لبعض المحاصيل ٠

الاهمال والتكاسل وراء كل قصور :

Mertia and negligence are the causes of many short comings.

امتنع الزراع عن زراعة البساتين لا بسبب نقص التربة الصالحة ، ولكن بسبب الاهمال والتكاسل ، وآية ذلك ان الأرض غير الصالحة للزراعة تنتج البوص بكميات وفيرة ، ويصلح البوص لعمل السلال وهى حرفة مربحة لا سيما فى فصل الشتاء ، لكن الناس تكاسلت عن صنع السلال ، مما استلزم استيرادها من الخارج وانفاق مبالغ كبيرة من الأموال فى ذلك ، ولم تعد المغازل اليدوية تستخدم كثيرا فى تلك الأيام بينما كانت منتشرة قديما تشتغل عليها النساء وتنتج اقمشة جيدة قوية الاحتمال ، ثم تكاسل الناس واخذوا يشترون قماش الكتان بدعوى ان شراءه ارخص من انتاجه منزليا ، واهدر الوقت الذى كان يستغل فى اعمـــال الغزل والنسيج المنزلية وصـــار وقتـــا ضائعا ٠

تزايد الانفاق بغير جدوى يزيد الحالة سوءا

Increasing and partially useless expenditures add to the evil.

ليس ما ذكر انفا غير بضع امثلة قليلة وهناك الكثير مما يؤدى الى نقص الموارد وبالتالى نقص الدخول بينما يتزايد الانفاق باستمرار ، اما عن طريق زيـــادة الاحتياجات التى لم تكن معروفة للنـــاس سابقا من الأدوات

الترفيه غير الضرورية والملابس الزاهيـة التى تجاوز انتشارها المدن الى أقاصى الجبال ، واما عن طريق زيادة النفقات العامة ، والانفاق على السهرات والمرفهات العامة حتى ولو اقتطع الناس من قوت يومهم ٠

الاقراض بالربا الفاحش : In addition usury.

وكان الربا شر الشرور ، وانتشر المرابون الجشـعون المتجردون من الأخلاق وامتصـوا دمـاء الفقراء والضـعفاء من الفلاحين بلا رحمـة كالخفافيش ، بل واسـتغلوا جهلهم وقلة خبرتهم فهدموا حيـاتهم بالاعيبهم الربوية ونهبوا ممتلكاتهم تدريجيا ، ودمروا كثيرا من الأسر ، وكلما ازداد فقر الفلاحين ازداد احتياجهم للمرابين وازداد بالتالى قوة هؤلاء المرابين وجشعهم ٠

المشكلة الاجتماعية الملحة الاولى : .The most urgent social problem

يتوقف استقرار المجتمع كله وتقدمه بل واسـتقرار الدولة على متانة القطاع الريفى والزراعى من السكان ، واصبحت مسالة كيفية تقديم المساعدات لهذا القطاع هى مسالة الساعة والمشكلة الاجتماعية الأكثر الحاحا واهم اهداف الاصلاح الاجتماعى ، ومما يدعو الى الابتهاج ان هذه المسالة اخذت تحظى بعناية الحكومات واصحاب الاتجاه الانسانى فى مختلف المهن ، ولذلك عمدت الحكومات الى تقديم المساعدات غير المبـاشرة عن طريق الأعمـال العامة والاستثمارات من اجل الصالح العام ، ومن امثلة هذه المشروعات ضبط الانهار ومد السكك الحديدية والطرق ويلاحظ ان المساعدات المباشرة بدون ان يقدم افراد الناس جهدا يعادلها تؤدى الى احداث اضرار كبيرة ٠

المساعدة المباشرة لاتحل المشكلة :
Direct help does not solve the problem

لابد ان يبذل الناس جهدا لتحسين احوالهم ، ولذا فالمعونات المباشرة ليست حلا للمشكلة لان المبالغ التى تدفع والمبلغ النسبى الذى يخصص لكل

اسرة بالمقارنة بالاخرى لا يمكن تحديدة بالضبط مما يؤدى الى الغيرة وعدم الرضا ، غير ان اسوا النتائج هى عدم وجود الحافز على الادخار فى اوقات الرخاء لأن الناس تنتظر ان تمنح معونات كلما احتاجت اليها ، ولكن اذا كان لابد من المعونات فيجب ان تمنح من خلال الأشغال العامة بحيث تتاح للمحتاجين فرصة كسب المال ، ويبدو من المهم جدا ان يكون تمويل المواصلات والسكك الحديدية والترع وضبط الأنهار والرى وانشاء الطرق وجميع الأشغال التى تؤدى الى تحسين احوال الريف من المال العام ٠

كما يجب تخفيض الضرائب المحلية التى بلغت فى بعض البيئات حدا مبالغا فيه ٠

المؤسسات المالية العامة لا تقدم المساعدة الكافية

Public monetary institutions can also not grant sufficient help.

لا شك ان المؤسسات المالية العامة نافعة كادة اضافية تساعد على بلوغ الأهداف التى نحن بصددها ، وتستطيع هذه المؤسسات ان تمنح قروضا بضمان من العقارات فقط وذلك بسبب سياسة الحرص التى تتبعها ، ويلاحظ ان فروع تلك المؤسسات بعيدة جدا بحيث لا تشجع على ايداع المبالغ الصغيرة والمدخرات بسهولة لأن الانتقال اليها يستلزم وقتا ونفقات لاتتناسب مع هذه المبالغ ، كذلك يخشى صغار المودعين والمدخرين ان يضطروا الى دفع ضرائب كبيرة على ودائعهم لدى هـذه المؤسسات ، اما الاقتراض منها فمشـوب بالصعاب ومضيع للوقت ، اذ ان مديريها ملزمون باجراء تحريات تفصيلية عن طالب القرض وضامنيه ومراكزهم المالية ، ومن ناحية اخرى فان هذه التحريات تستند عادة الى تقارير السلطات المحلية التى لا يمكن ان تخلو من
٥ اخطـاء ٠

وقد اتجهت الأفكار احيانا الى تحريم المعـاملات الربوية باجراءات تشريعية ، وقد يمكن ذلك مؤقتا وجزئيا ، لكن لا يمكن منع تلك المعاملات بصفة كاملة ، اذ لا يلبث المرابون ان يجدوا طرقا ووسائل جديدة لاستمرار نشاطهم

المريب ، وقد يلجأون الى وسائل اكثر ضررا من الاعيبهم المعروفة والتى كان يمكن ان يفطن اليها المتعاملون قبل تنفيذ الاجراءات التشريعية ٠

ولا يكفى العمل على توافر الأموال ، ولو اننا وزعنا الملايين فورا على الزراع فلن يجدى ذلك فى ازالة الضرر بل ربما يزيد منه ويؤدى فى النهاية الى الانهيار ، اذ لا تلبث هذه الأموال ان تنتقل الى ايدى المرابين ولن يكون لها من اثر الا زيادة ثروتهم وزيادة المحتاجين حاجة وفقرا ، ولابد من معرفة اسباب فقر الزراع وتقهقر الزراعة اولا ، وما الحاجة الى الائتمان او الى الاقراض الربوى الا مظاهر واعراض المرض الاجتماعى ، اما الأسباب فاكثر عمقا ، وترجع من وجهة نظر رايفيزن كما جاء فى المقدمة الى ابتعاد الناس عن اصول المسيحية فى حياتهم ، غير اننا سناخذ فى بحثنا الجانب المادى فقط من المشكلة ، ويجب علينا اولا ان نعمل بجد على ان يتفهم الناس انفسهم احتياجاتهم ويقوموا بعمل التنفيذ الضرورى بانفسهم ، واذا تتبعنا التاريخ لراينا ان سكان الريف كانوا فريسة للأزمات ، ولفشل المحصولات وتلف الأراضى وكانوا يرزحون تحت اعباء الضرائب الباهظة ، فليس من المستغرب ان يفقدوا الأمل ويقعد بهم الياس ويستسلموا للاستغلال ٠ وتسببت هذه المصاعب وغيرها كثيرا فى وهن العزم مع التعطش الى الملذات اقتداء بالطبقات العليا ، مما يسوق الى الانفاق فيما لا يفيد ويعجل بالكارثة ، وهذا وحده فى الواقع هو اساس الانهيار ، ولا يستطيع احد ان يبعد هذا الانهيار الا الناس انفسهم حين يقلعون عما هم فيه ، ولا ريب أن من المرغوب فيه اصدار التشريعات المناسبة لتهيئة الجو للاصلاح وتسهيلات لازالة العقبات من الطريق ، مع خفض الضرائب وغير ذلك من اوجه التغيير الممكن ، لكن لابد فى النهاية من ان يقوم المحتاجون انفسهم بالباقى طبقا للحكمة القائلة بأن « الله يساعد من يساعدون انفسهم (*) » تلك هى الوسيلة الوحيدة لمعالجة الاحباط والتثبيط ، ولرفع الروح المعنوية ، ولا ستغلال القدرات

*) God helps those who help themsleves.

والكفاءات بين الناس ولاستخدام الارض الاستخدام الصحيح بغية زيادة الانتاج الزراعى ما امكن ، لكن الفرد لا يستطيع بنفسه ووحـده بلوغ تلك الغاية فقد دلت التجارب بوضوح على ان الافراد لا يمكنهم الكفاح كل بمفرده وسط كل هذه المتاعب والمعاملات الربوية المنتشرة فى عالمنا الحالى حتى تغلغلت فى كافة نواحى الحياة والمجتمع ، وتتطلب الحال المتغيرة والزمن المتغير طريقة جديدة للعمل والمشروعات وعلاقات جديدة بين الشركاء فى المشروعات فما لا يستطيع الفرد القيـام به يمكن انجـازه بحشـد القوى واتحادها ، واول مسالة تعرض لنا فى هذا الصدد نقص الائتمان فلابد من توافر المال لبدء المشروعات ، غير انه يصعب فى وقتنا هذا على الأفراد الحصول على الائتمان سوى بشروط مجحفة ومخزية بعد تفشى الجشـع فى النفوس وسادت الأثرة ، لكن لا يمكن للمجتمع أن يوفر لأعضائه ما يكفى من المال للوفاء بحاجتهم واقامة المشروعات النافعة الا بتضافر الجهود الجماعية لهذا الغرض ، ولا يكفى توافر الأموال بهذه الطريقة لعمل ما يراد عمله بل يجب استخدام هذه الأموال بكفاءة ووعى من اجل تحسين الانتاج والاقتصاد دون الانفاق فيما لا يفيد ، وهنا تبرز الأهمية القصوى للارشاد والتثقيف بما يجـاوز اهمية توافر الأموال ، ولذا جعلت اتحـادات الفلاحين رائدها الدعوة بقوة الى هذه الفكرة ، واثمرت تلك الدعوة بلا شك وانتجت كثيرا من الأفكار العملية ، غير ان الاجتماعات القليلة والمحاضرات التى يلقيها المحاضرون الزائرون والتثقيف الذى يتلقاه التلاميذ فى المدارس الزراعية لا يجدى ولا يمكن ان يؤدى الى احداث الأثر المطلوب على افراد الفلاحين مما يعود فى النهاية الى تقدم عام وتحسين للأوضاع كلها ، وكثيرا ما نسمع الفلاحين الذين يحضرون دروس التثقيف وينصتون اليها جيدا يقولون بعد انتهائها « كل ذلك حسن ، ونحن نريد ان نعمل شيئا ونتصرف حسبما سمعنا لكننا لا نملك مالا ، قد يستطيع اصحاب المزارع الكبيرة تنفيذ المقترحات التى قيلت لنا لكننا نحن لا نستطيع » .

جمعيات الائتمان تمهد السبيل :

The Credit Unions make this possible.

ويختلف الحال فى جمعيات الائتمان عنه فى الاتحادات المشار اليها ، نعم ان جمعيات الائتمان تماثل كثيرا تلك الاتحادات فهى جميعا منظمات صغيرة الحجم فى المجتمع القروى لكن جمعية الائتمان تختلف فى انها تملك الأموال اللازمة لادخال التحسينات ، وبمساعدة هذه الأموال يتهيأ السبيل لكل شىء ، فيمكن حفر المصـارف ، وانشـاء البسـاتين والكروم والمراعى وزراعة الأرض وازالة الاعشاب واقامة المشروعات الزراعية التبعية مثل تربية النحل وزراعة الأسماك والصناعات المنزلية ٠

تعانق الرفاهية المادية والروحية :

Spiritual and material well-being are mutually interacting.

لا يمكن فصل الروح والرفاهية الروحية عن الرفاهيـة المادية فهما متعانقان ، فالفقر والحرمان هما بلاشك السبب الرئيسى للجريمة والرذيلة ، واذا استطعنا أن نثير حماس الفقير وتطلعه الى التقدم والوصول الى وضع افضل فى الحياة فاننا سوف ندفعه فى نفس الوقت الى زيادة قدراته المادية والروحية معا ، ويأتى الاقتصاد والوعى أولا ثم تأتى فى أعقابهما الفضائل الأخرى ، وقديما قيـل « الايادى (*) العاطلة هى صنع الشيطان » ومع علاج التعطل والكسل والقضاء عليهما يختفى الميل الى اضاعة الوقت والانفاق غير المفيد ، وبالتالى تتقدم الطبقات الفقيرة وتتحسن ظروفها المعيشية وكل أحوال حياتها ٠

وما تقدم من أقوال أساسه التجارب السابقة ولايدع مجالا للشك فى أن جمعيات الائتمان التى تقوم على المساعدة الذاتية المتبادلة بين سكان الريف لازمة ومناسبة لتحسين الأحوال الروحية والمادية للمشتركين فيها ٠

---

*) Idle hands are the devits workshop.

ملاحظات الناشر على الفصل الثانى :

يتوقف نجاح الجمعيات التعاونية على التثقيف ، وهذا ما اثبتته التجارب ، ورغم ان المساعدة الذاتية المتبادلة امر شديد الأهمية بالنسبة للعمل التعاونى فانها لا تضمن الوصول الى الأهداف التعاونية ، وقال رايفيزن فى الاجتماع السنوى لجمعيات الائتمان عام ١٨٨٢ انه « حتى احسن الجمعيات لم يتوافر لها بعد الوصول الى المستوى المرغوب ومازال امامها الكثير ، واذا تجاوزنا عن بعض الجمعيات التى لا تتبع متطلبات العمل الصحيح ، وكان من الافضل لو لم تقم على الاطلاق فانه مازالت هناك جمعيات لم تتفهم العمل الواجب جيدا ولم تعرف من العمل الا ان تكون مشروعا ماليا » (*) ، وهكذا لم يتردد رايفيزن عن ايضاح ما يراه سببا للفشل ، وقال ايضا فى الاجتماع السنوى الذى عقد عام ١٨٨٥ أى قبل ثلاث سنوات من وفاته « نحن نواجه أعتى الخصوم واخطرهم ، نحن نواجه انفسنا ، ونواجه محبتنا لأنفسنا التى قد يوجد ما يبررها لدرجة ما ، لكن الخطر ان تزداد الأثرة وتنحدر لتصبح جشعا وحبا للنفس » (**) ولو نظرنا الى الأمور نظرة سطحية لوجدنا من العبث الا تكون الجمعيات التعاونية التى انشئت فى الأصل لاغراض اقتصادية بعيدة عن نوازع الأثرة فى العمل التجارى ، لكن ذلك البعد عن الأثرة هو فى الواقع انجاز من الناحية الروحية ، فاقتران آثار الأمانى الاجتماعية بالأثرة غير الاجتماعية وتفاعلهما يحفز الهمم والقدرات التى تهيىء للانسان ان يطور الأفكار الاقتصادية المتفقة مع المبادىء التعاونية ٠

وقد اصبحت الفكرة التعاونية الآن اكثر من اى وقت مضى موضع

---

*) F.W. Raiffeisen at the 1882 Union meeting.

**) F.W. Raiffeisen at the 1885 Union Meeting.
"We are confronted with a terrible, even the most dangerous adversary, ourselves, and our egotism which to a certain degree is justified, but whish easily degenerates into selfishness.

التساؤل بعد أن نمت الجمعيات التعاونية الى حد جعل التلاقى المتبادل بين الأعضاء فى منتدى الصعوبة ان لم يكن قد محاه محوا ، وتطلب نمو حجم التنظيمات التعاونية ان تدار الجمعية بمعرفة مديرين محترفين ، وتوضح لنا الأحوال المتغيرة كما لم توضح أبدا فى الماضى أن التضامن التعاونى اخذ يزداد استقلالا عن العلاقات الشخصية ويتحول بشكل متزايد الى مستوى عال من الوعى الفردى ٠

ولـذا فان مهمـة التثقيف فى الحـاضر والمستقبل يجب أن تتجه الى العقيدة التعاونية وايديولوجية التعاون وتحاول تقوية هذا الوعى وتنمته باستخدام الوسائل المناسبة للعصر مقتفية فى ذلك اثر العمل الثقافى الخالد الذى قام به فردريش فلهلم (*) معلم الشعب ٠

---

*) Friedrich Wilhelm Raiffeisen, the people's educator.

الفصل الثالث

العضوية .. والمسئولية التضامنية

العضوية ، حقوق الأعضاء والتزاماتهم

MEMBERSHIP THE MEMBERS' PRIVILLEGS AND OBRIGATIONS

المنطقة التى تخدمها الجمعية : District served by a Union.

كانت دائرة اختصاص جمعية فلامرزفلد Flammersfeld تشمل المنطقة التى تحت ادارة عمدة واحد وفيها خمس ابرشيات وسكانها نحو ٢٠٠٠ شخص ، كذلك شملت عمودية منطقة هدسدورف Heddesdorf خمس ابرشيات وسكانها ٩٠٠٠ شخص تقريبا وكانت تخدمها جمعية اخرى ، وامتدت منطقة عمل جمعية دوكيدوم فيلد العليا Upper Dukedom of Wied. لتشمل ٦ ابرشيات ، بينما كانت تشمل منطقة عمل جمعيات اخرى ابرشيتين فقط ٠

واتضح من ممارسة العمل أن المناطق كانت اكبر مما ينبغى ، مما جعل من غير المتيسر ايجاد مكان كاف للاجتماعات السنوية يسع الأعضاء الذين يتزايد عددهم ، ولم يستطع الموظفون الاداريون الالمام باحوال الاعضاء كل على حدة ، ولذا اتخذت القرارات فى الاجتماعات السنوية بناء على رأى غير شامل ، فما لبثت الجمعيات التى اشرنا اليها آنفا أن انقسمت الى جمعيات اصغر حجما ، وهكذا نشأ المبدأ العام القائل بأن منطقة (*) عمل الجمعية يجب أن تكون صغيرة ما امكن فلا تمتد لأكثر من ابرشية واحدة ولا تضم سوى سكان هذه المنطقة الا اذا كانت الأبرشية صغيرة جدا وفى هذه الحالة يمكن لمنطقة الجمعية أن تضم اكثر من ابرشية ، ويلاحظ أن الأبرشيات كانت اقدم الوحدات ذات الروابط السياسية والدينية ، وبالنظر لصغر حجم كل منها والاتصالات المستمرة بين السكان والمصالح المشتركة بينهم وذهابهم الى كنيسة والروابط التى تنشأ بين الاقارب والأصدقاء فان سكان الأبرشية يعلمون تفصيلا احوال الاسر وحالتها فيسهل على الجمعية والحالة هذه أن تقوم بمهمتها فى تحسين احوال الاعضاء ماديا ومعنويا اذ أن مجتمع الأبرشية يمثل فى الواقع مجتمع اسرة كبيرة ٠

*) The district served by a Union should be as small as possible.

هذه المتطلبات افضل طريق للنهوض بالمعنويات العامة :

Then the presuppositions are
the best for the promotion of the public spirit..

ليس من المستطاع احياء المعنويات العامة وانعاشها وتنميتها الا فى بيئة ضيقة شديدة الاتصال والترابط ، اذ لن يقبل النـاس على بذل العناية للغير فى مجتمع كبير يمتد الى منطقة متسعة ويضم افرادا غير معروفين لهم وهم على كل حـال لن يبذلوا لهم نفس الرعـاية التى يقدمونهـا للأقرباء والأصدقاء فى مجتمعهم الصغير ، وسنعرض فيما بعد لما يمكن انجازه فى المجتمعات الكبيرة عندما نتحدث عن المنظمات الاكبر حجما .

المسئولية التضامنية والأثر المعنوى والادارة الفعالة :

For carrying through solidarity liability, moral influence,
effective management.

وعلينا فى هذا المجال ان ناخذ فى الاعتبار المسئولية التضامنية لجميع الاعضاء بوصفها كما سياتى بيـانه – لازمة للحصـول على الائتمان حيث لا يسمح باى مخاطرة فى هذا الشان ولا يتاتى ذلك الا اذا كانت الأحوال المالية لطالب القرض والضامنين معروفة على وجه اليقين ، والأثر المعنوى للجمعية على اعضائها من الأهمية بمكان عظيم ، وهو امر معروف كحقيقة واقعة ولا يحتاج الى مزيد بيان ، فلا شك ان التساهل فى منح القروض ضار جدا فى معظم الأحوال ، ويحدث ذلك حين تاتى طالبات القروض من ربات البيـوت المهملات ، والمدينين غيـر الموثوق بهم والمغـامرين ، ومدمنى المسكرات وغيرهم ممن لا يعتمد عليهم فى حسن تدبير واستخدام الأموال ، وعندئذ يصبح رفض هذه الطلبـات مما تمليـه مصلحة هؤلاء الأشـخاص انفسهم لقصورهم دن حسن استخدام الأموال ومن مصلحة الجمعية بطبيعة الحال ، ويترتب على هذا ان يرتدع هؤلاء الأشخاص ويغيروا مسلكهم الى ما هو افضل حين تشير الجمعية عليهم بذلك وتعدهم بمنحهم القروض حين تتاكد من اتباعهم لارشاداتها فى تحسـين سلوكهم واحوالهم ، اى ان اثر الجمعية لا يقتصر على تحسين الأحوال المعنوية ايضا ، والقضاء على الفقر

بوصفه منبع كل زديلة ، وليس من الممكن الوصول الى هذه النتائج الا فى المجتمعات الصغيرة ، واخيرا فمن المستحسن ان تعمل الجمعية فى أضيق مجتمع ممكن رغبة فى أن تكون الادارة ذات فاعلية وكفاءة وهو أمر لازم لسببين :

الأول : أن يندر ان نجد فى المناطق الريفية افرادا على مقدرة كافية لادارة الأعمال المتسعة النطاق ،

والثانى : انه لا يمكن الحصول على خدمات ادارية بغير مقابل سوى فى المناطق الصغيرة ، وهذه مزايا سوف نتناولها فيما بعد ٠

اكتســـاب العضوية : Acquiring membership.

بعد قيام جمعية الائتمان وتحقق وجودها يثور سؤال حول من ينبغى قبوله كعضو وتتضمن الفقرة ٣ من نظام الجمعيات الرد على هذا السؤال اذ تنص على أنه « لا يقبل فى عضوية الجمعية سوى سكان المنطقة المتمتعين بالأهلية الكاملة فى التصرف وبكامل الحقوق المدنية بشرط الا يكونوا اعضاء فى جمعية ائتمان أخرى قائمـة على المسئولية التضامنية » ، ولا يسـمح للأشخاص المقيمين فى خارج منطقة الجمعية بالانضمام اليها ، بينما يجب أن يعتبر رؤساء الأسر فى داخل المنطقة أن من واجبهم الانضمام لعضوية الجمعية المحلية ٠

وأول أهداف الجمعيات القضاء على الفقر بتوجيه كل عنايتهم نحو تحسـين أحـوال الأهالى المحتاجين الذين لا شك سـيرحبون بالانضـمام للعضوية ، وانتقد البعض السماح للأفراد غير الفقراء بالانضمام لعضوية الجمعية بدعوى أن لكل من الفقير والغنى صوت واحد طبقا للنظام فاذا سـمح بالعضوية للجميع فقد يرجح الفقراء عنـد التصـويت فى الجمعية العمومية ويستولون على الادارة ويتصرفون فى أموال الأعضاء والأغنياء ، وكانت تلك الفكرة السبب الرئيسى فى أن الجمعيات الأولى فى فلامرزفلد وهدسدورف قامت على عضوية اشخاص لم يكونوا فى حاجة ماسة اليها

ولم ينضم اليها احد من الفقراء لكن هذا المبدأ لم يلبث حتى اندثر وفتحت العضوية لجميع المواطنين بصرف النظر عن مركزهم المالى بشرط ان يؤهلهم للعضوية سلوكهم القديم ، وعند ذلك الحين سارت الجمعيات على المبدأ الجديد ولم تحدث اية مضايقات للطبقة الغنية من جرائه ، واعتاد الفقراء مدفوعين بحسن التصرف ان ينتخبوا المواطنين الأغنياء بلا اى اجبار ليكونوا امناء عنهم فى الادارة ، ويلاحظ انه من غير المستحسن اشتراط امتلاك قدر من الثروة او الملكية الخاصة عند تعيين المديرين اذ ان الحكم فى اختيار هؤلاء لا يتوقف على الثروة وحدها بل تتدخل فيه الملكات والمزايا المعنوية ، واى شرط من هذا النوع قد يؤدى فى كثير من الأحوال الى استبعاد اكثر العناصر فى سكان القرية مثل رجال الدين وموظفى الحكومة من المناصب الادارية •

اشتراك الأغنياء له معنى اجتماعى كبير :

The participation of wealthy people is of great social significance.

ويجدر بنا القول بأن اشتراك الأثرياء فى الجمعيات له مغزى اجتماعى هام لأنه يقيم جسور الصداقة بينهم وبين السكان الأقل حظا من الثروة ، وما له مغزى آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمساعدات ، لكن لا يرقى الى اثره فى ايجاد الصلة الشخصية بين الأفراد على اختلاف ثرواتهم ، فاذا اصبح رؤساء الأسر كلها فى الأبرشية اعضاء فى الجمعية كما حدث فعلا فى كثير من الأحوال لكانت النتيجة ان الجميع اغنياء وفقراء يشتركون فى اجتماعات الجمعية ولزادت متانة المركز المالى للجمعية لأن الأغنياء سوف يزيدون من الضمان المالى للجمعية طبقا لنص النظام ، ومن ناحية اخرى فان الأفراد الأثرياء يقبلون الاضطلاع بالأعباء الادارية بغير مقابل ، ويقدمون المساعدات للفقراء بدون ابتغاء اى منفعة شخصية •

الاشتراكية المسيحية : Christian Socialism

الحب يثير الحب كما يقال ، واشتراك الأغنياء والفقراء فى جمعية

تعاونية واحدة يحقق كما يقول رايفزن « الاشتراكية المسيحية » ، اذ يتبادل الطرفان شعور الود ويرعى الأثرياء مصالح الفقراء وبهذه الطريقة يضمنون أساس التضامن فى المستقبل ، واذا انشئت هذه الجمعيات فى كل مكان واقبل على الانضمام اليها افراد من كل الطبقات وسارت الجمعيات على المبادىء السليمة بحيث تصبح مهدا لروح التعاون والتضامن العام لأمكن ان ننظر للمستقبل بعين اكثر ثقة ٠

اشتراك الاغنياء من مصلحتهم :

Participation of the well-to-do is also a matter of their own interest.

ويحقق اشـتراك الأغنياء مصالحهم ايضا فلاشك أن رأس كل أسرة حريص على رعاية ابنائه واحفاده والأجيال القادمة ، واضمن سبيل لهذا أن يشترك فى الجمعية التى تقوم بالعمل لخدمة المجتمع الصغير عن طريق الاسهام فى النشـاط الذى تقوم به الجمعية فى المنطقة وبذلك لم يخـدم المجتمع ككل والذى يمثل الأسرة الكبيرة الذى هو عضو فيها وسوف تستمر هذه الخدمة بمعونة الله حتى تصل للاجيال القادمة ، وعلى كل عضو ان يبذل جهده للحفاظ على الجمعية ودعمها لتظل قوية فى كل زمان وبهذه الطريقة يقدم الرعاية الى ذريته وقد يكون منهم فقراء ينتفعون فيما بعد بخدماتها اجل النفع ٠

فائدة الجمعية لرجال الدين وموظفى الحكومة والمعلمين :

The same interest prevails among public servants, clergymen, and teachers.

ويجـد موظفو الحكومة ورجـال الدين والمعلمون نفس الفـائدة فى الجمعية ويحققون منها ما يحققه الأعضاء الأغنياء فى المنطقة ، ولا تقتصر أهمية انضمام هؤلاء الى الجمعية على اشتراكهم فى عضويتها فحسب ، بل يستطيعون أيضا أن يساهموا فى ادارتها بوعى وكفاءة مما يكسبهم حب واحترام باقى الأعضاء والمجتمع كله وبذلك تسهل الحياة عليهم ويجدون العون فى أعمالهم الرسمية ، ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسـبة لرجال

الدين ، لأن المعونة المادية التى يقدمونهـا الى سكان الأبرشـية من خـلال الجمعية هى بمثابة باب يلجاون منه الى قلوب الأفراد جميعا الذين يصبحون اكثر انقيادا لنصائح رجال الدين وتعاليمهم الروحية ٠

قبول الأعضاء مهمة مجلس الادارة :

The admission of members depends on the board of director's approved

تسهيلا لانضمام الأعضاء الجدد الى الجمعية يجب ان تترك هذه المهمة لمجلس الادارة وحده المكون من عدد صغير من الأعضاء فيكون له دون غيره الموافقة على قبول العضو مع فتح باب الشكوى الى هيئة ادارية اعلى لتجنب اى قرار تحكمى من جانب المجلس ، وتبدا العضوية بعد الموافقة وعندما يوقع العضو الجديد على نظام الجمعية ، ولذا يجب على اعضاء مجلس الادارة وعلى المدير ان يجتهدوا فى اعتماد النظام فى وقت مبكر ٠

انتهاء العضوية : Membership ends

كان نظام الجمعيات ينص فيما سبق على انتهاء العضـوية فى آخر السنة التى يحدث فيها الانسحاب او الانتقال من منطقة الجمعية ، ولم ينتج عن هذه القاعدة اى ضرر حتى الان بالنسبة لجمعيات الائتمان ، غير انه بسبب فشل بعض جمعيات الائتمان فى المدن وما ينتج عنه من ضرر لمبدا المسئولية التضامنية المطلقة فقد ثارت اعتراضات على هذه القاعدة النظامية فى المناطق الريفية لانها تضع صعوبات فى سبيل انشاء جمعيات الائتمان ، ورغم عدم وجود اى دلائل تؤيد هذه الاعتراضات فقد رؤى من الاوفق اخذها فى الاعتبار وادخار تعديل بموجبه تنتهى العضوية من تاريخ الانسحاب او الفصـل او الانتقال او الوفاة وليس من الضرورى تعديل نظام الجمعيـات القديمة ليوافق هذا التعديل ٠

التعامل مع المرابين عقوبته الفصل :

Business connections with usurers lead to expulsion.

تتضمن الفقرة ٤ من النظام اسباب فصل العضو وهى لا تحتاج الى

مزيد بيان • وحين أعيد النظر فيها مؤخرا اضيفت الى الاسباب المعاملات مع المرابين كسبب لفصل العضو من الجمعية نظرا لان الهدف الاساسى من جمعيات الائتمان محاربة الربا ولا يتاتى ذلك الا بمنع التعامل مع المرابين خاصة حين لوحظ ان بعض الاعضاء يتعاملون سرا معهم ، وهو احد المنافذ السيئة التى يتوصل بها المرابون الى جمع الثروات وتحطيم حياة الريفيين ، ولابد من اجراءات صارمة للقضاء على هذا الوباء قضاء مبرما ، ولذا فان تحريم التعامل مع المرابين بوجب نظام الجمعية امر شديد الاهمية فى هذا الشان •

حقوق الاعضاء : **Members' Privileges.**

ينص النظام فى الفقرة الخامسة على حقوق الاعضاء وقد تعرض هذا النص للنقد فى بعض احوال نادرة وبموجب الفقرة ١١ من قانون التعاونيات الالمانى تعتبر الجمعيات « تجارا » حسب قانون التجارة وهى تشكل نوعا من المشروع التجارى اصحابه هم اعضاء الجمعيات ويؤدى الى افتراض ساقه بعض النقاد فحواه أن كل عضو له حق الاطلاع على كافة الاجراءات الادارية فى اى وقت والحصـول على معلومات عن جميع النفقات والاطـلاع على الدفاتر والمكاتبات وغير ذلك ، وهذا يخالف روح القانون والنظام اذ ان الاعضاء ينتخبون اهل الثقة منهم ليكونوا اعضاء فى مجلس الادارة واللجنة التنفيذية وليشرفوا على جميع الاعمال ، ويؤدى منح الاعضاء كافراد سلطات اخرى غير ذلك الى اشاعة الخلاف والاضطراب والمضايقات مما يجعل من الصعب على المديرين القيام بعملهم •

الاعتراض على المسئولية التضامنية المطلقة :

Scruples and objections regarding solidary liability are unfounded

اثارت المسئولية غير المحدودة اى مسئولية الاعضاء مسئولية تضامنية مطلقة عن ديون الجمعية كثيرا من الاعتراضات والتخوف خاصة فى العهود الاخيرة ، وقد كان للمسئولية التضامنية معنى آخر عند انشاء الجمعيات

الاولى يختلف عن معناه الحالى طبقا لاحكام قانون التعاون ، فقد كان كل عضو بمفرده مسئولا عن جميع التزامات الجمعية ولو استغرقتجميع ثروته، وكان للدائن الحق فى مقاضاة اى عضو للحصول على حقوقه ، اما الان فان مفهوم المسئولية التضامنية طبقا للفريقين ٥١ ، ٥٢ من قانون التعاون لا يختلف عن مفهومها فيما يتعلق بجمعيات التامين التبادلى ، فاذا حدث عجز وجب ان يوزع بالتساوى على اعضاء الجمعية ويلتزم كل عضو بسداد نصيبه من العجز ، فاذا لم يكن للعضو ممتلكات تغطى نصيبه من العجز اداه عنه باقى الاعضاء ، وهكذا فان « كابوس » المسئولية المطلقة لا يبدو الان كريها الى هذه الدرجة ، ومع ذلك يوجد اتجاه لدى الكثيرين الى الغاء هذه المسئولية غير المحدودة وادخال نظام المسئولية المحدودة او الجزئية وتناقش هذه المسالة الان مناقشة واسعة ٠

لا غنى عن المسـئولية التضـامنية المطلقة حين تكون منطقة الجمعية صغيرة :

Solidary liability indispensable where the Union district are small.

لا شك ان المسئولية التضامنية المطلقة لازمة حين تكون منطقة عمل الجمعية صغيرة المساحة ويعترف انصار المسئولية الجزئية ضمنا بهذه الفكرة لانهم فى مناقشاتهم يشيرون دائما الى الجمعيات الكبيرة التى تضم عددا كبيرا من الاعضاء ، ويؤيد بعضهم زيادة معدلات المسئولية الجزئية بحيث يزول الفرق احيانا بين المسئولية المطلقة والمسئولية الجزئية ٠

والحق ان هذه المناقشـات تنتهى دائما الى سفسطة لا لزوم لها ، اذ المسالة فى حقيقة الامر يجب ان تكون كيف يمكن ابعاد المخاطر التى تؤدى الى الالتجاء لمبدأ المسـئولية المطلقة بغرض أن هذا النوع من المسـئولية أمر لابد منه ٠

وعلى الادارة ان تراقب الدخل والمنصرف فلا يجوز اقتراض شىء من المال او اقراضه الا بقرار منها ، وباشراف مجلس المراقبة ، ويقوم مجلس

الادارة تبعا لنص النظام ببحث رفع مستوى الضمانات المقدمة من كافة المدينين ومن ضامنيهم لمعرفة مقدار الضمانات القائمة مقابل الديون والارصدة الدائنة التى لا تزال حساباتها مفتوحة ، ويجب اثبات نتيجة هذا البحث فى سجلات مجلس الادارة وانذار اصحاب الديون المشكوك فيها فورا وطلب زيادة الضمانات المقدمة منهم ، ويلاحظ ان القواعد تتطلب تشكيل اللجنة التنفيذية من خمس افراد على الاقل ومجلس الرقابة من تسعة افراد آخرين ومن المستبعد ان يسمح هؤلاء الافراد ومجموعهم اربعة عشر وهم من أغنى اعضاء الجمعية ومسئولون بكامل ثرواتهم عن ديونها ولا يتقاضون اجرا عن عملهم فى الجمعية ، يستبعد ان يسمح احد منهم باجراء اى صفقة ينتج عنها ضرر للجمعية ، ويقضى النظام ايضا بمنح القروض للاعضاء دون غيرهم ، وأن تتم المعاملات الاخرى مثل مستندات البيع فى داخل المنطقة التى تعمل فيها الجمعية ولا يسمح بأية معاملات فيها مخاطرة ، واخيرا يلاحظ ان جميع الدخل الصافى يضاف الى المال الاحتياطى بعد استنزال المصاريف الادارية ، وارباح المساهمين التى يجب الا يتعدى معدلها سعر الفائدة العادى ويحظر توزيع فائض الدخل الصافى الا بعد ان يبلغ المال الاحتياطى ما يعادل راس المال العامل المستثمر فى الجمعية ، وهكذا فان موضوع المسئولية المطلقة لا اثر له فى الواقع ولا يطبق بالنظر الى الاجراءات المتبعة لتجنب المخاطر ، وقد ثبت نجاحها بالتجربة لا سيما فى الجمعيات ذات مناطق العمل الصغيرة ٠

نجاح المسئولية التضامنية :

Solidary liability has been tested with excellent results by the Credit Unions.

لم تسجل فى خلال ٣٧ عاما منذ ظهرت جمعيات الائتمان فى الوجود حالة واحدة عانى فيها عضو واحد من اعضاء هذه الجمعيات ضررا او خطرا من جراء المسئولية التضامنية ولم ينل الطبقة الغنية من الاعضاء ادنى ضرر أيضا ، غير ان ذلك لا ينطبق على جمعيات الاقراض فى الحضر التى

تعتبر بنوكا حقيقية وتسمى عادة « البنوك الشعبية » ومنطقة عمل كل منها غير محدودة لا مبدءا ولا عملا ، ويستطيع الأفراد المقيمين فى اماكن بعيدة عنها ان ينضموا لعضويتها ، حتى أن منها ما يصل رقم العضوية فيه الى عدة الاف ، ويفتح بعضها فروعا تضم عددا كبيرا من الأعضاء مما ينشر معاملاتها على مناطق واسعة وفى هذه الاحوال يصبح من الصعب معرفة يسر الاعضاء وضامنيهم ، ويصعب ايضا فرض الرقابة على استخدام القروض ، فليس من العدل هنا تعطيل مبدأ المسئولية التضامنية بالنظر الى ما ينتهى اليه ذلك من نتائج غير سارة ، ويلاحظ ان عدد الجمعيات التى اشهر افلاسها لا تتعدى نسبة ضئيلة من مجموع هذه الجمعيات وسارت الغالبية فى اعمالها بنجاح كبير خاصة ما كان منها يعمل فى مناطق صغيرة وبادارة حريصة واعية ·

الجمعيات التعاونية الاجبارية : Compulsory cooperatives

والى جانب المنادين بالمسئولية الجزئية هناك من يوصى بانشاء جمعيات تعاونية وجمعيات ائتمان اجبارية العضوية على مستوى القرية او البلدة او غيرهما من المجتمعات ونلاحظ فى مبدأ الامر ان المجتمع من هذا القبيل هو فى واقعه مجتمع اجبارى بمعنى ان عليه التزامات قانونية يجب ان يقوم بها للسكان باستخدام الاموال التى تحصل منهم بنسب معينة نص عليها القانون ايضا ، فاذا الزمنا افراد المجتمع قانونا بالانضمام الى جمعية ائتمانية – حسبما يقترح – وحملناهم مسئولية تضامنية فان هذه المسئولية تشبه او تساوى المسئولية المشتركة القائمة فعلا بين افراد هذا المجتمع مع فرق واحد هو ان الجمعية التعاونية تنتخب ادارتها ، بينما ادارة المجتمع تتمثل فى الهيئات الادارية القانونية ، وكلا نوعى المؤسسات الائتمانية معترض عليه ، لان الحصول على الاموال للاغراض الفردية يجب ان يكون مهمة الافراد ، ويعتبر انشاء اى نوع من التنظيم الاجبارى فى هذا الشان تدخلا فى شئونهم الخاصة ، ولا يمكن لاحد ان يأخذ بفكرة اجبار انسان آخر على

اقراض الاموال لثالث او ضمان يساره ، ولن تخطر هذه الفكرة فى ذهن اى مشروع ·

لا يمكن تنظيم الاحوال الاجتماعية بالقانون وحده :

Social conditions cannot be regulated by law only.

ظهرت فئة من الناس اخذت تزداد عددا وقوة مع الاسف ، تعتقد ان الاحوال الاجتماعية يمكن تنظيمها بالقانون وحده وان المعاناه القائمة لا يمكن القضاء عليها الا بالقانون وسيظهر المستقبل الخطأ الفادح فى هذا الاعتقاد، وليس اسوأ من استخدام التجارب فى حقل القانون لا سيما اذا انتقلت تلك التجارب القانونية الى ميدان الاقتصاد ، ولن تستطيع جمعيات الائتمان الاجبارية ، ولا جمعيات التامين الاجبارية القضاء على التفكك الاجتماعى والاخطار الاجتماعية ·

لابد من مؤسسات نابعة من نشاط الناس :

The institutions required must freely grow from tfe populations initiative.

ويحتاج علاج هذه الأمراض الاجتماعية الى مؤسسات تنبثق بصفه طبيعية وفى حرية من مبادأة الناس ونشاطهم وتنسجم مع احتياجاتهم فى كل وقت من الاوقات ، والا نشأت المنظمات الصورية المفتعلة التى لن تبلغ ابدا اى قدر من القوة والقدرة لأنها ببساطة لن تستطيع البقاء ومواصلة الحياة ، ولن تحدث التشريعات سوى آثارا غير مباشرة اما المعول الاساسى فعلى حسن نية الافراد ومباداتهم ، ويجب ان يتجه التشريع فقط الى تسهيل التطور الطبيعى للجمعيات لتمهيد سبيله وازالة العقبات والمعوقات من طريقها ، أما الجمعيات الاجبارية فعبث لا طائل تحته ، فلا شك ان اقتراح قيام جمعيات ائتمان اجبارية بمقتضى القانون سوف يؤدى الى نفس الاثار الضارة التى تشاهد فى احوال الجمعيات التعاونية الاجبارية والتى لا ينتظر من ورائها تحقيق اى تقدم او تطور فى معنويات الاعضاء ، فكما ينتظر الافراد

الفقراء من المجتمع ان يمنحهم مساعدات فسوف ينتظر التعاونيون من جمعياتهم ان تمنحهم قروضا على سبيل الالزام ، وبذلك ينتفى الحافز الذى يدفع الاقتصاد قدما وتضعف قدرات الافراد ودوافعهم الواعية بل سوف تكبت تدريجيا فى كثير من الاحوال ويظهر التراخى والتهاون بدلا من بذل الجهد وزيادة النشاط وحين يكون المجتمع هو ضامن القروض تصبح السلطه الادارية فيه الاخذ بزمام الادارة أولها الرقابة على الاقل وبالتالى يرجع اليها اصدار القرار الذى لا معقب عليه كما فى حالة منح المعونات للفقراء وسوف يجعل الالتزام بمنح القروض من عملية الائتمان لغوا لا معنى له وتصبح مؤسسات الائتمان منظمات ذات وجود نظرى بحت ولن تستطيع ابدا تحقيق أهدافها الاصلية او خدمة الاغراض التى انشئت من اجلها اى الوفاء باحتياجات الفقراء من الائتمان ، ومن ثمة يظهر الاهمال فى الصفقات المالية، ومن ناحية اخرى سوف تعتمد ادارة جمعيات الائتمان اعتمادا كليا تقريبا على الاشخاص الذين يديرون المجتمع ومن المسلم به ان ادارة الجمعيات تتطلب توافر صفات معينة فى المديرين قد لا تتطلبها ادارة المجتمع ، وقد يكون الفرد صالحا كل الصلاحية للعمل كموظف حكومى لكنه لا يمتلك الصفات التي تؤهله لادارة جمعية ائتمان او مؤسسة ائتمانية ٠

الخلاصــة :

نلخص فيما يلى الملاحظات السابق ذكرها عن مسالة المسئولية فى جمعيت الائتمان الريفية وجمعيات الائتمان الحضرية والجمعيات التعاونية الاجبارية والمؤسسات الائتمانية فى المجتمعات ٠

١ ـ اذا أريد للمؤسسات الائتمانية ان تسهم فى التقدم الاجتماعى فيجب ان تقتصر على منح القروض ويجب ان تهدف اساسا الى رقابة استخدامها بحيث تتأكد من أن التحسينات الاقتصادية ورفع الروح المعنوية والقيم فى المجتمع وتقوية ارادة الناس على العمل قد تحققت فى مجالات النشاط الاقتصادى الذى تتخذ له هذه القروض ٠

٢ ـ ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت مناطق عمل الجمعيات اصغر ما يمكن بصرف النظر عن مسالة القدرة على الاستمرار والبقاء ، ويجب ان تقوم الجمعيات على مبدأ المسئولية غير المحدودة حتى تستطيع الحصول على الاموال اللازمة ، ويسرى ذلك بوجه خاص فى المناطق الصغيرة واذا طبق مبدأ المسئولية غير المحدودة (التضامنية) فى الجمعيات القائمة فى المدن الكبيرة فيجب تقسيمها الى قطاعات صغيرة ، فالمسئولية التضامنية مطلوبة لحماية الجمعيات من التجاوزات لانها تجعل الادارة على وعى قوى بمسئولياتها المعنوية والمادية .

٣ ـ ويلاحظ ان المسئولية التضامنية غير المحدودة لا تلقى اية مخاطر على كاهل الأعضاء الأغنياء للاسباب الاتية :

أ) يمنع نظام الجمعيات القيام باية صفقات او معاملات خطرة او فيها مخاطرة .

ب) يجب اقراض الأعضاء دون غيرهم .

ج) يمكن معرفة مدى يسر الاعضاء بسهولة فى المناطق الصغيرة .

د) يلتزم مجلس الادارة بفحص المراكز المالية لجميع المدينين كل ثلاثة شهور لمتابعة التغيرات فى الاحوال المالية للمدينين وضامنيهم ، وعليه بموجب النظام اخطار المدينين المشكوك فى قدرتهم المالية ومنحهم فرصة اربعة أسابيع لاصلاح الامر .

هـ) المفروض أن يضطلع بمهام الادارة أصلح الاعضاء لذلك معنويا لأنهم يعملون بغير مقابل ويجب انتخاب اكثر الاعضاء ثروة واحتراما للمناصب الادارية حتى يمكن للجمعية الحصول على الائتمان الذى يلزمها ، ولأن هؤلاء الاعضاء يعملون بلا اجر ويتحملون ايضا مسئولية كاملة عن طريق المسئولية التضامنية فانهم خير ضمان ضد التجاوزات .

و) المسئولية التضامنية ضرورية عند بدء انشاء جمعيات الائتمان فقط ثم تصبح بعد ذلك بلا فاعلية اذا احتفظ بجميع الفائض لانشاء رأس مال احتياطى مشترك ٠

ز) لم يتعرض اى عضو من اعضاء جمعيات الائتمان لخسارة او ضرر من جراء المسئولية التضامنية خلال السنين السبعة والثلاثين الماضية منذ انشاء جمعيات الائتمان ٠

٤ ـ انشىء بنك مركزى لاقراض الجمعيات الصغيرة ويساهم فيه الجمعيات فى المقام الاول وهكذا تقترن المسئولية المطلقة غير المحدودة من المنظمة المنشاة بمعرفة هذا البنك المركزى التعاونى الى حد منح جميع المشتركين (المدينين والدائنين) ضمانة كاملة مما يمكن معه جمع اغنى الاغنياء وافقرهم فى المجتمع معا للخير العام ٠

مبدأ المسئولية الجزئية غير ضرورى :

The admittance of the partial liability principle is not necessary.

يتضح مما تقدم أن على جميع التعاونيات الائتمانية التى تهتم برفاهية اعضائها وحدهم ان تطبق مبدأ المسئولية التضامنية غير المحدودة كما جاءت فى قانون التعاون اما المؤسسات الائتمانية التى ترغب فى ممارسة الاعمال المصرفية كنشاط رئيسى او اضافى لها فيحسن ان تتخذ شكل الشركات المساهمة وعلى ذلك فلا لزوم لاعمال مبدأ المسئولية الجزئية بالوصف الذى جاء به قانون التعاون ٠

حصص راس المال : Business Shares.

يقصد بحصص رأس المال المبالغ التى يدفعها الأعضاء دفعة واحدة بالكامل او عن طريق التقسيط لتكوين رأس مال الجمعية العامل خلال مدة عضوية كل منهم ، ولم تعرف جمعيات الائتمان منذ نشأتها الاولى نظام حصص

راس المال ، ولذلك لا يعترف قادتها حتى الان بضرورة هذا النظام ، ومن ثم فقد ثارت ضده معارضة قوية فى كثير من الاحيان ·

شولز _ ديليتش يؤيد نظام الحصص :

قال دكتور شولز فى هذا الصدد « يعتبر انشاء راس المال (الحصص) مطلب اساسى لكل مشروع اذ لابد له منه عند الانشاء لكى يتطور تدريجيا من بدايته المتواضعة ومن الضرورى للمنشآت الائتمانية بصفة خاصة ان يكون لها اموالها الخاصة حتى تستطيع تقديم القروض للمتعاملين معها ، ولا يمكن ان يستغنى عن راس المال هذا بمجرد مسئولية اصحاب المشروع لان هذه المسئولية لا يمكن ان تقدم المال فورا عند الحاجة اليه ، ويجب أن تزول فورا الخرافة القائلة بان المسئولية المشتركة يمكن ان تعفى المشروع الائتمانى مما هو ضرورى ومعترف به عامة كى يبدأ المشروع بداية سليمة وصحيحة ، وينبغى الا تغفل اية جمعية تعاونية هذه الحقيقة ، فلاشك ان قوة ومعنى مبدأ التعاون يقوم على توافر المتطلبات التى لا يستطيع الفقراء توفيرها ، وتجميع الوسائل والامكانات والقوى التى لا تكفى ان كانت موزعة ومنعزلة كل عن بعضها لتحقيق الاهداف المرجوة وهذا الواجب التعاونى يؤكد الالزام بانشاء رأس المال عن طريق اصدار حصص راس المال ، وقد اوضحنا ان الاعضاء من الطبقات الاقل دخلا يجب ان يوجهوا بالعمل المشترك الى المساعدة الذاتية فاذا ارادوا انشاء وتملك مشروع مستقل خاص بهم فلابد من ان يسهموا على الاقل باقصى ما يمكنهم تقديمه من المال او القيم الاخرى اللازمة لانشاء رأس المال ولضمان تقدم المشروع وبقائه ، وربما يصعب على كثير من العمال ان يسددوا اسبوعيا او شهريا اقساط هذه المساهمات لكن ذلك لا يكون مبررا للتغاضى عن المبدأ بل قد يدفع الى تخفيض الاقساط الى ادنى حد ، ولا شك ان الشجاعة والعزم اللازمين لهذه التضحيات من اكبر اسباب بعث القيم الروحية والمعنوية ، وكلما صغر الاساس المادى للجمعية التعاونية عند بدايتها كلما زادت اهمية التاكيد على القوى المعنوية للعمل المشترك وهذا بالضبط ما يدعو اليه الالتزام الشخصى الذى يتحمله

العضو الذى يسدد بانتظام المساهمات المالية ليصبح شريكا فى المشروع ، ويحتاج الامر الى عزم وبصيرة لاقتطاع جانب من المال وتخصصه تعويضا عن من تخلف عن الاداء من الاعضـاء الاخرين ، والاستغناء عن الملذات الحاضرة القريبة من اجل مستقبل أفضل ، وبغير هذا الاسلوب من الحزم المعنوى من جانب الاعضاء لا يمكن لأى جمعية تعاونية أن تستمر وتزدهر ، ولن تعرض للعضو الفرد فرصة افضل لتنمية هذه الروح من أن يظهر مقدرته على أن يكون منظما ومواظبا على السداد والمنتظم للاقســاط المتعاقبة ، فيكتسب بهذه الطريقة ايضا عادة ممارسة تلك الفضــائل فى داخل أسرته ومنزله ، ومن لا يرغب فى المساهمة فى راس مال الجمعية ليس لائقا روحيا ومعنويا لعضويتها ، ومن لا يستطيع المساهمة فهو غير لائق ماديا وماليا ، ولن تتحقق المساعدة الذاتية التعاونية بدون ان يكون الاعضاء على لياقة كاملة معنويا وماليا .

ويلاحظ ان مؤيدى المساهمة فى حصص راس مال التعاونيات يفكرون فى اطار جمعيات الائتمان فى المدن التى تشكل فى الظروف الراهنة مشروعات تجارية حقيقية اى تتخذ شكل بنوك تجارية يملكها فى الغالب رجال اعمال وتجار واصحاب حوانيت ، وحرفيون وفيها اقلية من العمال الذين لا ممتلكات لهم ، وغالبا ما يبدلون مكان اقامتهم من وقت لآخر ولذا لا يقدمون اى ضمان شخصى ، ويصدق على هؤلاء وعلى رجال الاعمال وعلى موظفى الحكومة الذين يشتركون فى جمعيات الائتمان احيانا قول شولز المشار اليه المؤيد لانشاء رأس المال والداعى لسداد حصص فيه ، لكن هذا القول لا ينطبق مطلقا على جمعيات الائتمان الريفية التى تختلف ظروفها اختلافا تاما عن ظروف جمعيات الائتمان فى الحضر .

رايفيزن يرفض هذه الاقوال :

تختلف الظروف بالنسبة لجمعيات الائتمان فى الريف حيث يقوم رؤساء الأسر فى المجتمع او فى الابرشية بانشاء الجمعية كما سبق القول ، ويضع هؤلاء كل ممتلكاتهم كالمنزل والمزرعة والاراضى وغيرها من المقتنيات ذات

القيمة كالماشية وغيرها ، ضمانا للجمعية وهو ضمان على اكبر جانب من القوة ، ويكفى جزء قليل من مجموعة الاموال المضمونة للوفاء بالاحتياجات النقدية للاعضاء ٠

وتستطيع جمعيات الائتمان فى الريف ان تستغنى عن حصص راس المال بسهولة وتتوافر فى الريف الممتلكات العقارية ، بينما يقل وجود النقود الحاضرة ، وعلينا ان ناخذ هذه الحقيقة فى الاعتبار بالاضافة الى ان الريفيين المحتاجين لا يفهمون اسباب ومبررات مطالبة فلاح يعمل وجميع أفراد اسرته طول اليوم تحت اقسى الظروف ليكسب عيشه وليدفع الضرائب بأن يدفع ايضا اقساطا سنوية للجمعية لكى تتمكن من انشاء رأس مالها ، وأحسن تشبيه لذلك فى راينا ان ننتظر ثمارا من ارض قاحلة ومجدبة قبل أن تزودها بالمخصبات اولا وهو ما لا يتوقعه شخص لديه شىء من منطق ، ولا ينتظر من القروى المعدم أن يسهم بتقديم المال النقدى الذى قد لا يتوافر لديه ٠ وقد يقال ان المدخرات لازمة جدا وأن من لا يدخرون طوعا لابد ان يجبروا على الادخار بتقديم حصص فى رأس المال ولو تدريجيا ٠

وسنرى فيما بعد ان جمعيات الائتمان تمنح قروضا مقابل الالتزام بالسداد تدريجيا ، فاذا اقترض فلاح اموالا لادخال بعض التحسينات أو لشراء بقرة أو غير ذلك واخذ يسدد القرض وفوائده على عدة سنوات فان قيمة الاشياء المشتراة او القيمة المضافة لارضه تمثل مدخرات ، وتفضل هذه الطريقة فى الادخار طريقة احتجاز مبالغ نقدية قليلة ، لان الطريقة الاولى تشجع التوفير والحرص اكثر مما تفعله طريقة الادخار النقدى اذ يمكن سحب هذه المدخرات النقدية بسهولة اذا طرات حاجة حقيقية أو ضرورية ، فطريقة السداد بالاقساط اكثر فاعلية فى تعويد الناس على التوفير من اجبارهم على دفع حصص رأس المال ، ولا يتوافر هذا الحافز المعنوى فى الادخار الاجبارى عن طريق حصص رأس المال ، لأن الافعال المعنوية والاخلاقية لا تبنى على الارادة الحرة، ولا يعتبر الادخار الاجبارى عملا معنويا اخلاقيا ، على ان

الجمعية الائتمانية تمهد الطريق وتضع التسهيلات لمن يريد ان يدخر اموالا طوعا فتقدم له اوعية الادخار التى تعتبر من احسن الوسائل والفرص ٠

حصص رأس المال ليست مطلوبة لسلامة الجمعية :

يعتبر المال الاحتياطى الذى تكدسه الجمعية ضمانا للدائنين أفضل من حصص راس المال التى يمكن سحبها فى اى وقت اذ أن لكل عضو الحق فى الانسحاب واخذ حصته اما المال الاحتياطى فهو ملكية مشتركة للجمعية ولا يسحب ولا يوزع حتى حين تصفى الجمعية ، فاذا نظرنا من جميع الاتجاهات لوجدنا ان حصص راس المال غير لازمة فعلا ، كما أن معظم الفلاحين الفقراء لا يستطيعون مطلقا دفع حصص فى رأس المال ، ولا يستطيع السكان فى المناطق الجبلية المنعزلة أن يقدموا المال المطلوب لمقابلة أمس الحاجات وان يدفعوا ايضا الضرائب خاصة فى سنوات انخفاض غلة المحصول ، فيستحيل تماما على معظم الفقراء أن يشتروا حصصا فى رأس المال ويسددوا فى الوقت نفسه أقساط القروض وكل ذلك من دخل ضئيل ، واذا اشترطت الجمعية وجوب تقديم حصص فى رأس المال متجاهلة هذه الاحوال والظروف فلن يستطيع الفقراء الانضمام الى الجمعية فيحرمون بذلك من التمتع بمزاياها ويضطرون للالتجاء الى المرابين وهو الطريق الى الدمار ٠

يجب ان تترك الجمعية حرة :

على أن الجمعيات التى تنشأ فى الاقاليم الريفية الاكثر ثروة تستطيع أن تطلب من الراغبين فى الانضمام اليها تقديم نقدية من رأس المال لانهم عندئذ قادرون عليها ، ويجوز أن تشترط الجمعية لعضويتها هذا الشرط اذا كانت فى منطقة تكثر فيها المصانع ويرغب العمال فى الانضمام اليها لان العمال لهم دخل نقدى يمكنهم الاقتطاع منه وعلى كل حال يجب ان تترك للجمعية حرية العمل فيجوز لها اشتراط حصص رأس المال ويجوز لها التجاوز عنها ٠

اعتبـــارات عـــامة -

ضرورة ان تنص اللائحة على الالتزامات العامة والخاصة :

يجب ان تتضــمن اللائحة نصــا يبين الالتزامات العامة المترتبة على العضوية فى كل جمعية حتى تضمن بذلك تنشيط روح التعاون ، وتصبح هذه القاعدة نافعة وشديدة الاهمية عندما يراد اخراج بعض الاعضاء من الجمعية على اساس أنهم غير لائقون للانضمام اليها ، وتعتبر ايضا ضمانات لحصول الجمعية على الائتمان اللازم لها ، ومن الضمانات فى هذا الشأن النص على استمرار مسئولية الاعضاء المنسحبين والمفصولين وورثة الاعضاء المتوفين لمدة سنتين ، كما جاء فى قانون التعاون ولو أهمل شرط استمرار المسئولية لكان ذلك اغراء للاعضاء بامكان تركهم عضوية الجمعية فجاة اذا ساءت الاحوال رغبة فى التهرب من المســئولية ، وتحريضــا لهيئة الادارة على الاستخفاف بالمسئولية ، ويفيد قانون استمرار المسئولية فى دفع الادارة للعمل بحرص ، ويعتبر هذا الحرص كما رأينا ضمانا لحسن الادارة ورعاية كافة قواعد التعاون والسير على أصولها ، ويلاحظ أن استمرار المسئولية لا يلقى أية مخاطر على أعضاء الجمعية ٠

ملاحظـــات الناشر :

يضع هذا الفصل القارىء أمام مسألة خطيرة هى : هل تطورت الحركة التعاونية حتى الان وسارت فى الطريق الصحيح ، وكان رايفيزين يرى ان هذه المسألة هامة جدا وأن منطقة جمعية الائتمان يجب ان تتحدد بشكل يجعلها أضيق نطاقا ما أمكن ٠

وسارت الجمعيات فى بعض المناطق على هذا المبدأ حتى الان كما فى منطقة الالزاس مثلا بشمال شرق فرنسا ، فنجد فى مدينة مولهاوس Mulhouse ان جمعيات الائتمان محدودة مناطقها بمناطق الابراشيات بل وتحمل أسماء هذه الابراشيات ، فاذا امتد نشــاط احدى الجمعيات الى خارج الابراشية فانها تنقسم الى جمعيات مستقلة بدلا من انشاء عدة فروع لجمعية واحدة ٠

وسار التطور فى المانيا على العكس من ذلك ، لان الاتجاه نحو الترشيد والتركيز استلـزم انشاء جمعيات أكبر حجما واكثر كفاءة ومن ثم سـمح للجمعيـات بانشـاء فـروع ، وقال هاينز كالشـتين Heinz Kalkstein رئيس لجنة مراقبة الائتمان الالمانية الفيدرالية فى مؤتمر رايفيزين المنعقد بمدينة كوبلنز Coblenz عام ١٩٦٥ ، كان من الضرورى اعمال مبدأ المسـئولية المطلقة غير المحدودة وانشاء جمعيات صـغيرة يمكن مراقبتها بسهولة حتى يمكن تجنيب مخاطر الخسارة فى فترة بدء الانشاء والتجارب ، لكن ذلك لم يصبح ضروريا لكفاءة التعاونيات فى اطار منطقة رايفيزين » (١)

ولن نقترب من لب المشكلة بمجرد سؤالنا عما هو صحيح وما هو غير صحيح ، وما اذا كانت المبادىء والطرائق ما زالت ضرورية اليوم ام من المفيد ان نبحث المتطلبات التنظيمية لكل جمعية على حدة آخذين كل الحقائق والاحتياجات فى الاعتبار مما يضمن للجمعية أن تعمل بأعظم قدر من الكفاءة فليس من المنطق تغيير بناء جمعية ناجحة ، ولا من المنطق ايضا التهاون فى ادخال التحسينات والتعديلات فى جمعية لا تحقق مصـالح اعضـائها ، ويتوقف القرار فى جميع الأحوال على الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الجمعية ، وحالة المنافسة وغيرها ، وازاء ذلك كله قد يبدو من العبث مقارنة مزايا ومثالب وافكار كل من رايفيزن وشولز ، لكنه من المفيد دراسة تلك الافكار لفهم تطورات المـاضى للبحث عن الطرق السـليمة للتطور فى المستقبل ، ويجب ان تكون تلك التجارب التاريخية ماثلة فى الاذهان لتقدير الظروف التى نمت فى ظلها الحركة التعاونية ولمعرفة ما يضمن لتلك الحركة مواصلة التقديم فى بيئتنا الحاضرة ٠

---

*) Heinz Kalkstein, President of the German Federal Credit Control Commission, Berlin, in his address to the 1865 Raiffeisen Convention in Coblenz, Germany, on "Bank Control and Credit Unions" (Convention Report).

وبهذه الوسيلة دون غيرها يمكن توجيه العناية الى النتيجة بالغة الاهمية القائمة على التجربة والتى تقول : « ان قوة الحركة تعتمد اساسا على قوامها الروحى الخالد على الزمن ·

وفيما يلى النص الانجليزى :

The strength of a movement depends on the timelessness of its spiritual substance.



توضح هذه الصورة أول مخبز أقامه رايفيزن بفياربوش بالمانيا ، ويلاحظ ان الحركة التعاونية فى المانيا حافظت على هذا المخبز كأحد معالم الكفاح الذى بذله رايفيزن فى نشاطه التعاونى تعبيرا عن الوفاء لجهوده ، وتوجيها للاجيال المتعاقبة سواء فى المانيا او غير ها لكى تتعرف على تاريخ الحركة التعاونية فيها ٠

الفصل الرابع

الإدارة الذاتيّة

الادارة

ADMINISTRATION

المبدأ الاساسى الثانى : الادارة الذاتية : **Selfdetermination.**

يتولى ادارة الجمعية المجلس التنفيذى The Executive Board ومجلس الاشراف (*) Supersivory والجمعية العمومية General assembly والمحاسب ، ويمكن تحديد وظائفهم بوجه عام كالآتى : فالمجلس التنفيذى يصدر القرارات ، والمديـر يتولى التنفيـذ ، ومجلس الاشراف يراقب ، والجمعيـة العمومية تمارس الرقابة العليا النهائية وتصدر القرارات فى الشئون التى تدخل تدخل على وجه التحديد فى اختصاص اى من الهيئات الادارية المشار اليها .

اختيار الشخصيات ذات الكفاءة :

The choice of qualified personalities.

قيـل ان البيئات الريفية فقيرة فى الاشخاص المؤهلين لتـولى ادارة الجمعيات التى نحن بصددها ، ويتعذر وجود الرجال المناسبين فى المنـاطق الصغيرة التى تعمل فيها تلك الجمعيات وبالتالى يؤدى هذا النقص الى ضعف الادارة أو على الاقل الى عدم بلوغها المسـتوى المرغوب كادارة فعـالة ذات كفاءة ، وبالرغم من كل ذلك نلاحظ انه لم تفلس جمعية واحدة حتى الآن من جراء هذا الضعف ولم يصب أى عضو أو دائن بضرر أو خسارة ، وما من دليل أنصع من هذا الدليل على متانة الوضع التنظيمى للجمعيات ، وتحتاج الأجهزة الادارية الى شخصية موثوق فيها تميل الى تحقيق الصالح العام ، ويكفى أن تتوافر هذه الصفات الى جانب التخرج من مدرسة ابتدائية ولا حاجة الى تدريب اكثر من هذا ، واذا كانت تلك القاعدة متعارف عليها فلا تعنى أن مثل هذا

*) German Law on Cooperative Societies Paragraph 38, I: It is the task of the supervisory Board (Verwaltungerat, Aufsichtsrat) to supervise the Executive Board (Vorstand) in their management in all branches of the administration.

المستوى المتواضع يضمن حسن الادارة فى الجمعية لكنه القدر الذى يكتفى به ، وعلى العكس من ذلك يحتاج التاجر لكى يثبت متانة مركزه الى تدريب على مستوى اعلى مما سبق بيانه ، ولا يمكن ان يكتسب التاجر او المدير تلك الصفة فى الوسط التجارى الا بعد تلمذة طويلة الأمد فى الأعمال التجارية والمحاسبية ، لكن المدير فى جمعية الائتمان لا ينتظر منه ان يمر بمرحلة تلمذة كهذه بل لابد من ان يكتسب علمه وقدراته من خلال التجارب العملية ومن المساعدة الجادة التى يقدمها له القادة فى الجمعيات التعاونية فى المستوى الأعلى والمعلمين والمحاضرين الذين توفدهم تلك الجمعيات ويحاولون ان يجعلوا تدريب المدير عملية سهلة من خلال التعليمات المبسطة وسهلة الفهم • (*)

قليل من التغيير ما امكن : As little changes as possible.

يتولى اعضاء الادارة العملية والادارة العليا مناصبهم لمدد معينة تجرى فى نهايتها انتخابات يتغير بموجبها عدد قليل من الأعضاء الذين يتولون الاشراف والرقابة وبذلك يمكن ضمان اكبر قدر من الاستمرارية فى الممارسة الادارية •

مغزى العمل التطوعى : The significance of the element of honorary function.

ويلتزم اعضاء هيئة الادارة بالعمل كموظفين شرفيين اى بدون أجر ولا يأخذون الا ما انفقوه فعلا ، وهذا مبدأ من اهم المبادىء التى تراعيها

*) "Guide book for Professional Teachers of the Cooperative Banking Business" (apprentice training) and "Directions for the Continued Education of Cooperative Bank Clerks," issued by the German Raiffeisen Association, 1962, for the regulation of several grade training courses in Credit Unions and the establishment of standards for the qualification of Union managers and their leading co-workers, published by : Raiffeisen Printing and Publishing, Neuwied, Germany.

جمعيات الائتمان ، وتتمسك الجمعيات وقادتها به تمسكا شديدا برغم انه يلقى معارضة من خصوم الحركة ، ويؤدى هذا المبدأ دون شك الى استقرار الجمعيات وامنها والى بث روح المصلحة العامة والى خفض النفقات .

خطر السعى للربح بلا قيد :

The danger of reckless striving for profit.

قلنا سابقا ان جمعيات الائتمان تقوم على اساس المسئولية غير المحدودة ولذا يجب أن تتوخى أعظم الحذر ولا تخاطر بمليم واحد ، اما البنوك الأخرى فتستخدم مديرين محترفين يتقاضون هم واعضاء هيئة الاشراف مرتبات كبيرة الى جانب حصص من الأرباح ويقعون بذلك تحت اغراء يدفعهم الى القيام باكبر قدر من العمليات حتى يحققوا للبنك اكبر ربح ممكن كى يستمر فى دفع مرتباتهم العالية وليزيد حصصهم من الأرباح ، ولكن هذا الاتجاه يزيد من الأخطار التى يتعرض لها البنك ، ولا نقول هذا بصفة عامة بل نعلم أن هناك طائفة من المديرين ذوى الضمير اليقظ الذين لا ينساقون وراء مصلحة شخصية ولا يغريهم توقع الربح الوفير بالمخاطرة بمصالح المؤسسات التى يديرونها ، وعلى ذلك فان فكرة استخدام الجمعية لمديرين يتقاضون مرتبات ونسبة من الربح من شانها تعريض هؤلاء للاغراء ودافع السعى لزيادة حصصهم فى الأرباح عن طريق محاولة زيادة ربح الجمعية بكل الطرق والوسائل .

مرتبات للمديرين الذين يعملون طوال الوقت :

Pay to full-time administrators.

تدل البيانات الكثيرة المستقاة من حالات المؤسسات المالية التى انهارت من جراء المعاملات الخطرة على أن اتباع سبيل السعى للربح بغير قيود على اكثر جانب من الخطورة ، ويلاحظ أن البنوك الكبيرة لابد لها من استخدام مديرين متفرغين يعملون وقتا كاملا وبكل قوتهم وقدرتهم ، ولذا يجب أن يتقاضوا مرتبات مرتفعة لا تتوقف على مقدار ربح البنك بل تحدد مقدما ، وبالمثل ينبغى اتباع هذا المبدأ فى الجمعيات الكبيرة لكن يجب الا يمنح

المديرون أى مكافأة على النتائج السنوية ، كما يحظر توزيع أى حصص ربح على اعضاء المجلس التنفيذى ومجلس الاشراف ، وبهذا يمكن ضمان الادارة المتينة واستبعاد خطر الافلاس ٠

الاخلاص شرط فى الادارة :

Devotion a supposition of membership in the administration.

استطاعت جمعيات الائتمان لحسن حظها ان تتلافى الاوضاع التى تعرضنا لها بالنقد فيما سبق ، اذ ان حركة العمل فيها صغيرة نوعا بسبب صغر منطقة عمل كل منها وقلة عدد الاعضاء لهذا السبب ، ويستطيع المديرون والمشرفون أن يؤدوا مهمتهم بتضحية جزء من وقت فراغهم ، ولا يحتاج مجلس الاشراف الى الانعقاد الا نحو أربع مرات كانعقاد عادى ومرة الى ثلاث مرات كانعقاد غير عادى وفى ذلك كل الكفاية للنهوض بعبء الاشراف والرقابة على الحسابات السنوية ، ويعقد المجلس التنفيذى نحو ١٦ او ٢٤ جلسة حسب حجم العمل بما فيها جلسات مراجعة الحسابات ولا تستمر كل جلسة غير ساعات قليلة ، ولذا يستطيع اعضاء المجلسين ان يؤدوا مهمتهم بسهولة بغير مقابل دون تضحية بمصالحهم واعمالهم الشخصية ، ولا يكتفى هؤلاء بالعمل بغير اجر بل هم يقدمون ايضا كامل ممتلكاتهم الشخصية وأموالهم ضمانا لديون الجمعية ، وعليه فليس لديهم أى سبب ولا اغراء فى القيام بعمليات تجلب خطورة على الجمعية ، وقد قلنا مرارا أن التجربة العملية خلال ٣٧ سنة اثبتت انه لم تفشل جمعية واحدة وهذا ما يؤيد الاعتبارات النظرية المشار اليها ، ويعزى ذلك اساسا الى مبدأ العمل المجانى فى ادارة الجمعيات ٠

الاتجاه المسيحى لرعاية الصالح العام :

يرى المؤلف بحق أن البشر جميعا يدينون لله سبحانه وتعالى بخلقهم ووجودهم ، وأن المسيحين اعضاء فى أسرة البشرية الكبرى ويجب من هذا المنطلق أن يمتد اهتمام المسيحيون باخوانهم من البشر ومن واجب كل فرد

ان يتجاوز باهتمامه اسرته ومصالحها ليهتم بمصالح الآخرين ايضا . فليس كثيرا ان نطالب قادة الجمعيات الائتمانية بتخصيص جانب من وقتهم للعمل فى الجمعيات ، فلن يتكلفوا فى العمل اية تضحيات مالية ، ولا يستحق انسان من وجهة نظره كمسيحى أن يسمى نفسه مسيحيا اذا لم يكن لديه هذا الولاء للصالح العام .

وهل تعنى روح المصلحة العامة سوى استعداد كل عضو فى الجمعية للتضحية من أجل المجتمع ؟ ويجب أن تكون القدوة من أعلى ، اذ لا يمكن لأى جمعية تعاونية أن تنمى روح المصلحة العامة أو تحقق مصلحة المجتمع الا اذا ضرب المجتمع المثل من انفسهم وهذا وحده يمكن أن يؤدى الى عقد أواصر الود والأخوة فى الجمعية والوقوف صفا واحدا فى أيام الشدة وأيام الرخاء ، مما يمهد للجمعية سبيل توسيع نطاق عملها فى جميع الاتجاهات ، ولا شك أن العمل المجرد من الأنانية له انعكاساته الطيبة من جانب المديرين وأعضاء مجلس الادارة ايضا .

الابتهاج فى العمــــل : Delight in action.

يعمل أعضاء المجلس التنفيذى بارتياح وابتهاج كلما أحرزوا نجاحا ، وهذا ما اكدته لجنة تقصى الحقائق المشكلة عام ١٨٧٥ فى تقريرها المرفوع لوزارة الزراعة البروســية ، ويدفع هــذا الارتيــاح الى اليقظة والحرص والمثابرة ، وقد أعرب أعضاء الهيئات الادارية مرارا فى اجتماعاتهم انهم لم يكونوا ليشعروا بهذا الابتهاج لو لم يكن عملهم تطوعا وبغير أجر ، وهو قول ينطبق تماما على طبيعة الأشياء ، لأن السعى وراء الملذات والمطالب الدنيوية وحدها لا يملأ النفس بالارتياح والبهجة وكلما كدس الناس الأموال واتبعوا الملذات كلما تحولوا الى الجشع ، اما اتباع الوصايا المقدسة التى تأمر الانسان بان يحب أخيه الانسان فيؤدى الى العكس تماما ، فمن يتبع الوصايا ويعمل لمصلحة اخوانه دون اهمال لواجباته تجــاه أسرته يحظى دائما بالرضا عن النفس والارتيــاح والتعويض بطريقــة لا يكفى لتحقيقها القدر من الثروة التى قد يمتلكها الانسان من عروض الدنيا .

تعويض المديرين العاملين جزء من الوقت :

وينبغى تعويض المحاسبين الذين يمسكون الحسابات حسب ما يقومون به ، اى أن العمل التطوعى يجب الا يبالغ فيه ، فوظيفة الصراف او المحاسب مثلا فى الجمعية الصغيرة تتطلبان جهدا وعناية شديدة ، كما أن صرف وقبض النقود تعتبر من الاعمال شديدة المسئولية ، غير أن المكافات التى تمنح لهؤلاء يجب ان تبقى فى حيز المعقول دون شطط ، ولا يختار لهذه الاعمال التى لا تحتاج سوى لتعليم ابتدائى كما سبق القول سوى الأفراد ذوى الشخصية الموثوق فيها والولاء لأن المحاسب والصراف يحتكان كثيرا بالاعضاء فى المعاملات ومن ثم لهما تاثير كبير عليهم ·

اعضاء المجالس التنفيذية : **The executives.**

ويتحمل اعضاء المجالس التنفيذيين مسئولية كاملة عن جميع اعمال جمعيات الائتمان ولهذا يجب الا يكون عددهم صغيرا ، وقد استقر الرأى فى بدء انشاء الجمعيات على أن يكون عدد اعضاء المجلس التنفيذى خمسة اشخاص (*) ، ويجوز زيادة هذا العدد اذا لزم الأمر لا سيما اذا امتدت اعمال الجمعية الى منطقة فيها عدة قرى أو عزب ، لكن العدد يجب الا ينقص عن خمسة باى حال من الأحوال وأن يتناسب العدد من الحاجة الى ضرورة الحصول على صورة صحيحة ما امكن لأحوال الأعضاء الشخصية والحكم على حالاتهم المالية والائتمانية وكذلك ضامنيهم عند الاقتراض · ويجب الا يترك القرار لعدد صغير من اعضاء المجلس التنفيذى لأن المجلس له بموجب القانون سلطة كبرى ، ويجب ان يحضر اجتماع المجلس ثلاث اعضاء على الاقل حتى يصبح الاجتماع صحيحا ، وتنص اللائحة على انتخاب مجلس مكون من خمسة اعضاء على الأقل وعلى ان القرارات لا تصح الا بموافقة اكثر من نصف عدد اعضاء المجلس وهذا الشرط الأخير لابد منه تحسبا لغياب

*) The German Cooperative Law now in effect prescribes a minimum membership of two on the Executive Board (Par. 24).

بعض الأعضاء عن اجتماعات المجلس وقد تتضح جدواه حتى الآن ويجدر ان يستمر فى المستقبل .

التوقيع على المستندات : Authorization to sign documents.

يشترط لصحة المستند الذى يربط الجمعية بالتزام ان يكون موقعا عليه من المسئول التنفيذى الرئيسى او من ينوب عنه ومن اثنين من اعضاء مجلس الادارة الى جـانبه على الاقل ، والمبرر لذلك الاعتراف بوجـوب ان يطلـع التنفيذيون على جميع العمليات فى كافة الاوقات ، ويجب الا يتم شىء الا بعلم هؤلاء التنفيذيين وموافقتهم وينص النظام على حقوق والتزامات المجلس بالتفصيل ، وتتضمن اهداف النظام ايضا القواعد الخاصة بقبول الاعضاء وابعادهم واجراءات منح القروض ، وعلى الجمعية أن تتيح الفرصة لافقر الاعضاء فى مناطق الجمعيات كى يعملوا على تحسين مستواهم المعيشى ، ولذا لا ينبغى ان يخضع قبول الاعضاء الى اعتبارات تبالغ فى الحذر لأن القبول فى عضوية الجمعية لا يعطى الحق تلقائيا فى الحصول على قروض ، بل يجب على العضـو الذى يريد الاقتراض أن يسـتوفى الشروط من حيث سلوكه ومن حيث ضمان الاموال المقرضة له ، وتفيد العضوية وما يتبعها من الاشتراك فى الاجتماعات فى تثقيف العضو وتحسين مستواه بصرف النظر عن حاجته أو عدم حاجته للاقتراض ويعتبر حق المجلس التنفيذى فى استبعاد العضو فى أى وقت سلاحا فعالا لاخراج العضو من الجمعية حتى يتحسن سلوكه .

النهوض بالاعضاء : Member's Promotion.

ويجب على المجلس التنفيذى أن ياخذ فى الاعتبار ان الجمعية ليسـت بنكا عاديا بل عليها أن تحاول الوصول الى اهداف اخرى اكثر سموا تتركز فى تحسين أحوال الاعضاء معنويا وماديا ، ويعتبر منح القروض وسيلة لذلك ولذا يجب الا يهمل هذا الهدف ابدا وأن يظل فى الحسبان عند منح القروض ،

ونقترح فيما يلى طريقة الاقتراب ما امكن من ذلك الهدف : فنترك الحرية لكل عضو ان يتقدم لاى من اعضاء المجلس التنفيذى فيختار العضو الذى يثق فيه ويطلب منه القرض ، ويقوم عضو المجلس التنفيذى الذى اتصل به عضو الجمعية طالب القرض بدراسة حالة طالب القرض وموقفه المالى وكذلك الاحوال المالية لضامنه ، كما يدرس ايضا المشروع المطلوب له القرض ، ثم يقدم نتيجة دراسته الى المجلس التنفيذى لمناقشته سبب القرض والضمانات المقدمة ، وبعد الدراسة الدقيقة يصدر المجلس قراره ويسجله فى محضر الجلسة ٠

مغزى طريقة اختيار الائتمان :

Particular significance of the credit selection method.

ليست القروض نافعة دائما بل قد تؤدى الى اضرار كما ثبت فى احوال كثيرة حين نالها السكير او المقامر او المهمل او امثال هؤلاء ممن لا خير فيهم ولا يحسنون التصرف ، ويجب حجب الائتمان عمن يثبت اتصافه باى صفة من ذلك ولو ضمنه مليونير ، وتتجه بعض مجالس الجمعيات مع الاسف الى اغفال هذه الحقيقة وتجعل اهتمامها منصبا على زيادة احتياطى الجمعية باسرع ما يمكن دون نظر ثاقب لصفات طالب القرض ويركزون على كفاية الضمانات ودون غيرها من الشروط ، ولا يتمشى هذا التصرف فى مبادىء جمعيات الائتمان التى هدفها الاساسى النهوض بالاعضاء ماديا ومعنويا ، ولذا يجب اتباع الطريقة الاولى التى اوضحناها انفا لانها تؤدى الى اثار طيبة على الحالة المعنوية ، وقد يقال أن الفاقة منتشرة فى كل مكان وان الحاجة ماسة الى مساعدة فورية ، وهذا صحيح ، لكن يجب ايضا مراعاة استخدام هذه المساعدة كوسيلة للنهوض بالحالة المعنوية للمجتمع ٠

الواجبات الأخرى : **Additional duties.**

يجب الا تؤخذ التحذيرات السابقة كتوصيات لقصر واجبات اعضاء المجلس التنفيذى على القيام بالدراسة الدقيقة والنقد فقط ، بل عليهم التزام

معنوى بملاحظة سلوك الاعضاء الذى يوقع عليه اعضاء المجلس التنفيذى ليكونوا على علم تام بجميع الاعمال وليراقبوها مراقبة دقيقة ما امكن ٠

رئاسة الجمعيات العمومية :

Chairmanship in the general assemblies.

اعترض على رئاسة المدير التنفيذى للجمعية العمومية بناء على نص النظام باعتبار أن ذلك غير مناسب ، ويرى المعارضون ان المدير يجب الا يرأس هيئة انتخبت فى الاصل لتراقب اعماله ، بل يجب ان يرأس اجتماع الجمسية العمومية رئيس مجلس الاشراف ، وهذا الرأى صحيح بغير شك فيما يتعلق بالبنوك الكبيرة والشركات الكبرى وجمعيات الائتمان فى المدن ويختلف موقف المدير التنفيذى عن موقف أى مدير فى المؤسسات المالية سالفة الذكر ، لان هذا الاخير يحصل على اجر كما يحصل فى العادة على نصيب من الارباح مما يؤدى به الى التركيز على العمليات الكبيرة وعلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح رعاية لمصلحته الشخصية ، فمن الحكمة اذن ابعاد تاثيره على هيئات الرقابة وتقييد تصرفه فى العمليات الكبيرة التى قد تؤدى الى تعريض المؤسسة للخطر ، اما المدير التنفيذى فى جمعية الائتمان فهو على العكس من ذلك لا يتناول اجرا ولا اى تعويض آخر ، كما انه فى العادة موسر ومسئول عن ديون الجمعية بكافة ممتلكاته ، ويقود ه هذا الى توخى كل الحرص لتجنب الخسارة فى كافة العمليات ، ويلاحظ ان المناطق الصغيرة تفتقر الى الافراد الصالحين لتولى الادارة وليس من السـهل العثور على الاشـخاص الصـالحين لمهـام التنفيذ والحسـابات ، ويشـترط فى المدير التنفيذى ان يكون مواطنا بارز المكانة يحظى بالاحترام والثقة من الجميع ، واذا اضيف الى ذلك علمه بمجريات الامور واعمال الجمعية فهو اذن اصلح من يتولى رئاسة الجمعية العمومية ٠

تحذير من العلاقات الشخصية :

Caution against personal connections.

يحدد النظام بوضوح مسئوليات مجلس الاشراف ، ويلاحظ انه فى

المناطق الصغيرة يعرف الناس بعضهم بعضا معرفة تامة ، وهذا أمر بالغ الاهمية والفائدة بالنسبة لاعمال الائتمان ، لكنه من ناحية اخرى قد يغرى بالافراط فى الثقة بالمدير التنفيذى والمحاسب خاصة وانهما اختيرا فى الاصل لانهما اهل للثقة وقد تؤدى الصراحة وعلاقات القرابة والاسرة الى مراعاة تلك الروابط بشكل مبالغ فيه غير ان كل هذا لا يرجح المزايا الكبرى التى تتحقق من جراء صغر مساهمة مناطق الجمعيات كما انه لم يؤد الى صعوبات كثيرة ومع ذلك يجب مراعاة الابتعاد عنه ، ولذلك حددت بدقة مهام مجلس الاشراف ٠

الضوابط الحالية : **Current controls.**

وأهم هذه المهام مراجعة المراكز المالية للدائنين وضامنيهم كل ثلاثة شهور بانتظام للتاكد من قدرتهم على السداد ويسارهم ، ويجب اظهار نتيجة كل مراجعة فى محضر جلسة المجلس الذى يصدق عليه الاعضاء ، ويجب أن يتضمن المحضر بوضوح أن جميع الارصدة المدينة القائمة وضماناتها قد فحصت واحدا واحدا كما يجب النص بصراحة اذا لم يوجد أى قصور ٠

والمنتظر أن تكون الجمعيات مدارس للادارة الذاتية ، فيتولى التنفيذيون والمحاسبون القيام بالاعمال الجارية التى لابد من القيام بها عادة وبانتظام، ولا يتعرض مجلس الاشراف لضغوط عمل من الخارج لأن العمل اليومى يجرى بهدوء وتعتبر الضوابط من مكونات تثبيت الجمعيات انها تجاهد من اجل تحقيق الادارة الذاتية كما تثبت ايضا قدرتها على ذلك ، وقد تزايد هذا الاتجاه فى كثير من الجمعيات حيث تهتم مجالس الاشراف اهتماما كبيرا بتحمل التزاماتها والعمل بمقتضاها ، وفى هذا الصدد يجب توجيه عناية خاصة باختيار رئيس مجلس الاشراف الذى يجب ان تتوافر فيه الخبرة والنشاط والقدرة والوعى ليكون لائقا لعمله ٠

الجمعيات العمومية : **The General Assembly**

الجمعية العمومية هى راس السلطة فى الجمعية ولها جميع الصلاحيات

فيها ، وتفوض بعض الصلاحيات والسلطات بموجب النظام الى الهيئات الادارية بالجمعية رغبة فى استقرار الادارة وانتظامها لكن ذلك التفويض لا يخل مطلقا بحقوق الجمعية العمومية ٠

الادارة الديموقراطية : **Democratic administration.**

تستطيع الجمعية العمومية اذا رأى اعضاؤها ان تتدخل فتستبق او تبدل المسئولين عن الادارة او الرقابة عن طريق الانتخاب اذا لاحظت اى اهمال من جانبهم ، ويرى البعض أن حق الجمعية العمومية هذا يعتبر مبالغة فى مبدأ الديموقراطية وفى ممارسة الجمعية العمومية لحقوقها ، لكن يجب ملاحظة ان الجمعيات هى عبارة عن تجمعات لافراد مستقلين اجتمعوا معا لينظموا بدرجة معينة أعمالهم الاقتصادية اى شئونهم الخاصة ، ولا يجول بخاطر احد أن يعتبر حق الانسان فى ممارسة أعماله دون تدخل خارجى وبالتالى لا يمكن انكار هذا الحق على الجمعيات بوصفها تجمعات من افراد ٠

التعاونيات لها وضع قانونى كالتجارة :
Cooperatives have the same legal standing as merchants.

تقدم القول بأن قانون التعاون يعتبر الجمعيات التعاونية تجارا حسب مواصفات القانون التجارى ، ولا يكاد يمر يوم دون ان يسىء فرد او اكثر من مشروع ، الى الثقة التى منحت لهم ، وقد اعتاد الناس على هذه الحوادث التى ربما تؤدى الى خسائر قد تصل الى الوف او ملايين الماركات ، ومع ذلك لا يخطر على بال أحد ان يعتبر انشاء المشروعات الجديدة او يضع لها حدودا مالية معينة او مشكلا معينا ، ومع ذلك يدعى الكثيرون ان الناس لم ينضجوا بما فيه الكفاية ليشكلوا جمعيات تعاونية مسجلة ، وأن حق ممارسة هذه الاعمال ذات الالتزامات واسعة المدى يجب الا يترك للناس ، مع ان حالات فشل الجمعيات التعاونية اقل كثيرا من حالات الفشل الكثير التى تعانيها المنشآت غير التعاونية ، ولم تحدث سوى مضايقات قليلة حيث

، تمارس الادارة الذاتية غير المحدودة فى الجمعيـات التعاونية كثيرة العدد المسجلة حاليا فى المانيا ، ولم تواجه جمعيات الائتمان على وجه الخصوص اية آثار ضـارة تذكر من جراء اسـتخدامها لحقها فى الادارة الذاتية غير المحدودة ٠

سلطات الجمعية العمومية : Powers of the General Assembly.

لا يؤثر تفويض جزء من السلطات الى الهيئات الادارية فى الجمعية على اختصاص الجمعية العمومية ولا على واجبها فى الاحتفاظ بكافة الحقوق التى لا تربطها صلة مباشرة بالادارة او الاجهزة المختصة ، ومن واجبات الجمعية العمومية الهامة بصفة خاصة الى جانب رقابة الجهاز التنفيذى أن تقرر المبلغ التى يمكن اقتراضها من الخارج ، وفئات الفوائد والاعباء التى تحمل على الاعضاء ، والحد الاقصى لمبالغ القروض التى يمنحها المجلس التنفيذى وشروط ومدة السداد ومرتب المحاسب وتعتبر مسالة ما اذا كان من المناسب ارجاع سلطة تحديد اسعار الفائدة والعمولة التى يدفعها الاعضاء الى الجمعية العمومية ام تفويضها الى المجلس التنفيذى ، فيه نظر وخلاف ، فهناك اسـباب مقنعة لمعارضـة تخويل الجمعية العمومية تلك السـلطة لان اعضاءها هم الذين يطلبون القروض وهم المحتاجون للائتمان ، وواضح أن الاتجاه الغالب بينهم سيكون نحو تخفيض اسعار الفائدة والعمولات الى ادنى حد ممكن ، اما المجلس التنفيذى فيشكل فى الغالب من اعضاء موسرين وان يسوده مثل هذا الاتجاه ، بل قد يحدث أن يطالب اعضـاء المجلس بتحديد اسـعار فائدة وعمـولات مرتفعة رغبة منهم فى زيادة المال الإحتياطى فى الجمعية بسرعة ما امكن كى يتجنبوا المسئولية التضامنية ولانهم هم انفسهم قلما يقترضون من الجمعية ، وقد نوقشت هذه المسالة عند التفكير فى تعديل النظام ، وتقرر ان تحتفظ الجمعية العمومية بحقها فى تقرير سعر الفائدة والعمولات لان اعضاءها يهمهم انشاء احتياطى كبير للجمعية ولا يتأتى ذلك الا بتقرير فائدة وعمولات تحقق فائضا كافيا ٠

الحد الاعلى للقروض : **Maximum limit of loans.**

جرت العادة على ان تقرر الجمعية العمومية الحد الاعلى للقروض الذى يخول نطاقه للمجلس التنفيذى أن يمنح القروض للاعضاء دفعة واحدة أو على دفعات ، ويبرر ذلك واجب الحرص فى معاملات الجمعية الائتمانية ذات المسئولية التضامنية غير المحدودة ، وقد يتضمن قرار تحديد سعر الفائدة والعمولات والحد الاعلى للاقراض السماح للمجلس التنفيذى بمنح قروض تتجاوز قيمتها هذا الحد الاعلى بشرط موافقة مجلس الاشراف ٠

تشجيع الروابط الانسانية والالتزامات بحضور الجمعية العمومية :

ليست جمعيات الائتمان مجرد منشآت مالية كما اكدنا ذلك مراراً بل يمتد هدفها لتكون مؤسسات تثقيفية بالنسبة لاعضائها عن طريق المحاضرات وعن طريق المناقشات فى اجتماعات الجمعية العمومية مما يؤدى فى النهاية الى تحسين أوضاعهم الاقتصادية ، وتحقيقا لهذا الهدف يجب على جميع الاعضاء حضور اجتماعات الجمعية العمومية ما لم يمنعهم عن ذلك طارىء قوى ، ويلاحظ ان بعض الناس ينضمون الى الجمعية ليحصلوا على قروض فاذا تم لهم ذلك لم يبدوا بعده اى اهتمام بشئون الجمعية ، ويجدر بالجمعية العمومية أن تفرض عقوبات على امثال هؤلاء فاقدى الاهتمام وتلزم جميع الاعضاء بحضور اجتماعاتها حرصا على مصلحتهم كاعضاء وعلى مصلحة الجمعية كاتحاد لهم ، ويعتبر هذا الاجراء لازما ومفيدا ، نعم قد يحضر الأعضاء الاجتماعات على مضض فى مبدأ الامر لكنهم سوف يجدون فائدة كبرى فيستمعون الى معلومات تنفعهم ويفطنون الى اخطاء ارتكبت ويجب الا تتكرر ثم يصبحون بمضى الوقت على وعى واهتمام بشئون الجمعية ويرحبون بحضور الاجتماعات بانتظام ، وواضح ان هذا الاجبار الهين قد لا يتفق مع مبدأ الحرية الذى تقوم عليه الجمعيات التعاونية ٠

التصويت العلنى : **Public vote.**

كثيرا ما يقال ان القاعدة هى ان يكون التصويت علنيا ولا يلجأ الى

التصويت السرى الا فى حالات استثنائية بمقتضى قرار خاص ، وينص النظام على هذه القاعدة ، ويلاحظ ان سكان الريف على عكس سكان الحضر لا يحبون ان يذهبوا للاجتماعات ويعبروا عن رأيهم علنا ، ومن ناحية اخرى فالتصويت السرى غير عملى اذا كان عدد الاعضاء كبيرا لانه مضيعة للوقت ، وقد حدث ان وزعت أوراق الاقتراع مقدما وعليها الاسماء فى أحوال الانتخاب للمناصب الهامة مثل منصب المحاسب وأدت عدم خبرة الاعضاء الى نتائج غير متوقعة وغير مقبولة ، ويحسن فى هذه الظروف ان يبادر اعضاء المجلس التنفيذى ومجلس الاشراف الى العمل بطريقة غير متحيزة وبدون اغراض شخصية لتحقيق مصلحة الجمعية ، فاذا استطاعوا الوصول الى اتفاق مقدما على الاشخاص الذين سينتخبون – كما يحدث فى الواقع – فسوف تكون النتيجة فى مصلحة الجمعية اكثر مما فى حالة الاقتراع السرى ومن مزايا الاقتراع العلنى ايضا تعود الاعضاء على التعبير عن رأيهم بصراحة وثقة بالنفس كما كان يحدث فى الجمعيات الاولى فى مبدأ قيام الحركة ، اما اذا وجدت أسباب خاصة تجعل الاقتراع السرى لازما فيمكن تقرير ذلك طبقا للنظام ·

محاسب الجمعية : The Bookkeeper.

المحاسب هو جوهر الجمعية وروحها ، ومهمته ادارة اعمال الجمعية كلها ، وقبض وصرف الاموال ، ومسك دفاتر الجمعية والقيام بأعمال المراسلات فى معظم الاحيان ، وكل ذلك فى نطاق واطار قرارات المجلس التنفيذى وهو الموظف الوحيد فى الجمعية الذى يأخذ أجرا على عمله ويجب ان يتناسب هذا الاجر مع العمل الذى يقوم به ، والمفروض ان يقوم بالاعمال الكتابية كلها بالاضافة الى انه الصراف وسكرتير المسئول الرئيسى فى الجمعية الذى لا يخليه ذلك من مسئولية مراجعة صحة وسلامة جميع المستندات التى تصدر عن المحاسب لأن قيام هذا الاخير باعدادها لا يخل مطلقا بمسئولية الاول عنها ·

الاعتماد على التعليمات :

يعتبر المحاسب المسئول الادارى للجمعية فى واقع الامر كما جاء فى النظام ، ويؤدى مهمته بالاستناد الى قرارات مجلس الادارة والالتزام بها التزاما دقيقا ، فاذا حاد عنها اصبح مسئولا عن اعماله ويمكن مساءلته لذلك ، ومع اهمية المحاسب يجب الا يسمح له بالتأثير فى قرارات المجلس ولا ان يكون عضوا فى المجلس التنفيذى (*) والا فقد يغريه ذلك الى السعى لعقد صفقات كبيرة ابتغاء زيادة ايرادات الجمعية وزيادة ربحه الشخصى مما قد يعرض الجمعية للاخطار ويزج بها فى ارتباطات لا تحمد عاقبتها ، ويمتنع كل ذلك اذا ما طبقت القاعدة المشار اليها آنفا ٠

التقرير المالى السنوى :

يصور المحاسب الحسابات والميزانية العمومية فى نهاية كل سنة مالية ، وتتفق السنة المالية للجمعية مع السنة التقويمية فتنتهى فى ٣١ ديسمبر ، ويجب ان تظهر الحسابات والميزانية العمومية جميع المقبوضات والمدفوعات اثناء السنة المالية ، وطبيعى ان هذا العمل لا يمكن ان يتم يوم ٣١ ديسمبر بل يسمح للمحاسب ان يكمله وينهيه فى ظرف ثلاث شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى يمكنه اقفال الحسابات بدقة وعناية ٠

التعاون مع الاجهزة الادارية الاخرى :

يجب أن يحضر المحاسب جميع اجتماعات مجلس الادارة بصفته مستشارا عند النظر فى طلبات القروض المدرجة بجدول الاعمال برغم انه ليس عضوا بالمجلس التنفيذى أو الاشرافى ويحسن عقد تلك الاجتماعات فى كل البيانات والمعلومات عند الحاجة اليها ، ومن المهم ان تبين الدفاتر

---

*) According to the revised sample statutes issued by the German Raiffeisen Association in 1964, full-time Managers of cooperative societies are eligible to be on the Board of Directors.

مقر المحاسب حيث توجد دفاتر ومستندات الجمعية فيسهل الحصول على مركز المدينين بالنسبة للوفاء بالتزاماتهم بانتظام وفى موعدها ، كما يجب ان تبين ان مجموع القروض الممنوحة لا تتجاوز المبلغ الاقصى التى تحدده الجمعية العمومية ٠

ضمان المحاسب :

يتقاضى المحاسب مرتبا صغيرا جدا ومع ذلك فهناك مبدأ يحتم ان يقدم ضمانا للجمعية فى صورة عقد رهن أو ايداع ضمانات يملكها أو يقدمها ضامنون له ، ولا شك ان الاعضاء الاثرياء لن يترددوا فى ضمان المحاسب ويجب الا تقتصر الجمعيــة فى طلب الضــمانات من المحــاسـب تغطيــة لمسئولياته ٠

ملاحظات الناشر على الفصل الرابع :

ما تزال مبادىء الادارة الذاتية والمسئولية الذاتية معمولا بها حتى الان فقد اعتبرهـا رايفيزن فى كتاباته وتصريحاته على جانب عظيم من الاهمية ، وتظهر هذه المبادىء فى التطبيق العملى بمظاهر متفاوتة ، وعمدت الجمعيات فى كثير من البلدان الىتعيين مديرين متفرغين للعمل طول الوقت بدلا من المحاسب الذى كان يقوم بالعمل تطوعا ، ورغم ان هذا التحول من الامور الهــامة اللافتة للنظر فى تاريخ جمعيــات رايفيزن الا انه لا يعتبر انحرافا عن النظام الاصلى ولا يخرج عن كونه تعبيرا عن المسئوليات الخارجية التى تواجهها الجمعيات بعد أن سارت فى طريق التطور على مدى السنين ولا شأن له بالاهداف الداخلية ، ولم يصل هذا الاتجاه الى مرحلته النهائية بعد ، وما زالت المتطلبات المتنامية والتطورات التقنينية المتتابعة تستلزم ادخال تغييرات اضافية على البناء التنظيمى للجمعيات ٠

وتتألف الاجهزة العاملة فى الجمعية من المجالس التنفيذية والاشرافية

والجمعية العمومية ويحدد النظام النموذجي الحالي حقوق وواجبات هذه الاجهزة كالاتي :

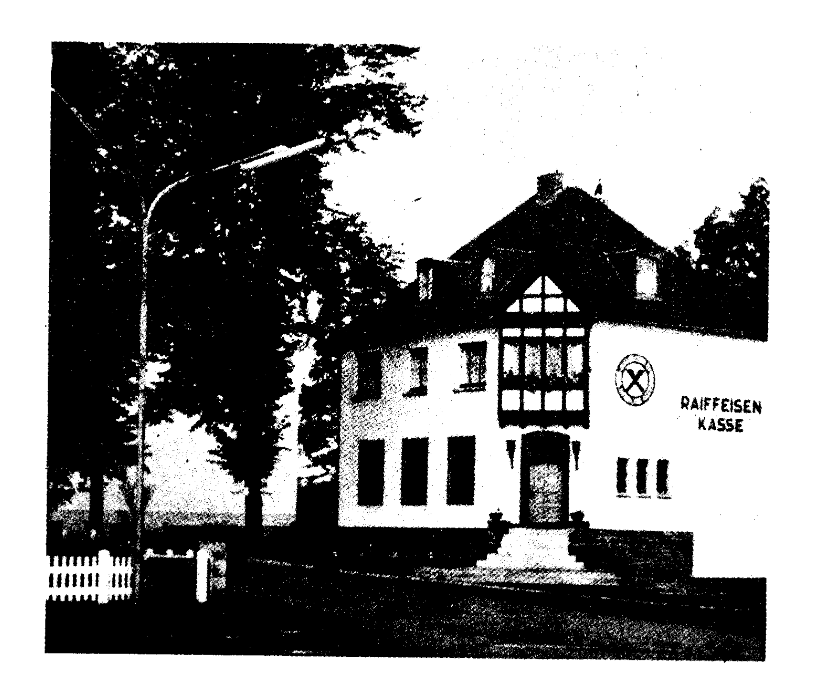
« يمثل المجلس التنفيذى الجمعية التعاونية قانونيا ويدير أعمالها طبقا للقواعد القانونية وقواعد اللائحة والنظام ، ويفترض أن يشرف مجلس الاشراف على اعمال المجلس التنفيذى ويجب ان يعلم مجريات الاعمال فى الجمعية ، أما الجمعية العمومية فهى الجهاز الذى يمارس الاعضاء من خلاله حقوقهم بما يختص بأعمال الجمعية · ويشكل الجهاز الادارى (المجلس التنفيذى) والجهاز الاشرافى (مجلس الاشراف) وأعلى جهاز لصنع (الجمعية العمومية) ادارة الجمعية كما سبق القول ، ويتولى المدير ادارة اعمال الجمعية بصرف النظر عما اذا كان عضوا بالمجلس التنفيذى أم لم يكن · وفى كلتا الحالتين فهو الموظف المسئول مباشرة لانه على صلة دائمة بالاعمال كلها وتؤثر صفاته الفردية ومهاراته على سمعة الجمعية ومركزها» ويتضمن دليل مهنة مديرى الجمعيات الصادر عن اتحاد رايفيزن الالمانى أقوالا عن التغير فى مركز المدير حيث يقول :

« يتوقف تطور منظمتنا الى حد كبير على تدريب ومهارات مديرى جمعيات الائتمان التعاونية المتفرغين ، ومن أهم متطلبات تثقيف الموظفين المتفرغين العاملين طول الوقت ان يكونوا دائما من العاملين على نشر العقيدة التعاونية ولذا يجب ان يلموا بالقواعد الروحية والمعنوية للتعاون

وفيما يلى النص الانجليزى :

"The development of our organisation largely depends upon the training and skills of the full-time managers of our cooperative Credit Unions. A primary requirement for the education of full-time employees who must always also be promoters of the cooperative ideology is their being made familiar with the spiritual bases of cooperation. They must also be able to recognize the politico-economic mandate and the position of the cooperative society in the free-market-economy system. In order to fullfill his obligations, cooperative bank managers must be acquainted with all important factors of the economy in general."

وان يتفهموا موقف الجمعية الاقتصـادى والسـياسى وموقعها فى نظام الاقتصاد القائم على حرية الاسواق ، ويجب أن يلم مديرو البنوك التعاونية بجميع العناصر الهامة فى الاقتصاد بوجه عام حتى يمكنهم القيام بأعمالهم والتزاماتهم على الوجه الاكمل » ٠



توضح هذه الصورة اول بنك للائتمان العقارى الذى انشاه رايفيزن فى فياربوش بفسترفالد بالمانيا والذى تم انشاءه فى عام١٨٤٧ وقد شهد هذا العام ازمة اقتصادية طاحنة • والذى يهمنا توضيحه أن الصورة أعلاه توضح البنك بعد أن أعيد تصميمه لكى يتلاءم مع المتغيرات العالمية مثلما هو حادث فى كثير من جمعيات ائتمان رايفيزن بالمانيا •

وتروى احدى الحكايات من التراث الشعبى الألمانى أن اجدادهم فى قديم الزمان كانوا يعتقدون أن وجود الصليب المعقوف من طرفيه العلويين على سطح المنازل المبنية على هيئة جمالون ، يجلب الحظ ، ويدرأ عن الساكنين شر الأخطار ••• وما زال هذا الاعتقاد سائدا عند كثير من السكان فى المانيا ، وقد استفادت بنوك رايفيزن من هذا التفاؤل وقررت وضع هذا الشعار على بنوكها تعبيرا عن أن هذه البنوك تحمى أعضائها من الأخطار الاقتصادية عن طريق تعاونهم فى الجمعيات التعاونية •

الفصل الخامس

الائتمان والتمويل التعاوني

تعبئة الموارد المالية واستخدامها فى جمعيات الائتمان

(فاعليـــة الاتحـــــاد)

ACQUIREMENT AND EMPLOYMENT OF THE CREDIT UNIONS RESOURCES (EFFECTIVENESS OF THE UNION)

الحصول على الموارد المادية :

حصص راس المال :

اوضحنا فيما سبق انه لم يكن من الضرورى لجمعيات الائتمان انشاء راس مال مساهم ، بل ان تكوين هذا الراسمال قد يضر بالجمعيات ، ولم تقم الجمعيات بانشاء راسمال لها ، الا تحت ضغوط خارجية حين طلبت احدى المحاكم من جمعية حديثة الانشاء ان تدخل على نظامها نصا بهذا المعنى ، وترتب على ذلك ان الجمعيات القائمة بدأت فى انشاء رأس المال مما ادى الى انسحاب بعض الاعضاء اغنياء وفقراء ، فانسحب الاغنياء لانهم لم يستطيعوا تقديمها ، واضطرت الجمعيات الى استبعاد عدد من الاعضاء سنويا لعدم قدرتهم على سداد حصص رأس المال ·

ويبدو ان كثير من ذوى النفوذ لم تكن لديهم فكرة صحيحة عن تفشى الفقر فى العديد من المناطق الريفية بسبب انخفاض غلة المحصول وارتفاع الضرائب وكساد الاحوال مما ادى الى نقص شديد فى الاموال حتى ان الناس كانوا يرضون اتم الرضا اذا استطاعوا اضافة الملح وبعض الدسم الى غذائهم من البطاطس التى كانت تمثل الغذاء الاوحد تقريبا الى جانب الخبز اليابس ، والمفروض ان تساعد الجمعيات هذه الطائفة من الناس فى المقام الاول ، لكن اشتراط تقديم حصص فى رأس المال يستبعد من عضوية الجمعية اولئك الذين نشأت الجمعية من اجل تقديم العون لهم وهم فى امس الحاجة اليه ، اذ انهم لا يستطيعون الحصول على اية قروض ما دامت تلك القروض لا تصرف سوى للاعضاء بينما هم لا يمكنهم اكتساب العضوية·

القروض : Loans.

حيثما يتبع مبدأ شراء حصص رأس المال فان رأس المال الناشيء عن ذلك يشكل أول مال لتشغيل الجمعية ، وكقاعدة عامة كانت الحصص صغيرة ورأس المال المتجمع قليلا في البداية ، ويتجه الاهتمام الاول بعد انشاء جمعية الائتمان الى الحصول على المال الذى يفى بمتطلبات الجمعية ، وكان لابد من اقتراض المال اللازم وأول ما يثار عادة من الاسئلة فى بداية عمل الجمعية السؤال الخالد وهو « من اين نأتى بالمال ؟ » ويتولى احد ذوى الخبرة فى انشاء الجمعيات الاجابة على السؤال فيشير الى السماء قائلا « من هناك يأتى المال » ، وهذا ما كان يحدث فى جميع الاحوال تقريبا وفى كل مكان حتى فى المناطق الجبلية البعيدة ، فيعمل القادة ذوى القدرة والثقة بالنفس بكل الوسائل للحصول على الاموال ويحصلون عليه فعلا وان كان تدريجيا ، ويقوم المديرون عادة بمواجهة الصعوبات المبدئية التى لابد عنها فى بداية الجمعية ، وربما اضطروا للتجوال هنا وهناك ليحصلوا على قروض ، ولم تكن تلك المتاعب بغير جدوى بل كانت فائدتها جزئية اذ تبعث العزيمة وتزيد الشجاعة والقدرة ، والرغبة فى التنظيم والمثابرة أثناء فترات الصراع من أجل البقاء واكتساب الثقة ، وتترسب فى النفوس تلك الاخلاق وتصبح من سمات الادارة والمديرين فى الجمعيات ٠

المال ليس غاية : Money is not end in itself.

أوضحنا فى مناسبات كثيرة ان المال ليس غاية فى ذاته بالنسبة لجمعيات الائتمان لكنه لتحسين الاحوال ، ويتلخص الهدف الرئيسى هنا فى تطوير القوى المادية والمعنوية ، وهو أول متطلبات التقدم ، ولو تدفق المال الوفير على الجمعية فى بداية امرها فربما كان ذلك مغريا بانفاقه باهمال وتكون النتيجة أمورا تتناقض تماما مع ما يجب ان تكون عليه ، وما من ضمان يمكن أن يتوافر خير من الضمان الذى تمثله جمعية ائتمان تضم فى عضويتها رؤساء الاسر فى ابرشية او منطقة اجتمعوا معا للمساعدة المتبادلة

وقدموا كل ما يملكون من أرض ومبان وماشية وادوات وغيرها ضمانا للجمعية وازاء ذلك وبفضل هذا التنظيم تستطيع ادارة الجمعية أن تحصل على الائتمان اللازم لها وتبعث الثقة فى كافة الاتجاهات ، وعندئذ تنفتح امام الجمعية موارد الاموال ولا تعود مهددة بالازمات وهذا ما اثبتته الخبرة السابقة ٠

الثبات فى الاوقات الحرجة : Firmness during critical times.

واثبت الماضى القريب صحة هذا القول ففى فترة حروب ١٨٦٤ ، ١٨٦٦ ١٨٧١/٧٠ لم يضغط الدائنون على الجمعيات بل كانت الاموال الاضافية تتدفق عليها ، بينما كانت المؤسسات المالية فى المدن تعانى من كثرة المسحوبات منها ، وهذا وضع مفهوم لان الاعمال التجارية تركد فى اوقات الحروب وتجف معظم موارد الدخل ، ويريد اصحاب رؤوس الاموال كبيرها وصغيرها توظيف أموالهم فى استثمارات مأمونة تدر فائدة بدلا من ان يدفنوها كما كان الحال سابقا أيام الحروب رغم ان ذلك لم يكن يضفى عليها أمانا ، ويقل الاقبال على السندات الحكومية فى تلك الظروف لان قيمتها ترتهن بنتيجة الحرب ، وكذلك لا تعتبر اسهم الشركات الصناعية استثمارا مأمونا لان قيمتها قد تنحدر أو تصبح الاسهم بلا قيمة ، ولا تملك المؤسسات الائتمانية فى المدن أوعية مأمونة كافية ، ولا تستطيع بنوك الادخار فى المدن ان تفى بالحاجة اما جمعيات الائتمان الريفية فلديها الضمان الذى لا يهلك فكيفما كانت نتيجة الحرب تبقى الارض وهى قاعدة ضمان تلك الجمعيات ــ غير قابلة للحريق أو الدمار أو السرقة ، وبالتالى فليس أفضل من الاستثمار لدى تلك الجمعيات فى أيام الحروب وبالتالى تستطيع جمعيات الائتمان الريفية أن تحصل على الاموال التى تحتاجها بسهولة ويسر وقد اثبتت التجارب الماضية صحة هذا القول ٠

المدخرات : Savings.

يبنى تقدم الاحوال الاقتصادية فى الريف من الناحية المادية للحياة

على دعامتين هما التوفير والحرص ، وكلا الفضلتين مرتبطتان تمام الارتباط ، ويبقى الحرص والتدبير ما دام يؤدى الى نتائج حسنة تبعث على الاستمرار فى بذل الجهد ، فاذا ساءت النتيجة ولم يات النجاح اتى بدلا منه الاحباط واليأس ، وتؤدى معونات جمعية الائتمان الى تربية فضيلة لحرص وزيادتها ولتمكين الحرص فى النفس يجب ان يصاحبه ميل للتوفير ، ومعها يجب ان تتاح فرصة استثمار المال الناشىء عن العمل بحرص ومثابرة وينبغى ان يكون الاستثمار مأمونا وان يغل فائدة ايضا .

الادخار مكمل للائتمان :

The savings business as complement to the credit business.

متى بدأ الادخار توافر الحافز على تحسين وتوسيع نطاق العمل ، وكما يقوم الحرص الى التوفير ، يؤثر التوفير على الحرص ، وعلى ذلك يتعين على جمعية الائتمان الا تكفى باتاحة الفرصة للحصول على المال بشروط حسنة بل يجب ان تتيح ايضا فرصة الاستثمار المأمون ، وتسمى جمعيات الائتمان لهذا السبب بجمعيات الادخار والاقراض ، فهى فى المقام الاول جمعيات ادخار ، لانها افضل وعاء لتشجيع وتسهيل الادخار ولان الريفيين يرفضون عادة استثمار اموالهم فى الاسهم والسندات ولا فى السندات الحكومية التى تعتبر اكثر امانا ، وهذا اتجاه رشيد لان من الصعب ايقاف الاستثمار الذى من هذا النوع اذا بدأ فى منطقة ما ، فقد دلت التجارب على ان بعض الناس قد يشكلوا منشآت غير موثوق فيها تغرى الناس بالاستثمار فى اسهمها وسنداتها بطريقة تدليسية مما يؤدى الى اضرار لا توصف ، ويعمل الفلاح بدأب شديد اكثر من اى فرد اخر للحصول على عيشه ، ويعانى الكثير ايضا فى سبيل اقتصاد جزء من دخله الضئيل مما يحفزه الى البحث عن اشد الوسائل امنا لاستثمار امواله ، وهو يعرف قادة الجمعية ويثق فى خلقهم وشخصيتهم وثروتهم ويعلم ان فى كل ذلك خير ضمان لامواله بدلا من استثمارها فى المدن ، ويفضل ان تظل امواله فى يده أو يخفيها فى مكان ما عن ان يعهد بها لاوعية الاستثمار هذه ، فاذا

نشات جمعية ائتمان فى قريته أو فى منطقته واشرف عليها اشخاص يعرفهم ويثق فيهم فلن يتردد فى اخراج امواله من مخبئها وايداعها فى الجمعية ، وقد رأينا فى مناسبات كثيرة كيف يأتى الفلاحون بنقودهم ومنها عملات معدنية قديمة كانت مكتنزة بلا استثمار ليودعوها فى الجمعية ·

التعويد على الادخار : **Education for thrift.**

تتيح جمعيات الادخار والقروض الصغيرة احسن الفرص للاطفال والخدم وامثالهم كى يتعودوا فى بداية حياتهم على الادخار وتجنيب الانفاق الذى لا طائل تحته وبذلك تربى الناس وتعلمهم الجدية والصلابة ·

التوفير بمبالغ صغيرة :

To begin with the smallest amounts-pennywise saving.

تخطىء بنوك الادخـــار اذ تحدد مبلغا كبيرا كدفعة أولى وحد أدنى لفتح حساب الادخار ثم الايداع بعد ذلك ، ويضطر المدخرون لذلك الى مداومة الادخار بمبالغ صغيرة فى « حصالاتهم » بالمنزل حتى يتموا توفير الحد الادنى المطلوب للايداع ببنوك الادخار ، وفى غضـــون ذلك تمتد ايديهم الى هذه المدخرات فيبعثرونها فى نفقات غير ضرورية ، وقليل منهم يستطيع الضغط على نفســـه حتى يبلغ الحـــد الادنى المطلوب ولذا يجب ان تتاح الفرصـــة للمدخرين كى يودعوا اى مبلغ مهما كانت قيمته ، وابتكرت جمعيات الائتمان لذلك نظام التوفير بالطوابع فتصدر طوابع قيمتها ١٠ بنسات وتبيعها ، اى أن المدخر يستطيع ان يدخر فورا كل ١٠ بنسات فى حوزته بمجرد شراء الطابع وكلما جمع شخص عشرين طابعا من هذا النوع فمعناه ان الجمعية تدين له بمبلغ ٢ مارك وتفتح له دفتر توفير تقيد له فيه هذا المبلغ ويستمر القيد بهذه الطريقة ، ويأتى وقت يصبح المدخر صاحب رأس مال صـــغير يتقاضى عنه فائدة فيذوق لذة الكسب ويحاول زيادة مدخراته وبهذه الطريقة يمكن تربية وتشجيع الميل الادخارى بدرجة كبيرة ، ويصبح الادخار الضئيل مصدرا هاما للاموال فهو أولا نبع ثم جدول ثم نهر متدفق ، وتنضم الاموال

فى المنطقة الريفية لتصبح بحيرة عظمى يمكن الاغتراف منها لتحقيق خير النتائج ٠

وتجمع معظم الجمعيات الكبرى فى المناطق الغنية اموالا تفيض عن حاجتها لاقراض الاعضاء ، ويصعب فى الظروف الحاضرة استثمار هذه الاموال استثمارا ماءمونا وبسعر فائدة على قدر مناسب من الارتفاع ، ولذا يحسن ان تجمع الجمعيات المدخرات من الفقراء فقط وترفض المبالغ الكبيرة التى يريد الراسماليون ايداعها ، اذا لم يكن متاحا استخدام الاموال الفائضة عن حاجة اقراض الاعضاء ، وينبغى ان تذكر الجمعيات دائما انها انشئت لمصلحة المحتاجين ٠

الفوائد والرســـوم : Fees and interest surplus.

تميل الجمعيات الى تحديد رسومها والفوائد التى تتقاضاها عند اقل حد ممكن ، بينما يتقاضى المرابون فوائد قد تصل الى ١٠٠٪ او اكثر ، تود بعض الجمعيات لو اقرضت اعضائها بلا فوائد على الاطلاق اذا امكنها ، وينبغى اخذ عنصرين فى الاعتبار عند ربط سعر الفائدة والرســـوم ، الاول قيمة النقود والثانى رخاء الجمعية ٠

وترتفع قيمة النقود وتنخفض كمــا ترتفع وتنخفض قيمة كل سلعة اخرى ، ويجب الا تمنح القروض الا مقابل فائدة بالسعر المعتاد حتى ولو استطاعت الجمعية انشاء راس مال احتياطى كبير ، فالسلع التى تبــاع باقل من الاسعار السائدة لا تحظى باحترام كبير ، وينطبق هذا المبدا على النقود ايضا ، وعليه الا تقدم الجمعية على تحديد سعر فائدة اقل من القيمة الجارية ، ويجوز انقاص الرسوم فيما بعد اذا رات الجمعية ان الاحتياطى المتراكم اصبح كافيا ، ويجب منذ البداية حساب الرسوم والفوائد مع الاخذ فى الحسبان انشاء احتياطى كاف والاحتفاظ به على اعتبار ان هذا الاحتياطى هــو ملكية مشــتركة للجمعية غير قابلة للتقسيم واســاس دعم الجمعية فى المستقبل ، وقد عمدت عدة جمعيات الى الغاء الرسوم جميعها وزيادة سعر

الفائدة بدلا عنها ، وهو تصرف غير مستحسن ، ومن الأفضل فرض الفائدة المعتادة على جميع القروض مثل ٥٪ ، ثم تحصيل رسوم بأسعار تتفاوت وتبلغ نحو ½٪ بحيث يصبح المجموع نحو ½٥٪ سنويا وليست هذه النسبة مرتفعة بل تعتبر منخفضة جدا بالنسبة لما يتقاضاه المرابون ، هذا الى أن الأعضاء سوف يتمتعون بميزة سداد القروض بطريقة ميسرة وبمبالغ صغيرة ، ومع العلم بأن كسب الجمعية هو فائدة غير مباشرة للأعضاء ٠

تحصيل الفائدة مؤخرا :

Interest should be culculated only subsequently.

يجب الا تحصل الفائدة مقدما لأنه تصرف غير اخلاقى بل ولا يتفق مع أصول ادارة الأعمال ، ولما كان كل عضو يسدد القرض الذى منحه على اقساط وبمبالغ تدخل فى حدود قدرته كما أوضحنا فيما سبق ، فان حساب الفائدة على سنة مقدما يقيد العضو الذى يريد أن يسرع بالسداد لأنه يدفع فائدة اكبر مما يجب الا اذا وافقت الجمعية على رد جزء من الفوائد ، والافتراض الأول فيه اجحاف والثانى يعقد الأمور والحسابات ٠

استخدام موارد الجمعية : Employment of the Union's resources.

القـــــروض : Loans.

اقراض الأموال أهم أعمال الجمعية ويتوقف نجاح الجمعية ورخاؤها على طريقتها فى ادارة شئون الائتمان ، وقد لا يراعى المديرون فى بعض الجمعيات الفئات المحتاجة ويفسرون واجبهم كأعضاء فى المجالس المختلفة بالجمعية على أنه يتركز فى ابعاد كافة المخاطر عن الجمعية ، فلا يسمحون للجمعية أن تقترض سوى مبالغ صغيرة ولا أن تقرض الا مبالغ صغيرة سوى فى حالات نادرة حين تتوافر اقصى الضمانات ، وأسوأ من ذلك أن يقوم المديرون على اقراض مبالغ كبيرة بلاضمانات ٠

النصح للمقترضين : Giving counsel to the borrowers.

تهدف الجمعية الى الارتفاع بالحالة الاقتصادية لأعضائها ولذلك يجب معرفة سلوك وشخصية كل عضو الى جانب مركزه المالى ، ويتوقف على ذلك نوع المساعدة المطلوبة والشروط التي يجب أن يستوفيها العضو ، ولن يتفهم أهداف الجمعية وأغراضها بعد قيامها الا عدد قليل من الأعضاء ، ولا يعرف الباقى الا القليل عن مشكلاتها أو قد لا يعرفون شيئا ، ولا يكفى لنشر الوعى القاء بعض محاضرات قصيرة ، بل ينبغى تكرار التعليمات فى الاجتماعات مادامت الحاجة تدعو الى ذلك حتى تنغرس فى الأعضاء الروح التى يجب أن تسود فى الجمعية ، ويحتاج ذلك لوقت طويل ، على أن معظم الأعضاء سوف يكتسبون المعرفة بالجمعية وأعمالها عندما يحتاجون الى مساعدتها والى الاستعانة بأموالها للتغلب على حاجاتهم الى النقود ، وقد يواصل كثير منهم التعامل مع المرابين ويسيرون نحو الخراب برغم توافر العون من الجمعية ٠

منح كل مساعدة ممكنة : Granting all possible help.

من واجب المجلس التنفيذى ـ بل واجبه الأول ـ أن يشرح للأعضاء كافة جوانب أعمال الائتمان وأن يثير اهتمامهم بطريقة ودية ويكتسب ثقتهم ولا ينتظر حتى يأتوا الى الجمعية متهورين وقد غلبوا على أمرهم من المرابين وبسبب سوء ادارتهم لأعمالهم واهمالهم فيها ، فواجب التنفيذيين أن يستبقوا كل هذا وينقذوا الأعضاء من المتاعب والكارثة ويشيروا عليهم بخير الطرق والوسائل ، ويجب بذل العون دائما وتحت كل الظروف لكل عضو يمكنه أن يقدم الضمانات اللازمة لحسن استخدام القروض من اتزان الشخصية والخلق الموثوق به والرغبة الجادة فى العمل ، واذا أمكنه مع ذلك تقديم ضمان مقبول لأصبح من واجب المجلس أن يعمل أقصى ما فى وسعه ليقدم له المال اللازم ، وكلما كان العون سريعا كلما تضاعف أثره ، أما العون الجزئى فليس عونا على الاطلاق لأنه يفسح المجال أمام المرابين ليتداخلوا ويخضعوا الأعضاء الضعفاء والمحتاجين فيستمروا كما كانوا ضحايا لاستغلالهم ٠

الاختيار الواعي ضرورة :

Careful selection a basic principle of the credit business.

يلاحظ ان التوصيات التى اوضحناها آنفا للمجلس التنفيذى بأن لا ينتظروا قدوم الأعضاء اليهم وطلبهم القروض ، وأن يكونوا البادئين بعرض المساعدة على الأعضاء وأن يقدموا لهم النصح والارشاد ، وان يحرروهم من استغلال المرابين ، وأن يعملوا على تحسين احوالهم المعيشية بكل الوسائل ومن جميع النواحى ، كل تلك التوصيات انما تنصب فقط على الأعضاء ذوى الوعى والمثابرة والجدية والميل للادخار والتوفير ، ونحن نوصى بقوة بمنح هؤلاء كل عون ممكن ، كما نوصى بحجب الائتمان عن الكسالى والمهملين والمسرفين ·

وترتكب معظم الجمعيات أخطاء فى هذا السبيل ، فمتى انشئت الجمعية رغب الناس فى القيام باكبر قدر من الأعمال والصفات فى أسرع وقت ممكن ، وفى غمرة هذه الرغبة يتركز الاهتمام على الضمانات وحدها بينما لا تحظى كيفية استخدام القروض بكبير اهتمام ، ويصبح الهدف الأول الاقتناع بأن القرض سيقل شيئا من الدخل ولا يحمل الجمعية اخطارا ، وهذه اسوأ طريقة واكثرها تطبيقا مع الأسف ، لأنها تؤدى الى تفاقم ازمات اعضاء الجمعية الذين هم فى موقف سيىء فيستمر انحدار حالتهم كلما جاءتهم القروض بلا وعى ولا تدبير ، فتتزايد مديونياتهم ويعجزون عن السداد عند استحقاق الدفع ، وتتراكم المتأخرات ويصبح لامناص عن التصفيات أخيرا ، وكثيرا ما يصيب الضامنين اضرارا وخسائر ، بينما يضحك المرابون ابتهاجا ، فها هى الجمعية تسلم لهم اعضاءها ليواصلوا ابتزازهم ، وليست كذلك مهمة الجمعية ، لأن دورها الأول معنوى قبل كل شىء ، وقد اهمل هذا الدور منذ البداية بل اصبح من المستحيل تقريبا القيام به فى المستقبل ·

العون للأكفـــــاء : Help only to the efficient.

ويجب على الجمعية من بداية امرها ان تمنح القروض للأعضاء الذين

يثبتون جدارتهم على حسن استخدامهم لها دون غيرهم ، اذ أن هذه هى الطريقــة الوحيدة للوصــول الى الادارة الجديدة للعمــل وتلافى اجراءات التقاضى ما امكن وتحسين سلوك الاعضاء الذين لم يبلغوا بعد حد الوعى وفهم اعمال الجمعية وواجباتها ، وعلى الجمعية أن تتخذ شعارا لها الحكمة القائلة بأن « الله يســاعد من يساعدون أنفسهم » ، فاذا كان الله لا يســاعد الا من يساعد نفسه فالأحرى بالجمعية الا تساعده ايضا ، غير أن قادة الجمعية عليهم أن يبذلوا العناية للأعضاء الضعفاء ، الذين يبداون العمل بأنفسهم سعيا لتحسين أوضاعهم ، وعلى القادة أن يسارعوا بمنحهم العون المالى عند أول دليل على ذلك وبرغم أننا أوضحنا بافاضة جوهر الأقوال التى أوضحناها فيبدو لنا من الضرورى تكرارها فيما يتعلق بالســياسات الائتمانية لأنها على قدر كبير جدا من الأهمية ٠

اقتراض المال ليس كالتعاقد على الاستدانة :

To borrow money is not the same as to contact debets.

ظهر اتجاه عام نحو اخفاء الائتمان ، بل اقترح البعض ان يتضمن نظـام الجمعية عقوبة توقــع على أعضــاء المجلس التنفيذى الذين يهملون شرط السرية ، لكننا نعارض نظام السرية هذا ، برغم التزام أعضاء المجلس التنفيذى بمرعاة السرية فيما يتعلق بما يحدث فى اجتماعاتهم لكن يجب معارضة الاستدانة سرا ما امكن فلن يمكن القضاء على المرابين اذا استمر الميل أو الرغبة فى الاخفاء ، واذا كان من المستطاع التحدث سرا مع المرابى فليس من الممكن التحدث سرا مع خمسة تنفيذيين ومحاسب وتسعة مشرفين أى مع ١٥ شخصا ، ولا يمكن ضمان السرية حتى ولو تضمن نظام الجمعية اقصى العقوبات ، بل حتى لو امكن ذلك فانه لا شك يحمــل فى طيــاته ابلغ الأضرار ٠

فيجب أن تزيل فى نفوس الأعضاء كل حرج فيما يتعلق بالأعمال المالية ويجب أن نعلمهم فى كل مناسبة أن اغنى الناس يحتاجون الى التسهيلات

المصرفية ومع ذلك فلا ينظر احد الى معاملات هؤلاء الأغنياء مع البنوك دليلا على سـوء الحـال ولا يحاولون هم انفسـهم ابقاء هذه المعاملات فى طى الكتمان ، فلا مبرر اذن للأعضاء الذين هم أقل ثروة فى ان يكتموا معاملاتهم المصرفية ويجب ان يعتبروا البنك بمثابة الخزينة لهم ، فيها يودعون ما يفيض من الأموال ومنها يأخذون ما يحتاجون اليه •

فلا مبرر مطلقا للشعور بالعار من التعامل مع جمعيات الائتمان ، ولم يكن هكذا الحال فى الجمعيات الأولى ، وقد رأينا جمعية تعمل فى منطقة تشمل أربع قرى يعلن مجلسها التنفيذى ومحاسبها على الملأ الدفعات التى حان استحقاقها ويحصلون كما تحصل الضرائب المحلية ومستحقات الدولة واعتاد الأعضاء على هذه الطريقة ولم يعترضوا عليها ، واذا لم يكن ممكنا تطبيقها فى كل مكان فلا اقل من منع الاقتراض السرى فورا بجميع الوسائل ، اذ انها الطريقة المثلى لوقف التعامل الربوى •

تفاوت مدى القروض: The credit business must allow for granting of loans over different periods of time.

على انه تمشيا مع رغبة كثير من الأعضـاء فقد تضمنت مسـودة القرارات التى ستعرض للمناقشة فى أول جمعية عمومية (تأسيسية) قرارات بشأن الاقراض سرا وقد ظهر من التجارب حتى الآن ان الاعضاء يحتاجون الى ثلاثة اشـكال من القروض : قروض قصيرة الأجل تسـدد بعـد ثلاثة شـهور ، وقروض أطول مدة تسدد على اقساط سنوية ، وحسابات جارية اى اعتمادات مفتوحة ، ويمكن مواجهة احتياجات الأعضـاء مـن مختلف المهن بهذه الطريقة •

القروض قصيرة الأجل : Short-term loans.

يجب سداد القروض الممنوحة لمدة ثلاثة شهور فى وقتها المحدد الا اذا طلب تجديدها ولكن يجب الا تتجاوز فترات التجديد مدة مجموعها سنتان ،

ومن مصلحة الجمعية والمقترضين ايضا الالتزام منذ البداية بسداد القروض في موعدها ، ويجب الاصرار على ذلك لأنه اذ لم تكن المواظبة هى القاعدة منذ البداية صعب ادخالها واتباعها فيما بعد .

وينبغى تحديد موعد سداد الائتمان الممنوح لشراء الأسمدة والبذور والعلف وامثالها بحيث يتزامن مع الحصاد ويجب التشدد فى المطالبة بالسداد عندئذ لأنه اذا لم يسدد القرض فى حينه فسوف يتراكم مع القرض التالى ويصبح السداد عسيرا وتضطر الجمعية الى اتخاذ اجراءات قضائية لتحصيل المتأخرات وفى ذلك ضرر لكل من الجمعية والمقترضين .

القروض طويلة الأجل : Long-term loans.

انتقد معارضو حركة جمعيات الائتمان منح القروض لمدد طويلة ، غير أنه يجب وضع نظام الجمعيات لتتناسب مع احتياجات سكان الريف الذين انشئت الجمعيات لخدمتهم فى المقام الأول ، ويلاحظ أن دخل الفلاحين مستمد من المحصولات ، وبالاضافة الى دخل بيع البيض او الزبد او الجبن او الحيوانات الصغيرة ، وهذا البيع لا يدر الا دخلا ضئيلا ومنقطعا ولا يغطى الا بعض الاحتياجات المعيشية اليومية ، ولا شك أن المال الذى يحتاجه الفلاح لتحسين احواله والمزرعية من الضخامة بحيث لا يمكنه سداده فى معظم الأحيان فى مدد قصيرة ، اى أن الفلاح محتاج الى قروض أطول مدة .

توافق مدة القرض مع غرض استخدامه :

The terms must conform to the use made of the loan.

تختلف الأحوال فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية ، ذلك لأن رجال الأعمال الحرفيين والعمال يكتسبون دخلهم على فترات قصيرة ، ودورة أعمالهم قصيرة ايضا ولذا يناسبهم أن يتعهدوا وبالوفاء بالتزاماتهم فى مدد قصيرة كذلك ، لكن بالنسبة للفلاحين يجب أن تمنحهم فرصة السداد الجزئى خاصة حين يقترضون لشراء الآلات او الماشية او الاراضى او المساكن

او الأدوات الغالية الثمن او لا دخال التحسينات واجراء الاصلاحات ، واذا منحت القروض قصيرة الأجل لهذه الأغراض فقد يقبلها الفلاحون رغبة فى التغلب مؤقتا على صعوباتهم المالية ، لكنهم لن يستطيعوا سدادها فى موعد استحقاقها القصير الأمد ويصبحوا فى موقف اسوأ مما كانوا فيه قبل الاقتراض ، وهنا لا يستفيد المقترض من الائتمان بل يتضرر منه وقد ينزلق الى التعامل مع المرابين اذا شددنا عليه فى السداد ٠

واذا منح قرض لغرض من الأغراض المشار اليها انفا ، وتقرر سداده على اقساط فيجب تحديد قيمة القسط وموعده منذ البداية للتاكد من وجود المبالغ اللازمة للسداد فى تاريخ الاستحقاق وتقرر الجمعية العمومية تواريخ السداد السنوية حسب الظروف المحلية ، ولتلافى تراكم على التسديدات فى تاريخ واحد قررت بعض الجمعيات تحديد مواعيد السداد فى نفس تواريخ صدور السندات الاذنية ، لكننا لا نوصى بهذا الاجراء بالنسبة للقروض فى الريف حيث لا تتوافر لدى الفلاحين مبالغ كبيرة خلال العام كما سبق القول ويستحسن ان يحدد لسداد جميع القروض يوم ٣١ ديسمبر تسهيلا لحساب الفوائد ، وللمقترضين طبعا ان يسدد دينه فى اى تاريخ سابق ٠

مزايا القروض الأطول اجــلا : Advantages of longer-term loans.

بتزايد راس مال الجمعية يمكنها اطالة مدة القروض ، واذا توافر راس المال تستطيع الجمعية ان تتصرف كبنوك الرهونات الصغيرة فتسمح باستهلاك القروض الكبيرة نوعا على مدة اطول ، ولا ينجم عن السداد التاريخى اى اثر سيىء كما دلت التجارب ، ويستحق القرض السداد باخطار مدته ٩٠ يوما فى العادة ، وتسرى هذه القاعدة حتى على الرهون التى تبلغ قيمتها ملايين الماركات ، وهو اجراء ضرورى لحماية الدائنين الذين قد يرغبون فى الحصول على اموالهم قبل ان يستهلك القرض تماما ، وفى معظم الأحيان يفضل الدائنون استمرار القرض حتى مدته اذا كانت الضمانات وافيه ، وتلجأ مشروعات كبيرة فى تمويل اعمالها الى طريقة القروض التى

يطلب سدادها باخطار مدة ٩٠ يوما ولا يقلق قصر مدة الاخطار احدا نظرا لتوافر الأموال التى يمكن الحصول عليها من دائنين آخرين مادامت الضمانات جيدة ، وتمنح بنوك الادخار فى البلديات والاقاليم قروضا اغلبها مقابل رهن رغم ان مصادرها المالية من الودائع قصيرة الأجل غالبا ٠

وقد ثار الاعتراض على منح جمعيات الائتمان قروضا طويلة الأجل برغم نجاح بنوك الادخار فيها كما سبق بيانه وبرغم ان سياسة الجمعيات لا تختلف كثيرا عن سياسة بنوك الادخار ، ولاشك ان المسئولية التضامنية المشتركة التى تشمل ممتلكات ثمينة مثل الأراضى والمبانى والأثاث وغيرها من انواع الأموال الثابتة والمنقولة تمثل ضمانا قويا وتبرر منح القروض طويلة الأجل مقابل رهن ، ولا فرق هناك بين الجمعيات الائتمانية والبنوك الادخارية فى هذه العمليات ، واذا اراد دائن ان يوجه اخطارا بسحب دينه فان الجمعية تستطيع استبداله واحلال آخر محله ويلاحظ انه لم تقابل اى جمعية خلال السبع والثلاثين سنة الماضية صعوبات لا يمكن التغلب عليها فى هذا الصدد ، واستطاعت الجمعيات فى جميع الأحوال ان تتصرف بسداد الدين للدائن والحصول على المبلغ اللازم من دائن آخر ٠

استخدام القروض طويلة الأجل : To make use of long-term credit.

قبل انشاء جمعية الائتمان المركزية (والتى سنشير اليها فيما بعد) لم تكن الجمعيات قادرة على قبول جميع الأموال التى تعرض عليها ، لكنها تستطيع الآن ان تحول فائض الأموال الى الجمعية المركزية وتحصل منها على الأموال التى تحتاج اليها لسداد الديون التى يحل موعد استحقاقها فى اى وقت ، ويلاحظ ان راس مال الجمعية يتراكم بسرعة نظرا لاضافة الفائض السنوى الى الاحتياطيات ، ويمكن للجمعيات ان تودع احتياطياتها فى بنك مأمون وتسحب منها لمقابلة جميع الالتزامات فى حينها ، ولا يؤدى الاقراض طويل الأجل من الوجهة النظرية الى اية اضرار تصيب الجمعيات كما ثبت بالتجارب ومن الوجهة العملية فان الطرق التى تتبعها الجمعيات قد بررت التوقعات النظرية ٠

يجب تحديد مدة القروض من البداية لتناسب الاحتياجات :

The terms must be adapted to meet the requirements form the beginning.

يوجه قادة جمعيات الائتمان فى المدن والبنوك الشعبية اللوم الى جمعيات الائتمان الريفية لا قدامها على الاقراض طويل الأجل ، وهم يصرون على أن تتعامل جمعياتهم طبقا لقانون السيولة المصرفية فلا يقرضون الا لمدة ٩٠ يوما لأن معظم اموالهم العاملة مقترضة لمدة ٩٠ يوما ايضا ، وبذلك يمكنهم الوفاء بالتزاماتهم فى احوال الأزمات والسحب الجماعى ، بينما لن تتوافر للجمعيات الريفية نفس القدرة ، وقد يبدو هذا القول صحيحا من الوجهه النظرية ، لكنه خطأ فادح فى الواقع ، فالجمعيات الحضرية التى تقرض لمدة ٩٠ يوما كثيرا ما ترضى بامتداد المدة لفترة اخرى أو تمنح قروضا جديدة لسداد القروض القديمة ، اما الجمعيات الريفية فتمنح القروض لمدة طويلة منذ البداية لكنها اكثر حرصا من جمعيات المدن لأنها تحتفظ بحق الاسترداد باخطار مدته ٤ اسابيع ، ولاخطورة أو متاعب هنا لأن المعاملات تجرى بين الجمعيات واعضائها ، ولا يستخدم حق الاسترداد باخطار لأربعة اسابيع الا فى حالات الهجرة أو تزعزع المركز المالى وعلى وجه العموم عندما يصبح التاخير خطرا ، فالفرق الوحيد بين الحالتين أن جمعيات المدن تقرض لأجل قصير يمكن تجديده مرات لا حصر لها ، بينما تقرض جمعيات الريف لأجل اطول ابتداءا مع الأحتفاظ بحق الاسترداد فى أجل قصير ٠

ومعنى ذلك ان جمعيات القرى تقدم للمتعاملين معها خدمات افضل لأنها تتمتع بثقة اكبر وتستطيع ان تقدم المعونة السريعة وتقى مدينيها من اخطار التنفيذ الجبرى ، ويلاحظ ان جمعيات الريف لم تجد ضرورة حتى الآن للالتجاء لأساليب الاجراءات الجبرية وتستطيع بحسن الادارة أن تنظر للمستقبل بثقة فيما يتعلق باقراضها طويل الأجل ، وقد أوضحنا فيما سبق أن الايداعات فى الجمعيات الريفية اثناء الحروب هى اكثر الايداعات امنا لأنها مضمونة بضمانات غير قابلة للهلاك ٠

الائتمان بالحسابات الجارية : **Current account credits.**

ادخلت طريقة الائتمان بالحسابات الجارية (الاعتمادات المفتوحة) لا تاحة الفرصة امام المواطنين الاكثر ثروة الذين تتوافر لديهم أموال فائضة فى بعض الأحيان ويحتاجون الى المال فى احيان اخرى ، ويستطيع هؤلاء التعامل مع جمعيات الائتمان بالحسابات الجارية للوفاء بحاجاتهم هذه ، ونوصى باستخدام طريقة الاعتمادات المفتوحة بالنسبة لهذه الفئة وحدها ، ويحدد الحد الأقصى للسحب ليناسب كل مقترض على حدة وبصفة فردية ، ويلاحظ أن فتح الاعتماد معناه السحب على دفعات حسب الحاجة والسداد على دفعات أيضا حسب توافر الأموال ، اما اذا لجأ الأعضاء الى استخدام هذه الطريقة للحصول على قروض طويلة الأجل يسحب المبلغ كله ثم تأخير السداد لمدد طويلة قد تصل لسنوات فى بعض الأحيان فيجب عندئذ الغاء هذا النوع من الاقراض ، وتناسب طريقة الائتمان بالحسابات الجارية رجال الأعمال ·

ضرورة تقديم ضمانات لجميع القروض :

Absolute necessity to secure all loans.

رغم أن جمعيات الائتمان قد انشئت لتساعد اعضائها ولتحسين مستوياتهم المعيشية الا انها ليست مؤسسات خيرية او مؤسسات اغاثة من النوع المعتاد ، لكنها تمنح المعونة باعطاء الوسيلة التى تقود للتقدم ولا تمنح اعانات أبدا حتى ولو كانت احتياطياتها غير القابلة للتقسيم متراكمة بالكامل ، ولذا يجب أن يقدم المقترض ضمانا للقروض على اختلاف أنواعها حتى لا تتكبد الجمعية اية خسارة ، بل يجب أن تطلب الجمعية ضمانا ولو كان المقترض اغنى عضو فيها واكثر الأعضاء ثروة ، ويجب أن تكون الضمانات من النوع التى تحتمه اللائحة والقواعد المعمول بها ·

اشكال الضمانات : **Different forms of security.**

يجب ان تتجاوز قيمة الضمان مبلغ القرض بمقدار الثلث ، اما اذا

كانت الضـــمانة رهنا على عقار ، فيجب ان تكون قيمتهـا ضـعفى قيمة القرض على الاقل ، ويجوز ايداع الاوراق المالية كضمان لكن يجب ان تكون تلك الاوراق من الانواع الممتازة المتينة المركز ومبدأ تقديم الضمانة هو المبدأ المعمول به دائما ويقوم على اساس ان تكون متحصـلات بيع المال المقدم كضمان ان كان عقارا ضعف قيمة المبلغ المضمون بعد خصم جميع الديون ، ومن ناحية اخرى يجب اجراء مراجعة ربع سنوية لجميع مراكز وارصدة المدينين وضامنيهم للتاكد من سلامتها .

اشتراط الضمان الشخصى فى حالة الكمبيالات :

Caution required where bills of exchange are applied.

لا تقبل الجمعيات بوجه عام استخدام الكمبيالات وايداعها كضمان لان المعاملات فى الكمبيالات ليست مما يتقبله المقيمين فى الريف ولا الطبقات العاملة ، لكن حكومات الولايات والبنوك الممتازة تصدر كمبيالات قابلة للدفع عند الاطلاع وتكون على شكل شهادات نقدية مقبولة عموما وتحتم القواعد ان تحتفظ البنوك بمقابل نقدى لهذه الشهادات بحيث يمكن سداد قيمتها دائما عند الطلب ، ومع ذلك فان سكان الريف لا يعترفون بهذه الشهادات ولذا فان الجمعيات لا تستخدمها والواقع ان المرابين الذين يقرضون الاموال مقابل كمبيالات يعلمون عندما ان هذه الكمبيالات لا قيمة لها نقديا ، لكن المدين يقع فى ورطة بمجرد التوقيع عليها اذ سرعان ما يستطيع المرابى الحصول على حكم من المحكمة طبقا للقانون الذى يتضمن قواعد تحمى الكمبيالات ، وتحت التهديد برفع الامر للقضاء يستطيع المرابى ان يجبر المدين على توقيع كمبيالة اخرى بقيمة تزيد كثيرا عن المبلغ الاصلى للكمبيالة الاولى وتتكرر هذه الواقعة عند كل تاريخ استحقاق حتى يصير المدين الى التهلكة والخراب ، وقد يقال ان جمعيات الائتمان ليست كالمرابين وانها لن تلجأ الى هذا التلاعب ومن ثم تستطيع استخدام طريقة الكمبيالات المبسـطة فى اعمالها الائتمانية لكن المسالة هى ان الكمبيالات لا تناسب احتياجات الريفيين والمعاملات المالية فى الريف حيث النقود النـادرة وقليلة ، ولذا يجب الابتعـاد عن طريقة

الكمبيالات حتى يصبح سكان الريف على علم بقواعدها واحتمالات استخدامها التى قد تسبب اخطارا واضرارا جسيمة لمن لم يتعود على استخدامها ·

مستندات البيع : The acquisition of documents of sale.

تؤدى قواعد الوراثة ، واستهلاك الديون ، وهجرة اصحاب الاملاك الى بيع العقارات كما يحدث فى مناطق عديدة · من المانيا ، ويصعب العثور على المشترى فى كثير من الاحوال اذا كان المطلوب الدفع بالنقد الحاضر ، وفى الحالات الاستثنائية التى يتوافر فيها المال الحاضر قد لا يتيسر الحصول على ثمن مناسب ، ولعلاج ذلك وسعيا للحصول على اعلى ثمن توضع ترتيبات تسمح بالسداد على اقساط سنوية متساوية ، لكن الغرض من البيع دائما هو الحصول على مال نقدى حاضر فان مستندات البيع تنقل الى احد المشترين مع ما يتبعها من حقوق على أن يدفع هذا المشترى الثمن المتفق عليه ناقصا نسبة مئوية معينة مقابل السداد نقدا ثم يقوم بتحصيل ثمن البيع الاصلى زائدا الفوائد التدريجية ·

تدخل جمعيات الإئتمان يمنع المغالاة :

Intervention of the Credit Unions prevents overcharges.

وهنا يجد المرابون أعظم فرص للكسب ، وهنا ايضا يواجه الفلاحون أخطار أنواع المعاملات لان المرابى يتقاضى اكبر خصم مستطاع قد يصل الى ٤٠٪ او اكثر لكن الاخطر من ذلك ان انتقال مستندات البيع للمرابى يجعل كل مشترى الاشياء المبيعة مدينين له ، فاذا لم يسددوا الاقساط فى موعدها زائدا الفوائد فسوف يعانون من الاستغلال بالطريقة المعتادة ، بل قد يساقون الى الخراب المالى ، وتعتبر أمثال تلك المعاملات سرطانا يفترس الريفيين ولم يكن فى الامكان ايقافه حتى الان ، ثم تدخلت جمعيات الائتمان بما لديها من أموال متراكمة لم تكن لتتوافر من قبل الا عند المرابين ، وكان تداخلها من النعم الاجتماعية على الريفيين ووسيلة للربح بالنسبة اليها فى آن واحد ·

فنى مثل حالات البيع هذه تطلب الجمعية من المشترى تقديم ضمان لتنفيذ التزاماته وعندما يجرى تحويل مستندات البيع يلتزم البائع امام الجمعية بمسئوليته عن السداد وعليه اذا استدعى الامر أن يقدم ضمانا ايضا ، وبذلك تتوافر للجمعية ضمانة مزدوجة ، العين نفسها التى تمثلها مستندات البيع الموجودة تحت يد الجمعية ، ومشترى العين وضامنه ، واخيرا البائع وضامنة ، وان تحشر الجمعية ابدا فى مثل هذه المعاملات ازاء الاحتياطات المتخذة خاصة اذا اقتصرت تلك العمليات على منطقة الجمعية حيث يعلم قادة الجمعية كل شيء عن قيمة الاراضى والعقارات وغيرها والحالة المالية لاطراف الصفقة وهم قادرون ايضا على معرفة اساليب المرابين وعلى منعهم من التدخل ٠

البيوع الجبرية : Enforced sales.

يلاحظ فى جميع المناطق الريفية ، أن الناس اعتادوا عادة سيئة هى الامتناع عن الحضور فى حالات البيع الجبرى ، وهم لا يكنون فى تصرفهم هذا نية خبيثة ، بل يريدون اظهار اسفهم ازاء ما يعانيه زملاء لهم من المتاعب دون دراية منهم بانهم فى الواقع يلحقون ضررا بهؤلاء الزملاء ، واذا نظرنا الى الهدف عن الامتناع لوجدنا ان المنتفعين لا يريدون ايذاء الشخص الذى اضطرته الظروف للدخول فى اجراءات البيع الجبرى ولا يرغبون فى الحضور حيث تؤخذ منه ممتلكاته قصرا ، والنظرة السطحية لهذا التصرف تؤيد الاحساس الدافع اليه ، اما النظرة الواقعية فتعتبر هذا المسلك ضارا لانه يأتى بنتيجة مضادة للاحساس النبيل ويكبد من اتخذت اجراءات البيع ضده خسارة ومتاعب لا مبرر لها ، بل يؤدى الى خراب مالى بينما يخدم مصالح المرابين ويزيد ثروتهم ، ونسوق مثالا على ذلك فنفرض أن فلاحا مدين لمرابى بمبلغ ١٥٠ مارك اشترى به بقرة ثم تضخم الدين بسبب الاعيب المرابى حتى اصبح ٢٠٠٠ مارك وارتهن المرابى ضمانا لدين ارض الفلاح ومبانيه ، ثم جاء الوقت الذى لابد فيه من تنفيذ الرهن وبيع الممتلكات ، وعند البيع لم يحضر سوى الفلاح والمرابى ، وعرض الفلاح مبلغا يغطى قيمة الرهن

والفوائد والمصاريف القضائية وعندئذ يبادر المرابى فيعرض ١٠ ماركات مثلا زيادة على المبلغ الذى عرضه الفلاح وبذلك يرسو عليه المزاد لان احدا لم يحضر المزاد ، ويتظاهر المرابى بالشفقة والرحمة ويحدد للفلاح مهلة قصيرة ليشترى ممتلكاته ، وحين يعجز الفلاح يتولى المرابى بيع العين بقطع صغيرة وبأعلى سعر ممكن ويكسب ٢٥٠٠ مارك اكثر من مبلغ الرهن زائدا التكاليف التى دفعها ، وهذا المبلغ هو العائد له من استثماره ١٥٠ مارك قيمة البقرة ، ونظرا لان المتحصل من البيع كان ١٠ ماركات فقط فان الفلاح يظل مدينا بمبلغ ١٩٩٠ مارك وهناك حالات كثيرة مماثلة نفرد منها مثالا واقعيا هو : تعتبر احدى المقاطعات القريبة من نهر الراين من ميادين عمل المرابين ، والسبب فى ذلك سوء وسائل المواصلات بينها وبين باقى أجزاء البلاد بالاضافة الى ظروف اخرى ، وبرغم خصب التربة وتوافر الموارد الاقتصادية الاخرى فالمنطقة فقيرة لان انشطة السكان وقدراتهم معوقة وكما تنمو الطفيليات والنباتات السامة فى التربة المهجورة تنمو ايضا نباتات سامة ادمية من بعض سكان هذا الاقليم المجهدين ، هذه النباتات السامة الآدمية هى المرابين الذين يستغلون بؤس الناس بلا رحمة ولا شفقة ليزدادوا ثروة ، وقد حدثت احداث تهز النفوس فى تلك المنطقة احدها يستحق ان يروى ليعلمه الكافة ٠

مأساة الضعف الانسانى :

The tragedy of human weakness is shown

فقد وجد رجل يبدو عليه الامانة والتدين اراد أن يجعل عمله الرئيسى مساعدة اخوانه الفقراء عن طريق اقراضهم المال اذا صادفتهم متاعب مالية، وفى سبيل ذلك لم يكتف باستخدام ثروته التى نمت كثيرا من جراء هذه « الرحمة » بل اضاف اليها استخدام ثروة اخت زوجته ايضا التى اشترى منها حق مطالبة قيمتها ١٣٥٠ مارك على احد الفلاحين بقرب المدينة الرئيسية فى الاقليم ، وكان المبلغ مضمونا برهن على ممتلكات الفلاح المدين ، وقام صاحبنا رجل البر « كما يعتقد فى نفسه بالمطالبة بالسداد واقتضاء الرهن

عن طريق البيع الجبرى ، ودفع الاشفاق عددا كبيرا من المشترين لحضور جلسة البيع وكان عددهم اكبر كثيرا من المعتاد مما جعل ثمن البيع يرتفع نسبيا ويبلغ ١٧١٠ مارك ، وهنا سحب الدائن طلبه باجراء البيع الجبرى ، وبذلك منع اقرار البيع قانونا ، وبعد فترة من الزمن عاد وطلب اجراء البيع الجبرى ، واستطاع كمزايد وحيد ان يحصل على الممتلكات كلها بمبلغ ١٤٧ مارك واخذ المدين يستعطف الدائن باكيا ليزيد الثمن وقدم الى القاضى المختص اشكالا من الاعتراضات لكن الدائن لم يتحرك وتمسك بحقوقه القانونية فاضطر القاضى للموافقة مع شديد اسفه واستطاع صاحبنا « رجل البر » ان يحصل على المنزل والاسطبل والجرن وحق عينى اخر كل ذلك بمبلغ ١٤٧ مارك بينما قيمتها الحقيقية ٢١٩٦ مارك ، وكان المفترض ان ذلك يسدد دين الرجل البائس الذى فقد كل ممتلكاته ، ولكن الدائن قال : « انى مدين لاخت زوجتى بمبلغ ١٣٥٠ مارك ولم احصل مقابل الرهن سوى على ١٤٧ مارك حصيلة البيع ، فالمدين ما زال عليه الفرق وقدره ١٢٠٣ مارك ، واستطاع ان يبيع ما بقى من ارض ومبانى للمدين وطرد المدين واسرته ، وكانت متحصلات البيع اكثر من ٣٠٠٠ مارك ، وكانت نتيجة ذلك ان طرد صاحبنا « رجل البر » من النادى الذى كان منتميا اليه ، اما المدين فلم يسمح له الدائن ان يأخذ حتى قليلا من الانقاض ليقيم عليها كوخا لاسرته فاصبح شحاذا لا ماوى له وبقى ايضا مدينا بمبلغ ١٢٠٣ مارك يحق للدائن ان يطالبه بها فى أى وقت اذا ظهرت له ثروة مرة اخرى ، واخذت زوجته تجوب المنطقة تجمع المال ليقيموا كوخا وجاءت لتقابل رايفيزن الذى بذل جهدا فى تقصى الامر واكتشف الحقائق القانونية لهذه المأساة .

الفرد وحده لا امل له :

The individual alone is often left without hope.

وحدثت مثل تلك الاحداث وأشد منها فى مختلف أنحاء المانيا وما زالت تحدث حين تكون الارض موضوع الرهن بل وحين ترهن الاموال المنقولة ايضا ، اذ أن من اقيم ممتلكات الفلاح عربته ، واثاثه ، وماشيته ، وسماده

وامثال ذلك ، وكثيرا ما يطالب المرابى ببيعها وكثيرا ما لا تبلغ متحصلات البيع مبلغا يكفى لسداد النفقات القانونية اللازمة ونظرا لامتناع الناس عن حضور جلسات البيع الجبرى فان المرابى ينتهز الفرصة ويعرض مبلغا يزيد قليلا عن النفقات القانونية فيرسو عليه المزاد فيأخذ اشياء قيمتها مئات الماركات مقابل بضعة ماركات فقط ٠

وبالاضافة الى أرباح المرابين الكبيرة تبقى الديون التى من أجلها تم البيع قائمة ولا يستطيع المدين ابدا ان يجتاز الازمة وينتعش مرة اخرى ، بل يبقى دائما فى فزع من ان يؤخذ منه ما قد يكسبه ويملكه من خلال العمل الشـاق ، ويفقد الناس بسـبب ذلك رغبتهم فى العمـل وقواهم المعنوية ، وينحدروا مع اسرهم الى حضيض الخراب المادى والمعنوى ٠

مساعدات جمعيات الائتمان : The Credit Union's support.

تستطيع جمعيات الائتمان مقاومة تلاعب المرابين بنجاح كبير بل تستطيع القضاء عليه تماما وأولى الخطوات فى هذا السبيل منح القروض للأعضاء الجادين لمعاونتهم على سداد الديون القديمة على أن تشدد على الاعضاء بان يقطعوا كل المعاملات مع المرابين ، فاذا حدث بالرغم من ذلك بيع جبرى فيجب ان تحث الأعضاء على حضور جلسـة البيع متغلبين على عاداتهم الأولى ويتفقوا فيما بينهم على الدخول فى المزايدة ليخلصوا الفريسة من أيدى مصاصى الدماء بأن يعملوا على الا تباع الأشياء المعروضة بأقل من قيمتها الحقيقية حتى لا يلحق الضرر بالفقراء الضعفاء ٠

تدخل جمعيات الائتمان : The Credit Unions intervene.

ونسوق القصة التالية دليلا على النفع الذى يتحقق من تدخل جمعيات الائتمان ، ففى منطقة فى فرانكونيا السفلى (بجنوب المانيا) أصاب أحد اثرياء الفلاحين ضرر شديد من جراء عواصف ثلجية فأصبح يرزح تحت عبء ديون ثقيلة ولاحقه الدائنون ، وصار عرض ممتلكاته للبيع الجبرى وشيكا ، ولم يكن أمامه الا ان يلجأ الى احد مقرضى الديون المعروفين فى

البلدة الذى وافق على الدخول فى اتفاق قد يكون من نتيجته أن يخسر الفلاح كل ممتلكاته وتنتقل الى مقرض النقود ، وكانت تلك الممتلكات تشمل منزلا سكنيا من طابقين وحظيرتين وجرن ونحو ٥٠ فدانا من الأراض الزراعية الجيدة ثمنها الكلى نحو ٣٨٫٠٠٠ مارك ، وكادت الصفقة أن تتم وتلقى الفلاح دفعة مقدما قدرها ٣٠٠ مارك ، وعندئذ علم قسيس البلدة بالخبر فلسرع الى الفلاح وزوجته فى اليوم المقرر ان يوقعا على عقد البيع مع مقرض النقود واقنعهما بالا يوافقا على شروط البيع المعروضة عليهما فاخذا بنصيحته مما اغضب مقرض النقود ثم جمع القسيس اعضاء جمعية الائتمان المحلية ، وقص عليهم القصة وذكرهم بواجبهم فى معاونة كل من هو فى ضائقة ، فما ابثوا أن نظموا بيع ممتلكات الفلاح على أجزاء صغيرة فكانت حصيلة البيع ٥١٫٠٠٠ مارك واحتفظ الفلاح باربعة افدنة لم يشملها البيع وفدان فى ارض الملكية المشتركة للبلدة والتى تقطع منها الأخشاب ، واخذت الجمعية مستندات البيع ، بينما ظل الفلاح مالكا لأربعة افدنة من الأرض الجيدة ونحو ٦٠ ماركا من النقود السائلة بعد سداد كافة ديونه ، وكان من المحتمل أن يصبح معدما وعبئا على المجتمع لولا تدخل الجمعية ٠

وهناك قصة اخرى اكثر اثارة حدثت فى احدى جمعيات منطقة الراين ، فقد أوشك عقد بيع جبرى وفاء لدين قدره ١٠٥٠٠ مارك ولم يكن منتظرا أن يأتى البيع بحصيلة تغطى المبلغ والمصاريف ، فنظمت الجمعية بيعا اختياريا حضره عدد كبير من الأعضاء فكانت المتحصلات كافية لسداد الديون مع احتفاظ المدين بمنزل سكنه وقطعة ارض مساحتها ستة افدنة الى جواره ، ولا تعليق لنا على هاتين القصتين فمغزاها واضح ٠

المساعدة الذاتية المتبادلة تقى من الخراب :

Self-help preserves from ruin.

فاذا لم يكن لجمعيات الائتمان من هدف سوف تلافى الخسائر المخيفة التى تنتج عن البيوع الجبرية فى المناطق الريفية لكفاها ذلك تبريرا لوجودها،

فقد رأينا كيف استطاع المرابون فى انحاء المانيا لا سيما مناطقها الشرقية أن يحصلوا على الاف العقارات مقابل ثمن تافه ثم يبيعونها ويربحوا فيها أرباحا طائلة ، واصبحت هذه العمليات الاستغلالية حديث كل يوم وجدول أعماله ، ويقول تقرير نشر مؤخرا فى سيليزيا العليا أن تاجرا معروفا هناك اصبح يمتلك اليوم اكثر من مائة مزرعة جملة مساحتها يناهز ثلاثة آلاف فدان من الأرض الزراعية ، فاذا لم نجتهد فى ايقاف هذا الاتجاه فسوف تنتقل المزارع كلها لايدى المرابين فى المستقبل ، ولن يصلح لذلك الا طريقة المساعدة الذاتية المتبادلة بالطريقة التى شرحناها آنفا فهى الأمل الوحيد لانقاذ الفلاحين من الدمار، ويجب تنظيم البيوع الاختيارية على أساس السداد بأقساط معتدلة على فترات طويلة بدلا من الدفع الفورى ليتمكن المشترون من سداد الثمن بالتدريج من حصيلة بيع محاصيلهم وتستطيع الجمعية أن تأخذ مستندات البيع دون أن تتعرض لأية مخاطر كما سبق القول ·

راس مال جمعية الائتمان الخاص :

The Credit Union's own capital funds.

ثار الاعتراض كثيرا على القاعدة التى تقضى بالاحتفاظ بارباح الجمعية لتتراكم مكونة مالا احتياطيا غير قابل للتقسيم يبلغ قدرا مساويا لراس مال الجمعية العامل ، ويستند المعارضون الى أنه من حق الأعضاء الحصـول على ربح من حصصهم فى راس المال كمعادلة لالتزاماتهم بالمسئولية عن ديون الجمعية فى كافة ممتلكاتهم ، وقد اوضحنا أن الجمعيات فى مبدأ أمرها لم تكن تعمل طبقا لقاعدة راس المال المساهم بل اتبعت تلك القاعدة فيما بعد ولا تطبق الآن الا حين تطلب المحاكم اتباعها حين تسجيل الجمعيات المنشأة حديثا ، واذ أريد توزيع الربح المكتسب جميعه على الاعضاء مباشرة فيجب أن يقسم على جميع الأعضاء حيثما لا يساهموا فى راس المال بأية حصص أو يقسم على الأعضاء المساهمين بنسبة المدفوع فعلا حيثما تسير الجمعيات على انشاء راس مال لها ·

ولا تحصل الجمعيات الا على الربح القليل نظرا لصغر منطقة عملها وقلة عدد أعضائها نسبيا وانخفاض ادارة أعمالها ولأنها تقرض الأعضاء بشروط مناسبة وهذا هو السبب الأساسى فى قلة الأرباح ، ولذا فلن يحصل العضو الا على قدر ضئيل جدا من الربح ، ولنفرض ان بالجمعية ١٠٠ عضو وان الربح الصافى المتحقق ٢٥٠ مارك سيضاف منه ١٠٠ مارك للاحتياطى فسيبقى من الربح ما يكفى لتوزيع نصف مارك فقط على كل عضو ٠

توزيع الارباح اجراء غير مناسب :

Promit distribution is often not suitable.

ولن يصيب الأعضاء خيرا اذا لم تقسم الأرباح عليهم ، وافضل من التوزيـــع ان تزيد الجمعية مكافآت المحاسب وأعضـــــاء المجلس التنفيذى والمجلس الاشرافى بحيث يأخـذون مبـــالغ توازى جهودهم بدلا من توزيع مبالغ تافهة على الأعضاء الذين لم يعملوا عملا ما ، ويلاحظ ان هؤلاء لو اخذوا مرتبات ضئيله فان الربح المتبقى للتوزيع لن يزيد كثيرا ولن تزداد حصة الأعضاء منه شيئا ملموسا ، والواقع ان مثل هذه التوزيعات الصغيرة لا تؤثر اى اثر فى تحسين احوال الأعضاء فهم لا ينفقونها فى العادة على اسرهم بل ينفقونها عادة فى بعض المقاهى وهم فى طريق عودتهم لمنازلهم ، فهى نقود « لا تعلم الأم عنها شيئا » كما يقول المثل السائد ، وعلى ذلك فان توزيع انصبة ضئيلة من الأرباح لا يفيد بل قد يضر ٠

مغزى الملكية المشتركة : **Significance of common property.**

تتبدل ثروات الأسر فى الريف والحضر على السواء ، وهذا يعلمنا درسا مفيدا لأن التغيير المستمر فى المراكز المالية للأسر يجعل من الضرورى لرخاء المجتمع انشاء مال مشترك عام غير قابل للتقسيم ولا للتغيير ، ويظل موقوفا على فائدة أعضاء المجتمع ووســيلة للنهوض بمن أصابتهم الفاقة ليقفوا على اقدامهم من جديد ولهذا المال المشترك مغزى عظيم وفائدة كبرى عرفتها بعض المجتمعات التى قامت بتوزيع الممتلكات المشتركة وغيرها من

اراضى الغابات ، فمازالت تلك المجتمعات نادمة على ما فعلت اشد الندم ، اذ فقدت سندها فى أيام الشدة ووسيلتها للنهوض منها ومساعدة الأفراد الأكثر فقرا ، وقد رأينا أن توزيع ١٥٠ مارك على مائة عضو لن يفيدهم شيئا ، لكن ضم هذا المبلغ الى المال الاحتياطى يعنى الكثير ، فمن الأفضل أن يتراكم الفائض عاما بعد آخر فى مال احتياطى مشترك الملكية غير قابل للتوزيع أو التقسيم حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطى مساوية لقيمة رأس المال العامل وهو أمر ممكن خلال مدة ليست بالطويلة عن طريق الفوائد المركزية ، فاذا بلغ المال الاحتياطى هذا القدر يصبح فى الامكان اشباع الحاجة الى الائتمان وتقديم القروض لكل من يريد ، ويتخلص الأعضـــاء من عبء المسـئولية التضامنية ٠

توافر رأس المال الاحتياطى يزيد فاعلية الجمعية :

An abundant supply of equity capital serves the effectiveness of the Credit Unions.

ترسم سياسة الائتمان على أساس قيمة المال المتوافر فى حينها أى على أساس سعر الفائدة السارى فيصبح الربح السـنوى المكتسب كافيـا لانشاء كافة الأجهزة اللازمة للنهوض بأحوال المجتمع مثل دور الحضانة ، والدورات التدريبية على المهن المختلفة بعد التخرج من المدارس والمستشفيات والمساكن ، وبيوت الشيوخ وغير ذلك ، وبذلك يمكن استخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل ٠

ومن أعظم أهداف الجمعيات مكافحة المرابين الذين يكسبون أرباحا باهظة من استغلالهم لحاجة المحتاجين ، وتستطيع الجمعيات أن تصل الى هـذا الهدف باستخدام بعض الأسلحة التى يتذرع بهـا المرابين فتحاربهم بسلاحهم وأهم هذه الأسلحة رأس المال فيجب أن يتوافر لدى الجمعية رأس مال كاف لتتوافر لها القدرة والقوة على الكفاح ضد المرابين ، وبذلك تتوافر أيضـا الأموال التى يمكن للفلاحين بهـا أن يستغنوا عـن المرابين بقروض الجمعية فيخرجوا عن سلطانهم ٠

توزيع ارباح بمعدلات كبيرة يهدد اهداف الجمعية :

Distribution of high rates of profit endangers the Union's goal.

لا يمكن تربية روح الجماعة والاحساس بالنفع العام اذا قامت الجمعية بتوزيع ارباحها ، بل يجب ان تحتفظ بها ولا يمكن فى غير هذه الحالة أن يرضى اعضاء المجلس التنفيذى والمجلس الاشرافى بالعمل بغير مقابل ، ومن ناحية اخرى ليس من المستطاع بغير هذا أن تقدم الجمعية المعونة الفورية للفقراء ، وزيادة الأمن والمساعدة للأجيال القادمة والقضاء على الفقر فى المستقبل ، وعلى القادة ان يضربوا المثل لغيرهم من الأعضاء ، فهؤلاء القادة ليسوا فى حاجة الى خدمات الجمعية بسبب ثروتهم ، بل انهم رضوا بان يقدموا ممتلكاتهم كلها ضمانا للجمعية ، وبالتالى فهم ليسوا فى حاجة الى اخذ ارباح ضئيلة لا تؤثر عليهم بشيء ، فتنازلهم عنها كفيل باشاعة روح الصداقة بين الأغنياء والفقراء فى الجمعية ، ودافع للفقراء الا يطالبوا بأى نصيب من الربح وهم يرون القادة يتحملون اعظم المسئوليات ويقومون بالعمل بغير مقابل من اجلهم ثم لايطالبون بأى نصيب من الأرباح ، وهكذا تسود روح التضحية من اجل المنفعة العامة المشتركة ٠

الالتزام المشترك بين الاعضاء عن طريق تراكم احتياطى الجمعية :

Mutual commitment of the members through accumulated capital in the Union.

ان تفكر جمعية لها راس مال مشترك كبير فى تصفية اعمالها وتحويل أموالها المتراكمة الى مؤسسة مالية اخرى ، ولن يفكر الأعضاء أبدا فى اتخاذ مثل هذا القرار السخيف ، ولا شك ان الحاجة الى جمعيات الائتمان سوف تزداد فى المستقبل ، كلما مضى الزمن على احدى الجمعيات واثار أحدهم فكرة تصفيتها فسيكون الرد عليه قاطعا من كافة الأعضاء قائلين « ابدا لن نفكر فى التصفية لأننا لا نعرف كيف نعيش بدون جمعيتنا » ، فالمقصود من النص فى نظام الجمعية على انشاء احتياطى راسمالى مشترك وغير قابل للتوزيع أو التقسيم ان تظل الجمعية قائمة وتمتنع تصفيتها ٠

قال دكتور ١٠ هليد Dr. A. Held استاذ الاقتصـــاد بجامعة برلين فى رسالة الدكتوراه المقدمة منه ما يلى بشأن انشـــاء راس المال الاحتياطى للجمعية : « تريد (*) جمعيات رايفيزن ان يتراكم راس مالها ، يقصدها فى ذلك خدمة الأهداف الاجتماعية المشتركة فى الظروف السائدة فى الريف وليس اغراضا خاصة اخرى ، وتماثل هذه الفكرة الدافع الذى ساد جمعيات المنتجين الحرة فى فرنسا عام ١٨٤٩ حين قامت بتوزيع ٥٠٪ فقط من ارباحها واضافت ١٠٪ الى الاحتياطى الحر ، ٣٠٪ الى صندوق لمساعدة المرضى المحتاجين من الأعضاء و ١٠٪ لراس المال غير القابل للتقسيم والمخصص لانشاء بنك للعمال فى المستقبل وخدمة مصالح العمال بوجه عام ، والمنتظر أن ينمو راس المال فى كل جمعية لتســـتطيع ان تعمل اعتمادا على اموالهـــا الخاصة التى تملكها ولا يملكها فرد او عضو ولا يوزع هذا المال عند التصفية على الأعضاء بل يحول الى جمعية اخرى ، وكان المال غير القابل للتقسيم فى الجمعيات التعاونية الفرنسية تعبيرا عن حماستهم لبدا الاخاء ، بينما يتجه التاكيد فى جمعيات رايفيزن الى تربية الروح الجماعية التى تولى قادة الحركة رعايتها منذ البداية ، وبناء على ما تمليه هذه الروح ينبغى ان يقدم الأعضاء الحاليين تضحيات صغيرة اى ينبغى ان يتنازلوا عن بعض المزايا المالية الصغيرة ، واذا بلغ الاحتياطى حدا معينا تستطيع الجمعية تخفيض الاضافات الى الاحتياطى وتخفيض الفائدة والأعباء ، او يمكنها ابقـــاء سعر الفائدة والأعباء الأخرى كما هى وتوزيع جزء من الفائض على الأعضاء كأرباح لحصص راس المال ، لكن يجب على كل حال اضافة شىء ولو قليل الى الاحتياطى وبهـــذه الطريقـــة تنتفع الأجيال الحالية من تدعيم الجمعية وتنتفع الأجيال القادمة اكثر واكثر لأن تراكم الاحتياطى من شانه ايجاد المال

---

*) Dr. A. Held, "The Rural Credit Unions in the Rhine Province and Their Relation to the Labor Movement" in Hildebrand's "Yearbooks on National Economics and Statistics," Vol XIII (1869), pp. 1-84.

اللازم لمساعدة الفقراء فى المجتمع ، وكلما ارتفاع الاحتياطى فى المستقبل كلما اتسعت قاعدة التطوير والتحسين الاجتماعى ويجوز ايضا استخدام الاحتياطى لانشاء جمعيات انتاجية فى المناطق نصف الصناعية اى حيث يزاول صغار الفلاحين انشطة صناعية بسيطة كعمل تبعى للزراعة فاذا امكن تنفيذ ذلك بنجاح فمعناه حل مشكلة هامة تقف فى سبيل انشاء جمعيات المنتجين وهى مشكلة توافر راس المال المبدئى ، ويستغرق تراكم المال الاحتياطى وقتا طويلا لكن من الممكن الانتظار لأن اقتطاع الأرباح لتكوين الاحتياطى يفيد فى تدعيم الجمعية حتى قبل أن يبلغ الاحتياطى الحد الذى يتيح استخدامه فى الأغراض النهائية المرسومة له ٠

ولا شك ان الروح الجماعية النشطة والمستمرة بلا ملل لمدة طويلة أمر مفيد جدا فيما بين صغار الفلاحين ، لكنه اقل تطبيقا وأكثر خطرا فى المجتمعات الحضرية التى تتذبذب كثيرا ويسود فيها الاقتصاد النقدى والاهتمامات النقدية ذلك لأن الفلاح فى المناطق الريفية اكثر ارتباطا بالمجتمع ، ويعلم ان ذريته سيكونون اعضاء الجمعية فى المستقبل فهو يعمل لمصلحتهم بتضحياته الحالية ، علاوة على ان التطور فى الريف اكثر هدوءا واقل سرعة ، اى ان البذرة الصغيرة الحالية سوف تثمر فى المستقبل ثمرة كبيرة اذا استمرت قيادة الحركة وادارتها على ما هى عليه من صحة وسلامة ولم يتدخل فى اعمالها تاثير خارجى » ٠

تعليق الناشر على الفصل الخامس :

لا تستند فاعلية جمعيات الأئتمان على « فكرة النظام الاقتصادى القائم على الربح الفردى » (تيلمان Tillmann (*)) او على فكرة

---

*) Page XI of the introduction to the seventh edition of this book, edited by Hugo Tillmann, Lecturer of Cooperative Movements at the Free University of the City of Berlin, Germany.

البر وعمل الخير ، بل هى نتيجة لطريقة معينة من الفكر الاقتصادى ، ورغم أن تلك الجمعيات تعتبر منشات تجارية وتعمل على هذا الأساس فهى تختلف كل الاختلاف عن المنشات التنافسية فى ميدان اعمال الائتمان نظرا لارتباطاتها التعاونيـة ·

ويقول رايفيزن فى مقدمة الطبعة الأولى لكتابة أن جمعيات الائتمان تحتاج لانجاز مهمتها الى « المال والمعرفة التامة باستخدامه باحسن الطرق » ولذا فان حصول الجمعية على الموارد المالية وكيفية استخدامها محكومان بقوانين الاقتصاد · « فاما العلم فيمكن تحصيله بالتعليم واما المال فلا يمكن الحصول عليه الا بجهود جمعية الائتمان » وهذا ما وصل اليه رايفيزن بعد أن درس بامعان كل نشاط اقتصادى ·

على انه يجب أن ناخذ فى الاعتبار عنصر التعاون الى جانب النواحى الاقتصادية البحته ، ويعبر عن ذلك بعنصر التطور والتقدم الذى صاغه رايفيزن فى نظام جمعيات الائتمان بالعبارة التالية :

« غرض الجمعية تحسين ظروف اعضائها المعنوية والمادية والقيام بالترتيبات اللازمة لتحقيق هذا الغرض وعلى وجه الخصوص جمع الأموال اللازمة لمنح القروض للأعضاء مقابل الضمان المشترك وقبول الودائع لتغل فائدة بدلا من بقائها عاطلة » ·

ويعبر النظام النموذجى الحالى عن هذا المبدا ومهمة الجمعية فى تحسين أوضاع اعضائها ماديا ومعنويا بما يلى (١) :

« غرض الجمعية التعاونية تحسين مستوى معيشة اعضائها واوضاعهم الاقتصادية عن طريق مشروع اقتصادى مشترك » ·

ولا يعنى هذا الاختصار اى تغيير فى الهدف ، فالسعى للربح الفردى البحت فى نظر رايفيزن هو « اكتساب المال بالمخاطر ثم انفاقه بغير مراعاة

*) Revised sample statutes for cooperative societies, issued by the German Raiffeisen Association, 1964.

لمصلحة المجتمع الا بالقدر الذى يصون المصلحة الشخصية للانسان الساعى لاكتساب هذا الربح أو تحت اجبار يأتيه من الخارج » ، اما الجمعية فتسعى للربح فى حدود الضرورى واللازم والى الحد الذى يمكنها من تقديم أفضل الشروط والخدمات للمودعين والمقترضين على السواء ٠

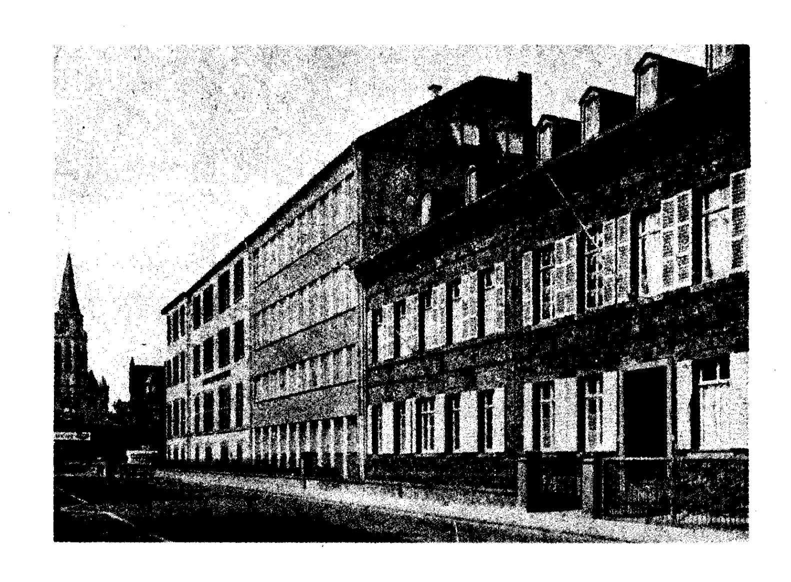
اى ان جمعيات رايفيزن تسعى لتحقيق ما يلى :

- تشجيع التوفير — The promotion of thrift,
- اجتذاب الودائع — The acquisition of deposits,
- منح الائتمان للاعضاء — The granting of credit of the members,
- القيام بكل العمليات المصرفية ٠ — The operation of all other banking functions.

ويقتصر منح الائتمان على الاعضاء وحدهم وليس لغيرهم أن يحصلوا على قروض من الجمعية اما العمليات المصرفية الاخرى فيجوز التعامل فيها مع غير الاعضاء ايضا ، ويتفق ذلك مع ظروف المنافسة الشديدة التى تسود أعمال الائتمان لا سيما فى ميدان اجتذاب الودائع ويتطلب هذا واجبا اداريا هاما يرمى الى اجتذاب غير الاعضاء للتعامل مع الجمعيات الائتمانية وادخالهم دائرة التعاون ٠

وتتوقف انواع العمليات المصرفية التى تؤديها جمعيات رايفيزن الائتمانية فيما يختص باقراض واقتراض النقود على التطور التاريخى والظروف الاقليمية والقومية والاحتياجات الكلية لقطاع الائتمان فى الاقتصاد بوجه عام، ولم يخضع رايفيزن نفسه لقواعد جامدة وغير ملائمة للعصر ، ونرى مصدق ذلك مثلا فى العبارة التالية التى كثيرا ما رددها « ادت التعليمات الصادرة الى الادارة من المجلس التنفيذى والمحاسب الى اجراء تعديلات أساسية وتحسينات واعادة صياغة على اثر مؤتمرات متكررة مع أعضاء ذوى خبرة ومساعدة مستمرة من الزملاء فى المركز الرئيسى » ٠

وقامت جمعيات الائتمان بأعمال كثيرة فى مجالات متعددة ، حتى فى حياة رايفيزن واثبتت قدرتها العظيمة على التلاءم مع الظروف واحتياجات الاعضاء ، وحذر رايفيزن من التمادى فى وضع القيود على انواع ضرورية من المعاملات ، وفى عالمنا المعاصر الذى ما زال ميدان الائتمان يتوسع فيه توسعا عظيما تؤدى جمعيات رايفيزن الائتمانية بأعمال « البنوك العامة » .



توضح هذه الصورة المبنى القديم للمطبعة التى انشاها رايفيزن بمدينة نيوفيد وكذلك المبانى الحديثة التى الحقت بها لتلبية احتياجات التوسع وقد حرصت الحركة التعاونية الالمانية على ابقاء المبنى القديم تعبيرا وتقديرا وتذكارا تاريخيا لجهود رايفيزن ٠

الفصل السادس

خدمات جمعيات الائتمان

انشطة الجمعيات الاخرى للائتمان

OTHER ACTIVITIES OF THE UNIONS

مساعدة الأعضاء :

هدف الجمعية تحسين احوال اعضائها وهو ما كررناه واكدناه كثيرا ومرارا ، والمفروض ان يعمل التنفيذيون فى الجمعية من اجل هذا الغرض واليه توجه موارد الجمعية المالية ، غير ان الامر يتطلب ترتيبات متنوعة اخرى للوصول الى هذا الهدف ، ومن الممكن انشاء منظمة منفصلة لكل غرض على حده وان لم يكن هذا ضروريا نظرا لعدم توافر العـدد اللازم لانشاء هذه المنظمات فى منظمة الجمعية التى يجب ان تستمر صغيرة الحجم ، ويتضح من التجارب السابقة ان على الجمعية الوفاء بالمتطلبات الاساسية التالية :

توريد احتياجات المعيشة والعمل : The supply business.

لا شك ان توافر الموارد المالية ضرورى وهام جدا لكنه لا يكفى وحده لتحسين الاحوال ، اذ يجب اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان حسن استخدام الاموال ، وانتهاج الطرق السليمة لشراء البضائع من أجود الاصناف باقل الاسعار الممكنة وبلا تدخل كثير من الوسطاء ، وتتفق جمعيات الائتمان فى هذا الهدف مع الجمعيات المسماةبجمعيات المستهلكين التى انشئت فى بعض المدن والتى ما زالت تحت الاختبار لمعرفة مدى نجاحها ، واذا كانت الشبهات تحوط نجاح هذه الجمعيات فى المدن فلاشك انها ستلقى صعوبات اكثر فى البلدان الصغيرة ، وتتفاقم المتاعب فى المناطق الريفية حيث لا يوجد العدد الكافى من المستهلكين الذين يمكن ان يجعل من الجمعية الاستهلاكية مشروعا اقتصاديا قابلا للبقاء ، ولا يعنى ذلك انه ليس من المرغوب فيه قيام جمعيات استهلاكية فى الريف بل يحسن جدا اقامتها فىالمناطق التى يمكن ان تتوافر فيها اعدادا من السكان المستهلكين المحتاجين لخدماتها حتى تقدم لها أجود البضائع باقل الاسعار ولا نوصى بأن تتعامل مثل هذه الجمعيات فى السلع

المستوردة لارتفاع اسعارها وعلى الاخص البن نظرا لعدم وجود بدائل مناسبة لها ويحسن بالجمعيات ان تتوقف عن تشجيع ترويجها بل وتعمل على انقاص استهلاكها تدريجيا لتعود الى اغذيتها البسيطة الصحية التى كان يستخدمها اسلافنا والتى نشأت على اساس انتاجنا الزراعى ٠

وعلى ذلك يمكن ان يقتصر التوريد الجماعى على هذه السلع التى تغل عائدا اقتصاديا عاليا مثل الاسمدة الصناعية ، والاعلاف ، والبذور ، والفحم، والحبوب الغذائية فى احوال سوء المحصول ، ويجدر ايضا ان يقتصر توريد هذه السلع على اضيق الحدود نظرا لندرة الاموال ٠

وتعتبر الأسمدة الصناعية فى بعض الاقاليم ترفا ، وتعطى الاولوية لاستخدام الاسمدة الطبيعية بعناية ، وتؤخذ هذه الاسمدة من الحظائر ، ولكن يلاحظ ان الحظائر مهملة فى معظم الاقاليم لعدم توافر خزانات السماد العضوى ولذا يفقد اهم عناصره وهو النشادر لانه مادة سهلة التبخر اذا لم يحافظ عليها بتغطيتها بغطاء مناسب ، والحقيقة ان جميع انواع السماد الطبيعى يجب ان تحفظ وتستعمل وان يقتصر الامر على شراء الاسمدة الصناعية بكميات كافية فقط لسد النقص فى السماد الطبيعى ، ولا مناص من استخدام بعض السماد الصناعى لان الماشية قليلة بالنسبة للارض المزروعة عموما مما لا يتاح معه توافر السماد العضوى بكميات كافية تغنى تماما عن السماد الصناعى ٠ وتختار الاسمدة على اساس المقاييس الاقتصادية التجارية فيكون الاختيار الاول للاسمدة التى تنتج اسرع اثر ممكن حتى يصل للفلاح عائد تكلفتها بعد الحصاد مباشرة ٠

التسويق والجمعيات التعاونية التابعة الاخرى :

Marketing and other subsidiary cooperative societies.

قلنا ان من الضرورى شراء السلع المشار اليها بماليه جماعيا لضمان الحصول على أجود الاصناف باقل الاسعار الممكنة ، ومن الضرورى ايضا بذل العناية للحصول على الاموال اللازمة لاجراء تلك المشتريات ، ويتوقف

توافر الاموال فى المناطق الريفية على وفرة المحاصيل أى العوائد الناتجة عن الزراعة وتربية الماشية لكن يلاحظ انه يصعب فى الاقاليم البعيدة بيع المنتجات الزراعية التى استغرق انتاجها جهدا عظيما باسعار مناسبة ، ولا يحين الوقت المناسب للحصاد قبل اواخر الخريف بل قد ياتى فى الشتاء وعندئذ لا يستطيع افراد الزراع من ذوى الملكيات الصغيرة ان ينقلوا محاصيلهم الى السوق لسوء حالة الطرق فى هذا الفصل من ناحية ، ولان محصول كل منهم صغير ، ويتلهف الفلاح عندئذ على بيع محصوله باى ثمن لانه فى حاجة شديدة الى المال ، وفى مثل هذه المناطق النائية نجد دائما افرادا يمارسون شراء المحاصيل او يتوسطون فى بيعها مستغلين فاقة صغار الفلاحين ، ويشترى هؤلاء الوسطاء المحاصيل باقل سعر ممكن ثم يبيعونها فى الربيع التالى باسعار مرتفعة ، وهكذا يجمعون ثروة بينما يضطر الفلاحون الفقراء لان يبيعوا محاصيلهم باقل الاسعار عند الحصاد لاحتياجهم للمال ثم يضطرون لشراء ما قد يحتاجون اليه باسعار مرتفعة ٠

اعمال التسويق تحتاج لادارة واعية :

The marketing business requires diligent management.

يبدو اذن من الضرورى انشاء جمعيات تعاونية تتولى البيع الجماعى (التسويق) الى جانب التعاونيات التى تقوم بالشراء الجماعى السابق الاشارة اليها ، وهذا واجب شديد الصعوبة يماثل فى صعوبته انشاء جمعيات المنتجين ، والواقع ان جمعيات التسويق يمكن اعتبارها نوعا من جمعيات المنتجين ، اذ يلتزم الفلاحون الاعضاء فيها بتسليم محاصيلهم من الشوفان والقمح والشعير والقرطم وغيره للجمعية المختصة فتدفع الجمعية للمحصول ثمنا على اساس قيمة مقدرة محسوبة لتتفق مع المنتظر ان يغله البيع فيما بعد من عائد يقسم على المشتركين من الفلاحين بعد خصم مقدم الثمن المدفوع لهم عند التسليم ، وتختلف نوعية وجودة المنتجات التى تتسلمها الجمعية باختلاف طبيعة التربة وطرق الزراعة ولذا لابد من تقييم كل كمية تتسلمها الجمعية حتى يمكن تقدير قيمتها الحقيقية ثم تتولى الجمعية تخزين المحصولات

فى مخازن مناسبة مع الفصل بينها كل حسب نوعيته واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المحاصيل من التلف والسرقة ٠

يتوقف النجاح على شخصية الخبير المسئول عن البيع :

The success depends upon the personality of the expert in charge of the selling business.

لابد من أن يتولى هذه المهام مدير كفء جدا موثوق فيه ، لأن كل شيء يتوقف على تصرفات هذا المدير ، ويتفق التاجر الذى كان يجمع المحصول ويشتريه لنفسه كى يبيعه فيما بعد مع الجمعية التسويقية فى ان كليهما يواجه نفس المشكلات والمتاعب ٠ لكن يفترقان فى شيء واحد هو ان التاجر تقوده مصالحه الشخصية التى يحاول حمايتها بكل طريقة ممكنة ، اما بالنسبة للجمعية فمشكلة المشاكل أن تستطيع العثور على امين مخزن (وهو الاسم الذى سنطلقه على الشخص الذى سيتولى الاشراف على البضائع « المخزونة ») يعمل لمصلحة المجتمع بنفس الحصافة والوعى اللذان يعمل بهما التاجر لمصلحة نفسه ، ومن هنا نؤكد على ان جمعيات التسويق لا يكتب لها النجاح الا اذا امكنها العثور على المديرين وامناء المخازن الصالحين ذوى الكفاءة ، ويجب الا تؤخذ اشارتنا الى المشكلات والمتاعب على انها تثبيط للهمم عن اقامة جمعيات التسويق ، فالواقع اننا سردنا المشكلات ليتحرى المؤسسون كل احتياط عند انشاء هذه الجمعيات التى نؤيد انشاءها بلا شك ٠

جمعيات زراع الكروم ـ اداء تعاونى مثالى :

Winegrower's cooperatives A model of cooperative performance.

من تعاونيات البيع (التسويق) المثلى النموذجية جمعية زراع الكروم ، فتجمع محاصيل العنب التى يزرعها الأعضاء فى فصل الخريف ثم تقدر عليها الضرائب وتفرز ثم تعصر كلها عصرا مشتركا ، ويخزن النبيذ

الجديد فى الأقبية فيعبأ فى براميل منفصلة حسب الأنواع ويعالج ويباع ، ويدفع ثمن العنب عند تسليمه ، ويوزع الربح الكبير بين المنتجين الفعليين عمال قطف ومعالجـة العنب بعـد خصم التكلفة ، واسـتهلاك الأدوات ـ واستقطاع جزء يضاف الى الاحتياطى ، ويستفيد زراع العنب من هذه الخدمة التجارية فيمكنهم بذلك التركيز على الزراعة ومنحها كل جهودهم مما يؤدى الى تحسين الانتاج ، وتتميز ادارة هذا النوع من الجمعيات بالصعوبة والتعقيد لأن النبيذ سلعة شعبية مطلوبة ، ومن ثمة فان الاغراء شديد لاختلاس الكميات الكميات المخزونة ومع ذلك فان جمعيات زراعة العنب فى حوض نهر آر Ahr (حيث اشهر مناطق زراعة الكروم فى المانيا) ناجحة جدا وتحقق أرباحا كبيرة ·

تعاونيات تسويق الحبوب : Cereal marketing Cooperatives.

لابد أن تحقق جمعيات تسويق الحبوب نجاحا اكبر من جمعيات زراع الكروم ، فالحبوب من السلع التى يشتد عليها الطلب ولها سوق دائمة ، وما من مشروع اكثر ربحا من التجارة فى الحبوب الا الاعمال المصرفية ، ولذا نجد الاعمال المصرفية وتجارة الحبوب فى معظم الاحيان تتركز فى أيدى نفس الاشخاص والفئات ، فمن يقوم بالاعمال المصرفية يقوم فى نفس الوقت بالتجارة فى الحبوب ، ويقبل المرابون على تجارة الحبوب ويعرفون تجارها معرفة جيدة ، واذا كان الريفيون قد تعلموا اداء أعمالهم المصرفية من خلال جمعيات الائتمان تجنبا للمعاملات الربوية التى تدمر الثروات ، فان هذه الجمعيات نفسها تستطيع أن تحول تجارة الحبوب تدريجيا الى المنتجين والمستهلكين ، وبذلك يتمتع الفلاحون بعائد الانتاج كاملا الى جانب الربح من عمليات الشراء والتسويق أيضا شأنها فى ذلك شأن زراع الكروم ، لكن على الريفيين جميعا أن ينبذوا موقفهم الانعزالى الانانى السـائد الآن وينظروا الى المستقبل لمصلحة الروابط الوثيقة مع الجمعيات التعاونية ·

تعاونيات الالبان وغيرها : **Dairy Cooperatives, etc.**

يمكن تسويق المنتجات الاخرى تسويقا مشتركا مثل حشيشة الدينار والعسل ومنتجات الالبان فى المقام الاول باتباع وسائل مماثلة لما سبق ٠

تعاونيات استخدام الماشية والتامين عليها :

Utilization and insurance of cattle through self-help.

من الضرورى بصفة خاصة أن تركز جمعيات الائتمان عنايتها المتزايدة على بيع وشراء الماشية للقضاء على الوسطاء والمعاملات الربوية فى ميدان التجارة ، وقد كتب احدهم مقالا فى « جريدة التعاون الزراعى » وهى لسان حال الجمعيات التعاونية فقال : تنوى عدة مجتمعات متجاورة ان تتفق معا على اقامة تجارة للماشية فيما بينها ، وفى هذه المجتمعات توجد جمعيات ائتمان وجمعيات تامين على الماشية ويلتزم اعضاء الجمعيات التى تشترك فى هذا المشروع ببيع وشراء الماشية فيما بينهم مباشرة بغير مساعدة من الخارج ، ويجب أن تقوم المعاملة على العدالة والثقة المتبادلة والتزام كل عضو بالأمانة والمحافظة على كلمته وعهده ٠

ويوضع سجل فى مجلس القرية او فى بيت صراف جمعية التامين على الماشية أو صراف جمعية الائتمان المشتركة ، يكتب فيه البائعون عروضهم ويكتب فيه المشترون احتياجاتهم بحيث يصبح سجلا للعرض والطلب ، وعلى الجمعيات المشتركة أن تقيم لجانا تشكل كل منها من ثلاثة اشخاص للأشراف على التسجيلات وحل الخلافات ، وتقيم هذه اللجان اتصالات دائمة بينها لاجراء ترتيبات البيع والشراء بين اعضاء الجمعيات ، ولا شك ان هذه الاتصالات المباشرة بين اصحاب الماشية تؤدى الى تطور هام فى ميدان الثروة الحيوانية ولأن انشاء المنظمات المشار اليها بعاليه سيكون له اثره العظيم على صحة الحيوان وبالتالى على رواج جمعيات التامين على الماشية وعلى سوق الماشية كله الذى سوف يتغير عن صفته الحالية تماما ، وستختفى بالتدريج ماشية الجر والماشية العاطلة ، وطبعا لن تتم هذه

التغيرات سريعا ، لكن التعاون الوثيق الصادق بين كافة المشتركين سينتج نجاحا باهرا فى المستقبل ويؤدى الى نجاح الجمعيات التى ستتمكن من السيطرة على سوق الماشية وتجارتها لصالح اصحاب الماشية ، وهذا نوع من المساعدة الذاتية التى نامل ان تتطور حتى تتحسن الأحوال فى تجارة الماشـــية ٠

ومن الأهمية بمكان فى تجارة الماشية السعى الى اقرار أسعار عادلة، وقد تدرب المشتغلون بتجارة الماشية وتجارة اللحوم على تقدير وزن الحيوان وتحديد السعر على اساسه واذا اخطأ احدهم عندما يشترى راسا من الماشية فسوف يعلم خطاه عند ذبحها وبذلك يتمكن من تصحيح الأمر عند الشراء التالى ٠ اما الفلاحون فليست لديهم هذه الخبرة وهم لا يحضرون ذبح الماشية ولا يلاحظون ما قد يحدث من اخطاء فى تقدير الاوزان عند بيع الماشية ٠

فرص اخرى للعمل التعاونى :

Additional opportunities for cooperative action.

هناك مجال واسع لانشاء جمعيات تعاونية لجميع انـواع الاعمـال والاغراض حسبما تملى الظروف والاحتياجات وما تزال الحاجة تدعو فى جميع الانحاء تقريبا الى انشاء جمعيات للتامين على الماشية ، وما اشرنا اليه انفا من انشاء جمعيات لتسويق الحبوب ليس الا مؤشرا للتوسع فى المستقبل، اذ ان الظروف الحالية لا تسمح بتحقيق الخطط الطموحه سوى فى قليل من المنـاطق المتقدمـة حيث المجتمعات التى تتوافر فيها الشخصيات المطلوبة للادارة والقيادة ، ونرى بوجه عام تاجيل الانشطة الاخرى حاليا حتى تتغلغل روح التعاون وتتطور وتستقر وحتى تقوى المؤسسات التعاونية ٠

تعقيب الناشر على الفصل السادس :

كانت الحاجة ماسه قبل عام ١٩٠٠ الى الائتمان الذى كان يمثل الهدف الرئيسى المشترك ثم برزت مشكلة التوريد حوالى عام ١٩٠٠ واصبح لزاما ان تحل تعاونيات ، وحين وافت سنة ١٩٣٠ اصبحت مسالة التسويق موضع

الاهتمام العاجل من جانب حركة التعاون والمساعدة الذاتية ، ويسود فى الوقت الحاضر اهتمامان على درجة قصوى من الاهمية ،

الاهتمام الاول لا يقتصر على ميدان الزراعة لانه يمثل حاجة عامة لا غنى عنها لتنشيط كافة الاعمال المالية والتجارية فى المناطق الريفية ،

اما الاهتمام الثانى فيمثل مطلبا حقيقيا للفلاحين وهو تحسين موقفهم من حيث الشراء والتسويق ، ويلخص هـذا القول تطور اعمـال التوريد والتسويق ، ويلخص هذا القول تطور اعمال التوريد والتسويق التى تمارسها الجمعيات التعاونية الزراعية خلال المائة عام الماضية ، وصاحب هذا القول دكتور ادولف شيرار Dr. Adolf Scherer رئيس جمعية رايفيزن فى كورهيس Kurhesse (وهو اقليم من اقاليم ولاية هيس Hesse بالمانيا الغربية) ادلى به فى تقريره للجمعية العمومية المنعقدة عام ١٩٦٥ (*).

ولما كانت الموارد المالية الكافية هى الاساس الرئيسى لتحقيق النجاح فى كل مجال خاصة فى مجال البيع والشراء ، فقد نظر رايفيزن لجمعيات الائتمان باعتبارها الاساس الهام الذى تقام عليه اعمال المسعدة الذاتية من اجل النهوض باعمال التوريدات والتسويق الزراعية ، لان تلك الجمعيات قادرة على تعبئة الموارد المالية التى تجعل فى الامكان امداد الفلاحين بالسلع والادوات ذات القيمة والغالية الثمن للاعمال الزراعية من ناحية ثم بيع منتجاتهم بسهولة وباسعار منسبة من ناحية اخرى ، ولا يمكن التنبؤ بالتطور البنائى لجمعيات الائتمان فى المستقبل وهل يتجه تطور بنائها الى استبعاد جميع العمليات غير المصرفية ام الى التزاوج بين الاعمال المصرفية وعمليات البيع والتسويق اى يتجه انشاء جمعيات تعاونية متعددة الاغراض ، ويتوقف

---

*) Dr. Adolf Scherer, President of the Raiffeisen Association of Kurhessen, in his lecture at the 1965 Convention of the Association in Kassel, Germany, published in the Convention Report under : "What does the Peasant Expect from Raiffeisen."

ذلك على التطور التاريخى من ناحية وعلى الاحتياجات المحلية وعلى مجريات الامور فى الاقتصاد التنافسى الحديث ، اما فى الميادين الاخرى مثل منتجات الالبان ، والماشية وانتاج البيض والفاكهة والخضر وزراعة الكروم والخدمات فقد نشأت جمعيات تعاونية منفصل لكل من هذه الاغراض ومستقلة عن الجمعيات المصرفية والى جانبها ٠

وقد دفع سوء احوال الاقتصاد الزراعى فى القرن الماضى رايفيزن الى دعوة الفلاحين للاستفادةق من التسويق الجماعى القائم على التعاون والمساعدة الذاتية ٠ ولم يغب عنه فى ذات الوقت امكانيات التطور المصاحب فى ميادين تعاونية اخرى مثل منتجات الالبان والكروم ، واذا كان الاقتصاد الزراعى يعترف الان بمبدا تقسيم العمل فان رايفيزن سبق الى الاشارة لهذا المبدا أو تحدث عنه فى النظام الذى وضعه للجمعيات بالعبارة التالية :

« (*) هدف الجمعية التعاونية جمع الالبان التى ينتجها اعضاؤها ، ومعالجتها معالجة جماعية وبيع المنتجات الناشئة عن ذلك متوخية الحصول على اعلى عائد ممكن من اللبن للمنتج وضمان اعلى جودة ممكنة لمنتجات الالبان من اجل المستهلك » ٠

وقال فيما يختص بجمعيات زراع الكروم :

« هدف الجمعية التعاونية انتاج النبيذ النقى بجمع العنب وعصره جماعيا ومعالجته ثم تسويق الناتج جماعيا تحت احسن الظروف الممكنة »

ومن العجيب ان رايفيزن لم يكن مهتما بتقدم الفلاحين وحده بل بتقدم

(*) "The objective of the Cooperative Society is to collect the milk produced by its members, to process it commonly, to sell the resulting products on joint account, and so to get the kighest possible vield of the produced milk for the producer, and the guarantee of the best possible quality of dairy products for the consumer."

المجتمع وموارده بأسرها ، أى أن هدفه من التعاونيات كان النهوض بالمجتمع والرخاء العام ·

واكتسبت أعمال التجهيز والتسويق الان أهمية بالغة ومتزايدة ودخلت الى منتجات زراعية اخرى متعددة بالاضافة الى الالبان والنبيذ ، ونشأت مشكلة فائض الانتاج الزراعى الذى لابد من التصرف فيه مع ضمان عائد كاف للاقتصاد الزراعى ، ويبقى كل ذلك من الواجبات العاجلة التى يجب ان يوجهها العمل التعاونى ومنظمات المساعدة المتبادلة عن طريق انشاء المزيد من الجمعيات المتخصصة مثل جمعيات تجهيز الزبد واللحوم وتعليب وحفظ المواد الغذائية ، وقد تدعو الظروف الاقتصادية والسياسية الى ان تتخذ مثل هذه المنشآت اشكالا قانونية غير شكل الجمعية التعاونية المعتاد لكن المهم ان مؤسسة رايفيزن كلها ملتزمة بأن ترعى روح نظامها الاقتصادى التضامنى وتحافظ عليه بمعنى ان تسعى لضم المعاملات المالية والتجارية المثمرة والمتبادلة فى منظمة واحدة على المبادىء التى أرساها رايفيزن ·



توضح هذه الصورة المنزل الذى عاش فيه رايفيزن فيما بين أعوام ١٨٤٨ ــ ١٨٥١ بفلامرز فيلد بالمانيا وقد استخدمه ايضا كمكتب يدير منه نشاطه ٠

الفصل السابع

تبعيّة جمعيّات الائتمان بعضها لبعض

المشكلة الاجتماعية : The Social Problem.

على كل عهد أن ينجز واجباته الخاصة ، ومن اهم المشكلات واكثرها الحاحا على الجيل الحالى مسالة حل المشكلات الاجتماعية أى تسوية العلاقات فيما بين مختلف الطبقات المهنية ، وعلى هذا الجيل أن يجد لها الحل المناسب ، ولما وهنت قيود العضوية الاجبارية فى الطوائف المهنية عبر القرون ثم الغيت نهائيا بالتدريج لتفسح الطريق لحرية النقابة حرية كاملة ، انتقلت الأمور من طرف الى نقيضه أى من قواعد الطوائف المهنية الغارقة فى الاجبار والتسلط الى مبادىء الحرية الفردية المتطرفة ، فلم يكن مسموحا تحت نظام الطوائف لاى فرد ان يقف بمفرده بل عليه أن ينضم الى تجمع أو طائفة ما ، ورغم ما فى هذا النظام من انتقاص للحرية فقد كان سندا متينا فى احوال الشدة ، أما ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية الحاضرة فتعزل الفرد عن باقى أفراد مهنته وتجعله اكثر استقلالا لكنها تجعله ايضا بلا نصير حين يحتاج للمساعدة *.

المال هو العامل المسيطر : Money is the Domineering Factor.

ورغم اختلاف الشكل فقد عدنا الى حق القوة فى الصراع على السلطان كما كان سائدا فى العصور السابقة واصبح لا يسود غيره فى عالم الأعمال ، لكن الصراع ما يزال يجرى حتى وقتنا هذا بالاسلحة السلمية أى سلاح المال وسلاح التفوق الذهنى وصار المال هو العامل الحاسم كوسيلة لبلوغ الثروة المادية والمعنوية التى تفسح الطريق فى جميع الاتجاهات حتى الى القصور والى أعلى المجالات الدنيوية وصار المال قوة لا تقاوم يتغلب على كافة العقبات ويجتازها ، فيسود القوى الضعيف بوسائل مالية بدلا من القوة العضلية كما كان الأمر فى الماضى .

خطر تركيز القوة المالية :

The Danger of Concentrated Financial Power.

تقوم القوى المالية ذات النفوذ المتغلغل فى انحاء العالم بسبب الثروات الضخمة والسلطان غير المحدود جنبا الى جنب مع القوى السياسية ، ومن ذلك النفوذ الضخم تعمل القوى المالية على تحطيم ثروة الشعوب وتضع العقبات امام الحياة العامة ودفع المجتمع والامم والعروش الى افدح الأخطار « واذا لم تتوقف التطورات الحالية فلن يلبث الناس ان ينقسموا الى اصحاب ملايين من ناحية وشحاذين من ناحية اخرى ، ثم يقتل الآخرون الأولين ، ثم تنتهى الاتجاهات الحاضرة الى ثورة اجتماعية بكل ارهابها » ٠

"If there is no stop to present developments, soon there will be only millionaires and beggars. Then the latter will slay the former, and a social revolution with all its terrors will be the end of the present."

ونسمع الآن مثل هذه الآراء تتردد ، ويسود الاعتقاد بانه لابد من عمل شيء ما لتحسين ظروف المعيشة العامة ، وقدمت مشروعات مختلفة لاجراء تغييرات حاسمة فى هذا الصدد ، وتقوم المقترحات على فكرتين أساسيتين :

الاولى : افتراض ان تقدم الحكومة جميع المساعدات اللازمة للخلاص من المشكلات القائمة ٠

والثانية : الاعتقاد بأن الغاء نفوذ الرأسمالية والمرابين يسهل اجراء الاصلاحات المطلوبة ٠

التدخل الحكومى والاجراءات الاجبارية غير مناسبة :

Inappropriate compulsory steps on the side of government

ويعترف الجميع باضرار انفراط وحدة المجتمع ، ويشتاق البعض الى استقرار وهدوء وارتياح العهود الماضية حين سادت الطوائف والتجمعات ، لكنهـم لا يثقون فى مقـدرة الشـعب على اتخـاذ القـرارات ، ولذا يرون دعوة الحكومة للتدخل تجنبا لبطء وصعوبة اقامة المنشآت الاختيارية ،

فتقام انظمة الطوائف والتامين والتعاونيات الائتمانية جبريا بالقانون •
ويهمل هذا الرأى العامل الأساسى وهو الجمهور ، فعلى فرض امكانية انشاء جمعيات تعاونية جبرية فجاة وبموجب القانون فلن يتم شىء بل لن نجنى منه الا الاسراع بوقوع الكارثة التى نخشاها ، فالاجبار تعقبه المرارة وتزداد اثارة الداعين الى الطوعية والاختيار ويكثر مؤيدوهم سريعا ويصبح من المستحيل تغيير أحوال الناس فجاة لأن الظروف وليدة تطورات كثيرة من كل نوع ، ولن نصل ابدا الى المرحلة التى يستطاع فيها تحديد متى يستيقظ الناس وفى أية ساعة ؟ وماذا يجب عليهم انجازه كل يوم ؟ ومتى وكم مرة يغشون المنتديات العامة وماذا يتناولون فيها ؟ وكم ينفقون على الكماليات والنفقات الاخرى الهالكة وغير ذلك •

الجماعات الاختيارية وحدها هى المفيدة :

Only Volutary Association can be of help

ويتركز الداء الذى يميز مجتمعنا الحاضر فى انعدام روح النشاط الدائب المجدى والادخار ، وحتى اذا اتصف المعاصرون بهاتين الفضيلتين ، وزاد عدد افراد المجتمع ذوى الدأب والنشاط فانهم لن يستطيعوا المثابرة ما داموا منعزلين ومتفرقين بحكم ظروف المعيشة الحالية ، فعلى الجيران ان يعملوا معا فى اقبال كما كانوا فى الماضى ليتخلصوا من وطاة المرابين وقبضتهم القاضية عن طريق نشاطهم المشترك لخير أسرهم ، ولذا يجب أن تقوم التجمعات مرة اخرى لكن فى شكل جديد يتلاءم مع حاجات الناس وجو الحرية السائدة حتى يمكن لها أن تمد جذورها وتستمر ، ويقتصر دور المشرع فى هذا الصدد على ازالة العقبات وتقنين انواع التجمعات التى اثبتت صلاحيتها والمحافظة عليها فى المستقبل وتمثل جمعيات الائتمان تلك التجمعات الصالحة اللازمة لسكان الريف •

جمعية الائتمان المركزية ـ الجمعيات الصغيرة بالأحياء :

(The Central Credit Union) (Small Union Districts)

اثبتت جمعيات الائتمان خلال ما يقرب من اربعة عقود قدرتها على

النهوض بوظائف المنظمات الشعبية ، وهناك ادلة لا عداد على فاعليتها حتى توقفت الهجمات التي كانت توجه اليها من جوانب كثيرة واتخذت خطوات لانشاء جمعيات ائتمان فى كثير من انحاء البلاد ، لكن الجمعيات لم تحقق ما يجب عليها طبقا لاهدافها ، وبحسب قدرتها ، وسبق القول ان اول واهم مبدأ يجب على الجمعية الائتمانية تطبيقه هو قصر نشاطها على اصغر منطقة ممكنة بغض النظر عن مسالة امكانياتها ، فينبغى ان تقتصر الجمعية فى مزاولة نشاطها على مجتمع واحد او اسقفية واحدة بمعدل ١٥٠٠ عضو فى المتوسط ٠

ضرورة تحقيق المنفعة المتبادلة فى الجمعيات الصغيرة بالاحياء :
The Union of the small districts must be associated mutually

واضح ان مثل هذه الجمعيات الصغيرة ستكون من الضعف بحيث لا تستطيع كل منها مقاومة قوة راس المال الربوى الذى يعمل كاسلوب جيد التنظيم ولكى تستطيع الجمعيات انجاز واجبها كاملا وتحسين مستوى معيشة اعضائها عليها ان تقبل مدخرات الاعضاء وعليها ايضا ان تكون قادرة على اشباع حاجاتهم الى المال على الأقل بالنسبة لراس المال العامل ، واذا لم تتمكن من ذلك فلن يتحرر الاعضاء تماما من قبضة القوى الخارجية القاسية المدمرة لحياتهم ، فاذا مارست الجمعية هذا العمل كما يجب ، فان تستطيع ان تتجنب حدوث فوائض مالية او حدوث نقص فى الاموال ، وغالبا ما يحدث هذا بصورة متعاقبة ٠

احداث التوازن فى التدفق النقدى :
To establish a balance of the money supply

فاذا عمدت الجمعية الى رد الودائع ورفضت قبول الودائع الجديدة فى أوقات الفائض فان مواردها المالية تتوقف وتتجه الى وجهات اخرى ، وحدث ذلك لبعض الجمعيات الاول وازعجها ايما ازعاج ورات من الضرورى انشاء اتحاد تستثمر فيها الاموال الفائضة لديها وتستمد منه ما يلزمها من اموال فى اوقات الحاجة ٠

رفض الالتجاء لمصادر خارجية :

To renounce help from outside sources

بعد انشاء عدد من جمعيات الائتمان فى بداية حركة الائتمان اتجهت الاراء الى توحيد هذه الجمعيات فى منظمة اكبر حجما ليس فقط لاغراض مالية بل ليكون هذا الاتجاه سندا قويا للجمعيات الصغيرة فى المستقبل ، وكان الهدف أولا الانضمام الى المنظمات الحكومية ، لكن الاتصالات بالسلطات المختصة بولاية نيوفيد (Newvied) لم تستقر على شىء فى هذا الصدد ، فاتجه الراى بعد ذلك الى عمل ترتيبات مع اتحادات الادخار والاقراض بالمناطق فيما يتعلق بالعمليات النقدية وكانت هذه الاتحادات مستندة الى بنك الاغاثة الاقليمى لاقليم الراين :

Provincial Relief Bank of the Rhine Province

ونظم مؤتمر فى نيوفيد فى يونيو ١٨٦٩ لمعرفة ما اذا كان فى الامكان تنفيذ هذا المشروع ، وحضر المؤتمر لفيف من المواطنين البارزين فى اقليم الراين فى مقدمتهم سمو اميرفيد وكان رئيسا لاقليم الراين وقتئذ ، ومستر فون بومر ـ ايش (Von Pommer-Esche) وعدد من رؤساء المناطق والمستشارين الحكوميين وغيرهم ، وحضره ايضا عدد من اصدقاء حركة جمعيات الائتمان خاصة من اساتذة الاقتصاد مثل الدكاترة ناسه (Nasse) وهيلد (Held) وبون (Bonn) الذين قدموا دليلا واضحا على اهمية المشروع والحاجة اليه لدعم الجمعيات وضرورة انضمام الجمعيات الى البنك المشار اليه فى اعمالها ، وادى كل ذلك الى مناقشات نشطة ، لكن لم يتحدث أحد من المسئولين الاداريين فى تأييد المشروع وانفض المؤتمر دون ان يحقق غرضه .

تنظيم العمل المشترك نشاط من انشطة المساعدة الذاتية :

To organize joint actions is a self-help function

اتضح من المؤتمر انه لا يمكن الاعتماد على الادارة الحكومية ولا تحقق الهدف بالاستعانة بالبنك الاقليمى وتحدث مستر فون بومر ـ ايش مع المؤلف

فى نهاية المؤتمر ، وكان مستر بومر – ايش من انصار الجمعيات فابدى رايه بأن المشروع ليس من مصلحة الجمعيات ذاتها وان عليها ان تتولى بنفسها انشاء اتحادها الخاص بها بمعنى ان تضم جهودها معا لتصبح اكثر فاعلية ، ولن يمكن الوصول لهذا الهدف الا بالمساعدة الذاتية المتبادلة ، والواقع ان هذا الرأى طرح منذ البداية لكنه اهمل بوصفه أمرا صعبا وهدفا شديد التفاؤل ، بل ان الجمعيات ذاتها عارضته اذ بدا لها انه من الصعب جمع راس المال الكافى لضمان الائتمان المطلوب وهكذا تقرر انشاء المؤسسة المصرفية الجديدة على اساس قانون التعاون وتطبيق المبادىء التى ثبت نجاحها من تجربة جمعيات الائتمان المحلية ·

البنك الزراعى التعاونى لاقليم الراين أول جمعية مركزية :

The Agricultural Cooperative Bank of the Rhine District as the first Central Union

وجهت الدعوة الى جمعيات الائتمان باقليم الراين البروسى واشتركت فى عدة اجتماعات مبدئية اسفرت عن انشاء البنك الزراعى التعاونى لاقليم الراين يوم ١٧ يونيو ١٨٧٢ ولم تشترك فيه عندئذ سوى ١١ جمعية ثم توالى اشتراك الجمعيات حتى وصل العدد الى ٢٤ جمعية عام ١٨٧٥ ، وكان على كل جمعية ان تقدم قائمة بأسماء اعضائها وممتلكاتهم لمعرفة القيمة الكلية لرأس المال المضمون بالضبط ، واتضح ان متوسط هذه القيمة مليون مارك على الأقل لكل جمعية ، وعليه ، فان مجموع الضمان لصالح البنك المركزى كان عاليا جدا واصبح الائتمان المتاح نتيجة لذلك اكثر من الكفاية ·

وسمح اول الامر بانضمام الافراد الذين يملكون عقارات كبيرة ونشاطا كبيرا ويعملون بالبنك المركزى كاعضاء فى مجلس الادارة أو مجلس الاشراف الى العضوية جنبا الى جنب مع الجمعيات الائتمانية ثم تقرر عدم اجراء اية معاملات الا مع الجمعيات المحلية بشرط الا تتضمن اية مخاطرة وذلك لان البنك المركزى انما قام كوكالة تبادل للجمعيات فقط ·

واذا سمح للافراد بالعضوية فلابد من السما ح لهم بالقيام بمعاملات مع البنك المركزى المقررة فى هذا الشان ٠

انشاء مراكز اضافية فى وستفاليا وهيس :

(Establishment of additional Centers in Westphalia and Hesse)

انتشرت حركة جمعيات الائتمان فى الولايات المجاورة وبالتالى أصبح انشاء بنوك مركزية لها ضرورة لازمة ، وهكذا تقرر انشاء بنك وستفاليا الزراعى فى ايزرلوهن (Iserlohn) بوستفاليا ، كما انشىء البنك الزراعى المركزى فى داشتات ، هيس للقيام بالعمل فى دوقية هيس ، ولم تلبث هذه البنوك أن وجدت ان الحاجة تدعو لانشاء منظمة مالية اكبر حجما كى تستثمر فيها أموالها الفائضة وتستمد منها الاموال عند النقص ٠

انشاء البنك الزراعى الالمانى العام كمنظمة قمة :

Establishment of the German Agricultural General Bank as apex institute

انشىء البنك الزراعى الالمانى العام يوم ٢٥ يونيو ١٨٧٤ لرؤدى هذه الوظيفة وكانت عضويته مقصورة فى مبدأ الامر على البنوك المركزيه الثلاثة المشار اليها بعاليه وقام دستور البنك العام على اساس انشاء بنوك من هذا القبيل فى كل من الولايتين الكبيرتين وفى الولايات المتوسطة الحجم لتشرف على الولايات الصغيرة ، وبذلك يتم انشاء منظمة تضم جميع اعمال الائتمان لكل الزراعيين فى انحاء المانيا جميعها ٠

فكرة مؤسسة التامين على الحياة :

(The idea of a life insurance corporation)

ورسمت خطة لانشاء مؤسسة تأمين تبادلى لتوفير الاموال اللازمة للعمليات المصرفية من ناحية ولتحسين أحوال منظمة جمعيات الائتمان الى جانب اتاحة الفرصة للمشتركين للحصول على تأمين حياة بفضل ما تعرضه الشركات الأخرى ٠ وكان المفترض أن تقوم صلات متينة بين مؤسسة

التأمين وبين البنك العام الذى رؤى ان يضمن التزامات المؤسسة ودبت هذه الفكرة جيدة على الورق وفى الخطب الرنانة ، لكن اتضح ان صعوبات التطبيق العملى كثيرة ولا يمكن التغلب عليها ، ولم يدخر المعارضون وسعا فى حديثهم وفى مطبوعاتهم لبيان الاخطار التى تتصل بالمشروع فى زعمهم ، ونجحوا فى زعزعة ثقة الجمعيات حتى ان كثيرا منها هدد بالانسحاب وصار من المتعذر اجتذاب جمعيات جديدة ، ونشأت صعوبات اضافية اخرى على اثر جهود دكتور شولز (Schulze) الموجهة الى ايقاف المنظمة الجديدة وقتلها فى مهدها اذا امكن ، وقدم فى نهاية الدورة البرلمانية يوم ١٩ يناير ١٨٧٦ استجوابا ضد جمعيات الائتمان وخاصة البنوك المركزية الاقليمية والبنك العام وقال فى ايضاح استجوابه :

« سجلت البنوك المركزية كتعاونيات بدون حصص راسمال واعضاؤها جمعيات الائتمان المحلية ، وبناء عليه فان اعضاء الجمعيات المحلية مسئولون لا عن هذه الجمعيات فقط بل عن البنوك المركزية ايضا وبما ان الجمعيات المحلية نفسها عبارة عن تعاونيات مسجلة وتمثل شخصيات قانونية هى اعضاء فى تعاونية مسجلة اخرى هى البنك المركزى الاقليمى فان هذه الجمعيات تعرض اعضائها للمسئولية المشتركة الخاصة باعضاء البنك المركزى بالنسبة للمشروعات الاخرى التى تخرج عن نطاق نفوذها ، ثم أن المراكز الاقليمية تصبح اعضاء فى مشروع ثالث هو البنك العام وبذلك تدخل اعضائها واعضاء الجمعيات المحلية فى هذا المستوى الثالث من المسئولية المشتركة ، واضيف ان مستر رايفيزن يدعى بانه لا يستغنى عن البنوك المركزية وان الجمعيات المحلية تحتاج اليها كمشرفة ووكيلة فى العمليات المالية ، لكن البنك الاقليمى فى نيوفيد قد طالب بمعونة قدرها ١٥٠ر٠٠٠ مارك من بنك الاغاثة الاقليمى فى الراين لاند الذى منحه اياها ».

ولم تكن جمعيات الائتمان فى وقت تقديم الاستجواب ممثلة فى البرلمان وهى غير ممثلة الان ، ولذا فلم يواجه الاستجواب وما صحبه من ادلة باى رد علنى ، ونظرا لانه لم تسنح لنا حتى الان فرصة الرد ، نجد انفسنا

مضطرين للاشارة الى الاستجواب الآن لتبرير موقف اولئك المشتركين فى التنظيم الكبير لجمعيات الائتمان ٠

نفس فكرة المساعدة الذاتية :
The same idea of self-help at the same time

انشئت اول جمعية على أساس فكرة دكتور شولز عام ١٨٥٠ بينما أول جمعية ائتمان كانت قد انشئت عام ١٨٤٩ ، وعمل كلا النظامين الائتمانيين التعاونيين جنبا الى جنب سنوات طويلة دون قيام أى اتصال بينها ولا بين زعمائها ، ولم يعرف كل منهما الاخر الا بعد صدور نشرات من كل منها ، وكانت هناك معارضة مستمرة لجمعيات الائتمان التى تطورت بصورة مستقلة تماما ، ولم تعترف جمعيات الائتمان ابدا بالدكتور شولز كمدير لها ، ولم يكن لدى شولز أى سبب يدفعه للعناية بتطوير جمعيات الائتمان التى انشئت للوفاء بحاجات الزراع كما أن قادة هذه الجمعيات الاخيرة لم يهتموا أيضا بجمعيات الدكتور شولز وأعمالها ٠

الخلاف بين الاشكال والطرائق فحسب :
Only forms and methods are in dispute

ردد دكتور شولز كثيرا اقوالا وردت أيضا فى الاستجواب المشار اليه بعاليه وهى « ان الجمعيات الائتمانية وقادتها يطلبون معونات دائمة وأن البنك التعاونى لاقليم الراين طلب وتلقى معونة قدرها ١٥٠٫٠٠٠ مارك من بنك الاغاثة الاقليمى بالراين لاند » وهذا غير صحيح ويبدو انه منسوج من هواء دون سند من دليل حقيقى ، فجمعيات الائتمان قائمة على مبدأ المساعدة الذاتية ولم تطلب أبدا أية معونة ولم تتسلم أى معونة أيضا وكل ما هناك ان بنك الاغـاثة الاقليمى بالراين لاند منح البنك التعـاونى لاقليم الراين قرضا مقداره ١٥٠٫٠٠٠ مارك بفائدة ٤½٪ بناء على الضـمانات المقدمة واعترافا بأثر البنك الأخير على الخدمات العامة ، ويستطيع بنك الاغاثة بموجب نظـامه الأسـاسى أن يمنح القروض وله سـلطة ذلك ، وقام البنك

التعاونى بسداد الفائدة المستحقة بانتظام ثم سدد أصل القرض كله فى حينه فالعملية ليست اعانة بأى وجه ٠

وقلنا مرارا أن منطقة عمل جمعيات الائتمان يجب أن تكون صغيرة ما أمكن ، وعليه فان هذه الجمعيات الصغيرة لا يمكنها النهوض بمفردها ، ولا يتمنى قادة جمعيات الائتمان اكثر مما تفعل جمعيات دكتور شولز أى انشاء اتصال وثيق فيما بين الجمعيات الصغيرة لأغراض العمليات النقدية ، ومما يذكر أنه بالاضافة الى البنك المركزى الذى انشاته جمعيات شولز عمدت بعض الجمعيات الى اقامة منظمات اكبر حجما مثل الاتحادات التعـاونية المحلية ذات الفروع ، وهذا كل ما يتمناه قادة جمعيات الائتمان ولا شيء اكثر ، ومدى علمنا أن بنك سورجل وبارسيوس وشركاهم انشيء ليعمل كبنك مركزى أو عام لجمعيات دكتور شولز ، والمفروض أن البنوك الاقليمية أو الجمعيات الاقليمية تمثل فروعها أو توكيلاتها دون أن تفقد استقلالها ، ولكى تفهم فهما كاملا خطة التنمية الموضوعة حينئذ لجمعيات الائتمان علينا أن ننظر للبنك المركزى لهذه الجمعيات المكرسة لخدمة القطاع الزراعى فى المانيا على أنه منطقة جمعية ، وعليه فأعضاء جمعيات الائتمان المحلية الذين هم أعضاء من المستوى الأول وأعضاء البنوك الاقليمية وهم أعضاء من المستوى الثانى هم نفس الأشخاص وهم أيضا أعضاء البنك المركزى أو البنك العام ، فقد اتحدوا أولا فى الجمعيات الائتمانية التى تقدم ضمانا كاملا بفضل صغر حجم مناطقها وادارتها الحريصة ، ولا تتعامل البنوك الاقليمية سوى مع جمعيات الائتمان التى هى أعضاء تلك البنوك ، ويتعامل البنك العام مع البنوك الاقليمية دون غيرها ، أى أن أعضاء الجمعيات المحلية بوجه عام يمثلون البنوك الاقليمية والبنك العام ، وتعتبر المنطقة القائمة على هذا المبدأ ذات درجة عالية جدا من الضمان بالنسبة للدائنين وكافة العمليات اذ لا يمكن الحصول من أية جهة أخرى على هذا المستوى الاستثنائى من الضمان٠ ولو أن الاف الأفراد المشتركين انشأوا البنك العام ثم البنوك المركزية الاقليمية ثم جمعيات الائتمان المحلية لا نطبق هذا المبدأ السارى فى كثير من جمعيات

دكتور شولز ولما اثير اى اعتراض بحجة القانون التعاونى ، اذ بدلا من اقامة التنظيم من القمة الى القاعدة رؤى من الأفضل اقامته من القاعدة الى القمة فلا فرق جوهرى بين هذه الطريقة وتلك رغم ما يبدو من خلاف لنص قانون التعاون ، ومعلوم أن دكتور شولز هو واضع صياغة قانون التعاون وطبيعى ان يأخذ فى اعتباره طريقة تنظيم جمعياته دون غيرها ٠

رجلان عظيمان من رجال الخير لا يجدان الطر ق كل منهما للآخر :

Two great philanthropists don't find the way to each other

وبينما لا يقلق الدكتور شولز مطلقا من ان الجمعيات التى هى قائدها الأعلى تتوسع فى نشاطها وتمده الى مناطق غير محدودة وتقيم الفروع كما تريد وتقبل آلاف الأعضاء ، نراه يصف منظمة جمعيات الائتمان بأنها خطرة على اعضائها فى محاولة لدعم رأيه السليم ، والحق ان هذه القواعد التى ينتقدها هى التى توفر اقصى أمان للمشتركين ، اذ الجمعيات المحلية الصغيرة فى منطقة محدودة وتتعامل مع افراد تعلم موقفهم المالى تمام العلم ، ويتعامل البنك العام والبنوك المركزية الاقليمية مع الجمعيات المسجلة فقط دون غيرها وعلى أساس قواعد سليمة ، ولم تقع خسارة ابدا ولن تقع مستقبلا اذا لم تدمر المنطقة ، ويحصل جميع الاعضاء على ما يريدون من معلومات وثيقة عن كافة العمليات ، ويحق لأعضاء جمعيات الائتمان الصغيرة أن يحضروا الجمعيات العمومية ويشاركوا فيها ، وهم يفعلون ذلك حقا ، وعليهم أن يوفدوا مندوبين يوثق بهم ليحضروا الجمعية العمومية للبنـوك المركزية والبنك العـام ، وتتاح معلومـات عن جميع النواحى اكثر مما تتوافر فى جمعيات دكتور شولز ٠

ولا تنشر الصحف معلومات كافية عن حالات الافلاس التى حدثت بين جمعيات دكتور شولز والتى اصابت الجمعيات ودائنها بافدح الأضرار ، ولا نرى ضرورة لاضافة اية تعليقات بهذا الصدد ٠

والحق ان كل هذه الاحداث مما يؤسف له اشـد الأسف لأنها أوقعت ضررا كبيرا بالحركة التعاونية ، ونشعر بأشد الأسى للطريقة التى يتبعها

دكتور شولز ولهجة التحقير التى يستخدمها امام البرلمان وبالتالى امام الشعب الألمانى كله بالنسبة لجهود عدد كبير من الرجال ذوى الخبرة والاحترام السامى وازاء احكام بعض المحاكم واجراءاتها بطريقة غير مباشرة ، وأحرى به لو ادرك ان من الأفضل كثيرا تلافى فشل العديد من جمعياته بدلا من توجيه اللوم للمنشآت الأخرى التى لم يستطع فهمها أو الحكم عليها لعدم معرفته بظروف المناطق الريفية ٠

تعديل التنظيم ٠ Organization was modified

على اثر استجواب دكتور شولز تلقت المحاكم البروسية تعليمات تتفق معه ، وطلب من البنك العام والبنوك المركزية الاقليمية الثلاثة ان تحل نفسها، ونظرا لأن البنك العام وبنك وستفاليا الزراعى والبنك الزراعى المركزى لدوقية هيس كانت فى مراحل عملها الأولى فلم يحل محلها اى مؤسسات مالية اخرى ، أما البنك التعاونى الزراعى باقليم الراين فكان قد مضت عليه اربع سنوات فى العمل واثبت فائدته وحاجة الجمعيات الائتمانية اليه ولذا تحول الى مؤسسة باسم « الاتحاد المركزى الزراعى » فى نيوفيد بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٨٧٦ ٠ (تحول «الاتحاد المركزى الائتمانى الزراعى» الى «بنك رايفيزن الألمانى» فى ١٤ مارس ١٩٢٣ وبناء على قرار من الجمعية العمومية فى ١٣ مارس ١٩٢٩ صفى البنك ابتداء من اول أبريل ١٩٢٩) ٠

الاتحاد الائتمانى الزراعى المركزى كمؤسسة قمة :

The Agricultural Central Credit Unions as Apex Institute

تحدد المادة الأولى من النظام الأساسى للاتحاد الائتمانى المركزى غرضه بالقيام بالأعمال المصرفية والائتمانية بصفة عامة مع تفضيل المشتغلين بالزراعة وتقصر معاملاته على الجمعيات الائتمانية المساهمة فيه، أما العمليات الأخرى فتقتصر على استثمار الفائض النقدى استثمارا مأمونا يغل فائدة ، وتقرر منذ البداية ، الا يساهم فى الاتحاد اى افراد فيما عدا أعضاء مجلس الاشراف ولا يحصل على الأسهم سوى جمعيات الائتمان ،

وتحددت القيمة الاسمية للسهم بمبلغ ١٠٠٠ مارك المانى يسدد ١٠٪ بصفة مبدئية وحصلت الجمعيات التى كانت اعضاء فى البنك العام على عشرة أسهم لكل منها رغبة فى الاسراع باجراءات انشاء البنك المركزى الجديد ، ثم سنت قاعدة فيما بعد تقضى بأن الأعضاء الجدد من الجمعيات الائتمانية لهم الحرية فى المساهمة بعدد الأسهم الذى يختارونه غير أن على مجلس الادارة ان يحاول جعل متوسط المساهمة خمسة أسهم لكل جمعية ، وقد أصبح هذا العدد اجباريا مؤخرا بمعنى ان كل جمعية ائتمان لا يجوز لها أن تساهم باقل او باكثر عن خمسة أسهم ، والأسهم اسمية وغير قابلة للتداول ولا يسمح بانتقالها الا بموافقة ادارة الاتحاد الائتمانى المركزى ، وهذا اجراء لابد منه لمنع الغرباء من الانضمام للعضوية وتجنب المساس بروح المنظمة الواحدة ٠

طريقة العمل بمنظمة القمة :

Working method of the Apex Institute.

يبدو ان هناك ما يبرر جعل حقوق التصويت بنسبة عدد الاسهم ، ويلاحظ ان مركز المجلس التنفيذى والمجلس الاشرافى يختلف عن موقف المجالس المماثلة فى جمعيات الائتمان المحلية فاعضاء المجلس التنفيذى يتصرفون فى المعاملات النقدية وفى كافة العمليات الأخرى الى جانب كونهم الممثلون القانونيون ، ويشترك مجلس الاشراف فى الادارة الفعلية بدرجة معينة فضلا عن قيامه بوظيفة الاشراف ، وقد يستوجب نمو حجم المعاملات فى المستقبل الا ينفرد اعضاء جهاز الادارة قليلة العدد باتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالحد الأقصى للائتمان الذى يمنح لكل جمعية على حدة ، والا تعرضت الادارة لمسئولية خطيرة لا يمكن تحملها ، وانزلقت بسهولة الى صراعات مع الجمعيات التعاونية التى تطلب ائتمانا مرتفع القيمة ، ويجب أن يشكل مجلس الاشراف لجنة دائمة من ثلاث اعضاء يسهل دعوتها للانعقاد للنظر فى العمليات حتى دون أن يؤدى ذلك الى ارباك العمل أو تأخيره ٠

المجلس التنفيذى : The Institute's executive board

تلتزم الادارة بالعمل حسب التعليمات المكتوبة التى تصدر اليها ، وعليها ان تطلب من كل جمعية عضو المستندات الآتية : صورة طبق الأصل وموثقة من نظامها الاساسى ، وشهادة تسجيل قانونية وكذلك شهادات عن أعضائها ونسخة من توقيعاتهم ، وقائمة بجميع أعضاء الجمعية موضحا بها قيمة دخلهم والضرائب العقارية التى يدفعونها ، وصورة من جميع أعضاء الجمعية موضحا بها قيمة دخلهم والضرائب العقارية التى يدفعونها وصورة من جميع القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية بشان التغييرات فى النظام الأساسى والادارة مع الاعتماد القانونى اللازم ، والميزانية العمومية للسنة المنتهية وتقرير عن تذبذب العضوية فى السنة السابقة مع بيانات عن الأعضاء الجدد ومعلومات عن ضرائبهم ، وقد قيل ان تجهيز كل هذه المستندات والمعلومات يتطلب عملا كثيرا جدا ، لكن هذا النقد لا مبرر له، وقيل مرارا انه لابد من اتخاذ أقصى الاحتياطات من اجل المسئولية التضامنية ولا شك ان المستندات والبيانات المذكورة لازمة كما يستطيع المشرفون تحديد حجم ومبالغ الائتمان الجارى ضمانا لسلامة الأعمال ، واخيرا فان تقديم هذه المستندات فيه ضمان للجمعية نفسها ولأعضائها ايضا .

مجلس الاشراف : The Institute's supervisory board

القاعدة المتبعة هى الا ينال المشرفون أى ربح أو مقابل مالى سوى استردادهم للمصروفات التى ينفقونها ، وهذه قاعدة ذات أهمية قصوى ، لأن المشرفين فى الغالب من قادة الجمعيات الائتمانية المحلية الذين لا يحصلون على أى منفعة لا من الجمعيات المحلية ولا من الجمعية المركزية بل ويحتلون مسئولية الضمان بأموالهم وممتلكاتهم جميعا فهم يقدمون عملهم بلا مقابل . وتنطبق هنا ايضا القاعدة السارية فى الجمعيات المحلية حتى لا يكون للمشرفين أى مصلحة فى المخاطرة والقيام بعمليات غير مضمونة لأنهم لن يكسبوا من ورائها سوى الضرر الذى يصيبهم شخصيا ، اما عضو الادارة

الوحيد الذى يحصل على اتعاب متواضعة فهو الصراف ، ويتضمن النظام الأســاسى ايضا الى جانب قاعدة التمسـك بالاحتياطات الواجبة ضــمانا للاعمال ، نصا يحرم القيام بأية مضاربات من اى نوع فيما يتعلق بممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة ، ولا يجوز توزيع اية أرباح تجاوز النسبة المئوية للفوائد التى تدفعها الجمعية عن القروض ، بل ان الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٧ ابريل ١٨٨٢ اصدرت قرارا بتحديد الحد الاقصى للارباح الموزعة بمقدار ٤٪ فقط طالما ان احتياطى راس المال لم يصل الى حد معين ويجب عندئذ اقتطاع مبالغ اضافية من الفائض لاضافتها الى الاحتياطى ، والخلاصة ان القواعد التى تسرى على جمعيات الائتمان المحلية تطبق ايضا على الجمعية المركزية ويعتبر ذلك ضمانا كاملا للمساهمين والدائنين ٠

سياسات حذرة لتوزيع الأرباح : **Precautious devidend policies**

اصدرت الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٧ ابريل ١٨٨٢ قرارا بأنه لا يجوز توزيع ارباح تزيد عن ٤٪ ما دام المال الاحتياطى لم يبلغ قدرا اجماليا كبيرا ، ويجب فى هذه الحالة ترحيل جزء اضافى من الأرباح الى الاحتياطى، وقد تقرر سريان تلك القاعدة على الجمعية المركزية الى جانب تطبيقها فى الجمعيات الائتمانية المحلية لأنها تضمن الأمان الكامل للمساهمين والدائنين على السواء ٠

الجمعية المركزية لا تسعى للربح :

The Central Union does not strive for profit either

الجمعيات المركزية مشروعات لا تسعى للربح وهذا يضيف الى الأمان الذى توخيناه بتطبيق قاعدة الأرباح المشار اليها آنفا ، وهاتان القاعدتان من شانها ضــمان بقاء الجمعيات المركزية وضــمان الثقة فيها من جميع الأطراف ٠

المهمة الرئيسية موازنة الفائض والعجز النقدى :

The main function is to balance monetary surplusses and deficits

ليست الجمعية الائتمـانية المركزية بنكا من النوع العادى ، ولكنهـا تؤدى وظيفة التوازن فيما بين الجمعيـات المحلية الأعضـاء ، فتودع فيها الجمعيات ما لديها من فائض نقدى لاستثماره ، وتلجأ اليها عند الحاجة الى الأموال فتسحب منها ، وعلى ذلك فان الجمعية المركزية تؤدى مهمة نافعة جدا لأنها توفر للجمعيات ذات الفائض وسيلة لاستثمار هذا الفائض وتتقاضى فوائد مجزية عنه ، وتقدم للجمعيات التى تحتاج الى المال حاجتها منه خاصة الجمعيات المحلية الجديدة التى يلزمها المال لتكوين راس المال العامل ٠

ومنح بنك الانعاش الاقليمى لمقاطعة الراين لاند قروضا كبيرة فى مبدأ الأمر لجمعية الائتمان المركزية فى المنطقة لكن فى خلال السـنوات العشر التالية زاد حجم العضوية من المنطقة ومن المناطق الأخرى الغنية فاصبح لدى الجمعية فائض دائم من الاموال ولم تواجه أى نقص فى السيولة لعدة سنوات، ويبدو انه من المنتظر أن يستمر التحسين فى الوضع الائتمانى للجمعية مع توافر المتدفق النقدى الكافى ، ورغم أن اللائحة النظامية للجمعية المركزية تسمح لها بممارسة جميع العمليات المصرفية فليس فى النية ممارستها جميعا وتقتصر العمليات على الاتصال بالجمعيات ٠ وتستثمر الأموال الفائضة فى الأوراق المالية المضمونة وفى عقود شراء العقارات ٠

البنك المركزى يحتاج الى راس المال :

The Central Bank also needs equity capital

كما تحتاج الجمعية الائتمانية المحلية لتكوين احتياطى كاف تحتاج الجمعية الائتمانية المركزية الى مثل هذا الاحتياطى ايضا حتى تتمكن من القضاء على سلطان المرابين ، ولتقوية مركزها الائتمانى فى المستقبل لكى لا تحتاج الى اموال من الخارج ، وتسير عملية تكوين الاحتياطى ببطء فى

بداية الأمر تبعا لسياسة الحذر التى تملى على الجمعية الابتعاد عن العمليات ذات الأخطار وللاعتبارات التى تجعل من الواجب تقديم الخدمات الكافية للجمعيات المحلية الأعضاء ، لكن مع تزايد العمليات تتوافر فوائض نقدية تكبر حجما باستمرار وتزداد المبالغ التى تقتطع وتضاف الى المال الاحتياطى تدريجيا وبذلك يؤدى المال الاحتياطى المتراكم نفس الدور الذى يؤديه رأس المال ولكن بشىء من البطء ، وكان من المتوقع منذ انشاء الجمعية المركزية (البنك المركزى) أن النجاح لن يكون سريعا مع اتباع مبدأ الحذر فى الادارة، فالبنك المركزى ينمو كما تنمو شجرة البلوط التى تنمو ببطء أولا ثم يتسارع نموها بمضى الوقت حتى تبلغ فى النهاية حدا من الرسوخ والقوة يمكنها من الصمود فى وجه اشد العواصف ٠

الاهتمام بالمستقبل دائما :

To be always concerned with the future

لما كان بقاء المنشأة وفاعليتها يتوقفان على اتساق الروح فيها وتجنيب المعاملات الخطرة فقد تقرر الا يسمح بالانضمام لعضوية الجمعية المركزية (البنك المركزى) الا لجمعيات الائتمان المحلية وحدها كما أوضحنا آنفا ، وأمكن منع سياسات الربح التدليسية بتحديد اقصى معدلات الربح الموزع مما يضمن تكوين الاحتياطى الرأسمالى ، ورغبة فى تلافى الخروج على هذه هذه المبادىء تقرر جعل تغيير نصوص اللائحة النظامية الخاصة بهذه الشئون على درجة كبيرة من الصعوبة ، ويستدعى الأمر التزام اشد الحذر لكبح جماح ما قد ينشأ من الرغبة فى توزيع المال الاحتياطى كأرباح حتى يمكن المحافظة على المنشأة من أجل الاجيال القادمة ٠

جمعيات الادارة التعاونية : **Managing Cooperative Unions**

يتركز هدف اتحاد البنوك المركزية فى القيام بالأعمال المصرفية لجمعيات الائتمان المحلية الأعضاء فيها أما هدف جمعية الادارة التعاونية فهو نشر حركة جمعيات الائتمان والعمل على دعم وتقوية أعمال تلك الجمعيات

وجمعياتها التعاونية المتفرعة عنها او المساعدة لها Auxiliary وقد ادرجت فى اللائحة النظامية للبنك التعاونى الزراعى بالراين قواعد خاصة بهذا الشأن ، لكن لم تدرج مثل هذه القواعد فى اللائحة النظامية لجمعية الائتمان الزراعى المركزية لأن عددا من البنوك المشتركة رفضت الانضمام لاتحاد البنوك المركزية وشراء أسهم فيه ، لذا تقرر انشاء جمعية الادارة التعاونية بنيوفيد فى ٢٦ يونيو ١٨٧٧ لتقدم للجمعيات المنشأة حديثا والتى قد تقرر الا تنضم الى البنك المركزى ولا تشترى اسهما فيه مزايا المنشأة الكبيرة ٠

نقلت جمعية الادارة التعاونية من نيوفيد الى برلين واصبح اسمها « الاتحاد العام لتعاونيات رايفيزن الألمانية »

General Association of the German Raiffeisen Cooperatives.

وذلك فى اول يناير ١٩١٠ بعد اندماجها المؤقت فى « الاتحـاد الفيدرالى للتعاونيات الزراعية » الذى تم فى ربيع ١٩٠٥ ثم الغى فى اول يوليو ١٩١٣، وتقرر فى الجمعية العمومية « للاتحاد العام لتعاونيات رايفيزن الألمـانية » المنعقدة فى ١٢ فبراير ١٩٣٠ حل هذه المؤسسة لتمهيد الطريق نحو انشاء اتحاد موحد لجميع التعاونيات الزراعية الألمانية ـ رايفيزن » ومقره برلين ، وبعد هزيمة ١٩٤٥ قامت الجمعيات التعاونية بمنطقة الاحتلال البريطانى بانشـاء مجموعة عمل فى ١٢ فبراير ١٩٤٦ اتسعت بانضـمام الجمعيات الموجودة فى مناطق الاحتلال الأمريكى والفرنسى فى ٢٠ مايو ١٩٤٧ ، ثم انتهى الامر بانشـاء « اتحاد رايفيزن الألمانى » يوم ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ فى مدينة بون) ٠

القيادات متشابهة فى البنوك المركزية وجمعيات الادارة فى المراحل الأولى المبكرة :

Identical leadership in the Central Banks and Managing Union in the early stages

كان مديرو جمعيـات الائتمـان المركزية يعملون ايضـا كمديرين فى جمعيـات الادارة وكان مجلس الاشراف فى الجمعيـات الأولى هو اللجنة

التنفيذية فى الجمعيات الثانية ذلك لأن انشاء جمعية الادارة كان حاجة ملحة بالنسبة لجمعيات الائتمان المركزية التى استلزمت أن تعمل جمعيات الادارة بعناية وحرص فيما يتعلق بالنهوض بالجمعيات الأعضاء وخاصة بالنسبة للرقابة الفعالة على كافة الجمعيات المنضمة الى جمعية الادارة ، وقد أدى هذا المطلب الى توثيق عرى الروابط الشخصية التى كانت متباعدة بعض الشىء فى بادىء الامر لضمان التقدم فى المستقبل ، ووافق جميع أعضاء الجمعيات على تعديل اللائحة النظامية للبنك الزراعى المركزى بحيث أصبحت جمعية الادارة قسما من اقسام اتحاد البنوك المركزية ٠

وظيفة جمعية الادارة : Functions of the Union

مهمة جمعية الادارة النهوض بجمعيات الائتمان ومساعدتها ومنحها الدعم المادى والاستشارى وتمثيلها أمام الغير ٠

وبهذا النص فى اللائحة النظامية أصبح للجمعيات الائتمانية الأعضاء فى جمعية الا دارة من يمثلها ، وجدير بالذكر ان كثيرا من أصدقاء جمعيات الائتمان والجمعيات الزراعية ايضا كانوا يعملون بجد ونشاط فى خدمة مصالح الحركة التعاونية محاولين النهوض بها وخاصة فى العهود الأخيرة، ومعظم هؤلاء الأصدقاء لهم أعمال ومهمات اخرى ، ولذا فان عملهم فى مجال التعاون ومناصرة الجمعيات كان بمثابة نشاط تابع أو ثانوى ، وليس من الصعب انشاء جمعية اذ ان فائدتها ظاهرة لكل انسان منذ البداية ، والحاجة اليها غير خافية فى كل مكان ، لكن ليس من السهل بذر الروح التعاونية الصحيحة فى مراحل الحياة الأولى للجمعية بغية المحافظة عليها ، كما يصعب ضمان الادارة الجيدة الموثوق منها ، ومن هنا انبثقت الحاجة الى وجود منشأة يستمد منها قادة التعاون العون والنصيحة ، وكل من يريدون انشاء جمعية ، ومنذ ان قامت جمعية الادارة أى من عدة سنوات وهى تؤدى من المهام ما يزيد كثيرا على قدرة فرد واحد اذ كثيرا ما يطلب اليها تقديم المشورة والمعونة بشكل لا يستطيع أن يضطلع به الأفراد ، وسوف يزيد الالتجاء اليها

فى المستقبل ، لكن لابد ان يكون على رأس الجمعية فرد واحد يخصص جهده لهذا العمل ويعتبره عمله الوحيد الذى يتفرغ له ، والى جانب هذا الرجل مساعدون يعاونون معه يحفزهم الى ذلك الولاء للحركة ، لكن عددهم صغير ويجب ان يزيد ليتناسب مع العمل المطلوب منهم ، واتضح من تجارب العمل حتى الآن انه لابد من وقت طويل حتى يتدرب هؤلاء المساعدون ويتمرسوا بالعمل ويصبحوا على القدرة والكفاءة اللازمتين ، وظهر ايضا وجوب تثقيفهم فى مختلف فروع الزراعة والاقتصاد التى لها علاقة بادارة جمعيات الائتمان .

المعونة المالية يجب ان تقترن بالتوعية :

The financial help to be granted to the peaple must be combined with their enlightment

لا شك أن مجرد انشاء جمعيات الائتمان لا يؤدى الى تحسين احوال المجتمعات الريفية من تلقاء نفسها ، بل ينبغى بث الوعى فى نفوس الريفيين بأن مجتمعهم بحاجة ماسة الى تغييرات جذرية فى طريقة المعيشة وطريقة أداء الأعمال وطريقة السلوك ، ولابد من كشف اسباب القصور حتى يتبينوا اهمية التغيير مع الأخذ بيدهم بحرص ورشد وارشادهم الى كيفية التغيير وبعبارة أخرى تستطيع القول بأن المال وحده لا يكفى ولا يؤدى الغرض ، واهم من ذلك الارشاد الواعى وتعليم الجمهور كيف يستخدمون المال فى افضل الغايات وبأحسن السبل حتى اذا قدمت جمعيات الائتمان هذا المال كان الناس متأهبين لاستخدامه من اجل تحسين احوالهم ، وليس الأمر هينا لأن الاسباب الرئيسية لانتشار الفاقة وازدياد الحاجة فى المجتمعات الريفية كامنة فى الناس انفسهم ومن هنا لابد من ان نجعل الناس هدف العمل بتقديم النصح والارشاد لهم دائما بلا ملل ولا كلل ، الى جانب الارشاد والمساندة الدائمة لطريقة ادارتهم لعملهم ، ويتطلب الأمر صبرا ومثابرة جادة لا يطيقها الا القليلون ، والدليل على ذلك أن عددا كبيرا من الشباب الذين قرروا أن يكرسوا

انفسهم لهذا العمل والذين عملوا فعلا فى جمعية الادارة تركوا العمل بعد وقت قصير ·

من اجل ذلك ينبغى على جمعية الادارة ان تحث العاملين معها على بذل كل جهد مكثف يمكن رغم انهم لا يتلقون أى مقابل لأن موارد الجمعية المحدودة لا تسمح بصرف مكافات ، ولا غرابة فى أن من يبقون متمسكين بمواقعهم فى العمل هم الذين يدركون تماما اهمية رسالتهم ولا يسعون وراء الكسب بقدر سعيهم لنجاح العمل وتحقيق الاهداف وحماسهم لمهمتهم وحدها ودافعهم فى ذلك عمل الخير والبر مع انكار الذات والتجرد وكلها اخلاق اصبحت نادرة هذه الأيام ، رغما عن ان هذه الصفات من تعاليم المسيحية، اذ يصعب أن نرى ما يدفع أى انسان لكل هذه التضحيات غير عمل الخير بوصفه خلقا مسيحيا مثاليا ، وهو ما اكدنا عليه مرارا ولا سبيل لنا الا التاكيد عليه ما دام المال قليل ، وسيظل الأمر كذلك لفترة قادمة ، وسيظل العون معتمدا على مبدأ البر وعمل الخير ، ولن يستطاع تجنيد المزيد من الموظفين للجمعيات فى المستقبل الا اعتمادا على هذا المبدأ أيضا ·

ولا يعنى هذا ان من لا يستطيع العمل لوجه الخير لن يتاح له الاسهام فى العمل من اجل المصلحة العامة ، بل الباب مفتوح أمام كل من يستطيع تقديم نشاطه وجهده والتوفر على خدمة المحتاجين بكل طاقاته وبلا غرض خاص مكتفيا بالقليل ، ونامل ان يستطيع هذا الكتاب أن يثير حماس الناس فيزداد عدد من يهمون بالانضمام الى الجهد التعاونى

الاقتناع ووحدة الفكر هما الأساس :

Uniform convictions are the foundation

تدين جمعيات الائتمان بمركزها الثابت وتاثيرها العميق الفعال الى المبادىء التى قامت عليها دون غيرها وهى المبادىء التى تثبتها اللوائح النظامية للجمعيات ولذا فان نجاح جمعية الادارة رهن بمراعاة بعض المبادىء المعينة التى جاءت فى نظام جمعية الائتمان الزراعية المركزية ،

وبذلك تتوحد الروح ويتوحد النشاط المتجه للأهداف المحددة بوضوح فى اللوائح النظامية المتماثلة وتسود هذه الوحدة من الروح والنشاط أعمال جمعية الادارة ، ولابد من مراعاة هذه المبادىء والالتزام بها ، اذ بغير ذلك لن تنجح اية جمعيــة لن تحقق اهدافهــا ، بل لن تســتمر فى الوجــود ، وقد أوضحنا فى الفصول السابقة الأهمية القصوى لاتباع المبادىء ليمكن ضمان نجاح الجمعيات ، وينطبق كل ما قيل فى هذا الشأن على الجمعيات كل بمفردها كما ينطبق ايضا وبنفس الدرجة على كل اتحاد لهذه الجمعيات لأنه اذا سمحنا للجمعيات التى تنضم الى الاتحاد المكون منها أو الى الجمعية الأعلى مســتوى المكونة منها بأن تعمل كل منها طبقا لمبادىء مختلفة فلن تلبث قليلا حتى يدب الشقاق بينها ويسود بينها الفرقة بدلا من روح التوافق والتعاون ٠

مهمة جمعية الادارة ليست هدفا فى ذاتها ٠٠ بل خدمة الجميع :

The Managing Union's function is not an end in itself, but a service to the whole

من حق الجمعيات الاعضاء فى جمعية الادارة ان تنشد النصح والعون من تلك الجمعية فى أى وقت وهو حق لا شبهة فيه ومفهوم من اللائحة النظامية وان لم يكن منصوصا عليه بصفة خاصة ، فلا شك ان جمعيات الادارة قد أقيمت وتشكلت هيئات مديريها من اجل غرض واحد هو خدمة التعاونيات الزراعية بوجه عام وجمعيات الائتمان بوجه خاص ، فهدفها الوحيد هو تقديم الخدمات لتلك الجمعيات الائتمانية ومساعدتها على بلوغ الاستقرار والمكانة المالية والمحافظة على بقائها والنهوض بها والتوسع فيها ، وتتاح الفرصة لكل جمعية بأن تعبر عن رأيها وطلباتها عن طريق حقها فى ايفاد مندوبيها لحضور اجتماعات جمعية الادارة المنضمة اليها ٠

وتلتزم كل جمعية ان تخضع ادارتها لرقابة جمعية الادارة ، وهو التزام من أهم الالتزامات الواجبات ويجب النص عليه فى اللائحة النظامية ، لكن أغفلت هذه القاعدة عمدا فى البيئة النظامية الأصــلية حتى لا يصــبح من

الصعب انضمام كثير من جمعيات الائتمان المحلية مما ترى ضرورة للخضوع لتلك الرقابة بل وكانت تعارضها ، وقد تبدلت هذه النظرة تماما الآن ، فقد اخذت جميع الجمعيات بلا استثناء تطلب ان يراجع حساباتها مراجعون متخصصون من خارجها ، ولهذا السبب اقبلت جمعيات كثيرة بل وقديمة على الانضـمام الى جمعية الادارة وسـاعد على هذا التطور ميل بعض الأطراف والشخصيات الى اخضاع الجمعيات للرقابة الرسمية الحكومية ، وهو اتجاه يجد مقاومة من جانب الجمعيات لأنها لا تحب الخضوع للرقابة الرسمية ، ولذا فقد فضلت ان تكون الرقابة باختيارها ومن جانب جمعية الادارة بدلا من الرقابة المفروضة ، وقد أصبح ممكنا الآن النص على هذا الالتزام فى اللائحة النظامية للجمعيات •

يجب ان تقوم جمعيات الادارة على مساهمات الجمعيات المحلية :

The Managing Unions has to be maintained by contributions from the local unions

تزداد نفقات جمعيات الادارة باستمرار بتزايد خدماتها وأعمالها بحيث اصبح لا غنى عن ان تقدم الجمعيات المحلية مساهمات سنوية لجمعية الادارة المنضمة اليها ، وكانت المساهمة السنوية قد حددت مؤقتا بمبلغ ١٥ مارك سنويا لكل جمعية محلية ويدخل فى هذه المساهمة الاشتراك فى الجريدة التعاونية ، لكن هذا الرسم قليل ولا يكفى لتغطية نفقات جمعية الادارة التى لا مناص لها من ان تسعى للحصول على الأموال اللازمة لها من مصادر اخرى ، ومن المؤسف ان بعض الجمعيات التى نشأت وجاءت الى الحياة بفضل جهود جمعية الادارة مباشرة أو بطريق غير مباشر ثم استفادت من المزايا العديدة التى تقدمها جمعية الادارة لا تنضم اليها ، ومن ناحية أخرى مما يدعو للارتيـاح ان اكثر من الجمعيـات تقبل على الانضـمام لجمعية الادارة التى اخذت عضويتها فى النمو ، بل ان هناك جمعيات فى مناطق نائية تطلب الانضمام رغم انها قد لا تتمكن فى الوقت الحالى على الأقل من الحصول على دعم مباشرة من جمعية الادارة •

الاحصائيات وحدها مصدر المعلومات الدقيقة :

Only Statistics offer exact information on the organization

يعنينا أن نوضح هنا الأهمية القصوى للبيانات الاحصائية ، والمأمول أن تصبح الميزانيات العمومية السنوية التى تقدمها الجمعيات الى جمعية الادارة والبيانات الاضافية الأخرى التى تلتزم الجمعيات الأعضاء بتقديمها ايضا مصدرا اساسيا للبيانات التى تقوم عليها احصائيات شاملة ، غير أن تراكم الأعمال الكثيرة المتشابكة والمتنوعة ، وقلة عدد العاملين أدى الى تأخير صدور مثل هذه الاحصائيات .

اجتماعات الجمعية العمومية تعبير عن القضية المشتركة :

Union meetings are expressing the common cause

تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة سنويا على الأقل ، وتعتبر الجمعية العمومية من أهم الهيئات ، ومن حق جميع الجمعيات الأعضاء فى فى التنظيم وهى تلتزم فعلا بايفاد مندوبين عنها ، ويحتمل أن يتغير الأمر مستقبلا فيقتصر ايفاد المندوبين على اتحادات هذه الجمعيات بدلا من الجمعيات ذاتها كما هو الآن ، ولهذه الاجتماعات اثر طيب جدا لأنها تزيد من وعى المشتركين فيها بحاجات المجتمعات الزراعية وتنمى الشعور بالوحدة العامة ، وهى أيضا منبر جيد يتيح أحسن الفرص لمناقشة المشكلات العامة ودعم الروح التعاونية وانعاشها ، وقد ثبت ذلك من نتيجة الاجتماعات ومن وحدة المبادىء والاهداف التى تجلت فيها وقد سادت الاجتماعات روح طيبة وعاد المندوبين فى غاية الارتياح للنتائج ، ونقلوا هذه الانطباعات دون شك الى زملائهم من اعضاء جمعيات الائتمان .

ومن واجب اعضاء مجلس ادارة جمعية الادارة بالاضافة الى تحسين الأداء فى الجمعيات الأعضاء ، جذب وتنمية اهتمامهم ايضا ـ كما أوضحنا ـ الى رعاية مصالح جميع الجمعيات الاعضاء فى مختلف الميادين، ولذا عليهم اعداد ترتيبات خاصة لشراء السلع والمواد التى تحتاجها تلك

الجمعيات بالجملة ، وقد استطاعت جمعية الادارة أن تصل الى نتائج طيبة فيما يختص بمشتريات الأسمدة والأعلاف ، والبذور ، والحبوب ، وغيرها فحصلت على أجود الأصناف بأقل سعر ممكن مما كان له الأثر الكبير فى تحقيق وفورات ذات قيمة للجمعيات الأعضاء وفى القضاء على الوسطاء الى حد كبير وممارستهم الضارة التى تؤدى الى زيادة الأسعار والتلاعب فى الجودة ٠

اتحاد الجمعيات التعاونية المركزية :

The Union of the Central Cooperatives

يجب ان يقتصر اهتمام اتحاد الائتمان المركزى على الشئون المالية دون غيرها وعليه ان يبذل الجهد لكى يضم معا الجمعيات المحلية الصغيرة التى لا تستطيع البقاء كل بمفردها لضعفها ، فيجمعها فى منظمة واحدة متينة ودائمة ، ثم يعمل على تقويتها وتطوير امكانياتها الداخلية حتى اذا انتشرت الجمعيات التعاونية واصبح عددها كبيرا وانضمت الى الاتحاد المركزى كاعضاء فيمكن للاتحاد ان ينشىء فروعا ووكالات له ، وقد أوضحنا أن حرص الادارة فى العمل وتجنبها يؤدى الى تطوير بطىء فيما يتعلق بتكوين المال الاحتياطى ، لكن ذلك أمر لابد منه اذ ينبغى الابتعاد ما أمكن عن الصفقات السريعة غير المدروسة رغبة فى قيام الجمعيات على أساس قوى، واذا تصـورنا قيام منظمة تتألف من اتحاد ائتمان مركزى يقوم فى مكان متوسط من البلاد وله فروع ووكالات فى جميع المناطق لأمكننا أن نرى كيف يمكن الوفاء بجميع احتياجات المجتمعات الريفية المالية بسهولة ويسر مع تقليم اظافر المرابين والقضاء على سلطانهم قضاءا تاما ٠

ينبغى على الفروع الاتصال بالجمعيات المحلية :

The branches should communicate with the local unions

تتيح الجمعيات المحلية فرص الاستثمار أمام جميع المواطنين الجادين، وتيسير لهم ايداع مدخراتهم مهما كانت صغيرة وتدفع لهم فوائد وتصونها

لهم بحيث يطمئنوا عليها ، وفضلاً عن ذلك فالجمعية تعمل لمصلحة هؤلاء الاعضــاء المدخرين وتبذل جهدها للارتفاع بمســتواهم المعيشى ، فمهمة الجمعية تجتذب الأموال مهما كانت صغيرة الحجم وبالتالى خاملة لا اثر لها ولا تجلب لصــاحبها اى انتفاع فى صورة فائدة او غيرها ، ثم تتولى الجمعية توجيه هذه الأموال وادخالها فى محيط التعامل مما يفيد الجميع ، وتستطيع الفروع والتوكيلات ان تتحكم فى تداول الأموال بمساعدة اتحاد الائتمان المركزى ، وربما يمكن ايضاح هذه العملية لو مثلناها بنظام الرى فى الزراعة حيث تسحب المياه من الأماكن التى تعانى من عدم توافر فرص الاستثمار وحيث تتكاثر فوائض الأموال ثم توجه الى الأماكن التى يعوزها المـال ٠

نظام الفروع يكمله تشعب جمعية الادارة :

The system of branches should be complemented by subdivisions of the Managing Union

يجب انشاء جمعية ادارة لكل فرع ، وحيث يوجد توكيل يجب ان توجد شعبة من الجمعية ، ولن يقتصر واجبات مديرى جمعية الادارة على نشر الحركة التعاونية وتوسيع نطاقها فقط فى مختلف المناطق بمعونة العاملين معهم ، بل ان المهمة الأكثر اهمية هى قيادة التعاونيات نحو انشطة وعمليات ناجحة باستمرار وغير محفوفة باية اخطار او مخاطر على نمط من العمل المشــترك وعلى المبــادىء التى طالما ذكرناها ، ويجب على جمعية الادارة والعاملين فيها تكريس العناية المستمرة لمتابعة اداء الجمعيات مع الاستعداد الدائم لتصحيح المسار بالنصيحة السريعة والمعونة والدعم اللازم والاعداد للعمل فى المستقبل لتبلغ الجمعيات التعاونية المستوى المرموق من الاداء والاستقرار ٠

تحقيق الأهداف بلا الزام قانونى :

To reach the goal without legal compulsion

ليس من الملائم ابدا ان تخضــع التعاونيات لاى ضــوابط او رقابات

حكومية بدعوى توجيهها للأهداف المنشودة ، فليست تلك الرقابة تدخلا غير محمود فى مصالح الجماهير الخاصة فحسب ، بل انها تجعل من المستحيل اختيار الاشخاص الصالحين للقيام بالمراجعة المحاسبية وتدريبهم وتثقيفهم ، ولن يتيسر تعبئة القوى المادية والمعنوية للجماهير على أعلى مستوى الا فى ظل التدابير الحرة تماما وبهذه الطريقة تنطلق الجماهير نحو العمل المجدى ·

ومن الضرورى اظهار الجمعيات ومعظمهم من الفقراء والبسطاء على الاهداف المرجوة وهى فى طبيعتها ممكنة التحقيق ، ويساعد على ذلك بالتدابير القانونية التى تزيل العقبات وتمهد الطريق فقط دون أن تضع على الجماهير التزامات أو تقسرهم على عمل ما ـ بل يترك العمل لارادتهم الحرة مع تشجيعهم على ابداء الآراء والميول المؤيدة لمبدأ المساعدة الذاتية حتى يقبلوا على العمل معا بروح طيبة مسرورين بأنهم يكرسون كل طاقاتهم المادية والروحية من أجل تحسين حياتهم ومعيشتهم هم بأنفسهم ، وقد دلت التجارب على أن القسر والاجبار لن يفيد الا فى تثبيط الهمة وقتل الحماس ·

وطريق الى التنظيمات الاكبر حجما طويل وشاق :

The road to the larger organization is difficult and long

يوجد الآن اتفاق تام على أن التنظيم المأمول له نتائج طيبة وآثار حسنة لا شك فيها على أكبر فئات المجتمع أهمية وهم جمهور الزراع ، وتمتد تلك النتائج والآثار لتشمل الأمة كلها ، اذ أن رفاهية المجتمع كله رهن برفاهية جماهير الزراع ، غير أن هذه الأفكار والمبادىء على وضوحها لم تلق الاهتمام الجدير بها حتى الآن ، ورغم أن فائدة الحركة التعاونية أصبحت ظاهرة ومعترفا بها الا أن الجمعيات التعاونية تواجه صعوبات جمة حين تحاول انشاء نوع من التنظيم الأعلى مستوى ، فقد استخدمت فيما مضى كل الوسائل الممكنة لمنع جماهير الزراع من الاجتماع وتوحيد جهودهم بغية تنظيم أوضاعهم الاقتصادية ، وقد اقتنعنا بأهمية ذلك بعد فترة من العمل

طالت الى ما يزيد عن اربعين عاما ، ساعين لتحقيق ذلك الهدف ، ونرى انه فى الوقت الحاضر على الأقل لن تجدى احسن الحجج واقواها فى تحقيق الوحدة مهما استخدمنا فى ابدائها من وسائل الاقناع المنطقية البليغة .

انعكاس التفكك السياسى لأمتنا هو السبب :

This only reflects the political disunity of our nation

ولا ترجع أسباب هذه الصعوبات الى اشياء فى الأمة ذاتها بقدر ما هى راجعة لأسباب اخرى ، فالشعب يريد الوحدة وسيتحد اذا لم تحدث تدخلات لمنعه من ذلك ، ويبدو أن الميول والاتجاهات المختلفة المتعارضة الآن ما زالت تصدر من المنابع ذاتها التى اشاعت حتى الآن الفرقة فى صفوف الأمة الألمانية ، ولا شك أن الوحدة الاقتصادية لن تتم الا بعد فترات من التفكك سابقة عليها ، وقد اثمرت سنوات التفكك حقائق أصبحت ظاهرة الآن وجديرة بأن توقظ كل انسان وتفتح عينيه وتقوده الى استخلاص النتائج الصحيحة ولكن الأحوال ما زالت تنحدر الى الأسوأ ، وما برحت البلوى تزداد سنة بعد أخرى ، ولن يقف الأمر عند حد الا حين ترى الأمة انه ليس أمامها من منقذ سوى أن تضم صفوفها وتتوحد للتغلب على أعدائها بعد أن تقلع عما هى فيه من ضيق الافق والتفكير القاصر ، فالوحدة قوة لا تقهر ، وسيواجه الشعب بؤسا كثيرا قبل أن يصل الى هذا الحد ولابد من ذلك تحت الظروف السائدة .

سوف يسدد الله خطانا :

God will nevertheless lead us toward our goal

اننا نعتقد اعتقادا راسخا فى أن الوسائل التى نقترحها ونقدمها سوف تقودنا الى الأهداف المنشودة ، وسنواصل العمل معا كما فعلنا من قبل ، وسوف نستعين بأصدقائنا الذين يزداد عددهم باستمرار ، لكننا لن نكره احدا على اعتناق آرائنا ، وستفتح جمعياتنا واتحاداتنا قلبها مرحبة بكل من هم على استعداد للانضمام اليها على اساس المبادىء المعلنة المعروفة

والمجربة ، وسـيبارك الله جهودنا من اجل تدعيم الاتحاد الذى نجاهد من اجلـه ٠

تعقيب الناشر على الفصل السابع :

ليس اتحاد الجمعيات سوى استمرار للمبادىء الأساسية التى انشئت طبقا لها الجمعيات التعاونية المحلية وهى « تنسيق القوى الاقتصادية للعديد من الأفراد الذين يتحدون من اجل المساعدة الذاتية المشتركة المتبادلة » مع حمل هذه المبادىء الى مستوى اعلى (دكتور ج٠كلوساك (Dr. G. Klusak) مدير عام اتحاد الرايفيزن الألمـانى ببون فى مقال نشر بعنوان « جمعيات ائتمان رايفزن واتحاداتها » فى « جريدة جميع اشكال الائتمان » بالعدد ١٢ سنة ١٩٦٤ (*) وبهذه الطريقة تنضم الجمعيات التعاونية للعمل معا وتتجه نحو تجميع الجهود والقوى لتصبح وحدة اكبر حجما لها وزن اقتصادى اعظم ثقلا وتاثيرا ، ويمكن ان تتم هذه الوحدة فى شكل تنظيم من مرحلتين او ثلاث مراحل ، فتقام اتحادات او تنظيمات مركزية او اية منظمات اخرى تضـم الأنشـطة الادارية والعملية على اسـاس من الترتيبات القومية او الاقليمية المختلفة دون التقيد باية مبادىء جامدة ٠

ولاتحاد الجمعيات اهمية خاصة فى عالم تتغير صفته الفنية والتنظيمية باستمرارولا تستطيع الجمعية التعاونية المنفردة القيام بمهمها على الوجه الأكمل فى تحسين احوال اعضائها المالية حاليا ومستقبلا الا من خلال « التعـــاون على مســتوى اعلى » Cooperation on a higher level نظرا لقدرتها المحدودة بالضرورة (برفسور د٠ج٠دراهيم Dr. G. Draheim)

---

*) Dr. Gustav Klusak, former General Manager of the German Raiffeisen Association, bonn, in his article "The Raiffeisen Credit Unions and their Associations" in the "Journal for the Entire Credit Business," No. 12/1964 p. 4.

رئيس البنك المركزى الألمانى للتعاونيات بفرانكفورت فى كتابه « الجمعية التعاونية كنوع من المشروعات » الطبعة الثانية ، جوتنجن ١٩٥٥ » ٠

ويجب الا تخلط بين « التعاون على مستوى أعلى » وبين التركيز لأن الاتحادات التعاونية انما تبنى من القاعدة الى القمة بعكس بناء المنشآت التى تؤدى الى التركيز مثل المؤسسات الاحتكارية (الترست Trusts والكومبين Combines وغيرهما) ، فهما مختلفان على طرفى نقيض ٠

وتحتاج جمعيات الائتمان الآن اكثر من أى وقت مضى الى تنظيم نفسها فى اتحاد كى تستطيع التصدى لمشكلة السيولة كما تظهر هذه الأيام ، وهذا التنظيم مهم ايضا لتطور صناعة الخدمات وبدون مثل هذا التنظيم تنهار الجمعيات الائتمانية اذ تصبح بلا معين فى حرب المنافسة الضروس ، ويتطلب النظام الاقتصادى الحديث القائم على اقتصاد السوق ضرورة تقوية وضع الجمعيات فى السوق بتكوين اتحادات فيما بينها حتى يمكنها تحقيق النتائج الملائمة ٠

وليست الاتحادات الراسية بهذا الشكل هى الميزة الواضحة الوحيدة لتعاونيات رايفيزن » بل تمتد لتشمل اتحاد قطاعات كبيرة من الأنشطة الاقتصادية التى تنتمى فى معظم الأحيان لمستويات مختلفة منفصلة ومتباعدة كالانتاج والتجهيز والتسويق والخدمات مع مركز مالى وائتمانى لتمويل والمدخرات بوجه خاص « هـ.كالكستين H. Kalkastein رئيس اللجنة الفيدرالية الألمانية للرقابة على الائتمان فى خطابه أمام اجتماع اعضاء اتحاد رايفيزن الألمانى عام ١٩٦٥ فى كوبلينز Coblenz وتدخل المؤسسات التالية بيانها فى البرنامج الموسع للخدمات التى تقدمها جمعيات الائتمان وبنوكها المركزية ومنظمة القمة أى البنك الألمانى المركزى للتعاونيات فى فرانكفورت Frunkfurt

*) Professor Dr. H.C. Georges Draheim, President of the German Central Bank for Cooperatives, Frankfurt, Germany, "The Cooperative Society as a Type of Business Enterprise," 2nd edition, Geottingen, 1955

وهذه المؤسسات هى :

البنك الألمانى التعاونى للرهونات

The German Cooperative Mortgage Bank

a corporation in Hamburg مؤسسة فى هامبورج

البنك الزراعى البافارى (شاركة ذات مسئولية محدودة فى ميونيخ

The Bavarian Agricultural Bank

a company with limited liability in Munich

جمعية التامين للرايفيزن والبنوك الشعبية فى فايسبادن

The Raiffeisen
and People's Banks' insurance Society in Wiesbaden

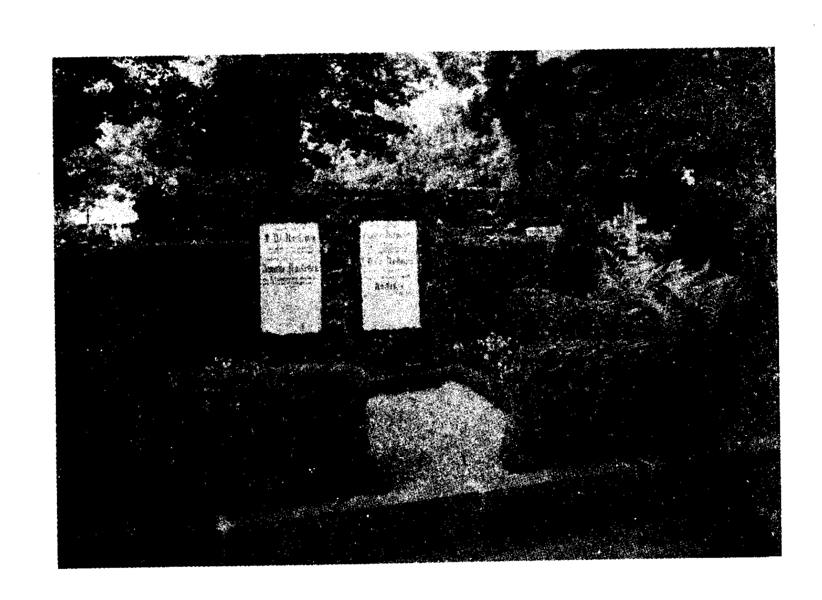
جمعية البناء والاقراض للبنوك الشعبية والرايفيزن فى شفابيش

The Building and
Loan Society for People's and Raiffeisen-Banks
Schwaebisch Hall

شركة مساهمة فى شفابيش هول ٠

a corporation in Schwaebisch Hall

وتتيح العلاقات الوثيقة التى نشأت بين أمم أوروبا الحرة منذ نهاية الحرب الثانية آمال ومجالات جديدة أمام الأنشطة التعاونية وقامت الاتصالات بين القادة التعاونيين فى مختلف الأقطار على أساس من الجذور المشتركة والتطورات التعاونية ، وتمت هذه الاتصالات فى وقت مبكر جدا قبل أن تفكر حكومات تلك البلاد فى أن توفد مندوبيها للاجتماع بالرسميين فى البلاد الأخرى ، وتجد دليلا واضحا على هذه العلاقات فيما قام به التعاونيون الهولنديون من أعمال الاغاثة لأصدقائهم الألمان فى الحركة التعاونية وما اثمرت من عمل مشترك فى ميادين أرحب وأوسع ، وتشير الدلائل على اتجاه الفكر التعاونى والعمل التعاونى الى قيام اتحاد بين التعاونيات القائمة على مبادىء رايفيزن متجاوزا حدود الدول ٠



توضـــح هذه الصـــورة المكـــان الذى دفن فيه رايفيزن وعائلته بمدينة هدسدروف بنيوفيد بألمانيا ٠

خاتمة الناشر :

من كان فريدريش فلهلم رايفيزن ؟ هو فى نظر البعض اشتراكى ثورى ورائد عظيم ، بينما يعتبره آخرون رجلا محبا لمساعدة الانسانية ومنظما بعيد النظر للقدرات والقوى الاقتصادية ، غير أن الصفات التى جعلت من رايفيزن واحدا من أعظم الشخصيات فى كافة العصـــور تبرزه لنا فى المقام الأول كانسان مدفوع باعتقادات مسيحية ، فقد تأثرت أعماقه ومشاعره بأحزان عصرنا وبؤسه ، وكانت افكاره ثمرة تعاطفه مع البؤس الانسانى ، وكان الفرد الذى لا حيلة له ولا قوة هو مركز اهتماماته وأعماله التى ترمى الى تقدير المساعدة والعون ·

ويعتبر أول قرار نهض به رايفيزن وهو انشاء مخبز فى بلدة فياربوش الصغيرة باقليم فسترفولد اثناء شتاء المجاعة عام ١٨٤٧/٤٦ عملا من أعمال البر ولكنه رمز لكل أعماله التى جاءت فيما بعد ، رغما عن ان تلك الأعمال الأخيرة كانت مؤسسة على مبادىء اقتصادية ، فلم تعتمد على المعونات السلبية ، بل استهدفت مساعدة الناس عن طريق تنشيط قدراتهم الكامنة « كان رايفيزن على العكس من ماركس الذى كافح لتحقيق المجتمع اللا طبقى بصراع الطبقات من اجل خلاص الفقراء والمضطهدين لأن رايفيزن بحث عن الطريق للتغلب عن الحاجة ووجده فى توحيد وتقوية روح المساعدة الذاتية والادارة الذاتية والمسئولية الذاتية معتمدا على خلق البر والاحســان فى الأخلاقيات المسيحية » (دكتور سونيمان Sonnemann رئيس اتحاد رايفيزن الألمانى فى مقاله المنشور بمجلة « المســيح والعالم » الاســبوعية الألمانية ، العدد ٢٥ الصادر فى ٢٥ يونيو ١٩٦٥ (*)

فأساس فكر رايفيزن تعديل المجتمع لا تغييره جذريا وهذا ما جعله يتجه الى التعاون ، وينظر دكتور فلهلم ترو Dr. Wilhelm Treue الاستاذ

*) Dr. Th. Sonnemann, "More Successful than Karl Marx-Tradition and New Reality" in "Christ and the World", German Weekly, supplement to No. 26, June 25, 1965.

بجامعة هانوفر الفنية Hannover Technical University الى فكرة رايفيزن بوصفها « احياء فكرة قديمة ظلت موجودة دائما وثبتت فاعليتها وسلامتها على مر التاريخ ، لكنها حجبت مؤخرا وغلبتها افكار جديدة وقوة المشروعات الخاصة والمؤسسات العصرية المتمثلة فى شركات المساهمة (مقال منشور فى العدد السابق الاشارة اليه من مجلة المسيح والعالم) (*) ومما يحسب لرايفيزن أنه امكنه تعديل المجتمع من الوجهات الاقتصــادية والاجتمــاعية والسياسية بتحريك وتنشيط العقيدة التعاونية القديمة ، واستطاع ايقاظ هذا الشكل من المشروعات وبث فيه الحيوية الروحية جاعلا من الانسان مركز جهده وفكره ٠

وكانت جمعيات الائتمان التعاونية هى البداية الضرورية لأن المال ورأس المال مفتاح السوق والطريق اليها فى كل آن ، بل ومفتاح الاقتصاد والطريق اليه أيضا « وتعمد الجمعيات حسبما هو مقترح هنا على المساعدة الذاتية المطلقة وحدها وتؤدى هذه المساعدة الى التوسع فى استخدام طاقات الناس والأرض على أوسع مدى ممكن (رايفيزن فى مقدمة الطبعة الاولى من كتابه) ويواصل رايفيزن من كلامه معترفا باهمية التضامن الاقتصادى فيقول « تقدر الجمعيات الوسائل والموارد وتوفرها من اجل اقامة المنشآت الصناعية المناسبة لامكانيات الشعب التى تظل عاطلة فى فصل الشتاء على الخصوص ولا تستغل الاستغلال الكافى الواجب فى بقية فصول السنة ، فبعد انشــاء الجمعيات التعــاونية مباشرة يمكن افساح المجال امام هذه القوى والامكانيات لتعمل عملا مربحا فى كثير من الاقاليم من خلال تحسين استخدام الأراضى » وتضطلع جمعيات الائتمان بمهمة أخرى اضافية لحل مشكلات التوريد والتسويق الزراعى حاليا وفى المستقبل عن طريق تنســيق النظام

(*) Professor Dr. Wilhelm Treue, Hannover, Germany, in "One Man's Call to Self-Help — Friedrich Wilhelm Raiffeisen — Christian and Social Pioneer," in "Christ and the World," German Weekly, supplement to No. 26, June 25, 1965.

الاقتصادى فى كافة مشروعات رايفيزن وما يتصل بها ، فلا شك ان نطاق أنشطة تعاونيات رايفيزن شكلها كعمدة فى عدة مقاطعات صغيرة باقليم فسترفولد حيث نشأت علاقات مع سكان الريف الذين كانت اغلبيتهم العظمى من الفلاحين مع بعض الحرفيين العمال المتصل عملهم بالزراعة ، ومن هنا كان اهتمام رايفيزن منصبا على سكان الريف ، ولكن من الخطأ أن نستنتج من ذلك أن جمعيات رايفيزن الائتمانية تتجه الى الريفين وحدهم من دون سائر المواطنين ، ونلمس الدليل على ذلك فى عنوان الطبعة الأولى من كتابه وهو « جمعيات الائتمان كوسيلة لعلاج ازمة سكان الريف وكذلك الحرفيين والعمال فى الحضر » وازال رايفيزن نفسه كل شكوك فى هذا الصدد بما كتب فى مقدمة الطبعة الأولى من كتابه حين قال :

« تستطيع جمعيات الائتمان أن تكون فعالة ونافعة لا فى المناطق الريفية وحدها ، بل وفى البيئات الحضرية ايضا حيث يمكن تشجيع الحصول على الأراضى بنفس الطريقة المتبعة فى المناطق الريفية ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على المساكن لا سيما تلك التى يمكن بناؤها بشكل رخيص نسبيا ، وتقدم الجمعيات المساعدة للحرفيين بمنحهم قدرا اكبر من الائتمان يستهلك بالتدريج ، ويمنح مثل هذا الائتمان ايضا لعمال المصانع ذوى الكسب المنتظم والمرتفع بدرجة كبيرة فى العادة » .

« وظهر ذلك فعلا فى المناطق كثيفة السكان فى هيدسدروف Heddesdrof المجاورة لمدينة نيوفيد الصناعية حيث يعيش عدد كبير من عمال المصانع وحيث لا يريد أحد أن يفقد شيئا حصل عليه وتمتع به مثل منزل او قطعة أرض ، ولذا فان من يحصل على قرض لشراء منزل أو قطعة أرض يواظب على سداده بانتظام رغبة فى الاحتفاظ بما اشتراه ، وهو حافز قوى على الادخار بفضل مجرد تراكم النقود وانه لا بأس من تشجيع الطريقة الأخيرة ايضا ، ومن هنا نجد جمعيات الائتمان ذات فائدة عملية ايضا لعمال المصانع » .

« ويمكن ان تضمن القروض طبقا للنظام المقترح هنا فى اى مكان حتى ولو كان المكان يقع فى اكبر المدن حجما ، وتتضمن اللائحة النظامية الأحكام اللازمة لصرف قروض قصيرة الأجل لأعضاء الجمعيات الذين لا يتيسر لهم تقديم الضمانات المطلوبة ، ويحسن ان تفعل مثل هذا المناطق فى المدن الكبرى، وتقام فيها جمعيات مستقلة تقدم القروض النقدية اللازمة بضمانات شخصية، على ان تتصل هذه الجمعيات بعضها ببعض باستمرار لتتعاون معا عن طريق تكوين مجلس ادارة منتخب ، وبهذه الطريقة تزداد معرفة الأفراد الشخصية بعضهم ببعض فى هذه المناطق بتاثير الاتصالات المختلفة والاجتماعات(*) » ٠

ونلاحظ فى هذه الأقوال فكر رايفيزن الاجتماعى والسياسى البعيد النظر ، واتجاهاته فيما يتعلق بفاعلية جمعيات الائتمان ، وقد تطورت هذه الأفكار والاتجاهات الآن بصورة متسعة على ضوء التغيرات الاجتماعية الكبيرة التى حدثت فى المناطق الريفية حتى تتلاءم مع تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى قامت عليها جمعيات رايفيزن الائتمانية ، وهكذا اصبحت حركة الجمعيات الائتمانية تضم الطبقة المتوسطة باسرها من فلاحين ، وحرفيين ، وصناع ، وتجار ، وعمال ، وموظفين واصحاب مهن حرة مستقلين ٠

ولم يكن طريق رايفيزن سهلا ، بل تعرض فى كل خطوة يخطوها على الطريق الى اهانات ومفتريات ، صبها عليه المعارضون والخصوم والمنشقون والهازئون وهو يسير بجهد ومشقة وتعب بالغ نحو النجاح ، لكن شخصيته المخلصة وثقته فى نبل مقصده اعاناه على القيام بمهمته بلا تردد ولا نكوص من اجل خير الانسانية ٠ وهب الى مساعدته نفر من الأصدقاء الموثوق بهم والمشجعين عن اقتناع واخذ عددهم يزداد مع مرور الزمن ، وعلينا ان نتذكر هنا جهود آلاف الأعضاء فى منظمة جمعيات الائتمان والى جانبهم المحاسبون والمديرون فى الجمعيات فقد كانوا الجنود المجهولون الذين بذلوا ما فى

*) F.W. Raiffeisen in the preface to the first edition of this book.

وسعهم تطوعا من اجل بلوغ الأهداف ، اذ بدون ولائهم ونزعتهم المثالية لما تيسر نقل افكار رايفيزن الى حيز العمل الواقعى ووقف الى جانبه أيضا شخصيات كبيرة شجعت بكل قوة عمل جمعيات الائتمان ·

والجدير بالملاحظة ان الناشر ذكر اسماء الشخصيات التى عاونت رايفيزن فى قائمة تذكارية خاصة ملحقة بالكتاب الذى نشره ، كذلك ينبغى عند ذكر رايفيزن ان نذكر ايضا معاصره العظيم فلهلم هاس Wilhelm Haes الذى اسس عمله على نفس الأفكار مع اختلاف فى الوسائل التطبيقية ، وفى عام ١٩٣٠ حدث التزواج بين طرائق كل من رايفيزن وهاس فى ميدان التعاون بعد مفاوضات شاقة لكنها ضرورية فكانت خطوة موفقة ولازمة فى تطور جمعيات الائتمان ، ولذا ذكرت فى القائمة المشار اليها سابقا اسماء من ساهموا فى انشاء الحركة التعاونية كاعضاء فى منظمة هاس ثم اصبحوا من رواد المنظمة الحالية العظيمة التى تضم جميع أنواع التعاونيات الريفية ·

« ولم يحدث ان اثرت افكار فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية تاثيرا بعيد المدى مثلما اثرت افكار رايفيزن الا فى حالات قليلة ، فهذه الأفكار التى صدرت عن رجل فرد فى قرية المانية مجهولة غزت الآن كل قارات العالم (*) وهذه العبارة قالها فى يوم ١٥ اكتوبر ١٩٦٥ دكتور شنيدر Schneider مدير معهد الاقتصاد العالمى بجامعة هامبورج والأستاذ به ، واصبح لاسم رايفيزن الآن مغزى ومعنى كبير ينطبق عليه ويعرف به ، مثله مثل القليل من الأسماء التى قادت الحركات التاريخية ، وصار رمزا عالميا منفصلا عن شخصية صاحبه وعن جنسيته ، فمنظمة رايفيزن وجمعيات رايفيزن التعاونية بل واسم رايفيزن كلها علم على تطور يشير الى حل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى مجال يتجاوز الميادين الاقتصادية والحدود القومية ·

*) Professor Dr. h.c. Schneider, Director of the Institute for World Economics in Kiel, Germany, in his address to the Annual Convention of the Raiffeisen Association of October 15, 1965.

وجدير بالذكر أيضـا أن الناشر ضمن قائمة الشرف المرفقة بالكتاب الذى نشر عنه ، أسماء من عاون فى تنفيذ افكار رايفيزن فيما وراء حدود المانيا ونهضوا بها وشجعوها من أجل خير شعوبهم فى قوة وانكار ذات ، وتطبق اليوم افكار رايفيزن ونظامه فى مناطق كثيرة بمعظم الاقطار الاوروبية وغيرها من القارات ، والبعض يستخدم اسم رايفيزن فى عنوان منظماته أو فى عنوان جمعياته الائتمانية .

وتسهم هذه الافكار العالمية اليوم فى تحسين الأوضاع الاقتصـادية بالدول النامية ويمثل برنامج رايفيزن مساهمة قيمة فى المعونة التى تمنح لتلك الدول وكان دكتور ج . كلوساك Dr. G. Klusak المدير العام السابق لاتحاد رايفيزن الألمانى محقا حين قال « كما فى القرن الأول من تاريخ الحركة التعاونية تظهر افكار رايفيزن فى بلدها الأصلى ظهورها فى جميع أجزاء العالم حيث لا تسـود أنظمة الحكم الشـمولية ، وينظر ملايين الناس الى جمعيات التعاون من طراز رايفيزن نظرتهم الى المثال المستقبلى الذى تتزاوج فى الحرية مع الارتباط الشخصى الذاتى المصدر ، ووسيلة فعالة لاثبات الذات وضمان لحمايتهم ومعيشتهم (*) .

For millions of people,the Raiffeisen-type cooperative societies will be the future model of a synthesis of freedom and self-determined commitment, an effective medium of self-assertion, and a guarantee of their livelihood..

ولا يمكن فصل مبادىء الفكرة التعاونية الثلاثية ــ وهى المسـاعدة الذاتية ، والادارة الذاتية ، عن افكار رايفيزن ، ونلمح فى كتابه التعبير

*) D. Gustav Klusak, former General Manager of the German Raiffeisen Association, Bonn : "The Raiffeisen Credit Unions," Vol. 17 of the pocketbook series on "Money, Banking and Exchange", edited by Prof. Dr. Moehring and Prof. Dr. Rittershausen, Frankfurt, Germany 2nd edition, 1964.

البسيط والقوى فى نفس الوقت ، عن كيفية استخدام الأفكار التعاونية عمليا ، ويقدم جوهر ما ورد فيه منذ مائة عام على التقاليد ، لكن طرق التطبيق تتأثر بالقوانين الديناميكية للتكيف مع الظروف المتغيرة ٠

والاعتراف بهذه المفاهيم يؤدى الى اعتناق الأجيال القادمة بالمبدأ الدائم باقامة التنسيق الضرورى بين الشكل والمضمون فى التنظيمات التعاونية ، ويعبر دكتور جورج بيكر Dr. George Beaker مدير اتحاد رايفيزن فى منطقة بلاتينـات الراين Rhine Palatinate عن هذه الفكرة بقوله An uneding task «التعاون مهمة لا تنتهى» (*) وهو على طرف نقيض مع معنى المشروع الاقتصادى بصفته الاقتصادية البحتة ، ويتناول العمل التعاونى أساسا التقدم الانسانى ويعنى به سواء فى شكل الحماية عن الحاجة المادية كما كان فى القرن الماضى أو فى شكل النظام الاجتماعى و شاكل يقظة الوعى الانسانى كما هو اليوم ، وسيظل أبدا من منجزات رايفيزن واسهاماته انه يحقق التقدم الانسانى بتقوية ودعم عناصر المجتمع الضعيفة بانفرادها ، ويجعل منها وهى متضامنة متعاونة قوة ذات اثر ٠

---

*) Dr. George Becker, Association Manager of the Raiffeisen Association of the Rhine-Palatinate, Ludwigshafen, Germany: «Raiffeisen's Idea» in the book, «In Memory of F.W. Raiffeisen,» published by the Raiffeisen Printing and Publishing Company, Neuwied, Germany, 1938.

To show their respect and gratitude towards

Friedrich Wilhelm Raiffeisen

the founder and pioneer of the world-wide
co-operative movement

and with the hope that this idea will unite
all associated organisations in the world

and the conviction that following generations have a
solemn duty to further and develop his idea

the co-operative organisations of the Raiffeisen system
have decided to found an international association
on the occasion of his 150th birthday
and to call upon all organisations in the world
founded on the same principles and dedicated
to the same ideals to join
with them in this association

تعبيرًا عن الاحترام واعترافًا بالفضل إزاء
فردريش فلهم رايفيزن
مؤسس ورائد الحركة التعاونية فى أنحاء العالم

ومع الأمل فى أن توحد الفكرة التعاونية كافة
المنظمات المشاركة فى العالم

واقتناعًا بأن على الأجيال القادمة واجب جليل بأن تساند
وتطور أفكار هذا العالم

قررت المنظمات التعاونية فى نظام رايفيزن
أن تنشىء اتحادًا دوليًا
فى مناسبة عيد ميلاده الخمسين بعد المائة

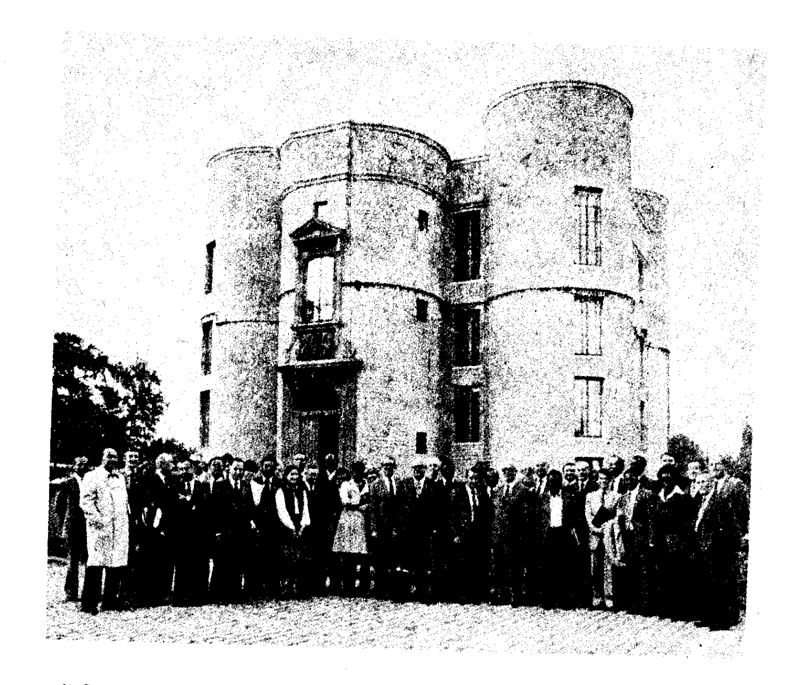
وأن تدعو جميع المنظمات فى العالم التى أقيمت
على نفس المبادئ
وكرست لنفس المثل أن تنضم
معها فى هذا الاتحاد

إيضاح

يسعد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية أن يعلن أنه تلقى خطابا بتاريخ ٧ مايو عام ١٩٨٢ موقعا عليه من مستر فيوبرون رئيس اتحاد رايفيزن العالمى وكذلك مستر وارنر شفجن سكرتير عام الاتحاد يوضحا فيه أنه يسعدهما أن يبلغا الأستاذ الدكتور كمال حمدى أبو الخير عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية أن مجلس ادارة اتحاد رايفيزن العالمى قد انعقد فى ٢٦ ابريل ١٩٨٢ ، وقرر قبول المعهد العالى للدراسات التعاونية عضوا بالاتحاد ٠

وبهذه المناسبة ارسل رئيس الاتحاد وسكرتيره القوانين النظامية للاتحاد وكذلك أسماء الأعضاء المنضمين اليه حتى تاريخ ١ مايو عام١٩٨٢، ويتضح من قائمة أسماء المنظمات الأعضاء ودولها ، أن القائمة تشمل منظمات تعاونية من ٤٢ دولة ، وتضمنت هذه القائمة اسم مصر من بين هذه الدول ويمثل المنظمات التعاونية فيها المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ٠

وتحقيقا للفائدة راينا ان ننشر هذه اللوائح المنظمة لهذا الاتحاد ، وهى مصدرة بكلمة تقدير واحترام لرايفيزن تعبيرا عن الوفاء واعترافا بفضل هذا العالم الكبير على الحركة التعاونية المحلية والعالمية ، موجهين النظر الى ما تحمله هذه الكلمات من معانى الوفاء للذين بذلوا جهدا لشعوبهم وللانسانية جمعاء ٠



توضح هذه الصورة المشاركين فى الندوة الدولية للادارة التعاونية التى عقدها اتحاد رايفيزن العالمى بقعلة هام ببلجيكا ، وحضرها ممثلوا حركة اتحاد رايفيزن من شتى انحاء العالم ويرى الدكتور كمال ابو الخير فى أقصى اليسار مندوبا عن المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية الذى قبل عضوا بهذا الاتحاد ٠

القانون النظامى لاتحاد رايفيزن الدولى

المادة الاولى :

الغرض : هدف هذا الاتحاد

اتحاد رايفيزن الدولى

رعاية افكار ف٠و٠ رايفيزن ونشرها على الملأ باقصى ما يمكن والعمل على تحقيقها دوليا بكل الوسائل التى فى وسعه ٠

المادة الثانية :

المقـــر :

يقام المركز الرئيسى لاتحاد رايفيزن الدولى فى نيوفيد / الراين ٠

المادة الثالثة :

الشكل القانونى :

يتخذ اتحاد رايفيزن الدولى الشكل القانونى للجمعية المسجلة (انظر الملحق) ٠

المادة الرابعة :

العضوية :

يجوز الحصول على عضوية اتحاد رايفيزن الدولى

أ) للمنظمات المركزية الممثلة للمؤسسات المنشاة على اساس طوعى والتى تعتبر منشات تعاونية من نظام رايفيزن (أعضاء نظاميين) ٠

ب) للأفراد والأشـــخاص القانونيين المشـــتغلين بالعمل التعاونى او المتصلين به على اى وجه (أعضاء منتمون) ٠

وتقبل اللجنة طلبات العضوية او ترفضها ، واذا رفضت اللجنة طلبا فيرفع استئناف ضد القرار الى الجمعية العمومية للأعضاء فى خلال ثلاثة شهور • ويكون قرار الجمعية العمومية نهائيا •

المادة الخامسة :

يجوز للعضو أن ينسحب فى أى وقت من اتحاد رايفيزن الدولى ويجب اخطار اللجنة كتابة بالانسحاب ويلزم العضو النظامى الذى قدم اخطارا بالانسحاب بسداد مساهمته عن السنة المالية الجارية وقت الانسحاب ، فاذا حدث الانسحاب الى الربع الأخير من السنة المالية فيستحق عليه مساهمته عن السنة المالية التالية • ويجوز للجنة فصل العضو الذى تكون تصرفاته منافية للأغراض المعلنة لاتحاد رايفيزن الدولى وذلك بقرار يصدر باغلبية الثلاثة أرباع • كل استئناف ضد القرار يجب أن يقدم للجمعية العمومية فى خلال ثلاثة شهور ، ويجب ان يصدر القرار فى هذا الشأن بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين ادلوا بأصواتهم •

المادة السادسة :

اللجنـة :

تمثل اللجنة اتحاد رايفيزن الدولى وتنفذ الواجبات التى تعهد بها اليها الجمعية العمومية كما تنفذ قراراتها •

وتشكل اللجنة من ٥ الى ٢٥ شخصا تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ست سنوات ، وتسقط عضوية نصف اعضاء اللجنة كل ثلاث سنوات بالاقتراع ويجوز اعادة انتخابهم ، وتظل اللجنة قائمة باعمالها الى حين انتخاب لجنة جديدة طبقا للاجراءات المنصوص عليها •

وتعين اللجنة رئيسا ونائب رئيس للاتحاد من بين اعضائها يكونان فى الوقت نفسه رئيسا ونائب رئيس للجنة ، وتتالف اللجنة بالمعنى القانونى مادة ٢٦ قسم ٢ من القانون المدنى) من الرئيس ونائب الرئيس •

المادة السابعة :

تعتبر قرارات اللجنة صحيحة اذا حضر الاجتماع نصف أعضائها على الأقل ٠

وتصدر اللجنة قرارها باغلبية الاصوات فيما لم يشترط له خلاف ذلك ، ويجوز ان تصدر لنفسها لائحة ٠

المادة الثامنة :

تساعد اللجنة سكرتارية فى المكان الذى تحدده اللجنة ، ويجب أن تلحق بمنظمة تعاونية قائمة فعلا ٠

المادة التاسعة :

الجمعية العمومية للأعضاء :

الجمعية العمومية للاعضاء هى أعلى هيئة فى اتحاد رايفيزن الدولى ٠

وتعقد الجمعية العمومية بناء على دعوة مكتوبة من اللجنة فى المكان الذى تحدده اللجنة كما اقتضت ذلك مصالح الاتحاد رايفيزن الدولى ، ويجب أن تنعقد الجمعية العمومية اذا طلب ذلك ثلث الأعضاء على الأقل ٠

وتعد اللجنة جدول أعمال الجمعية العمومية ويرسل للأعضاء قبل يوم الاجتماع بشهر على الأقل ٠

المادة العاشرة :

لكل عضو نظامى الحق فى صوت واحد بالجمعية العمومية ، ولابد لاصدار القرار من أغلبية الأصوات الصحيحة ما لم تنص اللائحة النظامية على خلاف ذلك ، ويجوز للأعضاء غير الحاضرين أن يدلوا باصواتهم كتابة بالنسبة لنقاط معينة بجدول الأعمال ٠

وتحدد اللجنة اجراءات اجتماع الجمعية العمومية ٠

ويجب كتابة محضر للاجتماع والقرارات ويوقع عليه من الرئيس والسكرتير الذى يعينه ٠

المادة الحادية عشرة :

يقوم رئيس اتحاد رايفيزن الدولى بأعمال الجمعية العمومية ، واذا لم يستطع فيحل محله نائب الرئيس ٠

المادة الثانية عشر :

المساهمات :

تمول نفقات اتحاد رايفيزن الدولى والمعونات التى يقدمها مما يلى :

ا) مساهمات الأعضاء النظاميين السنوية التى تحددها الجمعيه العمومية ٠

ب) مساهمات الأعضاء المنتسبين على اساس طوعى ٠

ج) الاشتراكات والهبات ٠

المادة الثالثة عشرة :

تتولى اللجنة أو سلطة تعينها لجنة الشئون المالية لاتحاد رايفيزن العالمى ويجب على اللجنة ان تعد حساباتها كل سنة ليعلمها الأعضاء وأن تعد حسابات كل ثلاث سنوات للعرض على الجمعية العمومية التالية ٠

يراجع الحسابات مراجعا حسابات أو اكثر تعينهم الجمعية العمومية ٠

المادة الرابعة عشرة :

يجوز حل اتحاد رايفيزن الدولى بقرار من الجمعية العمومية بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء الذين لهم حق التصويت ، وعلى الجمعية العمومية فى حالة الحل أن تقر طريقة التصرف فى الأموال الموجودة ٠

المادة الخامسة عشرة :

تبدأ سنة العمل فى اتحاد رايفيزن الدولى من أول يناير الى ٣١ ديسمبر
نيوفيد فى ٣٠ مارس ١٩٦٨

ملحـــق

مستخلص من قانون الجمعيات الألماني المأخوذ من القانون المدني

المادة ٢١ :

الوضع القانوني :

يجوز للجمعيات المشكلة لغرض مالي معلن ان تحصـل على الوضع القانوني بالتسجيل في سجل الجمعيات في المحكمة الاقليمية المختصة •

المادة ٢٦ :

يجب ان تكون للجمعية لجنة ويجوز ان تشكل اللجنة من عدة اعضاء ، وتمثل الجمعية قضائيا وغير قضائيا باللجنة ، ويكون للجنة وضع الممثل القانوني ، ويجوز تقييد مدى سلطاتها التمثيلية بموجب اللائحة النظامية وذلك تجاه الغير •

المادة ٣١ :

مسئولية التنفيذ :

تتعهد الجمعية بتعويض اى طرف ثالث يحق له هذا التعويض بسبب الضرر الذى توقعه اللجنة او احد اعضائها او اى ممثل آخر معين وذلك اثناء تنفيذ الواجبات التى تؤدى نيابة عن الجمعية •

المادة ٣٣ :

تغيير اللائحة النظامية :

لابد من توافر اغلبية ثلاثة ارباع الأعضـاء الحاضرين عند اصـدار قرار يتناول تغييرا فى اللائحة النظامية ، اما لتغيير غرض الجمعية المعلن

فلابد من موافقة جميع الاعضاء ، ويجب أن يعطى الأعضاء الغائبون موافقتهم بخطاب ٠

المادة ٥٥ :

اختصاص المحكمة الاقليمية :

يجب تسجيل أى جمعية من النوع المذكور بالمادة ٢١ الخاصة بسجل الجمعيات فى المحكمة الاقليمية بالاقليم الذى تقع فيه الجمعية ٠

ويجوز لمحاكم المقاطعة أن تستند شئون الجمعيات فى عدد من الأقاليم الى محكمة اقليمية واحدة ٠

المادة ٥٦ :

الحد الأدنى لعدد الأعضاء :

لا يجوز تسجيل الجمعية الا اذا كان عدد الأعضاء سبعة على الأقل ٠

المادة ٥٧ :

الحد الأدنى لاشتراكات اللائحة النظامية :

يجب أن تتضمن اللائحة النظامية الغرض المعلن واسم ومكان الجمعية وأن تظهر النية فى تسجيل الجمعية ٠

ويجب أن يختلف الاسم عن أسماء جميع الجمعيات الأخرى القائمة والمسجلة فى نفس الاقليم أو فى نفس الجهة ٠

المادة ٥٨ :

المتطلبات الأخرى :

يجب أن تنص اللائحة النظامية على :

١ ـ طرق الانضمام والاستقالة

٢ ـ ما اذا كان المطلوب من الأعضاء أن يدفعوا رسوما واذا كان الأمر كذلك فما هو حد المبلغ ٠

٣ ـ اجراءات انتخاب اللجنة

٤ ـ ظروف دعوة الجمعية العمومية واجراءات ذلك وكذلك طرق اثبات القرارات مستنديا ٠

المادة ٥٩ :

التسجيل :

يجب أن تقدم اللجنة طلبا لتسجيل ، ويجب أن يكون طلب التسجيل مصحوبا بما يلى :

١ ـ أصل اللائحة النظامية وصورة منها ٠

٢ ـ صورة من المستندات الخاصة بتعيين اللجنة

ويجب أن يوقع على اللائحة النظامية ، سبعة أعضاء على الأقل ويجب أن يشمل بيانات عن تاريخ الانشاء ٠

المادة ٦٦ :

الأخطـار :

يجب أن تعلن المحكمة الاقليمية التسجيل عن طريق الشـكل المرسوم لاعلانه وترفق شهادة التسجيل بأصل اللائحة النظامية وتعاد ، ويصدق على الصورة من المحكمة الاقليمية وتحفظ مع المستندات الاخرى ٠

المادة ٦٧ :

التغيير فى اللجنة

يجب على اللجنة أن تبلغ السلطات عن كل تغيير فى اللجنة حتى يمكن تسجيله وترفق صورة من المستند الخاص بالتعديل بالاخطار ٠

ويسجل أعضاء اللجنة المعينين قانونيا رسميا وتلقائيا ٠



توضح هذه الصورة البنك الرئيسى التعاونى فى فرانكفورت بالمانيا ، وله فروع فى زيورخ ولندن ولوكسمبرج ونيويورك ولوس انجلوس وريود جنيرو وهونج كونج وسنغافورة وطوكيو ٠

ومن واقع الميزانية المنشورة فى نهاية سنة ١٩٧٩ يتضح ان اصول البنك الرئيسى وصلت الى ٣٢٫٨ بليون دولار امريكى اما الميزانية المجمعة لمجموع فروعه فتبلغ ١٧٩٫٦ بليون دولار امريكى ٠

المادة ٦٨ :

الاعلام غير الصحيح :

اذا أبرم عقد قانونى بمعرفة اعضاء لجنة سابقة وطرف ثالث فلا يمكن فسخه بسبب التغيير فى اللجنة الا اذا كان التغيير او التغييرات قد سجلت رسميا او كانت معلومة للطرف الثالث فى الوقت الذى ابرم فيه العقد ، واذا كان التغيير قد سجل فما يزال يحق للطرف الثالث ان يعتبر انه لا يؤثر عليه ولا على اعماله مع اللجنة اذا كان يجهل التغيير او اذا كان غير مسئول عن هذا الجهل بأنه لم يعمل على ان يعلمه ٠

المادة ٦٩ :

المستخلصات من السجل :

يجوز استخدام شهادة تسجيل من المحكمة الاقليمية كدليل امام السلطات بان اللجنة تتألف من الأشخاص المسجلين ٠

المادة ٧١ :

التغيير فى اللائحة النظامية :

يجب التاشير فى سجل الجمعيات بالتغييرات فى اللائحة النظامية لكى تصبح نافذة المفعول ويجب على اللجنة ان تقدم اخطارا رسميا بالتغيير لسلطات التسجيل ويجب ان يرفق اصل القرار الخاص بالتغيير وصورة منه مع الاخطار المرسل عنه للسلطات المختصة ٠

وتراعى التعليمات الواردة فى المواد ٦٠ ـ ٦٤ والمادة ٦٦ فقرة ٢ فيما تنطبق عليها ٠

المادة ٧٢ :

الشهادة عن عدد الأعضاء :

يجب ان تقدم اللجنة شهادة منها الى المحكمة الاقليمية عند طلبها بعدد اعضاء الجمعية ٠

المادة ٧٤ :

حل الجمعية :

يجب قيد حل الجمعية وكذلك سحب صفتها القانونية فى سجل الجمعيات اما فى حالة البدء فى اجراءات الافلاس فان القيد غير ضرورى ٠

واذا حلت الجمعية بقرار من الجمعية العمومية او بانتهاء المدة المعينة لوجودها فيجب أن تخطر اللجنة السلطات المختصة بالحاجة الى تسجيل الحل، وفى الحالة الأولى يجب أن ترفق صورة من قرار الحل مع الاخطار ٠

المادة ٧٧ :

شكل الاخطار :

اخطار سجل الجمعيات عند التغيرات هو من واجب اعضاء اللجنة والمصفين ويجب أن يتم بمستندات موثقة (رسميا) ٠

الجـــــزاءات :

يجوز للمحكمة الاقليمية أن تنفذ تعليمات المادة ٦٧ فقرة ١ والمادة ٧١ فقرة ١ والمادة ٧٢ والمادة ٧٤ فقرة ٢ والمادة ٧٦ وان توقع عقوبات اذا لم تراع اللجنة هذه التعليمات ٠

كذلك يمكن اجبار المصفين بنفس الطريقة على اتباع تعليمات المادة٧٦ ٠

المادة ٧٩ :

الاطلاع على سجل الجمعيات :

يسمح لأى شخص بالاطلاع على سـجل الجمعيات وعلى المسـتندات المقدمة للمحكمة من الجمعية ، ويجوز الحصول من السلطات على صورة من قيود السجل التى يمكن توثيقها عند الطلب ٠



توضح هذه الصورة أسلوب العمل فى بنوك رايفيزن وانها تستخدم احدث المعدات التى تمكن القوى الوظيفية من اداء خدماتها فى أسرع وقت ممكن وبأيسر اسلوب سواء على صعيد العمل الداخلى أو الاقليمى أو الدولى ٠

ويوجد فى المانيا ٩ بنوك مركزية اقليمية وصل مجموع أصولها فى نهاية سنة ١٩٧٩ مبلغا وقدره ٣٢ بليون دولار أمريكى ؛ كما يوجد ٤٥٠٠ بنك محلى لها اكثر من ١٩٥٠٠ مكتب منتشرة فى انحاء المانيا ويملكها ٨ر٨ مليون من التعاونيين ووصلت مجموع أصولها ٧ر١٤٦ بليون دولار ٠



من المظاهر السائدة فى الأمم العريقة ٠٠٠ تقديرها لمن بذلوا جهداً من أجل تنمية المجتمع ٠٠٠ والصورة أعلاه لكتاب نشر تخليدا لذكرى رايفيزن كانسان حارب الفقر والحاجة

تاريخ حركة جمعيات الائتمان

• كلمة الباحث

من الحقائق المعروفة فى الحركة التعاونية فى شتى انحاء العالم ، أن الجهد الذى تبذله هذه الحركات من أجل أن تحقق لنفسها من خلال مصادرها الخاصة تسهيلات ائتمانية تخدم نشاطها ، وأن الائتمان من خلال هذه المصادر التعاونية يفضل غيرها من المصادر الأخرى ، كما تؤكد تجارب الحركة التعاونية أن الائتمان القائم على أسس تعاونية يعتبر أكثر فاعلية ، وأكثر تفهما للظروف التى تحيط بمختلف أوجه النشاط التعاونى ، وبالتالى يعتمد على البساطة فى تقديم الائتمان للأعضاء التعاونيين وما يتطلبه هذا الائتمان من ضمانات ، وأن هدفه بالدرجة الأولى التيسير على الأعضاء لتحقيق زيادة الانتاج ، ومعاونتهم على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ٠

والائتمان التعاونى يعتمد على التمويل الذاتى من مدخرات وودائع الأعضاء ويمكّن التنظيمات التعاونية من أن تحصل على احتياجات اعضائها من مصادر التمويل التعاونية تصحبه رقابة ذاتية تقلل من المخاطر ، ويضفى مزيدا من الثقة ، حيث انه من المفترض ان الجمعيات التعاونية بحكم تكوينها ووجودها بين اعضائها تستطيع اشباع الحاجات من الخدمات الائتمانية دون تباطؤ ، أو تأخير ، كما وان اقترابها من أعضائها يخفف من تسلط المصادر الربوية ويحد من تحكمها فيهم ٠

ومن الحقائق المعروفة ايضا ان الفلاحين فى كثير من دول العالم تعرضوا لابشع انواع الاستغلال نتيجة لضعفهم وعجزهم عن الحصول على حاجاتهم من المال الذى تحتاج كيه الزراعة ، وقد ثبت ان المصادر التى يلجأون اليها لتوفير هذا المال ، أما أجهزة تستغل ضعف الزراع وحاجاتهم وتربطهم بعجلتها وتمتص ناتج زراعاتهم ، أو أجهزة تعزف عن خدمة الزراع

وتسعى وراء الخدمات التى يتوفر فيها كفاية الضمان والفائدة العالية التى ينوء بها المزارع الصغير ، وقد أثبتت تجارب الائتمان التعاونى ، أن الائتمان الزراعى الذى يتوافر عن طريق التنظيمـات التعاونية يفوق كافة أدوات وأجهزة الائتمان ٠

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن سياسة التمويل الزراعى بالذات بالنسبة للدول النامية قد حظيت بكثير من الاهتمام ، ويرجع ذلك الى أن الغالبية العظمى من الدول النامية تعتمد اساسا على الزراعة ، وأن الزراعة فيها تعانى مشاكل اقتصادية بالغة ، فهناك مشاكل تزايد السكان بنسبة تفوق زيادة الانتاج ، وهناك انخفاض مستوى الدخل ، وانتشار الفقر والمرض ، وتعذر ايجاد فرص العمل للمواطنين ، بل ان بعضـها يتعرض لما هو أخطر من ذلك وهو الجوع ٠٠٠ كل هذه المشكلات دعت المنظمات الدولية المعنية بعقد مؤتمرات على الصعيد المحلى والاقليمى والدولى سعيا وراء معالجة هذه الأوضاع وحلا لهذه المشاكل ٠

ويهمنا ان نوضـح أنه بدراسـة كثير من التقـارير التى اسـفرت عنها المؤتمرات الدولية فيما يتعلق بموضوع الائتمان ، نرى أنها توصى دائما بالربط بين القروض ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، وضرورة الربط بين تشغيل الأيدى العاملة وسياسة الاقراض ، هذا بالاضافة الى بذل الجهود التى تستهدف الربط بين المدخرات والاستهلاك ، حيث أن سياسة التوسع فى تجميع المدخرات تؤدى الى الاقلال من الانفاق ، وهذا بالتالى يؤدى الى الحد من الاستهلاك والسير قدما فى خطة التنمية وبذلك أمكن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، وبالتالى تدعيم الاقتصاد القومى ٠

اننا نوجه النظر الى ان هناك الكثير من المؤتمرات الدولية التى انعقدت على الصعيد العربى واسهمت فى هذه المؤتمرات تنظيمات دولية ، كمنظمة الأغذية والزراعة ، وجامعة الدول العربية ، ومكتب العمل الدولى ، والبنك الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، والصندوق الدولى للائتمان والتنمية الزراعية ٠٠٠ الى غير ذلك من الهيئـات الدولية المعنية ٠٠٠

واجمعت هذه المؤتمرات على التوصية بأن نظام الجمعيات التعاونية للتسليف هو افضل أنواع التسليف الزراعى ، حيث يخدم المزارعين الصغار والمتوسطين على أوسع نطاق ممكن ... لذلك ونظرا للفوائد الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى يمكنها أن تنجم عن مثل هذه الجمعيات يفضل اتباع نظام تعاونى للتسليف فى جميع البلدان العربية ، وأوصت بهذه الجمعيات التعاونية التى تجمع بين مهمتى التسليف والتسويق معا ، هذا لأن بيع المحاصيل عن طريق التعاونيات يزيد فى قيمتها كوسيلة لضمان القروض ، ويساعد على تامين التسديد فى حالة التخلف عن الدفع .

ومن اجل التعرف على حركة جمعيات الائتمان فى مجتمعنا الدولى المعاصر ، يسعدنى أن اعرض البحث التالى عن هذا الموضوع راجيا من الحركة التعاونية المصرية والعربية أن تعد نفسها لمسايرة التطورات التعاونية العصرية فى هذا الموضوع الهام الذى يخدم الحركة التعاونية بأسرها .

ويسعدنى أن أوجه نظر الباحثين والدارسين لموضوع الائتمان التعاونى أنه يمكنهم الرجوع الى كتابنا (تطور التنظيم التعاونى) حيث أوردنا فيما بين صفحات ٦٦٤ ،٦٨٧ دراسة عن المجلس العالمى لتعاونيات الادخار والائتمان واستخدام المشورة المالية فى مجال الائتمان والتمويل التعاونى .

تاريخ حركة جمعيات الائتمان

انشئت جمعيات الائتمان لأول مرة من القرن التاسع عشر فى المانيا وايطاليا منبثقة من التطور التعاونى بانجلترا وفرنسا .

وبدأت التجارب العملية الأولى فى هذا الصدد بالجمعيات التعاونية الائتمانية على يد فردريك فلهلم رايفيزين. Friedrick Wilhelm, Raiffeisen وهرمان شولز ديلتش Hermann Schulze-Delitzseh واشتهر هذان الاسمان على وجه الخصوص فى أمريكا رغم انه ظهر فى المانيا وايطاليا تعاونيون قبلهم كانت اعمالهم فى ميدان تطوير بنوك الشعب بأوروبا على مستوى الأهمية نفسه .

وحدثت فى منتصف القرن التاسع عشر ازمة الكساد والبطالة وانتشرت الفاقة وبالتالى أخذت قوى التعاونيات العمالية فى النمو وكذلك قوى الثورة الصناعية البورجوازية ، وفى هذا الجو ظهرت جمعيات الائتمان لأول مرة كوسيلة النجاة والبقاء على قيد الحياة وثمرة لجهد كبير بذله الخيرون من الناس مثل شولز ورايفيزن ثم فيلين بالولايات المتحدة الأمريكية ، وحدثت مؤخرا تطورات مماثلة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا .

وبدأ رايفيزين تجاربه فى ألمانيا بفكرة بذرة راس المال Seed Capital وحصل على رأس المال الابتدائى من مجموعة من اصدقائه الذين قدموا المال الى جمعيات الائتمان الوليدة ، ولكن هذه الفكرة منيت بالفشل ، وفى الستينات من القرن التاسع عشر بدأت جمعيات الائتمان فى ايطاليا بقيادة لويجى لوتساتى Luigi Luzzatti وليون فولمبورج Leone Wollemborg وهما نظراء شولز ورايفيزين عمل أحدهما فى المدن والآخر فى المناطق

الريفية أساسا ، وما زال هذان الشكلان من جمعيات الائتمان الحضرية والريفية باقيين فى معظم الأقطار لا سيما التى فى مراحل التطور المبكرة ٠

أهمية الصفات الانسانية

ولم تأت سنة ١٨٦٤ والا كانت قد تطورت عن أفكار رايفيزين بعض المؤسسات الطليعية التى تشبه جمعيات الائتمان كما نعرفها الآن ، ووضع رايفيزن ثلاثة شروط أساسية اعتبرها ضرورية ولا غنى عنها لنجاح جمعية الائتمان وهى :

١ ـ لا يقترض من جمعيات الائتمان الا المشتركون فيها دون غيرهم٠

٢ ـ تمنح القروض لأغراض الانتاج والتنمية فقط ٠

٣ ـ تعتبر صفات الشخص وأخلاقه أهم ضمانات القروض ٠

وما زالت هذه الشروط تمثل المبادىء الأساسية فى حركة جمعيات الائتمان رغم أن كثيرا من جمعيات الائتمان الحديثة الكبير قد توسعت كثيرا فى فكرة « الأغراض الانتاجية والاقتصادية » وكذلك فيما يعتبر « ضمانا للقروض » ٠

ونالت فكرة رايفيزين نجاحا فوريا وفتحت مجالا جديدا كاملا لحياة قومه وحياته كعمدتهم أيضا ، فكرس رايفيزين بقية عمره لتطوير جمعيات الائتمان ونشرها فى ربوع المانيا كلها واعترافا بفضله اقيم نصب تذكارى فى المانيا تمجيدا « للأب رايفيزين » لكن ذكراه الحقيقية باقية فى اكثر من ٩٠٠٠ بنك رايفيزين تحمل اسمه الآن ٠

اما الشخصية الثانية الهامة فى تاريخ جمعيات الائتمان فيما يختص بأمريكا فهو الفونس ديجاردان Alphonse Desjardins وهو شخص برلمانى كندى شارك رايفيزين اهتمامه برفاهية جيرانه الاقتصادية ، وأظهر ديجاردان اهتماما بجمعيات الائتمان فى أواخر سنوات القرن التاسع

عشر حين كانت الأحوال السائدة فى بلدته ليفيز Levis بولاية كويبيك تشبه تلك التى واجهت رايفيزين قبل نحو نصف قرن ، فكان الناس فقراء والأحوال سيئة والفوائد على القروض باهظة بصورة أزعجت ديجاردان .

اول جمعية ائتمانية بأمريكا الشمالية

أمضى ديجاردان عدة سنوات يدرس جمعيات الائتمان الأوروبية ثم نظم عام ١٩٠٠ اول جمعية ائتمان فى أمريكا الشمالية وأنشاها فى بلدته للعمال الفقراء ، وكانت بداية جد متواضعة حتى ان اول وديعة ادخارية فيها كانت دايم (*) Dime واحد ، وأول مبلغ جمع من الأعضاء كان نحو ٢٦ دولارا ولم يفت ذلك فى عضد ديجاردان ولم تمض غير فترة قصيرة الا واستطاعت جمعيته الصغيرة ان تقدم لأعضائها خدمات هامة وتحقق لهم الاستقلال المالى .

وفى غضون ذلك انتشرت فكرة جمعيات الائتمان فى اجزاء اخرى من العالم والتقط اول امريكى اهتم بجمعيات الائتمان اهتماما شديدا فكرته عنها اثناء رحلة له فى الهند ، وكان هذا الأمريكى هو ادوارد ا. فيلين Edward A. Filene of Boston ذو الأفكار الليبرالية والمقيم بمدينة بوسطن ، وكان قد جمع ثروة نتيجة افكاره التقدمية فى التسويق وأخذ يستخدم تلك الثروة فى نشر افكاره التقدمية فى مجالات عديدة أخرى من النشاط البشرى .

ولم يعرف فيلين حدودا لاهتماماته التى تركزت جميعا على هدف واحد هو تحسين حياة النساء والرجال اقتصاديا ومدنيا خاصة اولئك الذين يعانون المشقة فى تحصيل القوت .

(*) الدايم عملة امريكية تساوى عشرة سنتات ، والدولار يساوى مائة سنت .

لقد كان طرازا فريدا من الرجال ، وكان يمكنه أن يبلغ القمة حتى ولو قصر جهده على التجارة •

واستطاع فيلين كتاجر ومعه شـقيقه لنكولن فيلين ان يحولا متجر أبيهما الصغير ليصبح « اكبر مخزن متخصص فى العالم » كما سمياه ، وادخلا كثيرا من المستحدثات التسويقية مثل « فرص الدور الارضى (*) » Bargain Basement حتى أصبح مخزنهما أكبر مخزن من نوعة فى العالم •

واتخذ الأخوان موقفـا كريما من موظفيهمـا كما كانا كريمين مـع زبائنهما ، وساعدا الموظفين فى انشاء واحدة من أوائل منظمات الموظفين لها سلطة التحكيم فى المنازعات • وانشا عيادة تعتبر من أوائل العيادات ونفذا نظاما للمشاركة فى الأرباح يعتبر من اوائل الأنظمة التى طبقت فى العالم ، وكان مخزنهما من اوائل من طبق نظام الحد الأدنى للاجور بالنسبة للنساء والفتيات ، وابتكرا فكرة الأجازة يوم السبت فى شهور الصيف ، وطبقا لأول مرة نظام العمل لمدة خمسة ايام فى الأسـبوع و ٤٠ سـاعة أسبوعيا •

وكان نشاط ادوارد فيلين فى المجالات الأخرى بارزا أيضا واليه يرجع الفضل فى انشاء غرفة التجارة بالولايات المتحدة، وابتكر الدرجة السياحية فى السـفريات البحرية وخصص امكنة بأجور مخفضـة للطلبة ومحدودى الدخل ، وابتكر أول جهاز للترجمة الفورية بالمؤتمرات الدولية مما سهل العمل فى منظمات مثل الامم المتحدة •

---

*)من المظاهر المشـاهدة الآن فى المحلات الكبرى فى الخارج عرض بعض السلع فى الدور الأرضى بأثمان مخفضة جدا بالنسبة للاسعار التى تعرض بها فى اقسام المحلات الاخرى ، وتسمى « مبيعات الفرص » والهدف من ورائها جذب اكبر عدد من العملاء الى المتاجر ، وزيادة المبيعات بصفة عامة •

والتقى فيلين لأول مرة بجمعيات الائتمان فى زيارته للهند عام ١٩٠٧، فعندما كان فى فندقه بكلكتا قابل على غير انتظار أحد الموظفين الانجليز الذى كان فى طريقه لزيارة القرية الهندية الصغيرة لمساعدتهم فى اقامة جمعيات ائتمانية ، فأثار ذلك فى فيلين حب الاستطلاع ورافق الانجليزى فى احدى زياراته ، وكانت تلك الزيارة غير المتوقعة كافية لاثارة حماسه واهتمامه بجمعيات الائتمان التى خصص لها جهده لمدة الثلاثين سنة التالية حتى توفى .

التطورات فى الولايات المتحدة

حدثت فى عام ١٩٠٩ مجموعة من التطورات هى التى حاكت الشباك التى جرفت فيلين بعد ذلك الى المشاركة الفعالة فى نشر فكرة جمعيات الائتمان ، وأهم هذه الاحداث أن بيير جاى Pierre Jay المشرف على البنوك فى ولاية ماساشوستس نشر رسالة عن المعاملات المصرفية غير القانونية ، وقال جاى انه اكتشف عدة حالات يقرب عددها من ست حالات قام بها موظفون فى بعض المنشآت بتنظيم أنفسهم فى جمعيات اقراض تتلقى الودائع من اعضائها وتقرضها لأعضائها .

واعتقد جاى حسب تحليله بأن هذه المنظمات أو الجمعيات تخدم أغراضا نافعة فى ميدان الاقراض الشخصى لكنها تعمل دون ترخيص قانونى ، ولذا كان عليه أن يقرر ما اذا كانت جمعيات الائتمان هذه ينبغى رقابتها أو ربما تقييدها أم على العكس يجب تشجيعها والاكثار منها .

وسعى جاى الى حل هذه المشكلة ومعرفة الحل الشافى لها فلجأ الى مكتبة بوسطون العامة وهناك عثر على كتاب هنرى وولف Henry Wolff البنوك الشعبية People's Bank ووجد جاى فيه وصفا لمنظمات تشبه الجمعيات التى يبحث فيها وتؤدى تلك المنظمات اعمالها وتقدم نفس الخدمات فى كثير من البلاد الآسيوية والأربية وتحمل اسماء متباينة ، كذلك علم جاى بجهود الفونس ديجاردان فى كويبيك .

وكتب جاى الى ديجاردان خطابا أعقبه سيل من المراسلات بينهما ، ونتيجة لها تقدم جاى عام ١٩٠٨ بتوصـية بأن تأذن ولاية ماساشوستس للجمعيات المشار اليها بالعمل بل وتساعدها بأن تسهل تسجيلها ومنحها الصفة القانونية لتأخذ مكانها بين المؤسسات الماليـة فى ماساشوستس ، وبنى توصيته على اعتقاده بأن هذه الجماعات أو الجمعيات تفتح امام قسم كبير من السكان تسهيلات فيما يختص بالودائع والاقراض لم تكن لتتاح لهم بدونها ٠

وخطـا جاى خطواته الثـانية فأعد مشروع قانون يمنح الترخيص القانونى لهذه الجماعات ، وجاء ديجاردان من كوبيك وأمضى عدة أيام يساعد فى اعداد هذا القانون ، وعقدت لجنةالبنوك فى المجلس التشريعى بما سلشوستس جلسة استماع عامة لمناقشة مشروع القانون ، وتقدم ادوارد فيلين عندئذ والقى بثقله فى تأييد القانون وفكرة جمعيات الائتمان ، واكسـبه عمله هذا لقب والد حركة جمعيات الائتمان فى الولايات المتحدة ٠

وحتى اللحظة التى دخـل فيها فيلين الى هذه الحلبة كانت معظـم الأقوال التى استمعت اليها لجنة البنوك من ديجاردان الذى مثل امامها وناقشته مليا ، لكنهكان اجنبيا ولذا لم يكن لشهادته كبير وزن ، وما أن انتهى من شهادته حتى تطوع فيلين وجاء امام اللجنة بصفته مواطنا يهمه الأمر ، واثار عمله هذا اهتماما شديدا بجمعيات الائتمان لأنه رجل بارز فى ماساشوستس وقد رأى جمعيات الائتمان وهى تعمل فعلا ٠

اول قانون لجمعيات الائتمان

لا حاجة بنا الى القول بأن شهادة فيلين مهدت الطريق أمام القانون الذى أصدرته الهيئة التشريعية بماساشوستس عام ١٩٠٩ ٠

وذهب ديجاردان لزيارة نيو هامبشاير اثناء زيارته القصيرة لماساشوستس وهناك نظم أول جمعية ائتمان فى الولايات المتحدة ، فأصبحت جمعيات الائتمان حقيقة واقعة ، لكن نموها وتطورها لم يكن ملفتا للنظر خلال الاثنى عشر عاما التالية ويرجع ذلك أساسا الى نقص القوانين الفعالة ٠

ثم حدثت أحداث ساعدت على تغيير هذا الوضع ، فحين انعقد المجلس التجارى للجنوب فى ناشفيل عام ١٩١٢ ظهر اهتمام كبير بنظام الائتمان الأوروبى مما حدا بالرئيس تافت Taft الى أن يكتب الى حكام الولايات المتحدة طالبا منهم تشجيع جمعيات الائتمان واصدار القوانين اللازمة متخذين القانون الذى صدر عام ١٩٠٩ فى ماساشوستس نموذجا فى هذا الشأن ، ونظرا لما أثاره اجتماع ناشفيل من اهتمام كبير تقرر ايفاد لجنة أمريكية الى وروبا عام ١٩١٣ لدراسة الائتمان الريفى ٠

ونفذت كثيرا من الولايات المتحدة توجيهات الرئيس تافت ، لكن الأمور لم تتحرك جديا إلا فى عام ١٩٢١ حين ظهر ادوارد فيلين مرة أخرى على مسرح الأحداث مؤيدا جمعيات الائتمان ، وعندئذ نالت تلك الجمعيات التأييد وقوة الدفع المطلوبين كى تنهض بمساعدة عامة الناس ٠

وأدرك فيلين أن تطور جمعيات الائتمان لن يتخلص من الركود الا باتخاذ خطوات جادة ومناسبة لوضع القوانين التى تتيح للجمعيات النمو

ولتوفير القيادات لها ، وبناء على ذلك انشأ مكتب الارشاد القومى لجمعيات الائتمان · Credit Union National Extension Bureau

روى ف· برجنجرين يدخل الميدان
Enter Roy F. Bergengren

كان الهدف من المكتب العمل على اصدار قوانين فعالة لجمعيات الائتمان فى كافة الولايات والتوسع فى انشاء الجمعيات الجديدة فى طول الولايات المتحدة وعرضها وتشجيع انشاء اتحاد لجمعيات الائتمان على المستوى القومى ، وتحقيقا لتلك الأهداف اختار فيلين محاميا من مدينة لين Lynn بماساشوستس اسمه روى ف· برجنجرين Roy F. Bergengren وعينه سكرتيرا تنفيذيا للمكتب عام ١٩٢١ ، وصار برجنجرين صوت وقلب وعقل وحركة جمعيات الائتمان أثناء فترة تكوينها ·

وعندما بدأ فيلين وبرجنجرين عملهما لم تكن توجد سوى ١٩٩ جمعية ائتمان واربعة قوانين للجمعيات فقط فى كافة أنحاء الولايات المتحدة ، وخلال الثلاث عشرة سنة التالية حتى عام ١٩٣٤ دفع فيلين أكثر من مليون دولار من ثروته الخاصة لنشر فكرة جمعيات الائتمان وكرس برجنجرين طاقته كلها وتفرغ تفرغا كاملا لتحقيق هذا الهدف وسافر هنا وهناك ومثل أمام المجالس التشريعية بالويات مرات لا عدد لها وكافح من أجل اصدار القوانين اللازمة للحركة ، واستجاب الشعب والمشرعون فصدرت القوانين فى ولايات عدة ، واستطاع برجنجرين ونفر من المتطوعين أن ينشئوا جمعيات ائتمان بالعشرات ثم بالمئات ، وحيثما ذهبوا قوبلوا بترحاب شديد من الجموع المحتشدة التى تبحث عن مصدر ائتمان منخفض التكلفة ·

وتوجت جهود الرجلين بأعظم انجاز عام ١٩٣٤ حين صدر قانون فيدرالى لجمعيات الائتمان يسمح بانشاء هذه الجمعيات فى أى مكان بالولايات المتحدة وممتلكاتها وتأسس الاتحاد القومى لجمعيات الائتمان

ليحل محل مكتب الارشاد القومى لجمعيات الائتمان الذى كان يموله فيلين ، وهكذا دار الزمان فى صالح حركة جمعيات الائتمان التى تنادى بالمساعدة الذاتية « المتبادلة » والتى استطاعت أن تقف على قدميها مستقلة ماليا .

السنوات الأولى من حياة الاتحاد القومى لجمعيات الائتمان

لم يكن الاتحاد الوليد مقصودا به الوفاء بكامل احتياجات حركة جمعيات الائتمان ولذا لم يمض وقت طويل حتى تأسست منظمتان متخصصتان لخدمة بعض احتياجات الحركة وأول هاتين المنظمتين التابعتين كانت جمعية التامين التابعة للاتحاد وتأسست فى أغسطس ١٩٣٥ بقرض قداره ٢٥ر٠٠٠ من صندوق القرن العشرين الذى انشاه فيلين وكانت اهدافها الأساسية التامين الادخارى على الحياة وضمان القروض المقدمة لاعضاء جمعيات الائتمان ، وكانت قلة من الجمعيات قد ابرمت عقود تامين لهذا الغرض لدى شركات تامين خاصة لكن التكلفة كانت مرتفعة مما دفع معظم الجمعيات الى الاستغناء عن اجراء هذا النوع من التامين .

اما المنظمة التابعة الثانية فكانت جمعية توريد تأسست فى ربيع عام ١٩٣٦ لتوريد الاستمارات المحاسبية وغيرها من المطبوعات المتخصصة .

وفى غضون ذلك كثرت جمعيات الائتمان بسرعة فائقة بعد انشاء الاتحاد عام ١٩٣٤ فى تلك السنة فكانت هناك ٢٤٨٩ جمعية فى الولايات المتحدة ، ٢٠٠ جمعية فى كندا زادت الى ٧٩٦٤ جمعية فى الولايات المتحدة و ٨٤٤ جمعية فى كندا عام ١٩٣٩ عندما اتحدت حركتا جمعيات الائتمان فى كل من الولايات المتحدة وكندا .

وعاقت الحرب العالمية الثانية تقدم حركة جمعيات الائتمان فى الولايات المتحدة ، كما عاقت تقدم باقى قطاعات الاقتصاد ، واخذ معدل نمو جمعيات الائتمان ينحدر تدريجيا فى الولايات المتحدة ، فلم تبلغ سوى ٨٦٨٣ جمعية عام ١٩٤٥ ، لكن عدد الجمعيات فى كندا استمر فى الزيادة أثناء الحرب فوصل الى ٢٢١٩ عام ١٩٤٥ .

ولما انتهت الحرب اسـتأنفت جمعيـات الائتمان نموها تدريجيا فى الولايات المتحدة وبدأت بمعدل لا يتجـاوز بضـع مئـات سـنويا ثم زاد المعدل بصورة ملحوظة عـام ١٩٥٠ واسـتمر على ارتفاعه فى السـنوات الأولى من الخمسينات ، وكان عدد الجمعيات الجديدة فى الولايات المتحدة ٦٦٧ عام ١٩٥٠ فقفز الى ١٠٠٨ عام ١٩٥٢ ثم ١٤١٢ عام ١٩٥٤ و ١١٢٨ عام ١٩٥٥ ٠

ثم نقص عدد الجمعيات الجديدة الى ٥٦٩ عام ١٩٥٩ لكنه زاد مرة اخرى فى الستينات فشهد عام ١٩٦١ نشأة ١٠٠٥ جمعية جديدة ، ١١٠٠ جمعية عام ١٩٦٢ ، ٩٣٧ جمعية عام ١٩٦٣ ثم أصبح معدل الجمعيات الجديدة ٤٣٩ سنويا فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ٠

فى السنتين الأولتين من السـبعينات حدث نقص صـافى فى عدد جمعيات الائتمان وكان النقص ١٧٨ عام ١٩٧٠ و ٢٣٨ عام ١٩٧١ ، ويعزى هذا الاتجاه عموما الى تشجيع الاندماج فى جمعيات كبيرة الحجم وتصفية بعض الجمعيات بسبب مشكلات الادارة ٠

وبلغ عدد أعضاء جمعيات الائتمان فى الولايات المتحدة ١ر١٨ مليون عضـو عام ١٩٦٦ او نحو ٩٪ من السـكان ، وزاد عدد الأعضـاء الى ٦٧٩ر١٧٣ر٢٤ عضو تقريبا عام ١٩٧١ أى نحو ١٢٪ من السكان ٠

وشهدت الستينات والسبعينات توسعا كبيرا للحركة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكان وراء هذا التوسع جهود الهيئات الدينية التبشيرية وانشاء الاتحاد الدولى لجمعيات الائتمان ، وساعد هذا الاتحاد فى انشاء اتحادات لجمعيات الائتمان فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية واستراليا وكندا ٠

ونتيجة لهذا التوسع أصبح عدد جمعيات الائتمان فى العام ٠٠٠ر٥٧ او ما يزيد عن ذلك منها ٤١١ر٤ فى كندا و ١٠٣٧ فى استراليا ، ٣٩٨٠ فى امريكا اللاتينية ، ٤٣٧٥ فى افريقيا ، ١٨٦٨٦ فى اسيا وذلك حتى آخر

عام ١٩٧١ . وبلغ مجموع المدخرات فى جمعيات الائتمان فى ذلك التاريخ أكثر من ٢٤ بليون دولار . وزادت قيمة اصـولها عن ٢٧ بليون دولار وارتفع عدد الأعضاء الى أكثر من ٤٣ مليون عضو .

وحدث معظم هذا النمو فى الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ ، فلم يكن عدد أعضاء الجمعيات خارج الولايات المتحدة وكندا (المنضـمة الى الاتحاد الدولى) يتجاوز عدة ملايين قليلة عام ١٩٦٦ لكنه أصبح الآن نصف عدد مجموع الأعضاء على المستوى الدولى وما زال يوجد فى العالم نحو ٢٤٠٠٠ جمعية ائتمان تضم ١١ مليون عضو تقريبا خارج المجلس العالمى لجمعيات الائتمان ولا تربطها به علاقات .

وقد حدث تحول فى صفة النمو فيما يختص بالحركة فى كندا التى بدأت عام ١٩٠٠ فى مدينة ليفيز Levis وبدأ هذا التحول من عام ١٩٦٠ وظهر أيضا فى الولايات المتحدة ، منذ الستينات فقد قل عدد الجمعيـات الجديدة لكن الجمعيات القائمة أخذت تكبر أكثر فاكثر وأخذت الجمعيات الصغيرة تندمج معا أو تتقاسم الخدمات فمثلا لم تظهر عام ١٩٦١ سوى ١٢٧ جمعية جديدة فى كندا ثم نقص عددها عام ١٩٧١ بمقدار ١١٠ جمعية .

التطورات الأخيرة فى المدة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٢

فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات ابتكر المجلس الدولى لجمعيات الائتمان (الاتحاد القومى لجمعيات الائتمان سابقا) فكرة جديدة لتطوير الجمعيات الائتمانية وهى أن تدريب القيادات المحلية اكبر قيمة (*) من منح الأموال للجمعيات الوليدة ، وهى ذات النتيجة التى وصل اليها رايفيزين فى ألمانيا قبل هذا الزمن بمائة عام ، فتحول بناء اتحادات جمعيات الائتمان تحولا كبيرا تبعا لهذه الفكرة التى عادت بالأمور الى اساسياتها واخذت الحركة فى الولايات المتحدة وكندا تدعم اتحاداتهم القومية وتقويها فى

*) Traiping of local leaderchip is more valuable than bestowing of funds on infant credit unions.

اواخر الستينات وشكلت روابط قومية واتحادات اقليمية فى أنحاء أخرى عن العالم ·

وساهمت رابطة سسكتشوان (*) عام ١٩٦٢ بمبلغ ١٤٠٠٠ دولار لتطوير جمعيات الائتمان فيما يسمى الان بجمهورية تانزانيا وساهمت الجمعيات والروابط والاتحادات فى السنوات التالية الى جانب الحكومة بأموال لدعم المنظمات الناشئة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية · وشاركت تلك الجهود أيضا بعض الوكالات الخاصة مثل بنوك رايفيزن فى اوروبا وخدمات الاغاثة الكاثوليكية ولجنة اكسفورد لمقاومة المجاعات وغيرها ·

وكانت احدى نتائج هذا الجهد المشترك انشاء المؤسسة الدولية القابعة للاتحاد القومى لجمعيات الائتمان عام ١٩٦٥ ، وما زالت تلك المؤسسة تمثل قناة تتدفق من خلالها المساهمات من اجل البحوث والتثقيف والتطوير والموجهة لخدمة الجمعيات فى أنحاء العالم ·

وتأسس عام ١٩٧٠ المجلس العالمى لجمعيات الائتمان ومقره مدينة ماديسون وركز جهوده على « تنمية الموارد البشرية من خلال التثقيف » وشارك المجلس فى عقد دورات تدريبية للمستشارين والمديرين والمحاسبين بالجمعيات الائتمانية حتى يستطيع العاملون المحليون فى الاتحادات الأعضاء بالمجلس أن يتولوا القيادة بثقة ، وساعد المجلس أيضا فى رعاية مؤتمرات عن القيادة والحوافز عقدت فى مختلف أرجاء العالم ·

ووضع المجلس برامج للمساعدة فى تدريب الفلاحين وصغار الحرفيين والذين يعملون بدورهم على تدعيم اقتصاديات اوطانهم ، ونذكر فى هذا المجال برنامج الائتمان الزراعى فى أمريكا اللاتينية والبرامج المحاسبية والتثقيفية التى تعتبر رأس الحربة فى جهود المجلس العالمى ·

---

*Saskatchewan League.

وعاد نمو الجمعيات الائتمانية الى الانتعاش بالولايات المتحدة فى السبعينات وأصبحت الجمعيات بمقدم عام ١٩٧٢ أكبر مورد للائتمان الاستهلاكى وفاقت بذلك كل منافذ تجارة التجزئة .

ويدل استطلاع تاريخ جمعيات الائتمان على أن الأفراد يقترضون فى فترات الرخاء ويدخرون اكثر اذا واجههم التهديد ، وقد امضت الجمعيات التعاونية فترة الستينات تبحث عن طريق لتحسين السيولة ، وموازنة تذبذب العلاقات بين الاقراض والأسهم وكان ذلك العقد من السنين عهد رخاء شديد وكساد عميق تتابعا فى فترة خمس سنوات (١٩٦٥ ــ ١٩٦٩) .

ثم حدث تحول شديد آخر فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات خاصة فى الولايات المتحدة ، فصدر عام ١٩٦٨ « قانون الصدق فى الاقتراض» Truth-in-lending-law وحتم على جميع المقرضين أن يعلنوا بوضوح عن أسعار الفائدة التى يتقاضونها وأن يبينوا اجراءات الاقراض ، وفى عام ١٩٧٠ اصبحت الوكالة القومية المشرفة على جمعيات الائتمان وكالة مستقلة بدلا من أن تستمر كما كانت ادارة صغيرة، تابعة لوزارة الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية ، وفتح هذا التغيير كثيرا من المنافذ الجديدة أمام تطور جمعيات الائتمان المسجلة فدراليا والتى يعتبر بعضها اكبر جمعيات من نوعها فى العالم .

وتبع هذه التغيرات تغيرات مماثلة على مستوى الاتحادات فأعيد تنظيم الاتحاد القومى لجمعيات الائتمان والمجلس العالمى لجمعيات الائتمان واستطاعت هذه المنظمات وأعضاؤها أن يعملوا طبقا لحاجاتهم وان يطوروا اسعار الفائدة الخاصة بهم ، واستطاع المجلس العالمى فى السنة الأولى من استقلاله ان يحقق نتائج طيبة فتضاعفت الأصول فى ايرلندا وافريقيا واستراليا ونمت معظم القطاعات بمعدل ٢٥٪ او اكثر .

ودخل الاتحاد القومى لجمعيات الائتمان فى أوائل السبعينات مرحلة اعادة تنظيم كاملة وان ظل يقدم خدماته التقليدية فقد وضع جميع هذه

الخدمات تحت ادارة وحدات متخصصة مثل الخدمات الادارية ، والبحوث ودعم الروابط ، ومكتب واشنطون ، والاتصالات والتمويل • ويماثل هذا النمط الغييرات المماثلة التى ادخلت الروابط فى بعض الولايات بأمريكا والاتحادات القومية فى البلاد الاخرى •

ونتيجة لذلك بلغ عدد الجمعيات المنتمية الى الحركة العالمية أكثر من ٢٧٫٠٠٠ جمعية فى عام ١٩٧٢ تضم ما يزيد عن ٤٧ مليون عضو وزادت اصولها فى عام واحد بنسبة ١٨٫٨٪ فاصبحت قيمتها أكثر من ٣٢ بليون دولار •

اما مجال التغيير الرئيسى فى كندا فكان التطور التشريعى ، وبلغ الانفاق على التسويق ذروته فى كل من الولايات المتحدة وكندا ، وبعض البلدان الأخرى ، غير أن الاتجاه الرئيسى على المستوى العالمى كان نحو تدريب القيادات وحوافز الادارة •

ويقول مودى وفيت Moody and Fite فى كتابهما عن تأريخ حركة جمعيات الائتمان « الهدف الرئيسى من حركة جمعيات الائتمان هو تجميع المدخرات تعاونيا واقراض الأموال تعاونيا ، وقد استمر هذا الهدف على حاله منذ نشأة الحركة ••• وواجب قيادات الجمعيات التعاونية ان تجمع بين مبادىء الخدمة ومبادىء التعاون مع اعلى مستويات ادارة الاعمال »•

ما هى الجمعية الائتمانية ؟

الجمعية الائتمانية مؤسسة مالية تعاونية تعبىء مدخرات أعضائها وتقرضها لأعضائها أيضا • واصبحت الجمعية الائتمانية الى جانب ذلك مصدرا رئيسيا لمد المستهلك بالمعلومات والثقافة وتعتبر كل جمعية كيانا مستقلا وهى لا تسعى للربح ، وتسجل لدى احدى الوكالات الحكومية التى تتولى الاشراف على الجمعيات ، لكن الجمعية تظل مملوكة لأعضائها الذين يتولون ادارتها أيضا وتوظف الجمعيات الكبيرة مديرين محترفين ليساعدوا مجالس الادارة والمنتخبة ، وتقوم جمعية الائتمان لتشجيع التوفير ولتقديم

قروض مخفضة التكلفة لأغراض سليمة ، ولا يدخر لدى الجمعية الا الأعضاء ولا يقترض منها سوى الأعضاء .

وتقوم الجمعية لهدف مشترك بربط المشتركين فى عضويتها ، أى ان هؤلاء الأعضاء يشتركون فى خلفية معينة مشتركة فيما بينهم ، فقد تكون الرابطة أنهم يعملون جميعا لدى رب عمل واحد او يقيمون فى مجتمع واحد أو ينتمون الى تنظيم أخوى واحد او الى كنيسة معينة أو نقابة ما وعضوية النقابة مفتوحة للجميع حسب نوع الرابطة المشتركة بينهم بصرف النظر عن العنصر أو اللون او العقيدة وتعتبر جمعيات الائتمان المؤسسات الخاصة الوحيدة المفتوحة عضويتها امام أعضاء المجتمع وذلك بالنسبة للجمعيات التى تقام لخدمة هذا المجتمع .

وتدار الجمعية ادارة ديمقراطية ، فينتخب أعضاء الجمعية أعضاء مجلس الأدارة وأعضاء اللجان (قد يجرى تعيين بعض اللجان حسب نصوص ولوائح معينة) ويعمل الموظفون المأجورون تحت اشراف مجلس الادارة أو المدير « أو امين الصندوق » .

كيف تعمل الجمعية ؟

تشجع الجمعية أعضائها على الأدخار بانتظام ، وقد توسعت الجمعيات الائتمانية خلال نصف القرن الأخير فى أدوات الادخار فادخلت شهادات الايداع وحسابات الايداع تحت الطلب تشجيعا للادخار ، كما أدخلت أيضا الحسابات الجارية رغبة فى ان تصبح الجمعيات المؤسسة المالية الوحيدة بالنسبة لأعضائها .

وتمنح الجمعية قروضا من المدخرات الى اعضائها لشراء السلع الاستهلاكية ولمواصلة التعليم ولأغراض أخرى كثيرة وتقدم القروض بفائدة ١٢٪ سنويا أو اقل ، وتدفع معظم الجمعيات فائدة متفاوتة بالنسبة لأدوات الادخار المختلفة كما تأخذ فوائد بأسعار متفاوته حسب اغراض القروض .

وتعود ارباح الجمعيات بوجه عام بعد خصم المصروفات والاحتياطيات القانونية الى الأعضـاء أما فى صـورة ربح على المدخرات أو عائد على الفوائد المدفوعة ويعتبر عائد الفوائد المدفوعة ظـاهرة فريدة تنفرد بهـا جمعيات الائتمان بين مؤسسات الاقراض ، ولم تبدأ البنوك الأمريكية فى تجربة تنفيذ تلك الفكرة سوى فى السبعينات .

ويوجز الاحتفاظ بجزء من الايرادات كايرادات غير موزعة ، أو فى شكل احتياطى لأغراض غير متوقعة فى المستقبل ، ويساعد هذا الاجراء على تدعيم واستقرار الجمعية .

القروض لأغراض سليمة :

تتلخص الأسباب المعتادة للاقتراض فى الرغبة فى سداد ديون قديمة أو سداد الضرائب و تغطية نفقات العلاج الطبى ، أو الجنازات ، أو اصلاح المنـازل أو شراء أدوات المزرعة أو ادوات المهنة أو السـيارات أو دفـع مصروفات التعليم ، أو الزواج أو الطوارىء الأسرية .

وتتفاوت القوانين من حيث مقدار ما تقرضه الجمعية للعضو الواحد والمعتاد أن تقرض الجمعية العضو عدة مئات من الدولارات أو أكثر بناء على توقيعه وحده ويزداد المبلغ كثيرا اذا قدم العضو ضمانا للقرض .

وتقدم الجمعيات احيانا وفى بعض الجهات قروضا بضمانات رهن عقارى ، وتصرف مثل هذه القروض من فائض أموال الجمعية ، غير أن المهمة الرئيسية لجمعيات الائتمان هى تقديم قروض لأعضـائها من اجل احتياجاتهم الاستهلاكية .

الائتمان بتكلفة منخفضة :

يندر أن يتجاوز سعر الفائدة على قروض الجمعيات ١٢٪ سنويا ، ولا تتقاضى الجمعيات رسوما أو مصروفات أخرى ، ويلاحظ ان العائد على الفوائد الذى تصرفه الجمعيات لاعضائها يؤدى الى خفض سعر الفائدة المشار اليها .

ويستفيد الأعضاء من انخفاض سعر الفائدة على قروض الجمعيات وبذلك يوفرون بعض المال الذى يمكنهم استخدامه فى مجالات أخرى .

حماية الأموال :

تحمى جمعيات الائتمان سلامة مركزها المالى بعدة وسائل :

١ - تعمل جمعيات الائتمان بموجب القانون الذى يتطلب أن تفحص السلطات الحكومية وتراجع دفاتر وسجلات الجمعيات دوريا .

٢ - فى كل جمعية لجنة مراقبة من الأعضاء مهمتها رقابة عمليات الجمعية ومراجعة دفاترها وسجلاتها دوريا بانتظام .

٣ - يجرى التأمين ضد خيانة الأمانة على أمين الصندوق وجميع الأشخاص الذين يتعاملون فى أموال الجمعية ونقودها .

٤ - تنشىء الجمعية كل عام احتياطيات لتغطية الديون المتأخرة .

٥ - يجرى التوسع سريعا فى برامج الدعم والموازنة على مستوى الرابطة والمستوى الدولى .

٦ - توجد رابطة مشتركة بين جمعيات الائتمان .

تشجيع الادخار :

تقوم جمعيات الائتمان بحملة مستديمة لحث الأعضاء على مداومة الادخار بانتظام وزيادة مدخراتهم ، وأثمرت هذه الحمـلات فى بث عادة الادخار فى آلاف من الناس ، فبدأ الكثيرون ممن لم يكونوا يدخرون من قبل فى اقتطاع جانب من اجورهم ولو صغير القيمة وادخاره .

المكاسب الاقتصادية من جمعيات الائتمان :

توجه المكاسب الاقتصادية أساسا ليستفيد منها الأعضاء فى المقام الأول ، غير أنه كثيرا من الناس يستفيدون أيضا منها ، ويمكن بيان كيفية استفادة مختلف الجماعات من هذه المكاسب الاقتصادية بترتيبها فى شكل

قائمة ، وتشمل هذه الجماعات الأعضاء وأسر الأعضاء وأرباب العمل الذين يستخدمون الأعضاء والمجتمع والدائنين الاخرين ٠

وسنبحث أولا بعض المكاسب الاقتصادية بالنسبة لكل جماعة ، وقد يكون بينها ازدواج بمعنى أن يستفيد أكثر من جماعة من نفس المكاسب ، وقد تنفرد جماعة واحدة ببعض المكاسب دون غيرها ثم نتحدث عن المكاسب الاقتصادية من جمعيات الائتمان بصفة عامة ٠

المكاسب بالنسبة للعضو

مكان مناسب للادخار — Convenient place to save.

تأصيل عادات التنمية — Learn thrift habits.

انخفاض تكلفة الائتمان — Low Cost credit.

تأمين على الحياة بالقروض والمدخرات — Life insurance on loans and savings.

ارباح معقولة — Reasonable Dividends.

أمان للمدخرات — Safety for savings.

المكاسب بالنسبة لأسرة العضو

تربية عادة الادخار — Thrift education.

أسرة وعضوية مشتركة — Family and joint memberships.

(فى حالة وفاة العضو الاصلى مثلا) — (for example, in case of primary member).

زيادة القدرة الشرائية — Greater buying power.

ضمان للأرض وتأمين بالمشاركة — Loan and share insurance security.

المكاسب بالنسبة لرب العمل الذى يستخدم العضو

القضاء على المظاهر — Absence of granishments.

زيادة انتاجية العاملين وسعادتهم — Happier, more productive employees.

زيادة القدرة الشرائية للجماعة — Greater buying power for group.

تيسير الاقراض والادخار — Convenient savings and loans.

الاحتفاظ بالقوة الشرائية — Retention of buying power.

المكاسب بالنسبة للمجتمع

ائتمان منخفض التكاليف — Low-cost credit.

مؤسسة ادخار — Saving institution.

زيادة القوة الشرائية للجماعة — Greater buying power for group.

منافس نشط — Keen Competitor.

امان للمدخرات — Safety for savings.

خدمة لجمهور محروم من مثل هذه الخدمات — Service to people not other wise served.

المكاسب بالنسبة للدائنين الآخرين

توحيد الديون والقروض — Consolidation loans.

تسوية الديون — Debt adjustment (pro-rating).

وهكذا يمكن بيان المكاسب الاقتصادية من جمعيات الائتمان ببساطة شديدة وعن طريق قوائم قصيرة ويرجع ذلك الى ان جمعية الائتمان هى فى اساسها منظمة بسيطة غير معقدة تهتم بخدمة بعض الحاجات فقط لجماعات معينة من الناس وتتجنب مغريات التوسع فى الخدمات مما يؤدى بالجمعية فى النهاية الى أن تصبح مؤسسة تجارية صرفة او أن تبتعد كثيرا عن المبادىء التعاونية الأساسية •

ولا يهم ألا يستطيع الانسان تحديد المكاسب الاقتصادية من جمعيات الائتمان بالنسبة لاية جماعة معينة غير اعضاء الجمعية ذاتها ، فالمفروض ان الأعضاء هم المستفيدون اساسا واليهم قبل غيرهم توجه المكاسب مباشرة ، غير أنه ثبت تاريخيا أن الجمعية تفيد جماعات أخرى غير أعضائها ، اذ أن هؤلاء الاعضاء يتصلون بغيرهم وما يفيدهم هم فى المقام الأول قد تمتد فائدته الى الغير •

ويمكن القول بصفة عامة أن المكاسب الاقتصادية من جمعيات الائتمان تنقسم الى قسمين ، فمنها ما يشجع على استخدام الموارد الاقتصادية بحكمة ، ومنها ما يساعد على تدفق هذه الموارد باستمرار ،

ويتعرض كل اقتصاد على اى مستوى حتى على المستوى الشخصى لأن يعانى الركود ثم التدهور ما لم تتدفق موارده من يد لأخرى ومن مؤسسة لأخرى ، وهنا تفيد جمعيات الائتمان فائدة كبيرة لأنها تعمل على أن تقوم جماعة من الناس بتجميع موارد اقتصادية معينة هى بالنسبة للجمعية عبارة عن مدخرات أو مساهمة فى شراء الأسهم .

وتختنق الجمعية اذا لم تنتقل فيها الأموال من يد المدخرين الى يد المقترضين ولابد من جريان الأموال على هذا النمط كما لابد من أن تجرى الدماء من الشرايين الى الأوردة فى الجسم البشرى ، ويتطلب الانتقال حرية الحركة ، وهى سمة أخرى مميزة لجمعيات الائتمان اذ فيها يتيسر الادخار ويتيسر الاقتراض باقل قدر ممكن من الاجراءات الادارية او القانونية .

فتراكم الأموال وتداولها او التراكم والتداول هما كلمتى السر ومفتاح الأمور فى وصف المكاسب الاقتصادية المستمدة من جمعيات الائتمان ، ويضاف اليها أيضا كلمات اخرى مثل التيسير والتعاون والمنافسة والرعاية، وخلاصة القول أن أكثر المكاسب الاقتصادية أصالة بالنسبة لجمعيات الائتمان هى تشجيع الادخار وتقديم الائتمان بمبالغ معقولة وبفوائد معقولة.

المكاسب الاجتماعية من جمعيات الائتمان :

يستطيع كل انسان سواء كان عضوا فى جمعية ائتمان او مصرفيا او صاحب عمل ان يعرف المكاسب الاقتصادية المستفادة من الجمعيات لأنها واضحة ومستمرة .

لكن تحديد المكاسب الاجتماعية من جمعيات الائتمان ومعرفتها يحتاج الى نظرة أكثر عمقا ، وكيفما كان الحال فهذه المكاسب مستمرة ايضا لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمكاسب الاقتصادية لا تنفك عنها .

وخير طريقة لبيان المكاسب الاقتصادية هى ان نرتبها أيضا فى قائمة بالنسبة لمختلف طوائف الناس الذين يتأثرون بها مباشرة وتقدم هذه القائمة

فيما يلى وهى قائمة لا يمكن أن تكون كاملة وشاملة وبعدها سنتناول هذه المكاسب الاجتماعية بنظرة عامة ·

بالنسبة لعضو الجمعية

الكرامة والاحترام فى ادارة الأموال .Dignity in money Management

فرصة للتقدم Opportunity to advance بوتقة للديمقراطية

Laboratory for democracy تمويل بالمساعدة الذاتية

Self-help finance

بالنسبة لأسرة العضو

المشاركة الطوعية Volunteer participation اتصالات اجتماعية

Social Contacts عضوية اسرية Family memberships

بالنسبة لرب العمل الذى يستخدم العضو

شعور بالمسئولية من جانب العاملين والاعضاء والجيران

Responsible employees, members, neighbors.

ائتمان وادخار تعاونى Cooperative credit and savings.

بالنسبة للمجتمع

مؤسسة اجتماعية Democratic institution قادة للمجتمع

Community leaders منافسة أخلاقية Ethical competition

ونتناول الآن بصفة عامة هذه المكاسب دون محاولة تخصيصها بجماعة أو جماعات معينة ، ونبدأ فنقول أن جمعية الائتمان تبنى الانسان ، تبنيه كفرد وتبنى الأفراد كجماعات هى جمعيات الائتمان ، وحين يكتسب الانسان عادة التوفير بتاثير عضويته فى جمعية الادخار يصبح أكثر حرية وأعلى

مقاما مما كان قبل اكتسابه تلك العادة ، وحين يقترض الانسان مالا باقل سعر فائدة ممكنة ويستخدم القرض لغرض انتاجى أو استهلاكى فانه يشعر بحرية اكثر وحكمة اكثر ، فالجمعية اذن عبارة عن جماعة تتعاون ليبنى كل منها الاخر ليصبحوا أكثر تحررا واكثر رسوخا واكثر حكمة وكل ذلك نتيجة عضويتهم فى جمعية الائتمان .

وتزود جمعية الائتمان المجتمع الذى تقوم فيه بأداة ديمقراطية بسيطة، ولا نعدو الحقيقة حين نقول أن كافة مظاهر الديمقراطية تنبض بالحياة فى جمعية الائتمان واكبر مثل على ذلك الاجتماع السنوى للجمعية العومية ، فيقضى القانون بأن تجمع الجمعية الائتمانية اعضاءها معا مرة واحدة على الاقل كل سنة لتعرض عليهم تقريرا عن أعمالها فى السنة الماضية وليقرروا خطة العمل فى السنة المقبلة ، ويتولى الأعضاء انتخاب المسئولين فى الجمعية بطريقة واجراءات ديمقراطية مبسطة ويخضع هؤلاء المسئولون المنتخبون لنظام من التوازنات والمراجعات يمنحهم حرية العمل من ناحية ويعصمهم من اساءة استخدام سلطتهم من ناحية أخرى ، اى ان أعضاء جمعية الائتمان يمارسون الديمقراطية ويديرون مجتمعهم الديمقراطى الخاص .

وتساعد جمعيات الائتمان على تدعيم الديمقراطية فى محيطها باقامتها مجتمعها الديمقراطى الكامل المصغر ، وقد نالت جمعيات الائتمان خاصة فى أمريكا اللاتينية الثناء الجم بصفتها الرد المناسب والمعوق الأمثل لسريان الشيوعية فى هذا الجزء من العالم .

وتستطيع جمعيات الائتمان أن تفخر بأنها قوة تعمل من أجل الاصلاح المعنوى فى كل مجتمع فهى تذكر الانسان بأن السلع المادية ليست هدفا فى ذاتها وليست من أجل ان يحقق قلة من الأفراد اقصى ربح من ورائها على حساب الآخرين ، بل على العكس يجب أن تتاح للجميع فى اطار التضامن المشترك الذى يمثل الرابط بين الأعضاء ، وتجسد الجمعية الائتمانية فى نظر أعضائها الفكرة القائلة بأن خيرات العالم قد اجتمعت لتكون أدوات تحقق للجنس البشرى حياة رغدة كريمة .

The goods of this earth are here to serve as instruments for the decent living of mankind.

وتضرب الجمعية الائتمانية مثلا عمليا يتكرر يوميا على تطبيق فكرة الاخاء الانسانى ، وتدل كل الدلائل على أن أعضاء الجمعية يتأثرون بهذه الفكرة ويطبقونها فى مجتمعهم وبيئتهم ويصبح العضو على استعداد ليقدم فى سماحة من نفسه ومن مكسبه لتحسين أحوال المجتمع ، وقال سيناتور سباركمان عضو الكونجرس الأمريكى بالولايات المتحدة فى هذا الصدد امام ندوة عقدت تحت رعاية جمعية التامين المتبادل :

« نلاحظ أن عضو جمعية الائتمان الذى يتمتع بحالة مالية أيسر من غيره بسبب أو بغيره قد أولاه رعاية وعناية أخوية يميل هو الآخر الى البذل والقيام بدور فى انشطة المجتمع ، فيعمل فى اطار الكنيسة أو المدرسة وفى كافة المشروعات ذات النفع ، وسواء ساهم بقليل من المال فى الصليب الاحمر ، أو تبرع ببضعة ساعات لأى مشروع أو قدم شيئا لانشاء جناح جديد لنادى منطقته ، فهو فى كافة تلك الأحوال انما يعمل ما لم يكن يستطع عمله الا بمعونة أصدقائه فى جمعية الائتمان الذين يمهدون له سبيل ذلك الصنيع الطيب » .

ولا يقتصر نفع جمعية الائتمان على أنها تقدم للمجتمع الكثير ، بل أيضا مؤسسة مستقرة من مؤسسات المجتمع وذات فاعلية وكفاءة لأنها مبرأة من القلق المالى وهو أكبر أسباب الاضطراب فى الصناعة ومن ثم فان العاملين بها يحسون بالامن وبأنهم يستطيعون الاحتفاظ بوظائفهم وان لهم مورد اقتصادى مستقر .

وتسهم الجمعيات الائتمانية بقوة فى تحسين المجتمعات المحلية من ناحية وفى الرخاء العالمى كله من ناحية أخرى .

بنيان جمعية الائتمان :

تقوم حركة جمعيات الائتمان على عمل الآلاف من المتطوعين سواء على مستوى الجمعية أو الرابطة أو المجلس العالمى ، ويؤدى كافة المسئولين المنتخبين فى تلك المنظمات اعمالهم بلا اجر ، ولا ينال أجورا سوى المديرين الماليين أو أمناء الصندوق فى حالات استثنائية خاصة وحين يقومون بالادارة اليومية فى الجمعيات الصغيرة ، اما الجمعيات الكبيرة فهى تستخدم موظفين بأجر ٠

وتدفع جمعيات الائتمان رسوما مقابل الخدمات التى تؤديها لها الاتحادات أو هيئات الاشراف ، وتعتبر الجمعيات الائتمانية من المؤسسات القليلة التى تدفع الحكومة فى بعض الجهات رسوما مقابل الاشراف الحكومى عليها ٠

جمعيات الائتمان

الجمعيات الائتمانية كلها مؤسسات قانونية تعمل بموجب نظم واتفاقيات وترتيبات أخرى تصدرها الهيئات الحكومية ، ولا يعتبر المجلس العالمى لجمعيات الائتمان جهة تسجيل او ترخيص للجمعيات ٠

وتسجل جمعيات الائتمان فى كندا بموجب القوانين الاقليمية شانها فى ذلك شان الصناديق الشعبية فى كوبيك وهى مؤسسات شبيهة بجمعيات الائتمان ، وتسجيل جمعيات الائتمان فى الولايات المتحدة بموجب قوانين الولايات أو القوانين الفيدرالية (سجلت نسبة ٦٠٪ تقريبا بموجب القوانين الفيدرالية و ٤٠٪ بموجب قوانين الولايات) ، وتعمل جمعيات الائتمان فى البلاد الأخرى بموجب قوانين خاصة بها او قوانين عامة تسرى على جميع الجمعيات التعاونية ٠

وتنضم جمعيات الائتمان الى عضوية الروابط واتحادات الروابط ويتولى المجلس العالمى الاشراف على البناء كله ، وتمثل الفوائد التى

تتقاضاها جمعيات الائتمان والعائد على الفائض المستثمر الدخل الذى تستند اليه الروابط والاتحادات الاقليمية والمجلس العالمى والهيئات التابعة مثـل جمعيات التوريد التعاونيـة وجمعية التامين للتبادل التابعة للاتحـاد القومى ·

الروابط

تعتبر الرابطة المركز والرئاسـة الرسـمية لجميع أنشطة الجمعيات الائتمانية فى الولاية أو القطر ، ويبلغ عدد الروابط واتحادات الروابط اكثر من مائة وهى منضمة لعضوية المجلس(*) العالمى لجمعيات الائتمان ·

ووظيفة الرابطة انشاء وخدمة وقيادة وارشاد الجمعيات التعاونية فى منطقتهـا والدفاع عنها وتقديم خدمـات التعليم والتثقيف لها ، وتقدم الخدمات والمواد التى تحتاجها الجمعيات مما لا تستطيع هذه الجمعيات توفيره بنفسها ·

تكوين الرابطة :

الرابطة منظمة طوعية لا تسعى للربح ومواردها المالى من الرسوم التى تدفعها لها جمعيات الائتمان الأعضاء فيها ، وتشترك جميع هذه الجمعيات الأعضاء فى ملكية الرابطة والاشراف الديمقراطى عليها ولها حق التصويت فى الجمعية العمومية السنوية ·

الادارة :

يدير أنشطة الرابطة مدير يعمل تحت اشراف مجلس الادارة المنتخب للرابطة ، وتكتفى بعض الروابط بشخص واحد يعمل نصف الوقت أو بعض الوقت بينما تستخدم الروابط الكبيرة عددا من الموظفين قد يبلغ ٥٠ موظفا·

---

*) انظر آخر كتاب سـنوى لجمعيات الائتمان لمعرفة آخر البيـانات ·

الخدمات :

تقوم الروابط بثلاث أنواع رئيسية من المسئوليات :

١ ـ الدفاع عن قانون جمعيات الائتمان والعمل على ادخال التحسينات عليه ٠

٢ ـ انشاء جمعيات ائتمان جديدة وتشجيع الآخرين على انشائها ٠

٣ ـ عقد المؤتمرات والاجتماعات التثقيفية الأخرى النافعة لجمعيات الائتمان ٠

٤ ـ العمل كمركز للمعلومات عن الجمعيات الائتمانية العاملة فى منطقتها ٠

٥ ـ تقديم المعلومات لجمعيات الائتمان وأعضائها عن التأمين ٠

٦ ـ العمل كحلقة اتصال مع المجلس العالمى ، والاتحادات القومية والجمعية التعاونية للتوريد والجمعية التعاونية للتامين والعمل على توفير خدمات هذه المنظمات لجمعيات الائتمان وأعضائها ٠

الخدمات الأضافية :

وتقدم كل رابطة الى جانب الخدمات الأساسية خدمات خاصة لأعضائها من الجمعيات الائتمانية فى منطقتها فى اطار برنامجها وحاجة الجمعيات وتشمل هذه الخدمات :

١ ـ مندوبون ميدانيون يقومون بتوصيل خدمات الرابطة مباشرة للجمعيات ولمن يعملون مع الجماعات لانشاء جمعيات ائتمان جديدة ٠

٢ ـ تقدم جمعيات الائتمان المركزية الى الجمعيات التعاونية الخدمات الادخارية والاقراض ، وكذلك للمسئولين فى الجمعيات الائتمانية الذين لا تقدم لهم جمعياتهم بسبب مراكزهم سوى مبالغ محددة كقروض ٠

٣ ـ ارسال المطبوعات والنشرات للجمعيات الائتمانية الأعضاء لأبلاغهم باستمرار عن أنباء الرابطة وبرامجها وانباء جمعيات الائتمان الأخرى ·

٤ ـ يقدم المندوبون الميدانيون أو المندوبون المتخصصون المعونة الفنية والخدمات الادارية والمساعدات فيما يختص بمشكلات المحاسبة والمراجعة ·

وتقدم الرابطة خدماتها من خلال موظفيها أو من خلال منظمات خاصة تابعة لها ، تقدم خدمات مثل الطباعة والتوريدات والتامين ، وتسويات الموازنات ، والتحصيل ، والميكروفيلم وتجهيز البيانات وغيرها كثير ، والغرض من كل هذه الخدمات سواء المقدمة من الرابطة مباشرة أو من منظمات تابعة هو تمكين الجمعيات من خدمة أعضائها وزيادة مقدرتها على ذلك مع تيسير تلك الخدمات وخفض تكلفتها ·

الاتحاد الدولى للمديرين :

الاتحاد الدولى للمديرين جمعية مهنية تجمع مديرى الروابط ، وتقدم بهذه الصفة خدمات لأعضائها كافراد ، وتشترك كمنظمة فى تخطيط بعض برامج الاتحاد القومى ·

اتحادات المناطق :

يجوز أن تنضم الجمعيات الائتمانية فى مجتمع ما أو فى منطقة جغرافية معينة فى اتحاد منطقة ، وتعمل اتحادات للمناطق عادة فى مجال تشجيع البرامج التثقيفية والتدريب لموظفى الجمعيات الائتمانية ، وتقدم العون للجمعيات فى منطقتها وتقوم بمشروعات مشتركة للعلاقات العامة ·

الاتحاد العالمى لجمعيات الائتمان :

يعتبر الاتحاد العالمى اتحادا لروابط جمعيات الائتمان على النطاق الدولى ، ويضم فى عضويته حاليا اتحادات اقليمية فى كل من كندا واستراليا

والولايات المتحدة واتحادات اقليمية فى اسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية ، كما يضم بعض روابط مستقلة ، وتتلقى الروابط من الاتحاد العالمى الخدمات والمواد التى يحسن أن تتولى توريدها منظمة مركزية - وهكذا فان المجلس العالمى هو القوة الموحدة لحركة جمعيات الائتمان فى أنحاء العالم ، وقد أنشىء الاتحاد عام ١٩٧٠ ٠

البناء التنظيمى للاتحاد :

الاتحاد العالمى منظمة لا تهدف الى الربح شانه فى ذلك شأن الاتحادات القومية الاقليمية ويغطى نفقاته من الرسوم التى يدفعها الأعضاء فيه ، وعضوية الاتحاد مفتوحة تلقائيا للاتحادات وأعضائها من الروابط وكذلك أمام الاتحاد القومى الامريكى وغيره من الاتحادات القومية (الاقليمية) ، ويجوز أن تنضم الروابط مباشرة لعضوية الاتحاد الدولى فى بعض الأحوال٠

الاتحاد القومى لجمعيات الائتمان :

يعتبر هذا الاتحاد القومى الاتحاد الأصلى لجمعيات الائتمان على النطاق القومى ، وقد بدأ عام ١٩٣٤ واستمر فى النمو حتى أصبح يضم ٥٠ رابطة بالولايات المتحدة الأمريكية ثم انضم فى عام ١٩٧٠ الى المجلس العالمى ، ويوضح لنا عمل الاتحاد القومى مثالا لأعمال الاتحادات المنضمة الى المجلس العالمى ، برغم تفرد كل منها بصفات معينة ٠

عمل الاتحاد القومى :

تسهم جمعيات الائتمان فى ملكية الاتحاد القومى والاشراف عليه ديمقراطيا ويحق لكل رابطة أن تنتخب أعضاء مجلس الادارة ويرتبط مدى هذا الحق بعدد جمعيات الائتمان المشتركة فى كل رابطة ، وللاتحاد القومى الآن اكثر من ٤٠٠ عضو مجلس ادارة ٠

ويعقد الاتحاد القومى اجتماعا سنويا ويتلقى قرارات واقتراحات أعضائه من اتحادات جمعيات الائتمان فى المناطق والاقاليم ، ويجتمع مجلس

الادارة لمناقشة هذه المقترحات والقرارات لإقرارها أو رفضها ويرسم السياسة ويضع البرامج والموازنة وجدول الرسوم وينتخب مجلس الادارة الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق ٠

وفميا بين الاجتماعات السنوية تؤدى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى وظيفة مجلس الادارة وتضم هذه اللجنة ممثلين لجميع مناطق الاتحاد القومى وكذلك أصحاب المناصب فى مجلس الادارة (الرئيس ، السكرتير ، أمين الصندوق) وتعين اللجنة التنفيذية مدير الاتحاد الاقليمى الذى يختار موظفى الاتحاد القومى المحترفين فى واشنطون ٠

لجان الاتحاد القومى :

يعين رئيس الاتحاد لجانا تتولى التخطيط والمهام الادارية ومناقشة الموضوعات التى تهم الحركة وكذلك للمساعدة فى أنشطة الاتحاد أو ادارتها مباشرة ، وتوجد حاليا نحو ٢٠ لجنة تجتمع ثلاث مرات أو اكثر سنويا ٠

خدمات الاتحاد :

قد تكون بعض خدمات الاتحاد تكرارا للخدمات على مستوى الروابط وهو أمر طبيعى لأن الاتحاد يعمل كمنسق لخدمات الروابط ، أما الخدمات الأخرى التى يقدمها الاتحاد فهى خدمات لا يمكن اجراؤها الا بمعرفة منظمة مركزية حقيقية ، ونظرا لأن الروابط الاعضاء تشرف على الاتحاد القومى فان الاتحاد يقدم فقط الخدمات التى تفرضها له الروابط مثل :

١ ـ الدفاع عن قوانين جمعيات الائتمان وادخال تحسينات عليها ٠
٢ ـ القيام ببرنامج اعلامى دائم موجه للجمهور ٠
٣ ـ المساعدة فى تدريب موظفى الروابط وامدادهم بأحدث المعلومات

٤ ـ اصدار المجلات والدوريات اللازمة لمختلف الجمعيات داخل حركة جمعيات الائتمان بما فيهم مسئولو الجمعيات وأعضاؤها والتنفيذيون الكبار فى الجمعيات الكبيرة ٠

٥ ـ العمل مع الجهات الحكومية المختصة على النهوض بجمعيات الائتمان ٠

كيفية أداء خدمات الاتحاد القومى :

تدخل بعض خدمات الاتحاد القومى مباشرة ضمن أنشطة اتحادات المناطق « اليوم العالمى لجمعيات الائتمان » وبعضها يتطلب اشتراك موظفى الروابط مثل مؤتمرات التدريب السنوية التى تعقد على المستوى الاقليمى وعلى مستوى عدد من الروابط من أجل المندوبين الميدانيين ٠

وتقدم الخدمات والمواد رأسا الى الروابط فى العادة وأحيانا الى جمعيات الائتمان وقد انشئت فى عام ١٩٧١ مجالات عمل حلت محل ادارات الخدمات السابقة ويشرف على كل مسئول تنفيذى كبير يدير التخطيط والتطوير فى المجالات التى كانت خاضعة فيما سبق لعدة ادارات ويرأس مدير الاتحاد هذه المجالات الجديدة ٠

وتعين اللجنة التنفيذية مدير الاتحاد ، وتعمل اللجان مع المدير والموظفين فى النظر باستمرار فى انشطة الاتحاد الذى له مكاتب فى ماديسون ، وسكونسن ، وفى واشنطون ٠

الجمعية التعاونية للتوريد التابعة للأتحاد القومى :

الجمعية التعاونية للتوريد منظمة لا تسعى للربح ويملكها الأعضاء وهم الروابط والاتحاد القومى وجمعية التامين المتبادل ، ويوزع صافى الايراد ان وجد كعائد على المتعاملين مع الجمعية ٠

البناء التنظيمى لجمعية التوريد :

الجمعية التعاونية للتوريد هى « مركز التسويق لاحتياجات جمعيات الائتمان » وهى منظمة مستقلة تملكها الروابط الأعضاء ، وتخدم الجمعية جمعيات الائتمان من خلال ادارات التوريدات فى الروابط أو تخدمها مباشرة من ماديسون ووسكونسن اذا لم توجد مثل هذه الادارات ٠

عمل الجمعية :

للجمعية مجلس ادارة ينتخب لمدة ٣ سنوات أثناء الاجتماع السنوى فى مايو ويحق لكل عضو فى الجمعية أن ينتخب مندوبا واحـدا له ولكل عضو صوت واحد ٠

ويجب أن يكون اعضاء مجلس ادارة جمعية التوريدات من أعضاء مجلس ادارة الاتحاد القومى ، فاذا فشل احد أعضاء مجلس ادارة الأتحاد فى الانتخاب ولم يعاد انتخابه كعضو فى مجلس ادارة الاتحاد القومى فانه يفقد ايضا مركزه فى عضوية مجلس ادارة الجمعية تلقائيا ٠

وينتخب مجلس ادارة الجمعية سنويا من بينهم رئيسا ونائبا للرئيس وسكرتيرا وأمين صندوق كما يختارون أيضا مديرا ومراقب حسابات ويجوز أن يكون مدير الجمعية ومراقب حساباتها هما من يشغلان المنصبين المماثلين فى الاتحاد القومى ويكونان مسئولين امام مجلس الادارة ٠

الخدمـــات :

تقوم جمعية التوريدات بامداد جمعيـات الائتمـان بالأفكار والمواد والطرائق الفنية التى تجعلها أكثر كفاءة فى اعمالها الداخلية وفى جهودها لاجتذاب أعضاء جدد وزيادة المدخرات والقروض وتقدم الجمعية خدماتها فى اربعة مجالات :

١ ـ أدوات التشـغيل ، أدوات وتوريدات المكـاتب ، والنمـاذج والاستمارات ٠

٢ ـ التسويق ، أدوات التسويق ، الاعلان ، خدمات الاشتراكات وغيرها ٠

٣ ـ أدوات التثقيف ، مكتبات التثقيف ، الاعلام ، برامج التدريب ٠

٤ ـ احتياجات الاجتماعات السنوية ، الخطط ، المطبوعات ، أدوات الأعلام وتشمل الخدمات الخاصة التى تقدمها جمعية التوريد ٠

التوريدات المكتبية :

النماذج والاستمارات المحاسبية المعتمدة لاستعمال جمعيات الائتمان وخاصة الاستمارات التى تعتمد لادارة جمعيات الائتمان ، وبطاقات التوقيعات ، ودفاتر الادخار ، والدفاتر الحسابية والسجلات والاستمارات من كافة الانواع والاستمارات المحاسبية المستخدمة فى الآلات المحاسبية وغير ذلك ٠

نشرات للأعضاء :

نشرة المظلة Umbrella وهى نشرة شهرية يمكن الحصول عليها عن طريق الاشتراك أو شراء النسخ المفردة منها ، ونشرة « رجل الأفكار » وهى نشرة صغيرة بالرسوم الكاريكاتيرية وتصدر شهريا أيضا ، وتصدر الصفحة الأخيرة خالية حتى تستطيع جمعيات الائتمان أن تطبع عليها الفقرات ذات الأهمية المحلية ٠

مطبوعات اخرى :

نشرات اعلامية تصدر شهريا عن الأنشطة الموسمية لجمعيات الائتمان واعضائها وتهتم بالنهوض بشئون الادخار والاقراض ، واعلانات كبيرة Posters من أربعة الوان وتقاويم للحائط والجيب ، وامشاط كبريت وهدايا ٠٠٠ الخ ٠

أدوات تدريب :

كتب ومراجع لأعضاء اللجان والموظفين ، كتالوج ، يبين قائمة كاملة بالاستمارات والنماذج التى تصدر دوريا ، وقوائم أسعار ٠

شركة التامين المتبادل التابعة للاتحاد القومى :

تقدم شركة التأمين المتبادل التابعة للاتحاد القومى لجمعيات الائتمان خدماتها لتلك الجمعيات الاعضاء فى الاتحاد فيما يتعلق ببرامج التأمين التى تتفق مع اغراض واهداف وفلسفة حركة جمعيات الائتمان ، وأنشئت

الجمعية عام ١٩٣٥ ، انشاها الرواد الذين شكلوا أول لجنة تنفيذية للاتحاد القومى ، وتعتبر بهذه المثابة رافد التامين على الحيــاة لحركة جمعيــات الائتمان بعد تنظيمها ، وقد أثبتت أنها أعظم جمعيات التامين على الحياة وأسرعها نموا فى العالم وتأتى الرابعة عشر فى ترتيب هيئات التامين على الحياة الكبرى فى امريكا الشمالية (والثالثة عشر فى الولايات المتحدة) وذلك على اساس عقود التامين السارية ٠

وترد الجمعية بصفتها شركة تامين متبادل جميع دخلها الى اصحاب الوثائق فى شكل عائد بعد سداد المطالبات ونفقات التشغيل العادية وترحيل جزء لتكوين احتياطيات كافية ٠

كيفية عمل الجمعية والاشراف عليها :

يملك أصحاب الوثائق الجمعية ويشرفون عليها ، ولكل صاحب وثيقة سواء كان جمعية ائتمان أو عضو فرد صوت واحد فى الانتخاب العام نصف السنوى بصرف النظر عن قيمة الوثيقة ، ويجرى عندئذ انتخاب مجلس الادارة المكون من ١٥ شخصا والذى يعقد فى ماديسون بولاية وسكونسن حيث مقر حركة جمعيات الائتمان الدولية ، ومدة العضوية ست سنوات وتسقط عضوية خمسة أعضاء كل سنتين ، ويجوز لاصحاب الوثائق أن يدلوا بأصواتهم فى الاجتماع السنوى بشخصهم او بالبريد ، ويختار مجلس الادارة رئيس الجمعية الذى يعمل ايضا مسئولا اداريا رئيسيا لها ٠

التامين من اجل جمعيات الائتمان :

يتمثل معظم غطاء تامين جمعية التامين المتبادل التابعة للاتحاد القومى فى شكل ضمان للقروض وتامين حياة ادخارى ، وتسدد جمعيات الائتمان اقساط التامين ويسرى غطاء التامين الى الأعضاء على أساس جماعاتهم كخدمة تقدمها جمعيات الائتمان ٠

تامين ضمان القروض :

تقوم جمعيات الائتمان بموجب هذا النوع من التامين بعمل تامين على الحياة ضمانا للائتمان وذلك بالنسبة لأعضائها مقابل القروض القائمة ويقف

التامين عند سن السبعين ، وفى معظم الأحوال يفرض على العضو اذا اصبح معروفا بصفة دائمة وكاملة قبل سن السبعين ٠

تامين الحياة الادخارى :

وهو تامين نسبى على كل عضو مؤمن عليه لغاية اقصى قيمة العقد وهو ٢٠٠٠ دولار لمعظم العقود و ١٠٠٠ دولار لبعضها الآخر ، ويحتوى كل عقد تامين ادخارى على قيود على الودائع التى تودع فى اعمار معينة ٠

التامين الفردى لأعضاء جمعيات الائتمان :

تقدم جمعية التامين التبادلى مجموعة كاملة من عقود التأمين الفردية على الحياة لأعضاء جمعيات الائتمان ، منها التامين العادى على الحياة ويدفع التامين فى سن ٦٥ سنة والتامين المتجدد المدة ، والدفعات السنوية للتقاعد ، وتامين الأسرة ، وضمان الرهون والتامين الطبى ٠

جمعية التامين التابعة لحركة جمعيات الائتمان الدولية :

اقام الاتحاد القومى عام ١٩٦٠ جمعية ثانية للتامين على الممتلكات وضد الحوادث وهى جمعية التامين لحركة جمعيات الائتمان الدولية ، وهى شركة مساهمة تملك اسهمها جمعيات الائتمان ومنظماتها وأعضاؤها كافراد ٠

ولا تؤمن هذه الجمعية الا على جمعيات الائتمان وأعضائها فقط ، وتؤمن الجمعية على الممتلكات وضد الحوادث للجمعيات وأعضائها ، وتؤمن على المنازل والسيارات لأعضاء الجمعيات ٠

الأساس القانونى لعمل جمعيات الائتمان ــ القوانين واللوائح :

جمعيات الائتمان أشخاص قانونية تعمل بموجب أحكام قوانين خاصة اصدرها كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية والمجالس التشريعية بالولايات وحكومات الولايات فى كندا وعندما تسجل جمعية ائتمان بموجب قانون ما من هذه القوانين يصبح لها حقوق وامتيازات معينة وتتمتع بحماية القانون، كما تتحمل أيضا التزامات ومسئوليات ٠

وتعمل الجمعية بموجب مجموعة من اللوائح التى توافق عليها الحكومة الى جانب الأحكام المنصوص عليها فى القوانين ، وتعتبر نصوص اللوائح أكثر أهمية من الوجهة العملية بالنسبة للمسئولين والموظفين فيما يتعلق بشئون العمل اليومى فى الجمعية ٠

وتعد الحكومة مجموعة من اللوائح « النمطية » لكن قد تختلف بعض التفاصيل لتناسب الاحتياجات لجمعيات الائتمان ، فمثلا قد يترك للجمعيات تحديد عدد أعضاء مجلس الادارة ولجنة الائتمان ، وتختلف نصوص اللوائح فى بعض الأحيان فيما يختص بالتصرف فى النقدية والتوقيع على الشيكات ويجب ان توافق الجهة الحكومية المختصة بالرقابة على الجمعيات على اللائحة وتعديلاتها ٠

دراسة حول إنشاء التعاونيات الريفية

من المنظمــات الدولية التى تهتم بالتعاونيات الريفية منظمة الأغذية والزراعة لهيئة الأمم المتحدة (FAO) • وقد عقدت هذه المنظمة الكثير من المؤتمرات التى حاولت من خــلالها أن تخرج بتصــورات حول انشــاء تعاونيات ريفية عن طريق تنفيذ سياسات حكومية معينة فى البلدان النامية تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة فيما يتعلق بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصــادية للغالبية العظمى من المواطنين فى البلاد النامية وعلى وجــه الخصوص اولئك الذين يعيشون فى المناطق الريفية وينتمون الى الفئات الأقل حظا والأكثر فقرا، مستهدفة من وراء ذلك أن يصبح هؤلاء القوم قوة مضافة الى الكيان الاجتماعى والاقتصادى لدولهم •

ويسعدنا أن نعرض فيما يلى بحثا عن :

(تصــورات حول انشــاء تعاونيات ريفية عن طريق تنفيذ سياسات حكومية معينة فى البلدان النامية ، مع الاشارة بوجه خاص الى نموذج ذى ثلاث مراحل) • وقد كتب هذا البحث(الفريد هانل ALFRED HANEL) وهو أستاذ بجامعة ماربورج بالمانيا الاتحادية ويتولى تدريس العلوم التعاونية بمعهد التعــاون للبلدان النامية فى هذه الجــامعة ، هذا بالاضافة الى أنه عضو بجامعة البحث لطرق التقييم •

ولعل خبرة هذا العالم الواسعة فى العلوم التعاونية قد جعلته مهتما بالتنمية التعاونية فى الدول النامية وحاجة هذه التنمية الى التخطيط الرشيد، وتقييم السياسات الحكومية الخاصة بانشاء وتطوير التعاونيات ، والتعرف على أفضل الأساليب التى تؤدى الى جذب الفلاحين الى عضوية التنظيمات التعــاونية ، وتقبلهم طواعية واختيارا لخدمــات المشروعات التعاونية ، ومشاركتهم بفاعلية فى الجماعة التعاونية •

ويهمنا ان نوضح ان هنـاك الكثير من الجـدل الذى يرتبط بموضوع اشراف الحكومة وقيادتها للحركة التعاونية عن طريق موظفيها الذين يشغلون الأجهزة الادارية المختصة ، ومن بين المشكلات التى تثار فى هذا الخصوص :

ـ أن الاجـراءات البيروقراطيـة التى ينتهجها الموظفـون الاداريون امتثالا للقوانين واللوائح والاجراءات والتعليمات الصادرة اليهم ، كثيرا ما تعوقهم عن بذل اقصى ما لديهم من طاقة وامكانيـات لمعاونة التنظيمات التعاونية التى يشرفون عليها لكى تصبح فعلا قادرة على اتخاذ القرارات فى حدود الادارة الذاتية والمسئولية الذاتية ·

ـ انه لوحظ ان الكثير من الأجهزة الادارية المسئولة عن التنظيمات التعاونية تعهد فى اغلب الأحوال الى ان تنشىء لنفسها مصالح واهداف خاصة بها ، بحيث تستشعر ان المصالح والأهداف اصبحت جزءا اساسيا من كيانها الوظيفى وبذلك لا توافق فى سهولة على ان تتخلى عن السلطات ومختلف اشكال النفوذ التى اكتسبتها باشرافها على التنظيمات التعاونيـة ومختلف أوجه نشاطها ·

اننا نوجه النظر الى مادار فى هذا البحث من تحذير سواء للأعضاء او المديرين الأقوياء الذين يسيئون استخدام المشروعات التعاونية لتحقيق مصالح خاصة بهم بدلا من توجيهها لمصالح الأعضاء ، كما نوجه النظر أيضا الى اهمية تخفيض النفوذ الحكومى على التعاونيات عن طريق أسلوب علمى يأخذ بيد التعاونيات تدريجيا نحو القدرة على الاستقلال وهذا ما يركز عليه هذا البحث الهام ·

تصورات حول انشاء تعاونيات ريفيــة
عن طريق تنفيذ سياسات حكومية معينة فى البلدان النامية
مع الاشــارة بوجه خاص الى نموذج ذى ثلاث مراحل

١ ـ المقدمة والمدى : Introduction and Scope

تنتشر الجمعيات التعاونية فى جميع بلدان العالم الثالث ، وتتفاوت تلك الأقطار تفاوتا عظيما فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومدى درجة التقدم التى بلغتها وفى أدوات التنمية التى تتبع فى كل بلد ، وترى حكومات هذه البلاد أن على التعاونيات الاســهام بنصيب وافر فى التطور الاجتماعى والاقتصادى لاسيما فى القطاع الزراعى والمناطق الريفية ٠

وتتجه حكومات معظم البلاد النامية الى تشجيع التعاونيات ورعايتها باعتبارها « اداة » أو « عامل » تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية لما لها من اثر ايجابى فى هذه الشئون متى أحسنت ادارتها ، ومن اجل ذلك تنفذ حكومات هذه البلاد آراء واستراتيجيات وبرامج ومشروعات وسياسات واجراءات ترمى الى التأثير على نمو التعاونيات وتطورها وتحاول عن طريق سياساتها التعاونية (*) (السياسة العليا للتنمية التعاونية ـ دولفر Dülfer) وباستخدام الاجراءات المباشرة وغير المباشرة المتصلة بتلك السياسة ان تؤثر على التعاونيات بل وتوجهها بطريقة من شأنها أن تؤدى الأنشطة التعاونية الى اثر تنموى مكثف ٠

---

*) Policies at this level are defined by Dülfer as the "mecropolicy of cooperative dvelopment" as against "micropolicy of cooperative development" which denotes the policy of the individual cooperative society. Dülfer, E., Operational Efficiency of Agricultural Cooperatives in Developing Countries, FAO, Rome 1974, P. 2 sq.

وتبدو هذه النظرة الى التعاونيات بصفتها « اداة » لتحقيق اهـداف التنمية صحيحة بوجـه خاص ومنطبقة اليـوم تمـام الانطباق على القطاع الزراعى ، والمناطق الريفية بوجه عام ، اذ غالبا ما تدخل التعاونيات هناك فى اطار متكامل من الاجراءات المقصود بها تنفيذ سياسات التنمية الزراعية والبرامج الخاصة والمشروعات المخططة لغرض ادخال المستحدثات والتعجيل بالتغيير الاجتماعى والاقتصادى ٠

وتدمج التعاونيات بهـذا الصـدد فى برامج توزيع الائتمان الزراعى واعداد الزراع بمستلزمات الانتاج ، والآلات والأدوات والسلع الاستهلاكية وتسويق (تجهيز) المنتجات الزراعية ، والارشاد الزراعى ، وبرامج التوطين وتنمية القرية والمجتمع ، والاصلاح الزراعى ٠

ولم يسـتطيع الفلاحون ولا غيرهم من « رعـاة » التعاون أن يقيموا الجمعيات التعاونية الزراعية والريفية باعداد كافية ومن الأنواع الضرورية وفى زمن قصير نسبيا كى تعاون الحكومات فى تنفيذ برامج التنمية والمشروعات التى تهدف الى تحقيق التنمية المكثفة ، فاضطرت الحكومات ازاء ذلك الى اتخـاذ اجـراءات كثيرة ومتنوعة (برامج ومشروعات) لانشـاء وتطوير التعاونيات « الفعالة » المتوخاة ، وكثيرا ما تخصص حكومات البلاد النامية موارد بشرية ومالية كبيرة من أجل انشاء وتطوير المؤسسات التعاونية – وفى سبيل ذلك ولتنفيذ سياسات الحكومات وخططها وبرامجها ومشروعاتها اقامت تلك الحكومات منظمات حكومية أو تحت اشراف الحكومة كالوزارات والادارات والهيئات الخاصة ووكالات التنمية وغيرها (*) ، وتتولى هذه المنظمات فى

*) In this context of Münkner, H.H., New Trends in Cooperative Law of English-speaking Countries of Africa, Second Print, Marburg 1973; Münkner, H.H. Die Organisation der eingetraegen Genossenschaft in den zum englischen Rechtskreis gehörenden Ländern Schwarzafrikas, dargestellt am Beispiel Ghanas, Marburg 1971; Münkner, H.H., Cooperative Law as an Instrument of State Sponsorship of Cooperative Societies, Marburg 1974.

العادة ارشاد التعاونيات والاشراف عليها اداريا وبذلك تتدخل الحكومات مباشرة فى تحديد أهداف التعاونيات وأنشطتها (السياسة الصغيرة التنمية التعاونية – دولفر) الى حد كبير ·

غير انه كثيرا ما يؤدى عقد الآمال الكبيرة الى حد مبالغ فيه على اثر التعاونيات فى التنمية – مع عدم ملاءمة الاجراءات الحكومية أو انخفاض كفاءتها – الى زيادة خيبة الآمال ازاء « ضعف » أثر الأنشطة التعاونية والاجراءات الحكومية فى تحقيق التنمية المطلوبة ·

ويحتاج التخطيط الرشيد وتقييم السياسات الحكومية الخاصة بانشاء وتطوير التعاونيات « الفعالة » الى وضع نظام عملى ومناسب لتحديد أهداف (*) وواجبات الحكومة المتعلقة بتنمية هذه التعاونيات ·

وقد تسفر هذه الأهداف والواجبات فى كثير من البلاد النامية عن كونها فى كثير من الأحوال آراء صيغت فى شكل مبهم نسبيا برغم ما يكون قد وضع من برامج ومشروعات واجراءات لانشاء وتطوير التعاونيات ·

ويبدو من المفيد والحالة هذه أن نحاول التفرقة تحليليا بين الآراء المختلفة المناسبة منطقيا لتطوير التعاونيات عن طريق المبادأة الحكومية وسوف نعالج ذلك فيما بعد ·

كما سنتناول أيضا تحليلا مختصرا لفكرة انشاء وتطوير التعاونيات من خلال المنظمات الحكومية والمنظمات التى تشرف عليها الدولة كنموذج ذى مراحل ، ولعل الخطط والاجراءات الحكومية لانشاء التعاونيات الزراعية والريفية خصيصا من اجل تنفيذ الاصلاح الزراعى مما يتصل بهذه الفكرة ·

*) In this context of Hanel, A., Müller, J.O., On the Evaluation of Rural Cooperatives with Reference to Governmental Development Policies — Case Study Iran. Study for the Federal Ministry of Economic Cooperation, Bonn, in collaboration with the Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, (in press).

٢ - السياسات الحكومية من أجل تطوير تعاونيات ريفية « فعالة » :

أ) الاجراءات الحكومية المختلفة لانشاء التعاونيات والنهوض بها :

تتفاوت السياسات والاجراءات الحكومية التى تخطط وتنفذ فى مختلف الأقطـار لانشـاء التعاونيات الريفية والنهوض بهـا تفاوتا كبيرا ، وتنتهج الحكومات من أجـل اجتذاب الفلاحين لعضوية التعاونيـات والمشـاركة فى نشـاطها اجـراءات تتفاوت بين نشر المعلومات واقتناع الفـلاحين بالمزايا (المرتقبة) التى يحققهـا التعـاون ، وبين تركيز برامج الزراعة فى أيدى التعاونيات ، بل قد تلجأ الحكومات الى أشكال من الاجبار الادارى ، كذلك تختلف أيضا الاجراءات الحكومية الخاصة بانشاء المشروعات التعاونيـة وتختلف بالمثل أشكال تكامل التعاونيات فى النظام الاقتصادى · وبينما تترك كثير من البـلاد التعاونيات للتنافس (بنجاح) مـع المشروعات الخاصـة والعامة تفضل بعض الحكومات أن تمنحها حقوقا احتكارية متنوعة ·

ويفترض حين تنفذ الحكومة سياستها واجراءاتهـا الخاصة بانشـاء التعاونيات الريفية أنها تهدف الى التأثير مباشرة وعن طريق غير مباشر على تطور هذه المنشآت التعاونية بطريقة يمكن معها أن تزاول تأثيرا مكثفا على التنمية وبذلك تسهم بفعالية فى تحقيق أهداف الحكومة المتصلة بالتنمية ·

وتتطلب محاولة التفرقة تحليلا بين التصـورات الأساسـية المختلفة لتطوير التعاونيـات الريفية فحصـا مختصرا للبناء الرئيسى لنـوع التنظيم الاجتماعى والاقتصادى مع التركيز على أنواع وكثافة الآثار التنموية التى يراد ادخالها فى المناطق الريفية عن طريق التعاون ·

٢ - تحقيق الأثر التنموى كنتيجة للأنشطة التعاونية :

تعرف « التعاونيات » فى هذه الدراسـة بأنهـا مؤسسات اجتماعيـة اقتصادية طبيعتها كالآتى (*) :

---

*) Operational Efficiency of Agricultural Cooperatives.. op. cit. p. 9 sq.; Kuhn, J., Stoffregen, H. How to measure the efficiency of agricultural cooperatives in developing countries, Case Study-Kenya; FAO, Rome, 1975 p. 4 sqs.; Hanel, A., Müller, J.O.; On the Evaluation of Rural Cooperatives ... op. cit. PP. 15 sqs.

يشكل الأفراد الذين لهم أهداف ناشئة فى الغالب عن اقتصادياتهم الفردية (أسرهم ومشروعاتهم) جماعات تعاونية وتتميز الجماعة التعاونية بأن لها اهتمام أو هدف واحد على الأقل مشترك فيما بين أعضائها ، وتقوم الجماعة التعاونية بتوريد أو انتاج السلع والخدمات مادام تحقيق الهدف المشترك أو الاهداف المشتركة يتم عن طريق هذا التوريد أو الانتاج وتقع على المشروع التعاونى عبء « النهوض » بأعضاء الجماعة التعاونية بأن تقدم لهم مباشرة السلع والخدمات بصفتهم « زبائن » للمشروع التعاونى (أو بوصفهم عمالا وذلك فى حالة عمال التعاونيات الزراعية الانتاجية) .

ونظرا لمرونة هذا الشكل التنظيمى « التعاونى » وسهولة تطويعه لمختلف مستويات التنمية ومختلف الميادين الاقتصادية ، فانه يتيح لاعضائه امكانيات كثيرة ومتنوعة لتحقيق أهدافهم الفردية بالمشاركة فى الجماعة التعاونية ، وعن طريق انشطة المشروع التعاونى الرامية الى النهوض بشئونهم .

وتنشأ النتائج المتعلقة بالأعضاء والمتعلقة بالتنمية كنتيجة لأنشطة الجماعة التعاونية والمشروع التعاونى ، وتعتبر فى الغالب نتيجة لعملية معقدة ومستمرة من تجميع الأهداف واقترانها فيما بين القائمين بتحديد الاهداف فى النظام الاجتماعى الفنى « التعاونى » (*) وقد يعمد هؤلاء القائمين برسم

*) On the use of the systems-approach in the theory of cooperatives sec : Dülfer, E., Zielsysteme, Entscheidungsprozess und Kooperationsstruktur im kooperativen Verbund. Eine Anwendung kybernetischer Betrachtungswiese, in: E. Weisser (ed.) Festschrift für Georg Draheim, Göttingen 1968 (pp. 170 - 195); Dülfer, E., Operational Efficiency of Agricultural Cooperatives ... op. cit.; Dülfer, E., Bewertungs — und Messprobleme bei der Evaluierung von Genossenschaften in Entwicklungsländern, in : Zur Krise der Genossenschaften in der Entwicklungspolitik E. Dülfer (ed.) 1975; Vierheller, R., Unternehmensführung und Mitgliederinformation in der Genossenschaft, Marburg 1973; Kuhn, J., Zu den Interessen von Mitgliedern landwirtschaftlicher Genossenschaften in Entwicklungsländern, in : Zur Krise der Genossenschaften in der Entwicklungspolitik, op. cit. pp. 91 - 120; Hanel, A., Müller, J.O., On the Evaluation of Rural Cooperatives ... op. cit. pp. 18 sqs.

الأهداف الى ادخال اشخاص او جماعات او مؤسسات اخرى مثـل مديرى المشروع التعاونى والمشرفين والمستشارين التعاونيين والوكالات الحكوميـة والمنظمات الخاضعة للدولة وممثلى الهيئات التعاونية من المستوى الثـانى والثالث الى جانب الأعضاء التعاونيين الذين يعتبرون المشروع التعاونى اداة تحقيق مصالح وأهداف الجماعة ومصالحهم وأهدافهم الفردية .

وتتأثر نتائج عملية تنسيق الأهداف هذه بوجه خاص بعوامل مثل نوع ومستوى البيانات المتوافرة ، والقوة الاجتماعية والاقتصادية التى يتمتع بها القائمون بتحديد الأهداف والبناء التنظيمى للجمعية التعاونية ، ويجب ان تتوافر المعلومات الصحيحة عن هـذه العوامل حتى يمكن رسم السـياسات الحكومية السديدة ازاء التعاونيات ، وتستطيع الحكومة بوصفها صانعـة القرار النهائى فيما يتعلق بالسياسات التعاونية القومية ان تؤثر بطريق مباشر وبطريقة غير مباشرة فى عملية تنسيق الأهداف بقصد تحقيق مصالح وأهداف الأعضاء وبعد ذلك تحقق ايضا الآثار المرغوب احداثها فى مجال التنمية .

وقد تتحقق من الأنشطة التعاونية نتائج شتى يمكن ان تؤثر ايجابيا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى البلاد مما يمكن معه اعتبارها اسهاما فى تحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالتنمية (*) .

*) From among the literature on contributions of cooperatives to socio-economic development and the attainment of governmental goals see in this context especially : Benecke, D.W., Kooperation und Wachstum in Entwicklungsländern, Tübingen 1972; Berthelot, J., Criteria and methods of evaluating the efficiency of agricultural cooperatives in developing countries (manuscript, mimeo. first draft) FAO, Rome 1972; Büscher, H., Die Rolle der Genossenschaften in einer entwicklungspolitischen Konzeption, in : E. Weisser (ed.) Festschrift für Georg Draheim op. cit. pp. 312 - 331; Dülfer, E., Operational Efficiency of Agricultural Cooperatives ... op. cit.; Dülfer, E., Bewertungs — und Messprobleme bei der Evaluierung ... op. cit.; Helm, F., The Economics of Cooperative Enterprise, London 1968; Widstrand, C.G. (ed.) Cooperatives and Rural Development in East Africa, Upsala, New York 1970; Widstrand; C.G., (ed.) African Cooperatives and Efficiency, Upsala 1972.

ويمكن تقسيم تلك الآثار على مستوى الجمعية التعاونية الأساسية (*) ، (الآثار الصغرى Micro-effects) ومن الوجهه التحليلية الى ما يلى على الأقل :

- آثار مباشرة على الأعضاء واقتصادياتهم وتنشأ عن خدمات المشروع التعاونى للنهوض بشئون الأعضاء ومن أنشطة الجماعة التعاونية ·

- آثار غير مباشرة وتنشأ عن وجود ونشاط المجموعة التعاونية (المؤلفة من المشروع التعاونى واقتصاديات الأعضاء) وتأثيرهما على البيئة التى توجد فيها تلك المجموعة التعاونية ·

ولا يمكننا فى هذا البحث الا أن نتناول بايجاز شديد وفى صورة أمثلة فقط آثار الأنشطة التعاونية التى تمس التنمية :

فقد تنشأ آثار مباشرة اذا قدم مشروع تعاونى متعدد الأغراض لأعضائه من الفلاحين خدمات فعالة فى ميادين : (الائتمان ، التوريد ، الارشاد ، التسويق ··· الخ) واذا حازت هذه الخدمات قبولا لدى الأعضاء فقد تؤدى الى قيامهم بأعمال مثل ادخال عمليات انتاجية مستحدثه تزيد الانتاجية وترفع الناتج الاجمالى أو تؤدى الى تنويع الانتاج أو التخصص فيه ، ويلاحظ كقاعدة عامة أن سياسة التنمية القومية ترمى الى احداث هذه الآثار التى تعتبر اسهامات فى تحقيق أهداف التنمية التى تتوخاها الحكومة ، كذلك قد تؤدى برامج المعلومات والتثقيف وغيرها من الأجراءات الرامية ادماج الأعضاء فى الجماعة التعاونية الى أن يشكل الفلاحون أهدافهم الخاصة التى تبدى استعدادهم للتجديد وانفتاحهم على الجديد ·

*) In the following only primary cooperatives are considered; secondary and tertiary cooperative institutions could be analysed analoguosly as promotional organizations for the lower levels.

ولا تنشأ هذه الآثار المباشرة بصورة مكثفة الا اذا انضم الفلاحون الى عضوية التعاونيات وتقبلوا خدمات المشروع التعاونى وشاركوا بفاعلية فى الجماعة التعاونيـــة ، ويجب بالطبع أن يكون للمشروع التعاونى قـــدرات وامكانيات كافية للنهوض بشئون الأعضــاء ٠

ولا يتوقع من الفلاحين الأعضاء أن يسلكوا هذا السلوك الا اذا اعتبروا خدمات الجمعية التعاونية اسهاما (جيدا) فى اشـباع حاجاتهم الشخصية العاجلة فى ضوء الأولويات الزمنية والمفاضلات بين المخاطر ، وباعتبار تلك الخدمات طرق عمل بديلة مفتوحة أمامهم ٠

وهكذا يبدو أن حســن تقبل الأعضــاء لخــدمات الجمعية التعاونيــة واحساسهم من واقع تجاربهم أن هذه الخدمات تسهم فى تحقيق أهدافهم ، كل ذلك من الشروط الأساسية التى لابد منها لكى يقبل الأعضاء على المشروع التعاونى وتؤدى عمليات الاتصال الناشئة عن ذلك وعن المشاركة الايجابية فى الجماعة التعاونية الى توافر المزيد من المعلومات للأعضاء مما يساعد فيما بعد (الى جانب البرامج التثقيفية التى توضع خصيصا لهذا الغرض) على تنمية عقلية الأعضاء بالتدريج وزيادة استعدادهم للتعاون ، وهذه ظاهرة هامة جدا وناحية ذات قيمة فى تطوير « التعاونية » ٠

وجدير بنا أيضا أن نذكر فى هذا الصدد امكانيات العلاقات الايجابية (التراكمية المستقبلية) وما يترتب عليها من الآثار المباشرة ، وهكذا فان الأنشطة التى تهدف بوجه خاص الى تحقيق مصالح وأهداف الأعضاء قد ينتج عنها زيادة استعداد الأفراد وقدرتهم الشخصية على تحسين الظروف المادية والمنشآة التعاونية وتكثيف الأنشطة وتنويعها وزيادتها ، وبالتالى تكثيف الآثار التنموية ٠

أما الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة فهى نتائج غير مقصودة فى الغالب وغير متوقعــة بل وغير معترف بهــا وتنشــا عن تأثير المجموعة التعاونية فى البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها ، ويقيم الاعضاء

تلك الآثار بطريقة تختلف من عضو الى آخر وكذلك تختلف فى تقييمها كل من الادارة والحكومة ·

ونذكر فى هذا الصدد الآثار التى يحدثها انشاء الجمعيات التعاونية على التنافس فى الأسواق (*) ، لأن انشاء مشروع تعاونى فى سوق تتميز بانخفاض المنافسة فيها يدفع المشروعات الأخرى الى زيادة وتحسين خدماتها مما تنشأ عنه دوافع ايجابية تساعد عملية التنمية والنمو الاقتصادى ، لكن زيادة حدة المنافسة قد تؤدى من ناحية اخرى الى انخفاض قدرة الجمعية التعاونية على النهوض باعضائها وهذا يدفع ادارتها الى زيادة الانشطة ، وعليه فان الادارة فى المشروع التعاونى (.وكذلك الموظفين الذين يشرفون على ادارة المشروع التعاونى) قد لا ينظرون الى هـذه المنافسـة وآثارها نظرة ايجابية صحيحة ، لكنهم لم يتمكنوا من منعها اذا كانت الحكومة من سياستها تشجيع تطور الأسواق والمنافسة الفعالة فيها ·

فاذا تجمعت الآثار المباشرة وغير المباشرة الصغرى والمتعلقة بالتنمية والناشئة عن الجمعية التعاونية الأساسية Primary فى قطر أو منطقة أو قطاع فقد تتطور الى آثار كبرى Macro-effects تعتبر اسهامات فى تحقيق اهداف الحكومة التنموية التى تتحدد عادة على المستويات الكبرى ·

ولا ريب أن الآثار المبـاشرة وغير المبـاشرة المترتبة على انشـطة التعاونيات تعتبر اسهاما فى تحقيق مختلف أهداف التنمية كمـا تصوغها

---

*) On the analysis of cooperatives as an instrument for increasing the effectiveness of the competition process see : Benecke, D.W., Die Genessenschaft als Instrument zur Intensivierung des Wettbewerbs in Entwicklungsländern, in : Genogsenschaften Demokratie und Wettbewerb, Tübingen 1972, pp. 185-217; Fleischmann, G., Genossenschaften und Wettbewerb, in : Zeitschrift für das Gesamte Genossenschaftwesen, Bd. 22 (1972) H. 2, pp. 159 - 174; Hamm, W., Wettbewerbspolitische Aspekte genossenschaftlicher Aktivität, in: Genossenschaften — Demokratie und Wettbewerb, op. cit. pp. 465 - 496.

الحكومات عادة • وتريد الحكومات آثارا تؤدى الى زيادة وتحسين الانتاجية والابتكار والانتاج الاجمالى والعمالة وتنوع المنتجات وزيادة عدالة توزيع الدخل وغير ذلك ، وتأمل ان تسهم التعاونيات فى « تعبئة الموارد البشرية » من أجل المشاركة المكثفة اقتصاديا وسياسيا مما يساعد على التغلب على عدم التكامل الاقتصادى والأجتماعى والسياسى ويؤدى الى انقاص المشكلات التى تنشأ عن مختلف اشكال الازدواجات الموجودة •

ويتضح من هذا التحليل الموجز ان الآثار الصغرى المباشرة التى يجب ايجادها كمساهمة فى تحقيق اهداف التنمية الحكومية يتوقع ان تحدث عادة والى حد كبير كنتيجة لانجازات المصالح والاهداف (الحيوية) لأعضاء التعاونيات ، كما ان الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى تعتبر اسهاما فى تحقيق الأهداف المتصلةبخطة التنمية الحكومية قد تنشأ كنتيجة غير مقصودة وغير معروفة لتحقيق أهداف الأعضاء •

وهكذا تستطيع الحكومة أن تخطط وتنفذ سياسات واجراءات (برامج ومشروعات •• الخ) ترمى لتطوير أنشطة التعاونيات والتاثير عليها بطريقة تجعل هذه المؤسسات تواصل العمل بكفاءة فى النهوض بشئون اعضائها وحين تغفل التعاونيات ذلك وفى اثناء قيامها بهذه الواجبات تحدث آثارا فى ذاتها اسهاما فى تحقيق اهداف الحكومة والتنمية •

٣ ـ التصورات الحكومية لتطوير التعاونيات « الفعالة » ـ نظرة تحليلية موجـــــزة :

يبدو من الضرورى أن نذكر أولا فى غضون عملية محاولة التمييز تحليليا بين التصورات الأساسية لانشاء تعاونيات « فعالة » أن التصور يرمى الى ادماج التعاونيات ـ واقتصاديات اعضائها بالتالى من خلالها ـ ادماجا تاما فى نظام الاقتصاد الموجه مركزيا من النوع الادارى هو تصور موجود فعلا ، لكنه غير مشمول بهذا البحث •

اما التصـورات التى نوردها فيما يلى فتتصل بافكار التنمية القائمة على انظمة السوق أو على الاقتصاد المختلطMixed economyوالتى تطبق عمليا اجراءات تنمية « براجماتية » (*) بوجه عـام ، وفيما يتعلق بانشـاء التعاونيات الريفية بوجه خاص ٠

وفى مثل هذه الأحوال تطبق الحكومات اجراءات ادارية مباشرة وغير مباشرة لانشـاء وتطوير مؤسسات تعاونية ريفية فعاله « ذات كفاءة » ٠ ويبدو ـ والحالة هذه من المفيد التفرقة بين :

ـ الشكل العام للمؤسسات التعاونية التى ينبغى انشاؤها وتطويرها من خلال الاجراءات الحكومية ٠

ـ التصورات ، والاستراتيجيات ، والاجراءات ، والبرامج ، وغيرها التى تخطط وتنفذ من أجل انشـاء وتطوير أنواع من التعاونيات تنـاسب الشكل العام الذى تبغيه الحكومات ٠

وغالبا ما توصف به هذه الأشكال العامة بـ Leitbild للأنواع السـياسية من التعاونيات المراد انشـاؤها بأوصاف مبهمة ومختلفة ، غير ان حكومات غالبية الدول النامية تعلن رسميا بوضوح عن رغبتها فى تطوير وانشاء تعاونيات تطـابق اشـكال المؤسسات المسـتقلة Autonomous القائمة على المساعدة المتبادلة ، وهى مؤسسات مستقلة نوعا عن المعونة الحكومية المباشرة والتدخل الادارى المباشر والاشراف والقيادة من جانب الحكومة أو الدولة أو هيئاتها ٠

ويتميز هذا النمط الذى يقارب الى حد كبير الشكل التعاونى المراد رسـميا حسب ما تعلن عنه حكومات كثير من البلدان بأن تتوافر فيـه الاوصـاف الآتية :

ان فى النية (على المدى الطويل على الأقل) انشاء وتطوير مؤسسات

*) For pragmatism in development policy see e.g. Clapham, R., Marltwirschaft in Entwicklungsländern, Freiburg 1973.

يكون اعضـاؤها على استعداد وقدرة على المشاركة بنشاط وفاعلية ، فى اطـار الجماعة التعاونية من اجل الاحتفاظ بروابط وثيقة بالمشروع التعاونى، ويقوم برسم السياسة والأهداف فى المشروع التعاونى ادارة ذات مؤهلات وخبرة وديناميكية لضمان تقديم الخدمات التى يحتاجها الأعضـاء واللازمة بوجه عام لتحقيق أهداف التنمية الشاملة • ويجب أن تكون الجمعية التعاونية قادرة على اجتذاب الأعضـاء (المرتقبين) لتبث فيهم الحافز ولتسهم فى نمو قدرة المشروع التعاونى على النهوض بهم فى نفس الوقت وذلك عن طريق قبولهم شراء الأسهم وموافقتهم على انشاء الاحتياطيات ، وكذلك ينبغى أن يقوم الاعضـاء بدورهم فى اجهزة الجمعية التعاونيـة وأن يضطلعوا بوظيفة الرقابة طبقا لما يرسمه القـانون (وهذا شرط اساسى للاستقلال المالى واستقلال الجمعية عن التدخل الادارى المباشر والاشراف والرقابة من جانب الأجهزة الحكومية) •

وتريد الحكومة أن تنشىء أشكالا من التعاونيات تتناسب مع « الشكل » المختـار لتحقيق الآثار التنموية التى تتوقعهـا من تلك التعاونيات ، ولهذا توصف تلك التعاونيات بأنها « اداة » الحكومة التى هى صانعة القرار فيما يتعلق بسـياسة التنمية القوميـة ، وتخطط الحكومات وتنفـذ اجـراءات لانشائها وتطويرها نظرا لأن تلك المؤسسات التعاونية لا توجد بأعداد كافية، ويعتبر انشاء وتطوير عدد كاف من التعاونيات مطابق للشكل المثالى هدفا من أهداف السياسات التعاونية الحكومية وبرامجها ومشروعاتها واجراءاتها ومن ثم هو هدف فرعى أو وسيط فى سياسات التنمية الحكومية •

ويجب أن ندخل فى اعتبارنا عند تحليل تصـورات انشـاء وتطوير التعاونيات الريفية عن طريق المبادات الحكوميـة أن التعاونيات الزراعية والريفية « المستقلة » حسنة الأدارة والعمل لم تنشأ ابدا فى البلاد النامية ـ الا فى حالة نادرة ـ نتيجة لمبادأة تلقائية وتعاون من جانب الفلاحين الاعضاء فيها أو لمبادات خاصة أخرى لأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة ليست مواتية ، وهذه الحقيقة قد تكون مخالفة لما كان ينتظره الباحثون

سابقا ، لكنها حقيقة واقعة ، وقد ثبت ان استراتيجيات انشاء التعاونيات التى نجحت حين طبقت فى أوروبا لم تصادف نجاحا حين اريد نقلها مباشرة الى البلاد النامية ٠

لهذا بدات الحكومات فى معظم البلاد النامية فى انشاء وتطوير التعاونيات طبقا لتصورات اخرى ، وليس من المفروض هنا ان ندخل فى مناقشة أنشطة الحكومات وموقفها ازاء التعاونيات مما يصطبغ جزئيا بصبغة عقائدية فى بعض الأحيان ، وعلى الذين يعارضون مبادات المسئولين الحكوميين من اجل انشاء التعاونيات ان يتذكروا ان رايفيزين Raiffeisen وهاس Hass كانوا موظفين حكوميين ايضا ، ونستطيع ان نجد امثلة من التعاونيات المستقلة نسبيا التى انشئت فى البلاد النامية تتصف بحسن الادارة والنجاح فى العمل نتيجة للمشورة والقيادة والاشراف من جانب موظفى الحوكمة ٠

ولكن يجب ان نشير فى هذا المقام لناحية تثير الجدل نظرا لأنها تتصل بتطبيق التصورات المبينه ادناه ، وهذه الناحية هى ان موظفى الحكومة او هيئات الدولة المعهود اليها برعاية التعاونيات اذا كانوا جزء من مؤسسات مركزية ادارية بيروقراطية (وزارات ، هيئات حكومية ، منظمات تشرف عليها الدولة ٠٠٠ الخ) تتعرض لأخطار منها :

ـ ان الاجراءات البيروقراطية تعوق الموظفين عن تطبيق (أدنى) القدرات التطبيقية التى تعتبر ضرورة لتطوير التعاونيات « المستقلة » ٠

ـ ان المنظمات الادارية المسئولة تنشىء فى العادة لنفسها مصالح واهداف « خاصة بها » مما لا يجعلها توافق بسهولة على التخلى عن السلطات ومختلف اشكال النفوذ التى اكتسبتها على التعاونيات ٠

وفى ظل النوايا التى اعلنتها الحكومات وعلى اساس التنسيق بين الأهداف التعاونية الحكومية وبين مصالح واهداف الأعضاء التعاونيين (المرتقبين) تستطيع ان تميز تحليليا بين حكومتين مختلفتين على الأقل

(الى جانب الفكرة المشار اليها آنفا) لانشـــاء وتطوير التعاونيات الريفية عن طريق المبادآت الحكومية ، ويمكن أن نرجع الاجراءات الحكومية المختلفة الى هاتين الفكرتين (*) .

ومن بين تلك الافكار ، المبادات والسياسات الحكومية الراميـة الى انشاء التعاونيات « المستقلة » (مجموعات تعاونية) مقصود بها أن تكون مستقلة بشكل واسع عن العون المالى المباشر أو التدخل الادارى المباشر والاشراف والقيادة المباشرة منذ بدء نشاتها .

وتتصل هذه الفكرة « الكلاسيكية » عن انشـاء التعاونيات المسـتقلة بالبلاد النامية الخطط والاجراءات الحكوميـة الراميـة الى خلق الظروف المهده Preconditions لانشاء وتطوير التعاونيات « المستقلة » بواسطة الأعضـــاء أنفسهم ، وهكذا ينتظر أن تنشأ التعاونيات (وتتطور تدريجيا وباستمرار) نتيجة لمبادأة وانشطة الاعضـاء انفســهم ، وتقوم كمنظمات للمساعدة الذاتية والمتبادلة (تعاونية) .

وطبقا لهذه الفكرة يصبح من واجب الحكومة تحسين الظروف الممهدة لانشاء وتطوير التعاونيات بمعرفة الأعضاء (المرتقبين) انفسهم مثل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحســـين « البنية الأساسية » بالمعنى الواسع للكلمة والقوانين والمعلومات وبرامج التثقيف والتدريب وتدابير ومراجعة الحسابات واسداء المشورة وســياسات التنمية الزراعية المواتية لانشـاء ونمو هــذه المؤسسات الخ .. غير انه من الواجب فى هذا الصدد التاكيد الى جانب التدابير القانونية والمحاسبية على برامج المعلومات والتثقيف والتدريب من اجل الأعضاء (المرتقبين) واعضاء مجالس الادارة والمديرين والموظفين فى الجمعيات التعاونية .

*) According to the concepts for developing of cooperatives through government initiatives, dealt within this paper also: c.f. Hanel, A., Zur Frage der Abstimmung staatlicher Entwicklungskonzepte für Genossenschaften ... op. cit., p. 129 sqs.

ويجب ان يتعلم الأعضاء (المرتقبين) كيف يقودون المنظمات التعاونية ويستخدمونها بفاعلية ، ويجب ان يتم ذلك ما امكن قبل انشاء الجمعية التعاونية ، وقيام المشروع التعاونى وهنا تتخذ « المنظمات قبل التعاونية » Pre-Cooperatives « التعاونيات التجريبية » Probationary Cooperatievs. اهمية خاصة ،ويبدو ان كثيرا من الباحثين الذين يتناولون مسالة انشاء التعاونيات فى البلاد النامية . يؤكدون هذه الفكرة التى لا نريد ان نتناولها بشرح تفصيلى هنا .

وقد عمدت كثير من حكومات البلاد النامية الى ادخال التعاونيات الزراعية والريفية فى تنفيذ البرامج الحكومية (الائتمان ، التسويق ، الارشاد ، الاصلاح الزراعى الخ) وانشات تعاونيات خصيصا لتنفيذ هذه البرامج ، والهدف من ذلك الاسراع بعملية التغيير والتنمية فى القطاع الزراعى وفى المناطق الريفية بوجه عام ، ونظمت الحكومات ادارات أو منظمات خاصة حكومية أو شبه حكومية مهمتها العمل على انشاء هذه التعاونيات وامدادها بالمعونة المالية والموظفين ، وتعتمد مثل هذه التعاونيات الخاصة الى حد كبير على معونات من الدولة مما يجعلها تحت تاثير الجهات الحكومية المختصة بالتنمية ، والتى يقوم موظفوها بالاشراف على التعاونيات ومن ثم يؤثرون على تخطيط اهدافها ويشرفون عليها اداريا .

ويبدو مفيدا ان نميز تحليليا **فكرة اخرى يمكن تسميتها فكرة انشاء وتطوير التعاونيات من خلال المنظمات الحكومية والمنظمات التى تشرف عليها الدولة** ، وسنتناول هذه الفكرة بتحليل مختصر فى القسم التالى ، ونظرا لأن الحكومات التى تتبع هذا الرأى عملا (كما يبدو من سياساتها واجراءاتها) كثيرا ما تعلن عزمها على اقامة تعاونيات « مستقلة » فان هذه الفكرة تعتبر نموذجا مرحليا .

٣ - فكرة انشاء وتطور التعاونيات من خلال المنظمات الحكومية التى تشرف عليها الدولة كنموذج مرحلى :

١ - الصفات العامة :

قد تتبع هذه الفكرة فى الأحوال العملية على تطبيق استراتيجيات مختلفة لكن هناك نقطة اساسية واحدة فى تلك الاستراتيجيات المختلفة وهى : أن الحكومة أو المنظمات التى تشرف عليها الدولة تقيم « التعاونيات » لتستخدمها « كأدوات » أو قنوات للتغيير الاجتماعى والاقتصادى ، ولبيان أوجه الخلاف فى هذا النموذج بالمقارنة بفكرة انشاء التعاونيات المستقلة السابقة بيانها نقول أن موظفى الحكومة ينشئون التعاونيات بعون مالى وفنى مباشر من الحكومة لأن الظروف التى تساعد على انشاء تعاونيات « المساعدة الذاتية » التى تنشأ مستقلة الى درجة كبيرة منذ بدايتها ليست متوافرة بعد ولا يمكن ايجادها فى وقت قصير نسبيا ٠

كما أن الخدمات الموجهة الى الأعضاء والتى تقدمها المشروعات التعاونية (وكذلك من خلال الجماعات التعاونية) مقصود بها فى الأساس الاسهام فى تحقيق الظروف المادية والشخصية التى تبدو ضرورية كى تتحول هذه التعاونيات فيما بعد الى تعاونيات مستقلة ٠ (*)

ورغم أن الفصل التالى ليس تحليلا واقعيا للاستراتيجية الايرانية لانشاء التعاونيات الريفية (**) ، فان هذه الاستراتيجية تدخل ضمن الفكرة التى نتناولها بالتحليل هنا ، ولذا قد يكون مفيدا أن تقدم بعض الايضاحات المستمدة من ايران ، فقد تقرر تطبيق الاصلاح الزراعى لايجاد الظروف الضرورية لمتابعة تطوير القطاع الزراعى والمناطق الريفية ، وكان لابد من

---

*) c.f. In this context relationships between (positive) feed-back effects mentioned in part 2.2 could be considered.

**) c.f. Hanel, A., Müller, J.O., On the evaluation of rural cooperatives with reference to governmental development policies, op. cit. part 2.4 and 3.

أن تؤدى التعاونيات وظائف معينة تحقيقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوخاه ، فمثلا كان لابد عقب توزيع الأراضى أن تشرع التعاونيات فورا فى تقديم الخدمات التى كان يؤديها ملاك الأراضى ألى الفلاحين (مثل الائتمان) وعلى الجمعيات أن تقدم أولا هذه الخدمة على الأقل على أن تتوسع فيما بعد وتنتقل الى تقديم الخدمات متعددة الأغراض (الائتمان ، التوريد ، مستلزمات الزراعة ، الآلات ، الادوات ، البضائع الاستهلاكية ، الارشاد ، التسويق ، تجهيز المنتجات وغير ذلك) حتى تسهم التعاونيات بكفاءة فى تحقيق الاصلاح الزراعى ، وكان مطلوبا من التعاونيات أيضا أن تنهض بالفلاحين كى يتمكنوا من تحديث مزارعهم وزيادة دخولهم (ومن خلال ذلك تسهم التعاونيات فى تحقيق أهداف الحكومة فى التنمية الريفية والقطاعية وبوجه خاص فى زيادة الانتاجية والانتاج الكلى وتنويع الانتاج الزراعى وتعتبر هذه الأهداف القطاعية أهدافا فرعية أو وسيطة من أجل تحقيق فكرة التنمية العامة التى تأخذ فى الاعتبار أهداف التصنيع السريع والاكتفاء الذاتى الزراعى) •

وعقب الغاء النظام الاقطاعى مباشرة لم يكن الفلاحون الصغار الذين نالوا استقلالهم حديثا ، قادرين على انشاء مشروعات تعاونية ذات كفاءة قائمة على مبادىء المساعدة الذاتية المتبادلة والادارة بمعرفة الأعضاء أنفسهم الذين عليهم أن يتحملوا مسئولياتهم كاملة ازاء التعاونيات ذلك لأن هؤلاء الفلاحين كانوا فى الغالب قليلى الدراية والخبرة والعلم وشديدى الفقر •

ولم يكن الفلاحون يستطيعون أن يحصلوا على الدراية والمقدرة الشخصية والمادية التى تمكنهم من انشاء تعاونيات ناجحة بغير مساعدة أو قيادة سوى بعد تطورات تستغرق وقتا طويلا ، ولا ينتظر من الفلاحين أن يقدموا الموارد المالية اللازمة لانشاء التعاونيات ذات الكفاءة الا بعد أن يقوموا بتحديث مزارعهم ، ومن ناحية أخرى فانهم محتاجون لهذا الغرض الى الخدمات التى لا يمكن أن توفرها لهم سوى جمعيات تعاونية ذات كفاءة

اى انه لا نشاء وتمويل التعاونيات « المستقلة » بمعرفة الأعضاء وبانفسهم فهم محتاجون للخدمات المفروض ان توفرها لهم تلك الجمعيات · ومن ناحية أخرى اذا شرعت الحكومة فى انشاء منظمات حكومية تتولى تقديم خدمات الائتمان والتوريد والتسويق والارشاد وغيرها بطريق مباشر الى الفلاحين عقب اعادة توزيع الأراضى حسب الاصلاح الزراعى فلن يحس الفلاحون فيما بعد بالحاجة الى ايجاد تعاونيات مستقلة فى مرحلة تالية ولا بالاستعداد والترحيب بانشاء مثل هذه الجمعيات ، واذا ما اختارت الحكومة التى تخطط للتنمية طريق انشاء الجمعيات التعاونية باعتبارها السبيل المناسب لذلك فلا بديل امامها سوى اتخاذ استراتيجية لانشائها طبقا للفكرة التى نتناولها بالتحليل هنا ·

٢ ـ ثلاث مراحل اساسية للتطوير :

تعلن الحكومات التى تتبع هذه الفكرة الأخيرة ـ أى انشاء التعاونيات من خلال المنظمات حكومية عن عزمها على تطوير الجمعيات لتصبح على المدى الطويل تعاونيات مستقلة تستغنى عن العون الحكومى المباشر بدرجة كبيرة وعن اشراف الحكومة وتدخلها الادارى ، وفى هذه الحالة تستطيع ان تميز ثلاث مراحل اساسية على الأقل فيما يتعلق بهذا التطوير ، ويمكن أيضا تقسيم كل مرحلة منها الى مراحل فرعية ، على انه ينبغى ألا ان نفسر تلك المراحل بمعنى تاريخى (*) ، بل بمعنى تحليلى لتطور التعاونيات الى أجهزة فعاله حسب الشكل المالى المشار اليه آنفا وهذه المراحل هى :

١ ـ المرحلة الأولى وهى انشاء التعاونيات بمعرفة الحكومة او المنظمات التى تشرف عليها الدولة :

وتتميز مرحلة الانشاء هذه بوجود نفوذ قوى للحكومة او المنظمات التى تشرف عليها الدولة (وموظفيها) تمارسه على التعاونيات وعلى

*) For methodologic historizsm, London 1969.

المشروعات التعاونية التى تقيمها تلك التعاونيات بوجه خاص لانها تمول بموارد حكومية فى الغالب ٠

أما أولويات الأهداف فى هذه المرحلة فهى انشاء التعاونيات واقامة مشروعات تعاونية بحجم وبنيان مناسبين (متعددة الأغراض فى الغالب) ثم النهوض بالأعضاء بتقديم خـدمات لهم (وخاصة الائتمـان والتوريد والارشاد والتسويق) مع الأخذ فى الاعتبار المصـالح والاهـداف الفردية والجماعية مادامت هـذه المصـالح والأهداف يمكن تحقيقها مـن خـلال التعاونيات ومادام لها أثر على التنمية ، وتقوم هذه الخدمات فى المراحـل الأولى بتنفيذ برامج (متكاملة) من خلال المشروعات التعاونية بحيث تكون كفيلة ببث التغيير الاجتماعى والاقتصـادى واحداث التنمية فى المنـاطق الريفية وفى الزراعة فاذا أمكن بذلك النهوض بالفلاحين الأعضاء وحفزهم لاجراء التحسينات وتقبل الطرق الحديثة ، وتحسين وسائل الزراعة وزيادة الانتاجية والانتاج فانه يمكن احداث تغيير فى هيكل الانتاج يؤدى الى زيادة الدخل النقدى الذى يكسبه أعضـاء الجماعة التعاونيـة وبذلك يصبح من المستطاع الاسهام فى تحقيق أهداف التنمية الريفية والقطاعية التى تضعها الحكومة مع تمهيد الطريق وخلق الظروف اللازمة لتنفيذ الاجراءات الأخرى الضرورية للوصول الى البدء فى المرحلة التالية وهى « المرحلة الثانيـة الراميـة الى اعطائها الصفة الحكومية » Deofficiolization

وقد يساعد الانطباع الايجابى الذى يحس به الأعضاء الفلاحون ازاء الخدمات التى تقدمها المشروعات التعاونية ورضاهم عنها على بعث اهتمامهم بالأشكال الجديدة للتعاون وبالجمعيات التعاونيـة وشئونهـا ، وينطبق ذلك بوجه خاص على ذوى الاتجاه من الأشخاص الذين نظروا الى الجمعيات التعاونية كاسهام جدى وهام فى حل مشكلات الجماعة الملحة واحتياجاتها الى جانب مشكلات واحتياجات الفرد ، وبذلك أصبح فى الامكان حفز الفلاحين عن طريق الاجراءات الحكومية المناسـبة مثل الاعلام والتثقيف والتدريب

والمشورة وغيرها الى أن يقبلوا تدريجيا على أداء « ادوارهم » فى اجهزة الجمعية التعاونية حسبما ترسمها القوانين واللوائح التعاونية ·

وكلما نجحت المشروعات التعاونية فى اعمــالها كلمــا امكن بالتدريج زيادة رأس مال الجمعية التعاونية (راس المال المساهم والاحتياطيات) وهكذا يقل بالتدريج اعتماد الجمعية على المعونة المالية المباشرة من الدولة ويزداد بالتالى استقلالها الذى هو شرط اساسى آخر من شروط الانتقال الى مرحلة نزع الصفة الحكومية عن الجمعية ·

ويجب الى جانب انشــاء المشروعات التعاونيــة والجماعات الناجحة اقتصاديا اقامة « بنيان اكبر Maicro Structure نظامى ، وينبغى أن تقام تنظيمات فيما بعد على المستوى الثانى Secondary والمستوى الثالث Terdiary وتعد لكى تقــدم الخدمات للتعاونيات الاساســية Primary كما تقدم لها احتياجاتها من الاعلام والمعلومات والتثقيف والتدريب والمشورة والاشراف كل بحسب نوع عمله الى جانب قيام تلك المنظمات بحماية مصالح التعاونيات وأعضائها ازاء الجماعات والتنظيمات الأخرى ·

٢ ـ المرحلة الثانية وهى فصل التعاونيــات عن النفوذ الادارى المبــاشر والاعتماد المالى على الحكومة والمنظمات الخاضعة للدولة (مرحلة نزع الصفة الحكومية) :

تتلخص الأهداف الكبرى لهذه المرحلة فى تطوير التعاونيات لتصــبح مؤسسات تتطابق مع « الشكل المثالى » المشار اليه آنفا ·

وعلى ذلك يجب تخفيض حجم نفــوذ الدولة الادارى المبــاشر على التعاونيات وكذلك ما تتمتع به الدولة ووكالاتها من حق الاشراف والتوجيه على التعاونيات مما قد يسود المرحلة الاولى وقد يتخذ بشكل خاص تحديد الأهداف التى على المشروعات التعاونية تحقيقها او التدخل المباشر فى رسم تلك الأهداف ويحل محل هذا التدخل او الاشراف المباشر انواع من التاثير

غير المباشر فى نشاط التعاونيات عن طريق الحوافز الايجابية والسلبية وحظر بعض التصرفات ·

ويمكن القول بوجه عام أن مجال القرارات « المستقلة » يجب أن ينفسح امام المجموعة التعاونية ويزداد اتساعا ·

ولكى تنجح مرحلة نزع الصفة الحكوميـة عن التعاونيات يجب على الحكومة :

أ) أن تقرر سياسيا البدء فى المرحلة ·

ب) أن تضع هذا القرار موضع التنفيذ عن طريق سلسلة من الاجراءات المناسبة مع الاصرار على تنفيذ تلك الاجراءات حتى ولو كانت مناقضـة لمصالح وأهداف المنظمات الحكومية المعنية ·

ويجب ان تسير عملية نزع الصفة الحكومية عن مختلف التعاونيـات الريفية بطريقة تدريجية ، وألا تطبق الاجراءات بطريقة موحدة على جميع الجمعيات بل بطريقة متفاوتة ·

ويبدو هذا التفاوت ضروريا اذ لا ينبغى الحد من التدخل الادارى والاشراف المباشر (ثم الغائها اخيرا) سوى حين تصل التعاونيات الى استيفاء ادنى المتطلبات (فيما يتعلق بمعايير المشروع التعاونى والجماعة التعاونية المذكورة بالقسم الثالث) التى تضمن نجاحها فى التطـور الى مؤسسات مستقلة ، والا فقد تتعرض الجمعية التعاونية الى اخطـار مثـل انكماش النشاط التعاونى ، وتنهار الجمعية التعاونية بل قد تصل الى حد الافلاس وربما يعمد بعض الأعضـاء او المديرين الأقويـاء الى اسـاءة استخدام المشروعات التعاونية لمصلحتهم بدلا من توجيهها لمصالح الأعضاء ، ويجب التنبيه الى كل هذه الأخطار وحصرها ومن اجل ذلك لابد من توافر البناء التعاونى الأكبر المشار اليه بعاليه ، وانشـاء المنظمات الثانوية المذكورة لتزاول مهمتها وتدرء الأخطار التى اوضحناها ·

وينبغى أن تنفذ عملية نزع الصفة الحكومية عن الجمعيات التعاونية الاساسية بصفة تدريجية لكنها مستمرة فكلما استوفت جمعية الشروط واصبحت لديها القدرة على استقلال كاف عن المعونات الحكومية المباشرة تطبق عليها الاجراءات الكفيلة بتخفيض النفوذ الحكومى ثم الغاؤه على النحو الذى أوضحناه ، وفى مرحلة نزع الصفة الحكومية هذه يجب على أعضاء الجماعة التعاونية ومديرى المشروع التعاونى بوجه خاص أن يواصلوا التعليم واكتساب الخبرة ليتمكنوا من القيام بواجباتهم فى « الجمعية التعاونية المستقلة » بينما تتناقص المعونة المالية والتدخل والاشراف من جانب الحكومة وسلطات الدولة ٠

ولن تبلغ كل الجمعيات التعاونية هذا المستوى جميعا فى وقت واحد ، ومن ثم فان المرحلتين سوف تتداخلان ، وقد تصبح مرحلة نزع الصفة الحكومية « مرحلة تعليمية » ايضا فيها ترسم الحكومة وتطبق سياسات مناسبة (برامج ، مشروعات ، اجراءات قانونية وتنظيمية ، مؤسسات) لمساعدة عملية الاستقلال وتنسيق الأهداف وصنع القرار فى المجموعة التعاونية مما يهدف الى زيادة كفاءة التعاونيات باستمرار بازاء تطوير أهداف الأعضاء والحكومة على السواء ٠

كذلك لابد من علاج أوجه القصور التى ظهرت ابان المرحلة الاولى مثل مسائل تدريب المديرين على اتخاذ القرار ، وربط مصالح المديرين بمصالح واهداف الجماعة التعاونية ما أمكن عن طريق الاجراءات الادارية المناسبة ، والحوافز والتثقيف والتدريب للأعضاء لزيادة مقدرتهم واستعدادهم للقيام بواجباتهم بكفاءة فى أجهزة الجمعيات التعاونية (لاسيما رقابة الادارة فى المشروع التعاونى) وحفزهم على المبادأة وزيادة الشعور بالمسئولية والمساعدة الذاتية المتبادلة وعدم النظر الى المشرع التعاونى كمؤسسة خاصة وظيفتها فقط تقديم السلع والخدمات التى توفرها الدولة ٠

وتنتهى مرحلة نزع الصفة الحكومية الى المرحلة الثالثة وهى زيادة

« استقلال التعاونيات » وفيها تتضافر الجمعيات التعاونيـة مع مؤسسات المستوى الثانى ثم مع مؤسسات المستوى الثالث ٠

وقد يظهر من استعراض فكرة انشاء التعاونيات الريفية كنموذج ذى مراحل انه لابد من نجاح مرحلة كى يمكن الانتقال الى المرحلة التى تليها ، غير أن اتخاذ القرار ببدء المراحل والتطور فى داخل تلك المراحل يتوقف على سياسة الحكومة التعاونية وارتباطها بسياسات المجموعة التعاونية ٠

ويتناول القسم التالى المرحلة الاولى وهى انشاء التعاونيات الريفية « الفعالة » مـن خـلال الحكومـة وهيئات الدولة مما يتناسب مـع معظم التعاونيات التى انشئت طبقا لتلك الفترة ـ ومن المؤكد أن التحليل الكامل الشامل فى هذا الشأن يتجاوز نطاق هذا البحث اذ المقصود به أن يقتصر على الأهداف الكبرى وبعض المشكلات المختارة ٠

٣ ـ الأهداف الرئيسية وبعض مشكلات مختارة فيما يتعلق بالمرحلة الأولى لانشاء التعاونيات من خلال الحكومة وهيئات الدولة :

تهدف البلاد التى تتبع الخطط المتفقة مع الفكرة المشار اليها بعاليه الى انشـــاء الجمعيات لتكون فى الغـالب اداة لتنفيذ برامج ومشروعات واجراءات من شانها ادخال التغييرات الاجتماعيـة والاقتصـادية وتنفيذ التنمية ، ويمكن تلخيص مختلف أهداف التعاونيات خلال تلك المرحلة الاولى فيما يلى :

١ ـ انشاء شبكة جمعيات تعاونية زراعيـة وريفية اساسـية وافيه بالغرض ٠

٢ ـ انشاء شكل مناسب من الجمعيات التعاونية الأساسـية ، مع اخذ ما يلى فى الاعتبار :

ـ حجم وتناسق الجماعة التعاونية ٠

– نوع المشروع التعاونى مع العناية بوجه خاص بتنوع الخدمات التى تقدم للأعضاء والموقع والحكم والتركيبات والتنظيم الداخلى والتمويل والادارة القادرة على الاحتفاظ بمقدرة المشروع وزيادتها والنجاح فى المنافسة مع المشروعات الخاصة والعامة (*) ٠

– البناء التنظيمى للمجموعة التعاونية (**) ٠

٣ – التطور للوصول الى ادنى حد من المتطلبات اللازمة لبدء المرحلة الثانية بنجاح وهى مرحلة نزع الصفة الحكومية ، على ان يؤخذ فى الاعتبار ما يلى :

– المعلومات ، التثقيف ، التدريب ، وحفز الأعضاء (الذين يجب أن يكونوا قادرين ومستعدين للمشاركة بنشاط فى الجماعة التعاونية ، والقيام بدورهم لأصحاب المشروع التعاونى) ٠

– زيادة رأس المال والاحتياطيات المملوكة للجماعة التعاونية (***) ٠

– تدريب المديرين ذوى القدرة والديناميكية ليعملوا فى الجمعية التعاونية وليكونوا مرتبطين تنظيميا بمصالح الجماعة التعاونية ٠

– توافر القواعد التشريعية والتنظيمية والأعمال المتكاملة وتنسيق الأهداف وحصر الصراعات بين اعضاء الجماعة التعاونية (الصراعات

*) For the "promotional potential" of cooperatives see Lampert H., Zur Zielfunktion von Genossenschaften in der wachsenden Wirtschaft, in : ZfgG, Bd. 22 (1972), pp. 346 sqs.

**) Thus, Dülfer distinguishes between the types of the "traditional cooperative", the "market-linkage cooperative" and the "integrated cooperative", c.f. Dülfer, E., Operational Efficiency of Agricultural Cooperatives ... op. cit., pp. 56 sqs.

***) For governmental policies to increase the reserves and the share capital owned by the members in the case of the land reform/rural cooperatives in Iran, see Hanel, A. and Muller, J.O., op. cit., part III.

الأفقية) وبينهم وبين مديرى المشروع التعاونى (الصراعات الرأسية) ·
من المفيد التفرقة تحليليا بين :

أ) البرامج التى تنفذ من أجل انشاء تعاونيات فعالة ومشروعات تعاونية ·

ب) البرامج الأخرى التى تنفذ من خلال التعاونيات من أجل أعضاء الفلاحين ·

كذلك يمكن تقسيم السياسات الموضوعة لانشاء تعاونيات فعالة الى برامج هدفها حفز الأعضاء وتمكينهم من المشاركة بفاعلية فى الجماعة التعاونية ومزاولة حقوقهم فى اطارها (مثل المعلومات والتثقيف الخ) وبرامج لانشاء مشروعات تعاونية فعالة ·

واذا أخذنا فى الاعتبار قلة الموارد الحكومية المتوافرة فلا شك أن الاجراءات الخاصة بانشاء المشروعات التعاونية الفعالة سوف تأتى فى مقدمة الأولويات فى الخطوات الأولى من هذه المرحلة ، ولابد أن تصل المشروعات التعاونية الى درجة من المقدرة تعتبر أدنى حد تمكنها من تنفيذ وتنسيق البرامج الرامية للنهوض بالفلاحين الأعضاء عن طريق تقديم الخدمات فى مجالات الائتمان والارشاد والتوريد والتسويق الخ ·

وفيما يتعلق بهذه الفكرة يجب النظر بوجه خاص للأحوال التى لا يخضع فيها العضو لأى اجبار ادارى من حيث :

أ) اكتساب عضوية الجمعية ·

ب) انشاء علاقات عمل مكثفة مع المشروع التعاونى والاحتفاظ بهذه العلاقات والمشاركة فى الجماعة التعاونية مع العلم بأن عقد اتفاقيات تعاقدية بين الأعضاء وبين المشروع التعاونى ووضع شروط خاصة فيما يتعلق بقبول الخدمات الحكومية لا تعتبر اجبارا اداريا مباشرا ·

وتهتم الحكومات عادة بانشاء مشروعات تعاونية ذات كفاءة بسرعة (حتى يمكن تنفيذ البرامج الموجهة للفلاحين من اجل احداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى المرغوب) وعندئذ تنشأ مشكلة التنسيق بين الأهداف والبرامج ومن ثمة بين أهداف المشروعات التعاونية وأهداف الأعضاء وهى مسألة على جانب عظيم من الأهمية .

ويجب أن نقدم للأعضاء والأعضاء المرتقبين حوافز تتمثل فى مراعاة مصالحهم وأهدافهم حتى يقبلوا على عضوية الجمعية والارتباط باجراء الصفقات مع المشروع التعاونى ، ولهذا الغرض يجب أن يمول انشاء المشروعات التعاونية فى بادىء الامر من موارد حكومية وبخدمات تقدمها البرامج الحكومية ، وعلى ذلك قد يتجه الأعضاء الى حد كبير الى أن يقرنوا بين الأنشطة التعاونية وبين المعونة الحكومية فى هذه المرحلة .

وتنشأ هذه المرحلة الأولى من هذا التصور الجمعيات التعاونية التى يمكن أن تتميز بما يلى :

١ ـ أن أهداف وأنشطة التشغيل فى المشروع التعاونى (الى مدى كبير) :

ـ تتحدد ببرامج ومشروعات (تخطط وتدار اداريا بطريقة مركزية فى الغالب .

ـ تصاغ تحت اشراف موظفى الحكومة وهيئات الدولة الذين يتحملون مسئولية تنفيذ البرامج والمشروعات ويرشدون مديرى المشروعات التعاونية أو يديرون الجمعية فى الواقع بانفسهم .

٢ ـ ينتظر الأعضاء من المشروع التعاونى فى المقام الاول أن يقدم الخدمات التى توفرها الحكومة والتى تتناسب مع رغباتهم ومصالحهم وأهدافهم .

ونود أن نؤكد على بعض المشكلات المتباينة التى تنشأ حين التنفيذ

العملى لخطط الحكومة الرامية الى انشاء التعاونيات طبقا للفترة التى نحن بصددها ، وهذه المشكلات هى :

ـ فى اثناء عملية انشاء التعاونيات قد لا تتجه عنـاية كافيـة الى اعمال المعايير الضرورية لتشكيل جماعات تعاونية سليمة وقادرة على البقاء ومشروعات تعاونية ذات كفاءة ٠

ـ قد تنفذ برامج الحكومة من خلال التعاونيـات رغم ان المشروعات التعاونية ربما تكون لم تصل الى القدرة اللازمة لتنفيذها بنجاح ٠

ـ قد تكلف التعاونيات بتقديم خدمات (كالائتمان) لأعضائها رغم أن الجهات المسئولة قـد لا تكون نفذت (بمـا يكفى) الاجـراءات الضرورية والتكميلية (مثل الارشاد عن طريق الجهة الحكومية المسئولة عنه) ٠

ـ ربما تؤدى اسباب ادارية الى تركيز النشاط الحكومى على انشاء التعاونيات بينما تهمل مسألة المديرين ذوى الكفاءة والديناميكية ٠

ـ رغبة فى حث الفلاحين على الانضمام لعضوية التعاونيات الريفية قد تصاغ بسرعة توقعات غير عملية ولا واقعية حول المزايا التى سيلقاها الأعضـاء والمعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالمعونات الحكوميـة ، وربمـا لا تتحقق هذه التوقعات فيصاب الأعضاء بالاحباط بعد كل هذا الشحن ومن ثم يصعب فيما بعد حث الأعضاء على المساعدة الذاتية والمتبادلة ٠

ـ تتأثر أهداف وأنشـطة المشروع التعاونى الى حـد كبير بالنفوذ الادارى للجهات الحكومية وموظفيها ولذا فقد لا يأخذ المشروع فى اعتباره الأول المصالح والحاجات العاجلة للأعضاء والأهداف الجماعية أو قد يسير فى اتجاه مناقض لها ٠

وقد تناولنا بالتحليل أهمية تنسـيق اهداف وانشـطة التشـغيل فى المشروع التعاونى مع مصالح واهداف الأعضاء الحيوية والأهداف المتصلة

بالتنمية مما تتولد عنه آثار مكثفة على التنمية وعلى تهيئة الظروف المناسبة للبدء فى عملية نزع الصفة الحكومية ·

ورغم اننا لا نريد الدخول فى مناقشة شاملة لكافة الخلافات الممكن حدوثها فمن المفيد الاشارة الى امكانية حدوث ثلاث انواع من الصراع فيما بين أهداف المشروعات التعاونية المتاثرة اداريا بنفوذ الحكومة وبين اهداف ومصالح الأعضاء :

١ ــ يطلب من التعاونيات القيام ببعض « وظائف الهيئات الحكومية » أو الهيئات المماثلة لها الى جانب رعاية أهداف الأعضاء ، وقد يكون لهذه الوظائف تاثير سلبى على رعاية الأعضاء او على علاقات الولاء بين الأعضاء والادارة ، وتشمل هذه الوظائف تحصيل الضرائب والرسوم ، والمساهمات فى الأحزاب السياسية ، وتقديم بيانات للجهات الحكومية المختلفة عن الشئون الخاصة للأعضاء الخ ···

٢ ــ ترسم أهداف التشغيل فى المشروع التعاونى بما يناقض الهدف الأساسى وهو رعاية مصالح الأعضاء ويحدث ذلك فى حالة اذا ما طولبت جمعيات التسويق مثلا ببيع منتجات الأعضاء بثمن يقل عن اسعار السوق كشكل من اشكال المساهمة فى تثبيت أسعار المنتجات الزراعية ·

٣ ــ يقصد من المشروعات التعاونية ان ترعى مصالح الأعضاء بوجه خاص (زيادة دخل الأعضاء مثلا) لكن يحدث عند تقرير أهداف التشغيل فى المشروع التعاونى ــ وخاصة عند أداء الخدمات والوظائف ــ الا توجه عناية كافية الى الموقف الواقعى لصغار الفلاحين الأعضاء واحتياجاتهم ونمط انتاجهم واهدافهم ومخاطرهم والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تؤثر على عملية اتخاذ قراراتهم · ولذا قد تنشا صراعات كثيرة فيما بعد تتعلق بانواع الخدمات وشروطها والبناء التنظيمى فى المجموعة التعاونية وتطويرها وتنميتها ··

ويجب تلافى هــذه النقائض والا سنواجــه خطر عــدم ظهور الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرجوه وعدم توافر الظروف اللازمة لبدء مرحلة نزع الصفة الحكومية ٠

وتحقيقا للأهداف المتنوعة المشار اليها الخاصة بتطوير التعاونيــات فى المرحلة الأولى ينبغى على الحكومات ان تتاكد من ان هيئاتها المختصة تراعى ان تكون التعاونيات اداة لرعاية مصالح الأعضاء فى المقام الاول وتستخدمها لهذا الغرض دون غيره ٠

ويمكن تسوية صراع الأهداف بادماج الأعضاء فى تنسيق الأهداف وعملية اتخاذ القرارات فى المجموعة التعاونية ، وبذلك يمكن حفز الأعضاء على اتخــــاذ مواقف تنـــاسب التنمية مع قبولهم استخدام الجمعية كأداة للمساعدة المتبادلة ٠

وعلى الحكومات عند صياغة سياسة الأهداف التعاونية ان تراعى التفرقة بوضوح بين :

ا) الأهداف المتعلقة بالتنمية التى تحـــاول تحقيقها نتيجة لنشـــاط التعاونيات ٠

ب) اهداف انشاء مجموعات تعاونية ريفية (فعالة) وقادرة ماليا واقتصاديا ، وبحيث تعتبر مؤسسات اجتماعية واقتصادية ريفية وتأخذ فى اعتبارها التنمية الريفية المتكاملة (*) ٠

---

*) See, Newiger, N.J., The Role of Cooperatives and other Rural Organizations in Integrated Rural Development with special Regard to Project Preparation and Implementation, in : Promotion of Cooperatives, Report on the Symposium on the promotion of cooperatives in developing countries, organized by FAO in cooperation with COPAC and in collaboration with the government of the Hungarian People's Republic, held at the University of Agriculture, Gödöllö, Hangary, 2 - 14. IX. 1974, FAO, Rome, 1975.

ويجب بيان هذه الأهداف بوضوح خاصة فى نواحى التشغيل ما أمكن ، ويجب أن تلتزم بها مختلف هيئات التنمية الخاضعة للدولة والقائمة بشئون تخطيط وتنفيذ مختلف البرامج والمشروعات والاجراءات المتصلة بالتعاون ·

ولابد من توجيه عناية خاصة (*) الى هيئات الحكومة والدولة الموجودة فعلا او التى تقام لتنفيذ سياسات الدولة فى انشاء التعاونيات الريفية « الفعالة » ولتنفيذ البرامج الخاصة باحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية من خلالها ، فلا شك أن نوعية وحجم هذه الهيئات وبنيانها الادارى من المؤثرات الكبيرة على عملية تحقيق اهداف الدولة المتصلة بتنمية التعاونيات الريفية ، كذلك يؤثر على تلك الأهداف نوع العلاقات بين تلك الهيئات ·

٤ ـ اهمية التقييم :

يتطلب التخطيط الرشيد لسياسات الحكومة فى انشاء وتطوير التعاونيات الريفية رسم خطة مناسبة ومستقرة لأهداف الحكومة المتعلقة بالتعاونيات المراد تطويرها ، ويجب العمل باستمرار على تخطيط وتنفيذ الاجراءات المختلفة الكافية للوصول لتلك الأهداف ·

ولابد لضمان السير بنجاح أن توضع طرق تقييم تبنى على النظرة التحليلية ، ولابد من تنسيق تلك الطرق مع المشكلات والظروف الخاصة السائدة فى البلاد او المنطقة او القطاع ، ومن المفيد عند تقييم التعاونيات التفرقة تحليليا بين تقييم الأنشطة التعاونية من جهة وبين السياسات الحكومية (البرامج ، المشروعات ، والاجراءات والهيئات المسئولة عن التخطيط والتنفيذ) الخاصة بانشاء وتطوير التعاونيات من جهة اخرى ، ويسهل تقييم مختلف السياسات الحكومية تحليليا اذا اخذنا فى الاعتبار التصور المطبق والاستراتيجية المختارة والمرحلة التى وصلنا اليها فى عملية انشاء تلك التعاونيات ·

*) See : Hanel, A., Müller, J.O., On the Evaluation of Rural Cooperatives with Reference to Government Development Policies, op. cit.

ولابد من هذا التقييم ليشمل الهيئات الحكومية المعهود اليها بتطوير التعاونيات ، بحيث يتناول نوع تلك الهيئات وقدرتها وبنائها الادارى والتنظيمى والاتصالى وعلاقاتها مع التعاونيات والعلاقات فيما بينها أيضا ، والعناية بتنسيق الأهداف فى المشروعات التعاونية التى تشرف عليها تلك الهيئات مع الأهداف والاحتياجات العاجلة للتنمية وللفلاحين الأعضاء ٠

كذلك يجب أن يؤخذ فى الاعتبار اهداف الأشخاص والجماعات والمؤسسات المشتركة فى اهداف وانشطة التشغيل بمنظمات التنمية أو التى تؤثر عليها ، وبذلك يمكن معرفة الصراعات التى قد تنشأ فيما بعد فى الأهداف :

أ) بين مختلف منظمات التنمية المختصة ٠

ب) وبين مختلف الأفراد والجماعات الذين يؤدون فى اطار تلك المنظمات مختلف الوظائف على مختلف المستويات ، كما يمكن تنسيق هذه الأهداف ومنع الصراعات المتوقعة مستقبلا وتقييم ذلك عمليا من حيث آثاره على تطور المؤسسات التعاونية التى تريد الحكومات اقامتها من خلال تلك التعاونيات ٠

ويجب أن يدخل فى التحليل بصفة خاصة أنواع وكالات التنمية المنتشرة ومعظمها يدار مركزيا ومنظم هرميا وله ادارة بيروقراطية ــ مما قد يعوق تحقيق عملية تنسيق الأهداف التكاملية فى مختلف المجموعات التعاونية الريفية (*) ، خاصة فيما يتعلق بالوصول الى اهداف التنمية للأفراد والجماعات ٠

*) For a brieh analysis of scme problems that occur when hierır-chically organized and bureaucratically administered devebp-ment agencies centrally plan uniform and detailed programnes for socio-economic change and implement these through agri-cultural enterprises in a country/region see Hanel, A., Zur Frage der Abstimmung staatlicher Entwicklungskonzept für Genossenschaften mit den Zielvorstellungen der Mitgliedar, op. cit. pp. 143 sqs.

وعلى الجملة يجب التأكد على أن تطبيق الطرق التحليلية فى التقييم قد يعطينا المعلومات اللازمة لصياغة السياسات التعاونية الحكومية وللتغلب على العقبات وأوجه القصور التى قد توجد على مستوى المؤسسات التعاونية الريفية وعلى مستوى هيئات الحكومة والدولة المختصة بشئون تنمية تلك المؤسسات التعاونية .

ملخص

نظرا للتوقعات الكبيرة التى تبشر بحدوث آثار ايجابية على التنمية نتيجة لحسن تنظيم وادارة الجمعية ، فقد اتجهت الحكومات فى غالبية الدول النامية الى انشاء وتطوير هذه الجمعيات فى جد ونشاط ، وتنظر الحكومات الى التعاونيات غالبا على أنها « أدوات » أو « وكالات » لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتى تنشدها الحكومات فى القطاع الزراعى والمناطق الريفية بخاصة ٠

ولم ينشط الفلاحون ولاغيرهم من « مشجعى النهوض بالتعاون » الى انشاء الجمعيات التعاونية بمبادأة منهم ، أو بموارد مالية يقدمونها ، مما جعل النقص باديا فى عدد وأنواع التعاونيات الزراعية والريفية الضرورية للتنمية والتى يراد منها ان تصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية تنفيذ برامج ومشروعات واجراءات التنمية التى من شانها ادخال التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة ، فكان لابد للحكومات من ان تقوم بنفسها بتنفيذ مختلف الاجراءات الكفيلة ببدء انشاء المؤسسات التعاونية المطلوبة ومساعدتها وتطويرها وارشادها ورقابتها ٠

وتتطلب اية سياسة حكومية رشيدة تهدف الى تطوير التعاونيات الريفية « ذات الكفاءة » تنسيق وتنظيم واعمال الأهداف المتصلة بهذا التطوير ٠

وفى محاولة لتسهيل تنظيم وتنسيق الأهداف الكثيرة والعلاقات المتشابكة بين تلك الأهداف علينا ان نفرق بين ثلاثة افكار او تصورات فيما يتعلق بانشاء التعاونيات من خلال مبادأة الحكومة ٠

وتتلخص الفكرة الأولى او التصور الأول فى ان تدمج التعاونيات ادماجا كاملا بما يتضمنه هذا الادماج من مفهوم تعبئة امكانيات الأعضاء الاقتصادية فى نظام اقتصادى مخطط مركزيا ، وهذه الفكرة تخرج عن نطاق مناقشتنا هذه ولا يتناولها البحث الذى عرضناه ٠

وتتناول الفكرتان الأخريان ما تتبعه البلدان النامية من التطورات القائمة على أساس أجهزة السوق او الاقتصاد المختلط ، وبموجبه تنفذ تلك البلدان خططا واقعية « برجمانية » Pragmatic عموما فيما يتعلق بانشاء وتطور التعاونيات الريفية ٠

وفى هذه الأحوال تعلن الحكومات رسميا أنها تطور التعاونيات طبقا للشكل الذى أطلقت عليه الأبحاث Leitbild ويبدو أنه مطابق لنموذج المؤسسات التعاونية « المستقلة » رغم ما قد يشوبه أحيانا من الوصف الغامض واختلاف التعاريف ، وتحتاج هذه التعاونيات فى العادة الى عون مباشر من الحكومة وارشاد ادارى مباشر ورقابة مباشرة من الحكومة او من هيئات الدولة لفترة ما على الأقل ٠

وتتجه احدى هاتين الفكرتين الى انشاء تعاونيات «مستقلة» (مجموعات تعاونية) تستقل الى حد كبير عن العون المالى الحكومى المباشر والارشاد والرقابة الحكومية المباشرة منذ بداية انشائها ووجودها ٠

أما الفكرة الثانية فتنبثق من التفكير التالى وهو : رغبة فى التعجيل بعملية التغيير الاجتماعى والاقتصادى والتنمية فى القطاع الزراعى والمناطق الريفية فقد أدمجت الحكومات التعاونيات الريفية فى خططها لتنفيذ البرامج الحكومية (مثل الائتمان والتوريد والارشاد والتسويق الخ) ٠٠ وانشأت خصيصا تعاونيات من أجل تنفيذ هذه البرامج وتعتمد هذه التعاونيات غالبا والى حد كبير على عون مالى من الدولة ، كما تقوم الحكومة وهيئات الدولة المختصة بارشادها اداريا والرقابة عليها ٠

ولذا يبدو من الضرورى تفسير وشرح هذه الاستراتيجيات والبرامج تحليليا باعتبارها « فكرة أخرى منطقية ومناسبة لانشاء وتطوير التعاونيات من خلال الحكومة وهيئات الدولة ، واذا كان فى النية حقا تنفيذ ما تعلنه الحكومات رسميا عن عزمها على انشاء تعاونيات « مستقلة » ولو على

المدى الطويل فلابد لنا من القول بأن هذه الفكرة تتألف من ثلاث مراحل على الأقل ٠

وتشمل المرحلة الأولى وهى مرحلة الانشاء اقامة عدد كاف من المجموعات التعاونية ذات النوعية المناسبة مع التاكيد على وجوب انشاء مشروعات تعاونية فعالة وذات كفاءة ، وعلى هذه التعاونيات أن تتولى النهوض بالأعضاء مع العناية الفائقة بالمصالح الحيوية والأهداف التى تؤدى الى احداث آثار تنموية اجتماعية واقتصادية ٠

ويجب ايضا ايجاد وتنفيذ اجراءات مناسبة لاعلام وتثقيف وتدريب الأعضاء ولزيادة رأس المال المساهم والاحتياطيات وانشاء منظمات تعاونية من المستوى الثانى والثالث الخ ٠٠ وبذلك توجد الظروف الضرورية الممهده بالمرحلة التالية وهى مرحلة نزع الصفة الحكومية عن التعاونيات ٠

وفى هذه المرحلة الثانية يتناقص النفوذ الحكومى والادارى المباشر على التعاونيات تدريجيا ، ويقل اعتمادها المالى على الحكومة وهيئات الدولة سواء كان مباشرا او فى هيئة افضلية تمنحها ، وبذلك يمكن أن تزداد قدرة التعاونيات تدريجيا على صنع قراراتها « المستقلة » فى داخلها ٠

وتنتهى هذه المرحلة الى المرحلة الثالثة والأخيرة وفيها يتطور ويزداد « استقلال التعاونيات » التى تبدأ من التضافر مع المنظمات التعاونية من المستوى الثانى والثالث « فيما بعد » وتتولى هذه المنظمات مساعدة التعاونيات والنهوض بها بدلا من الهيئات الحكومية ٠

ويجب القيام باستمرار بتقييم تحليلى يتناول البرامج والمشروعات والسياسات والاجراءات الحكومية والأنشطة التعاونية وذلك من أجل الحصول على المعلومات الضرورية لاجراء التخطيط الرشيد لسياسات الحكومة التعاونية وتنفيذ هذا التخطيط ٠

التعاونيات ومحاربة الفقر في الريف

• كلمة الباحث

من الحقائق المعروفة أن هناك الكثير من العلماء الذين يبذلون الجهود العلمية والعملية للتغلب على مشكلة الفقر بصفة عامة ومشكلة الفقر فى الريف بصفة خاصة ، ومن بين الهيئات المهتمة بهذا الموضوع الوكالة السويدية الدولية للتنمية والتى يطلق عليها اختصارا (SIDA)، وكذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتى يطلق عليها اختصارا (USAID)، والاتحاد الدولى للتخطيط والرعاية والذى يطلق عليها اختصارا (IPPF) ·

والجدير بالملاحظة أن هذه الهيئات كثيرا ما تتعاون مع بعضها من أجل اقامة مؤتمرات علمية وندوات تخصصية من أجل التعرف على مشكلات العالم النامى ومحاولات ايجاد افضل الأساليب للتعرف على هذه المشكلات عن طريق مشاركة المتخصصين فى العالم النامى مع المتخصصين فى العالم المتقدم من أجل ايجاد بدائل لحل المشكلات عن طريق المشاركة الايجابية من كافة الأطراف المهتمة بالموضوعات المطروحة للبحث ·

ويسعدنا أن نقدم فى الصفحات التالية احد البحوث التى نوقشت فى احد معاهد السويد للتدريب التعاونى الذى كان مقرا لندوة دولية عقدت فيما بين ٣١ يوليو و ٤ اغسطس عام ١٩٧٨ واشتركت فيها كافة الهيئات الدولية التى ذكرناها سابقا بالاضافة الى هيئة المساعدات التعاونية الدولية التى قامت بتنظيم الندوة العلمية لبحث موضوع الاستعانة بالتعاونيات لمحاربة الفقر فى الريف ·

ويهمنا أن نوضح أن هناك الكثير من وجهات النظر حول موضوع ما اذا كانت فكرة التعاون بالشكل الذى تطورت عليه فى أوربا خلال القرن التاسع عشر تصلح للتطبيق فى البلاد التى تختلف انماطها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن بلاد أوربا ·

كما وأن هناك اجماع على ان برامج التنمية الموجهة لتحسين اوضاع فقراء الريف فى الدول النامية اجتماعيا واقتصاديا لا ينبغى ان تبدأ الا بناء على قرار من الحكومة أو بموافقة منها وهذا لا يمنع من ان تقترح وكالات التنمية الأجنبية برامج أو مشروعات تهدف الى تغيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف وبالتالى الى تغيرات فى البيئة الاقتصادية والسياسية ، الا أن هذه الاقتراحات لا يمكن ان تأخذ حظها من التطبيق الا بعد موافقة الحكومة المختصة ، والا اعتبر التنفيذ تدخلا غير مقبول ٠

اننا نوجه النظر الى اهمية هذا البحث وعلى وجه الخصوص كيفية قياس كفاءة المشروعات التعاونية ومؤسسات المساعدة الذاتية ، آملين ان نستفيد منها عند قياس كفاءة مشروعاتنا التعاونية ٠

كما نوجه نظر الباحثين والدارسين ايضا الى اننا قد أوردنا فى كتابنا « التعاون بين التشريع والتطبيق » موضوعا عن التعاونيات ومشكلة الفقر ٠٠ وعرضنا فيه تقرير يلخص ما دار فى هذه الندوة الدولية من آراء تستهدف توجيه وتنسيق البرامج التى تقوم بها المنظمات الدولية حكومية وتطوعية ، وعلى وجه الخصوص تلك المنظمات التى تقدم المعونات لتطوير ودعم التعاونيات ويعتبر هذا التقرير هاما لاستكمال موضوع التعاونيات ومحاربة الفقر ٠

التعاونيات والفقر فى الريف

Co-operative and Rural Poverty

دراسة تحليلية للبحث عن افضل الاساليب(*) للاستعانة بالتعاونيات لمحاربة الفقر ، مع التعرف على اوجه النجاح والقصور

مقدمـــــة :

استمرت المعونات الدولية والثنائية لمدة تزيد على ٣٠ عاما ، واتصلت جهود التنمية لنحو ٢٠ عـاما فى البلدان المستقلة بافريقيا وآسـيا وأمريكا اللاتينية ، وحان الوقت لالقاء نظرة تقييم نقدية على انجازات تلك السنين اذ يبدو أن أحوال صغار الزراع وعمال الزراعة فى البلاد النامية لم تتحسن من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية بل ربما زادت سوءا ٠

وتناول الباحثون بالتحليل نتائج مشروعات التنمية المتنوعة الأشكال فى شتى البلاد فوصلوا الى النتائج التالية :

ـ لم يشترك صغار الزراع فى التنمية الريفية ولم تصل اليهم مشروعات التنمية بوجه عام ٠

ـ لا توجد فى معظم الأقطار سياسات حكومية واضحة بشأن الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه التنمية الريفية ، كما لا يوجد اى التزام قومى واضح بتحسين احوال فقراء الريف اقتصاديا واجتماعيا ٠

---

*) نرجو التكرم بالرجوع الى البحث المرتبط بهذا الموضوع والذى قدمـــه :

Prof. D. Hans-Künkner :
Papers Presented at the COPAC Symposium on "Co-operatives against Rural Poverty : Successes and Limitations" at Var, Gard, Sweden, from 31 July to 4 August, 1978, SYM/78/01 and SYM/78/02.

– لا يستفيد من برامج التنمية والمساعدات الحكومية التى تأخذ شكل الدعم أو المعونة أو المزايا الاخرى سوى كبار المزارعين والنخبة المحلية من المقربين فى المقام الأول أى الذين هم فى العادة احسن حالا من غيرهم واكثر غنى ٠

– اثمرت جهـود التنمية نموا اقتصـاديا لكنها زادت مـن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التى كانت موجودة فعلا ٠

– لا تتوافر لدى القائمين لتخطيط ورسم وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الريفية معلومات كافية عن المعـاناة التى يلقاها الفقراء والخطوات اللازمة لازالتها ٠

– لم تنجح برامج التنمية التعاونية التى نفذت فى البلاد النامية بمعونة حكومية وبمشورة وأموال من وكالات تنمية دولية وثنائية فى تحسين احوال صغار الزراع وعمال الزراعة نجاحا كبيرا شأنها فى ذلك شأن انظمة الائتمان الموجهة ، ومشروعـات وبرامج التنمية الريفية مثـل توزيـع الأسـمدة ، وتنمية البيئة ، وتنشيط الريف وغيرها ٠

وتوصى هذه النتائج باولويات البحوث فى المستقبل وهى :

– تحليل حالة الفاقه الريفية ٠

– التعرف على أهداف ورغبـات صـغار الزراع وطوائف فقراء الريف الأخرى وعلى حاجاتهم الأساسية ٠

– النظر فى برامج ومشروعات التنمية الريفية الماضية والحاليـة بغية معرفة العوامل التى تقود الى نجاحها أو فشلها ٠

– تطوير استراتيجية جديدة مميزة لمعالجة فقر المنـاطق الريفية مما يحتاج الى تغييرات أساسية فى اقتراح وتعميم وتنفيذ المشروعات ٠

- بحث دور المؤسسات المحلية بما فيها الجمعيات التعاونية فى عملية تحسين أوضاع فقراء الريف ٠

واذا لخصنا نتائج الحالات الكثيرة التى بحثت وأعمال البحوث الأخرى المتصلة بالتغيير الاجتماعى والاقتصادى فى المناطق الريفية بالبلدان النامية لوجدنا عدة نقاط تتفق عليها آراء معظم الباحثين مثل :

- اهمية الاشتراك الفعال من جانب صغار الزراع وطوائف الفقراء الأخرى بالريف فى التخطيط واصدار القرار والاشراف فيما يختص بالمشروعات وكذلك مشاركتهم فيها بمواردهم الخاصة (من الأرض والمال وجهد العمل)٠

- اهمية الاتجاه الجماعى اى الاتصال بصغار الزراع وعمال الزراعة لا كافراد بل كجماعات وعن طريق المؤسسات المحلية سواء رسمية أو غير رسمية مادامت تستطيع أن توفر اساسا للنمو والتقدم الذاتى المستمر بالاعتماد على النفس ٠

- اهمية التغيير فى البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يراها البعض شرطا مسبقا ويراها آخرون نتيجة لتحسين أوضاع فقراء الريف ٠

- الحقيقة الماثلة وهى أن تغيير العقلية والمواقف والسلوك يعتبر عملية بطيئة لا يمكن تحقيقها الا بالتدريج وعلى مراحل ، ويجب التعرف على العوامل المؤدية اليها من خلال الحوار مع من يهمهم الأمر ٠

- الحاجة الى اعادة تقييم دور الحكومة وموظفيها فى مشروعات التنمية الريفية ولاسيما فى شأن وجوب توافر سياسة واقعية واضحة المعالم وجهاز كفء لتنفيذ السياسات الحكومية واجراءات فعالة وخدمات كافية (نظام محسنة للخدمات ، زيادة كفاءة الموظفين الميدانيين ومنحهم حوافز)٠

- الحاجة الى تحسين وسائل التنسيق والتعاون بين مختلف وكالات التنمية والجهات التى تتقدم بشتى أنواع المعونات ٠

– الحاجة الى رسم خطط اكثر جودة لقياس كفاءة المشروعات والمؤسسات المحلية بالنسبة لتلقى المساعدات الخارجية ٠

– الحاجة الى تنسيق برامج التعليم والتدريب للمستفيدين من استراتيجية التنمية الجديدة بمجرد وضع تلك الاستراتيجية واعتمادها ٠ ٠

– الحاجة الى تنظيم البحوث المتصلة بالعوامل التى قادت الى نجاح المشروعات الناجحة ٠

التعاونيات والفقر فى الريف :

فكرة التعاون :

ليس دور التعاونيات فى محاربة الفقر بالريف الا وجها واحدا لمشكلة شاسعة الاتساع والتعقيد هى مشكلة التنمية الريفية من اجل صغار الزراع وعمال الزراعة والحرفيين الريفيين ، ولو انه وجه هام جدا يتعلق بمحاولة اختيار المنظمة التى تعد احد الوسائل لتحقيق الأهداف وأداء الوظائف المطلوبة بوصفها أفضل المؤسسات المحلية المؤهلة لخدمة فقراء الريف ولأنها :

– الوسيلة التى يمكن من خلالها أن يساهم الزراع الذين يعيشون على حد الكفاف والطوائف الأخرى المماثلة لهم فى صنع القرار ٠

– تضمن الاتصال بين فقراء الريف وبين موظفى المشروع أو موظفى الحكومة القائمين بمشروعات التنمية الريفية بحيث يكون الاتصال متاحا بين الطرفين جيئة وذهابا ٠

– تساعد وتدعم التغيرات السلوكية وتمنح الرعاية والحماية لافراد الزراع وعمال الزراعة فى داخل مجموعة زملائهم الزراع الصغار أو عمال الزراعة ذوى المشكلات والاهتمامات المتماثلة ٠

– تسهل توافر وادارة خدمات الزراع أو برامج الأشغال العامة الريفية ٠

وما تزال الجمعيات التعاونية رغم تعدد الفشـل وتوالى خيبة الآمال الكبار ـ معتبرة فى الأوساط الحكومية بالبدان النامية احسن انماط المنظمات التى تناسب أداء هذه الخدمات ، لكن تنقسم آراء الباحثين والاخصائيين فى المعونة الخارجية ازاء مدى نفع المشروعات التعاونية وفائدتها لفقراء الريف ٠

يتفق معظم الباحثين بوجه عام على أن النمط التعاونى المستورد من أوروبا وأمريكا الشمالية لا يفيد اذا نقل بحذافيره دون تعديل يتناسب مع الأحوال المحلية ومع ذلك فمعظم قوانين ولوائح التعاون فى البلاد الناميـة تسير على نفس خطوط الجمعيات التعاونية الأوروبية والأمريكية الكلاسيكية ، وغالبا ما يقاس اداء التعاونيات بعملها الذى يمكن أن تؤديه طبقا لأحكام تلك القوانين واللوائح ٠

ويتلخص الانتقاد الرئيسى الموجـه الى الجمعيات التعاونيـة بشـكلها الحالى بالبلدان النامية فى أن هذه الجمعيات تعمل بمقتضى قواعد شديدة التعقيد ومخالفة تماما لقواعد السلوك المحلية مما يجعلها غير مقبولة فى نظر فقراء الريف ، ويقـول البعض كمثـال على ذلك ـ أن مهمـة رئيس الجمعية وسكرتيرها وأمين صندوقها أو مديرها كما تحددها اللوائح تتطلب مؤهلات لا تتوافر عادة بين صغار المنتجين الزراعيين أو العمال الزراعيين ٠

وتنقسم الآراء هنا أيضا حول مسـألة ما اذا كانت فكـرة التعاون بالشكل الذى تطورت عليه فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر تصلح للتطبيق فى البلاد التى تختلف انماطها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن بلاد أوروبا ٠

ـ فيعتقد بعض الكتاب أن فكرة التعاون قائمة صحيحة وسليمة بغض النظر عن الأزمان والملابسات وأنها قابلة للتطبيق فى جميع أنحاء العالم ، وأن المشكلات التى تواجهها المشروعات التعاونية فى البلدان النامية ناشئة عن خطأ فى تطبيق مبدأ صحيح وسليم على نحو يخالف ما ينصح به الخبراء المتخصصون ٠

ـ ويشعر آخرون بأن الحاجة ماسة الى فكرة أكثر اتساعا عن التعاون تتضمن تنوعات على النمط الأوربى الكلاسيكى ٠

ـ ويطالب البعض بفكرة جـديدة عن التعاون دون أن يبدوا صـورة واضحة عن الصفات التى يريدون توافرها فى هذه الفكرة ٠

ـ وتعترف وجهة نظر اخرى بأن فكرة عالمية التعاون سليمة وصحيحة وتطالب بتطبيقها فى البلاد النامية على أن يمهد لتطبيقها باستخدام اشكال انتقالية مثل نمط ما قبل التعاونيات أو غيره من الأشكال المماثلة والتنظيمات المحلية الرسمية وغير الرسمية (مثل التجمعات القروية ، وجماعات المنافسة، والتجمعات المهنية ، والجمعيات التدريبية والجمعيات التى تتهيأ للتسجيل) على أن تعتبر هذه الأشكال بمثابة مرحلة انتقالية تؤدى فى المدى الطويل الى انشاء الجمعيات التعاونية (ومثالها التشريعات التعاونية فى ساحل العاج وكينيا وأوغنـدا ، واجراءات جمعيات الائتمان فى افريقيا واجراءات ادارة التعاون فى غانا ونيجيريا) ٠

ـ وتبذل جهود فى بعض الأقطـار لدمج اشـكال التعاضد المحليـة والتقليدية بالعقائد السياسية ، وعنـاصر الأبنية التنظيمية المسـتوردة من البـلدان الاخرى (كما فى بوجاما وتنزانيا) ٠

ـ وتبذل جهود اخرى لاحياء أو دعم اشكال التعاضد التقليدية لتكمل الجمعيات التعاونية أو تحل محلهـا (كمـا فى فوبوا وغـانا وتوكونولونا ومدغشقر) ٠

ـ ويقترح فـرع التعاون بمنظمة العمل الدوليـة نظـاما يجمع بين الجماعات المحلية الصغيرة غير الرسمية وبين التعاونيات الاقليمية على أن تشكل عدة جماعات محلية من هذه الجماعات جمعية تعاونية مشتركة على مستوى المنطقة ، وقد اقترح ليدلو (*) Laidlow فكرة مماثلة فى تقريره

*) دكتور ليدلو هو أحد علماء التعاون المشهورين ، فهو استاذ التعاون بجامعات كندا ، وكثيرا ما تكلفه الهيئات التعاونية ببحوث تتعلق بالتعاون ومشكلاته ، وتطوراته ٠

المرفوع الى حكومة سيلان (١٩٧٢) وهى مطبقة فى الفلبين (ساما هانج نايون ـ كيلوسانج بايان) ٠

ـ ويأخذ قانون التعاون الجديد فى سائل العاج (١٩٧٧) اتجاها مزدوجا ويفرق بين الجمعيات الريفية التى لا بد من أن تمر بمرحلة تدريب تعاونية بسيطة قبل أن تصبح جمعيات كاملة الصفات وبين التعاونيات التجارية التى يفترض فيها أن تعمل منذ البداية حسب لوائح معقدة نسبيا ٠

ـ وأخيرا وضعت وزارة التعاون الاقتصادى الالمانية قواعد لمساعدات التنمية التى تمنح لمنظمات المساعدة الذاتية المتبادلة من كافة الانواع ، وبموجب هذه القواعد يتسع تعريف « منظمة المساعدة الذاتية » اتساعا كبيرا يغطى الجماعات المحلية غير الرسمية للمساعدة المتبادلة الى جانب المنظمات الرسمية (التى لها لوائح بما فيها الجمعيات التعاونية) والمنظمات التى لها مشروعات مملوكة ملكية جماعية او تدار بادارة جماعية (التعاونيات بصفة رئيسية) او التى ليست لها مثل هذه المشروعات ٠

ويبدو أن معظم الخلاف حول هذا الموضوع ناشىء عن اختلاف تفسير الباحثين والخبراء لعبارة « فكرة التعاون » فاذا اعتبر التعاون مجرد عمل جماعى منظم هدفه تحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى لمحدودى الدخل عن طريق المساعدة المتبادلة وانشاء مشروع مشترك تموله وتشرف عليه وتستخدمه اساسا تلك الجماعة التى انشاته ، فمن الصعب أن تتوقع اية مزايا او تحسينات من اى نظرة جديدة متوسعة الى فكرة التعاون اذ لن تؤثر مثل هذه النظرة على صفات المنظمة التى تهدف الى تشجيع المشاركة المحلية فى التخطيط وصنع القرار وتعبئة الموارد المحلية وتحسين أوضاع صغار المنتجين الزراعيين وغيرهم من فئات الفقراء فى الريف اجتماعيا واقتصاديا ، وعلى أساس هذا التفسير يتسع المجال الكافى لتطويع فكرة التعاون لقواعد السلوك المحلى ، واللجوء الى المراحل الانتقالية البسيطة التى تقود فيما بعد الى المؤسسات الاكثر تعقيدا أو الى الاندماج مع عناصر المؤسسات المحلية التقليدية ٠

امـا اذا فسرت عبـارة « فكرة التعاون » لتعنى اقتباس وتطبيق كافة القواعد واللوائح التفصيلية التى وضعت وطورت من أجل التعاونيات فى أوروبا وأمريكا الشمالية ونقلها بحذافيرها نقلا كاملا ، فهنا لا بد بالطبع من فكرة أو نظرة جديدة متوسعة عن التعاون أو فكرة قابلة للتطبيق مع الاحوال المحلية ٠

المشاركة الفعالة من جانب فقراء الريف :

تتفق الآراء بصفة عامة على ضرورة مشاركة صغار الزراع وعمـال الزراعة والحرفيين الريفيين اشتراكا فعـالا اذا أريد للجمعيات التعاونيـة وأمثالها من مؤسسات المساعدة أن تصبح أداة تنمية وتقدم لفقراء الريف ٠

وتوجد أيضا بعض الأفكار المحددة عن كيفية تحقيق مشـاركة هـذه الطوائف ، فيبدو أن نتائج البحوث تدعم الفكرة القائلة بأن التخطيط اللامركزى والحوار الدائم مع الطوائف المفترض أنها المستفيدة من مساعدات التنمية أمران ضروريان للوصول الى جدية المشاركة ، وفى ثنايا هذا الحوار يجب أن تتقبل وجهات نظر صغار الزراع وعمال الزراعة باعتبارها مصدر معلومات كبير القيمة ، ويجب أن تبدأ المشـاركة المرجـوة فى مرحلة تعميم المشروع وتستمر اثنـاء تنفيذ المشروع لتكون أساسا للاشراف واجراء أية تعـديلات تصحيحية فى المشروع ، وتعتبر المشاركة الفعالة نوعا من الاشتراك فى صنع القرار وفى الموارد (رأس المال والعمل) وفى المخاطر وفى المكاسب ، وتعتبر المسئولية الجماعية وسيلة هامة لبعث المشاركة الفعالة ٠

ويتيح الحوار مع فقراء الريف امكانية تحوير المشروع وتعميمه ليلائم حاجاتهم ورغبـاتهم ولينزل على ترتيب الأولويات التى يرونهـا مناسـبة ، ولوضع أنماط من صـنع القـرار والتنظيم والادارة تكون فى متناول تفكير السـكان المحلية وتتناسب ما أمكن مع العـادات والسلوكيات المحلية حتى يتقبلها فقراء الريف وتصبح فيما بعد جزء من العرف المحلى ٠

وتحتاج هذه النظرة الى اعادة تنظيم وتعديل الاطار القانونى الحالى للتعـاونيات بشـكل كامل ، واعادة النظر فى برامج تدريب العـاملين فى التعاونيات وموظفى الحكومة المشرفين على مشروعات التنمية التعاونية ·

وكانت النظرة الغالبة فى الماضى تعتبر القادة المحليين ووكلاء التنمية الخارجية عقبات كبرى فى سبيل مثل هذا الحوار ، وعلى ذلك فهناك مجالان هامان يمكن ان تجرى فيها الأبحاث وهما :

– دور القادة المحليين فى المؤسسات المشار اليها ·

– دور وكلاء التنمية بصفتهم غرباء فى انشـاء وعمـل مؤسسات المساعدة الذاتية المحلية ، والحاجة ماسة الى المزيد من الابحاث التجريبية العملية فى الميادين الاتية :

● دراسة تفصيلية فى طريقة تفكير وسلوك صغار الزراع ·

● قياس قيم وأهداف صغار المنتجين الزراعيين أو عمال الزراعة بصفة عامة ، وكذلك اعضاء الجمعيات التعاونية والمؤسسات المماثلة بوجه خاص (لمعرفة الطرق التى تتبع فى اجراء هذه البحوث (انظر(*)ج·٠ موليه : طريقة تجريبية عملية لقياس اهـداف التعاونيات الريفيـة كمتطلب أساسى لنظرة تحليلية من أجل التقييم – منظمة الاغذية والزراعة ، روما ، ١٩٧٦) ·

ويتطلب الأمر فى هذا المجـال بحوثا تجرى بالتعـاون الوثيق بين العلمـاء المتخصصين فى العـلوم الاجتماعيـة ، وفى الاقتصـاد ، وفى القانون ، وفى التعاون ·

الشروط الواجب توافرها لكى تؤدى الأنمـاط البسـيطة من العمل الجماعى المنظم عملها كوسيلة لتحقيق التغير الاجتماعى والاقتصادى :

تحتاج المنظمات المحلية (التعاونيات ، وما قبل التعاونيات وما يماثلها

*) See : Müller. J.O. : An Empirical Method for the Assessment of Member Goals in Rural Co-operatives. Prerequisite for an Analytical Approach io Evaluation, FAO, Rome, 1976.

من جمعيات) حتى فى أبسط اشكالها الى ظروف تساعدها على البدء فى اعمالها وتحقيق اهدافها الرامية الى القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية لنفعة اعضائها ٠

وتظهر هذه الظروف الحد الادنى من المتطلبات التى تمهد لنجاح العمل الجماعى على النمط التعاونى ، وفى كثير من الدراسات والبحوث تظهر تحت أسماء مختلفة وتنبثق من تحليل عوامل النجاح او الفشل فى المشروعات التعاونية ٠

وفيما يلى قائمة المتطلبات الدنيا « للتنمية التعاونية » وينبغى الا تعتبر قواعد جامدة بل مؤشرات هامة للنجاح او الفشل بمعنى انه اذا غاب أحدها أو عدد منها اصبح من الصعب أو المستحيل انشاء منظمة محلية تستطيع البقاء ، ومن ناحية اخرى فان توافر كافة المتطلبات الدنيا المعروفة انما لا يعتبر ضمانا لنجاح العمل الجماعى بل يجعل هذا النجاح اكثر احتمالا:

– يجب أن يوجد سبب حقيقى ومحدد للبدء فى العمل الجماعى ٠

– يجب أن يجمع بين الاشخاص الذين ينشئون المنظمة المحلية مصلحة اقتصادية واحدة على الأقل ، ويحسن أن يتوافر فيما بينهم قاعدة عريضة من المصالح المشتركة ٠

– يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص على استعداد للتعاون وعلى شىء من المعرفة بعضهم ببعض ، ومن المهم معرفة ما اذا كان استعدادهم هذا يمتد الى ما وراء حدود الجماعات التقليدية غير الرسمية (الأسرة – العشيرة – القبيلة) لأن المنظمات المحلية التى تقوم على جماعة واحدة تقليدية غير رسمية تكون عادة صغيرة لدرجة لا تسمح بالبقاء والاستمرار ، واذا قامت على اعضاء منتمين الى عدة جماعات غير رسمية فقد يصعب تحقيق الولاء والتعاون بين مجموعة الاعضاء للوصول الى هدف مشترك (أنظر ج٠هايدن(*)

*) Cf Hyden, G.: Efficinecy versus Distribution in East African Co-operatives, Nairobi, 1973.

الكفاءة مقابل التوزيع فى تعاونيات شرق افريقيا ، نيروبى ، ١٩٧٣) .

ـ يجب أن تتوافر مجموعة من الأعضاء على علم بادارة عمل المؤسسة المحلية لتكون نواة لهذه المؤسسة ، اى يجب رسم برنامج لتقديم المعلومات والتثقيف قبل انشاء اى منظمة محلية حتى تنشا نواة من الأعضاء النشطين المخلصين للعمل الجماعى على خطط قد تختلف عن قواعد السلوك التقليدية (اصبحت هذه القاعدة (*) شرطا قانونيا قبل تسجيل التعاونيات بموجب القوانين التعاونية فى تنزانيا عام ١٩٦٨ ، وزامبيا فى ١٩٧٢/٧٠ وفى الفلبين عام ١٩٧٣) .

ـ يشترط وجود قادة محليين ، ويثور هنا خلاف حول ما اذا كان يجب او يمكن استبعاد الصفوة المحلية التقليدية من تولى قيادة الجمعيات التعاونية وغيرها من التنظيمات المماثلة ، واذا استبعدت هذه الفئة فمن يتولى القيادة المحلية؟ ويقترح بعض الباحثين معالجة هذه المشكلة بأن تتضمن لوائح هذه المنظمات ما يضمنه تغيير القيادة وذلك بالنص على معايير جديدة لانتخاب القيادات فى الجمعيات التعاونية وأمثالها بدلا من المعايير التقليدية او الى جانبها (مثل الوجود الدائم من أجل العمل المتصل بالمناصب القيادية ، او توافر خبرة عملية معينة او وضع معايير لقياس اداء القادة اثناء فترة توليهم المناصب الرئيسية فى الجمعية) وتبحث لجنة تعديل القانون فى نيجيريا حاليا ادخال « قاعدة ثابتة » فى قانون التعاون النيجيرى .

ـ يجب أن يكون الأعضاء راغبين وقادرين على المساهمة (بالمال او العمل) فى المشروع المشترك مهما كانت هذه المساهمة صغيرة ، وتعنى هذه المساهمة الفعالة عن طريق الارتباط بتقديم جزء من موارد العضو . ان مثل هؤلاء الاشخاص الذين يبررون الاستعداد للمساهمة بمواردهم هم فقط الذين يسمح لهم بالانضمام الى العضوية ، ويرى بعض الباحثين ان النتيجة

*) This has Become a legal requirement before registration under the Co-operative laws of Tanzania, 1968, ZAMBIA, 1970/1972, and the Philippines, 1973.

المنطقية لفترة المساهمة الفعالة هذه تضع حدا واضحا للانشطة التعاونية الموجهة لخدمة فقراء الريف بقصر المشاركة فى العمل الجماعى من أجل المساعدة الذاتية على الاشخاص القادرين ولو بدرجة متواضعة على مساعدة انفسهم عن طريق المساهمة من مواردهم الخاصة فى المجهود المشترك ٠
ويقول آخرون أنه اذا نظر للمسالة من وجهة نظر متسعة بالنسبة للتعاون لوجب أن تقوم الدولة بمساعدة الأشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع عن طريق تعاونيات ترعاها الدولة او يتولى اعضاء هذه التعاونيات ممن هم على درجة من الثروة رعاية هؤلاء الفقراء ٠

وتتفق الآراء جميعا على أن الأشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع ، ويعتمدون على الآخرين فى اعاشتهم لا يجوز استبعادهم من الاستفادة من برامج التنمية ولكن انشاء منظمات ينضم اليها هؤلاء الفقراء معناه اقامة مؤسسات تحتاج الى معونة من الخارج ولو لفترة مؤقتة على الاقل ، ومثل هذه المنظمات وان قيل عنها انها منظمات للمساعدة الذاتية المتبادلة فهى فى حقيقتها مشروعات خيرية وظيفتها أن ترفع الأشخاص المنضمين اليها الى درجة اجتماعية واقتصادية مناسبة يبدأون منها المشاركة الفعالة فى مشروعات المساعدة الذاتية الحقيقية ٠

ويقول بعض الباحثين ان الجمعيات التعاونية والمنظمات الاخرى المشابهة التى تعمل فى ميدان المساعدة الذاتية يجوز أن يدخل فيها عنصر الرعاية او العمل الخيرى ثم تصبح تدريجيا منظمات تعتمد على نفسها وقادرة على البقاء وهو افتراض يشك فيه آخرون ٠

ـ يجب أن تؤدى العضوية فى احدى الجمعيات التعاونية او اى منظمة للمساعدة الذاتية الى منافع اقتصادية ملموسة تعود على غالبية الأعضاء ، ولا شك ان قدرة المشروع المشترك على البقاء والاستمرار اقتصاديا تعتبر شرطا أساسيا فى ذات الوقت لكى يتمكن هذا المشروع من انتاج مكاسب اجتماعية على المدى الطويل ، وتعتبر المزايا الاقتصادية اكبر الحوافز على المشاركة الفعالة المستمرة ٠

وفضلا عن هذه « المتطلبات الدنيا » كشرط أساسى للتنمية التعاونية ولقيام وعمل مؤسسات المساعدة الذاتية المحلية ، هناك أيضا عدد كبير جدا من العوامل الخارجية ذات الأثر على نمو التعاونيات والتعاون ، (مثل نظام حيازة الأراضى ، والتسعير الحكومى للمنتجات الزراعية ونظام توزيع مستلزمات الانتاج الزراعى ، وتوافر الخدمات المساعدة مثل التدريب والارشاد ، والاطار السياسى والقانونى ، والبنية الأساسية ... الخ) ويعتبر أى سوء تقدير لهذه العوامل الخارجية سببا رئيسيا لفشل المشروعات التعاونية ·

دور الحكومة فى رعاية منظمات المساعدة الذاتية لفقراء الريف :

لا تبدأ برامج التنمية الموجهة لتحسين أوضاع فقراء الريف اجتماعيا واقتصاديا الا بناء على قرار من الحكومة او بموافقة منها ، ويجوز ان تقترح وكالات التنمية الاجنبية برامج او مشروعات تهدف الى تغيير الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد بأسرها ، لكنها لا تستطيع تنفيذ اقتراحاتها بغير موافقة الحكومة المختصة والا اعتبر التنفيذ تدخلا غير مقبول ·

ويقول بعض الباحثين ان الوكالات المتبرعة يجب أن تعقد اتفاقيات قانونية ملزمة مع حكومة البلاد التى تتلقى المعونة تتعهد بموجبها تلك الحكومة بتشجيع اجراء تغيير فى دوائر النفوذ ومراكز القوى فى البلاد كشرط مسبق لمنح معونات التنمية ·

وهكذا نرى أن لبرامج التنمية الريفية عواقب سياسية قوية كثيرا ما لا تنال الاعتراف الكامل بها ، لكن حكومات البلدان النامية أخذت تعترف بضرورة التحول من سياسة تنمية هدفها النمو السريع فقط الى سياسة تنمية تجمع بين النمو الاقتصادى والتوزيع أكثر عدالة للدخل والغاء الفوارق المتباعدة وغير العادلة ، ولا تستطيع اى حكومة لأسباب اقتصادية وسياسية ـ التغاضى عن التدهور المستمر فى أوضاع فقراء الريف ولابد لها من بذل الجهود لوقف هذا الاتجاه أولا ثم تبديله الى عكسه عن طريق تعبئة الموارد

البشرية والمادية فى المناطق الريفية ، ولا يتحقق ذلك بأوامر ادارية بل يجب التوصل اليها بالاعلام والتثقيف والحوافز ، وعليه فان تعبئة الموارد البشرية تعنى بعث روح المبادرة الفردية ورسم خطط تعليمية تؤدى الى حسن استخدام الموارد المتاحة او استخدامها استخداما جديدا ٠

وتختلف آراء الباحثين حول ما اذا كان مستطاعا تعبئة فقراء الريف عن طريق التدخل المركزى والرعاية المركزية من الدولة مباشرة الى هؤلاء الفقراء (مع استبعاد الصفوة المحلية) أم الافضل اللجوء الى برامج لا مركزية مع تفويض سلطات التخطيط وصنع القرار الى المستويات الاقليمية أو المحلية ٠

ويقول مؤيدوا اللامركزية أن الاجراءات البيروقراطية ونقص الخبرة وقلة الحوافز والخطأ فى قياس الاحتياطيات المحلية والتعرف عليها وعلى المعقبات المحلية ، والتدخل السياسى والفساد تؤدى غالبا الى استحالة قيام موظفى أى ادارة مركزية للتنمية الريفية بتنفيذ برامج التنمية الموجهة الى صغار الزراع وطوائف فقراء الريف الاخرى تنفيذا فعالا ٠

بينما يؤكد مؤيدو المركزية بان وجود سلطة مركزية قوية هو الضمانة الوحيدة ضد تسرب معونات التنمية الموجهة لفقراء الريف الى جيوب الصفوة المحلية القوية ذات الروابط الوثيقة مع موظفى ادارات التنمية الاقليمية او المحلية ٠

ويبدو أن التجارب المستفادة خلال السنوات العديدة الماضية تؤيد الافتراض بأن كافة أنواع مشروعات التنمية الريفية ـ بما فيها المشروعات التعاونية التى ترسم لكى تصل الى فقراء الريف بالذات ـ تميل الى تدعيم اتجاه نحو عملية انتقاء اجتماعى تحابى متوسطى الزراع أو المزارع الكبيرة أو الزراع الأكثر ثروة وتقدما ، وتتغاضى عن الزراع الفقراء الهامشين وعمال الزراعة الذين لا يملكون أرضا ٠

الحاجة الى استراتيجية جديدة واضحة لمقاومة الفقر فى الريف :

اتضح أن نتائج البرامج الماضية لمساعدة فقراء الريف كانت شديدة التواضع ، ولذا ينبغى للباحثين ان يجدوا جوابا على الأسئلة التالية :

- كيف يمكن وضع استراتيجية افضل ؟

- كيف يمكن تجنب اخطاء الماضى ؟

ويجب أن تتضمن الاستراتيجية الجديدة صفات أخرى الى جانب الاشتراطات العامة الواجب توافرها مسبقا قبل البدء فى التنمية الريفية والتى اشرنا اليها انفا اى التزام القادة السياسيين بالمساعدة فى التغلب على مشكلات فقراء الريف وايجاد ظروف مواتية للتنمية الريفية (نظام أسعار للمنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى يناسب صغار الزراع بحيث ينالون نصيبا عادلا من نتائج عملهم ، ونظام ضريبى عادل وغير ذلك) وتتخلص هذه الصفات الجديدة فيما يلى :

يجب اجراء دراسة تفصيلية للظروف والعقبات فى منطقة المشروع عند مرحلة التخطيط وقبل تصميم المشروع ، ويمكن اجراء الدراسة بطريقتين :

الأولى : على شكل تجميع للمعلومات والبيانات الضرورية من السكان المحليين فى خلال دورة محصولية واحدة (٩ شهور) قبل تعميم المشروع ويقوم بجمع المعلومات فريق من الباحثين او الميدانيين ٠

والثانية : تنفيذ مشروع له نشاط واحد بسيط ثم تجميع المعلومات الضرورية التى تتيح التوسع فى المشروع ومستقبلا اثناء فترة التنفيذ هذه ٠

وبصرف النظر عن الطريقة التى يتقرر اتباعها فالراى الغالب أنه لابد من اشراك صغار الزراع وغيرهم ممن يهمهم الأمر فى مرحلة التخطيط اشتراكا فعالا ٠

ويبدو ان اغلبية الباحثين يؤيدون الأخذ باتجاهمزدوج اى استراتيجية منفصلة لمساعدة فقراء الريف مع ادخال تغيير بطىء وتدريجى فى انماط السلوك التقليدية وانتهاج اشكال خاصة من المساعدات التنموية وادخال التكنولوجيا الانتقالية واستراتيجية اخرى مختلفة لتطوير وتحديث الزراعة واعداد الزراع المتقدمين ٠

وضمانا لوصول المساعدات الى فقراء الريف يجب انشاء منظمات خاصة للخدمات والارشـاد والتوريد والتسـويق تدار وتخضع للاشراف المحلى ، كما يجب انشاء نظام للاعلام والتثقيف يوجه خصيصا لصغار الزراع ويوافق مصالحهم واهتماماتهم ومستوى ادراكهم، ويجب أيضا انشاء أنظمة ائتمانية خاصة ذات ادارة لا مركزية ولا بيروقراطية على ألا تقاس قدرة المقترض على السداد بامكانية تقديم ضمانات مقبولة مصرفية فى المقام الاول بل بقدرته على زيادة الانتاج وعلى أن ترتب مواعيد السداد وأسعار الفائدة لتناسب قدرات صغار الزراع ٠

وتختلف الآراء حول ما اذا كان ينبغى اعطاء صغار المنتجين الزراعيين مسـاعدات مالية مباشرة مثل القروض بفائدة منخفضـة مدعمة ، أم ان الفائدة يجب ان تكون مرتفعة بما يكفى لتغطية نفقات مؤسسـة الائتمان المحلية ٠

ويبدو أن التجربة تؤيد الفكرة القائلة بوجوب أن يدفع صغار الزراع اسعار فائدة مرتفعة نسبيا على القروض التى تقدم لهم على أن تكون فى الوقت المناسب وطبقا لنظام يتصف بالمرونة ٠

ويعتبر ارتفاع سعر الفائدة على القروض الانتاجية المقدمة لصغار الزراع ضمانا ضد استغلال الزراع الاغنياء واساءة استعمالهم لهذه الاموال ومن ناحية اخرى فان اقراض مؤسسـات الائتمان المحلية أموالا بفـائدة منخفضة مدعمة لاعادة اقراضها للزراع بفائدة مرتفعة نوعا من شانه أن يتيح لهذه المؤسسات دخلا يمكن استخدامه لتمويل الخدمات الاستشارية وغيرها ولكى تصبح المؤسسات معتمدة على نفسها ماليا ٠

وهناك مسالة أخرى فيما يتعلق بالنظرة المزدوجة المشار اليها وهى ما اذا كان ينبغى اشتراك الزراع الأغنياء والفقراء معا لانشاء مؤسسات محلية خاصة لصغار الزراع ، أو الزراع بالمزارعة أو عمال الزراعة الذين لا يملكون أرضا تتخذ شكل جمعيات تعاونية ، أو جمعيات أو جماعات فقط ٠

ويبدو أن الباحثين يؤيدون انشاء مؤسسات محلية خاصة تناسب احتياجات كل طائفة معينة ، فمع الاعتراف بوجوب تقديم المعونة العاجلة لفقراء الريف لا ينبغى ترك كبار المنتجين الزراعيين والزراع المتقدمين بلا رعاية واخراجهم من نطاق برامج التنمية لمجرد أنهم قادرون على الاسهام بقدر وافر يؤدى الى النمو الاقتصادى لصـالح البلاد كلهـا ، ونظرا لأن التجارب اثبتت أن المؤسسات التى يستفيد منها الزراع المتقدمين لا تصلح للفقراء ، فقد طرأت بعض افكار تدور حول كيفية تصميم واقامة مؤسسات محلية للمساعدة الذاتية يمكنها ان تصل بخدماتها الى هؤلاء الفقراء فى الريف ٠

كيفية اقتراح وتعميم وتنفيذ مشروعات المساعدة الذاتية لخدمة فقراء الريف :

يظهر من تحليل دراسات الحالات وتقارير المشروعات أن المشروعات السابقة تضمنت الأفكار التالية التى يجب تلافيها فى المستقبل :

- استخدام الشكل التعاونى للمؤسسات دون تمييز ودون التأكد من توافر « الاشتراطات الدنيا » للتنمية التعاونية ٠
- ادخال التعاونيات وأنماط مؤسسات المساعدة الذاتية الأخرى دون تقدير وقياس مسبق للحاجة المحلية الحقيقية لمثل هذه المؤسسات ٠
- التخطيط من اجل فقراء الريف بدلا من التخطيط بهم ٠
- بدء المشروعات بدون تعديل تعميم المشروع ليناسب الظروف ٠

- محاولة تحويل صغار الزراع المتخلفين الى زراع متقدمين بمجرد احلال العوامل الغائبة (المبادأة المحلية ، الاموال المحلية ، القدرة الادارية ، المعونة الفنية) من مصادر لخلق ظروف مصطنعة للتنمية الاقتصادية مما يؤدى الى تغير سطحى من سلوك فقراء الريف يؤهلهم للحصول على معونات ، دون أن يؤدى الى تغيير حقيقى فى العقلية الذى هو شرط أساسى لبعث تطور طويل الأجل يعتمد على نفسه ·

- ميل موظفى المشروعات الى اظهار نتائج سريعة امام الوكالات الممولة أو الوزارة حتى يضمنوا تخصيص أموال واعتمادات سنوية لاستمرار المشروع ويضمنوا حصولهم على تقدير يرصد فى سجلاتهم ·

- الجمع بين عناصر المساعدة الذاتية ومكونات الرعاية الاجتماعية فى مشروع واحد مما يؤدى الى احباط المشاركة الفعالة من جانب فقراء الريف بتقديم مواردهم الخاصة ·

وتشتق من قائمة الأخطاء هذه عدة اقتراحات غرضها ضمان الوصول الى وضع مشروعات أكثر تناسبا مع حاجة فقراء الريف منها :

★ يحتاج الفقراء الى مشروع مثالى يؤدى الى زيادة الانتاج الزراعى ويؤدى فى نفس الوقت الى زيادة الدخل وتحسين مستويات معيشة صغار الزراع وعمال الزراعة مثل :

- مشروعات « شاملة » تقدم خدمات شاملة تتضمن موارد المياه والرعاية الطبية والتعليم ، والاسكان بالاضافة الى الارشاد الزراعى والائتمان ·

- تعاقدات لزراعة المحصولات التى تدر عائدا نقديا سريعا ·

- تكثيف الزراعة فى الاراضى المروية ·

- مشروعات ذات عمالة كثيفة لتطوير البنية الاساسية ·

ـ انشاء مصانع تجهيز للمنتجات الزراعية ومصانع للادوات الزراعية التى يستخدمها صغار الزراع ·

ـ ويرى كثير من الباحثين أن وجود مؤسسة للمساعدة الذاتية لفقراء الريف شرط لتحقيق هدف المشاركة الفعالة المستمرة من جانبهم فى تطوير شئونهم ، وحتى اذا كان انشاء مثل هذه المؤسسة قد تم بمعونة خارجية فيجب الابتعاد ما امكن عن رسم اهداف هذه المؤسسة من خارجها وفرضها عليها او اللجوء الى فرض انماط موحدة من التنظيم ·

ويحسن أن ينظر الى كل مشروع نظرة فردية تناسبه على أن يؤخذ فى الحسبان مصالح المشتركين فيه والمنتفعين منه وتطلعاتهم والمخاطر التى يتحملونها ، وتؤكد كثير من البحوث من ناحية اخرى أن المشروعات المحلية يجب ألا ينظر اليها كاجراءات منعزلة عن غيرها بل كجزء من استراتيجية اقليمية او قومية تساعد على ادماج الفئات التى تنتفع بها فى عملية التطور الاجتماعى والاقتصادى الشامل ، ويبدو أنه لن يمكن تحقيق كلتا النظريتين سالفتى الذكر الا اذا قامت سياسات التنمية القومية والاقليمية على اساس من احتياجات واهداف واولويات سكان الريف ·

ويجب أن تتضمن مشروعات المساعدة الذاتية المحلية البنية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية المناسبة لعملية التنمية مع تشجيع اقامة أنماط محلية من التنظيم بدلا من الالحاح على ادخال الأنماط المستوردة ·

وتوضع اشتراطات الانضمام لمثل هذه المؤسسات المحلية للمساعدة الذاتية بحيث تتألف من أعضاء ينتمون الى فئة واحدة معينة أو يكونوا هم الغالبون فى العضوية ·

وترسم أهداف هذه المؤسسات لتطابق حاجات فقراء الريف والأولويات التى ينشدونها بمعنى أنه بالنسبة للزراع على حد الكفاف الذين لا يملكون مالا لشراء مستلزمات الزراعة وليس لديهم محصولات نقدية يبيعونها ، ويجب تعديل الوظائف العادية للجمعيات التعاونية (التوريد ، الائتمان ،

التسويق) بحيث تشمل اسداء النصح والمعونة عن كيفية زيادة الانتاج وتحسين طرق الزراعة التقليدية تدريجيا وبدون استثمارات كبيرة كما يجب أن تتضمن اهداف هذه الجمعيات المشاركة فى المخاطر الناشئة عن زراعة المحصولات الجديدة تجريبيا ، وخلق مصادر جديدة اضافية للدخل ، كانشاء أنشطة اخرى خارج نطاق الزراعة .

ويقترح أن تبدأ الجمعيات التعاونية وغيرها من مؤسسات المساعدة الذاتية كمشروعات صغيرة على مستوى القرية وبأهداف محدودة وانماط بسيطة من الادارة وصنع القرارات اذ من الضرورى - كما سبق القول - أن تسمح الانماط التنظيمية المختارة بادخال تغييرات على قيادة المشروعات المحلية حسب معايير الكفاءة .

ويجب أن يكون التركيز الأساسى على مشاركة الأعضاء مشاركة فعالة فى اتخاذ القرار وبمواردهم الخاصة التاكيد على أن المساعدة المقدمة للتنمية لها صفة مؤقتة كمعونة تشير كثير من البحوث الى أن الائتمان الذى يمنح للجماعات المنظمة ذات المسئولية التضامنية لجميع افراد الجماعة من حيث سداد القروض قد تشجع المشاركة وتؤدى الى توسيع نطاق مسئولية الجماعة الى ما يتجاوز حدود الجماعات التقليدية (أى احلال الالتزامات الافقية محل الالتزامات الراسية (الالتزامات الاسرية) .

واذا كان فى الامكان تنفيذ جميع هذه الاقتراحات لانشاء نوع مناسب من مؤسسات المساعدة الذاتية بشىء من المعونة الخارجية يتبقى شرط واحد وهام لاستمرار التنمية على المدى الطويل وهو مقدرة المشروع على البقاء ماليا ، وهذا شرط عسير التحقيق ، ولحل هذه المشكلة قد نحتاج الى ايقاف العمل ببعض التوصيات سالفة الذكر ولو مؤقتا ، على الأقل ، وذلك اما بقبول بعض الاغنياء فى عضوية المشروع ، أو بانشاء منظمات محلية أكبر حجما أو بزيادة المعونة الحكومية الأولية وقد يعنى ذلك تكرار ما اطلقنا عليه اسم الاخطاء فى الفقرات السابقة

وقد تصلح الصيغة التى اشرنا اليها فيما سبق مخرجا عن هذه الورطة ، وهذه الصيغة هى انشاء عدد من المنظمات الصغيرة البسيطة على مستوى القرية تقوم بدورها بانشاء مشروع تعاونى مشترك على مستوى المنطقة تقوم بالأنشطة الاقتصادية المفروض أن تقوم بها الجمعيات الفردية ويؤديها محترفون متفرقون وموظفون تدفع لهم مرتبات ويعملون تحت رقابة مجلس الادارة المؤلف من ممثلى الجمعيات القروية ٠

وتسمح التوجيهات التى اصدرتها وزارة التعاون الاقتصادى بألمانيا باعتبار مثل هذه التعاونيات الاقليمية فى مرحلتها الأولى كمؤسسات للنهوض بالمساعدة الذاتية يجوز ان تتلقى المعونة من اداء عملها كى تتمكن الجمعيات التعاونية الصغيرة من النهوض بشئون اعضائها اجتماعيا واقتصاديا ، اى أن التعاونيات الاقليمية تصبح كوسيط تقدم من خلالها المعونة فى شكل برامج تعليمية ، وخدمات استشارية ، ونظم ائتمانية و مشروعات شاملة ، وبهذه الطريقة يمكن ابعاد المؤثرات السياسية عن الجمعيات القروية وتمكينها من التطور بشروطها الخاصة وبالسرعة التى تناسبها ٠

وتقول بعض الابحاث أن المشروعات التى ترعى انشاء مثل هذه المؤسسات المحلية يجب أن تتمتع باقصى قدر من المرونة ، ولا تفرض عليها اجراءات محددة جامدة ، وقد أصدرت وزارة التعاون الاقتصادى الالمانية مؤخرا قواعد لرعاية مؤسسات المساعدة الذاتية فى البلدان النامية وتنص هذه القواعد على سبع مراحل :

المرحلة الاولى : بدء العمل فى المساعدة الذاتية وتعميم فكرة العمل ٠

المرحلة الثانية : حفز وتثقيف الاعضاء المؤسسين ٠

المرحلة الثالثة : تكوين وتسجيل مؤسسة المساعدة الذاتية ٠

المرحلة الرابعة : اعداد المشروع المشترك لبدء النشاط ٠

المرحلة الخامسة : مرحلة التدريب على ادارة المشروع المشترك ٠

المرحلة السادسة : ادارة المشروع المشترك بواسطة مؤسسة المساعدة الذاتية مع بعض المعونة الخارجية ٠

المرحلة السابعة : ادارة المشروع المشترك بواسطة مؤسسة المساعدة الذاتية بدون حاجة لمعونة خارجية .

وتبين قواعد وزارة التعاون الاقتصادى الألمانية نوع معونة التنمية التى تقدم للمشروع فى كل مرحلة من هذه المراحل .

لكن هذا التقسيم الى مراحل لا يقصد به الا ان يعتبر دليل عمل فيما يختص بالأحوال العادية ، ويجوز تعديل المراحل حسب الاحوال المحلية ، ويجوز الرجوع باحدى المؤسسات الى مرحلة سابقة فى بعض الظروف كما عندما تبدأ هذه المؤسسة انواعا جديدة من النشاط ، ولكل مرحلة من هذه المراحل السبع اشكالا خاصة لتقييم المشروع وتقييم الاداء بالنسبة لمؤسسة المساعدة الذاتية نفسها .

ويتضح من العرض السابق انه بالرغم من اتفاق الاراء بشكل كبير على الأخطاء التى حدثت فى الماضى ، واتفاق الرأى للباحثين بشأن بعض عناصر اختيار تعميم وتنفيذ مشروعات المساعدة الذاتية التى يستفيد منها فقراء الريف ، فما زال امامنا أن نحاول العثور على فكرة واضحة ، وما زال امامنا ان نرى ما اذا كان المزيد من البحوث والمعلومات العملية عن عمل مؤسسات المساعدة الذاتية الخاصة بفقراء الريف سوف يساعد على الوصول الى فكرة كاملة ومقبولة لدى الجميع عن كيفية انشاء وتنظيم مثل هذه المؤسسات أم ان ملمحا خاصا عن هذه الفكرة سيظل غير متكامل ، اى أن الفكرة سوف ترسى بعض ملامح عامة بينما تترك كثيرا من النقاط مفتوحة للمناقشة واتخاذ القرار طبقا للاحتياجات والاولويات والامكانيات المحلية .

اشكال المساعدة الحكومية المناسبة لرعاية مؤسسات المساعدة الذاتية لفقراء الريف :

تتفق الآراء على أن المساعدة الحكومية ضرورية ومرغوبة لتطوير وتنمية مؤسسات المساعدة الذاتية لفقراء الريف .

ويتقبل كثيرون الفكرة القائلة بانه من غير الواقعى رفض التعاون مع الاجهزة الحكومية فى مشروعات التنمية المشار اليها ، ولكن ليست جميع أشكال المساعدة الحكومية ينتظر منها ان تؤدى الى نتائج ايجابية ، فمثلا أظهرت التجربة أن تقديم المساعدات المالية المباشرة والمعونات والقروض الميسرة والاعفاءات الضريبية الى مؤسسات المساعدة الذاتية المحلية غالبا ما تؤدى الى ممارسات فاسدة واساءة لاستخدام هذه المزايا مما يسبب اضعاف تلك المؤسسات بدلا من تقوية العمل التعاونى ، ويبدو أن المساعدة الحكومية تكون أنسب وأنجح فى ميادين البحوث والتخطيط والتثقيف والتدريب والمراجعة والتقييم ٠

كذلك يرى الكثيرون أن المبادأة فى انشاء بدء انشطة المساعدة الذاتية لفقراء الريف ينبغى أن تاتى غالبا من مصدر خارجى يرعاها ، لكن اتضح من التجارب الماضية أن هذه المصادر الخارجية كثيرا ما تعتقد أنها تعلم ما هو أصلح لفقراء الريف دون أن تدخل فى حوار مع من يهمهم الامر ٠ ويحسن أن تصل تلك المصادر الخارجية الى فهم عميق لمتطلبات التنمية الريفية واحتياجات وأولويات فقراء الريف ومعاناتهم فى منطقة عمل المؤسسة المحلية التى يريدون رعايتها وتطويرها ٠

وتدعم الدراسات والتقارير عن المشروعات وجهة النظر القائلة بأن المشكلات الرئيسية فى شأن اشتراك الحكومة فى النهوض بمؤسسات المساعدة الذاتية المحلى هى :

- صياغة سياسة حكومية واضحة وواقعية ٠

- توافر الموظفين المؤهلين لتنفيذ هذه السياسة وتقديم حوافز لهم ٠

ولذا فمن اهم شروط نجاح جهود الحكومة فى رعاية مؤسسات فقراء الريف وجود سياسة حكومية واضحة ونظام وظيفى مناسب يسمح باغراء العناصر ذات الكفاءة والاخلاص على التقدم للالتحاق بالعمل والبقاء فيه ، وفيما يختص بوجود سياسة حكومية للتنمية الريفية والنهوض بالتعاونيات

اتضح أن صعوبة اتصال مندوبى فقراء الريف والقيادات التعاونية بواضعى السياسات فى المستويات العليا يشكل عقبة رئيسية اذ أن هؤلاء المندوبين والقادة غير قادرين على تقديم صورة واضحة عن مشكلاتهم الى واضعى السياسة ٠

وهنا أيضا تتفق آراء معظم الباحثين على الأخطاء التى ارتكبت فى الماضى وهى :

- انعدام الارتباط القومى والالتزام الحكومى الواضح باجراء تغيير اجتماعى واقتصادى لصالح فقراء الريف ٠

- تقديم المساعدات للمؤسسات المحلية من اجل التنمية الريفية بشروط تمثل عقبات تشل العمل ٠

- البدء فى تنفيذ برامج ضخمة دون متابعة ٠

- التدخل الزائد الذى يؤدى الى ارتفاع التكاليف الادارية دون نفع حقيقى لفقراء الريف ٠

ومن ثم انبثق التساؤل الذى تضمنته التوصية رقم ١٢٧ لعام ١٩٦٦ التى اصدرتها منظمة العمل الدولية وهى :

كيف يتسنى للحكومة أن تدعم مؤسسات المساعدة الذاتية المحلية ، وتشركها فى برامج التنمية دون تدخل لا ضرورة له فى استقلالها الذاتى ٠

وتقدم نتائج الابحاث اجابات جزئية على هذا التساؤل فيها :

- يجب أن تسمح الحكومات والوكالات المتبرعة بمزيد من فسحة الوقت أمام التنمية الحقيقية ٠

- زيادة الأموال المخصصة للبحوث الميدانية واعمال مسح البيئة الاجتماعية والاقتصادية ٠

- تحديد التغيرات السلوكية المستهدفة تحديدا واضحا بدلا من افتراضها ٠

ـ الابتعاد عن السياسات الشاملة ورسم بدلا عنها اطار سياسى تدور داخله البرامج والمشروعات بحيث تتلائم مع الاحتياجات المحلية لكل مشروع على حدة ٠

ـ بدلا من التدخل الحكومى المباشر على المستوى المحلى يجب تشجيع انشاء منظمات اقليمية توجه من خلالها المساعدة الحكومية الى مؤسسات المساعدة الذاتية المحلية ٠

ـ يجب أن تتفـاوت مسـاعدات التنمية التى تقدم الى مؤسسـات المساعدة الذاتية المحلية بحسب درجة تطور تلك المؤسسات وطبقا لأداء كل منها ٠

ـ التأكيد على الصفة المؤقتة لمسـاعدات التنمية بانتهاج سـياسة التخلى تدريجيا عن تقديم المساعدات حسب خطة مرحلية (أنظر مثلا نموذج هانل Alfred Hanel الذى وضعه متضمنا ثلاث مراحل لسحب الصفة الرسمية الحكومية من التعاونيات وانظر ايضا القواعد الارشادية التى اصدرتها وزارة التعاون الاقتصادى الألمانية) ٠

كيفية قياس كفاءة مشروعات ومؤسسات المساعدة الذاتية :

اعترف كثيرون منذ زمن طويل بأن الحاجة تدعو الى ايجاد وسائل افضل لتقييم المشروعات وقياس نجاح المؤسسات القائمة باعمال المساعدة الذاتية والممولة بهذه المشروعات وتلبية لهذه الحاجة بدات منظمات الاغذية والزراعة برنامج أبحـاث فى هـذا الميدان بالتعـاون مع وزارة التعـاون الاقتصادى الألمانية والباحثين فى جامعات ماربورج وجوتنجن ، وأجريت المجموعة الاولى فى دراسات الحالات فى ٧٠/١٩٧١ (كوهن/ستوفرجين(*) كيفية قياس كفاءة التعاونيات الزراعية فى البلدان النامية) وعقدت دورة

*) Kuhn/stoffregen : How to measure the efficiency of agricultural Co-operatives in developing countries case studies 1970 : 1971.

استشارية عن تحسين طريقة تقييم التعاونيات الزراعية فى البلدان النامية عقدت بروما عام١٩٧٦ ، ونشرت نتائج البحوث فى عدد من الكتب (دولفر :* طريقة تحليلية لتقييم التعاونيات (الزراعية) فى البلدان النامية ، هانل / مولر : بحث فى تقييم التعاونيات الريفية مع الاشارة الى سياسات التنمية الحكومية – بحث حالة عن ايران ، دولفر : كفاءة التعاونيات الزراعية فى البلدان النامية وغيرها) .

وأخذت وزارة التعاون الاقتصادى الألمانية بطرق التقييم التى وضعتها فرق الباحثين وجعلتها جزءا من القواعد الارشادية التى اعتمدتها للنهوض بمؤسسات المساعدة الذاتية فى البلاد النامية .

ويرى فريق الباحثين أنه لابد من التفرقة بين تقييم المشروع وبين تقييم مؤسسة المساعدة الذاتية ، فبينما يتناول تقييم المشروع التقييم المسبق (تقييم فكرة المشروع وتعميمه) والتقييم اثناء العمل .(لمختلف مراحل المشروع) والتقييم المتأخر (اى بعد انتهاء المشروع) لا يتناول تقييم المؤسسة سوى التقييم المسبق والتقييم اثناء العمل اما التقييم المتأخر فلا يحدث الا فى حالة تصفية المؤسسة .

وبينما وضعت مؤسسة اختيارات التنمية بواشنطون مقاييس أساسية لنجاح المشروع تتصل بما يلى :

- الزيادة فى دخل المزارع الصغير وتكلفة الوصول الى ذلك .
- الزيادة فى مقدرة المزارع الصغير على المساعدة الذاتية .
- ارتفاع امكانية بقاء المشروع ومنافعه دون مساعدة خارجية .

نجد ان الطريقة التى رسمها دولفر وآخرين معه تتطلب تحليلا اكثر تفصيلا لانها تميز بين :

---

*) Dülfer, An Analytical Method of Evaluation of (Agricultural) Co-operatives in Developing Countries.

ـ كفاءة التنظيم ، اى كفاءة مؤسسة المساعدة الذاتية لأن تبقى وتستمر اقتصاديا وتقدم الخدمات لأعضائها (السياسة الصغرى للتنمية التعاونية) •

ـ كفاءة التنمية ، اى مدى ما تساهم به انشطة مؤسسة المساعدة الذاتية فى تحقيق أهداف السياسة الحكومية (السياسة الكبرى للتنمية التعاونية) •

ـ الكفاءة الموجهة للأعضاء ، أى مدى ما تحققه مؤسسة المساعدة الذاتية من أهداف أعضائها •

ويستنتج مما تقدم أن مؤسسة المساعدة الذاتية التى تستطيع تحقيق الكفاءة فى النواحى الثلاث جميعا هى وحدها التى يمكنها النجاح فى المدى الطويل •

مشاكل التثقيف والتدريب التعاونى :

كثيرا ما تستمر الجهود لسنوات عديدة تبذل فيها مبالغ طائلة من الاموال لتستثمر فى برامج التدريب والتثقيف التعاونى ثم تأتى النتائج متواضعة جدا بوجه عام ، واستطاع فرع التعاون بمنظمة العمل الدولية أن يجمع عددا من الأسباب المؤدية الى فشل هذه البرامج أوضحها فى ورقة صدرت عام ١٩٧٤ بعنوان « النواحى التعاونية فى برامج التنمية الريفية » ويوجه هذا الفرع الانتباه الى عدم وجود تخطيط طويل الأمد وسوء برامج التدريب الموجهة الى موظفى التعاونيات وموظفى الحكومة العاملين فى الادارات المشرفة على التعاون ، وترك عدد كبير من المتدربين العمل فى هذه الدوائر لأنهم لا يجدون فيها مستقبلا مرضيا • يبعث الأمل فى تحقيق ما يصبون اليه فى حياتهم العملية ، وتعتبر منظمة العمل الدولية هذه الأسباب من بين عوامل الفشل ، وبالمثل توجد حالات كثيرة مشابهة فيما يختص ببرامج تثقيف أعضاء التعاونيات فكثيرا ما يقدم للتعاونيين المتدربين معلومات وأفكار متقطعة أو ضعيفة الصلة بالحقائق الواقعة الملموسة

والتنمية المطلوبة ، ويقال أن مثل هذه البرامج كانت فى الماضى سببا لنفور التعاونيين المحليين ومدعاة للاحباط واثارة المعارضة بينهم بدلا من حفزهم الى مزيد من المشاركة (أنظر امثلة لحالات واقعية فى بحث منظمة العمل الدولية CENAPEC بساحل العاج) ٠

وقدمت عدة مقترحات لتحسين الأوضاع خاصة فى ميدان التثقيف والتدريب بمشروعات المساعدة الذاتية الموجهة لفقراء الريف ، وكل هذه المقترحات تؤكد وجوب اعادة النظر فى محتوى برامج التدريب والتثقيف لتناسب الاستراتيجية الجديدة المرسومة لمقاومة الفقر ، ولكى تقوم على فكرة التعاون التى هى أساس تلك الاستراتيجية وينطبق ذلك بوجه خاص على بعض الموضـوعات مثل « مبادىء التعـاون » و « التشريع التعاونى » و « واجبات موظفى الحكومة » ٠

ويحسن التاكيد بشكل اوفر على برامج تثقيف الأعضاء قبل الالتحاق بالجمعيات مع الاستمرار فى تثقيفهم بعد قبولهم فى العضوية ، ويشكو كثير من الباحثين من عدم توافر وسائل التعليم الكافية ، والكتب الدراسية والكتب من نوع علم النفس وغيرها من الكتب باللغات المحلية ،مما يدعو الى اعطاء اولوية متقدمة لانتاج وسائل التعليم محليا او اقتباس الوسائل المستخدمة فى البلدان الاجنبية وتطويعها للظروف المحلية على أن تتولى ذلك كليات التعاون القومية او مراكز التدريب ، مع تخصـيص المزيد من الاموال لتتيح نشر هذه الكتب والوسائل بكميات كافية ٠

وفيما يتعلق بعنصر الوقت ، فالملاحظ أن فترات التدريب فى معظم برامج تدريب موظفى التعاونيات اقصر جدا من أن تسمح لهم بتحصيل التأهيل المهنى السليم والقوى لمختلف الاعمال والوظائف ٠

واخيرا وليس آخرا ـ يجب توجيه عناية خاصة لاعادة النظر فى عقود عمل موظفى التعاونيات ومستقبل عملهم وكذلك فى نظم خدمة موظفى الحكومة العاملين فى الادارات المشرفة على التعاون بغية تحسين ظروف

العمل وضمان اختيار العناصر العاملة فى ميادين التنمية التعاونية وايجاد حوافز كافية لهم ·

البحوث الخاصة بإنشاء وعمل مؤسسـات المسـاعدة الذاتيه لفقراء الريف :

اصدر ج·ب·ستيبلتون G.B. STAPLETON فى عام ١٩٧٦ دراسة عنوانها «دراسة اقليمية للبحوث الاجتماعية والاقتصادية(*) المتصلة بالعمالة الريفية فى افريقيا وفيها يفرق بين ثلاثة أنواع من البحوث ذات القيمة » :

ـ بحوث أكاديمية بحتة تجرى بغرض توسيع آفاق المعرفة وانتاج وسائل للدراسة المباشرة أو ذات المدى الطويل ·

ـ دراسات جدوى أو دراسات اخرى تتعلق بالمشروعات أو المناطق التى أجريت فيها أعمال نافعة فى ميدان التنمية الريفية ·

وعلى أســاس ما يراه ستيبلتون نجد أن معـاهد الابحـاث الملحقة بالجامعات فى البلدان النامية تقوم أساسا ببحوث اكاديمية بحتة ، بينما يقوم الباحثون التابعون لهيئات التنمية فى الوزارات المركزية أو الاقليمية ببحوث تتعلق بالتخطيط السريع للسياسات المباشرة ·

ويقوم الباحثون فى وكالات الامم المتحدة وغيرها من وكالات ببحوث تتعلق أساسا بالجدوى والتنمية قصيرة الاجل ، وعليه فان معظم البحوث العملية التطبيقية لابد أن تتولاها معاهد البحوث فى البلاد المتقدمة صناعيا والتى تعمل بالتعاون الوثيق مع مؤسسات الأبحاث فى البلدان النامية ·

ولا شك أننا نفقد كثيرا من الفرص لزيادة معلوماتنا عن عمل مؤسسات المساعدة الذاتية فى البلدان النامية ، والمخصصة لفقراء الريف بسبب أن موظفى المشروعات بوكالات التنمية لم يحصلوا على تدريب كاف على طرائق

*) Rural Employment in Africa (1976), G.B. Stapleton distinguishes.

البحث او لانهم غير قادرين على اجراء بحوث منظمة اثناء عملهم فى المشروعات بسبب كثرة العمل المسند اليهم ·

وبذلت محاولات لالحاق باحث او اكثر بالمشروعات التى تتولاها الهيئات الألمانية للمساعدات الثنائية ، ولكن ذلك لم يصبح قاعدة ملزمة حتى الآن بل ظل استثناء فى الغالب ·

ويلاحظ أن موظفى المشروعات سرعان ما ينقلون الى مشروع آخر فور انتهاء المشروع الذى يعملون فيه ، او يسرحون من العمل بما لا يسمح لهم بفرصة اجراء تقييم منظم لتجربتهم العملية ، ويحسن اطالة فترة عمل هؤلاء الموظفين بضعة شهور ليتولوا اجراء بحوث فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى خبروها جيدا أثناء عملهم فى المشروعات ·

وكثيرا ما ترسل بكميات وافرة تقارير عن سير العمل وتقارير ختامية الى وكالات ووزارات التنمية ، وهناك لا يتخذ فيها اجراء ما سوى حفظها فى الملفات دون تقييم منظم · ويقودنا ذلك الى مشكلة اخرى هى مسألة توافر نتائج الأبحاث ، ففيما يتعلق بالبحوث الأكاديمية الصرفة يلاحظ أنه من الصعب جدا الحصول على كثير من رسائل الدكتوراة لأنها غير منشورة ولا يوجد منها سوى نسخ قليلة ، واما عن البحوث العملية التطبيقية ، فان تقارير المشروع تحفظ ولا يتاح الاطلاع عليها الا للاستخدامات الداخلية فى الوكالة المعنية التى تقوم بمشروعات التنمية وقليل منها ما يوزع وحتى فى هذه الحالة يتم التوزيع فى اضيق الحدود ·

وتبذل جهود لتحسين هذه الأوضاع ، فيقوم الحلف التعاونى الدولى بالتعاون مع معهد البحوث التعاونية وارسو Warsawa ومعهد البحوث التعاونية فى بودابست بنشر سجل بحوث للدراسات عن التعاونيات فى البلدان النامية ، وقد صدرت منه اربع نشرات (٦٨/١٩٧٢ ـ ٧٣/١٩٧٥ ـ ٧٦/١٩٧٧) ويمكن الحصول عليها ·

وينشر المركز الجامعى للتعاونيات بجامعة وسكونسين ملخصا ومقتطفات من أحدث البحوث عن التعاونيات ، وصغار الزراع ، والتنمية ٠

ويوجد عدد كبير من الصحف العلمية تتناول فيما تتناوله التعاونيات والمؤسسات القائمة على المساعدة الذاتية وفقراء الريف ٠

وعندما انشىء كوباك (*) COPAC عام ١٩٧١ ، انشئت أيضا هيئة تنسيق من جميع المؤسسات المشتغلة بالنهوض بمؤسسات الخدمة الذاتية فى البلدان النامية ، وتعمل هذه الهيئة كغرفة مقاصة لتبادل نتائج الابحاث كما تقوم هى نفسها باجراء البحوث وتشجيع مشروعات البحوث التى تهم المؤسسات الأعضاء فيها ٠

واخيرا فيما يختص بأولويات البحوث فى المستقبل فى موضوع التعاونيات وفقراء الريف يمكن ايضاح المجالات التالية :

- تحليل أسباب الفقر فى الريف ٠
- قياس القيم الأساسية والحاجات ، والأهداف والتطلعات التى يتوخاها صغار الزراع وعمال الزراعة والحرفيون والريفيون ٠
- تحليل نقدى وقياس لدور مؤسسات المساعدة الذاتية المحلية فى عملية تحسين أوضاع فقراء الريف ٠
- دراسة طريقة تفكير وقواعد سلوك صغار الزراع والعمال الزراعيين والحرفيين والريفيين ٠
- دراسة بنيان وعمل المؤسسات التقليدية للمساعدة الذاتية المتبادلة المحلية ٠
- تحليل دور القادة فى مؤسسات المساعدة الذاتية المحلية واشكال الانتخاب والرقابة ٠

---

*) هى هيئة اتصال مكونة من وكالات هيئة الامم المتحدة ومؤسسات دولية غير حكومية قامت من أجل تنشيط وتنسيق المساعدة التى تقدم للتعاونيات فى البلدان النامية ، ويمكن الرجوع الى تفصيلات أخرى بشأنها فى مرجعنا « تطور التنظيم التعاونى » السابق الاشارة اليه ٠

- تحليل منظم للمشروعات الماضية والحالية لتحديد عوامل نجاحها .
- دراسة اثر العوامل الخارجية على أداء التعاونيات الريفية .
- تطوير اطار قانونى لأشكال مبسطة من مؤسسات المساعدة الذاتية الريفية .
- قياس دور الحكومة فى النهوض بمؤسسات المساعدة الذاتية لفقراء الريف .
- تحليل دور الراعى - المستشار الخارجى - فى مؤسسات المساعدة الذاتية .

وتلخيصا للموضوع نذكر قول تتزلاف Tetzlaff ان معلوماتنا عن تخطيط التنمية الريفية محدودة جدا ، فلا نملك سوى خبرة جزئية واجابات جزئية عن أجزاء من المشكلات ، ونعلم عما لا يصلح أكثر مما نعلم عن المشروعات التى يمكن أن تنجح » (انظر تتزلاف ، ريز (*) : مساعدات التنمية الخارجية وبرامجها لتنمية صغار الزراع ، أسئلة الى وكالات التنمية ومثارة عن العلوم السياسية) بحث مقدم الى مؤتمر جمعية العلوم السياسية الالمانية ، المنعقد فى بون ٤ - ٧ اكتوبر ١٩٧٧ مجموعة العمل ب ٧ : سياسة التنمية والعلوم السياسية ، صفحة ١٣) .

ويمكن أن يضاف الى هذه الخاتمة المتشائمة نوعا أن الحركة التعاونية العالمية لها خبرة تزيد على ١٠٠ عام بمؤسسات المساعدة الذاتية لصغار الزراع واذا نظرنا اليها بصدق نجد أنها لاقت نجاحا ملحوظا فى كثير من انحاء العالم ، ويجب أن توضع هذه الخبرة موضع الاستفادة منها فى جهودنا لمكافحة الفقر فى الريف .

---

*) External Development Assistance and Programmes for Small-scale Farmer Development. Questions to Development Agencies raised by Political Science, paper presented at the Congress of the German Society of Political Science, Bonn, 4-7 Oct. 1977, Working Group B 7: Development Policy and Political Science, p. 13.

الزراعة عام ٢٠٠٠

• كلمة الباحث

يعانى مجتمعنا الدولى المعاصر من ازمة الغذاء ولذلك تعمل الكثير من المنظمات الدوليــة المهتمة بشئون الزراعة على تبصير المجتمع الدولى بأبعــاد هذه الأزمة والعواقب الوخيمة التى ستترتب على عدم الاستعداد منــذ الآن من اجل التغلب على مشكلة الفقر والجــوع فى العــالم ·

ومن بين الهيئات المهتمة بمشكلات الغذاء فى العــالم منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والتى يطلق عليها اختصارا (فــاو FAO) والحلف التعاونى الدولى والاتحــاد الدولى للمنتجين الزراعيين وبرنامج الغذاء العالمى والصندوق الدولى للتنمية الزراعية الى غير ذلك من الهيئات التى تستهدف زيادة انتــاج الغذاء فى العالم بصفة عــامة والدول الفقيرة بصفة خاصة ·

ومن الأمثلة على ذلك أن الصندوق الدولى للتنمية الزراعية وافق فى عام ١٩٨٢ على تمويل ١٨ مشروعا فى مختلف انحاء العالم النامى للتنمية الزراعية وقد وصل مجموع مساهمات هذا الصندوق الى ١٤٠٠ مليون دولار منذ ابريل ١٩٧٨ ومنذ ذلك التاريخ ساهم فى عمليات قروض ومنح ومساعدات فنية وصل عددها الى ١٠٧ مشروعا تنتشر فى ٨٠ دولة فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط ومنها مصر ·

ومن حســن حظ الدول الناميــة أن الاقتناع بأهمية هــذا الصــندوق وما يرعاه من نشاطات تهتم بالتنمية الزراعية قد ازداد فى الآونة الأخيرة بين الدول الصناعية والدول البتروليــة التى تعتبر المصــدر الرئيسى لتمويل الصــــندوق ·

والذى يهمنا أن نوضحه أن سياسة القروض والمساعدات التى يقدمها الصندوق الى الدول الفقيرة والناميــة تقوم على أسس علمية واقتصــادية وانسانية معا ، فالصندوق ليس بنكا للقروض ، ولكنه مؤسسة عالمية انسانية ذات أهداف واضحة منها :

- تمويل المشروعات والبرامج التى تهدف اساسا الى زيادة انتاج الغذاء وتسويقية وتخزينه وتوزيعه وخصوصا فى الدول الفقيرة ٠

- زيادة معدلات التغذية فى القطاعات المحرومة من السكان فى الدول الفقيرة ٠

- البحث عن موارد جديدة تضاف الى الرقعة الزراعية ٠

- المرونة فى سياسة الاقراض واولوياتها وسبل الاستفادة منها ، وتتوازن هذه السياسة مع النمو الطبيعى ، وارتفاع مستويات المعيشة فى الدول الفقيرة والنامية ٠

ولعل من الأهمية بمكان ان نوضح ان الموضوع ليس مقصورا على تقديم القروض أو المساعدات الفنية ، ولكن تحقيق التكامل من أجل حل مشكلة الانسان هو الفلسفة والهدف ، ولهذا فان مشروعات نقص التغذية والقضاء على الأمراض ، وتحسين بيئة الاسكان ، ومحو الأمية او التخفيف منها ، كل هذه الأمور تسير جنبا الى جنب بأسلوب متوازن بحيث تؤثر وتتأثر ببعضها ايجابا وسلبا ، كما وأن هناك جانب آخر يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية ، هو انه بالاضافة الى رصد المعونات وتوفير القروض ، فان الصندوق الدولى للتنمية والزراعة يقوم ايضا بمتابعة انفاق هذه القروض وتقييمها المستمر بحيث يتولى تصحيح المسار فى الوقت المناسب والاستفادة من تجارب الآخرين ، ومن اخطاء التنفيذ ومشاكل العمل ٠

اننا من أجل هذه القضية الهامة نقدم فيما يلى بحثا موجزا تحليليا لمنظمة الأغذية والزراعة عن موقف الغذاء العالمى فى نهاية هذا القرن اى فى عام ٢٠٠٠ آملين أن تسهم هذه الدراسة فى التوعية المناسبة لتفهم وضع السياسات اللازمة للتعامل مع مشكلة كيفية زيادة انتاج الغذاء وتحسين التوزيع لمقابلة الطلب على الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى ٠

تحليل منظمة الاغذية والزراعة لموقف الغذاء العالمى فى نهاية القرن

الزراعة نحو عام ٢٠٠٠ دراسة للاتجاهات والامكانيات العالميـة فى ميدان الغذاء والزراعة حتى عام ٢٠٠٠ خاصة فيما يتعلق بالدول النامية ، وقد اعدتها ونشرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ٠

وتتضمن تحليلا مفصلا وحديثا لمستقبل الغذاء والانتاج الزراعى والطلب عليه فى نهاية القرن حيث ينتظر أن يرتفع عدد السكان من ٤ر٤ بليون الآن الى ٢ر٦ بليون مع تزايد القدره الشرائية على الغذاء والمنتجات الزراعيـة الأخرى ويقصد من الدراسة مساعدة الحكومات فى تناول مسـالة توسـع الطلب باستمرار على الغذاء ومنتجات الزراعة ، ويشمل الدراسة ٩٠ قطرا ناميا و ٣٤ قطرا متقدما وتقدم للدول النامية ثلاثة مجموعات من الدراسات المختلفة تعبر عن التطورات المحتملة فى الغذاء والزراعة بالقياس الى النمو فى السكان والدخول اثناء السنوات الباقية من هـذا القرن ، وقد رسـمت الدراسة تلك الصور من دراسة كل قطر على حدة ٠

وتضع الدراسة ايضا السياسات اللازمة للتعامل مع مشكلة كيفية زيادة انتاج وتحسين التوزيع لمقابلة توسع الطلب على الغذاء ومنتجات الزراعة الأخـــرى ٠

مهمة ترتبط بالأولويات التى تتعلق بـ « التعاونيات فى عام ٢٠٠٠ » :

اشار مدير عام منظمة الأغذية والزراعة ادوارد ساوما فى مقدمة الدراسة الى طبيعة التحدى الذى تطرحه النتائج الرئيسية فقال « تستطيع الأقطار النامية فى عقدى السنتين القادمين أن تضـاعف انتاجهـا الغذائى والزراعى مرتين مما يدخل تحسينا لا شك فيه على تغذية شعوبها ، لكن تلك الزيادة فى حد ذاتها لن تنهى الجوع ، لأن استئصال الجوع ونقص التغذية

لا يحتاج الى زيادة انتاج الغذاء فحسب بل يتطلب تحسين توزيع المنتجات ايضـا ، لكن فيما بين وقتنا الحـاضر ومنتصف القرن القـادم سوف تزيد احتياجات الأقطار المعتبره نامية حاليا من الغذاء ومنتجات الزراعة خمس مرات » ٠

ويرى مستر ساوما أن من الواجب حشد الجهود القومية والدولية لوضع نظام عالمى للغذاء يساعد على زيادة الانتاجية الزراعية القوميـة وعدالة توزيع الدخل والناتج بطريقة معقولة ، ثم يختتم حديثه قائلا « ان المهمة كبيرة وخطيرة لكن من الصعب أن نتصـور مهمة عاجلة وضرورية لمستقبل العـالم غيرها » ٠

وتتفق هذه الدراسة فى ذلك مع ما جاء فى تقرير الحلف التعاونى الدولى المقدم فى مؤتمر الحلف السابع والعشرين المنعقد فى موسكو فى اكتوبر ١٩٨٠ والمعنون « التعاونيات فى عام ٢٠٠٠ » من أن الأولوية الأولى فى أهداف التعاونيات الزراعية بالأقطار النامية هى اسهامها فى زيادة انتاج الغذاء (صفحة ٥٨/٥٩) ومن المشجع أن نلاحظ أن دراسة منظمة الآغذية والزراعة ترى فى الصفحات ٨١ و ٩٥ و ١٠٩ أن التعاونيات واتحادات الفلاحين منظمات مفيدة فى مساعدة صغار الفلاحين على تحسـين انتاج الغذاء وتحسين موقف هؤلاء فى السوق وتحسين دخولهم ٠

الاتجاه العلمى المستقبلى الذى يمكن أن يشكل بصير الانسان :

تتالف الاتجاهات العلميـة المشـار اليها من دراسـة الزراعة نحـو عـام ٢٠٠٠ من : ـ

ـ اتجاه علمى يحلل آثار الاتجاهات السابقة والحالية على تطور الزراعة مستقبلا حتى عام ٢٠٠٠ فى ٩٠ قطرا ناميا تناولتها الدراسة ٠

ـ اتجاه علمى أطلقوا عليه اتجاه (١) « متفائل » أو « معدل عال للنمو » ويتنبأ بتحسينات كبيرة فى الانتاج الغذائى والزراعى على أساس

أهداف النمو فى الأقطـار الناميـة طبقا لاستراتيجية التنمية الدولية للأمم المتحدة فى عقد التنمية الثالث ·

ـ اتجاه علمى (ب) أكثر تواضعا ويتوقع تحسينا محدودا لكن له دور ملحوظ فى الانتاج الزراعى والغذائى يفوق الاتجاهات الماضية ·

وتستند دراسة الاتجاهات على استمرار الاتجاهات الماضية القائمة ويتنبأ باتساع الفجوة بين الأقطار الغنية والفقيرة ولا يبدو هذا الاتجاه فى مثل هذه الدراسة غير مرضيا الا بالنسبة لقليل من الأقطار النامية المتقدمة نسبيا وللأقطار المتقدمة ، لكن الزراعة على وجه العموم ستفشل فى المساهمة بشكل مؤثر فى التنمية القومية وسيزداد عدد الجائعين الى ما يتراوح بين ٦٠٠ و ٦٥٠ مليون نسمة بدلا من التقديرات الحالية التى ترى أن عددهم ٤٥٠ مليون تقريبا ·

ويوضح الاتجاه العلمى فى الدراسة (١) هدف نمو للانتاج الزراعى بنسبة ١ر٣٪ سـنويا ، وعلى ذلك فالنتيجة غير مرضية للدول الناميـة ، فلا ينقص عدد الناس الذين يعانون من سوء تغذية خطير الا نقصا هامشيا طفيفا ، وتتزايد العمالة الزراعية مما يزيد الثغرة اتساعا ببطء بين الريف والحضر ، وتظل موازين التجارة الزراعية للبلاد الناميـة ثابتـة بلا تغير وتصبح المحصلة العامة للتحسين محدودة للغاية ·

استراتيجية ذات أربعة أجزاء : ـ

وتلاحظ الدراسة أن تنمية الدراسات «أ» و «ب» يمكن أن تتحقق بشرط توافر العزيمة لتنفيذها مع اسـتبعاد الحروب والمؤثرات الأخرى المعوقة ، لكن ذلك يستدعى تركيزا كبيرا على التنمية الزراعيـة مع زيادة المدخلات الزراعية كالأسمدة من أربع الى خمس مرات ، فيجب والحالة هذه أن يزداد الاسـتثمار الكلى السـنوى الى ما بين ١٠٠ الى ١٣٠ بليون دولار أمريكى (باسعار ١٩٧٥) بينما يجب أن تزيد المساعدات الخارجية من نحو ٥ بليون دولار كمـا هى حاليـا (بأسـعار ١٩٧٥) الى ما بين ١٥ بليون دولار و ١٨ بليون عام ٢٠٠٠ ·

وتقترح الدراسة استراتيجية ذات اربعة اجزاء تحقيقا لتلك الأهداف :ـ

١ ـ تحديث تكنولوجيات الانتاج الغذائى والزراعى فى البلدان النامية بافتراض استخدام المدخلات المشار اليها بفعالية حتى يمكن مضاعفة الانتاج حتى عام ٢٠٠٠ ٠

٢ ـ تحسين توزيع الدخول وتيسير الحصول على الموارد الانتاجية ضمانا للمساواة والعدالة وزيادة الحوافز ٠

٣ ـ انتهاج سياسات اكثر عدالة وتتسم بطابع مزيد من الحرية فى التجارة الدولية فى المنتجات الزراعية والغذائية ومضاعفة المساعدات للقطاع فى البلاد النامية ثلاث مرات على الأقل ٠

٤ ـ العمل على المحافظـة على البيئة بحفظ التوازن بين اسـتخدام التكنولوجيا الحديثة وزيادة الانتاج وتجنب الاضرار بالبيئة ٠

كيف تساعد التعاونيات ومنظمات الفلاحين فى تنفيذ هذه الاستراتيجية :ـ

ويبدو من الدراسة ان الأمر لا يحتاج الى اتجاه عكسى لمواجهة ضعف الطلب العالمى على الغذاء وهو مما لا يمكن تحقيقة سوى بالمشاركة الفعالة ، اى ان التعاون بين الحكومات والمنظمات الشعبية ضرورة لا غنى عنها لبلوغ هذه الأهداف ، والمفترض ان يسير هذا التعاون فى اتجاهين ذهابا وجيئه فيما بين الحكومات والتعاونيات الزراعية ومنظمات الفلاحين على المستويين القومى والدولى وفى كافة مراحل تنفيذ الاستراتيجية ، ويجب طبعا الا تؤخذ الاستراتيجية على انها طريقة جامدة بل يجب تعديلها وتنسيقها لتتناسب الأحوال القومية والمحلية ٠

١ ـ يعانى صغار الفلاحين والريفيون عموما عائقا خطيرا فى عملية تحديث الانتاج نظرا لصغر الوحدات المزرعية أو عدم وجودها ، بينما تصر الاستراتيجية على استخدام المزيد من المدخلات الحديثة ، كما تتطلب تحسين الادارة والتوسـع فى الخدمات الارشـادية (ويجب زيادة عـدد المرشدات

الزراعيات والمديريات على المستوى الميدانى الى خمسة اضعاف تقريبا ، ودعم البحوث ، وجعل الوحدات الزراعية بالحجم المناسب فنيا وغير ذلك ، وقد ينتظر ظهور نتائج جيدة لمجرد استخدام مدخلات جيدة وبكميات كبيرة ولكن الفلاح الصغير يحتاج الى اكثر من المزيد من المدخلات الجيدة والخدمات الارشادية ، فهو يحتاج الى دعم متصل من كل انواع الخدمات لتعويض القصور وأوجه النقص الناشئة عن ضعفه وصغر حيازته وتعرضه لأخطار التقلبات الجوية وغير ذلك من العوامل ولا يستطيع هذا الفلاح أن يتقدم باستمرار الا اذا ساندته قوة اقتصادية محلية متنامية تتمثل فى المنظمة المنضمة اليها والتى سيتالف منها ومن امثالها هرم يتصاعد الى المستوى القومى ، وتنشأ هذه القوة الاقتصادية المحلية من نشاط العمل الجماعى والاستثمار المشترك الذى يسفر عن نوع من المشروع التعاونى له اثر اقتصادى محلى ينمو تدريجيا ليصبح مؤثرا على المستوى الاقليمى ثم القومى ، ويتناول العمل الجماعى شئون التوريدات المشتركة والاستخدام المشترك للآلات ، وانشاء مركز لفرز وتدريج وتعبئة المنتجات ، والتسويق والتصنيع والتخزين ، والصوامع والنقل ، والرى ومؤسسة للادخار ، والعمل المشترك ، وتجميع الأرض الزراعية وغير ذلك تبعا لما تمليه الظروف الحالية ، ومثال ذلك تعاونيات الألبان ، والقطن والسكر ، والأسمدة فى الهند ، وتعاونيات انتاج الأرز فى كوريا الجنوبية ، وتعاونيات انتاج المحصولات النقدية فى بعض الأقطار الأفريقية وتعاونيات الفواكه والخضروات فى قبرص واسرائيل ·

٢ ـ والى جانب المساندة المادية المتزايدة التى تقدمها الحكومات للزراعة فلابد أن تتوافر الحوافز فى شكل تحديد الأسعار المناسبة حتى يبذل الفلاحون جهدا فعالا اضافيا ويتحملوا التكاليف المتزايدة ويقبلوا على الادخار والاستثمار (*) لكن الدراسة تعترف بأن تلك مشكلة شديدة الصعوبة ونظرا لضرورة المحافظة على انخفاض أسعار المواد الغذائية اللازمة لسكان الحضر والفقراء عموما ، فليس غريبا أن تعتبر الدراسة من أشق الامور وأصعبها

---

*) "Agriculture : Toward 2000", FAO, Rome 1982.

ومثل هذه الموضوعات تصنف تحت عنوان المسائل التنظيمية ومن اهمها نجد موضوعات مثل التوزيع والعدالة (*) لأن وسائل التوزيع تبدأ من تحسين احوال القطاع الزراعى بصورة واضحة خاصة فى شئون النقل والاسكان والمياه والتعليم وغير ذلك (**) وواضح أن عوامل التنظيم والعنصر البشرى من اهم الأمور فى هذا المجال بل على اهمية تزيد كثيرا عن الأهمية التى تحتلها فى عملية استخدام المدخلات الجيدة الفعالة ٠

فالحاجة تدعو الى شىء اخر غير المناخ الاقتصادى والسياسات والاجراءات ويفوقها جميعا الا وهو المشاركة الكاملة الشاملة من جانب صغار الزراع عن طريق منظماتهم الخاصة بهم ، ولذا يجب الكشف عن الموارد البشرية والمنظمات وتشجيعها بحيث تصبح انشط القوى من اجل تعبئة ملايين الفلاحين الصغار فى جهد مشترك لزيادة الانتاج الزراعى والغذاء على وجه خاص ، ويجب أن يسند هذه العملية برنامج شامل لتعليم وتدريب صغار الفلاحين والقائمين بشئون منظماتهم ٠

ويزيد وجهة النظر هذه الدروس المستفادة مما ذكرناه اعلاه مما يبدو معه واضحا أن الفلاحين يحتاجون الى اكثر من الجمعيات التعاونية وحدها٠

ويلاحظ ان الفلاحين على استعداد للتضحية بالاسهام فى الخدمات التى تؤدى فى النهاية وعلى وعى كامل منهم الى تحسين الزراعة وتحسين أوضاعهم بالتالى ، ومن المهم فى هذا المجال ان الموارد البشرية والمادية التى لم تكتشف والتى يحتمل أن تظل معطلة لولا هذه البرامج تضاعف من اثر جهود الحكومات الرامية الى التوسع الزراعى (ولدينا مثال بسيط على ذلك من النتائج التى يحققها العمل المشترك فى اصعب الظروف) فلن تستطيع أى ادارة أو مؤسسة حكومية الوصول الى صغار الزراع بدون أن تشركهم اشراكا كاملا فى عملية تطوعية للمساعدة الذاتية (أنظر التنمية الريفية :

*) "Rural Development: Sector Policy Paper", World Bank, 1975.

**) "World Development Report 1980", World Bank, 1980.

السياسة القطاعية ، البنك الدولى ١٩٧٥ ، صفحات ٨/٧ ، ١٠/٩ ، ٣٨/٣٧) ٠

٣ ـ يمثل الفرق بين الأسعار تسليم المزرعة والأسعار فى تجارة التجزئة وكذلك فى الأسواق الدولية (وهو يصل الى مئات البلايين من الدولارات) موارد هائلة من الدخل لصغار المنتجين وكبارهم على السواء وهى موارد لا تصل اليهم حتى الآن ٠ وينطبق ذلك ايضا على شروط التجارة فى المنتجات الزراعية نظرا لارتفاع اثمان جميع المدخلات عن المستويات الحقيقية ، فاذا أمكن للتعاونيات ومنظمات الفلاحين أن تلعب دورا أكبر فى التسويق قوميا ودوليا استطاعت أن تحتفظ بحصة أكبر حجما من الاثمان لصالحها ولصالح أعضائها مما يؤدى الى تقليل المطالبة بالمساعدات الدولية ، وهذا هو بالضبط العمل الذى يزاوله المكتب الاقتصادى باللجنة الزراعية للحلف التعاونى الدولى والذى استحق تقدير وكالات الأمم المتحدة وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة ، ولذا نص على المزيد من المساندة الفعالة فى هذا الشأن بدلا من مجرد قبول شىء ينظر اليه كاستثناء ، أما الهدف الاكثر طموحا فهو السماح لمنظمات صغار الزراع والتعاونيات بالمشاركة فى منافذ التسويق والتجهيز أو السيطرة عليها لكسر احتكار تجارة الجملة ٠

ولا شك أن هذا النوع من النشاط يتطلب أكثر من غيره الادارة الحسنة والمنظمات القومية والعضوية المستنيرة وهو ما يجب تشجيعه والنهوض به ٠

٤ ـ واخيرا يجب أن تعمل استراتيجية التنمية لانتاج كميات من الغذاء أكبر قدرا على تحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا الحديثة (الضروريه لتحسين الزراعة كما يتضح من النقطة السابقة) وبين تجنب الحاق ضرر بالبيئة لا يمكن اصلاحه (*) وللوصول الى ذلك يجب مساعدة الاقطار النامية لكى « تتبع تكنولوجيا انتاجية تزيد من الانتاج ودون تهديد

---

*) World Development Report 1982" World Bank & Oxford University press 1982.

البيئة بالخطر . وهــذا يعنى أن نطلب مــن الفــلاحين تطبيق اجراءات المحـافظة على البيئـة وطرق اعادة الدورة ، ولا يمكن تنفيذ ذلك بفاعليـة بمجرد الحمـلات الدعائيـة والارشـادية ، بل يجب تعليم الفلاحين جميعا واشراك منظماتهم فى هــذه العملية طويلة الأجل ، وعليهم أن يفهمـوا ويمارسوا الاستخدام المتواصـل لفصـائل وأنواع وانظمة بيئية تفيد ملايين المجتمعات الريفية والصناعات الكبرى أيضا (الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة ١٩٨٠) ومن أهم عقبات التنمية المستمدة المشار اليها فى تلك الاستراتيجية « الفشل فى وضع خطط التنمية القائمة على حفظ البيئة حينما يكون ذلك ضروريا لا سيما فى المناطق الريفية بالأقطار النامية » .

٥ ـ وبعد هذه الرحلة القصيرة خلال الاستراتيجية يبدو أن تعليم الفلاحين ومقدرة منظماتهم (الادارة ، البناء ، أنواع وجودة الخدمات) هى المحددات النهائية للنجاح فى التنفيذ لانها لا تؤدى الى تشغيل المدخلات المادية بكفاءة فحسب بل تنتج وتولد الثروات أيضا .

وينبغى أن نشير هنا الى « تقرير التنمية الدولية لعام ١٩٨٠ » الصادر عن البنك الدولى ، والذى يقرر أن انتاجية الاستثمار البشرى أعلى من انتاجية الاستثمار المادى فى مدى واسـع (وخاصـة فى التعليم الأولى) فمعدلات العـائد من الانفاق على التعليم الأولى مرتفعة حتى أنها تبلغ لغاية ٢٧٪ فى الأقطار ذات الدخل المنخفضة والتى تنتشر فيها الأمية ، ويأتى التعليم فى المقدمة ويليه الصحة والتغذية ثم العوامل الأخرى مثل المياه النقية ، والرى ، وتوزيع الدخل . ويقول التقرير أن الفلاحين المتعلمين (لمدة ٤ سنوات من التعليم الأولى على الأقل) يزيد انتاجهم لغاية ١٣٪ عن انتاج غير المتعلمين (الذين لم يتلقوا تعليما أوليا على الاطلاق ، كما أن تعليم الريفيات له نتائج باهرة أيضا) .

ولذا ينبغى دراسة نوع من المشروعات (الأنشطة والحجم ، والمدة) يؤدى الى استخدام أمثل للمدخلات التعليمية .

واذا كان العنصر البشرى والتنظيم هما جزء من « الأجزاء الرئيسية للاستراتيجية ذات الأجزاء الأربعة من اجل الغذاء والزراعة » (*) فقد كانت الدراسة المعنوية : الزراعية : نحو عام ٢٠٠٠ موفقة فى ذلك ومتفقة تمام الاتفاق مع المبدأ القائل بأن « خير اداة للتنمية واكثر الموارد الطبيعية توافرا انما هو العقل البشرى » (**)

متابعة المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية :

اكد المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفيـة الذى عقـدته منظمة الاغذية والزراعة فى روما عـام ١٩٧٩ على اهميـة العنصر البشرى والمنظمات الشعبية فى التنمية الريفية ، ومتابعة التوصيات المؤتمر واصلت منظمة الاغذية والزراعة تعاونها مع هيئات دوليـة مثـل الحلف التعاونى الدولى والاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين لدعم وانشاء المنظمات الريفية المستقلة التى تعتمد على نفسها وتمثل اعضاءها وذلك من خلال برنامج منظمة الاغذية والزراعة للمشـاركة الشـعبية والتنمية الريفية مـن خلال النهوض بمنظمات المساعدة الذاتية (PPP) وبرنامج تطوير نظم الادارة ـ المناسبة للتعاونيات الزراعية (AMSAC) •

ومن المفيد من وجهة نظر تقرير الزراعة نحو عام ٢٠٠٠ وتقرير التعاون فى عام ٢٠٠٠ معرفة كيف يمكن تطويع هذين البرنامجين بحيث يركز برنامج (PPP) على مشكلات الغذاء •

برنامج المشاركة الشعبية وانتاج الغذاء :

يمكن تلخيص المميزات الأساسية لهذا البرنامج من ان المسـتفيدين فى المشروع يجب أن يكونوا من فقراء الريف وأن يشتركوا فى منظمات مستقلة

*) People's Participation in Rural Development through the production of self-help organisations (PPP) — WcARRD Action programme" FAO Information, May 1981).

**) World Conference on Agrarian reform and rural development Final report" FAO, Rome 1979.

ذاتيا ومعتمدة على نفسها وان يشاركوا فى انشطة من شانها خلق فرص العمل والدخل ، وهذه اسس تناسب امكانية توصية برنامج المشاركة الشعبية نحو انتاج الغذاء ، ومن ناحية اخرى يهتم برنامج المشاركة الشعبية بالتركيز كثيرا على الأنشطة المتعلقة بالتعليم والتدريب ودعم المنظمات الشعبية وكلها فى خط يتوافق مع ما جاء فى هذه المذكرة وتعتبر اساسيا لزيادة انتاج الغذاء والنجاح فى ذلك ونشير هنا الى منظمى الجماعات الذين يلتحقون بالجماعات المنتفعة بمشروعات المشاركة الشعبية والقائمين بشئون انشطة التدريب فيها ٠

ومن الصعوبة بمكان عظيم ان نبدا مشروعا وندفعه ليتحرك ، فالحصول على الأموال اللازمة لدراسة الجدوى واظهار المشروع بصورة جذابة للمتبرعين ما يزال مشكلة بالغة الصعوبة فى اجراءاتها المعقدة والطويلة والكثيرة ، فينبغى انشاء صندوق يتسم بسرعة الاجراءات ويسيرها ، ويضمن لهذا الصندوق النجاح أن يعهد بادارته الى أيدى خبيرة مسئولة ويحسن ان يكون الصندوق متواضعا سهل الحركة والتعبئة ، وخير معيار لقياس ادائه بعد فترة من العمل هى نسبة الكفاءة التى يحققها الأفراد الانظار أو المنظمات المعنية ، بين المدخلات وبين النتائج التى تحققها المشروعات ٠

ولم تركز كل مشروعات (PPP) حتى الآن على الغذاء بل اتجهت الى انشطة اخرى مولدة للأصول ، ذلك لانه ليس جميع اعضاء مجموعات المشاركة ممن يمتلكون الأراضى والواقع أن من مثالب هذه المشاركة انه يصعب على صغار الزراع استيفاء بلوغ مستوى « الوحدات المزرعية ذات الحجم المناسب فنيا » (كما جاء فى الجزء الاول من الاستراتيجية) ، غير أن عنصر التنظيم يمكن ان يكون مكملا فعالا ويصبح ارضا مشتركة مفيدة للتعاون بين مختلف الهيئات الدولية ٠

ومن المشكلات الأخرى مسالة هدف العضوية ، فهذا الهدف يشمل فى التعاونيات الزراعية ومنظمات الفلاحين كافة المنتجين كبارا وصغارا مع اشتراط حد معين من المصلحة المشتركة ، وصحيح ان هذه المنظمات لا تمثل

كقاعدة عامة مصالح الفلاحين لكنها مع ذلك تعمل بهدف اساسى هو النهوض بالانشطة الزراعيــة ومنها انتــاج الغذاء بالطبع اى ان « الانشــطة المولدة للدخل والعمالة » التى هى لب هدف لا تتمتع الا باهمية ثانوية بالنسبة لتلك المنظمات ، ولا يعنى ذلك حتما التضارب المباشر مع اهداف تقرير الزراعة نحو عام ٢٠٠٠ لأن كل تحسين يطرأ على الحالة الاقتصادية للفقراء يزيد من الطلب على الغذاء مما يؤثر تاثيرا طيبا على عمل هؤلاء المنتجين ونشاطهم الغالب يتمثل فى انتاج الغذاء ، وتستطيع السياسات الحكومية التوفيق بين التضــاربات الخطيرة (وهــذه مشــكلة تحدث عنها تقرير الزراعــة نحــو عـــام ٢٠٠٠ ٠ (*)

ويلاحظ أن مشروعات المشاركة الشعبية لم تلتفت الى انشاء وتطوير منظمات لها قوة اقتصادية محلية تساند انشطة انتاج الغذاء باستمرار ، وهذه فى الواقع مشكلة يجب العناية بها ٠ ولم تعن هذه المشروعات بوجه عام حتى الآن بتكوين رأس المال ولم تقبل على الاتصال بالتعاونيات ومنظمات الفلاحين التى تهتم بالغذاء بصفة رئيسية وأبطات فى انشاء صلات مناسبة مع خدمات ادارات الحكومة المعنية بالزراعة والغذاء ٠

وعلى أساس الملاحظات الواردة فيما سبق يمكن لمشروعات المشــاركة الشعبية أن تصبح مظلة يجرى تحتها التعاون مع غيرها من الهيئات فى تنفيذ استراتيجية الزراعة نحو عــام ٢٠٠٠ ونظرا لاهتمامهــا الشــديد بالتعليم والتدريب فيمكنها بعد التعديلات المناسبة الاسهام فى انشاء منظمات محلية للفلاحين تتخذ وسيلة هامة لزيادة انتاج الغذاء ٠

وفى هذا الصدد تقدم الاقتراحات التالية بالنسـبة لمستقبل مشروعات المشاركة الشعبية :

١ ـ يجب أن يكون هدفها الأول تحسين نظام الغذاء ما امكن ومن اية زاوية ٠

*) "Cooperatives in the year 2000" ICA 1980.

/ ٢ ـ يحسن ألا يتفق عن المنظمات الريفية القائمة حاليا خاصة اذا كانت تضم فى عضويتها صغار الفلاحين ومتوسطيهم الذين يشكلون اغلبية سكان القرية ، ويجب الا تستبعد هذه المنظمات اذا كانت توجه عناية خاصة لصغار المنتجين ، فمن راى مشروعات المشاركة الشعبية ان العناية بصغار المنتجين تحتاج الى اموال خاصة منفصلة وهذه الاموال لا تمتلكها المنظمات الريفية القائمة على عضوية الفلاحين المحليين كبارا وصغارا ، ومع ذلك يمكن عمل الترتيبات اللازمة التى بموجبها تعطى التعاونيات المهتمة بانتاج الغذاء والتسويق وغير ذلك اموالا لدفع مستحقات منظمى الجماعات التى تتولى ارشاد صغار الفلاحين ٠

٣ ـ يجب ان تكون مستعدة للمساعدة على تكوين راس المال مع سعيها لتحسين أحوال أعضائها ، او تقيم الصلات مع المنظمات المحلية التى تكتسب قوة اقتصادية بشرط ان تلتزم هذه المنظمات بمبدأ المشاركة الشعبية ٠

٤ ـ يجب ان يلعب التعليم والتدريب دورا بارزا ، والواقع يمكن اختيار مشروعات يختبر فيها اثر التعليم والتدريب على اداء الفلاحين والمزارع والمنظمات ، وقد اغفل تقرير الزراعة نحو عام ٢٠٠٠ والمشاركة الشعبية عامل البيانات وتكنولوجيتها ، ويجب اعطاء مزيد من الاهمية لهذا العامل نظرا لتناقص التكاليف والسرعة بشكل لامثيل له فى الطرق الفنية الاخرى ، وقد اثبتت التجارب ان هناك نتائج طيبة ايضا بالنسبة لصغار الفلاحين ٠

٥ ـ بالنسبة للحلف التعاونى الدولى يجب القيام ببعض مشروعات قليلة فى مجال التسويق الدولى بالتعاون مع المكتب الاقتصادى للجنة الزراعية على سبيل الاختيار ٠

٦ ـ واخيرا يجب دراسة انشاء « صندوق بحوث مشروعات الغذاء » لا يجاد احسن الطرق سرعة ومرونة لتوفير الاموال من اجل دراسات الجدوى للمشروعات ذات الامكانيات التى تتيح تنفيذ ما جاء بتقرير الزراعة نحو عام ٢٠٠٠ ٠

٧ ـ يتضح مما تقدم وبغير تحليـل آخر أنه من الضرورى أن يتوافر للتعاونيات الادارة الحسنة والتدريب للموظفين ، ودعم البناء التنظيمى ، ولدى كل من منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ، برامج فى هذا الصدد · ويجب العناية بالتنسيق بينها أو ادماجها ·

يوم الغذاء العـالمى :

يحتفل بيوم الغذاء العالمى فى ١٦ اكتوبر من كل عام منذ سنة ١٩٨١ بقصد ايضاح اهمية زيادة انتاج الغذاء حسما لمشكلة الجوع ، وايجاد نوع من التضامن الدولى للكفاح من اجل أهداف الزراعة نحو عام ٢٠٠٠ ·

وقد يكون مفيدا أن تنظر منظمة الاغذية والزراعة والحلف التعاونى الدولى والاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين فيما يلى :

أ) اصدار تقارير سنوية مشتركة لحفز الكفاح الدولى من أجل تنسيق المزيد من الغذاء لمواجهة الحاجات الفعلية ·

ب) العمل فى الاقطار المختلفة من خلال أعضائهم حتى لا يضيع أثر هذه التقارير وتصبح مجرد عمل احتفالى ·

ويمكن تحقيق ذلك بجعل يوم الغذاء الخامس على التوالى كبداية لعام تنافس (اليوم الاول فى عـام ١٩٨٥ وهو العيـد الاربعين لمنظمة الاغذيـة والزراعة ثم يختار العام الخامس على التوالى حتى عام ٢٠٠٠) وتوضع المعايير اللازمة لتقييم المشروعات والمنظمات والبلاد الفائزة فى هذه المنافسة او المسابقة ويمكن أيضا اذا كان ذلك مستطاعا اختيار فائزين من المنتجين ·

ملاحظـــــات :

١ ـ من صفحة ٩١ من تقرير التنمية الدولية لعام ١٩٨٢ ملاحظات عن استثمارات الافراد من الفلاحين وهى ملاحظات لها ما يبررها وان كانت متفائلة كثيرا غير أن انظمة التسويق الحالية وكذلك الاجهزة المالية وأجهزة

التجارة الخارجية (حالة المشروعات الحرة) تستفيد من المكاسب الناشئة عن الاستثمار فى مزارع الفلاحين المتقربين ولذا يجب على منظمات هؤلاء الفلاحين أن تدخل الى هذه الانظمة والاجهزة وتحتل فيها مكانا مرموقا وبذلك تحصل على جزء من الارباح الناشئة عن عملياتها وذلك لصالح الافراد من الفلاحين ونيابة عنهم ٠

٢ – يقول التقرير المذكور فى صفحة ٤٤ انه فى البلاد الصناعية حاليا لا تزيد قيمة الغذاء تسليم المزرعة عن ثلث الثمن الذى يدفعه المستهلكون لشرائه ٠

٣ – ويؤكد التقرير (*) ذلك بامثلة واقعية مقنعة ٠

٤ – اهداف المكتب الاقتصادى للجنة الزراعية هى : بحث امكانيات التجارة التعاونية واقامة هذه التجارة ، والبحث عن طرق ووسائل تحسين الامكانيات الانتاجية للتعاونيات الزراعية مع مراعاة البلاد النامية بوجه خاص ، ومحاولة استخدام المزيد من الأموال من كافة الموارد من اجل الأهداف المشار اليها آنفا ٠

---

*) أفردنا هذا البند حتى يمكن للباحثين الرجوع الى التقرير الأصلى لمعرفة الكثير من الأمثلة التى توضح مدى الظلم الذى يقع على المستهلك نتيجة لتكلفة التسويق العالية من المنتج حتى تصل الى المستهلك الأخير ٠

تجارب الأمم فى التعاون
و
التنمية الاجتماعية والاقتصادية

• كلمة الباحث

نعرض فيما يلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والذى يستفاد منه أن من بين الأسـبـاب الرئيسـية التى تحفز الحكومة الى الاهتمام بالنهوض بالتعاونيات وتنميتها سبب هام يتعلق بما اشتهرت به تلك الجمعيات من أنها ـ كقاعدة عامة ـ اداة ذات فاعلية لمواجهـة وحل المشـكلات الاجتماعيـة والاقتصادية ، وعنصرا ايجابيا للتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وتقوم هذه الشهرة أساسا على ما حققته الجمعيات التعاونية الأوربية وما قامت به لتنشيط الجماعات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا ، وتحديث اشكال الانتاج والتجارة التقليدية ، فاذا قصد من رعاية الحكومة للجمعيات التعاونيـة وتطويرها الوصول الى مثل تلك النتيجة فهنا يكون هدف التشجيع الحكومى وبالتالى هدف التشريع التعاونى متجها الى الجمعية التعاونية بوصفها تنظيما ينفذ فكرة المساعدة الذاتية المتبادلة القائمة على مبدأ الاعتماد على النفس ، وعلى ذلك يجب أن تتضـافر كافة الاجراءات الحكومية وتتنسـق مع هذا الهدف ، والا فان عدم توافر التنسـيق قد لا يمكن التنظيمات التعاونية من بلوغ أهدافها المرجوة ٠

وتكتسب الجمعيات التعاونية التى من هذا النوع مقدرتها على تطوير قوتها الخاصة كمنظمات للمساعدة الذاتيـة المتبادلة من اهتمام اعضـائها الصـادق ، بوجوب عمـل شىء ما من اجـل مصلحتهم الخاصة ، وهم حين يعملون معا بطريقة منظمة ومع الآخرين الذين لهم نفس الاهتمامات والمصالح، يمكنهم تنمية شئون كل عضو بمفرده وتحسين وضعه الاقتصادى وبالتالى تنسحب تلك النتيجة على الأعضاء جميعهم ، وعلى الجمعية التعاونية ، ومن ثم يصبح الأمر مساهمة غير مبـاشرة فى تحسـين الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية للوطن ككل ٠

وعليه يجب أن تتجه كافة اجراءات الرعاية الحكوميـة الى مسـاندة مبادرات الأفراد ، وحفز اهتمامهم بالعمل الجماعى ، وهذا يتطلب أن تعمل

تلك الاجراءات على توافر المناخ الاجتماعى والاقتصادى اللازم لنمو التعاون مع توفير ادنى المتطلبات الضرورية لهذا الغرض ٠

ونوجه النظر الى انه يستفاد من تجارب الأمم فى التعاون أن الدولة قد تستهدف من رعايتها للتعاون هدفا آخر ، اذ قد تتخذ الجمعيات أدوات لتنفيذ وادارة نظام الاقتصاد الذى تخططه الدولة وتشرف علية ، وفى هذه الحالة لا يصبح الغرض من الرعاية تشجيع المبادرة الفردية بقدر ما هو تنظيم لجهاز ادارى دقيق وكفء ، فهنا تقوم الحكومة بتخطيط وتحديد اهداف الجمعيات التعاونية ومدى وظروف عملها ، اى أن مصلحة الأعضاء الخاصة لن تكون - بوجه عام - الحافز الرئيسى على المشاركة النشطة بالجهود الشخصية والمساهمة المالية فى سبيل تطوير الجمعية التعاونية ، ولذلك لابد من اجراءات أخرى لضمان استمرار العمل الجماعى مثل العضوية الاجبارية والتعامل الاجبارى بيعا أو شراء أو فرض الرقابة الادارية على الجمعية ٠

اننا نرجو من هذا المكان أن تتخذ الحكومة سياسات ثابتة ومستقرة نحو الحركة التعاونية وأن تعلن فى صراحة وفى وضوح أن سياستها كما اعتقد شخصيا هو تشجيع التنظيمات التعاونية القائمة على المساعدة الذاتية المتبادلة وان هذه السياسة ينبغى ان توضح تماما الملامح المميزة التى يجب أن تتصف بها الاجراءات التشجيعية فى ميدان المساعدة الحكومية من اجل التنمية والنهوض بالتعاونيات ، كما وارجو ايضا ان تعلن الحكومة فى سياستها الثابتة والمستقرة تجاه الحركة التعاونية أن بعض الأحكام القانونية الحالية التى تتعارض مع مبدأ الاعتماد على النفس ، ان هى الا احكام قانونية موضوعة لتنظيم مرحلة انتقالية من التطور ثم ينتهى مفعولها بعد فترة من الزمن ترتبط بنمو الحركة التعاونية وقدرتها على أن تعمل بمفردها غير معتمدة على معونة خارجية ومن هذا المنطق ينبغى أن تتجه كافة الاجراءات التشجيعية الحكومية الى خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية الكفيلة بوضع فكرة المساعدة الذاتية المتبادلة موضع التنفيذ العلمى ٠

وفيما يلى نورد هذا التقرير الهام ٠

تقرير امين عام الأمم المتحدة اعده فى مارس ١٩٨١
« عن تجارب الدول فى النهوض بالحركة التعاونية » ضمن موضوع تجارب الأمم فى الوصول الى تغيير عميق اجتماعيا واقتصاديا تحقيقا للتقدم الاجتماعى

الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة
البنـــــد رقم ٧٨ فى جـدول الاعمـال

NATIONAL EXPERIENCE IN ACHIEVING FAR-REACHING SOCIAL AND ECONOMIC CHANGES FOR THE PURPOSE OF SOCIAL PROGRESS

Report of the Secretary-General

اولا : مقدمــــــة · Introduction

اصدرت الجمعية العامة فى ١٩٧٨/١٢/١٤ القرار رقم ٤٧/٣٣ عن التجارب القومية فى النهوض بالحركة التعاونية وابرزت اهمية التعاونيات كوسيلة للتطور الاقتصادى والاجتماعى الشامل لكل افراد المجتمع وخاصة الفئات الضعيفة ، وطلبت الجمعية العامة حينئذ من أمين عام الأمم المتحدة ان يقدم لها فى دورتها السادسة والثلاثين من خلال المجلس الاقتصادى – تقريرا عن متابعته للتجارب القومية فى مختلف الدول فيما يتعلق بالنهوض بالحركات التعاونية بها ، ولاسيما دور التعاونيات فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى الشامل ، وبناء على ذلك قدم الأمين العام هذا التقرير الذى نعرضه فى ايجاز ومنه يتضح أن انشاء وتنمية الجمعيات التعاونية يعتبر أداة هامة للنهوض بالتطور الاقتصـــادى والاجتماعى والثقافى لأفـــراد المجتمع جميعا – كما يتضمن التقرير اقتراحات برسم السياسات التى بمقتضـــاها

تتلقى التعاونيات بعض المعونات ، وتشجيعا اقتصاديا وماليا وفنيا وتشريعيا وغير ذلك ٠

ثانيا : اتجاهات وقضايا فى التطور التعاونى
Trends and Issues in Co-operative Development.

تتفاوت تجارب الدول وسياساتها القومية تجاه الحركات التعاونية كما تختلف الأبنيه التعاونية ووظائف التعاونيات على مدى واسع جدا ، وبرغم ذلك تربطها جميعا بعض مميزات وملامح مشتركة ٠

١) حجم وانشطة التعاونيات :
Size and range of activities of Co-operatives

يزداد الاتجاه فى الآونة الأخيرة نحو التعاونيات الأكبر حجما وترى الدولة النامية أن التعاونيات صغيرة الحجم لا يمكنها تغطية نفقات الادارة المتفرغة المتخصصة ، كما يصعب على مثل هذه التعاونيات أيضا أن تزدهر فى البلاد المتقدمة حيث تشتد المنافسة بينها وبين المشروعات الخاصة الكبيرة الحجم ٠

ويقرر الأمين العام للأمم المتحدة أنه يلاحظ نفس الاتجـاه فى البلدان الأوروبية الآخذة بالنظام الاقتصادى المخطط مركزيا وذلك عن طريق توسيع نطاق عمل الجمعيات التعاونية ، غير أن ادماج التعاونيات بغية توسيع منطقة عملها يواجه بمعارضة من أعضائها الذين يفضلون الجمعيات الصغيرة حيث يسهل التعارف بينهم فى الجمعيات المحلية ذات نطاق العمل المحدود ، كما يسهل على الأعضاء التأثير على سياساتها ٠

كما أنه يوجد فى التقرير ملاحظة جديره بالاهتمام ، وهى ان التقد فى الدول النامية يسير ببطء بحيث لا يسـاير المعـدلات التى يرجوها بعض صانعى السياسات،ومن هنا يطالب التقرير بانه ينبغى أن يزداد الوعى بل محاولات تكبير حجم التعاونيات ـ وبالتالى الارتفاع بكفاءتها ـ يجب ن تصاحبها مشاورات نشطة وفعالة مع الأعضاء لاقناعهم بضرورة هذا الاتجاه

ويجب ايضا ادخال تغيرات على البناء التنظيمى بحيث يضمن مشاركـــة الأعضاء مشاركة حقيقية وفعالة فى شئون الجمعيات الكبيرة وانشاء هياكل ادارية ملائمة مع الاستعانة بخبراء من الخارج اذا اقتضى الحال ٠

ويتصل بمشكلة حجم التعاونية الذى يتيح لها الكفاءة الاقتصـادية القصوى مسالة عدد فروع النشاط الذى تقوم به الجمعية الواحدة تحقيقا للغرض نفسه ، اذ ان ممارسة الجمعية لعدد من الأنشطة التكميلية والمتكاملة من شانه المساعدة على استخدام الموارد النادرة استخداما أكثر فاعلية وربحا والاستفادة الكاملة من قدرة العناصر الادارية المتخصصة ، ومن مزايا تعدد النشاط وكبر حجم الجمعية امكان اقامة الجمعية كمركز لامداد المجتمع المحلى بكثير من السـلع والخدمات التى يحتـاج اليها ، غير أن التجارب تثبت أن تحقيق خسارة فى فرع من فروع النشاط قد يتردد صداه قويا على الجمعية كلها ولذا يجب مراعاة الحذر والتزام الحكمة فى تشجيع الاتجاه نحو تكبير حجم الجمعيات وتنويع نشاطها الى حين توافر الادارة السليمة القادرة على القيام بمسئوليات أوسع نطاقا ٠

ب) الاتحادات التعاونية ومنظمات القمة التعاونية :

Co-operative unions and apex organizations.

تتضامن الجمعيات التعاونية عادة لتشكل اتحادات تتولى مهام على مستوى اعلى لخدمة الجمعيات الأعضـاء ، هذا بالاضـافة الى قيـام هذه الاتحادات بتمثيل الجمعيات امام الهيئات القومية والدولية ، غير انه لوحظ ان منظمات القمة التعاونية القومية تعانى من مشكلات التمويل خاصة اذا لم تكن تمارس نشاطا تجاريا ، ويوجد اتجاه نحو تركيز المزيد من المهام فى المنظمات التعاونية العليا لتمكنها من الحصول على موارد مالية ، هـذا بالاضافة الى الاستفادة من الوفورات الناتجة عن ذلك ٠ كما أن هناك اتجاه ايضا أن تتخلى منظمات القمة التعاونية عن بعض الوظائف التى يمكن أن تؤديها الجمعيات المحلية بكفاءة تامة ٠

وتدل البيانات على انه لا يوجد قطر يخلو من نشاط تعاونى ، ويزداد عدد الأعضاء باستمرار ، كما يؤخذ من تقارير الحلف التعاونى الدولى ان عضوية الجمعيات المنضمة اليه يطرد نموها بنسبة ٦٪ خلال العشرين عاما الماضية ، وتعمل الجمعيات التعاونية فى كافة الميادين تقريبا واصبحت علامات بارزة فى التطور الاجتماعى والاقتصادى للغالبية العظمى من الشعوب ٠

ج) التعاونيات فى ميدان الزراعة

Co-operative in agriculture

يتميز النشاط التعاونى فى الزراعة بسمة رئيسية هى النمو المستمر الحثيث ، ولا يشاهد فيه التغيير المفاجىء سواء فى نمط العضوية او النشاط ـ وتحتل التعاونيات فى آسيا مكانا هاما فى كافة اشكال الاقتصاد سواء الاقتصاد الحر أو الاقتصاد المخطط مركزيا أو المشترك كما هو الحال مثلا فى التعاونيات المتكاملة باليابان وجمهورية كوريا وتعاونيات الائتمان والتسويق بالهند ، وتبرز فى أمريكا اللاتينية جمعيات الخدمات فى مناطق الاصلاح الزراعى وتعتمد الأقطار الأفريقية حديثة العهد بالاستقلال على التعاونيات فى تنشيط قطاعات صغار الزراع التى طال اهمالها ، وتنشط تعاونيات العالم الثالث فى ميادين الكهربة الريفية وصناعة السكر وانتاج الأسمدة ٠

ويمكن القول بان تعاونيات تسويق المحصولات تمثل اعظم ميادين النشاط التعاونى فى الأقطار النامية ، وتتميز التعاونيات فى بعض البلدان بالتكامل الراسى فتمارس تصنيع وتجهيز المحصولات وتجارتها بالجملة وتصديرها ، وتدل التجارب على أن الجمعيات التعاونية تفوق فى كفاءتها بهذا العدد الهيئات شبه الحكومية التى تمارس هذه المهام ، لأن الجمعيات تختصر من حلقات التسويق الأمر الذى يترتب عليه ان يستفيد المنتج والمستهلك ٠

وبرغم أن ايجاد صلة مباشرة بين التسويق التعاونى والمستهلك عن طريق الاتفاقيات التجارية مع تعاونيات المستهلكين يعتبر هدفا مرغوبا

دائما ، الا أن التقدم فى هذا السبيل محدود خارج البلاد الأوروبيــة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ٠

وقد نجح تسويق الخضر تعاونيا نجاحا كبيرا فى البلاد الصناعيــة لكنه لم يصل الى هذا القدر من النجاح فى البلاد النامية ويرجع بعض السبب فى ذلك الى أن الصادرات الغذائية فى تلك البلاد يسيطر عليها عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات ، لكن هناك بعض الاستثناءات الهامة فى هذا الصدد اذ تتولى الجمعيات التعاونية فى تركيا مثلا تصدير ٤٠٪ من انتاج الفاكهــة والخضر وتتولى التعاونيــات فى المغرب تجميع معظم محصــول البطاطس والطماطم للتصدير ٠

وقد لاحظ التقرير أن التعاونيات فى الدول النامية قد بدأت نشاطها من الناحية التاريخية بالتركيز على تسويق المحصولات وتقديم الائتمان ـ ثم تطورت الى الاشتغال بالانتاج الحيوانى وتسويقه ومن الأمثلة البارزة على ذلك جمعيات صغار منتجى الألبان ومنتجاتهـا فى بنجلاديش والهنـد وليبيا كما يوضح التقرير بعض التطورات الأخيرة ، والجهود التى بذلت ، لاسيما من جانب اللجنة الزراعية بالحلف التعاونى الدولى من أجل تشجيع الصلات التجارية التعاونية الدولية التى زادت قيمتها بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار فيما بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٠ حسب تقرير الحلف ، لكن التقرير يذكر أيضا أن النشاط أصبح محدود القدر فى هذا المجال بسبب عدم اقبال تعاونيات الدول النامية على تعديل أنماط الشراء التقليدية من ناحيــة ولأن التجربة قليلة فى ميدان الاتصال التجارى المباشر مع هذه التعاونيات ٠

د) المدخرات والائتمان فى الريف

Rural savings and credit.

تعتبر تعاونيات الأئتمان والادخار من أقدم أنواع الأنشطة التعاونية فى بلدان كثيرة ، والنموذج الشائع فى هذا المجال هو الائتمان القصير الأجل الذى يمنح للمنتجين بضمان محاصيلهم ، وغالبا ما تقدم هذه القروض فى

صورة عينية ، ويرتبط تحصيل القروض بتسويق محاصيل المنتجين الذين حصلوا على هذه القروض ·

والمعروف أنه لا توجد حدود واضحة بين الائتمان من اجل الانتاج والائتمان من اجل الاستهلاك ولاسيما بالنسبة للزراع الذين يستهلكون وأسرهم جزءا كبيرا من انتاجهم وقد تبين ان نقص الائتمان يؤدى الى نتائج وخيمة على الانتاج وعلى معيشة الزراع فى نفس الوقت ·

وتمتد خدمات الائتمان ايضا الى طائفة اخرى هى طائفة المستاجرين من الزراع ومن لا ارض لهم حيث ان هؤلاء لا يستطيعون الحصول على الائتمان ، هذا بالاضافة الى ان المستاجرين ، ومن لا ارض لهم ازدادت حالتهم سوءا نتيجة لعدم قدرتهم على الحصول على الائتمان وفقا للاجراءات العادية ، الأمر الذى ادى ببعض الحركات التعاونية ان تمد خدماتها الائتمانية اليهم ·

وقد تحسن مؤخرا مركز جمعيات الادخار والائتمان فى عدد من البلدان ففى كينيا مثلا تسدد اثمان المحصولات المسوقة فى حسابات توفير الأعضاء مباشرة وفى الهند تودع الادارات والهيئات الحكومية اموالها فى حسابات ايداع لدى جمعيات الادخار ، واستطاعت جمعيات الائتمان والادخار فى الدول النامية أن تدخل فى منافسة البنوك التجارية ، وتمارس بعض البنوك التعاونية الآن كافة الأعمال المصرفية ، واصبح بعضها الآن فى مصاف البنوك الكبرى بعد سلسلة من الاندماج والاتحاد ، واستطاعت أن تتخذ مكانها كمصدر هام للتمويل ، وفى الولايات المتحدة الامريكية انشىء بنك لتعاونيات المستهلكين على المستوى القومى ، كما أن الصلات بين البنوك التعاونية وجمعيات المستهلكين فى البلاد النامية قد توثقت عن طريق الخدمات المصرفية من خلال محلات البيع بالتجزئة ·

وتفكر مؤسسات الادخار والائتمان التعاونية فى البلدان المتقدمة فى امكانية اقراض الدول النامية لأغراض التنمية ونذكر فى هذا الشأن القرض

الذى منحه الاتحاد القومى لجمعيات الائتمان فى الولايات المتحدة (CUNA) الى اتحاد تعاونيات الائتمان والادخار بأمريكا اللاتينية (COLAC)* غير أن التوسع فى هذا السبيل يعوق ارتفاع معدلات الفائدة حاليا ، وعدم الاتفاق على قواعد مشتركة للاقراض وضمانات القروض .

هـ) التعاونيات والمشروعات الصغيرة :

Co-operatives and small-scale enterprises.

تقدم التعاونيات منذ زمن طويل خدمات للحرفيين وصغار المقاولين ومشروعات الانتاج والخدمات صغيرة النطاق فى الريف والحضر وتستطيع التعاونيات تقديم الائتمان والمعونات الفنية والادارية ، واماكن العمل ، وتسهيلات التعاقد والتسويق فى هذه القطاعات بطريقة مماثلة لما فى القطاع الزراعى ، وتتجه الجهود الآن للنهوض بالتعاون الصناعى فى البلدان المتقدمة والنامية ايضا نتيجة للوعى بأن المشروعات الصغيرة توفر عملا لاعداد من العمال عما توفره المشروعات ذات الراسمال الكبير ، وتستطيع التعاونيات الصناعية اتاحة الفرصة امام قطاع كبير من السكان لاستثمار اموالهم فى مشروعات الصناعة فيساهمون بذلك فى تمويل التطور الصناعى القومى ، وهى ايضا تقدم خدمات مشتركة للمنتجين الصغار فتتيح لهم استخدام التكنولوجيا بشكل فعال وعلى نطاق واسع ، وأوضح مؤتمر الحلف التعاونى الدولى الذى عقد خصيصا من اجل التعاونيات الصناعية فى عام ١٩٧٨ اهمية دور التعاونيات فى التنمية القومية ، وفى العام ذاته انشات بريطانيا العظمى وكالة للتنمية التعاونية تهتم بوجه خاص بالصناعة الصغيرة فى المملكة المتحدة بما فيها شمال أيرلندا ، وتقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)** المعونة الفنية والمشورة للمنظمات

*) Confederation of latin American Savings and Credit Co-operatives (COLAC) by the Credit Union National Association (CUNA) of the United States of America.

**United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)

والادارات الحكومية فى البلاد النامية للنهوض بالصناعات الصغيرة ومساندتها ٠

و) الاسكان التعاونى :

Co-operative housing.

دخل التعاون ميدان الاسكان فى البلاد المتقدمة والنامية على السواء فقد أدى الاهتمام بحاجات الطبقة الفقيرة فى الحضر الى استخدام التعاونيات كاطار تنظيمى لانشاء المساكن لأصحاب الدخول الصغيرة ، وتستطيع التعاونيات تقديم الائتمان وشراء مواد البناء وتنظيم جهود المساعدات المتبادلة وتدريب أعضاء التعاونيات على المهارات الانشائية اللازمة ، وتقوم التعاونيات أحيانا بدور طويل الأجل فى ادارة المجتمع وصيانة المبانى كما فى الاتحاد الاجتماعى فى مانداليونج Mandaliyong بمانيلا ٠ وتقوم التعاونيات فى البلاد ذات الاقتصاد المخطط مركزيا مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا بدور هام فى تقديم الشقق السكنية وتبنى التعاونيات فى بولندا ٧٧٪ من مجموعة المساكن وتعتبر عاملا هاما فى تكامل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى المدن الجديدة ٠

ز) النشاط التعاونى الاستهلاكى :

Consumer Co-operative activity.

توضح الأمثلة التالية الاسهام الوافر الذى تقدمه الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى ميدان التنمية القومية :

١ ـ الأرجنتين : تغطى الجمعيات الاستهلاكية ٢٠٪ من السكان وعدد أعضائها ١ر١ مليون عضوا ٠

٢ ـ جمهورية المانيا الديموقراطية : عدد أعضاء الجمعيات الاستهلاكية ٤ر٤ مليون عضو وتخدم جميع الأسر تقريبا وبيدها ٣٣٪ من مجموع تجارة التجزئة ٠

٣ ـ الكويت : عدد أعضاء الجمعيات الاستهلاكية ٦٠ر٠٠٠ عضو أى ثلث عدد السكان ٠

٤ ـ **بولنـــدا** : تعتبر الجمعيات الاستهلاكية اكبر المنظمات التعاونية وهى تقوم بتوريد المواد الغذائية وتدير معظم المشروعات التموينية فى المدن ٠

٥ ـ **سيرى لانكا** : تضم الجمعيات الاستهلاكيــة ١ر١ مليون عضــوا وتقدم خدماتها للسكان جميعا ٠

٦ ـ **السويد** : تضم الجمعيات الاستهلاكية ٩ر١ مليون عضوا أى ٣٣٪ من الأسر وبيدها ١٨٪ من مجموع تجارة التجزئة ٠

وتسهم التعاونيات الاستهلاكية بالبلاد النامية فى رفع مســتوى المعيشة بتوريدها البضائع الاستهلاكية ، وقد يرجع سبب توسع التعاونيات فى هذا السبيل الى سياسات حكومية معينة ، كأن تعهد الى التعاونيات بمهمة توزيع السلع التموينية ، أو تجد ظروف خاصة تدفع الى الاستعانة بالتعاونيات فى عملية التوزيع ، مثل توزيع بعض السلع من مخازن توزيع مستلزمات الانتاج الزراعى ، وتقوم الجمعيات الزراعية فى بعض الأقطار ببيع المنتجات الزراعية الى المستهلكين المحليين مباشرة وتوزع التعاونيــات فى أنجــولا وســيرلانكا والسودان مثلا المواد التموينية وقد أنشأت شبكات من الحوانيت لهذا الغرض٠

ولاقت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى المنــاطق الحضرية بالبـــلاد النامية نجاحا مختلفا خلال السنوات الأخيرة ، وظهر اتجاهان متعارضان ، فمن ناحية كان التركيز على التعاونيات التى تدير محلات راقية وتخدم الأقلية الغنية ، وأدى هذا الاتجــاه أحيــانا الى زيادة التكاليف الثــابتة واعســار الجمعيات ، ومن ناحية أخرى كان التوسع فى اتجاه انشاء محلات تقدم خدمات قليلة التكلفة وتوزع السلع الضرورية ، وكانت النتيجة صغر هامش الربح واضطرار الجمعيات لمواجهة اللوائح غير المناسبة التى تنظم تجارة التجزئة والجملة ٠ وهذا عامل عظيم الأهمية أذ يوضح المنافسة غير المتكافئة التى تضطر اليها التعاونيات الاستهلاكية ٠

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن الجمعيات الاستهلاكية فى البـــلاد المتقدمة قد عمدت الى انتهاج سياسة الاتحاد مع بعضها البعض للحصول على

وفورات اقتصادية وكذلك القيام بالترشيد لمواجهة منافسة القطاع الخاص ، ويلاحظ أن عدد محلات التعاونيات أخذ فى التناقص فى البلاد الأوروبية سواء التى تطبق النظام الحر أو النظام المخطط مركزيا ، وبذلك تتناقص منافذ التوزيع بالتجزئة ، وذلك على الرغم من أن المحلات الكبرى آخذة فى الزيادة ٠

ح) الخدمات الاجتماعية :

Social Services.

ليست التعاونيات مجرد مؤسسات اقتصادية بل لها أيضا دور اجتماعى هام، لأنها اطار تنظيمى مستعدللقيام بمشروعات المساعدة الذاتية مثل المدارس القروية وانشاءات المياه ، وتتجه الأنظار الآن الى التعاونيات كمراكز لتعليم الكبار فى الريف ومكافحة الأمية وتقديم الخدمات الصحية الأساسية ، واستطاعت التعاونيات ببعض البلاد النامية احراز تقدم ملموس فى هذه المجالات ، كما فى مجال الرعاية الصحية فى بورما والنيجر ، وتعليم الكبار فى افغانستان ومصر ، وجامبيا وسوريا ، والمدارس الريفية فى كينيا ، وتقوم جمعيات السكر التعاونية فى الهند بتمويل الخدمات الاجتماعية طويلة الأجل لأعضائها ومساعدتهم احيانا فى بناء المساكن ٠

لكن ما زال اثر التعاونيات فى مجال الخدمات الاجتماعية مقصورا فى النطاق المحلى ، وما زال التركيز منصبا على القدرات المالية للتعاونيات ونمو حجمها ، وهذا ما قد يجعلها بعيدة عن متناول المجتمعات المحلية ، وفيه مخالفة للمبادىء التى قامت من اجلها الجمعيات ومن اهمها تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ٠

ط) التعاونيات التى لا تتلقى تشجيعا حكوميا :

Non-governmentally promoted Co-operatives.

لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة ان كثيرا من المناقشات التى تدور حول الاتجاهات التعاونية فى البلدان النامية تقتصر فى معظمها على الأنشطة التعاونية التى تتلقى نوعا من المساعدات الحكومية غير انه لوحظ ايضا انه يوجد فى هذه البلدان نشاط تعاونى كبير مستقل عن الحكومات ، اى انه يوجد

عدد كبير من التعاونيات القائمة على مبدأ الاعتماد على النفس لم تحظ بالرعاية والتشجيع المناسب ، كما اقتصرت مجالات الاسكان والاستهلاك فى الحضر والتامين على الطبقات ذات الدخل المتوسط اساسا · ويستطرد التقرير قائلا انه توجد تعاونيات كثيرة ترعاها هيئات طوعية وجماعية رئيسية ونقابات وأحزاب سياسية تهتم بالوصول الى افقر الجماعات فى المجتمع ·

ويعطى التقرير بعض الأمثلة على الجمعيات الطوعية ، فيذكر ان جمعيات الائتمان تعتبر من اهم التعاونيات من هذا النوع من حيث جملة عدد الأعضاء، حيث نمت عضوية جمعيات الائتمان بالدول النامية فى الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ نحو ٧٥٧ مليون دولار ، وادى توسع جمعيات الائتمان ونشاطها الى تكوين منظمات قمة لها بالبلدان النامية خلال الأعوام العشرة الماضية وتقوم هذه المنظمات بخدمات التمويل المركزى للجمعيات الأعضاء وتدريب اعضاء مجالس ادارتها وموظفيها ·

ورغم ان هـذه الجمعيات انشـئت اساسا فى المناطق الحضرية لخدمة اصحاب الأجور فقد امتد نشاطها الى الريف لاسيما فى امريكا اللاتينية ، ومن الملامح البارزة فى نشاطها القيام بالتسويق وتوريد مستلزمات الزراعة الى جانب الائتمان الزراعى ·

ثالثا : التعاونيات وجماعات معينة من السكان :
CO-OPERATIVES AND SPECIFIC POPULATION GROUPS

كانت خدمة جماعات السكان الأقل حظا من الاهتمامات الأساسية لفلسفة التعاون · وزاد هـذا الاهتمام فى العقد الأخير ، واتجهت التعاونيـات الى الوصول لجماعات خاصة من السكان وادماجها فى المجتمع لتصبح عوامل نشطة فى جهـود التنمية ولتستفيد منها فى النهوض بالأعضـاء اجتماعيـا واقتصاديا ، وسنعرض فيما يلى لبعض الاتجاهات التعاونية بازاء الجماعات الخاصة فى المجتمع :

أ) التعاونيات واشراك المراة في التنمية :
Co-operatives and Women's participation in development.

اعترفت الهيئات الدولية فى عدد من قراراتها بأهمية اشتراك المراة فى جهود التنمية وضروره اسهامها فى هذه الجهود ، وأن المراة صاحبة حق فى الاشتراك فى صنع القرار بصفتها نصف المجتمع ، وعنيت الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الموضوع فى قرارها رقم ٤٧/٣٣ ، ووجهت الاهتمام الى اشراك المراة فى التعاونيات ٠

ويوجه الأمين العام للأمم المتحدة النظر الى أن الحاضرين فى المؤتمر العالمى للأمم المتحدة الخاص بالمراة والذى عقد مؤخرا ، قد ركزوا فى مناقشاتهم على أن الاسراع فى التنمية يتطلب اشتراك الرجل والمراة معا اشتراكا نشطا وفعالا ، كما دعا المؤتمر الحكومات الى تشجيع اشراك النساء فى المنظمات الريفية المتصلة بانتاج الغذاء وتوزيعه واستخدامه ومساعدة الريفيات وتشجيعهن على القيام بدور قيادى فى المجتمعات الريفية وتدريبهن حتى يشتركن بنشاط ايجابى وفعال فى الجمعيات التعاونية ٠

ويرى الأمين العام للأمم المتحدة أنه يقع على الحكومات المستقلة الالتزام بترجمة التوصيات الدولية الى عمل واقعى فى الريف وعلى المستوى القومى فى اطار من السياسات والأولويات التى تحددها وفى حدود امكانياتها ومواردها ، ويلاحظ فى هذا الصدد أن اشتغال المراة بشئون التعاون يرتهن بمقدار مشاركتها فى شئون المجتمع كله فحيثما لا يسمح سوى لرئيس الأسرة من الذكور بالانضمام لعضوية التعاونيات ، اولا يلتحق بعضويتها بمقتضى القانون غير مالكى الأرض ، فهنا يضيق أمام المراة مجال المشاركة فى الأنشطة التعاونية حتى ولو كانت النساء يضطلعن بمعظم أعمال الحقل ، ويستتبع ذلك أن النساء المزارعات لا يقبلن على تسويق محصولاتهن عن طريق الجمعيات التعاونية لان دخل التسويق يذهب تلقائيا لأزواجهن ، حيث أنه فى هذه الحالة يقيد فى حساب هؤلاء الأزواج ومادامت النساء محجوبات عن العضوية فى التعاونيات ومحجوبات عن الحصول على الائتمان التعاونى فطبيعى انهن لا يرغبن فى المشاركة فى أنشطة التعاونيات ٠

ويوصى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بامكان معالجة هذا الموقف بتنظيم التعاونيات على أساس العائلة ، وليس على أساس انضمام فرد واحد فيها لتكون العضوية للأسرة ويحسن التفكير فى انشاء جمعيات تعاونية خاصة للنساء المشتغلات بالزراعة أو الصناعات الصغيرة أو الحرف ، فتعاونهن الجمعيات فى زيادة فرص الحصول على مزيد من الدخل بتوريد مستلزمات الانتاج وتقديم المشورة الفنية ، وتسويق المنتجات ، وأهم من ذلك أن هذه الجمعيات سوف تتيح لهن التدريب على المشاركة فى اتخاذ القرار ٠

وتتركز مشاركة النساء فى الأنشطة التعاونية فى المناطق حيث تسود الصناعات او التجارة الصغيرة ، غير أنه توجد استثناءات من هذه القاعدة ، فنجد مثلا أن النساء فى منطقة التنمية الريفية الشمالية فى سوازيلندا ٠ قد أنشأن حوانيت تعاونية خاصة بهن لبيع طائفة كبيرة ومتنوعة من البضائع الاستهلاكية والمنتجات الحرفية التى تنتجها مختلف الجمعيات النسائية التعاونية فى المنطقة ، ودربت النساء على كل هذه الأنشطة بمساعدة من مشروع الأمم المتحدة فى تلك البلاد والمسمى « مشروع دور المرأة فى التنمية » وبمعاونة من صندوق رعاية الطفولة للأمم المتحدة الذى ساند اقامته وحدة قروية تكنولوجية ومركزا للرعاية وتقديم كافة الخدمات التى يتطلبها النشاط اليومى ، وبدات فى بنجلاديش حركة النساء للاعتماد على أنفسهن بمساعدات مالية من منظمة « أوكسفام » فى منطقة فريدبور ، وتهدف الحركة الى مساعدة الريفيات على اقامة انشطة تسهم فى زيادة الدخل وكذلك تيسير سبيل الالتحاق بالأنشطة التعليمية الحرفية وتقديم الرعاية الطبية الأساسية لهن ٠

ب) مشاركة الشباب فى التعاونيات :

Youth participation in Co-operatives.

يرى الأمين العام للأمم المتحدة أنه باستعراضه لتجارب الأمم فى موضوع مشاركة الشباب ، قد وجد أن معظم الجهود قد اتجهت نحو الاستفادة منهم فى موضوع التدريب بوجه عام واتاحة فرص العمل فى المشروعات ، ففى كينيا مثلا تتجه معظم الجهود التعاونية الجديدة نحو الاستفادة من الشباب فى مجال

الصناعات الصغيرة وانشـاءات والى توفير فرص عمل مناسـبة لخريجى مدارس الصناعات فى الريف وتساهم حركة (فرق المتطوعين) فى Botswana بوتسوانا فى ترقية المناطق الريفية بتدريب خريجى المدارس الابتدائية على المهارات المهنية فيما يتعلق بايجاد فرص العمل فى نطاق الأنشطة التجارية المتنوعة وافتتحت الحركة حتى الآن ١٣ مركزا لهذه الأغراض ٠

ويبذل قادة التعاون فى بولندا كل جهد ممكن لجذب الشـباب للحركة التعاونية والانضمام الى عضويتها وييسير العمل فى هذا السبيل على اتجاهين ٠٠ الاتجـاه الأول بث روح المواطنة فى الشباب والاتجـاه الثانى : اعداد الشباب لتولى القيادة التعاونية خلفا للقادة الذين يتقاعدون عن العمل، ويدرب الشباب على المبادىء التعاونية والأعمال التعاونية ، ويلاحظ التقرير أنه توثيقا لعلاقات الشباب مع الحركة التعاونية يعمل التعاونيون على ايجاد روابط قوية مع الحركة الشبابية وتنظيماتها التى ادخلت دراسة التعاون ومشكلاته فى برامجها التثقيفية ، كما وتعمل التعاونيات على توفير انشطة اقتصادية تناسب احتياجات الشباب وتقدم المساعدات للمنظمات التى تهم الشباب مثل النوادى والجمعيات الرياضية ٠

ولعل أهم نشاط تعاونى يوجه للشباب مباشرة ويستهدف اثارة اهتمامهم بالتعاون ، هو مجال الاسكان التعاونى ، فقد قامت عدة منظمات شبابية برعاية مشروعات انشاء مساكن تعاونية وشكلت فرق عمل اختيارية فى مواقع بناء المجمعات السكنية ٠

وتعمل الجمعيات الاستهلاكية فى المدن على تقوية الروابط مع الشباب ، فتقدم لهم الملابس والأحذية ومهمات الرياضـة والرحلات فى محلات خاصـة بالشباب ، وبدأت تعاونيات العمال الانتاجية فى انتـاج السلع التى يتداولها الشباب خصيصا من اجلهم ٠

ومن الأمثلة الشيقة على الروابط بين الحركة التعاونية والشباب قيـام تعاونيات الطلبة التى تقدم لأعضائها من شباب الطلاب فرصا عديدة للعمل الموسمى وتساعدهم على كسب عيشهم بانفسهم ٠

وتنظم التعاونيات فى القرى فرقا من الشباب تشـمل برامج عملهـا النهوض باعضـاء هذه الفرق عن طريق التدريب المهنى والتعاونى ، وجدير بالذكر ان عددا كبيرا من الشباب يعمل بوظائف الجمعيات التعاونية ، وتتيح التعاونيات لهم فرصة تعلم الحرف تحت اشراف رؤساء عمال مهرة ، وتمهد التعاونيات لشباب العاملين فيها التعليم عن طريق تيسير سبل الالتحاق ببرامج التعليم بالمراسلة أو التدريب المهنى من البرامج التى تديرها جمعيات تعاونية ، وتتوسع التعاونيات فى علاقاتها مع النوادى والجمعيات الرياضية وتمنح مساعدات مالية لنوادى الشباب ٠

وفى بولندا وبعض الدول الأخرى توجد مدارس تعاونية تبذل عناية كبرى فى تعليم التلاميذ وتوجيههم الى الأعمال التى تناسبهم فى المستقبل مع اعدادهم ليكونوا مواطنين صالحين متمسكين بالمسـتويات الخلقية ومتذوقين للقيم الثقافية التى ترسم انماطا راقية للسلوك ، وتدير تعاونيات العمال التعاونية، ففى بولندا ٩٥ مدرسة حرفية من مختلف المستويات ، و٣٦ مدرسة لشباب العمال ، ويعمل فى هذه المدارس ٢٠٠٠ مدرس وتتولى تعليم وتدريب نحو ٢٤٠٠٠ شخص ، وتنظم تعاونيات كثيرة حفلات للأطفال تقدم فيها العابا وأفلاما سياحية وغير ذلك ٠

ويتولى الشـباب التعاونى رعـاية الشـيوخ الذين يعيشـون بمفردهم ويحتاجون الى رعاية يومية ، فيشترون لهم ما يحتاجون اليـه من الأسـواق وينظفون مساكنهم ، ويزودوهم بالجرائد وغير ذلك ، ويرافق هؤلاء الشباب صغار الأطفال الى دور الحضانة ويعودون بهم الى منزلهم آخر اليوم حتى يتفرغ ذويهم للعمل ٠

تنظم التعاونيات برامج تثقيفية عن قواعد ولوائح المرور للمسـاعدة فى منع الحوادث وزيادة أمن الطرق ٠

ومن الجدير بالذكر ان نوضح أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة يقرر أن من بين مجالات أشتراك الشباب فى الأنشطة التعاونية تعاونيات المدارس

حيث يتعلم الصغار أساسيات التعاون والادارة المالية وديموقراطية المساعدة الذاتية ويقومون احيانا بانشطة انتاجية ٠

ولا تفترق تعاونيات المدارس من حيث المبدأ عن تعاونيات الكبار ، ولابد ان توافق على لوائحها ادارات المدارس والسلطات التعاونية ، ويتم ممارسة نشاط التعاونيات المدرسية وتنظيمه عن طريق التشـاور والتفاهم ، وغالبـا ما تبدأ الجمعية بادارة محل تتوافر فيه اللوازم المدرسـية ، وتعمل تعاونيات المدارس فى الريف بانشطة اضافية كأن تقوم بتربية الحيوان ، ويربى صغار التلاميذ والأطفال الأرانب والحمام والدواجن ، ويجدون فى ذلك بهجة ومرحا الى جانب ما يكسبونه من مال ، وكثيرا ما تحصل تعاونية مدرسة القرية على قطعة أرض يزرع فيها التلاميذ الزهور والنباتات المختلفة وقد يتعاقدون على توريد بعض المحصولات مثل الكتان ٠

وترعى السلطات المدرسية تعاونيات المدارس وتقدم لها مساعدات فى خططها ومشروعاتها ٠ وتعين لها مشرفين ومعلمين خبراء ، كما تتلقى تعاونيات المدارس معونات فى شكل مساعدات ادارية وتنظيمية مما يلزم لتنفيذ اعمالها بنجاح ، غير ان أظهر اشكال الرعاية هـو ما تتلقاه تعاونيات المدارس مـن معونات مالية من صندوق التنمية التعاونية ٠

ويواصل نشاط هذا القطاع نموه المستمر ، وقد عقدت فى عام ١٩٧٩ أول ندوة عن تعاونيات المدارس حضرها مندوبون عن ١٨ قطرا ونظمها الحلف التعـاونى الدولى والمكتب الدولى للتعـاون المدرسى بمشـاركة من اليونسكو ٠

ج) تعاونيـات المعوقين :

Co-operatives of disabled persons

اهتمت وكالات الأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة وكذلك المنظمات القومية والدولية غير الحكومية اهتماما كبيرا بتأهيل المعوقين ورعايتهم وبالتالى اهتمت بتنمية تعاونيـات المعوقين التى تؤدى دورا كبيرا فى توفير العمـل

والتأهيل الاجتماعي والمهنى للمعوقين خاصة أولئك الذين لا تمكنهم اصاباتهم الشديدة من العمل فى المواقع العادية وفى ظروف العمل العادية ٠

وطبقا للمستفاد من تجارب البلدان المختلفة فى هذا الصدد ، يمكن القول بان تعاونيات المعوقين تعتبر اداة هامة للتاهيل والتدريب وتشغيل الأعضاء فى اعمال مربحة بمشروعات تدار على اساس تعاونى وفى اطار سياسة التدريب المهنى التى تهدف الى :

ا) زيادة اللياقة الجسمية والقدرات العملية والمحافظة عليها وادماج المعوقين فى المجتمع ٠

ب) ايجاد الظروف الاقتصادية الملائمة التى يستطيع المعوقون أن يعملوا فى ظلها ويكسبوا دخولهم فى ظروف تناسب أحوالهم الصحية وقدراتهم وتحت اشكال من الادارة التعاونية التى تتميز بالعلاقات الانسانية الرفيعة ٠

ج) الوفاء بحاجات المعوقين الاجتماعية ورفع مستواهم الاجتماعى ٠

وتستطيع جمعيات المعوقين ان تؤدى واجباتها بأموالها الخاصة متى اختطت الحكومة سياسات مناسبة ، بحيث تاخذ فى اعتبارها ظروفهم ، والرغبة الأكيدة التى لديهم لكى يكونوا منتجين ، وان يحصلوا على عائد جهدهم دون التعرض لجشع المستغلين والوسطاء ٠

رابعا ـ مساندة الحكومة للتعاونيات واشتراك الاعضاء فى ادارتها :
GOVERNMENT SUPPORT FOR AND MEMBER PARTICIPATION IN CO-OPERATIVES

تعتد سياسة مساندة الحكومة للتعاونيات على ما تقرره من سياسات تجاهها ، كاعتبار التنظيمات التعاونية جزء من الجهاز الحكومى أو اعتبارها جمعيات تعاونية مستقلة لها الحق فى ادارة نشاطها فى اطار الاعتماد على النفس ، وفيما بين هذين الحدين يتفاوت مستوى سياسة المساندة والحماية ، والمساعدة المادية والمشورة الفنية ٠

ويقرر الأمين العام للأمم المتحدة أن الاختلاف فى السياسات الحكومية والاجراءات المتصلة بالتعاونيات قد حدث نتيجة اختلاف الأفكار المتعلقة بالتنمية لا سيما فى المناطق الريفية ، ففى السبعينات تلقت الحركة التعاونية فى الفلبين مثلا أكبر المساعدات فى الناحية التنظيمية وانشاء الجمعيات ، بينما أصبحت التعاونيات أشد ارتباطا بالجهاز الحكومى فى تنزانيا وفيتنام ، وهبطت درجة حماية الدولة للتعاونيات هبوطا ملموسا فى أندونيسيا وغينيا الجديدة وسيرىلانكا وتونس ، ويلاحظ أن ساحل العاج ومثلها سيرىلانكا قد وضعتا خططا طويلة المدى لتحقيق الاستقلال للتعاونيات ..

وكيفما كان اطار السياسة التى تنتهجها الحكومات ازاء التعاونيات فالمهم فى النهاية كيف تساهم تلك السياسات على اجراءات المساندة فى أن تحقق التعاونيات الاعتماد على نفسها ، حيث أن هذا الموضوع يعتبر على جانب كبير من الأهمية وعلى وجه الخصوص فى الأحوال التى تستخدم فيها التعاونيات كأداة فى نظام متكامل للجهود التنموية من أجل جماعات السكان الأكثر احتياجا ، وتحتاج هذه الجهود دائما الى عوامل ومكونات فى شكل خبرة فنية وادارية خارجية وموارد مالية ومادية وتسويقية ، ومعلومات تسويقية ، ولكن كل ذلك يجب ألا يحجب الحاجة الماسة لتدريب أعضاء التعاونيات ودفعهم الى المشاركة الفعالة والنشطة فى صنع القرارات التعاونية .

ويحتاج موظفو الحكومة أيضا الى تدريب على التنمية التعاونية . اذ لابد لهؤلاء الموظفين أن يكونوا على وعى وحساسية بمقدرة الجماهير على التعرف على الأولويات الهامة بالنسبة لهم ، والواقع أن الادارات التعاونية الحكومية اقدر نفسيا وتنظيميا على توجيه النشاط التعاونى والاشراف عليه منهم على القيام بدور فعلى فى التنمية التعاونية .

وقد اوضح التقرير أن مسئولية تثقيف الاعضاء التعاونية قد القيت فى بعض الاقطار على الحركة التعاونية ، واضطلع الاتحاد التعاونى القومى

فى الهند بمسئولية كبرى فى التدريب الذى تقدم له حكومة الهند الأموال اللازمة كمعونة · أما فى معظم البلدان النامية فقد لاحظ التقرير أن الحكومات فيها هى التى تتولى شئون التدريب ، وان كانت المؤسسات التدريبية التعاونية فى نمو مستمر فى كثير من تلك البلدان ، ويلاحظ التقرير أيضا ان نظم التدريب التعاونية منتشرة الآن فى أغلب البلاد ·

وتبذل جهود على المستوى الدولى للمعاونة فى تدعيم النظم الادارية التعاونية عن طريق التخطيط ، واصدار ونشر كتب التدريب ، وتوسعت تلك الجهود كثيرا فى السبعينات لا سيما بفضل الادارة الاستشارية لادارات التعليم التعاونى التابعة للحلف التعاونى الدولى ، وكذلك بفضل ادارة الشئون الفنية ومواد التدريب الادارى التعاونى التابعة لمنظمة العمل الدولية · وأيضا برنامج النظم الادارية المناسبة للجمعيات التعاونية الزراعيه التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة ، وما زالت مادة المحاسبة من أهم أساسيات التدريب ، غير أن الاهتمام يزداد الآن بنواحى المعلومات الادارية واتخاذ القرارات ونظم الرقابة ·

وتختلف أشكال التنظيمات الحكومية التى تتولى مهمة النهوض بالتعاونيات ، غير أن الاتجاه الآن نحو تركيز كل المسئولية عن كافة أنواع التعاونيات فى ادارة حكومية واحدة ، وأنشأت بلدان عديدة بتشجيع من منظمة العمل الدولية مراكز نصف مستقلة للتنمية التعاونية أثناء السبعينات، وما زالت عدة وزارات وهيئات حكومية تقوم بجهود متوازية داخل القطاع التعاونى وتوجد أمثلة كثيرة على ذلك ، ويؤخذ من التجارب العلمية أنه لا مبرر أبدا لتعدد الأجهزة التى تقوم بعمل واحد مثل التدريب والمعونة الفنية من أجل الأنشطة التعاونية ، وتشجع بعض البلاد ، ومنها الهند ، بعض التنافس بين الهيئات المختلفة فى الجهود الرامية الى دعم التعاونيات وتشجيعها ·

وتهتم الحكومات كثيرا بالتقييم ومتابعة العمل التعاونى ، وتقوم مؤسسات القمة التعاونية فى أحيان قليلة بجمع الاحصائيات عن حالة

التعاونيات بصفة عامة ، لكن يزداد الاهتمام حاليا بوسائل تحديد درجة كفاءة التعاونيات واستفادة الجماهير منها ، وعلى سبيل المثال تقوم الهند حاليا بتوزيع الائتمان التعاونى سنويا حسب حجم المزارع ٠

خامسا ـ التعاون الدولى :

International Co-operation

يتضح من نتائج عقدى التنمية الماضيين اللذين أشرفت عليهما الأمم المتحدة أن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتطلب تعبئة الجماهير واشراكهم بنشاط وفعالية فى جهود التنمية ولا سيما الأغلبية الفقيرة من السكان ، بوصف تلك الجماهير العوامل الاساسية للتنمية والمستفيدين منها، ويقول بيان استراتيجية التنمية الدولية للعقد الثالث للتنمية الذى ترعاه الأمم المتحدة أن من بين الأهداف المحددة والتى وافقت عليها الدول بالاجماع ضرورة اشـتراك جميع السـكان اشـتراكا كاملا وفعالا فى كافة مراحل وخطوات عملية التنمية ٠

وترجع مسئولية رسم السياسات والخطط والأهداف الخاصة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية الى كل بلد على حدة ، لكن يستطيع المجتمع الدولى أن يحدد المعونة فى هذا الصـدد بتشـجيع الاسـتثمارات والتدريب على التنمية ، وفى نطاق التعاونيات أدى الاتجاه لمحاربة الفقر من جانب عدة هيئات ووكالات ومنظمـات دولية للتعـاون الفنى الى زيادة حجم الموارد المخصصة للتنمية التعاونية والتنمية بوجه عام ، وتعلن نشرة اللجنة المشتركة لتنمية المساعدات للتعاونيات « كوباك » عن بدء ١٩٤ مشروعا تعاونيا فى فترة سنتى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ تزيد قيمة كل منها عن ٢٠ر٠٠٠ دولار أمريكى مقابل ١٢٧ مشروعا فقط سنتى ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ وقد فازت افريقيا وأمريكا اللاتينية باكثر هذه المشروعات وكان عددهـا فى كل منها ٧١ مشروعا ، ويلاحظ أن هذه الاحصـائيات خاصـة بالمشروعات التى كانت بمعونـات خارجية ٠

١) اللجنة المشتركة لتنمية المساعدات للتعاونيات (كوباك) : *(COPAC)

تتالف هذه اللجنة من منظمات الأمم المتحدة ومن منظمات غير حكومية يجمعها كلها اهتمامها المشترك بدعم وتقوية الجمعيات التعاونية بهدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأعضاء اللجنة حاليا هم منظمة الأغذية والزراعة والحلف التعاوني الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الدولي لعمال المزارع والزراعة ومنظمة العمل الدولية ، والأمانة العامة للأمم المتحدة والمجلس العالمي لتعاونيات الائتمان وتعتبر « كوباك » منبرا للتشاور وتوجيه العمل بشأن النهوض بالتعاون والقيام بالتنمية على أسس سليمة ومنظمة ·

ويتركز الاهتمام الرئيسي لكوباك حاليا على ما تستطيع التعاونيات القيام به لمكافحة الفقر والتوسع في الاشراك الجماهيري في التنمية ، وتتجه العناية في كثير من الأقطار الى مشاركة المرأة ويستخدم الأعضاء منبر كوباك لبحث سياساتهم في هذا السبيل ونظمت كوباك عام ١٩٧٨ ندوة عالمية عن التعاون وفقراء الريف ·

وتتولى سكرتارية كوباك حاليا وضع اللمسات النهائية في مشروع مشترك من كوباك وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لقياس فاعلية معونات الأمم المتحدة المقدمة للتعاونيات الريفية في المدة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٩ ، وتقوم كوباك بمعونة من حكومة هولندا بدراسة عن المنظمات الحكومية المشتغلة بتنمية التعاونيات كجزء من جهودها المستمرة لتنسيق تدفق المزيد من الموارد الى الجمعيات التعاونية ونظمت كوباك اجتماعات عن غرب افريقيا وعن السودان ، وأعدت تقارير عن حالة التعاون في مختلف البلاد وتجارب تلك البلاد في هذا الشأن بمعونة مالية من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ، ونشرت كوباك دليلا للوكالات التي تقوم بمساعدة التعاون في البلاد النامية ، كما توالي اصدار نشرتها ·

---

* Joint Committee for the Promotion of Aid to Co-operatives.

١ ـ منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة : (FAO)

وافق المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية على برنامج وفقا للاتجاهات التى ابرزتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الرابعة والثلاثين ، ويوصى برنامج العمل باتخاذ اجراءات محددة لتسهيل مشاركة الجماهير مشاركة فعالة خاصة فى انشاء جمعيات للفلاحين والعمال تتبع مبدأ المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس وذلك على المستوى المحلى والاقليمى والقومى ، وأيضا انشاء جمعيات تعاونية ريفية على أن تساعد الحكومة هذه المنظمات على ان تتم هذه المساعدات فى اطار احترام استقلال الجمعيات التعاونية ، ويطالب البرنامج باتساع الفرص امام منظمات الريفيين للاشتراك على المستوى المحلى فى وضع وتنفيذ وتقييم مشروعات التنمية ، وقد راعت منظمة الأغذية والزراعة توصيات المؤتمر وبرنامج العمل عند قيامها بنشاطها فى كافة برامجها التى اقرها مؤتمرها فى دورته العشرين ٠

ووضعت منظمة الأغذية والزراعة موضع التنفيذ برنامجها العالمى الخاص باشراك الجماهير فى التنمية الريفية عن طريق تشجيع منظمات المساعدة الذاتية ، وجاء برنامج المنظمة على اساس التوصيات المشار اليها انفا والتى تبين بوضوح أن امكانية اشتراك فقراء الناس اشتراكا فعالا لا يتأتى الا من خلال تنظيم الجماهير على المستوى المحلى ، ويلاقى هذا البرنامج الشامل تاييدا من عدة متبرعين كبار ، وسوف يساعد الحكومات والمنظمات غير الحكومية التى ترغب فى تطوير انشاء اشكال تنظيمية وطرق عمل تناسب احوالها الخاصة بحيث تبدأ فى اقامة هذه الأشكال التنظيمية كمشروعات رائدة وتكون المساعدات فى صورة :

١) انشاء اجهزة للمساعدة الذاتية على مستوى القرية تكون اكثر فاعليـــة ٠

Food and Agriculture Organization of the United Nations.

ب) دعم انشطة توفير العمل فى الريف وزيادة الدخول التى تقوم بها هذه الأجهزة ٠

والجدير بالملاحظة أن المنظمة قد وضعت دليلا للقواعد التى تتبع فى العمل على اشتراك الجماهير وبدأ التخطيط فى ٢٠ بلدا ناميا ٠

وسيكون العنصر الرئيسى فى البرنامج توثيق عرى التعاون مع المنظمات غير الحكومية المشتركة مباشرة فى تنمية اشتراك الجماهير بما فيها المنظمات غير الحكومية الأعضاء فى « كوباك » والمنظمات النقابية الدولية ، وتقوم الأمم المتحدة بتنسيق البرنامج فى داخل منظماتها لاسيما مع منظمة العمل الدولية التى لها اهتمامات كبرى فى هذا الميدان ، وتعد الأمم المتحدة العدة لانشاء لجنة استشارية للبرامج تضم فى عضويتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية والمتبرعين ، وتجتمع اللجنة مرتين فى السنة لتقديم المشورة بشأن نواحى البرنامج المختلفة ٠

ويقوم البرنامج الجديد للمشاركة الجماهيرية على أساس برنامج منظمة الأغذية والزراعة لدفع نشاط التنظيمات الريفية الذى يحاول ايجاد طرق جديدة أكثر فاعلية لضمان اشتراك جماهير الريف فى أعمال التنمية من خلال تنظيماتهم الخاصة ، وقد بدأت منظمة الأغذية برنامج دفع نشاط التنظيمات الريفية عام ١٩٧٥ ، ويتضمن هذا البرنامج بحوثا ودراسات وخطوط عمل ، واعداد اطار لهذه البحوث والأعمال التى تقوم بها المنظمات المحلية ، كما أعدت قواعد للبحث ، وبدأت مشروعات فى بلدان مختارة بأفريقيا وآسيا والشرق الأدنى ، ونشرت تقريرا شاملا عام ١٩٧٩ عن الدراسات التى أجريت فى ١٦ قطرا ٠

ويمثل برنامج منظمة الأغذية والزراعة المسمى برنامج الأنظمة الادارية للتعاونيات الزراعية ، والذى أطلق عليه اختصارا *(AMSAC) جهدا من

* Appropriate Management Systems for Agricultural Co-operatives.

هذه المنظمة فى سبيل مساعدة الحكومات الأعضاء فيها لتحسين الكفاءة العملية فى التعاونيات ومنظمات صغار الزراع ، ويرسم هذا الاتجاه الجديد للنظم الادارية التعاونيـة المتكاملة بالتعاون مع بعض المؤسسات القوميـة مثل معهد الادارة الهندى فى احمد اباد وينفذ بالتعاون مع المؤسسة الالمانية للتنمية الدولية ومؤسسة بلانكت للدراسات التعاونية ، وهيئة التنمية الدولية السويدية والحلف التعاونى الدولى وهيئة التنمية التعاونية الزراعية الدولية ٠

وتشترك بموجب هذا النظام المتكامل للتعاونيات ذات الأهداف الانتاجية المشار اليه بعاليه التعاونيات الأساسية للمنتجين فى جميع مراحل الاقتصاد التعاونى الزراعى من المزرعة الى المستهلك ، ويصبح هذا النظام المتكامل أساسا صالحا لمشاركة الزراع ، وتقديم كافة مستلزمات الزراعة والخدمات المطلوبة وتسهيلات التخزين والتجهيز والتسويق لمنتجات هؤلاء الزراع بحيث تزداد مكاسبهم الاقتصادية والاجتماعية من جهودهم الانتاجية ٠

ويتضمن برنامج منظمة الأغذية والزراعة اربع مراحل عمل :

ـ تتضمن المرحلة الأولى اعداد عمل لادارة تعاونيات صغار الزراع هدفه حفز القادة التعاونيين والمتدربين وتبصيرهم بفكرة التكامل التعاونى ٠

ـ وتتضمن المرحلة الثانية تقديم المساعدة للمؤسسات القومية بالبلدان النامية فى اعداد كتب تدريبية تناسب كل قطر على حدة طبقا لاحتياجاته ، وتهتم هذه التكيبات بالأساليب الادارية التى تتعلق بتناول المحصولات العينية التى يهتم بها كل قطر والتنظيم الادارى والأحوال الاقتصادية والسياسية ٠

ـ وتتناول المرحلة الثالثة انشـاء برامج تدريبية شـاملة لصـانعى القرارات ٠

ـ وتتضمن المرحلة الرابعة والأخيرة الاستفادة من كافة الجهود التى بذلت فى المراحل السابقة من اجل وضع طرائق مناسبة لتقييم التعاونيات الزراعية ٠

وتواصل منظمة الأغذية والزراعة مساندتها للمشروعات الميدانية فى نحو ٤٠ بلدا ناميا بالاضافة الى البرامج سالفة الذكر وموظفى الادارة فى النظام التعاونى • وتتصل المشروعات المذكورة بالزراعة والتنمية الريفية ويعمل فيها عدد من الخبراء التعاونيين يتراوح بين الخمسين والسبعين خبيرا ، ويمولها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومصادر اخرى ، وتوفر الخبرة التعاونية التى تقدم للمشروعات المختلفة فى الادارة التعاونية والتدريب التعاونى والتسويق والائتمان وما يتصل بها من مجالات •

وتهدف جميع برامج منظمة الأغذية والزراعة الى الوصول لصغار الزراع والزراعة والعمال الريفيين وأسرهم بصفتهم الوحدة البشرية الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتوجد برامج اضافية اخرى هدفها تشجيع اشتراك النساء فى التعاونيات ومثالها البرامج التى تنفذ حاليا فى كولومبيا وهندوراس ونيجيريا والكاميرون ، وتقدم بموجبها للنساء معونات فنية مالية للمساعدة فى تطوير وانشاء منظمات المساعدة الذاتية المناسبة حتى يزداد اشتراك النساء فى الانتاج والتنمية •

٢ ـ الحلف التعاونى الدولى : (I.C.A.)*

الحلف التعاونى الدولى منظمة غير حكومية مقرها لندن ولها مكاتب اقليمية بنيودلهى وموشى ، وتنزانيا ، وللحلف عدد من اللجان المساعدة الهامة التى تعتبر اجهزته الفنية المختصة ، وتعمل اللجان فى مجالات الزراعة ومصايد الاسماك ، والاسكان ، والاعمال المصرفية ، وتجارة الجملة ، التامين ، والانتاج النسائى والعمالى ، وتقوم هذه اللجان بجهود هامة فى العالم الثالث ، ونذكر فى هذا الشان مكتب تنمية التامين وهو فرع من لجنة التامين •

وخصص الحلف السنوات من ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ كعقد للتنمية التعاونية ، زاد فيه الاهتمام على دور التعاونيات فى تعبئة فقراء الريف ، وفى اطار

* International Co-operative Alliance.

الجهود المبذولة فى هذا الصدد نظم الحلف اجتماعا للخبراء فى عام ١٩٧٧ لبحث موضوع التعاونيات والفقراء ونشر فى عام ١٩٧٩ دراسة قامت على أساس نتائج هذا الاجتماع ، واستهدفت هذه الدراسات المتابعة والتطبيق العملى ، ويوالى برنامج الحلف عقد الاجتماعات ودورات التدريب والندوات الاقليمية الموجهة الى قاعدة التعاونيات وموظفيها ،وتركيز اهتمام خاص على قضايا التنمية الريفية ، كما ويعقد الحلف ايضا ندوات ودراسات لتشجيع تنمية اشتراك النسـاء فى انشـطة التعاونيات ، وتضم لجنة المرأة بالحلف ٧٠ مندوبا من ٤٧ منظمة فى ٣٦ قطرا ، وتساعد الادارة الاستشارية لمكتب التثقيف التعاونى بالحلف الجهود القومية الرامية الى دعم الخبرة والقدرات الفنية والادارية بالجمعيات التعاونية ، وافتتحت هذه الادارة مراكز محلية للاتصال وتركز جهودها على اعداد القيادات التعاونية على مستوى الجمعيات المحليـــة ٠

ويتعـاون الحلف الآن مع معهد المنـاطق الحارة الملكى الهولندى فى اجراء دراسة فى بعض بلدان مختارة من اقطار جنوب شرق آسيا خاصة بالتعـاونيات وأثرهـا على تنمية المزارع الصـغيرة ، وعلاقتها بالاشراف والتوجيه الحكومى ، وأوشك الحلف أن ينتهى من بحث مقارن عن التعاونيات الصناعية فى الهند واندونيسيا وبيرو والسنغال ٠

وناقش مؤتمر الحلف السابع والعشرون المنعقد فى موسكو عام ١٩٨٠ دراسة أعدت خصيصـا للمؤتمر تبحث فى مستقبل ومشكلات التعاون عام ٢٠٠٠ ، كما ناقش أيضا وسائل الروابط التجارية التعاونية بين المنظمات التعاونية فى شتى انحاء العالم ودور الحلف التعاونى الدولى فى مسألة الطاقة والتعاونيات الزراعية ٠

٣ ـ الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين : (IFAP)*

استطاع الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين تدعيم قدراته على تقديم

---

* International Federation of Agricultural.

المعونة للتعاونيات ومنظمات الزراع فى البلاد النامية ، وعين أمينا عاما مساعدا للتعاونيات والتنمية ومسئولا للنشاط النسائى ، ومسئولا للتعاونيات والتنمية ويولى الاتحاد الاهتمام فى نشاطاته للمعونة الفنية بانشاء ادارة منظمات الزراع فى البلاد النامية بما فيها التعاونيات ، وسوف يركز الاتحاد العناية على مساعدة منظمات الزراع فى اعداد طلبات المشروعات والحصول على تمويل خارجى لتنفيذها ·

٤ ـ منظمة العمل الدولية : (ILO)*

تتناول برامج التنمية التعاونية التى تقوم بها منظمة العمل الدولية الجمعيات التعاونية المسجلة رسميا وكذلك الجماعات القائمة على مبادىء المساعدة الذاتية والمشاركة الجماهيرية ، وتنتهج منظمة العمل الدولية فى هذا الشأن نهج منظمة الاغذية والزراعة ، وفى ضوء المتابعة التى قامت بها منظمة العمل الدولية للمؤتمر الدولى الثلاثى الاطراف عن العمالة ، والذى تناول موضوعات توزيع الدخل ، والتقدم الاجتماعى ، وتوزيع العمل الدولى ، من وجهة نظر « الاحتياجات الأساسية » اخذت المنظمة تركز الاهتمام على الجماعات الفقيرة فى الريف والجماعات المهددة بالحاجة فى الحضر ·

ومن العناصر الهامة فى برنامج منظمة العمل التدريب التعاونى الذى يهتم بتنمية الموارد البشرية ونمو الجمعيات التعاونية القادرة على البقاء فى الريف والحضر ومن كافة الأنواع ، ويتجه التدريب الفنى والادارى الى اعضاء مجلس الادارة والموظفين فى المؤسسات التعاونية على كافة المستويات ، وموظفى الأجهزة الادارية ، كما تشجع المنظمة جهود التدريب القومية عن طريق تطوير وتوزيع كتب التدريب التعاونى ، كما ترعى الجهود القومية الرامية الى تحسين سياسات التدريب ومشكلاته الفنية ، وتدعيم التعاون الدولى وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين المؤسسات التدريبية الدولية ، وتبذل فى اطار هذه الأنشطة جهدا خاصا بتطوير كتب

*International Labour Organisation.

ومعدات التدريب والطرق الفنية المناسبة لحاجات الجماعات الفقيرة فى المجتمع بقدراتها التعليمية •

ويتضمن برنامج المعونة الفنية لمنظمة العمل الدولية التدريب والادارة التعاونية كعنصر هام فى البرنامج ، وكان التركيز الأول فى هذا البرنامج ينصب على بذل المشورة للوحدات الادارية الحكومية المنوط بها تخطيط التعاون والاشراف عليه ورعايته وتنميته ، وامتد الآن هذا التركيز الى التعاونيات ذاتها بكافة مستوياتها ، وتقرر المنظمة ان هذا البرنامج سيتوجه مستقبلا الى الجماعات الأضعف ، وستبذل اكبر العناية الى تطوير طرق ادارية واجراءات عمل مناسبة للجمعيات التعاونية التى تخدم الطبقات الأقل حظا فى الريف والحضر بما فيها الجماعات الخاصة من السكان مثل المعوقين ، والريفيين ممن لا يملكون أرضا ، والعمال فى الحضر ، وسيجرى هذا التدريب بالتعاون مع نقابات العمال كلما امكن ذلك •

وتوجه منظمة العمل الدولية عناية خاصة لتطوير المهارات الادارية والفنية فى المناطق الريفية ذات الامكانيات الزراعية المحدودة ، مما يهيىء الظروف لخلق فرص عمل ليست مرتبطة مباشرة باعمال الحقل ، وينتظر ان يستفيد من هذه الجهود افراد الأسر الريفية من النساء وخريجى المدارس الذين لا تتوافر لديهم عادة امكانيات الحصول على ارض وهم مضطرون بالتالى لكسب عيشهم من مهن غير حقلية مثل الحرف ، والصناعات المنزلية، واعمال الانشاءات والصيانة ، وسوف يتجه التشجيع الى انشاء جمعيات تعاونية لتوريد الأيدى العاملة حينما يتاح تنظيم اعمالها فى هذا الشأن مع جهود النقابات والمنظمات العمالية الأخرى •

وتساعد منظمة العمل على استقرار وتنمية المستوطنات التى تنشأ نتيجة للعمل الجماعى وذلك بتشجيع المنظمات ذات الصبغة التعاونية ، وتزداد الحاجة الى هذا النشاط بوجه خاص اذا كان سكان هذه المستوطنات قد جاءوا من القطاعات الأقل نصيبا فى المجتمع مثل صغار الزراع ، ومن لا أرض لهم والبدو ، ويستخدم العمل التعاونى الجماعى أيضا كوسيلة

لتنظيم الشباب فى أنشطة انتاجية تدر دخلا ، وتحتاج هذه المشروعات وأمثالها الى راس مال اولى البدء فيها ولراس مال عامل لأن المستفيدين منها قلما يملكون موارد تغذية تفى بالاستثمارات المطلوبة ، حتى ولو كان المطلوب انشاء جمعية تعاونية متواضعة ، لذلك تعمل منظمة العمل الدولية على توفير بعض الراسمال الاولى أو الرائد فى نطاق مشروعات المعونة الفنية هذه •

وتهدف منظمة العمل الدولية من تشجيعها لتعاونيات المستهلكين الى زيادة القيمة الحقيقية لدخول الأعضاء وفتح منافذ لتوزيع الخدمات الاستهلاكية بشكل اكثر فاعلية لا سيما من اجل الأسر المنخفضة الدخل ، وتشمل خدمات المنظمة فى هذا الصدد المساعدة فى تنظيم التوزيع العادل والفعال للبضائع الاستهلاكية الضرورية والخدمات فى مناطق الريف والحضر ، ومشروعات التأمين التعاونى ، وصناديق الادخار التعاونية ، وتسعى منظمة العمل الدولية الى تنمية التعاون بين النقابات والتعاونيات للنهوض بالجماعات منخفضة الدخل ، وتراعى المنظمة ان تتضمن اغراض التعاونيات الجديدة الاسكان بما فيه تحسين وصيانة المساكن ، والخدمات الاجتماعية نهوضا بمستوى المعيشة خاصة فى مناطق الريف والحضر الأكثر فقرا •

وبوجه عام تؤيد منظمة العمل الدولية التنمية التى لها دور اجتماعى بحيث تساهم الجمعيات التعاونية فى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية لكافة قطاعات السكان حيثما يعيشون ، ولا تقتصر جهود المنظمة على ايجاد فرص عمل مناسبة ومريحة للجماعات الأقل حظا فى السكن مثل المعوقين ، وكبار السن ، وصغار الشبان ، بل تعمل المنظمة ايضا على ادماج هذه الجماعات فى المجتمع ، وتمتد جهود المنظمة أيضا الى مكافحة الأمية والى التغذية ، ورعاية الأسر والطفولة وتنظيم وتوصيل الخدمات باعتبار أن هذه المجالات تتصل بالتعاون وتخدم الأغراض التى تتوخاها المنظمة •

٥ ـ الأمم المتحدة : United Nations

تشمل أنشطة الأمم المتحدة لدعم التعاونيات بحوث السياسات التى تقوم بها ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، والتعاون الفنى عن طريق ادارة التعاون الفنى للتنمية ، وتتبع الادارتان الأمانة العامة للأمم المتحدة فى قطاع انشاء المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، واعد مركز الأمم المتحدة للشركات المتعددة الجنسيات تقريرا مؤقتا عن الاجراءات والترتيبات القانونية والادارية فى مجال حماية افراد المستهلكين على المستوى القومى ، وكان اعداد هذا التقرير فى عام ١٩٧٩ بناء على طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، كما اعد تقريراً آخر أكثر شمولا تضمن مقترحات عن الاجراءات اللازمة لحماية المستهلك ، ومناقشة المجلس فى نطاق نقاشة قبل اختتام عام ١٩٨١ ٠

وتحاول منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة انشاء وتنمية تعاونيات صناعية فى البلدان النامية ودعم التعاون بينها وبين المنظمات المشابهة فى تلك الدول ولهذا الغرض اقامت (اليونيدو) علاقات وثيقة مع الحلف التعاونى الدولى خاصة لجنة العمال المنتجين ومركز تنمية التعاونيات الصناعية والاتحاد المركزى لتعاونيات العمال البولندية ٠

ونظرا لأن الأسباب الأساسية لبطء انتشار الجمعيات الصناعية خاصة فى البلدان النامية هو ضعف تنظيمها وادارتها ، فقد اقبلت اليونيدو على القيام بنشاط مكثف فى مجالات المعونة الفنية والتدريب مستهدفة تحسين مهارات القادة التعاونيين الفنية والادارية ، وتشجيع اليونيدو ايضا عقد اجتماعات بين خبراء الدول المختلفة كتبادل المعلومات الفنية والعلمية ونقل التكنولوجيا فى الميادين الصناعية بغية دعم النواحى الاقتصادية والتكنولوجية للجمعيات الصناعية ٠

وتركز اليونيدو فى اطار جهودها لتنمية التعاونيات الصناعية على دور تلك التعاونيات فى التنمية الريفية خاصة فى مجال الصناعات

الزراعية بما فيها تصنيع المنتجات الغذائية ، وقد نظمت اليونيدو اجتماعا بهذا الصدد عام ١٩٧٩ فى صوفيا بالاشتراك مع الاتحاد المركزى للجمعيات التعاونية البلغارية .

٦ ـ المجلس العالمى لجمعيات الائتمان : (WOCCU)*

يهدف المجلس العالمى لجمعيات الائتمان الى تنمية تعاونيات الادخار والائتمان على النطاق العالمى لا سيما فى الدول النامية حيث يعمل أساسا وبنشاط متزايد على اشراك الجماعات الفقيرة فى هذه التعاونيات ، ويؤدى المجلس معظم عمله من خلال الاتحادات القومية والاقليمية المنتشرة فى معظم البلاد النامية وفى عام ١٩٧٩ انشا المجلس مكتبا لاعداد وتنفيذ المشروعات ، ويتعاون المجلس فى اطار (كوباك) مع الوكالات الثنائية كما يتعاون أيضا مع المؤسسات الدينية والنقابات ليقيم الصلات مع القاعدة العريضة الجماهير فى البلاد النامية ، ومن اهم اعمال المجلس تعبئة الموارد اللازمة لبرامج أعضائه ويعتبر تدريب أعضاء وموظفى التعاونيات من انشطة المجلس الرئيسية ، ويعقد دورات وندوات واجتماعات لقادة التعاون لنشر الوعى بينهم .

ب) وسائل اخرى تساعد بها الأمم المتحدة التعاونيات :

Other United Nations system support for Co-operatives.

١ ـ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : (UNDP)**

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية موردا رئيسيا لتمويل المشروعات التعاونية واستطاع البرنامج أن يساعد فى الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ نحو ١٣٦ مشروعا فى مختلف البلاد تضمن عناصر تعاونية ، وقدم نحو ٥٦٠٠ شهر عمل من خدمات الخبراء التعاونيين ، وعاون البرنامج فى تدعيم الادارات الحكومية والأنشطة التدريبية والتثقيفية والتنمية الزراعية ، ويساعد

* World Council of Credit Unions.
**United Nations Development Programme.

البرنامج فى بدء بعض المشروعات التى يمولهـا بعض المتبرعين ويتولون اتمامها فيما بعد ٠

وأعد المجلس عـام ١٩٧٦ مذكرة فنية اسـتشـارية عن التعـاونيات ليستخدمها موظفو الأمم المتحدة والحكومات وذلك كجزء من جهود المجلس فى تحسين كفاءة وتوعية اعداد وتنفيذ المشروعات ، وقام المجلس عام ١٩٨٠ من خلال (كوباك) بتقييم للمسـاعدات التى قدمها للمشروعات التعـاونية الريفية فى المدة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ وخاصة من ناحية اثرها على التنمية ، وسيعقد المجلس فى ضوء النتائج والتوصـيات الناشـئة على هذا التقييم برنامجا استشاريا للتعاونيات ٠

٢ ـ منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة : (UNESCO)*

تتعـاون منظمة اليونسـكو تعاونا وثيقا مع الحلف التعاونى الدولى وبرامجه الخاصة بمحو الأمية عن طريق التعاونيات ، وتهتم هذه البرامج اهتماما خاصا باحتياجات المرأة الريفية ، وتقدم اليونسكو فى اطار برامجها للرحلات الدراسية المخصصة للقادة التعليمية ، منحا لهؤلاء القادة العاملين فى الحركات التعاونية حتى يتمكنوا من دراسة البرامج التعليمية فى البلاد الأخرى ، وبلغ عـدد المنح التى قدمتها اليونسـكو ٢٤ منحة فى المدة من ١٩٧٨/٧٧ ، من بينها منح لسبع نساء اشتركت ست منهن فى برنامج خاص للثقافة التعاونية للنساء ٠

٣ ـ برنامج الغذاء العالمى : (WFP)**

فى بداية نوفمبر ١٩٨٠ كان برنامج الغـذاء العـالمى يقوم بمسـاندة ٢٢ مشروعا بعض هذه المشروعات مخصص باكمله للتعاونيات ، وبعضها الآخر كانت التعاونيات المشترك الاساسى فى اقامتها ٠

وقد طرحت مساعدات برنامج الغذاء العالمى للتعاونيات على البحث

---

* United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

** World Food Programme.

رسميا امام الدورة الرابعة التى عقدتها لجنة سياسات وبرامج مساعدات الغذاء فى الفترة من ٢٤ اكتوبر الى ٤ نوفمبر ١٩٧٧ ، وبحث خلال هذه الدورة تقريرا عن مساعدات الغذاء والتعاونيات اعد بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ، وتناول التقرير تجارب نحو ٧٠ مشروعا انمائيا تلقت معونات من البرامج ٠

وقد اتضح ان التعاونيات تستطيع زيادة فاعلية مساعدات برنامج الغذاء العالمى بتوصيلها الى المجتمعات الفقيرة ، كما ان مساعدات البرامج من ناحية اخرى تؤدى الى النهوض بالتعاونيات من حيث انها تساعد على تحسين احوال الأعضاء ، وتحسين قدرة الجمعيات ذاتها ، وتبين ايضا ان تقديم العون للتعاونيات فى مشروعاتها بامدادها بالأغذية اللازمة لهذه المشروعات يعتبر من اهم الوسائل ذات الأثر طويل الأجل فى تنمية الجماعات الفقيرة وضمان استمرار المشروع فى تادية أعماله بعد توقف المعونات الغذائية ، وللوصول الى ذلك يتلقى المستفيدين من مساعدات برنامج الغذاء العالمى واثناء فترة هذه المساعدات تدريبا اداريا وتنظيميا على كيفية انشاء وادارة منظمات المساعدة المتبادلة وكيفية ادارتها والمحافظة على قدرتها وبقائها ٠

واذا تضافرت الجهود المبذولة فيما يتعلق بالمعونة الغذائية والمساعدات المبذولة نحو تنمية التعاونيات وتم التنسيق بينها امكن الوصول الى افضل النتائج فى اطار التنسيق الذى ينبغى أن يتحقق بين المساعدات المحلية والخارجية ، ولهذا السبب قامت منظمة العمل الدولية بادخال عنصر المعونات الغذائية فى برامجها وانشطتها حتى تقترن المعونة الغذائية بالجهود الرامية الى تشجيع جهود المساعدة الذاتية من خلال منظمات من الطراز التعاونى ، وبذلك يمكن ضمان الوفاء ببعض (الحاجات الأساسية) والوصول بها الى المجتمع الاكثر حاجة ، وقد أعدت طائفة من مشروعات المساعدة الفنية التعاونية هدفها دعم الأنشطة الانمائية التى يساعدها برنامج الغذاء العالمى ، ومن الأمثلة البارزة على استخدام المعونة الغذائية المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية ووكالة الترويج لدعم الأنشطة الانمائية ومساعدتها بالأغذية فى منطقة الساحل الأفريقى والمشروع المشترك بين منظمة العمل

الدولية ايضا وجمهورية المانيا الاتحادية لتقديم المعونة التنظيمية والادارية لأنشطة التنمية التى يساعدها برنامج الغذاء العالمى فى امريكا الوسطى ، ومشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة العمل الدولية لتقديم الدعم الفنى للمشروع الذى يساعدة برنامج الغذاء العالمى والموجه الى نوادى الأمهات فى بوليفيا ٠

ج) بنـــوك وصناديق التنمية :

Development banks and funds

تقوم بنوك التنمية الدولية والاقليمية كما يقوم عدد من صناديق التنمية باقراض مشروعات التنمية الريفية ، كما تزيد هذه الهيئات من توجيه منحها الائتمانية الى القطاعات الاكثر حاجة ، وبدأ البنك الدولى هذا الاتجاه عام ١٩٧٢ حين أعاد تنسيق سياسات الاقراض التى يتبعها لتصبح فى مصلحة القطاعات الاكثر فقرا وعلى اثر ذلك أخذ البنك الدولى يركز على المشروعات التى يستفيد منها الفقراء فى الريف والحضر ، وبدأت التعاونيات تلعب دورا هاما ومتزايدا فى مشروعات البنك الدولى ، نظرا لأن التعاونيات تدخل غالبا كعنصر من العناصر فى قروض واسعة النطاق فمن الصعب معرفة نتائج هذا الاتجاه الجديد كميا ، غير انه يلاحظ انه فى عام ١٩٨٠ كانت هيئة التنمية الدولية بالبنك الدولى تدرس مشروعات كبرى عددها ١٥ مشروعا تمثـل التعاونيات فيها عنصرا هاما ، وأول مساعدة لمشروعات تعاونية خالصة كانت فى الهنـد ، ومن ناحيـة أخرى يهتم البنـك الدولى فى مشروعاته التدريبية بمشكلات التعاونيات ٠

وتؤدى بنوك التنمية الاقليمية دورا هاما فى مشروعات التنمية الريفية ، ويقدم بنك التنمية الامريكى مساعدات كبرى للتعاونيات ، فقدم فى الفترة من ٧٧ ـ ١٩٨٠ نحو ٤٤ قرضا ومنحا لمشروعات اشتركت فيها التعاونيات ، ويخصص هذا البنك اعتمادا ماليا يقدم منه القروض والمنح والمعونات الفنية للمنظمات التعاونية مباشرة ، وقدم البنك قروضا كبيرة لاتحاد تعاونيات

الادخار والائتمان بأمريكا اللاتينية ، ويقرض بنك التنمية الأسيوى المشروعات التى تشمل عناصر تعاونيـة وآخر قروض قدمها فى هـذا الصـدد كانت لأندونيسيا ٠

وينص قانون الصندوق الدولى للتنمية الزراعية على تفضيل القطاعات الفقيرة من السكان ، وغالبا ما تتجه مشروعاته الى افادة التعاونيات ، وساعد صندوق التنمية الأوربى مشروعات فى بوليفيا اشتركت فيها التعاونيات ، وكذلك مشروعات اخرى فى السودان وتايلاند ، ويقدم هذا الصندوق منحا تستغل على المستوى القومى فى مساعدة المشروعات التعاونية الصغيرة ، وأنشىء صندوق الأمم المتحدة لتنمية راس المال خصيصا لتقديم راس المال للمشروعات التى يستفيد منها غير القادرين،وهو يولى التعاونيات أولوية خاصـة ٠

د) المساعدات الثنائية وغير الحكومية :

Bilateral and non-governmental assistance.

انتهجت معظم وكالات المساعدات الثنائية والمؤسسات غير الحكومية سياسة مكافحة الفقر فى توجيه مشروعاتها ، وادى ذلك فى كثير من الأحوال الى زيادة فى تدفق الموارد لصالح التعاونيات وفائدتها ، واصدرت جمهورية ألمانيا الفيدرالية فى عام ١٩٧٨ عدة مبادىءلتنظيم معوناتها لمنظمات المساعدة الذاتية فى البلاد النامية ٠

وظهر فى السنوات الأخيرة اتجاه لتقديم مساعدات فنية قصيرة الاجل من المشورة بشان عناصر معينة فى العمل التعاونى والسياسة التعاونية ، وواصلت وكالات العون الحكومية مسـاندتها لتنفيذ المشروعات مـن خلال المنظمات التعاونية القومية ، وشهدت المدة من ١٩٧٧ ــ ١٩٨٠ دعما للترتيبات المتخذة فى هذا الشأن فى عدة اقطار مثـل كندا ، وايرلنـدا ، وايطاليـا ، والنرويج ، والمملكة المتحدة ، ولا تزال وكالات المساعدات ثنائيـة الأطراف تعتمد فى جهودها لدرجة كبيرة على اتصالات ومرونة الوكالات غير الحكومية فى تنفيذ برامج التنمية التعاونية ، ففى السويد مثلا يتجه التركيز على دعم

الاتصال (من حركة الى حركة) اى الاتصال المباشر بين الحركات التعاونية والجمعيات التعاونية فى السويد من ناحية وفى البلاد النامية من ناحية اخـــرى ٠

سادسا : ملاحظـــات ختـــامية : CONCLUDING REMARKS

تعتبر الجمعيات التعاونيـــة وسـيلة هامة عن طريقها تنظم الجماهير الخدمات التى تحتاج اليها بتكلفة معقولة وتشترك معا فى تحقيق الرفاهيـــة والتنمية لنفسها ، وهى تناسب بصفة خاصة الفئات الأقل حظـــا ، وتعتبر اطارا يعبر فيه الناس عن مطالبهم ويتحملون جانبا كبيرا من المسئولية فى ادارة المجتمع ، ولذا ينبغى على الحكومات :

أ) ان تهيىء للتعاونيات جوا مشجعا كى تنمو وتزدهر وذلك بانتهاج سياسات اقتصادية مناسبة واصدار تشريعات ترعى التعاون ٠

ب) ان تفسح المجال امام اشكال المنظمات التعاونية فى اطـــار خطط واستراتيجيات التنمية القومية ٠

ج) ان تشجع استخدام التعاونيات لضمان اشتراك الجمهور اشتراكا فعالا فى تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية ٠

د) ان ترســم برامج تنمية تعـــاونية تكفل للشــعب ان يتحمل كامل المسئولية فى ادارة التعاونيات مع زيادة مشاركته باســتمرار فى شــئون المجتمع وبذلك يقل اعتماده على الحكومة ٠

هـ) ان تزود الادارات الحكومية المختصـــة بالتعـــاون بعدد كاف من الموظفين وبالمعـــدات اللازمة والحوافز لتتمكن من النهـــوض بالتعـــاونيات وتوجيهها ، وبحيث يدرك الموظفون ادراكا كاملا مبادىء وأهداف التعاون المتعلقة بالادارة الذاتية والمشاركة الجماهيرية ٠

و) زيادة اعتمـــادات العـــون المـــالى والفنى والادارى والتـــدريبى للتعاونيات ٠

ز) الا تسند للتعاونيات او تنتظر منها أن تؤدى اعمالا لا تملك الموارد اللازمة لأدائها الا اذا قدمت لها العون اللازم ·

ح) أن تراعى تضمين التشريعات المتصلة بالتعاونيات احكاما خاصة تضمن مكانا للجماعات الأقل حظا (بما فيها النساء والشباب ، والمسنون والمعوقين) وخدمتها خدمة فعالة من خلال التعاونيات القائمة ، او انشاء برامج خاصة للفقراء واجراء تغييرات تنظيمية تتيح اشتراكهم الفعال ·

ط) أن تكون على استعداد لدعم الاتجاهات الجديدة على اساس رائد تجريبى واتاحة الوقت أمامها لتظهر النتائج المطلوبة قبل تقرير تعميمها أو تركها ·

هـذا ويجب على وكالات التنمية او الثنائية الأطراف أن تجعل من اولوياتها زيادة المعونات الفنية والادارية والمادية المقدمة للتنمية التعاونية لا سيما للطوائف الأقل حظا وعليها :

أ) توجيه عناية خاصة الى حسن ارشاد خبراء المساعدة التعاونية ورسم المشروعات بشأن دور التعاونيات فى البلاد النامية والملامح الخاصة فى هذا الصدد ·

ب) تستعد للقيام بمشروعات رائدة ودراسات مقارنة مما يلى :

١ ـ الهياكل التنظيمية التعاونية وأعمالها ودورها مما قد يساعد صانعى السياسات فى البلاد النامية على تقرير الاطار التنظيمى والادارى المناسب للتعاونيات ولصالح الفئات الأقل حظا ·

٢ ـ استراتيجيات مناسبة للنهوض بالتعاونيات التى تخدم الفقراء وتزيد اشتراكهم فى صنع القرارات التعاونية ·

٣ ـ العوامل الأساسية الحاسمة فى نجاح اداء مختلف المهام التعاونية ويجب تدعيم دور اللجنة المشتركة لزيادة العون للتعاونيات لتزيد مقدرتها على تنسيق انشطة مساعدات وكالات التنمية الخاصة بالتعاونيات

خاصة فى مرحلة اعداد المشروعات وقد تفيد مساهمة مشروع الأمم المتحدة للتنمية واليونيد واليونسكو من (كوباك) فائدة كبرى فى هذا الصدد ذلك أن اعضاء كوباك يملكون خبرات كبيرة وموضوعية يمكن أن تستفيد منها الوكالات القومية فى اعداد وتنفيذ المشروعات اذا استخدمت بتوسع ، ويمكن دعم قدر كوباك على تبادل المعلومات ومناقشة السياسات بحيث يستفيد منها اعضاء كوباك وكذلك غير الأعضاء فيها ٠

وتستطيع كل الأطراف المهتمة بالتنمية التعاونية ـ بما فيها التعاونيات ذاتها ، والمنظمات الدولية والوكالات الثنائية الأطراف والحكومات ـ أن تزيد جهودها للنهوض بما يلى :

١ ـ نظم الادارة التعاونية والتدريب الملائم لكل بلد من البلدان النامية على حدة وكل طرف على حدة ٠

٢ ـ نظم المتابعة والتقييم الخاصة ببرامج التنمية التعاونية ٠

٣ ـ التعاون بين البلاد النامية فى مجال التعاونيات بما فى ذلك القيام برحلات للدراسة وتبادل الموظفين الكبار وبرامج التدريب المشتركة ٠

الأساليب العلمية والعملية
لتحقيق التكامل التعاوني العربي

• كلمة الباحث

يسعدنى ان اتقدم بجزيل الشكر للادارة العامة للشئون الاجتماعية لجامعة الدول العربية على تفضلها بتكليفى بوضع ورقة عمل تتعلق بالأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل القطاعى التعاونى على مستوى كل بلد وعلى مستوى الوطن العربى ٠

وفى الحقيقة فان التفكير فى مناقشة مثل هذا الموضوع الهام يعتبر على جانب كبير من الأهمية فى مسايرة اتجاهات العديد من مفكرى التعاون وعلمائه الذين يدعون الى تحقيق صرح بنيان التعاون الدولى ، الذى ينبغى أن يقوم على كيانات تعاونية قوية فى مختلف بلدان العالم ، هذه الكيانات التى ينبغى أن تأخذ طريقها نحو التطور على أسس استقرارية ، وتهيىء لأعضائها الفرص المتساوية فى حق التعليم والعيش المستقر والكسب الحلال ، وتساوى بينهم فى الحقوق والواجبات والأعباء الاجتماعية ، وتمنع استغلال طبقة او فئة لطبقة أو فئة أخرى ، وتمكن الجميع من اظهار شخصياتهم الذاتية ، وبذلك يتشجع المجدون وتدفع المنافسة الحرة الشريفة الجميع الى المثابرة والعمل على بلوغ ارقى المستويات ٠

كما ويرى بعض هؤلاء الباحثون ومنهم « شارل جيد » الذى كان يؤمن بأن الجمهورية التعاونية سوف تتحقق حتما ، وكذلك « أرنست بواسون » وغيرهما ٠٠٠ هؤلاء كانوا يرون أن الكيانات التعاونية فى كل دولة على حدة ينبغى عليها أن تعمل من اجل تحقيق المجتمع التعاونى ، ذلك المجتمع الذى يؤمن فيه الأفراد بالتعاون ، وأن التعاون يستطيع أن ينقذ المجتمع من شرور الافكار المبنية على الايمان بالصراع الطبقى كضرورة حتمية ،

وأنه ايجابى لا سلبى ، وبناء لا هدام ، وهو لا ينادى بمجرد الاصلاح مع بقاء الأوضاع ، بل يؤمن أن الاوضاع لن تتغير الا اذا تغير نوع الديمقراطية السائد فى معظم الدول فالتغيير يأتى من داخل المجتمع عن طريق الافراد الذين يتكون منهم المجتمع بحيث ينمو عدد المؤمنين به شيئا فشيئا حتى يشمل الأمة او الدولة كلها دون مباغتة او مفاجأة او هزات ٠

اننا نرجو أن نوجه النظر الى ان هناك شعارا أجمع عليه علماء التعاون فى شتى انحاء العالم تاكيدا لنجاح الحركات التعاونية وهو (اعدوا التعاونيين قبل انشاء التنظيمات التعاونية) ٠٠٠ حيث أن العضوية الواعية المستنيرة والقوى الوظيفية القادرة والمؤمنة بالتعاون يمكن من خلالها تحقيق التوازن فى البنيان التعاونى بأسره من القاعدة حتى القمة ، وايجاد علاقات ديناميكية بين أعضاء التنظيمات التعاونية على المستوى المحلى والاقليمى والمركزى فى اطار من المعايير الأخلاقية والعلمية والقانونية والفنية والمهنية والتنظيمية التى تحدد مسئولية المجتمع ٠

وقد أثبتت الدراسات العلمية المقارنة ان اتباع التنظيمات التعاونية للمنهج العلمى الذى يعتمد على حسن الاعداد وعلى حسن رعاية الدولة فى اطار من التخطيط الذى ينبغى أن يتعرف فيه كل قطاع من قطاعات التعاون على دوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يترتب عليه بالضرورة ارتفاع انتاجية العمل الجماعى والفردى وبالتالى القدرة على تحقيق التكامل التعاونى داخل كل بلد ، وهذا بدوره يفسح الطريق للتكامل الأوسع ، وهو الذى نتطلع اليه فيما يتعلق بتحقيق التكامل التعاونى على مستوى الوطن العربى ٠

وأخيرا فان هذا البحث المتواضع ان هو الا القليل الاقل من الفيض والنبع الغزير الذى تحفل به المكتبة العلمية التعاونية المعاصرة والمستمدة من تجارب الأمم ، راجين أن تسهم الافكار التى وردت به فى اتاحة الفرصة للسير خطوة على الطريق الطويل ، مؤكدين على انه ليس هناك افضل من

العلم سبيلا للتقدم ، واذا اقترن العلم بالأسس الأخلاقية والعقائدية التعاونية المستمدة من شريعة السماء ٠٠٠ فانه يمكن تحقيق التطور وتدعيم صرح البنيان التعاونى على صعيد كل بلد عربى وعلى صعيد الوطن العربى ، فى اطار من المحبة والاخاء ٠

والله ولى التوفيق ؟

دكتور كمال حمدى ابو الخير

المبحث الأول

التكامل التعاونى
والتوعية والتدريب والتثقيف والتعليم

- أصول التعاون فى الاسلام ·
- دور التثقيف والتدريب والتعليم التعاونى ·
- العضوية المستنيرة كأساس لبناء التعاونيات ·

من الجوانب الهامة التى نرجو أن تصل الى عقول وقلوب الانســان العربى ، الايمان بأن التعاون مستمد من شريعة الله سبحانه وتعالى ، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف دون منهج مرسوم ومحدد بكل الدقة والتنظيم ، فالله سبحانه وتعالى يقول « وتعاونوا على البر والتقوى » ويجمع الفقهاء على أن تقديم « البر » على « التقوى » معنى رفيعــا من معــانى الحيــاة المتكاملة ٠

ولعل تفسير الفقهاء لمفهوم « البر » فى الاسلام يعتبر أفصح وأبلغ بيان لتأكيد ما وصل اليه الكثير من علماء المسيحية والاسلام من أن التعاون كفلسفة وتطبيق ، انما يستمد الكثير من تعاليمه وقيمه ومبادئه من شرائع السماء ، فالتعاون أساسا يدعو الى الاخلاق والسلوك الاجتماعى الرفيع والحب والاخاء والمساواة المقترنة بالعدالة ، فى اطار من روح الايثار والتضحية وانكار الذات وتغليب صالح الجماعة ووضع هذا الصالح فوق كل اعتبار ٠

التعاون ونزاهة المعاملات :

والتعاون يدعو ايضا الى شرف ونزاهة المعاملات ، فقد ورد مثلا فى القانون النظامى لوراد روتشديل والمســجل عام ١٨٤١ أن جمعيتهم تتعامل فقط فى الســلع الجيدة ، ولا تتعامل اطــلاقا فى الســلع الرديئة ٠٠٠ وأن الانسان ليقف أمام هذه المعانى وقفة تأمل ، أليست هذه المعانى مستمدة من شريعتنا السمحاء ؟ ٠٠٠ الا يحث الاسلام على العدل فى المعاملات ، فيأمر بايفاء الوزن والكيل وعدم بخس حقوق الناس ٠

يسعدنا أن نقرر أن المكتبة الاسلامية المعاصرة تحتوى على كثير من المراجع التى توضح أثر تعاليم الاســلام فى بناء المجتمع السليم ، بحيث

يتعذر علينا ان نفاضل بين مرجع وآخر والأمر الذى نتطلع اليه هنا ، هو ان يقوم السادة الافاضل من علماء الاسلام بتقديم مزيد من الايضاح عن (التعاون والاسلام) ٠

التعاون والثورة العقلية :

واذا كان علماء التعاون يقررون أن التعاون هو بالدرجة الاولى ثورة انسانية ، تسعى الى تحقيق المجتمع السعيد الذى تتكافأ فيه الفرص تحقيقا للعدالة الاجتماعية ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف الا عن طريق حسن استخدام العقل ، افلا يتفق هذا مع شريعتنا السمحاء ٠٠٠

الا يقول الرسول عليه الصلاة والسلام « لكل شىء آلة وعدة ، وأن آلة المؤمن العقل ٠٠٠ ولكل شىء مطية ومطية المرء العقل ٠٠٠ ولكل شىء دعامة ودعامة الدين العقل ٠٠٠ ولكل قوم غاية وغاية العباد العقل ٠٠٠ ولكل قوم داع وداعى العابدين العقل ٠٠٠ ولكل تاجر بضاعة وبضاعة المجتهدين العقل ٠٠٠ ولكل اهل بيت قيم وقيم بيوت الصديقين العقل ٠٠٠ ولكل خراب عمارة وعمارة الآخرة العقل ٠٠٠ ولكل امرىء عقب ينسب اليه ويذكر به وعقب الصديقين الذين ينسبون اليه ويذكرون به العقل ٠٠٠ ولكل سفر فسطاط وفسطاط المؤمنين العقل » ٠

ومما لا شك فيه ان الاسلام فتح امام العقل البحث العلمى المجرد من كل قيد ، وأن يتدبر الكون وأحداثه ، وان يناقش الاراء ويفاضل بينها ، ويختار منها ما يراه اقرب الى الصواب ، واوفق الى العقل مهتديا فى ذلك كله بقوله تعالى « فبشر عبادى الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ، اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولوا الالباب ٠٠٠ » وانا نجد فى هذه الآية الكريمة شيئا جديدا فى تاريخ العقل ، وخاصة فى تاريخ الديانات ، وهو أن الذين يستمعون الاراء ويتبعون أحسنها ، هم العقلاء وحدهم دون غيرهم٠

الكفاءة والأمانة :

ومن المعانى التى استوقفتنى كثيرا حينما قرات القوانين النظامية التى كانت هديا ومرشدا للرواد التعاونيين الاوائل فى تطبيقاتهم هذا المعنى الذى ورد حرفيا فى قوانينهم وهو « ينبغى أن يتولى ادارة الجمعية مدير كفء أمين ، الا يتفق هذا مع ما ورد فى القرآن الكريم حينما خاطبت احدى ابنتى شعيب اباها مزكية سيدنا موسى عليه السلام فى الآية الكريمة رقم٢٦من سورة القصص : « قالت احداهما يا ابت استأجره ، ان خير من استأجرت القوى الأمين » أى أن شريعتنا السمحة تعتبر القدرة والقوة والأمانة من أفضل السمات التى ينبغى أن تتحلى بها القوى العاملة ، وكذلك من المعانى التى استوقفتنى أنه قد ورد فى القوانين النظامية بجمعية رواد روتشديل نصيحتهم على أنه ينبغى أن يتوافر فيمن ينتخب لعضوية مجلس الادارة « القدرة والحيوية والنشاط والأمانة والايمان بالفكرة التعاونية » ٠٠٠أى أن الرواد الاوائل اهتموا بضرورة توافر مواصفات معينة فيمن يتولى المراكز القيادية التى تتمثل فى عضوية مجلس الادارة ٠٠٠ فهؤلاء ينبغى ان يرتقوا الى مستوى القدرة التخطيطية لهذا النشاط الشعبى ، هذا بالاضافة الى ضرورة التحلى بالأمانة وهى صفة على جانب كبير من الأهمية جعلتهم هناك فى بريطانيا يطلقون على مرحلة مجلس الادارة « اداة الأمناء » أليست هذه المعانى التى قادت هؤلاء الرواد الاوائل الى النجاح مستمدة من شريعتنا السمحاء ، فقد ورد فى سورة النساء « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ، ان الله نعما يعظكم به ، ان الله كان سميعا بصيرا » ٠٠٠ كما ورد فى سورة المؤمنين « والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون » ٠

ويضيق المكان هنا عن ذكر الكثير من الآيات الكريمة التى تؤكد أهمية الأمانة ودورها فى رعاية شئون الناس بصفة عامة وشئون هؤلاء الذين ترتبط مصالحهم بمن وضعوا فيهم ثقتهم ٠

التعاون والتعليم :

ولعل من الأهمية بمكان ان نوضح ان جميع الرواد الاوائل من علماء وقادة الحركة التعاونية قد اجمعوا على أن الجهل اكبر عقبة امام الحركة التعاونية وأنه ينبغى بذل اقصى طاقة ممكنة من اجل محو الامية وتعليم الأعضاء وأنه بغير ذلك لن تستطيع الحركة التعاونية أن تحقق اى هدف من أهدافها ولذلك تجدهم قد خصصوا نسبة مئوية مما يحققونه من فائض التعليم ، ووضعوا الكثير من الحوافز امام الكبار لكى يتعلموا ، ومما لا شك فيه أن الامة العربية تعرف تماما شان التعليم فى شريعة الله ٠

وهناك الكثير من الآيات التى تحض على التعليم ٠٠٠ فلقد كانت اول آية نزلت من القرآن الكريم تشـهد بشان العلم وتأمر به : ولنقرأ معـا من سورة العلق : « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، أقرأ وربك الاكرم الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم » ، هكذا نجد فى أول سورة من سور القرآن الكريم دعوة الى القراءة والتعليم ٠

كما ينبغى علينـا أن نوجه النظر الى الحقيقة التى أكدهـا القرآن الكريم فى اكثر من موضع ٠٠٠ وهى أن نطلب العلم من اهله ٠٠٠ فيقول سبحانه وتعالى « فاسالوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » ٠٠٠ والذكر هنا هو العلم فى رأى جمهور المفسرين ، بدليل قوله « ان كنتم لا تعلمون » ٠٠٠ فانه أمر من لا يعلم أن يسال من يعلم من العلماء ٠

والدين يدعو الانسـان الى أن يتعلم الى اقصى الدرجـات التى يستطيع ان يستوعبها عقله ٠٠٠ فليس هناك حد للعلم او التعلم الذى ينتهى عنده العلم بل ينبغى على الانسـان أن يواصل البحث والدراسـة والتعلم ٠

وجوب التعليم والتعلم :

خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فأثنى على طوائف

من المسلمين خيرا ··· ثم قال « ما بال اقوام لا يفقهون جيرانهم ولا يعلمونهم ولا يعظونهم ولا ينهونهم وما بال اقوام لا يتعلمون من جيرانهم ولا يتفقهون ولا يتعظون ··· والله ليعلمن قوم جيرانهم ويفقهونهم ويعظونهم ويأمرونهم وينهونهم ··· وليتعلمن من قوم جيرانهم ويتفقهون ويتعظون او لعاجلتهم العقوبة » ·

هكذا اعتبر الرسول الكريم بقاء الجاهلين على جهلهم وامتناع المتعلمين عن تعليمهم عصيانا لأوامر الله وشريعته ·

واعلن العقوبة على الفريقين حتى يبادروا الى التعلم والتعليم ·

ومما لا شك فيه أن الحركة التعاونية فى الوطن العربى مطالبة بالدرجة الأولى أن تطبق شريعتنا السمحاء ، خاصة وان الحركة التعاونية فى العالم العربى ترتبط مصالحها بمصالح الغلبية العظمى من المواطنين وهى حركة كبيرة من حيث العدد ··· أى أن جسمها كبير ··· واذا كان العلم هو الذى يمثل العقل ··· فاننى اطرح هذا السؤال ··· أين هو عقل الحركة التعاونية ؟ وهل سعت الحركات التعاونية فى الدول العربية سعيا جادا من أجل ايجاده ؟ ··· ان عقل الحركة يتمثل فى المؤسسات الثقافية العلمية التعاونية بالمفهوم الجامعى المتعارف عليه ·

ومما لا شك فيه أن التطوير التعاونى العالمى قد حقق نجاحا مذهلا نتيجة لأخذه بالعلوم الحديثة ، واذا كان الامر كذلك فان العلماء والمفسرين يؤكدون أن مدلول العلم يمتد لكل علم نافع مفيد للأمة فى شئون الدين والدنيا ··· كما يؤكد العلماء على أن الاسلام يفرض على العالم أن يعلم ·· وعلى الجاهل أن يتعلم ··· وأنه من الواجب على الانسان أن يسعى لتحصيل العلم ··· وعلى الدولة والمجتمع أن تيسر له الوصول الى هذا الحق ··· وبهذا تكون شريعة الاسلام قد وضعت المنهج القويم لمحو الأمية، وكذلك تحفز الكبار لكى يتعلموا ··· وفى شريعتنا السمحاء الكثير الذى يحفزنا على التعاون من أجل الوصول بالانسان العربى الى الايمان بالتعاون كأسلوب للعمل مستمد من شريعة الله سبحانه وتعالى ·

دور التثقيف والتدريب والتعليم التعاونى
فى النهوض بالحركة التعاونية

اعداد التعاونيين :

تعتبر التنظيمات التعاونية فى شتى انحاء العالم من أهم المنشآت التى يتحقق من خلالها تحسين الشئون الاجتماعية والاقتصادية للأعداد الكبيرة من المواطنين الذين يتضامنون بروح من الأخوة الصادقة والعلاقات الانسانية الرفيعة لتحقيق مبدأ (وحدة المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشتركة) ... ومن هذا المعنى فان المواطنين يعبئون جهودهم من أجل تحقيق هذا الصالح المشترك بغض النظر عن اللون او الجنس او العقيدة ويحرصون حرصا تاما على ان لا تتدخل الاختلافات المذهبية أو السياسية فى النشاط الاجتماعى او الاقتصادى للتنظيمات التعاونية .

وتؤمن الحركات التعاونية فى شتى انحاء العالم(*)بالدور الخلاق الذين يمكن أن يؤديه العضو التعاونى المستنير ، والقوى الوظيفية القادرة والمؤمنة بالتعاون ، ومن أجل ذلك وضعوا لأنفسهم شعار « أعدوا التعاونيين قبل انشاء التنظيمات التعاونية » فالتعاونيون يؤمنون بأن الاستثمار فى التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم ، استثمار اقتصادى ، يدفع ويطور

*) Maurice Colombian, Cooperation a workers, Education Manual International Labour Office. Geneva, 1966.
— M. Colombian Cooperatives & Fundamentals of Education Paris. U.N.E.S.C.O. Publication No. 632. 1950.
— M. Eldin., The Importance of Education and the Cooperative Movement, a paper Submitted to the International Conference on Cooperative Education (16th Congress of the International Cooperative Alliance. Zurich, 1946).

المستوى الحضارى للشعوب وعمليات الانتاج ... بل أن هناك اجماع بينهم على أن العائد المالى من التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم اذا احسن توجيهه يفوق العائد من الاستثمار المالى فى مجال النشاط الاقتصادى .

كما وأن التنظيم التعاونى السليم لأى مجتمع من المجتمعات يهتم بقضايا الانسان من المهد الى اللحد ، ويضع فى اعتباره النظرة الشاملة للحركة التعاونية ككل ، فى اطار من النظرة العلمية التى تنطلق من الظروف البيئية والتى تضع فى مقدمة واجباتها تامين التطور الدائم للانتاج التعاونى وتحسين نوعيته استنادا الى تقدم العلم والتكنيك .

ويستهدف التنظيم التعاونى من وراء ذلك ، ليس فقط اشباع حاجات اعضاء التنظيمات التعاونية ، بل ايضا اشباع حاجات الشعب الآخذة فى الازدياد ، ولتأمين التطور المتكامل الجوانب لجميع أوجه النشاط التعاونى وخاصة وأن التنظيمات التعاونية تواجه منافسة عاتية من القطاعات المناظرة الاخرى ، وعلى وجه الخصوص « الشركات المتعددة الجنسيات » والتى يهدد نشاطها التعاونيات . ولذلك وجدنا أن الحلف التعاونى الدولى قد اضاف مبدأ جديدا الى المبادىء التعاونية وهو « مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والاقليمى والدولى » .

رواد التعاون والتعليم التعاونى :

يرجع الاهتمام بالتعليم التعاونى الى التعاونيين القدامى الذين امنوا به ، ورأوا فيه وسيلة ناجحة لاقامة مجتمع تعاونى سليم ، فبذلوا جهودا محمودة نحو نشر التعليم بوجه عام والتعليم التعاونى بوجه خاص ، وتعتبر مدرسة نيولانارك التى اقامها روبرت اوين مثلا حيا لما بذل من جهود فى هذه الناحية .

وقد قام هؤلاء التعـاونيون القدامى بطبع كتب ومذكرات واصـــدار مجلات والقاء محاضرات على زملائهم التعاونيين لشرح القواعد والاسس

التى تقوم عليها الحركة التعاونية ٠ وكان من اهدافهم اقامة مدارس وكليات تعاونية وذلك قبل أن يؤسس رواد روتشديل جمعيتهم المشهورة ٠

ونحن اذا القينا نظرة على مصدر الحركة التعاونية الحديثة ، لرأينا ان رواد روتشديل قد اهتموا بالتعليم منذ قيام نظامهم ، فقد ورد فى نظام الجمعية انها « ستسعى فى اقرب فرصة الى تنظيم قوى الانتاج والتوزيع والتعليم والادارة ٠

وكانت جهودهم فى هذا الجانب تسير فى تناسق يتفق مع أغراض الحركة المثالية بل لقد اتسعت هذه الجهود حتى كان من آثارها انشاء وادارة مكتبة ، يذكرهوارس جريلى عنها أنها كانت تحتوى على خمسة آلاف مجلد من الكتب المختارة بعناية ، وعلى غرفة للمطالعة مزودة بالصحف والمجلات يقرؤها الأعضاء وعائلاتهم بالمجان ، وكذلك نظموا فصولا دراسية مسائية فى الوقت الذى كان فيه التعليم الاولى الاجبارى لا وجود له ، وكان هناك كثير من التعاونيين القدامى لا يعرفون القراءة والكتابة ، فأقيم لهم نظام تبادل المعرفة لتثقيفهم ومحو اميتهم وذلك بأن يقوم الملمون بالقراءة والكتابة من الأعضاء بالتدريس لزملائهم الاميين ٠

ولقد عقدت مؤتمرات سنوية فى مختلف المدن الانجليزية للعناية بالناحية التعليمية فى الحركة التعاونية ، فلم يخل مؤتمر من هذه المؤتمرات من قرار يطالب فيه الجمعيات التعاونية بصفة عامة ، والأجهزة التعاونية المسئولة عن رعاية الحركة بصفة خاصة ، يبذل اقصى الجهود لنشر التعليم التعاونى والعمل على تدريس المواد التى تنفع التعاونيين ٠

ويضيق بنا المكان هنا عن استقصاء الجهود التى بذلها التعاونيين لابراز اهمية التعليم بصفة عامة ، والتعليم التعاونى بصفة خاصة ، ويكفى لابراز هذه الاهمية أن نذكر فى هذا الشان ما قاله احد التعاونيون :

(*) « قيل عن التعاون أنه حركة اقتصادية تسعى الى تحقيق اغراضها بوسائل تعليمية • ونحن اذا عكسنا العبارة وقلنا أن التعاون حركة تعليمية تسعى الى تحقيق أغراضها بوسائل اقتصادية لاستقام المعنى وكان نصيبه من الحق نصيب ذلك القول » •

وقد آمنت الحركة التعاونية فى شتى انحاء العالم بأن التعليم التعاونى هو سبيلها الى خلق مواطنين صالحين لأمتهم ، يسند بعضهم بعضا بروح بعيدة عن الانانية والانتهازية ، شعارها الفرد للمجموع والمجموع للفرد ، بل آمنت بانه الضمان للسير بالحركة فى الاتجاه السليم ، فعمدت بكل الوسائل الى نشر مبادئه ونظرياته ، وكيفية تاسيس جمعياته وتنظيماته وادارتها •

ولم تقتصر على هذا ، بل انشأت لذلك مدارس ومعاهد تعاونية وضمنت برامجها المواد التى ترتبط بالتعاون ارتباطا وثيقا ، وتكفل تخريج اعضاء مزودين بثقافة علمية تكفل لهم النجاح فى المسئوليات التى يضطلعون بها داخل الحركة ، ويكاد يجمع التعاونيون على أن خير وسيلة لنجاح الحركة التعاونية هو نشر التعليم بصفة عامة والتعليم التعاونى بصفة خاصة ، وفى هذا المعنى يقول احد كبار التعاونيين « هـ • الدن » وهو من السويديين :

« اذا اتيحت لنا فرصة أن نبدأ حركتنا من جديد ، وكان علينا ان نختار بين أحد شيئين : البدء دون رأس مال ، ولكن بموظفين وأعضاء مستنيرين ، ، أو البدأ برأس مال كبير وموظفين غير واعين ، فان تجاربنا تملى علينا أن نختار الطريق الاول » •

ولا شك ان التعاونى السويدى يعنى بقوله « دون رأس المال » رأس المال الكبير •

---

*) W.P. Watkins, Cooperative Education & World Citizenship in "Review of International Cooperation, 26th year No. 5, May 1933. P. 183;" It was been Said that Cooperation is an economic movement employing educational action. The Statement would be no less true if it were reversed. The cooperative is an educational movement employing economic action.

والتعليم التعاونى يعنى بالتدريب الى جانب عنايته بالثقافة التعاونية ، والمقصود بالتدريب ، التدريب الشامل لجميع عناصر الحركة ابتداء من العضوية فى الجمعيات الى مناصب مجالس الادارة فيها ، وتحرص الدول التى تأخذ بأسباب التقدم على العمل لسد هذا النقص فى حركتها ، وليس ادل على ذلك من أنه عندما عقد الحلف التعاونى مؤتمرا بانشاء مكتب اقليمى فى المنطقة ليساعد على تدريب العمال التعاونيين وعلى تزويد الحركة بالكتب والافلام وعلى اختيــار بعض الشــباب للتعلم فى البلدان التى تتميز بقوة الحركة التعاونية فيها ٠

ونكاد نعتقد أن الحركة التعاونية فى مجتمعنا العربى المعاصر لن تبلغ نصيبها من التقدم والنجاح الا اذا كان هناك تجاوب عام نحو نشر الثقافة التعاونية فى شتى مراحل التعليم ، بمعنى أن تبدأ الثقافة التعــاونية فى المرحلة الاعدادية بتلقين الجيل الجديد المبادىء التعاونية طبقا للاساليب العصرية الحديثة فى التعليم ثم يزداد قدر هذه الثقافة فى المرحلة الثانوية حتى تبدأ المرحلة الجامعية ، وهنا يجب أن تعمل الجــامعات كما تعمــل زميلاتها فى الخارج ، على اخراج قادة للقطاع التعاونى لا يقل مستواهم فى هذا النوع من التعليم عن مستوى ما تخرجهم للقطاعات الاخرى ، على ان يكون القادة على جانب كبير من الايمان برسالة الحركة التعاونية وأهدافها ودورها الفعال فى بناء المجتمع الحديث ٠ فان هذا الايمان هو الذى يجعلهم يقبلون عن طيب خاطر أن يربطوا مستقبلهم بها ، ولا يترددون فى التقدم للعمل فيها ، فمما لا شك فيه أن الحركة التعاونية اشد ما تكون حاجة الى هذا الدم الجديد الذى يغذيها بكفايته وحيويته ونشاطه ٠

ويحسن أن تكون هناك علاقة مستمرة وثيقة بين الجامعات والحركة التعاونية ٠ ولا شك أن الجامعات ترحب بالتعاون مع الهيئات التعاونية فى بحث مشاكلها وايجاد الحلول لما يقابلها من صعاب ٠ كما أنه لا شك فى ان قوة الحركة التعاونية فى الخارج ترجع الى هذا الاتصال الوثيق ، وكثير

من الابحاث التى أخرجتها الجامعات فى الخارج تدل على مدى قوة هذا الاتصال والتعاون ٠

ويحسن كذلك أن تعمل جميع الأجهزة الارشادية فى الدولة على التعاون مع الأجهزة التعاونية العليا فى نشرالتعليم والثقافة التعاونية ، فتبذل مع الاتحادات اقصى جهودها فى هذا الميدان ، وقد يكون من المفيد فى هذاالشان أن تتعاقد الاتحادات مع الصحف الواسعة الانتشار على استئجار ركن معين فيها تتابع فيه نشر أخبارها ٠ ولها بعد ذلك ، وعندما تنمو الحركة ويشتد عودها ، أن تستقل بصحف ومجلات خاصة ٠

وهناك فئة على جانب كبير من الأهمية يحسن الانتفاع بها فى هذا المجال ، وهى : فئة الوعاظ والائمة وغيرهم ممن يقومون بدور التوجيه والارشاد فى الشعب فهؤلاء ينبغى أن تطور معلوماتهم وتنظم لهم دراسات سريعة يلمون فيها بحقيقة الحركة وأهدافها ونظمها لكى يستطيعوا عن طريق اتصالهم اليومى بعامة الشعب ان يثقفوهم ويبصروهم بحقيقة الحركة وأهدافها ٠

واذا أضفنا الى ما تقدم تطوير البرامج الاذاعية والتليفزيونية حتى نخصص جانبا منها لنشر الفكرة فى برامج خفيفة يستسيغها الشعب تارة ، والأحاديث التى يقدمها بعض المتخصصين تارة اخرى ، لأمكن عن طريق كل ذلك أن نعوض ما فاتنا ، وأن نامل خيرا فى اقامة مجتمع تعاونى على أساس سليم نفخر به فى القريب ان شاء الله ، بل ان الامل كبير فى أن تقوى الحركة فى أمتنا العربية وأن تمتد بعد ذلك جهودنا التعاونية لمساعدة المتطلعين الينا من شعوب افريقيا وآسيا ٠

الحلف التعاونى الدولى ومبدا التعليم :

لعل من الاهمية بمكان ، أن نوضح أن المفاهيم الخاطئة التى سادت فيما مضى فى كثير من الدول النامية ، سواء فى افريقيا او أسيا او أمريكا اللاتينية ، فيما يتعلق بالتعليم التعاونى ، واعتباره فى كتابات التعاونيين

من المبادىء الثانوية ، الأمر الذى يترتب عليه أن الحركات التعاونية فى هذه الدول لم تقم بجهد ملموس فيما يتعلق بنشر التعليم التعاونى على مستوى اعضائها او اعضاء مجالس اداراتها ، او الأحياء التى تتواجد فيها ، او الاتصال بالحكومات لكى تجعل من التعاون مادة ضمن مواد الدراسة فى مختلف مراحل التعليم ، او اقامة معاهد وكليات تعاونية ٠٠٠ الى غير ذلك من وسائل نشر التعليم والثقافة على كافة المستويات كل مستوى بالقدر المناسب له ٠٠٠ وكان من نتيجة ذلك أن الجمعيات التعاونية فى هذه الدول نشات وقامت على أساس عضوية غير واعية وغير مستنيرة وغير عارفة بحقيقة التعاون وفلسفته واهدافه ، الأمر الذى ادى الى فشل الجمعيات التعاونية فى مختلف هذه الدول ٠

وفى الحقيقة ، فان جهودا عديدة بذلت من اجل الكشف عن الخطأ السائد فى هذا المجال ، واوضحت خطأ تقسم المبادىء الى مبادىء أساسية وثانوية ، وخطأ اعتبار التعليم التعاونى من المبادىء الثانوية ، وأنه لاينبغى اطلاقا أن يحدث خلط للمفاهيم نتيجة للمناقشات التى دارت فى مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى فى اعوام ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ فيما يتعلق بالمبادىء التى ينبغى أن تتوافر فى قمة التنظيمات التعاونية فى مختلف الدول والتى تريد ان تنضم للحلف التعاونى الدولى ، وكانت آراء اللجان تطالب باعتبار المبادىء السبعة وحدة واحدة لا تتجزأ ، استنادا الى أنها من اساسيات القانون النظامى لجمعية روتشديل ، غير أن المندوبين البريطانيين بحجة اختصار المبادىء نادوا بامكان ادماجها فى اربعة مبادىء ٠٠٠ الأمر الذى دفع اللجان الى تكرار توضيح أهمية وحدة المبادىء السبعة ، ثم تاكيد أنه اذا كانت شروط الانضمام الى الحلف الدولى تتطلب ضرورة توافر المبادىء الاربعة الاساسية الاولى ، الا أن جميع الجمعيات التعاونية مطالبة بتطبيق المبادىء السبعة (*) ، لأنها وحدة واحدة لا تتجزأ ٠

*) رجاء التكرم بالرجوع الى التقارير الصادرة عن الحلف التعاونى الدولى :
International Cooperative Alliance Congresses 1902 - 1982.

واحقاقا للحق ، فان كثيرا من الدول النامية وعلى راسها الهند ومصر قامت بجهد مشكور فى هذا المقام ، واقامت ندوات علمية لتسهم بقدر فى توضـيح اهمية التعليم ووضـعه فى مقدمة المبادىء اذا أردنا للتنظيمات التعاونية التقدم والنجاح ٠

كما وأن من الجهود المشـكورة فى هذا المقام ، ما قامت به جـامعة كاليفورنيا بامريكا ، اذ أنها كلفت أستاذين عالمين من أساتذتها فى الاقتصاد الزراعى وهما : بروفسور هـ٠١٠ أردمان و بروفسور ج٠م٠ تنبلى للقيام ببحث موضوع المبادىء التعاونية وعلاقاتها بنجاح او فشل الجمعيات ٠٠٠ ونشرت جامعة كاليفورنيا هذا البحث فى نشرة خاصة تحت رقم ٧٥٨ من نشرات البحوث التجريبية فى المجال الزراعى لجامعة كاليفورنيا ٠٠٠ وقد تضمن هذا البحث الرجوع الى مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى ، وأن ما دار فيه يؤكد وحدة المبادىء التعاونية السبعة ، وأن عدم الاخلال بها فيما مضى ، ووفقا ، للظروف التى كانت قائمة وقتئذ تعتبر من أساسيات نجاح الجمعيات ، وان التعليم التعاونى ابتداء من الجهود التى بذلها « روبرت أوين » الذى اطلقوا عليه نبى التعاون فى العالم » الى الجهود التى بذلها « دكتور وليم كنج » ٠٠٠ الى الجهود والاساليب العلمية التى قام بها رواد روتشديل ٠٠٠ الى جمهور رواد علماء التعاون فى العالم (*) ٠٠٠ جميع هذه الجهود تؤكد ان التعليم التعاونى كان فى طليعة ما اهتموا به ، وأنه ساعد على نجاحهم ، غير أن العالمين الأمريكيين اكدا ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة فى العالم تتطلب ضرورة اضافة مبادىء الى المبادىء التعاونية واقترحا اضافة أربعة مبادىء جديدة لنجاح الجمعيات هذه المبادىء هى : القدرة التمويلية فى اطار الهيكل التعاونى القانونى ، والاستناد الى جهاز قوى للمحاسبة والمراجعة ، وكفاءة الادارة ، والقيادة النشطة ٠

---

*) نرجو التكرم بالرجوع الى الفصول التى تتعلق بهذا الموضوع فى مراجع الأستاذ الدكتور / كمال حمدى أبو الخير وعلى وجه الخصوص تطور التنظيم التعاونى ـ الناشر مكتبة عين شمس ٠

وقد ادت هذه الجهود جميعا الى أن يستجيب الحلف التعاونى لهذه الاصوات التى تنادى بالحق بضرورة تصحيح الاوضاع والمفاهيم على صعيد البنيان التعاونى الدولى ككل ، بدلا من هذه الجهود الفردية التى تبذل فى كل مجتمع على حدة ، وكان أن اتخذت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الحلف التعاونى الدولى قرارا فى عام ١٩٦٣ باعادة بحث موضوع المبادىء التعاونية ، خاصة وأن الفترة التى أعقبت دراسات الحلف السابقة فى عام ١٩٣٧ قد صاحبها تطورات كثيرة على الصعيد العالمى ، هذا بالاضافة الى انضمام العديد من الدول التى ينبغى أن يسمع رايها فى هذا المجال ... وقد اتبع الحلف نفس الاسلوب الذى اتبع فى المؤتمرات السابقة التى ناقشت مبادىء التعاون من حيث توجيه استمارات الى التنظيمات التعاونية فى شتى أنحاء العالم، ثم القيام بتحليلها وتبويبها واستخلاص النتائج منها .

والذى يعنينا فى هذا المقام ان الردود اكدت أهمية التعليم التعاونى وأنه اذا كانت هناك مبادىء أساسية للتعاون ، فان أهم المبادىء الاساسية هو مبدأ « التعليم التعاونى » وأنه ينبغى على الجمعيات التعاونية أن تخصص الاعتمادات اللازمة للتعليم التعاونى ، وأن تمتد جهودها فى هذا المقام ، ليس فقط الى الأعضاء والقوى الوظيفية العاملة فى التعاونيات ، بل الى الجمهور العريض أيضا ، وينبغى أن يتضمن التعليم التعاونى ، المبادىء والتطبيقات وعلى وجه الخصوص أساليب الممارسة الديمقراطية والنشاط الاقتصادى ، ولذلك اقر الحلف فى مؤتمره الذى عقد بفيينا فى عام ١٩٦٦ ، أن التعليم التعاونى يعتبر مبدأ من المبادىء التعاونية التى ينبغى تطبيقها .

وفيما يلى المبادىء التعاونية الدولية التى اقرها الحلف فى مؤتمره السابق الاشارة اليه فى فيينا عام ١٩٦٦ :

أولا : ينبغى أن تكون العضوية فى التنظيمات التعاونية عضوية اختيارية للجميع ، كما وينبغى أن تتاح هذه العضوية بدون قيود بغض النظر عن المراكز الاجتماعية ، أو الانتماءات السياسية ، أو الاختلاف فى المعتقدات الدينية ، وأن تتاح هذه العضوية لهؤلاء الذين يرغبون فى

الاستفادة من خدمات الجمعية ، وتكون لديهم الرغبة الاكيدة فى قبول وتنفيذ مسئوليات العضوية •

ثانيا : التنظيمات التعاونية تنظيمات ديمقراطية وعلى هذا الاساس فان جميع شئونها ينبغى ان تدار باشخاص منتخبين او معينين باسلوب ينبغى ان تتوافر فيه الحصول على موافقة الأعضاء ويكونون مسئولين امامهم ·· وينبغى على الأعضاء فى التعاونيات المحلية ضرورة تطبيق حق المساواة بين الاعضاء جميعا بمعنى ان يكون لكل عضو صوت واحد ، وينبغى عليهم ان يشتركوا فى القرارات ذات التاثير عليهم او على جمعياتهم ·· اما فيما يتعلق بالجمعيات ذات المستوى الاعلى فان الادارة فيها ينبغى ان تتحقق باسلوب ديمقراطى بالاسلوب الذى يتناسب مع شكلها •

ثالثا : اذا كانت هناك فائدة لراس المال ، فان راس المال ينبغى ان يحصل على فائدة محدودة •

رابعا : اذا تحقق فائض نتيجة لعملية المتاجرة فى الجمعية فان هذا الفائض من حق اعضاء الجمعية ، وينبغى على الجمعية ان تقوم بتوزيعه على الأعضاء باسلوب تتجنب فيه الجمعية امكانية ان يكسب احدهم عائدا على حساب الآخرين ··· ويمكن الوصول الى هذا الهدف عن طريق قرارات الاعضاء التى يراعون فيها ما ياتى :

ا) تخصيص احتياطى لتدعيم معاملات الجمعية التعاونية •
ب) تخصيص احتياطى للخدمات العامة •
ج) توزيع عائد للاعضاء يتناسب مع معاملتهم مع الجمعية •

خامسا : ينبغى على جميع التنظيمات التعاونية ان تخصص احتياطى لتعليم الاعضاء والقيادات التنفيذية ، والقوى العاملة ، وكذلك للجمهور عامة ، على ان يتم التعليم فى ضوء مبادىء التعاون واساليبه الفنية سواء اكانت اقتصادية او ديمقراطية •

سادسا : ينبغى على جميـع التنظيمـات التعاونية من أجل حسـن خدمة مصالح اعضائها والمجتمعات التى تعمل فيها ، ينبغى عليها أن تتعاون بأسلوب واقعى وفعال مع التنظيمات التعاونية الاخرى على الصعيد المحلى والقومى والدولى •

مفهوم العضوية فى التعاونيات :

تعتبر العضوية فى الجمعيات التعاونية عنصرا على جانب كبير من الأهمية ، ويعتبر الاعضاء قوام الحركة فى هذه الجمعيات ، من حيث أنهم المورد الأول الذى يمد الجمعيات بالمال عن طريق الاكتتاب فى أسهم رأس مالها ، ولهذا توجه الحركة التعاونية فى شتى أنحاء العالم اهتمامها بالبحوث التى تزيدها معرفة بأعضائها ودخولهم وقدراتهم الشرائية لكى تتمكن على ضوء هذه الدراسة من انتهاج أفضل الوسائل لخدمتهم فى حدود تلك القدرات ورسم سياستها التوسعية على قدر استعداد هؤلاء الأعضاء للمساهمة فى التمويل ٠

والواقع أن زيادة العضوية فى الجمعيات التعاونية فى كثير من البلدان العربية تتوقف الى حد كبير على المزايا المادية التى ينتفع بها الأعضاء من وراء انضمامهم الى هذه الجمعيات ، واذا كان لنا أن نضرب مثلا من الماضى يلقى بعض الاضواء على أساس العضوية التعاونية فى الحركة التعاونية الاستهلاكية فى مصر مثلا (*) ، فننا نرجع الى ظروف انتشار التعاونيات الاستهلاكية فى الحرب العالمية الثانية حيث بلغت الزيادة فى عدد الأعضاء عام ١٩٤٣ نسبة مقدارها ٣٨٨٪ وهى أعلى نسبة سجلتها الحركة التعاونية الاستهلاكية فى مصر ٠

والواقع أن هذه الزيادة الكبيرة ليست نتيجة لازدياد الوعى التعاونى ، والايمان برسالة التعاون ، بل كان تحقيقها عقب اعلان سياسة الحكومة نحو الاستعانة بالجمعيات التعاونية فى توزيع السلع الضرورية مما يدل بوضوح

(*) رجاء التكرم بالرجوع الى كتاب « التنظيم التعاونى » للدكتور / كمال أبو الخير ـ الناشر مكتبة عين شمس ٠

على أن الانضمام الى هذه الجمعيات كان بدافع الرغبة من الأعضاء فى ضمان الحصول على السلع غير المتوافرة فى السوق الحرة بالأسعار الرسمية ، بل ان منهم من كان يقدر الفرق بين سعر البيع فى الجمعية والسعر فى السوق السوداء ، فيجد انه يحصل على فرق اكبر من قيمة السهم الذى يشترك به فى الجمعية ٠

وقد كانت هناك فرصة سانحة امام الحركة التعاونية الاستهلاكية فى عام ١٩٤٣ وما بعده لتدعيم مراكزها ونشر الدعاية لها ولرسالتها ، ذلك لأن الأعضاء ، وان كانت الحاجة الملحة قد دفعتهم الى الاكتتاب فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، والانتظام فى سلك عضويتها ، الا ان ذلك قد تم فى صور الية ، فلم يكن العضو يفهم من انضمامه للجمعية اكثر من أن السهم الذى يحمله يخول له حق شراء السلع التموينية بالأسعار الرسمية ، بينما كان يتعذر عليه الحصول عليها بهذه الأسعار اذا تعامل مع بعض المصادر التى تتاجر فى السوق السوداء ، حيث يجد نفسه مضطرا الى دفع اثمان تفوق بكثير الأسعار الرسمية ، وهذا مالاتطيقه موارده المحدودة ، ومن ثم كان يتعين فى رأينا على القائمين بشئون الحركة التعاونية الاستهلاكية ان ينتهزوا هذه الفرصة لنشر الوعى التعاونى ، وتفهم الأعضاء المبادىء والأهداف التعاونية وكيف انهم بانضمامهم الى الجمعيات التعاونية ، والمساهمة بأكبر قدر فى تمويلها ، وولائهم فى التعامل معها ، وحرصهم على التمسك بحقوقهم من حيث هم اعضاء تتمثل فيهم الادارة العليا ، يعملون على دعم بناء الصرح التعاونى ، وصيانة هذا الموئل الذى يجدون فيه اداتهم الفعالة فى تحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية فى كل الظروف ، لا فى الظروف العسيرة التى اوجدتها الحرب وحدها ٠

اننا نرجو أن نوجه النظر الى ان اعضاء الجمعيات اذا فهموا رسالتها حق الفهم ، وعلموا علم اليقين ، انهم جزء من الجهاز الذى يسير امورها ، وانها ملك لهم جميعا ، يستطيعون بتضامنهم وتعاونهم وسيادة روح الولاء بينهم أن يسيروا بالجمعية قدما الى النجاح ، فاذا واجهت الجمعية بعض

المتاعب او الصعاب ، لم ينفضوا عنها ، ولم يقصروا تعاملهم معها على جانب معين من السلع كما هو الحال عندنا ، وانما يعملون متضامنين فى سبيل تذليل هذه المتاعب وتلك الصعوبات واعتقد ان هذا الفهم الوعى لا يمكن اضاءة الأذهان بهما بين عشية وضحاها او بين يوم وليلة ، بل ذلك يتطلب بذل الجهود الصادقة المستمرة قبل تاسيس الجمعية وبعدها •

الاتحادات ونشر الوعى :

لا شك ان العبء الأكبر لنشر الوعى التعاونى يقع على عاتق الهيئات العليا ، كالاتحادات التعاونية الاقليمية والاتحادات التعاونية المركزية والاتحادات العامة وجمعيات الجملة فان ذلك هو سبيل الاطمئنان الى ان القاعدة التى تستند عليها الحركة قوية ومتماسكة مستعدة لبذل اقصى الجهود فى سبيل السير بالحركة نحو تحقيق اهدافها ، فان فى تحقيق هذه الأهداف تحقيقا لصالح الاعضاء الاقتصادية والاجتماعية •

وفى هذا يرى علماء التعاون ان ولاء الاعضاء الذى يعتمد على فهمهم لسياسة الجمعية ومشاكلها ، وعلى الشعور بانهم اصحابها ، وعلى مشاركتهم فى ادارة شئونها ، يعينها كثيرا على مواجهة ما قد يقابلها من صعاب ، اما عدم الشعور بالمسئولية ، فانه يجعل هؤلاء الاعضاء يتعاملون مع الجمعية عندما تكون الريح مواتية ، والأمور تسير وفق مصالحهم الخاصة ، ولكنهم سرعان ما ينفضون عنها اذا ما واجهتها أول بادرة من العواصف والأزمات • ولو فكروا مليا ، لعرفوا أن كثيرا من المشروعات تتعرض لمثل هذه الأزمات فى بعض فترات حياتها ، ولكن على قدر قوة العلاقات بين الأعضاء ، وعلى قدر تماسكهم وتآزرهم فى الوقوف بجانب جمعيتهم اثناء هذه المآزق والمتاعب يمكن العمل على الخروج منها ، وتحقيق النجاح الدائم •

ومما يؤسف له أن الجمعيات التعاونية فى كثير من البلدان العربية نشأت وقامت – ولا تزال تقوم – على اكتاف عضوية ضعيفة ، لا تعرف

حقوقها وواجباتها ، وحقيقة اهداف الرسالة التعاونية التى تستظل بلوائها ، وليس ادل على ذلك من ان ٥٨ر٢٤٪ من مجموع الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى مصر فيما مضى والتى اجرينا بحوثا علمية عليها قد اوضحت ان هذه الجمعيات تقل العضوية فيها عن ٢٠٠ عضو ، وان عددا من الجمعيات يمثل نسبة ٥٨ر٢٤٪ يقل الاعضاء فى كل منها عن ٤٠٠ عضو اى ان ١٦ر٤٩٪ من مجموع الجمعيات الاستهلاكية ذات عضوية تقل عن ٤٠٠ عضو ٠

كما يتبين لنا من البحوث التى اجريناها ان نسبة العضوية فى مختلف انواع الجمعيات تكاد تفوق فى معظمها نسبة رؤوس الأموال ، وذلك يظهر لنا مدى ضعف مساهمة اعضاء الجمعيات فى رؤوس اموالها ، وقد يرجع ذلك الى ان هؤلاء الاعضاء لا يجدون فى هذه الجمعيات من عوامل النجاح، ما يغريهم بالاكتتاب فى مزيد من الاسهم ٠

والمعتقد انه يجب على الجهات الادارية المختصة فى البلدان العربية ان لا تسمح بتأسيس جمعيات الا اذا توافر لديها من الامكانيات ـ وبخاصة ما يتعلق منها براس المال ـ ما يسمح لها بتحقيق اهدافها ٠ واذا كان المشرع التعاونى يجد غضاضه فى تحديد حد ادنى لراس مال الجمعيات التعاونية يتناسب مع متطلبات النشاط الاقتصادى فى الثمانينات بحيث لا يتم شهرها الا بعد تمام استيفاء هذا النصاب ، فاننى لا أرى مانعا من احالة الامر على الاتحادات التعاونية الاقليمية ، او من يقوم مقامها ، لأنها من حيث ما يجب أن يتوافر لديها من البحوث والدراسات والنتائج تستطيع أن تعرف فى ضوء البيئة والظروف المحيطة ما اذا كانت الجمعية المزمع تأسيسها تستطيع ان تحقق اهدافها اولا ؟ فاذا اجاز الاتحاد الاقليمى تأسيس الجمعية اتخذت اللجنة التأسيسية بالاشتراك مع الاتحادات الخطوات اللازمة نحو اشهارها تدعيما للجهود التى ينبغى أن تبذل على كافة المستويات من اجل استكمال البنيان التعاونى بشتى قطاعاته ومنها الاتحاد التعاونى العام ،

او قمة البنيان التعاونى فى الدولة التى قد تأخذ بمفهوم الاتحـاد وجمعية الجملة فى نفس الوقت ٠

تيسـير سبل العضوية :

واكاد اعتقد ان عدم كفاية راس المال فى الجمعيات التعاونية يرجع الى افتقار الجمعيات التعاونية الى العضوية المسـتنيرة والى ان القوانين التعاونية سواء القديمة منها او الحديثة تنص على ان الأسهم اسمية ثم ان العضـو ــ وان كان له حق التنازل عن اسهمه لأى شخص آخر ــ عضو فى الجمعية او غير عضو يجد صعوبة فى العثور على الشخص الذى يرغب فى شراء الأسهم منه ، ثم يجد صعوبة اخرى فى انتظار موافقة اعضاء مجلس الادارة على هذا التنازل ٠

وعندى ان الأفضل ان ينص المشرع التعاونى على تعدد أنواع الأسهم التى يسمح للأعضاء بالاكتتاب فيها ، بحيث توجد منها أنواع يسهل على الأعضاء استرداد قيمتها عندما تلجئهم الظروف الى ذلك ، وقد اتبع هذا النظام فى بعض البلدان الأجنبية التى تتميز بقوة الحركة التعاونية كانجلترا مثـلا ٠

ومما لا شك فيه ان الحركة التعاونيـة الحاليـة فى كثير من البلدان العربية ورثت تركة مثقلة بالأعباء فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية عامة والاستهلاكية خاصة ، اذ ان هنـاك عددا كبيرا من الجمعيات التعاونيـة المسجلة عاطلة ، او فى حكم العاطلة ، وهناك عدد آخر ليس لديه من نشاط سوى التعامل فى المواد التموينية ٠

ولهذا فقد أصبح الشعب يتلقى بالحذر كل الأصوات التى ترتفع لتطالبه بالانضمام الى هذه الجمعيات وكيف لا يتلقى هذه الأصوات بالحذر وقد ضاعت اموال كثيرة من اكتتبوا فى أسهم راس مال هذه الجمعيات ، وكان معظمهم من الطبقة المتوسطة ذات الدخل المحدود ، هذا بالاضافة الى ما منى به كثير من هذه الجمعيات من الفشل والخسائر ٠

وينبغى علينا الا ننسى ان التعاون نشأ وازدهر فى ظل مبدأ حرية الانضمام ، وحرية التعامل وان التوفيق بين الديمقراطية التعاونية والكفاءة الاقتصادية يتطلب نشر الثقافة التعاونية ، والأهداف التعاونية حتى ترسخ فلسفتها فى نفوس واذهان افراد الشعب ، فيشعرون بجديتها ، ويقبلون على الانضمام الى الجمعيات التعاونية بعقيدة قوية وايمان راسخ واتباع للنظم التى تقررها الجمعيات بقصد تيسير انضمام الاعضاء اليها، فاذا تطلبت القوانين النظامية دفع اقساط فى مواعيد معينة ، قاموا بواجبهم فى ذلك عن طواعيه واختيار وعن شعور صادق بأنهم يمارسون حقوقهم فى مجتمع ديمقراطى وعن احساس بتقدير المسئولية الملقاه على عاتقهم من حيث انهم المالكون للجمعية ، واصحاب السلطة العليا فيها ، ولا شك ان ذلك يتطلب جهودا ضخمة ، ودعاية واسعة تنفذ الى اعماق اذهان افراد الشعب ، وهذا يتطلب تضافر جميع الاجهزة المسئولة – سواء اكانت حكومية او تعاونية – للعمل على رسم الخطط والوسائل التى تعين على تحقيق هذا الهدف العظيم ، وبذلك تتكون الجمعيات من عضوية فاهمة واعية تستطيع ان تطمئن الى دوام تعاملهم اذا ما احسنت الجمعيات القيام بنشاطها . ويهمنا أن نؤكد أن اهتمام الحركة التعاونية بدوام هذا التعامل يجب أن لا يقل عن اهتمامها بتوفير ما يحتاج اليه من أموال ، ومن هذا المنطق نرى أن كافة الجهود ينبغى أن تبذل لكى تصل بالاعضاء الى حسن تفهم العقيدة التعاونية عقليا ووجدانيا ، واسهاما فى جميع اوجه النشاط الذى هم اصحابه ومديروه .

المبحث الثانى

التكامل التعاونى ورعاية الدولة

- الجمعية التعاونية والتعريف القانونى
- الدولة كمنشئة وراعية للتعاون
- تدابير رعاية الدولة

مقدمة فى تعريف « الجمعية التعاونية » و « القانون التعاونى »

نوقشت العـلاقة بين الدولة والتعاونيات مرارا عديدة فى كثير من المؤتمرات والمؤلفات (*) • والواقع ان هذه العلاقة تعتبر موضوعا متشعب الأطراف ، ورغم انها مسالة ليست بالجديدة ، الا انها مازالت تحتل مكانا على جانب كبير من الأهمية •

ويتناول هذا البحث بالمناقشة والتحليل ناحية واحـدة فقط من ذلك الموضوع المتعدد الجوانب وبالتحديد : الدور الذى يمكن أن يؤدى التشريع التعاونى فى اطار سياسة الدولة للتنمية التعاونية •

ويدل مجرد اختيار هذه الناحية موضوعا للبحث على أن دور القانون التعاونى فى هذا الصدد يمكن ان يعتبر كاداة لتنفيذ خطة الحكومة لرعاية التنمية التعاونية ، ومن ثم فان غرض مناقشاتنا التالية هو محاولة معرفة انسب الأشكال التى يصاغ فيها القانون ليصبح اداة فعـالة ، او بعبـارة اخرى كيف يسن أو يصدر القانون التعاونى ليتوافر بمقتضاه اطار قانونى منـاسب للجمعيات التعاونية ، ويقود فى نفس الوقت خطـوات الاجهزة الحكومية فى سعيها لرعاية التنمية التعاونية بطريقة مجدية •

ويلاحظ ان الجمعية التعاونية هى غرض التشريع ومحله ، وهى أيضا الهدف الذى تتجه اليه الرعاية الحكومية ، ولذا ينبغى تعريف « الجمعية التعاونية ، وتحديد مضمونها اذ كثيرا ما يستخدم هذا المصطلح بمعانى كثيرة مختلفة ، الامر الذى يتطلب بعض التوضيح •

---

*) Co-operative Law as an Instrument of State-Sponsorship of Co-operative Societies.
Marburg/Lahn, Federal Republic of Germany, 1974.

ولم تكن الجمعيات التعاونية فى أصل نشاتها مؤسسات انبثقت من نصوص قانونية ، بل كانت ظاهرة اجتماعية واقتصادية ، فقد تالفت الجمعيات الأولى قبل ان يظهر القانون التعاونى الى حيز الوجود ، وابتكر رواد الحركة التعاونية الاوائل هذا الشكل التنظيمى من واقع تجاربهم العملية ، فلم يكن من المستساغ لديهم ان يقصروا نشاطهم على نشر الآراء النظرية او التبشير بفلسفة التعاون ، بل راوا انه من المحتم ان يثبتوا عملا ان ارائهم قابلة للتطبيق ، وانها تتفق مع قواعد السلوك الانسانى الأساسية والقوانين الاقتصادية •

اى ان فكرة الجمعية التعاونية تطورت من المحاولات المبذولة لمواجهة المشكلات العملية الانسانية والاقتصادية ، وكانت الملامح المميزة لهذا الشكل التنظيمى الجديد على النحو الذى صاغه بها زعماء التعاون فى تعبيرات مثل :

- المساعدة الذاتية •
- الادارة الذاتية •
- المسئولية الذاتية (شولز - ديليتش) •

او فى مجموعة من المبادىء كالتى اعلنها رواد روتشديل - او المبادىء التى صاغها الحلف التعاونى الدولى فيما بعد (*) والتى منها :

- العضوية الاختيارية •
- الادارة والرقابة الديمقراطية •
- عدالة توزيع النتائج الاقتصادية الناشئة عن الجهد المشترك •

وحين تتناول العلوم التعاونية الحديثة مسألة تعريف الجمعيات التعاونية فانها لاتبنى هذا التعريف على أساس الآراء أو المبادىء ، بل تقيمه على اساس البناء التنظيمى المتميز لتلك الجمعيات التى تتصف بطبيعة مزدوجة ، فهى جماعة من الناس ، وهى مشروعات •

---

*) Report of the ICA Commission on Co-operative Principles. International Co-operative Alliance, London, 1967.

وتتألف الجمعية التعاونية طبقا للتعريفات الحديثة من أربعة عناصر اساسية تحدد بنيانها (*) ٠

ـ انها جماعة من الناس لهم مصلحة اقتصادية واحدة على الأقل وعضويتها متميزة (جماعة تعاونية ـ مبدأ الباب المفتوح) ٠

ـ أن الدافع للناس الى العمل فى جماعة هو رغبة كل منهم فى تحسين اوضاعه عن طريق التضامن ، ومساعدة الذات ، أو المساعدة المتبادلة ٠

ـ أن الوسيلة لتحقيق هذا الهدف هى انشاء مشروعات يمولونه ويديرونه معا (المشروع التعاونى) ٠

ـ هدف هذا المشروع التعاونى هو النهوض بالأوضاع الاقتصادية لمشروعات الاعضاء أو اسرهم (قانون الجمعيات الصناعية والادخارية لعام ١٨٥٢ فى بريطانيا العظمى ، وكذلك قانون الجمعيات التعاونية البروسى عام ١٨٦٧ ، كانت الجمعيات التعاونية قائمة فعلا فى تلك الاقطار ، وكان المشرعون يعلمون الهدف الذى من أجله يوضع القانون ، واستطاعوا أن يقيموا مناقشاتهم على اساس الشكل التنظيمى الذى نشأ فى الدوائر الاجتماعية والاقتصادية وأن يستخدموا المبادىء التعاونية كدليل لهم فى عملهم ٠

وجاء اصدار القوانين التعاونية اعترافا رسميا من جانب الدولة والحكومة بالجمعيات التعاونية بوصفها شكلا ينظم المساعدة الذاتية على أساس من التضامن بعد أن أثبتت التجربة العملية ان هناك احتياجا حقيقيا لمثل هذا النوع من المنظمات ٠ وكان من أهم الواجبات التى يقوم بها المشرعون وقتئذ ، هو تقديم صياغة قانونية للتنظيمات التعاونية خاصة بها ، تسهم فى تحقيق اهدافها ، وتساعد فى نفس الوقت على تنمية العضوية فى الجمعيات التعاونية ٠٠٠ هذا مع ضرورة مراعاة انه ينبغى ان يتوافر فى هذه الصياغة

*) The Legislator and the Co-operative, in : Fourth International Conference on Cooperative Science, Vienna, 1963.

تحقيق مفهوم هام ، وهو أنه اذا تصرف أى انسان طبقا لقانون التعاون ، فان هذا يعني انه تصرف ايضا طبقا للمبادىء التعاونية •

ونظرا لأن الجمعيات التعاونية هى تجمعات اختيارية من الأفراد فقد اعتبرت فى المحاولات الاولى داخلة فى نطاق القانون المدنى ، وكان يجب ـ طبقا لمبادىء قانون الجمعيات والشركات ـ أن يشمل قانون التعاون ضمانات يمكن عن طريقها الاطمئنان الى تحقيق العديد من الاهداف ، ومن بينها ضمانات لتحقيق ما يأتى :

ـ امكان تحقيق هدف الجمعية (النهوض بالاعضاء) بطريقة فعالة •

ـ حماية أعضاء ودائنى الجمعية بقدر الامكان من اساءة استخدام هذا الشكل القانونى للتنظيم •

واقتصرت مشاركة الحكومة بالنسبة لهذه الجمعيات ، وبموجب القانون المدنى ، على اجراء التسجيل والغاء التسجيل ، اما التصرفات الحكومية الاخرى فلا تتم الا بناء على طلب الجمعية او اعضائها (مثل تعيين مجلس ادارة مؤقت لحين انتداب مجلس ادارة جديد) •

الدولة كمنشئة وراعية للجمعيات التعاونية :

١ ـ الجمعية التعاونية التى ترعاها الحكومة كموضوع للتشريع :

منذ بداية القرن العشرين اتخذت حكومات كثير من البلدان اجراءات هدفها تشجيع تأسيس وتنمية الجمعيات التعاونية ، ففى البلاد التى يكون الافراد على درجة كبيرة من الضعف أو على غير استعداد لياخذوا زمام المبادرة او حيث لا تتوافر الحدود الدنيا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى لابد منها لقيام التعاونيات ونموها ، كان لابد للدولة أن تمنح الجمعيات التعاونية مزيدا من المساعدات فضلا عن الاطار القانونى المناسب •

وقد أثار ذلك سؤالا ظل موضع المناقشة لسنوات طويلة هو : كيف ينبغى على الحكومة أن تقدم المساعدات ؟ ••• وأى شكل يجب أن تتخذه الاجراءات الحكومية التشجيعية ؟ ••• ولا يمكن الاجابة على هذه الاسئلة الا بعد معرفة وتحديد هدف الرعاية الحكومية ، وبعد ايضاح النتيجة التى يفترض أن تحققها المعونة الحكومية والاجراءات التشجيعية وبسطها بجلاء تام ، وفى هذا الصدد ينبغى ألا يغيب عن الاذهان ما سبق قوله فيما يتعلق بتعريف « الجمعية التعاونية » •

أ) تحديد أهداف الرعاية الحكومية للتعاونيات :

من بين الأسباب الرئيسية التى تحفز الحكومات الى الاهتمام بالنهوض بالتعاونيات وتنميتها سبب هام يتعلق بما اشتهرت به تلك الجمعيات من أنها ـ كقاعدة عامة ـ أداة ذات فاعلية لمواجهة وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وعنصرا ايجابيا للتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وتقوم هذه الشهرة اساسا على ما حققته الجمعيات التعاونية الأوربية وما قامت به لتنشيط الجماعات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا ، وتحديث أشكال الانتاج والتجارة

التقليدية ، فاذا قصد من رعاية الحكومة للجمعيات التعاونية وتطويرها الوصول الى مثل تلك النتيجة ، فهنا يكون هدف التشجيع الحكومى وبالتالى هدف التشريع التعاونى متجها الى الجمعية التعاونية بوصفها تنظيما ينفذ فكرة المساعدة الذاتية المتبادلة التى اوضحناها آنفا ، وعلى ذلك يجب ان تتضافر كافة الاجراءات الحكومية وتتسق مع هذا الهدف ، والا فان عدم توافر التنسيق قد لا يمكن التنظيمات التعاونية من بلوغ اهدافها المرجوة ٠

وتكتسب الجمعيات التعاونية التى من هذا النوع مقدرتها على تطوير قوتها الخاصة كمنظمات للمساعدة الذاتية المتبادلة من اهتمام أعضائها الصادق بوجوب عمل شىء ما من اجل مصلحهم الخاصة ، وهم حين يعملون معا بطريقة منظمة ومع الآخرين الذين لهم نفس الاهتمامات والمصالح يمكنهم تنمية شئون كل عضو بمفرده وتحسين وضعه الاقتصادى وبالتالى تنسحب تلك النتيجة على الاعضاء جميعهم ، وعلى الجمعية التعاونية ، ومن ثم يصبح الأمر مساهمة غير مباشرة فى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للوطن كله ٠

وعليه يجب أن تتجه كافة الاجراءات الرعاية الحكومية الى مساندة مبادرات الافراد ، وحفز اهتمامهم بالعمل الجماعى ، بحيث تعمل تلك الاجراءات على توافر المناخ الاجتماعى والاقتصادى اللازم لنمو التعاون مع توفير أدنى المتطلبات الضرورية لهذا الغرض ٠

وقد ترمى رعاية الدولة للتعاونيات الى هدف آخر ، اذ قد تتخذ الجمعيات أدوات لتنفيذ وادارة نظام الاقتصاد الذى تخططه الدولة وتشرف عليه ، وفى هذه الحالة لا يصبح الغرض من الرعاية تشجيع المبادرة الفردية بقدر ما هو تنظيم لجهاز ادارى دقيق وكفء ، فهنا تقوم الحكومة بتخطيط وتحديد أهداف الجمعيات التعاونية ومدى وظروف عملها ، اى ان مصلحة الاعضاء الخاصة لن تكون – بوجه عام – الحافز الرئيسى على المشاركة النشطة بالجهود الشخصية والمساهمة المالية فى سبيل تطوير الجمعية

التعاونية ، ولذلك لابد من اجراءات أخرى لضمان استمرار العمل الجماعى مثل العضوية الاجبارية والتعامل الاجبارى بيعا أو شراءا أو فرض الرقابة الادارية على الجمعية ، مع ما فى هذا من مخالفة لمبادىء التعاون •

ولا شك أن الاطار القانونى المناسب ، للجمعيات الخاضعة لاشراف الدولة ، تختلف عن النظام القانونى الذى يوضع لارشاد الجمعيات القائمة على أساس المساعدة الذاتية المتبادلة وعليه فلا مناص من البحث عن حلول جديدة ربما تنبثق عن التجارب المستفادة من أوضاع التعاونيات فى البلاد الاشتراكية وفى ظل الاقتصاد الموجه مركزيا •

وعندما تقرر الحكومة التدخل لرعاية التنمية التعاونية فالطريق امامها اما تشجيع التعاونيات القائمة على المساعدة الذاتية المتبادلة واما رعاية الجمعيات الخاضعة للاشراف الحكومى ، ويجب أن يعلم المشرعون ما هو الاتجاه الذى تقرره الحكومة بشأن التنمية التعاونية قبل البدء فى وضع قانون التعاون وحتى تأتى صياغته مناسبة لتحقيق سياسة الدولة التعاونية وتنفيذها عملا وتطبيقا •

ب) الاطار القانونى للجمعيات التى ترعاها الدولة :

اذا قررت الدولة تشجيع ورعاية الجمعيات القائمة على المساعدة الذاتية المتبادلة ، ففى امكان المشرعين السير على منوال القوانين التعاونية فى أوربا الغربية واستخدامها كمثال تشريعى الى حد كبير ، خاصة فيما يتعلق بالجمعيات القائمة مثلا ، لكن اذا أريد وضع قانون لجمعيات ترعاها الحكومة ، فهنا يختلف الوضع عن المثال الاوربى ، اذ يجب ان يتضمن القانون « احكاما » تنظم اجراءات الرعاية التى تنتهجها الحكومة وتحدد العلاقة بين الجمعيات التعاونية من ناحية وبين الوكالة الحكومية التى تقدم تلك الرعاية أو غيرها من الأجهزة الحكومية المختصة بالتنمية التعاونية من ناحية أخرى ، وعليه فمن الضرورى اضافة بعض عناصر القانون العام الى التشريع التعاونى التقليدى (الكلاسيكى) ليناسب التعاونيات التى ترعاها الدولة •

ويختلف قانون التعاون الأوربى الكلاسيكى ، عن قانون التعاونيات التى ترعاها الدولة بفارق آخر هو ان القانون الأول يحكم شئونا تعتبر مستقرة بغير تغيير لفترة من الزمن ، بينما الثانى مقصود به النهوض بالتطور المتجه نحو خلق ظروف لم توجد بعد لكنها تعتبر مرغوبة ، وفى هذه الحالة يصبح القانون أداة لاحداث تغيير فى وضع معين على أن يقوم المشرعون بتعديل القانون فيما بعد حينما يقع التغيير المطلوب فعلا .

وظل « قانون التطوير » (*) هذا فى السنوات الاخيرة موضع البحث والدراسة من جانب بعض اساتذة القانون الفرنسيين ، لأنه يوضح تماما الملامح المميزة التى يجب أن تتصف بها الاجراءات التشجيعية فى ميدان المساعدة الحكومية من اجل تنمية التعاونيات ، فهى احكام قانونية تنظم مرحلة انتقالية من التطور ثم ينتهى مفعولها بعد فترة من الزمن .

فان كان هدف رعاية الحكومة هو المعاونة فى انشاء تنظيمات المساعدة الذاتية التعاونية التى تستطيع بعد فترة محددة من الزمن ان تعمل بمفردها غير معتمدة على معونة خارجية ، وجب أن تتجه كافة الاجراءات التشجيعية الحكومية الى خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية الكفيلة بوضع فكرة المساعدة الذاتية المتبادلة موضع التنفيذ العملى .

اى أن تدابير الحكومة للنهوض بالتنمية التعاونية ينبغى ان :

- تكون مؤقتة لا دائمة .
- تؤكد بقوة على الأثر التربوى وليست ادارية بحتة الا فى الاحوال الاستثنائية .
- تشجيع المبادرات الفردية والعمل الجماعى بدلا من اعاقة القرارات الاستقلالية بوضع أحكام تفصيلية فى القانون او اللوائح او باخضاع نفاذ

---

*) See, L'Organisation Coopérative au Séngal by M. Camboabies Paris, 1967.

كل قرار هام للموافقة المسبقة من جانب الجهاز الحكومى ، أو بمنح معونات بدلا من تشجيع العمل على المساعدة الذاتية المتبادلة ٠

ويواجه واضعو القانون صعوبات جمة فى محاولتهم الجمع بين الاحكام القانونية ذات الطبيعة الدائمة التى تتناول بناء الجمعيات من الوجهة التنظيمية وبين التدابير ذات الطبيعة المؤقتة المتعلقة بالعون الحكومى ، وفى سعيهم لتاكيد الناحية التربوية للرعاية الحكومية ، وكل ذلك فى قانون واحد، والواقع أنه من المتعذر تحقيق هذه المقاصد من قانون الجمعيات التعاونية وحده ويتطلب رسم الاطار القانونى الوافى والمحيط بشئون التعاونيات التى ترعاها الحكومة اعداد وثائق رسمية متعددة من بينها ما يأتى :

- بيان مكتوب عن أهداف سياسة الحكومة فى التنمية التعاونية ٠
- قانون للجمعيات التعاونية يحكم البناء التنظيمى لتلك الجمعيات ويحدد مدى التدابير الحكومية للنهوض بالتنمية التعاونية ٠
- ديباجة فى قانون الجمعيات التعاونية توضح المبادىء التعاونية التىتعترف بها الدولة وتقبلها كقاعدة للتشريع التعاونى ٠
- لوائح تحدد بدقة واجبات وسلطات وتنظيمات الجهاز الحكومى المختص بالتنمية التعاونية ٠
- نظام وظيفى للعاملين فى البرامج الحكومية للرعاية والتنمية التعاونية ، ويجب أن يوضح هذا النظام بحيث يضمن اجتذاب عدد كاف من ذوى الكفاءة القادرين على الاضطلاع بهذه الاعمال والاحتفاظ بهم ٠

وينبغى أن تصاغ كل هذه التدابير طبقا لفكرة واحدة تنتظمها جميعا وتنهض على أسسها ، وهى أن كافة تلك التدابير تشكل فى مجموعها التشريع التعاونى المطلوب للتعاونيات التى ترعاها الحكومة ٠

٢ - مثال تطبيقى مستمد من نظام التعاون البريطانى الهندى :

اعتنقت حكومة الهند فى عام ١٩٠٠ الفكرة التى عرضها الاستعمار

البريطانى وهى فكرة تشجيع الجمعيات التعاونية والنهوض بها وتنميتها عن طريق الرعاية الحكومية ، واصدرت لهذا الغرض تشريعا تعاونيا ظل منذ ذلك الحين مثالا اتبع فى القوانين التعاونية بمعظم البلدان التى خضعت للادارة البريطانية ، وتوضح هذه التجربة التى ما زالت مطبقة حتى الآن فى ميدان الرعاية الحكومية للتعاون ، الامكانيات والمشكلات الناشئة عن الفكرة المشار اليها ، وتعتبر مصدرا مثاليا يفتح امام القانونيين ميدانا فسيحا للدراسة والبحث . (*)

وعند اعداد قوانين التعاون الهندية فى عام ١٩٠٤ ، ١٩١٢ احس المشرعون بمدى صعوبة مهمة وضع احكام لنوع من التنظيمات لم يكن موجودا فى الهند ، ولم يكن معروفا فى هذا الصدد الا بعض افكار واعتبارات نظرية ومناقشات حول ما اذا كانت المنظمات المرجوة يمكن أن تعمل فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى تلك الفترة .

ووضع المشرعون القانون على أساس الفكرة الاتية (**) :

كان الهدف النهائى من مشروع القانون هو اقامة تعاونيات على النمط الأوربى ، اى غايتها المساعدات الذاتية المتبادلة ، ولهذا الغرض انشئت وكالة حكومية خاصة مهمتها النهوض بالتنمية التعاونية ، ويرأس هذه الادارة التعاونية موظف يسمى « مسجل الجمعيات التعاونية » اسند اليه العمل على نشر فكرة التعاون والمساعدة فى انشاء الجمعيات التعاونية الجديدة ، وتقديم النصح والمشورة للجمعيات المسجلة ، ومنح القانون للمسجل سلطة تسجيل الجمعيات الجديدة ، ومراجعة حساباتها ، وحق الغاء تسجيل الجمعيات التى يتضح أنها غير قادرة على البقاء والعمل ، وكان له أيضا حق التحكيم فى جميع المنازعات داخل الجمعيات أو فيما بينها .

*) A Manual of Cooperative Law and Practice by M. Digby and B.T. Sarridge Cambridge 1967.

**) The Law and Principles of Cooperation by H. Calvert Calcutte 1959 ? Report of the Committees on Cooperation in India — 1915.

ورأى المشرعون أن مهمة ادارة التعاون من حيث دورها التربوى ينبغى ألا تكون دائمة ، بل على الادارة أن تسلم هذه المهمة الى منظمات الحركة التعاونية بعد الوصول الى مرحلة معينة من التطور والنمو ٠

ولم يكن مسموحا لموظفى ادارة التعاون الا بتقديم النصـح فقط فلم يمنحوا اية سلطة تخول لهم اجبار الافراد على الانضمام للجمعيات التعاونية، أو عقاب من لا يستمع لنصائحهم ، وكان المفروض ان يتلقى المسجل ومعاونوه تدريبا خاصـا ليتمكنوا من اداء واجبـاتهم المحـددة لهم غير أن كل هـذه الافتراضات التى قامت عليها فكرة « النظام التعاونى البريطانى الانجليزى التقليدى » لم ينص عليها ، لا فى قانون الجمعيات التعاونية ، ولا اى وثيقة اخرى قانونية ملزمة ٠

وترتب على غياب التحديد الواضح لواجبات وسلطات ادارة التعاون العدول تدريجيا عن فكرة النظام التعاونى البريطانى غير المكتوب ، وتم ذلك أولا فى الواقع العملى ، ثم فى القوانين واللوائح التعاونية فيما بعد ٠

ومن ناحية اخرى ، فان فكرة توقيت الاجراءات الحكومية لرعـاية التعاونيات بالمرحلة الاولى للتنمية فحسـب وقصرها عليها كانت صـعبة التنفيذ عمليا ٠

ففى معظم بلاد افريقيا وآسيا الناطقة بالانجليزية لم تتقلص واجهات وسلطات ادارة التعاون حسبما رسم لها فى البداية ، بل زادت كثيرا وتوسعت كثيرا بمرور السنين ،وتبدل موقف المسئول التعاونى من مجرد ناصح ومشير ، الى مشرف له سلطة اصدار الاوامر والاجبار على تنفيذها والتدخل تلقائيا فى اعمال الادارة اليومية للجمعيـات التعاونية ، والعمل باسـمها ونيابة عنها ٠

ولم يحاول أحد تغيير هذا الموقف الا مؤخرا حين عادت بعض الأقطار ـ ولا سيما أقطار أفريقيا الشرقية ـ الى النظام الاصلى السابق للرعاية

الحكومية ، وعمدت تلك البلدان الى التأكيد مرة أخرى على الصفة التربوية للرعاية الحكومية ، والنص عليها صراحة فى التشريعات التعاونية ·

٣ ـ تقسيم واجبات الدولة المختلفة فى نطاق فكرة التعاون الذى ترعاه الدولة :

منذ صدور أول قانون للتعاون فى الهند عام ١٩٠٤ ظلت ادارة التعاون التى يرأسها المسجل أو المفوض السلطة الوحيدة المختصة بجميع التدابير المتعلقة بالرعاية الحكومية للتنمية التعاونية فى جميع « بلاد القانون العام المشترك » Common Law Countries فى افريقيا وآسيا ·

وبزيادة سلطات وواجبات موظفى ادارات التعاون وتجاوزها المهمة الاولى الأصلية المتمثلة فى التشـجيع ، والنصح ، ومراجعة الحسابات ، والتحكيم ··· امتدت هذه السـلطات الى الاشراف واصـدار القرارات والتدخل مباشرة فى ادارة الجمعيات المسجلة ، ومن ثم أصـبحت مباشرة كل هذه الاختصاصات من جانب جهة واحدة موضع شك وتساؤل عما اذا كان ذلك هو افضل السبل والحلول ، فربما تثور المشكلات من اجراء الجمع بين الناحية الاقتصـادية والناحية التربوية فى تنمية التعـاونيات وكذلك مراجعة الحسابات فى يد وكالة واحدة ، وخاصة حين يكون لموظفيها سلطة تجعلهم ذوى تأثير على صـنع القرار داخل التعـاونيات التى يفترض أنهم يراجعون حساباتها بوصفهم مراجعين محايدين ·

ولمواجهة هذه المشكلات اقترحت المنظمة الافريقية الآسـيوية لاعادة التنمية الريفية (*) AARRC فى مسـودة نموذجية لقانون الجمعيات التعـاونية قدمته فى نيروبى عام ١٩٦٦ انشـاء ثلاث هيئات بدلا من هيئة واحدة ·

ـ ادارة للتنمية التعاونية يعهد اليها باعمال نشر التعاون وتشجيعه بالمعنى الواسع بحيث يشمل ذلك التعليم والتدريب والارشاد والمعونات المالية

*) Afro Asian Rural Reconstruction Organization.

للتعاونيات ، على أن يتولى رئاسة هذه الادارة لجنة مستقلة يعين أعضاؤها الوزير المختص ، وبعد فترة انتقالية يجب أن يصبح تشكيل اللجنة بالانتخاب من منظمات القمة التعاونية •

ـ ادارة للتعاونيات تتولى بصفة مستمرة اعمال تسجيل الجمعيات التعاونية والغاء هذا التسجيل وحصره وتوفير كافة المعلومات والبيانات وتبويبها •

ـ محكمة تعاونية مهمتها الفصل فى المنازعات داخل الجمعيات وفيما بينها •

ويلاحظ أن العديد من مشروعات منظمة العمل الدولية اتبعت فكرة مماثلة من حيث فصل وظائف تشجيع التعاون تحت رعاية الدولة عن الوظائف الادارية ، وطبقت المنظمة هذا النظام منذ سنوات فى مشروعاتها بساحل العاج Ivory Coast والكمرون Cameroon حيث اقيمت مراكز لتنمية المشروعات التعاونية تولت اعمال النهوض بالتعاون التى كانت فى الأصل من اختصاص ادارة التعاون بوزارة الزراعة (*) •

وتهدف كل هذه التدابير الى غرض طويل الأمد هو الاعداد لتشكيل منظمات قمة تعاونية قادرة على العمل ، وتدعيم القائم منها فعلا بطريقة منتظمة •

٤ ـ مشكلة الموظفين :

يرتهن نجاح أو فشل كافة التدابير الحكومية الرامية للنهوض بالتنمية التعاونية على المؤهلات والمواصفات التى يتحلى بها الموظفون القائمون بالتنفيذ الى حد كبير جدا •

---

*) Revival of the Cooperative Movement in the Ivory Coast, Cooperative Information, ILO 2/1971.

وتتناول اختصاصات موظفى الادارات الحكومية القائمة برعاية التعاون الكثير من الواجبات والتى منها :

- الناحية التربوية من عملهم التى تتناول التعليم والتدريب والارشاد.

- الواجبات الكثيرة ذات الصفة المؤقتة والتى ينبغى عليهم القيام بها بطريقة تمهد لانتقالها وئيدا ، ولكن فى ثبات واستمرار الى اشخاص ومؤسسات يجب تشجيعها على تولى تلك الامور ، لكى تعتمد على نفسها بمجرد ان تصبح قادرة على ذلك .

- الحاجة الى استخدام وسيلة الاقناع بدلا من اصدار الاوامر الادارية .

- واخيرا وليس بآخر ضرورة تحصيل الخبرة الفنية اللازمة .

ويتضح بجلاء عند استعراض تلك الواجبات أنه من الصعب العثور على عدد كاف من الموظفين الذين تتوافر فيهم الصفات والمؤهلات اللازمة للاضطلاع بها .

ولا يمكن حل المشكلة بتعبئة موظفين من الادارات الحكومية المختلفة ، بل يجب تدريب متخصصين فى التنمية التعاونية ، ومرشدين ، ومراجعى حسابات تعاونية ، كل من نطاق عمله وما يرتبط به من أوجه نشاط مختلف.

ومن ناحية أخرى يجب أن توضع شروط التوظيف وجداول الاجور والمرتبات بطريقة تشجع العناصر الجديدة على الالتحاق بالعمل وتأخذ مؤهلاتهم الخاصة فى الحسبان ، ولا سبيل غير ذلك لامكان الاحتفاظ بالموظفين ذوى المؤهلات الممتازة والتدريب الجيد داخل وكالات التنمية التعاونية ، ويعتبر هذا جانبا من التدابير التى ينبغى أن تبذل للاحتفاظ بهم بدلا من أن يهربوا الى منظمات اخرى وهم المتخصصون المدربون ، وينطبق ذلك بوجه خاص على مراجعى حسابات التعاونيات .

تدابير رعاية الدولة للتعاون وادماجها فى التشريع التعاونى :

على المشرعين ان يحددوا الطرق والوسائل لادماج تدابير رعاية الدولة للتعاونيات فى القوانين التعاونية ، فاذا كانت التدابير موضوعة لكى تكون سارية المفعول لفترة من الزمن وبصفة مؤقتة ، فعندئذ يجب أن يظهر فى نص القانون بجلاء الحد الزمنى لهذه الفترة المؤقتة ، ومن الضرورى أيضا اظهار الناحية التربوية فى المعاونة الحكومية للتعاونيات على نفس النمط ... وفضلا عن ذلك يجب تخطيط وتنفيذ كافة اجراءات رعاية الدولة للتعاون لتنسجم مع هدف الحكومة طويل الأمد وسياستها فى التنمية التعاونية ، بحيث لا تتعارض مع المبادىء الاساسية للعمل التعاونى حسبما ترد فى ديباجة قانون الجمعيات التعاونية .

وفيما يلى نورد بعض المقترحات فيما يتعلق بادماج اجراءات الرعاية التى تقدمها الدولة للتعاون فى قانون التعاون .

١ ـ تدابير لمنع انشاء وتسجيل الجمعيات الضعيفة غير القادرة على الاستمرار :

من اهم واجبات الاجراءات الحكومية التى ترعى التنمية التعاونية ان يكون لها حق تقرير تسجيل الجمعيات الجديدة أو الامتناع عن تسجيلها ولا شك أن الطريقة التى يجب اتباعها فى الاعداد لانشاء الجمعية قبل تسجيلها ، ثم الطريقة التى تنتج فى التسجيل فيما بعد تحددان الى درجة كبيرة نوع الواجبات التى على موظفى ادارة التعاون القيام بها ومن الضرورات التى لابد منها فرض رقابة دقيقة على انشاء الجمعيات والاجراءات التى تتبع فى هذا السبيل بما فيها التاكد من توافر حد أدنى من الشروط الاجتماعية والاقتصادية وأن الجمعية الجديدة تتوافر فيها تلك

الشروط ، اذ ينبغى ان يكون واضحا أنه بدون ذلك لا يمكن ضمان وجود تعاونيات قادرة ، وكذلك نمو التعاونيات ذات الكفاءة ٠

أما اذا سمح لاجراءات انشاء الجمعيات أن تسير بشكل رسمى روتينى دون تمحيص حقيقى ، لنشأت وسجلت جمعيات لا تتوافر فيها الحدود الدنيا للشروط الاجتماعية والاقتصادية التى تضمن بقاؤها وحيويتها المستمرة ، والنتيجة الحتمية لذلك هو ظهور جمعيات غير قادرة على العمل حتى طبقا للقوانين النظامية التى تعمل بموجبها ، اى جمعيات صورية لا حياة لها ولا تستطيع مواصلة نشاطها الا بمساعدات ومعونات مستمرة من الحكومة ٠

ولتلافى تسجيل الجمعيات الضعيفة غير القادرة على البقاء يمكن المشرعين ان يدخلوا فى قانون الجمعيات التعاونية الاحكام التالية :

ـ اطار تفصيلى لاجراءات الانشاء ، وبيان للتدابير الحكومية المقصود بها المساعدة على انشاء الجمعيات ، مثل اجراء مسح اجتماعى واقتصادى للجمعيات المراد تسجيلها ، على ان يتضافر على القيام بهذه الدراسة الأعضاء المؤسسون وادارة رعاية التعاونيات معا ، أو يتم بمعرفة احدى منظمات القمة التعاونية ٠

ـ يشترط قبل التسجيل اعداد دراسة جدوى ٠

وتقرير عن حالة الجمعية ، وميزان مراجعة أو ميزانية تقديرية (*) ٠

وتقرير عن الأعمال التعليمية والاستشارية التى قام بها طالب التسجيل

ـ تدابير لمنع انشاء وتسجيل الجمعيات تحت الاختبار بحيث تحصل على معونات وارشادات حكومية مكثفة لمدة مؤقتة حسبما يقضى القانون ،

وبعد انقضاء تلك المدة ، يمكن تسجيل الجمعية اذا اثبتت كفاءتها أو يلغى تسجيلها المؤقت ان كانت تجربة غير ناجحة ٠

---

*) نوجه النظر الى ان الحركات التعاونية المتقدمة تؤكد أن من بين عوامل نجاحها اهتمامها بالدراسات الاقتصادية قبل بدء النشاط ٠

٢ ـ المعونة المالية :

تعانى الجمعات التعاونية الجديدة من صعوبات كثيرة فى تجميع رأس المـال اللازم لبدء عملهـا ، لذا تقدم الحكومة فى كثير من الاحوال معونات للجمعيات الجديدة فى صورة قروض بفوائد مخفضة ، غير أن تقديم القروض للجمعيات الجديدة لتعويض مساهمات الاعضاء يتنافى مع الفكرة الاساسية للعمل التعاونى ، ومن ناحية اخرى فان هذا الدعم الحكومى لا يعتبر اجراء كافيا لتنشيط روح المبادرة فى نفوس الأعضاء ٠

ويرى بعض علماء التعـاون أنه ينبغى أن ينص بوضوح فى قانون الجمعيات التعاونية او فى اللوائح الصادرة طبقا له على شروط استحقاق المساعدات والمزايا الحكومية ، بما فى ذلك الحد الزمنى للفترات التى يستمر خلالها منح تلك المساعدات ٠

وتتخذ تلك المعونات صورا متعددة منها على سبيل المثال :

ـ اعفاء الجمعيات المسجلة من الضرائب والرسوم لسنوات محددة بعد التسجيل ٠

ـ معونات حكومية للجمعيات المسجلة كمنحة تدفع منها أجور المديرين المتخصصين لمدة معينة كخمس سنوات مثلا ، على أن تتناقص المنحة بنسبة الخمس كل سنة ٠

ـ اخضاع منح القروض الحكومية الى الجمعيات لشرط او أكثر من الشروط التالية :

ـ ايقاف صرف العائد او الارباح لأعضاء الجمعية الى ما بعد سداد القرض ، وحق الحكومة فى تعيين عضو فى مجلس ادارة الجمعية المقترضة طوال المدة التى تظل فيها الجمعية تستخدم الاموال الحكومية المقترضة ، وتقييد حق الأعضاء فى الانسحاب من الجمعية حتى يتم القرض الحكومى (*)٠

---

*) يلاحظ أن قانون التعاون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ التنزانى ، وكذلك القانون التعاونى فى دولة الكاميرون الصادر فى عام ١٩٦٩ ، ينص على هذه القيود ٠

- تمنح القروض الحكومية فى بعض البلدان بنسبة من مساهمات الاعضاء فى رأس المال فمثلا لا يتجاوز القرض الحكومى عن ما يعادل قيمة رأس المال المدفوع ثلاث مرات ٠

- السماح للحكومة بتقديم الاموال لجمعيات القمة لتكتتب فى اسهم الجمعيات الاخرى (صندوق المشاركة الحكومية) ٠

٣ - اجراء تحسين نوعية الادارة فى الجمعيات التعاونية :

فى البلاد التى ترعى حكوماتها الجمعيات التعاونية وتنميتها ، قد تفتقد الجمعيات المديرين وأعضاء مجالس الادارة الأكفاء ، وهى مشكلة بالغة الخطورة فى بعض الاحيان ، ولذا تجد الحكومة أن جهودها فى رعاية انشاء الجمعيات ومنحها المزايا المالية بشروط ميسرة ، وتقديم النصح والارشاد لها من خلال الادارات المختصة بالرعاية التعاونية غير كافية لتمكين الجمعيات الضعيفة من العمل معتمدة على نفسها ، مما يستدعى تدخل موظفى الادارات الحكومية المختصة بالتعاون فى أعمال الادارة كى يمكن تجنب الجمعيات وتصفيتها وما يستتبعه من خسارة الاموال الحكومية المستثمرة فى تلك الجمعيات ٠

وقد عمدت معظم البلدان الناطقة بالانجليزية فى افريقيا وآسيا الى تعديل تشريعاتها التعاونية فى ضوء تلك الخبرات العلمية فمنحت مسئولى الادارات التعاونية سلطات اضافية تبيح لهم التدخل مباشرة فى ادارة الجمعيات التعاونية المسجلة ، وفى حق الاشراف على قرارات الجمعيات التعاونية باخضاعها لموافقتهم المسبقة ٠

وتمهد هذه السلطات القانونية السبيل امام موظفى الادارات الحكومية التى ترعى التعاون للتدخل ، وتمنحهم الحق فى ابطال قرارات أعضاء مجالس الادارة المنتخبين المسجلة كلما كان ذلك ضروريا ، وهكذا انتقل وضع القرار فى النهاية من الجمعيات التعاونية الى موظفى الحكومة المختصين ٠

ولا شك أن الاحكام القانونية التى من هذا النوع تتعارض مع هدف

الحكومة الطويل الأمد من سياستها الرامية الى دعم وتطوير الجمعيات التعاونية ٠

ولكن هذه التدابير من التدخل الحكومى قد تساعد فى الأمد القصير على تلاقى الخسائر ومنع القرارات الخاطئة التى ربما تصدرها مجالس ادارات الجمعيات ، كما يسمح التدخل الحكومى ـ بالاضافة الى ذلك ـ ببقاء الجمعيات التى لولا هذاالتدخل لاضطرت الى التصفية فى الظروف المعتادة ، لكنها من ناحية أخرى تؤدى الى استمرار اعتماد الجمعيات التعاونية على المساعدات الحكومية الى الابد وتدل تجارب كثير من الدول لسنوات عديدة على وجود أسباب تدعو الى الاعتقاد بأن الاهداف الاساسية التى تعرضها الحكومة من رعايتهما الجمعيات التعاونية وتحويلها بذلك الى منشات تعتمد على نفسها لا يمكن ان تتحقق بهذا النهج من تدابير التدخل والرعاية ٠

وتتفق الآراء علىان سياسة الرعاية الحكومية تستدعى العمل ببعض اجراءات الرقابة الحكومية المختصة ببعض السلطات باعتبار تلك السياسة تدبيرا طارئا وعاجلا ، غير أنه اذا أريد لتلك السلطات الطارئة ان تؤدى المقصود منها وهو تطوير الجمعيات التعاونية والنهوض بها لتصبح فى النهاية جمعيات تعتمد على نفسها دون أن تعوض العملية التربوية بين التعاونيين وممثليهم المنتخبين ، فلابد من أن يتضمن القانون نصوصا تضمن الا تستخدم تلك السلطات سوى لدواعى لها ما يبررها ٠

وبدلا من زيادة سلطات التدخل الممنوحة لموظفى ادارات تنمية التعاون الحكومية على الجمعيات المسجلة وادخالها فى نصوص قانون التعاون بصفة عامة ، مما يسمح لهؤلاء الموظفين من ممارسة تلك السلطات حسب مشيئتهم، يحسن اتباع الاقتراحات التى ساقها ماك اوسلان Mc-Auslan فى بحثه المعنون « التعاونيات والقانون فى شرق افريقيا » (*) ٠ اذ انها تبدو افضل من الطريقة السابق الاشارة اليها ، ويرى اوسلان ان السلطات

*) Cooperatives and the Law-East Africa 1970.

العادية المقصود بها المعاونة فى رقابة الجمعيات يجب ألا تمارسها الادارات المختصة الا بناء على طلب من منظمة تعاونية (اتحاد تعاونى او منظمة قمة تعاونية) اما السلطات غير العادية او الاستثنائية فيجب أن تقتصر على السماح للحكومة بالتدخل فى شـئون الحركة التعاونية اذا فشـلت الرقابة بالمشاركة ٠

هذا ويجب أن يتضمن قانون التعاون احكاما تمنع الأشـخاص غير المؤهلين او غير المناسبين من الترشـيح والانتخاب الى عضـوية مجالس الادارة ومن التعيين فى وظائف مديرى الجمعيات التعاونية ، ومثال تلك الأحكام :

ـ قواعد تحتم وجود المديرين وأعضاء مجالس الادارة المؤهلين لتلك المناصب كشرط قانونى لتسجيل الجمعية الجديدة ٠

ـ نصوص فى القانون أو اللائحة تحدد ادنى مستوى من المؤهلات اللازم توافرها فيمن يتقلد العضوية فى مجلس ادارة الجمعية أو وظيفة مدير لها ٠

ـ قواعد لتيسير اندماج الجمعيات التعاونية الصغيرة لتؤلف وحدات اكبر حجما تكون قادرة اقتصاديا وتستطيع دفع أجور الموظفين المؤهلين ٠

ـ قواعد تسمح للجمعيات الأسـاسية (جمعيات المسـتوى الاول) بتفويض القيام ببعض الوظائف (مثل مسك الدفاتر الحسابية) الى جمعيات المستوى الثانى ٠

ويجب أن تتركز المسـاعدات الحكومية بشكل اسـاسى على النهوض بالتعليم والتدريب التعاونى لا سيما فيما يختص بأعضاء مجالس الادارة وموظفى الجمعيات التعاونية ويمكن الوصول الى ذلك فى صورة :

ـ مساعدات لاقامة وادارة كليات تعاونية ٠

ـ مساعدات لتنظيم برامج تدريبية طويلة الأمد ، تقوم فيها الحكومة

بدفع مرتبات الماحضرين وتمويل اعداد ونشر الكتب الدراسية والمنح الدراسية ، وتنظيم برامج دراسية بالمراسلة ٠

ـ اقامة مراكز بحوث وخدمات استشارية بالتعاون مع الجامعات ومنظمات القمة التعاونية ٠

ويجب أن يعهد بمسئولية واجبات التعليم والتدريب الى المؤسسات الثقافية والعلمية المتخصصة فى الدراسات التعاونية والى الادارات الحكومية المختصة بتنمية التعاون طالما انه ليس فى الامكان ممارستها بمعرفة مؤسسات تعاونية ، وفى هذه الحالة ينص على تلك الواجبات فى لوائح الادارات المختصة لتصبح من وظائفها القانونية ٠

وتعتبر المساعدات التى تقدم فى ميادين التعليم والتدريب التعاونى من افضل السبل التى تواجه بها الحكومات مساعداتها لتطوير الحركة التعاونية وتنميتها لتصبح مع مرور الزمن حركة قومية تعتمد على نفسها ٠

وفى الختام ، يجدر بنا أن نشير الى ما قاله انجلمان Engelmann وهو تعاونى المانى نشر كتابا فى هذا الشأن عام ١٩٦٦ يقول فيه : ان الطريقة التى تنفذ بها الحكومة برامج التعليم والتدريب التعاونى هى خير معيار لقياس درجة جديتها فى عملها الرأمى الى النهوض بالجمعيات التعاونية ، وهى ابلغ فى الدلالة على ذلك من جميع خطط التنمية بمختلف أشكالها مما تقدمه الحكومة للراى العام ابتغاء اقناعه بجهودها ، غير أن دكتور انجلمان لم يعرض فى بحثه المشار اليه تفصيلات الطرق والوسائل التى تتضمن مشاركة اعضاء الجمعيات التعاونية الجديدة مشاركة فعالة مستقبلا ٠

المبحث الثالث

التكامل التعاونى والتخطيط على مستوى كل بلد عربى والوطن العربى

أولا : التخطيط التعاونى والدول العربية •

ثانيا : التخطيط للتعاونيات الانتاجية •

ثالثا : التخطيط للتعاونيات الاستهلاكية •

رابعا : التخطيط للتعاونيات الزراعية •

خامسا : الاتحاد التعاونى العام كجهاز القمة للبنيانات التعاونية القطاعية •

التخطيط التعاونى والدول العربية

من اهم الجوانب التى ينبغى على الدول العربية جميعا أن تهتم بها اذا أرادت أن تحقق التكامل القطاعى التعاونى(*) على مستوى الوطن العربى ككل ، هو موضوع التعاون والتخطيط للتعاون فى مختلف البلدان العربية ، وذلك لأنه وفقا لما يقرره جميع العلماء فى الشرق والغرب ، أن النظم التعاونية يمكن أن تتعايش مع غيرها من الأنظمة بل اكثر من هذا يكاد يجمع علماء العالم التعاونيون فى الشرق والغرب ، على ان النظام التعاونى ضرورى فى جميع الانظمة الاقتصادية والسياسية ، وأن جميع الأنظمة الاقتصادية والسياسية تستعين بالتعاون بدرجات متفاوته ، وذلك لأن التعاون لا يستهدف فقط تحسين الشئون الأقتصادية والأجتماعية لمجموع أعضائه ، بل أنه أيضا يستهدف خلق المواطن الصالح الذى يستثمر أهميته وقدرته على الأسهام فى بناء المجتمع او بمعنى أصح أن جميع الانظمة تستعين بالتعاون كأسلوب من الأساليب التى تلجأ اليها الدولة لتحقيق اهدافها ، فمما لا شك فيه أن التعاون ليس هدفا فى حد ذاته بل أنه اسلوب تلجأ اليه الدولة ويلجأ اليه الأفراد فى سبيل تحقيق اهدافهم الاقتصادية والأجتماعية خاصة وأن بعض الدول النامية ، ومنها بعض الدول العربية ، لها من مشكلات التخلف ما يجعلنا نقرر انها لا تساير روح العصر الذى نعيش فيه ، ومن بين هذه المشكلات كما نعرف جميعا ظاهرة البطالة المقنعة ، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى وانتشار الأمية ... الى غير ذلك من المشكلات التى تجعل من الضرورى الأخذ باسلوب التعاون على أسس علمية ، حتى يمكن تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية ، وتحقيق هذه المعدلات المرتفعة فى التنمية هى أمل الدول العربية جميعا لأن كل قوة اقتصادية فى أى دولة عربية ، هى تدعيم

*) رجاء التكرم بالرجوع الى ورقة العمل التى قدمها الباحث تحت موضوع (التخطيط التعاونى) فى الدورة التى عقدت بالخرطوم فيما بين ١ ، ٧ مارس ١٩٧١ .

للقوة الاقتصادية لشقيقاتها الدول العربية الأخرى ومن هذا الفهم فان التعاون يؤمن بوحدة المصالح الاقتصادية المشتركة داخل كل بلد عربى ، حتى يمكن تدعيم البناء الاقتصادى فيه على أساس قوى ومتين ، وقد استقرت الدول على أن التعاون يمكن من تجميع جهود الأفراد داخل نطاق كل دولة ، تحت مبدأ وحدة المصالح الاقتصادية المشتركة ، وبذلك فان التعاون يمكن أن يكون نقطة التقاء على جانب كبير من الاهمية بين البلدان العربية جميعا أيا كانت النظم التى فى اية دولة من هذه الدول •

اتجـــاه مهـم :

ولعل من اهم الاتجاهات التى ينبغى أن ندخلها فى الاعتبار عند الاخذ بمفهوم التخطيط التعاونى هو تغليب الصالح العام ، ووضعه فوق كل اعتبار وأن صالح الجماعة يلتقى مع صالح الفرد ، ومن اجل هذا فان الجمعيات التعاونية المحلية كوحدات انتاجية هامة تكون مسئولة عن ممارسة العمل الاقتصادى والاجتماعى بما يحقق صالح المواطنين الأعضاء وأيضا صالح المجتمع والمنطقة التى تعمل فيها ، وتوجيه العمل وفق البرنامج الذى ينبغى أن يوضع بأسلوب علمى ، بحيث يتناسق مع النشاط الاقتصادى داخل المنطقة التى تعمل فيها الجمعيات ، والنشاط الاقتصادى العام للدولة • الأمر الذى يترتب عليه ضرورة اهتمام المستويات العليا من التعاونيات ببرنامج الجمعيات المحلية كما ينبغى أن تهتم الدولة بهذا البرنامج وذلك لأن النشاط التعاونى العام ينبغى أن يتناسق مع نشاط الدولة ، وينبغى أن يعمل فى اطار الخطة العامة للدولة بأسرها ، بحيث تعرف كل وحدة أنتاجية تعاونية دورها فى الخطة وتكون مسئولة عنها •

والمعتقد أن الوحدات التعاونية الانتاجية ينبغى عليها أن تبذل أقصى طاقاتها وامكانياتها مستعينة فى ذلك بكل الخبرات الاستشارية والطاقات المتاحة لدى الدولة او لدى المستويات التعاونية الاعلى ، وكذلك أيضا خبرات أعضاء مجالس الادارة المنتخبين الذين ينبغى عليهم أن يقوموا بدور على جانب كبير من الأهمية فى الادارة العليا ، وذلك فى نطاق جماعية القيادة ••

اذ ان جماعية القيادة تعتبر من ابرز سمات الحركة التعاونية ، وبروح جماعية القيادة تبرز فى التنظيمات التعاونية القيادات التى تحتاج اليها فى عملية التطوير ٠

الجمعيات التعاونية وخطة التنمية :

المعتقد أنه ينبغى على الجمعيات التعاونية أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التنمية الاقتصادية ومن أجل هذا فاننا نعتقد أنه ينبغى على أعضاء مجالس ادارة هذه الجمعيات وعلى الدولة وعلى التنظيمات التعاونية الأعلى، أن تقوم بمقتضيات التوعية بما يحقق أهداف التنمية ، ولعل من أولى هذه المهام اشراك التنظيمات التعاونية فى مناقشة خطة التنمية ،بحيث تضع كل جمعية تعاونية خطة للتنمية خاصة بها وفقا لامكانياتها المادية والبشرية ٠

ويمكن النظر فى مناقشة هذه الخطة من ناحيتين رئيسيتين :

أ) من زاوية الاعضاء المواطنين كأفراد منتجين لسلع أو خدمات وردت فى الخطة كأهداف مقررة ٠

ب) من زاوية الأعضاء المواطنين كأفراد مستفيدين مستهلكين للسلع أو الخدمات التى وردت فى الخطة وبطبيعة الحال تختلف أهداف المناقشة ومكوناتها فى الحالتين ، ولذلك يجب الفصل فى عملية المناقشة بين هذين الجانبين ، على أن هذا لا يمنع من أن يباشر الفرد العضو دوره فى الخطة كمستفيد من ناحية وكمنتج من ناحية اخرى ، وبالتبعية فان من واجبة مناقشة الخطة وتقييمها من الزاويتين ٠

وفى ضوء ذلك ينبغى النظر فى مجال النشاط التعاونى والتنظيم الهرمى لمستوياته لتحديد مجال وطبيعة اسهام كل جمعية فى عملية مناقشة وتقييم الخطة ، ويمكن بصفة مبدئية تقديم القسم التالى :

١ ـ الجمعيات التعاونية المحلية :

ويقصد بها جميع الجمعيات التعاونية الانتاجية المحلية ، سواء فى التعاون الانتاجى الحرفى والصناعات الصغيرة ، أو الجمعيات الزراعية

الانتاجية ··· الخ وتضع هذه الجمعيات أهدافها المقررة وفقا لما ورد فى الخطة وأن دورها الأساسى هو فى تحقيق هذا الأنتاج ، ولذلك فان مناقشتها للخطة ستكون من زاوية توفير مستلزمات ومتابعة النتائج فى فترات دورية لمقارنة الانتاج الفعلى بالهدف المقرر وابراز المقومات والعمل على تذليلها ·

٢ ـ جمعيات الخدمات :

ويقصد بها جميع الوحدات التى تعمل على توفير الخدمات ، ومن الطبيعى أن دور العاملين فى هذه الوحدات هو فى توفير الخدمة المطلوبة ، وبالمثل فان مناقشة الخطة ستكون من زاوية التعرف على الأهداف وتحديد مستلزمات توفيرها ومتابعة النتائج فى فترات دورية وابراز الصعوبات التى ادت الى القصور فى تحقيق الاهداف المقررة ووسائل تذليلها ·

٣ ـ الجمعيات التعاونية العامة ··· او جمعيات المستويات الأعلى :

وتتم المناقشة فى هذه الجمعيات على أسـاس الدور الذى ينبغى أن تسهم به فى المنطقة التى تعمل فيها ، وبوصفها المستوى الأعلى للجمعيات التعاونية للمنطقة التى توجد فيها ، ومن هنا فان مناقشتها للخطة وتقييمها يمثل جانب الرقابة الديمقراطية على التنفيذ بعد التعرف على الأهداف ، لأن مناقشة الخطة فى هذه الوحدات تكون بصفة الافراد كمستفيدين أو مستهلكين للسلع والخدمات ·

ومناقشة الخطة من هذه الزاوية يجب أن تهدف الى التعرف على أهداف الخطة بوجه عام وبالنسبة للاقليم بصفة خاصة والتحقق من سلامة التنفيذ بمعنى الرقابة على تنفيذ الخطة بابعادها الزمنية والكمية والنوعية ، كما أن هذه المناقشة تهدف أيضا الى نشر الوعى التعاونى بين جماهير الشعب ، بحيث تعمل تلقائيا على تنظيم الطلب على السـلع والخدمات بما يتفق مع امكانيات الخطة واهدافها ·

والتقسيم السابق الى ثلاث مجموعات يفيد فى ربط كل وحدة بهدف

ملموس يوثق الصلة بين مصلحة المنظمة بصفة عامة ، ومصلحة افراد الجمعية والأعضاء بصفة خاصة .

تحديد مقومات الخطة بالنسبة لكل جمعية :

وينبغى أن يكون واضحا أن تحقيق أعلى قدر من الكفاءة فى التخطيط التعاونى يتطلب ما يأتى :

١ ـ تحديد الأعمال المطلوب تنفيذها وهنا ينبغى الوصول الى درجة من التفصيل لأن الخطة تترجم على مستوى كل جمعية .

٢ ـ تحديد مستلزمات الانتاج ، بما فى ذلك المستلزمات المادية والبشرية ، ومقارنة هذه المستلزمات بالامكانيات المتوافرة فى الجمعية وتحديد الاضافة اللازمة .

٣ ـ البرنامج الزمنى للتنفيذ ، وينبغى أن يكون البرنامج بالنسبة لخطة الجمعية مع تقسيمها الى فترات سنوية وفترات ربع سنوية ، حتى يتم التنفيذ طبقا لهذا البرنامج ويتسنى متابعته بمقتضاه ، كما ويلزم فى هذه الحالة وضع بعض المؤشرات المبسطة التى يمكن بموجبها الحكم على كفاءة التنفيذ وسلامته ، ويتضمن ذلك بطبيعة الحال تقييم التنفيذ وفقا للمعايير والمعدلات الموضوعة للجمعية . وتختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة المطلوب تقييمه وحسب المستوى الذى يتم فيه التقييم ويتعين التدقيق فى هذه الخطوة ، اذ بموجبها نستطيع كسب ثقة الأفراد فى كل ما يتم من نشاط ، وبموجب هذا التقييم مع اقتناعهم الأصلى بحتمية الحلول التى اقرتها الخطة نوجد حافزا قويا لديهم للعمل على تذليل الصعوبات التى تواجه التنفيذ وتحقيق اهداف الخطة كاملة .

وتتضمن هذه المرحلة ابراز المعوقات التى كانت سببا فى عدم الوصول الى الأهداف الموضوعة واقتراح الاجراءات العلاجية والعمل على تنفيذها .

ونأمل باذن الله أن يتم التخطيط التعاونى فى مختلف البلدان العربية

على اسس علمية ... الأمر الذى نعتقد معه أنه يمكنها من تحقيق اهدافها ، ويمكنها فى نفس الوقت من أن تحقق مفهوم الثقة لدى المواطنين بصفة عامة ، وأعضائها بصفة خاصة ، وبذلك يندرج الأفراد تدريجيا فى عضويتها بحيث يأتى ذلك اليوم الذى نرى فيه معظم أفراد كل امة مندرجين فى تنظيم تعاونى يرتبط بمصالحه .

كما ونرى أنه ينبغى أن يعمل التعاونيون على رسم خطة زمنية لتحقيق هذا الهدف ، بحيث تسير فى نسـق موحد مع خطة التنمية الاقتصـادية ، والمعتقد أن تحقيق ذلك يعتمد اعتمادا كبيرا على تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة .

التعاون الانتاجى :

تهتم الدول العربية بالعمال بصفة عامة والعمل على ارتفاع مستوى دخولهم وتحسين شئونهم الاجتماعية ، ومن هذا المنطلق فانه ينبغى أن تحدث تغييرات أساسية فى قطاع التعاون الانتاجى ، حتى يصبح من الأدوات الهامة لبناء الاقتصاد الوطنى • وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف ينبغى بذل الجهود نحو تنظيم قطاع التعاونيات الأنتاجية باسلوب خدمة صالح المجتمع باسره ، وبحيث تصبح الحركة التعاونية الانتاجية منظمات اختيارية تضم الفنيين وصغار المنتجين وتتضافر جميع المستويات المعنية بالأمر بالعمل على اشادهم وتوضيح المفاهيم التى يمكن عن طريقها الانتقال من الانتاج الفردى الذى كان سائدا الى شكل أعلى من المؤسسات التعاونية الانتاجية •

ووفقا للاسلوب الواجب الاتباع فى التعاونيات (*) والذى يقوم على مبدأ الاختيار فانه ينبغى على المسئولين عن تطوير التعاونيات الانتاجية ان يأخذوا بهذا المبدأ ويبذلوا جهدا كبيرا اساسه الاقناع والاقتناع لكى تكون هذه التعاونيات الجديدة مسايرة للتطورات العصرية فى التعاون الانتاجى العالمى، انشاءا ••• وتطويرا ••• وانتاجا ••• وتاثيرا فى المجتمع ••• وأن ينضم عدد كبير من صغار المنتجين الى التعاونيات التسويقية والشرائية ،

---

*) رجاء التكرم بالرجوع فى موضوع التخطيط الى « التخطيط التعاونى والنشاط التسويقى » للدكتور / كمال حمدى ابو الخير وكذلك الى ما ياتى :

— The Co-operative Development Decade, 1971-1980.
— The International Labour Organisation and Co-operation. Recomendations on Role of Co-operatives in Developing Countries. I.L.O., Geneva 1966.
— Nature and Role of Industrial Co-operatives in Industrial Development. United Nations, New York, 1967.
— Industrial Co-operatives in Developing Countries. By L. Stettner. U.N.I.D.O., Vienna, 1975.

على أن يلاحظ عند تكوين هذه الجمعيات أن الأعضاء قد يفضلوا أن يحتفظوا بذاتيتهم المستقلة ، وينبغى أن يسمح لهم فى هذه الفترة الانتقالية بان يستخدموا عمالا آخرين ويأجروهم على عملهم ، ولا بأس اطلاقا أن تقتصر مهمة التعاونيات الجديدة على تقديم جميع الخدمات التى تمكن صغار المنتجين من الاستفادة من جميع الدراسات التى تتعلق بتطوير عملهم وأسلوب استفادتهم بالآلات الحديثة بأسلوب جماعى منظم ، الأمر الذى سيكون له أثره فيما بعد اذا تفهم صغار المنتجين فكرة التعاون وأدركوا فوائدها ومزاياها وأن اسلوب العمل الجماعى المنظم يعود عليهم بفوائد أكثر مما لو ظلوا فى عملهم منفردين ٠

ولعل من المناسب فى هذا المقام أن نوضح أن عملية التطور نحو البناء التعاونى الديمقراطى ليست عملية سهلة ٠٠٠ بل هى فى الحقيقة عملية بالغة التعقيد ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار مشاعر الناس واحساساتهم ، ومن هذا المنطق ينبغى اختيار الأسلوب الأمثل الذى يأخذ بيدهم ارتفاعا نحو تحقيق اهداف التطور الجديد ، ولذلك فاننا نجد أن المخططين التعاونيين فى كثير من الدول قد وضعوا بدائل امام الحرفيين حتى يشعروا بأن لهم الحق فى الاختيار ، منها مثلا انه كان يمكن للمنتجين الصغار أن يعملوا فى المشاريع التى تتولاها الادارات المحلية والتى تزاول نشاطا يتفق مع ما يمارسونه من مهن او أن يشتركوا بما يمتلكون من ورش فى عضوية الجمعيات التعاونية الانتاجية للعمال او يشتركوا فى التعاونيات الاستهلاكية كما هو الحال مثلا بالنسبة للخبازين وصانعى الحلويات ٠٠٠ الخ ٠

ويهمنا أن نوضح أن حملات الارشاد والتوجيه والاقناع التى كانت تقوم بها الاتحادات التعاونية المركزية والعامة تقترن أيضا بتوضيح الأسلوب الذى يمكن عن طريقه أن ينضم صغار المنتجين الى التعاونيات الجديدة فكانوا مثلا يعرضون عليهم استمارة العضوية التى عليهم أن يتفهموا بنودها جيدا فاذا ما اقتنعوا بها فانهم يوقعونها على اساس أنها عقد بينهم وبين التعاونية الجديدة ، وبموجب الأساليب التى اتبعت فان العضو الجديد له كامل الحرية

فى أن يتصرف فيما يمتلكه بالاسلوب الذى يراه من وجهة نظره اكثر فائدة له· فهو مثلا اذا كانت لديه آلات أو معدات يمكنه أن يبيعها الى التعاونية الجديدة أو يؤجرها لها ، أما فيما يتعلق بالممتلكات غير المنقولة فكان يكتفى بايجارها·

وقد اقترنت حرية التصرف بجهد كبير نحو تثقيف الأعضاء الجدد بالمفاهيم الجديدة وذلك حتى يصبحوا أعضاء مدركين تماما لفلسفة التطور الجديد ، وبحيث يصبحوا فعلا لبنات قوية فى بناء الصرح التعاونى الذى ينبغى الا تشوبه الأساليب الراسمالية القديمة ·

وقد اعتمدت كثير من حكومات الدول وقيادات الاتحادات على الصفوة الممتازة من ذوى العقيدة التعاونية والخبرة بطبيعة عمل هؤلاء الحرفيين لكى تتولى هذه المهمة الصعبة وهى الاقناع والاقتناع بالأساليب التعاونية الجديدة والتى منها ادخال التكنيك الحديث والارتقاء بمستوى العمل التعاونى وتحسين ظروف العمل بصفة عامة ·

اننا نامل من الاتحادات التعاونية الانتاجية ، والجمعيات التعاونية العامة الانتاجية أن تقوم بجهد مكثف من أجل توضيح المهام الاساسية التى ينبغى على التعاونيات الانتاجية أن تقوم بها ومنها ما يأتى :

١ ـ الاهتمام بانتاج سلع الاستهلاك اليومى وعلى وجه الخصوص السلع التى يمكن انتاجها من المواد الاولية المحلية وكذلك بقايا المواد التى ترفض المؤسسات الحكومية تشغيلها ·

٢ ـ الاهتمام بالتصنيع التعاونى الحرفى بالنسبة للمناطق التى توجد فيها صناعات ·

٣ ـ الاهتمام بجميع الخدمات التى تتعلق باحتياجات الناس مثل الاعمال التى تتعلق بتصليح بعض المعدات التى تستخدم فى المنازل أو أعمال الصيانة التى تتعلق بالمرافق المنزلية ··· الخ ·

٤ ـ تنظيم جهد مختلف الحرفيين والعاملين الذين تقتضى طبيعة تشغيلهم أن يعملوا فى منازلهم ·

٥ - العمل على رفع انتاجية ذوى العاهات حتى يمكن أن ينعموا بثمرات الجهد الديمقراطى التعاونى الجديد وأنهم جزء من الدولة تعطيهم رعاية واهتماما خاصا .

٦ - بذل الجهود نحو اعادة توعية وتثقيف الأعضاء الجدد فى العمل التعاونى بأسلوب يمكنهم من مزاولة نشاطهم الانتاجى والثقافى والحضارى .

التخطيط للتعاونيات الانتاجية :

تقوم التعاونيات الانتاجية فى عديد من الدول بكثير من أوجه النشاط المتعدد ، منها مثلا فرع النسيج والاثاث والجلود والتصوير والملابس الجاهزة وقطاع التشييد ولعب الاطفال والمنظفات ومواد التجميل ... الخ .

والتعاونيات الانتاجية فى كثير من دول العالم تمد السوق الداخلى بكثير من احتياجاته ، وكذلك تسهم فى التجارة الخارجية بالعديد من المنتجات ... وللتعاونيات الانتاجية مجال آخر للنشاط وهو تقديم الخدمات المتنوعة كتصليحات الأجهزة الكهربائية والسيارات ، والخياطة والحلاقة ... الخ . وهذه التعاونيات تفسح فرص العمل للعاجزين فاقدى البصر والسمع أو مشوهى الحرب ... وغيرهم ، فتشعرهم بكونهم مواطنين منتجين ... يعملون وفق ظروفهم الخاصة وغالبا ما ترسل لهم المواد الأولية لبيوتهم ثم تجمع منهم المنتجات وبنفس الطريقة تتعامل الجمعيات مع ربات البيوت .

وتقوم التعاونيات عادة فى تاريخ محدد باعداد مشروع لخطتها السنوية للعام التالى ... مستندة على التعليمات الصادرة عن الأجهزة التخطيطية المركزية وتصلها بواسطة اتحادها النوعى ففى مصر مثلا تنص المادة رقم (١) من القانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٥ الخاصة بقانون التعاون الانتاجى على ما يأتى :

مادة ١ ــ التعاون الانتاجى فرع من القطاع التعاونى يعمل على تنظيم وتنمية طاقات الانتاج فى الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتولى دعمها فنيا واقتصاديا واداريا وعلى الأخص فى مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية وذلك بهدف دعم الاقتصاد القومى فى اطار الخطة العامة للدولة فى ظل المبادىء التعاونية ٠

وفى ضوء ما تقدم فانه ينبغى أن تتضمن خطة الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى المهام الالزامية وتدرس التوجيهات الاستدلالية فيما يخص المهام الأخرى ٠٠ ثم يرسل الاتحاد مشروع خطته للجمعيات ، ويتسلم قبل انتهاء العام من الجمعيات ملاحظاته التى يتوصل لها نتيجة للتنسيق بين خطط جميع التعاونيات الانتاجية الأعضاء فيه ٠٠٠ وتضع التعاونية على ضوئها وبعد الحوار مع الاتحاد الصياغة الاخيرة لخطتها السنوية التالية ٠

وتهتم الدول النامية بتخفيف وتبسيط الطرائق المعتمدة الموحدة فى اعداد الخطط للتعاونيات الانتاجية ، وهذه الطرائق يضعها الاتحاد التعاونى المركزى بالاتفاق مع وزارة التخطيط ، وتتسلم التعاونيات الانتاجية فى بعض الحالات المهمة جدا واجبات الزامية ٠٠٠ كما هو الحال فيما يتعلق السلع المعدة للتصدير او السلع الضرورية جدا للاستهلاك المحلى ، وبعد مصادقة الاتحاد على خطة التعاونية التى تضعها بنفسها منطلقة من دراستها لأوضاع السوق وامكانياتها ، ترسل نسخة منها للمصرف الذى تتعامل معه فهو الجهة الوحيدة التى يمولها ، كما يراقب تنفيذ الخطة ٠

ويقوم الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى استنادا لخطط التعاونيات الانتاجية بوضع خطة الاتحاد السنوية التى يرفعها الى وزارة التخطيط وللمصرف الذى يمول نشاطها ٠

ويستهدف من نشاط التعاونيات الانتاجية ليس فقط انتاج كمية معينة من المنتجات وانما قبل كل شىء الاسهام فى تحقيق الاشباع الامثل ، قدر

الامكان لحاجات المجتمع بأفضل فعالية ممكنة ٠٠٠ وفى هذا الاتجاه أيضا تؤثر على التعاونيات الانتاجية العلاقات السـلعية النقدية ، أى العلاقات الحاصلة نتيجة لتبادل المنتجات (البضائع) والتعامل الاقتصادى بواسطة النقود ٠٠٠ أى أن العلاقات السلعية النقدية هذه لها تاثير على مجمل نشاط التعاونيات ٠

وعند تخطيط الانتاج ، تتجه التعاونيات الانتاجية الى تخطيط انتاج تلك السلع التى يكون عليها طلب أكثر من غيرها ، وتبحث عن منتجات سلع جديدة جذابة تسـتهوى المسـتهلكين ، وأن تحسن دائما المنتجات السـابقة وتقلل من تكاليفها ، وفى جميع هذه الحالات المنوه عنها والمماثلة لها تستطيع التعاونيات الانتاجية أن تكسب اسعارا اعلى لمنتجاتها وبالتالى توفر ربحا اكبر ٠

وتقوم التعاونيات الانتاجية بدراسات مستمرة لأوضاع السوق ٠ والشىء الأسـاسى هنا هو تحليل وتركيب الطلب على السـلع وامكانات العرض لهذه السلع بالارتباط مع أسعارها ، وذلك بالتوقعات المنتظرة لها مع كل تغير ممكن الحدوث فى النوعية كنتيجة للتقدم التكنيكى فى انتاجها ٠ كما تقوم بتحليل جميع العوامل المتعلقة بهذه السلع حتى ايصالها للسوق ٠

وتؤثر العلاقات السلعية النقدية كذلك على بقية النشاطات المخططة للتعاونيات الانتاجية ، فمثلا توجه التعاونية التشييد الاسـتثمارى الجديد والتطور التكنيكى بشـكل يجعلها تاتى باحسـن الثمرات للمجتمع ككل ثم للتعاونية ذاتها ولأعضائها ، كل ذلك من خلال الاستخدام الأمثل والأفضل للرسائل التى غالبا ما تكون محدودة نسبيا مما يضطرها الى أن تلتزم بعناية فائقة بكيفية التصرف بالنقود وتختار أنسب الأوقات لاقتراضها واستخدامها فى الأغراض النافعة ٠٠٠ فمثلا يمكنها الاقتراض من أجل شراء ماكينات والات جديدة لتحديث أساليب أنتاجها ، اذا كان ذلك يحقق لها الارباح التى تغطى الفوائد التى تتحملها وتحقق أيضا فائضا منها لسد اقساط القرض نفسه بفترة غير طويلة نسبيا ٠

كما وتؤثر العلاقات السلعية النقدية بقوة على التعامل الاقتصادى للتعاونيات الانتاجية ، فكلما كان الدخل المتحقق كربح اكثر ، كلما كان بالامكان تعويض العمال بمبالغ اكبر على شكل أجور وعلاوات ومكافآت تشجيعية ··· ولهذا فان مجموعة الأعضاء العاملين فى التعاونية الانتاجية لهم مصلحة ، أى لديهم حوافز مادية لكى لا تكون النتائج سلبية فى التعاونية·

وفيما يلى نشير الى اهم العوامل المؤثرة على حجم الدخل المتحقق كربح فى التعاونيات الانتاجية :

ـ نمو انتاج المنتجات التى عليها طلب متزايد ويمكن الحصول من بيعها على أسعار ملائمة ·

ـ التوفير فى المواد الخام والمواد الاولية والطاقة ·

ـ التصرف الجيد بوسائل الانتاج (الاصول الثابتة) واختيار التشييد الاستثمارى الأكثر فعالية ·

ـ تخفيض حال المخزون (اى بالتالى التوفير فى الفوائد المدفوعة) للمصرف على القروض الجارية لأجل قصير لتغطية أثمان هذا المخزون من المواد الاولية والطاقة وغير ذلك من انواع المصروفات ·

وبالاضافة الى ما تقدم فان زيادة انتاجية العمل لها تأثير ملائم جدا على النشاط الاقتصادى للتعاونيات لأنه على اساس هذه الزيادة فى انتاجية العمل يمكن التوفير فى وحدة الأجر المحسوبة فى تكاليف الوحدة الواحدة ·

التخطيط للتعاونيات الاستهلاكية

يوجد غالبا فى كل قرية فى الدول الاشتراكية ـ تعاونية استهلاكية ـ لها محلات للسلع الاستهلاكية ، ومطعم وفنـدق وحانة أو اكثر ٠٠ كمـا قد يكون لبعضها محلات انتاج ، مثلا لتصنيع الألبان أو الخبز ٠٠ الخ٠ ولبعض التعاونيات مخزن او اكثر لتخزين الاحتياطى من السلع ٠

وتقوم التعاونية الاسـتهلاكية فى تاريخ محدد من كل عـام باعـداد مقترح خطتها السنوية للعام المقبل ، اعتمادا على المؤشرات المتضمنة لبعض المهام الالزامية ، وكذلك استنادا الى المؤشرات الاستدلالية ، التى تصلها من اتحاد التعاونيات الاستهلاكية ٠

وتتضمن الخطة السنوية للتعاونيات الاستهلاكية عـادة هذه الخطط الفرعيـة :

ا) خطة مردود المبيعات الخاصة بتجارة التجزئة ٠

ب) خطة تامين البضائع لتجارة التجزئة ٠

ج) خطة المشتريات الأخرى اذ غالبا ما تقوم التعاونيات الاستهلاكية بشراء منتجات الحدائق والبساتين ٠

د) خطة انتاج المعلبات من المواد الغذائية ٠

هـ) خطة العمل والقوى العاملة المطلوبة واجورها ٠

و) خطة الكوادر والتاهيل والتدريب المهنى ٠

ز) خطة الاستثمارات ـ التوظيفات الجديدة ـ واعـداد المشـاريع للمنشات الجديدة وتجهيزها ٠

ح) خطة النقليـات ٠

ط) الخطة الماليـة الاجماليـة ٠

وبعد اعداد هذه المسودة المتكاملة لمشروع مقترح الخطة السنوية ، ترسلها الى اتحاد التعاونيات الاستهلاكية ، وفي بعض الدول ترسل نسخة اخرى منه الى فرع مصرف الدولة أو فرع المصرف التعاوني في المركز الذي تتواجد فيه التعاونيات المعنية •

وتتسلم التعاونية في تاريخ لاحق من نفس العام ، التنقيحات التي التي أجراها اتحاد التعاونيات الاستهلاكية على اثر عملية التنسيق والتسويات لخطط جميع التعاونيات الاستهلاكية ، ثم تقوم التعاونية باعداد الصياغة النهائية لخطتها السنوية على ضوء ما وصلها من تصحيحات من الاتحاد ، والمعتقد أنه يجب ان يتم اعداد الخطة في فترة اقصاها الشهر الثاني ـ من السنة المعنية بالتخطيط •

واهم خطتين فرعيتين ، هما : خطة مرود المبيعات لجمعيات التجزئة ، وخطة تأمين بيع هذه البضائع :

١) خطة مردود المبيعات بتجارة التجزئة :

المقصود بمردود المبيعات بتجارة التجزئة التعاونية ، هو جملة ما تحصل عليه التعاونية من المستهلكين لقاء ما تبيعه لهم من السلع والخدمات الاستهلاكية ، وعادة يكون المستهلك هنا فردا أو في بعض الحالات مؤسسة أو منظمة تحتاج الى سلع محدودة وترى انه ليس عمليا ان تشتري هذه السلع من المنتج مباشرة او باسعار الجملة •

ومهمة التجارة التعاونية ترمي الى ان تكون السلع والخدمات المعروضة كافية من حيث الكمية والنوعية وأوقات العرض ، لاشباع القوة الشرائية للمواطنين ولهذا فان رصيد السلع والخدمات المعروضة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طلبات هذه المؤسسات ايضا ويجمعها مع القوة الشرائية للمواطنين ، لأنها ستشتريها كذلك بسعر التجزئة •

ويعتمد رصيد كل سلعة من السلع المعروضة في شبكة تجارة التجزئة التعاونية على الطاقة الانتاجية المحلية ، زائدا ما يستورد من هذه السلع

لغرض البيع ، وذلك لأنه ليس كل ما ينتج أو يستورد يعرض فى شبكة التجارة للتجزئة ، والقدر غير المعروض لا يدخل فى رصيد السلع المعروضة فى التجارة الداخلية ، حيث يذهب جزء من هذه السلع المنتجة محليا أو المستورد الى التصنيع ، أو للتصدير ، أو لغرض استهلاكه اجتماعيا ٠٠الخ٠ وهذا الجزء يسمى (الرصيد غير المخصص للسوق) ٠٠٠ وتخطيط كلا الرصيدين من السلع المخصص للسوق وغير المخصص للسوق يجرى عبر اعداد جملة موازنات كل واحدة منها تتناول سلعة رئيسية معينة ٠٠ ويعبر عن التوافق الضرورى بين القدرة الشرائية للطلب ، وحجم جملة المعروض من رصيد السلع المخصص للسوق ، يعبر عنه بأسعار التجزئة ٠٠ أى أن حجم مردود المبيعات بتجارة التجزئة فى عموم البلاد يجب أن يتجاوب مع القدرة الشرائية للطلب ، وبذلك يكون الرصيد المخصص للمشتريات من قبل المواطنين زائدا ما تشتريه المؤسسات بسعر التجزئة ، متساويا مع مجمل رصيد السلع المعروضة بسعر تجارة التجزئة ٠

ويجب تأمين التوافق بين القدرة الشرائية للطلب ورصيد السلع المخصص للسوق فى جميع مناطق الدولة دون استثناء ٠٠ والسبب فى ذلك يرجع الى أن المواطنين يرغبون فى شراء سلعهم الاستهلاكية من أماكن اقامتهم ٠٠ ولهذا فمن الضرورى عمل موازنة لايرادات ومصروفات المواطنين فى كل محافظة أو اقليم وتأمين رصيد السلع المعروضة للسوق والتى تتجاوب مع القدرة الشرائية لطلب المواطنين فى تلك المحافظة ٠

ويجب عند التخطيط لهذا المجال الأخذ بعين الاعتبار انتقال النقود من محافظة ما الى محافظات أخرى وبالعكس ٠٠٠ فمثلا فى المحافظات التى توجد فيها أماكن سياحية أو مصحات استشفاء واستجمام ، يكون رصيد الشراء ليس مقصورا على سكان تلك المحافظات ، وانما زائدا الضيوف القادمين لها ٠٠ وعلى العكس من ذلك عندما يتجمع فى المدن الكبيرة عمال يعملون فيها ، ويكونوا نازحين اليها من محافظات أخرى أو أماكن نائية ، فان هؤلاء العمال ينتهزون فرصة العطلات للذهاب الى محال اقامتهم

اما بقصد قضاء عطلة نهاية الاسبوع ، أو زيارة عائلاتهم ، وتبعا لذلك فان هؤلاء العمال لا يصرفون كل ايراداتهم التى حصلوا عليها فى أسواق المدينة التى يعملون فيها ، وانما يصرفون منها جانبا فى أسواق المدن التى تقيم فيها عائلاتهم ، ويذهبون اليهم لزيارتهم باستمرار ·

ان تامين التوافق بين القدرة الشرائية للطلب ومجمل الرصيد السوقى للسلع الاستهلاكية فى كل محافظة وفى عموم البلاد ، ما هو الا المرحلة الاولى فى عملية تخطيط التجارة التعاونية فى اطار التجارة الداخليـة ·· امـا المرحلة الثانية وهى الأصعب فهى كيفية تخطيط تقسيم مردود المبيعات لتجارة التجزئة على كل نوع من السلع التى ستعرض للبيع ·· أى المقصود هنا هو كيفية تامين تلك السلع التى يريدها فعلا المواطنون وبالتشكيلة والنوعيـة المفضلة عندهم للتجاوب مع طلباتهم ·

ومن المعروف أن المواطنين يقررون وفق مشيئتهم الخاصة ، فى أى غرض سيستخدمون ايراداتهم ، ولهـذا تبرز صعوبة التخطيط لكل سـلعة تعرض فى السوق ضمن رصيد التجارة الداخلية ·· ويعتبر مثل هذا التخطيط على جانب كبير من الأهمية ، حتى تسلم تلك السلع للسوق فى الوقت المناسب وحسب التشكيلة والنوعية المرغوبة ·· ويمكن حصر هذه السلع وتحديدها بعد دراسة مجموعات المستهلكين وعادات استهلاكهم لنوع معين يتكرر من السلع الأساسية ·· ويمكن القول الى حد كبير أن الاحصائيات قادرة على انجاز هذه المهمة ·· أما التغير الذى يحدث على تركيب الاستهلاك فيجب متابعته بدقة وعناية ·· وقد اثبتت التجارب بأن العوامل المؤثرة على تطور طلب المستهلكين يمكن أن تتلخص فيما يلى :

أ) التغير فى الايرادات (الدخول) الحقيقية للمواطنين ، والتغير فى العناصر المكونة لهذه الدخول ·

ب) التغير فى الأسعار ، وتبعا لذلك تتغير العـلاقة بين المسـتهلك والسلع وفقا للتسعير الجديد اذ يكون على المستهلك أن يقرر فيما اذا كان

من صالحه التحول من استهلاك سلعة معينة الى اخرى ، وينطبق هذا القول على الخدمات ايضا ٠

وتواجه الاتحادات الاستهلاكية المركزية عن طريق التخطيط كلا من هذين العاملين ، ولهذا تستطيع أن تقرر التطور المتوقع لتركيب طلب المستهلكين ٠ وذلك حسب اتجاهات التطور التى جرى دراستها وتحديدها فى السابق ، بعد التغير الذى حدث فى الايرادات الحقيقية والأسعار ٠

فمثلا تؤكد الدراسات الاقتصادية بانه عند نمو الايرادات الحقيقية ، بدون حدوث تغير فى العلاقة السعرية ، فسيزداد استهلاك السلع غير الغذائية بنسبة اكبر مما يحصل من زيادة فى استهلاك السلع الغذائية ٠ ويزداد الطلب فيما يتعلق بالسلع غير الغذائية على السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات واجهزة التليفزيون والسيارات للاستعمال الشخصى ٠٠ وكذلك السلع التى تظهر حديثا نتيجة للتطور فى التكنولوجيا والتكنيك ٠٠ اما الاقبال على السلع الاستهلاكية الغذائية وزيادة المستهلك منها نتيجة الدخول الحقيقية ، فانه يمس اللحوم والشحوم اكثر مما يمس السلع الغذائية النهائية ٠٠ وهكذا يمكن تحديد هذه السلع ووضع سلم لتدرج الاقبال عليها بعد كل زيادة فى الدخول الحقيقية مع بقاء اسعارها ، أو حسب العلاقة السعرية الجديدة ٠

وعند اجراء دراسة لتحديد استهلاك كل فئة من فئات المواطنين ، فان اول ما يجب اخذه فى الاعتبار ، هو فئة السكان الزراعيين ، وفئة السكان غير الزراعيين ٠٠٠ لأن الفئة الأخيرة تصرف من دخلها على المواد الغذائية اكثر من الأولى ، التى توفر لها ظروف حياتها الزراعية امكانيات توفير جزء من غذائها خارج رصيد السوق ٠

ويجب أن تكون المعطيات الاساسية لتخطيط مردود المبيعات لتجارة التجزئة ، الدراسات الاستقصائية لتطور الطلب الاستهلاكى على كل سلعة رئيسية ٠٠ ويرجع فى مثل هذه الدراسة أولا الى المستهلكين أنفسهم رغباتهم وأذواقهم وعاداتهم ودخولهم ٠٠ وثانيا الى السلعة الاستهلاكية ذاتها ،

سعرها وكيفية الاعلان عنها وتسويقها ٠٠ ويجب التأكد عند دراسة المستهلكين من معرفة اية فئة من السكان حتى الآن كانت تشترى نوعيات معينة من السلع ، ومتوسط اعمارهم ، وجنسهم ، ووظائفهم ، ودخولهم ، وما هو متوقع من تغير فى وسط هذه الفئة من السكان ، واثره على استهلاكهم لتلك السلع ، اما متابعة سلع معينة بالدراسة ، فيعنى معرفة مدى تطور تقدمها من حيث النوعية واللون ، والتغليف الملائم للمستهلك وسعر هذه السلع ، وأى تغير ممكن ان يحدث على هذه السلع لكى يجعلها مرغوبة اكثر من قبل المستهلكين٠٠٠ ومثل هذه الدراسة يجب أن تتناول عمر السلعة، فمثلا بالنسبة للملابس والأحذية وتأثير المودة عليها ، وتأثير التقدم التكنيكى على السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والمكانس الكهربائية وغيرها ٠٠ لأن نزول اية سلعة حديثة عصرية سوف يؤدى الى انكماش حجم الطلب على السلع المماثلة المنتجة سابقا ٠٠٠ ويلاحظ هذا على وجه الخصوص بالنسبة لجهاز التليفزيون الملون ، المسجل (ريكوردر) على أربعة مستويات ، الراديوهات المزودة بأجهزة للاسطوانات ٠٠ الخ ٠ وتعتبر هذه الدراسة المقارنة على جانب كبير من الاهمية ، خاصة وقد ثبت انه اياكانت قوة حملات الاعلان والدعاية لجذب المستهلك لشراء السلع القديمة ٠٠ فانه فى الغالب تكون هذه الحملات عاجزة نسبيا ٠

وينبغى أن يكون واضحا ، أننا عند وضع الميزانية التخطيطية لمخزون أول المدة ، فى الفترة التى تسبق السنة التى تخطط لها ، فانه يخطط كحالة متوقعة تقديريا ٠٠٠ ويجرى حسابه من الارقام المعروفة عن اخر المخزون زائدا المشتريات المتوقعة وناقصا المبيعات المتوقعة لهذه الفترة المتبقية ٠

الزراعة واقتصاديات البـــلاد :

مازالت الزراعة فى راينا هى الدعامة الأساسـية التى ترتكز عليها اقتصاديات معظم البلاد العربية ، ولذلك ينبغى النهوض بها بما يعود بالخير على افراد الشعب كله ، فالزراعة وان كانت بطبيعتها اصعب مجالات الانتاج استجابة للجهد واكثرها حاجة للصبر والعناء ولكن تطويرها يظل دائمـا اضمن الأسس لاقامة اقتصاد سليم ٠

ولا شك أن معدل النمو فى الزراعة (*) من العوامل الحاسمة فى معدل النمو الاقتصادى باعتبارها من اهم قطاعات النشاط الاقتصادى اذ تمثل الشطر الاكبر فى الانتاج القومى والعمل الأهلى فى البلدان العربية ولها نصيب كبير فى الدخل القومى ورغم تقدم الصناعة فى السنوات الأخيرة وزيادة معدلات نموها فستظل للزراعة اهميتها باعتبارها المصدر الرئيسى للغذاء والكساء كما تمد الصناعة بما تحتاجه من مواد أولية ٠ هذا فضـلا عن اثرها فى التجارة الخارجية اذ تمثل الصادرات الزراعية نسبة هامة من قيمة الصادرات بصفة اجمالية بخلاف الصادرات من الصناعات التحويلية المعتمدة على الخامات الزراعية ٠

واذا كان الأمر كذلك ، فينبغى تدعيم الاقتصاد الزراعى بصفة عامة ، والاقتصاد الزراعى التعاونى بصفة خاصة ، فى كل بلد عربى ، ومن بين الوسائل التى يحسن اتباعها ما ياتى :

اولا : توفير كافة الخدمات اللازمة للزراعة فى مختلف مراحلهـا للحصول على اوفر غلة من الأرض ويشمل ذلك اعداد التقاوى والبـذور

*) Role of Agricultural Co-operatives in Economic and Social Development: Report of the Open World Conférence, Rome, 1972.

الصالحة المنتقاه وجعلها فى متناول أيدى المزارعين - وتوفير الأسمدة الكافية ودفع المزارعين وتشجيعهم على الاكثار من التسميد والاستعداد فى كل وقت لمقاومة الآفات الزراعية التى تفتك بالمحاصيل ومعالجة آثار التقلبات الجوية التى لا يقل ضررها عن تلك الآفات وكذا استخدام الطرق العلمية الحديثة التى اثبتت التجارب فائدتها فى زراعة الارض وزيادة الغلة - فليست الزراعة مجرد وضع البذور فى الأرض واطلاق المياه ونثر الأسمدة دون التفات الى المواعيد الدقيقة لكل من هذه العمليات أو الى ملائمة الجو وتغيير الفصول ودون الالتفات الى طبيعة التربة أو مناخ المنطقة ٠

ثانيا : ومنها العمل على استغلال كل ماتنبته الأرض الى اقصى الحدود كالافادة من فائض المحاصيل التى لا يسهل بيعها كالبرسيم أو المراعى فى تربية المواشى وجنى أرباح هذه التربة واستخدام الأسمدة العضوية الناتجة منها ، بجانب الأسمدة الكيماوية وكذلك الآفادة من الألبان التى تدرها هذه المواشى ٠

ثالثا : ومنها التوسع فى استخدام الآلات الزراعية فى مختلف العمليات الزراعية من حرث ورى واقتلاع حشائش وحصاد المحصول وتنقيته لضمان سرعة انجازها فى مواعيدها المحددة ٠

رابعا : ومنها حماية أسعار المحاصيل الزراعية وتنظيم بيعها وذلك للحيلولة دون استغلال التجار لحاجة المزارع الى المال لجنى محصوله واضطراره الى بيعه مقدما قبل الجنى بأسعار مجحفة أو الحاجة اليه للوفاء بالعاجل الضرورى من التزاماته التى تضطره غالبا الى بيعه فى وقت لا يكون السعر فيه مناسبا ٠

خامسا : ومنها العناية بالأراضى المنزرعة للاطمئنان الى سلامة الرى والصرف وكذلك استصلاح الأراضى البور القابلة للزراعة لزيادة الرقعة المنزرعة فى البلاد بما يتمشى ولو جزئيا مع الزيادة المضطردة فى عدد السكان - كل ذلك وغيره من ضروب الاصلاح لازم وضرورى لتنمية الدخل

الزراعى فى البلاد العربية ··· ولكن كيف يتسنى تحقيق ذلك كله ؟ ان ذلك يتطلب المال ـ والمال الوفير الذى يجب أن يكون فى مقدور المزارع أن يحصل عليه لكى ينفقه فى هذه الوجوه · ولكن أين للمزارع فى كثير من الدول العربية بهذا المال ؟ اذا أحسن انفاقه اتى له بالخير وعاد عليه وعلى بلاده باكبر النفع ·

والواقع أن اقتصادنا الزراعى العربى لا غنى له مطلقا عن تمويل واسع لا سبيل اليه الا بائتمان زراعى محكم منظم تتكيف اسسه وقواعده طبقا لمقتضيات النشاط الزراعى وحاجاته وظروفه ·

والواقع الذى ينبغى أن نوجه النظر اليه أن المنظمات الدولية عقدت العديد من المؤتمرات لمناقشة سياسة التمويل الزراعى ، ويرجع هذا الاهتمام الى ان الدول التى فى دور النمو ، والغالبية العظمى منها تعتمد اساسا على الزراعة ، هذه الدول تعانى مشاكل اقتصادية بالغة ، فهناك مشكلة تزايد السكان بنسبة تفوق زيادة الانتاج ، وهناك انخفاض مستوى الدخول وانتشار الفقر والمرض وتعذر ايجاد فرص العمل للمواطنين ··· بل ان معظمها يتعرض لما هو اخطر من ذلك وهو الجوع ·

اننا نعتقد أن التمويل الزراعى التعاونى فى حاجة الى مزيد من العناية من الدول العربية ، حيث انه يسهم فى علاج المشاكل التى اسلفنا اليها ، ويسهم فى زيادة الانتاج وفى توفير العمالة وفى رفع مستوى الدخل وفى خلق حركة الانعاش ·

وكذلك يقتضى الأمر وضع سياسة للاقراض تتفق وطبيعة كل اقليم ، فى كل بلد عربى ، بحيث تتسم هذه السياسة بالمرونة مع مراعاة التأكد من أن ما يمنح من القروض سيؤدى حتما الى تحقيق النتائج التى تهدف سياسة الاقراض الى تحقيقها ·

اننا نوجه الأنظار الى أن منظمة الأغذية والزراعة قد اهتمت بايفاد الخبراء الى الدول التى فى دور النمو للاشتراك فى رسم سياسة الاقراض

السليمة بما يتفق وظروف الاقليم وطبيعته ، فمن باب أولى أن تعمل الدول العربية على ايجاد جهاز ائتمان تعاونى قوى قادر على مستوى الوطن العربى ، يوضح الأسلوب الأمثل لجعل القروض المقدمة لقطاعات النشاط الزراعى التعاونى اداة لها اثرها فى تحقيق الأهداف المرجوه ·

اعتبارات هامة عند التخطيط للتعاونيات الزراعية :

ـ أن جوهر المشكلة الغذائية أو بمعنى ادق أزمة الغذاء هى فى جوهرها قضية التنمية الزراعية فى مجتمعنا العربى المعاصر(*) واسلوبحل المشكلة الزراعية قبل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية ، ان الزراعة فى البلدان النامية عموما ليست مهمتها امداد السكان بالمواد الغذائية فقط وانما هى الركيزة الأساسية فى عملية التطور الاقتصادى من أجل القضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى · أن فائض الانتاج الزراعى هو القاعدة الطبيعية لتحقيق فائض الانتاج فى كل فروع الاقتصاد القومى الغير زراعية · فان من مهمة الزراعة أن تحقق فائضا فى الانتاج يزيد عن حاجة العاملين فى قطاع الزراعة نفسه يكفى لتغذية العاملين فى قطاعات الاقتصاد الأخرى واولها قطاع الصناعة وايضا لامداد الصناعة بحاجتها من المواد الخام الزراعية ثم تكوين التراكمات المالية اللازمة للتطور الصناعى والذى يعتبر الأساس المادى لعملية التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية · وعلى ذلك فان حل المشكلة يتوقف على رفع الانتاجية الزراعية من أجل تحقيق فائض زراعى يسمح بتنفيذ هذه المهام الرئيسية للزراعة فى البلدان العربية ·

ـ ان رفع الانتاجية الزراعية أو ما يعرف باسم تكثيف الانتاج الزراعى يعنى زيادة انتاجية الوحدات الانتاجية القائمة ، أى زيادة انتاجية وحدة المساحة من الأرض الزراعية عن طريق استخدام أدوات الانتاج المتطورة وادخال الأساليب الانتاجية الحديثة · ونتيجة للتطور الزراعى امكن تحقيق

*) نرجو التكرم بالرجوع الى مرجعنا فى « التخطيط التعاونى والنشاط التسويقى » وكذلك الى أعداد « المجلة المصرية للدراسات التعاونية » الصادرة عن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ·

زيادة فى انتاجية الكثير من المحاصيل الزراعية ، مما يرى معه البعض أن انتاجية الأرض الزراعية فى مصر مثــلا مرتفعة بالمقــارنة الى الدول الأخرى • الا أننا نرى أنه عند المقارنة الانتاجية الزراعية فى مصر وغيرها من الدول فانه يجب النظر الى ان الزراعة فى مصر قائمة على الرى الدائم وهو عامل هام فى العملية الانتاجية الزراعية غير متوافر فى الكثير من الدول الأخرى التى تتم بينها المقارنة ولذلك فاننا نرى أن انتاجية الأرض الزراعية فى مصر مازالت منخفضة وانه يمكن زيادتها بمعدلات كبيرة • ويرجع سبب تخلف الزراعة فى مصر الى ان قوى الانتاج الزراعية مازالت متخلفة فالعمل اليدوى يسود العملية الانتاجية الزراعية كما يسود أيضا استخدام أدوات العمل البسيطة كما وان المستوى الثقافى بين العاملين فى الزراعة يعتبر منعدما جدا (انتشار الأمية) كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدى الى ان انتاجية العمل الزراعى لازالت منخفضة •

ـ ومن اجل زيادة انتاجية العمل الزراعى فانه لابد من تطوير الزراعة وذلك باستخدام أدوات الانتاج الحديثة أى ادخال التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة وهو ما يطلق عليه ميكنة الزراعــة ، واستخدام أساليب الانتــاج المتطورة • الا ان البنيان الزراعى الحالى فى مصر مثلا المتمثل فى غلبــة المزارع القزمية الضئيلة الحجم التى يسود فيها استخدام أدوات العمــل البسيطة وذات الانتاجية المنخفضة والدخل الزراعى الضئيل ، يعتبر العائق الرئيسى أمام تطوير الزراعة المصرية •

ولذلك فان ضمان النجاح فى تنفيذ التنمية الزراعية الراسية يتطلب بالضرورة تضخيم حجم الزراعة وذلك عن طريق دمج الوحدات الانتاجيــة القزمية لتكوين الوحدات الانتاجيــة الزراعية الكبيرة الحجم التى تســمح بادخال كل مستحدثات الثورة التكنيكية العلمية فى الزراعة العربية • أن دمج الوحدات الزراعية الانتاجيــة الصغيرة والمزارع فى وحدات انتاجية كبيرة لخلق الزراعة الاقتصادية هو الاتجــاه السائد حاليــا فى التطور الزراعى فى العالم • ان تحقيق هــذا الدمج للمزارع الصغيرة بالأسلوب

التعاونى هو الشكل الاكثر ملاءمة اقتصاديا واجتماعيا عن غيرها من اساليب الدمج الأخرى التى ينتج عنها اضرارا اقتصادية واجتماعية لغالبية المنتجين الزراعيين • ان اندماج المزارع الصغيرة طوعيا وتكوين المزرعة التعاونية الكبيرة الحجم هو المدخل السليم لتطوير الزراعة من أجل رفع الانتاجية الزراعية والارتفاع بمستوى معيشة غالبية المنتجين الزراعيين • ومن هنا كانت الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للانتقال من أسلوب الانتاج الفردى الصغير الى التعاون الانتاجى وهو ما ينادى به الكثير من المفكرين الاقتصاديين والخبراء التعاونيين حلا للمشكلة الزراعية فى كثير من دول العالم النامى •

ولذلك فاذا اريد تحقيق تنمية زراعية تزيد الانتاجية الزراعية وترفع مستوى معيشة المزارعين فلابد من الانتقال من تعاون الخدمات الى التعاون الانتاجى الزراعى (*) الذى يؤدى الى :

- خلق وحدات انتاجية زراعية متطورة ذات قدرة انتاجية عالية •
- تركيز القاعدة الانتاجية الزراعية المتناثرة حاليا فى الملايين من المزارع القزمية الصغيرة ، وخلق الوحدات الانتاجية الكبيرة الحجم التى تسمح بميكنة الزراعة وادخال اساليب الانتاج الحديثة •
- ضمان تجميع تراكمات استثمارية على اساس تعاونى يمكن بواسطتها توسيع القاعدة الانتاجية الزراعية والاستمرار فى عملية اعادة الانتاج الزراعى •
- امكانية تنفيذ الخطط الزراعية •
- امكانية تطوير الزراعة على اساس التخصص والتركيز بدلا من

*) رجاء التكرم بالرجوع الى :
Vertical Cooperation among Agricultural Producers in Western Europe and in Developing Countries.
Verlag der ssip — Schriften Saarbrücken. 1976.

البعثرة المحصولية القائمة التى تعيق الاستخدام الأمثل لضمان الانتاج الزراعى •

– احداث تطور ثقافى فى الريف لما يتطلبه ذلك النوع من التعاونيات المتقدمة من بناء كادر فلاحى لديه القدرة والكفاءة بل ادارة هذه التعاونيات وتنظيم العمل بها •

– خلق وحدات انتاجية زراعية تتحقق فيها مصالح غالبية المنتجين الزراعيين •

– بناء تنظيمات اقتصادية اجتماعية فلاحية تساهم فى تحقيق الديمقراطية فى الريف •

الاتحاد التعاوني العام كجهاز القمة للبنيانات التعاونية القطاعية

الاتحـاد التعاوني العام ومؤتمره السنوي :

من الحقائق العلمية التعاونية المعروفة انه ينبغي اسـتكمال البنيان التعاوني في كل مجتمع يأخـذ بالتعاون كأسـلوب للتنمية الاجتماعيـة والاقتصادية ومن هذا المنطق فان الحركات التعاونية في بعض الدول تشكل اتحادا عاما على رأس البنيانات التعاونية القطاعية ، تتمثل فيه كافة انواع قطاعات التعاون ، كما وأن بعض الدول تفضل أن يجمع اتحاد القمة بين كافة أوجه النشاطات الادبية والاقتصادية ومن هذا المنطق يطلق على هذا الاتحاد (الاتحاد العام وجمعية الجملة) ··· الى غير ذلك من المسميات ويضـم ممثلين للجمعية العموميـة للاتحـادات المركزيـة للتعاون الزراعي والاستهلاكي والانتـاجي والاسكاني وغير ذلك من النشـاطات التعاونيـة ويتضمن هذا التمثيل مندوبين عن الاتحـادات من مختلف الأقاليم في كل دولة ·

وتنتهز الحركة التعاونية فرصة هذا المؤتمر لتقوم ببحوث ودراسات تقييمية عن مدى اسهام الاتحادات المركزية والاتحاد العام في دفع النشاط التعاوني الى الامام من سنة الى أخرى وكذلك تقوم بتقييم لكافة الانجازات التي أتمتها قطاعات التعاون المختلفة سواء أكانت زراعية أو استهلاكية أو انتاجيـة أو اسكانيـة ، وذلك في ضوء المهام التي حددت في المؤتمرات السابقة ، ويهتم المؤتمر على وجـه الخصوص بتعميق وتوثيق العـلاقات التعاونيـة بين التعاونيات وبين مختلف فروع النشاط التعاوني في الدولة ، كمـا يهتم بتحقيق تطور أساليب الادارة بمـا يحقق مسـايرتها لمتطلبات العصر ·· كل هذا في اطار من الرقابة الفعالة والثورة التدريبية الشاملة التي تهتم بالكوادر التعاونية بما يحقق معدلات أعلى في الارتفاع بانتاجية العمـل ·

وقد أوضحت التقارير والاحصائيات المستمدة من مثل هذه المؤتمرات فى مختلف الدول أن الحركة التعاونية الاستهلاكية استطاعت أن تصل بخدماتها فى بعض الدول الى القرى وكذلك أوضحت النمو الايجابى للخدمات التى تقوم بها التعاونيات الانتاجية ، وكذلك أوضحت الارقام أن تعاونيات الاسكان استطاعت أن تقوم بتوفير شقق الاسكان لكثير من العائلات ذات الدخل المحدود ••• هذا بالاضافة الى ما قامت به المنظمات التعاونية المسئولة من تصدير واستيراد للبضائع والمنتجات •

وحتى نلقى الضوء على بعض المهام التى يحددها الاتحاد العام للتعاونيات عن طريق مؤتمره العام ، نقتبس فيما يلى بعض هذه المهام من بين ما حددته المؤتمرات العامة التعاونية فى بعض الدول :

أ) ضمان انجاز جميع المهام التى حددتها مؤتمرات الاتحادات الوطنية النوعية للتعاونيات الزراعية والاستهلاكية والانتاجية وبناء المساكن والتى انعقدت خلال العام السابق •

ب) ربط مصالح واحتياجات تطور المجتمع •

ج) مراجعة نوعية العمل ومدى فاعليته بالنسبة لمجمل النشاط الاقتصادى للتعاونية فى ضوء التقييم العلمى المستمد من نتائج العمل على أن يتسم هذا التقييم بطابع النقد وبروح تعاونية •

د) ينبغى التعرف على احتياجات القوى العاملة والتى تمكنها من حسن أدائها لخدماتها واعتبار تلبية هذه الاحتياجات على جانب كبير من الأهمية واعطائها الأولوية حتى يمكن أن تسهم فى انجاز المهام الموكولة اليها بأعلى قدر من الكفاءة •

هـ) تحسين وتطوير نظام الادارة المبرمجة بصورة تنسجم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتعاون، وتوسيع استخدام نتائج العلوم والتكنولوجيا بصورة مستمرة فى الاعمال الادارية والتجارة والانتاج والخدمات •

و) الاهتمام بتدعيم المراكز المالية للتعاونيات عن طريق تكوين الاحتياطيات اللازمة والاستفادة من هذه الاحتياطيات لتدعيم الطاقات الانتاجية والادارية ,وتنظيم العمل بحيث يمكن تحقيق الاستفادة المثلى فى حدود فترات العمل المحددة •

ز) اعطاء اهمية خاصة للاستثمارات فى البناء على أن تتضمن هذه الأهمية الرعاية والرقابة منذ بداية المشروع وحتى الانتهاء من اتمامه على أن يتم كل ذلك فى اطار النوعية الجيدة والوفورات فى النفقات والزمن المحدد •

ح) السعى لتحقيق الاستقرار الوظيفى للكادر التعاونى ، وضمان الارتفاع بمستواه الثقافى والمهنى بصورة منتظمة مع الاخذ فى الاعتبار أن هذا الكادر الوظيفى سيتحمل مزيدا من الأعباء من عام لآخر الأمر الذى يتطلب تحقيق نظام امثل للتربية فى المنظمات التعاونية تاخذ فى حسبانها احتياجات المستقبل •

ط) الاستفادة القصوى من الحوافز المعنوية مع تكريم العمال الذين استمروا فى عملهم التعاونى لسنوات طويلة مع الأخذ فى الاعتبار ما قدموه من نتائج ، كما ينبغى اعطاء اكبر قدر ممكن من الحوافز والتكريم لهؤلاء العمال الذين قدموا نتائج بارزة •

ى) توفير الملائمة لعمل النساء وتطوير نشاطهن العملى ، والاجتماعى بما يتناسب مع أوضاعهن وظروفهن الاجتماعية على أن يدخل فى نطاق هذا التطوير اسهام النساء مع الرجال فى بناء دور الحضانة ورياض الاطفال ، واستخدام الاجهزة التى تخفف أعباء عمل المرأة •

ك) الاسهام فى تطوير التربية البدنية والرياضية للاستفادة من أوقات الفراغ بصورة ايجابية ومثمرة ، والحرص على أن تتوازن التنمية البدنية مع التنمية الثقافية وتنمية القدرات والمواهب لكافة المستويات فى البنيان التعاونى ابتداء من القاعدة حتى القمة •

الاتحاد التعاونى العام والنشاط الاقتصادى :

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه فى كثير من دول العالم اقامت الحركة التعاونية منظمات اقتصادية تعاونية كثيرة من أجل القيام بمقتضيات الاستيراد والتصدير للحركة التعاونية بأسرها ، وقد أثبتت قوة النظام التعاونى ونزاهته وأمانته وكفاءته وقدرته على أن يحتل جانبا هاما فى وظائف الاستيراد والتصدير وفقا للمبادىء التعاونية ، وفى حدود الاطار العام الاقتصادى الذى تحدده الدولة ٠

هذا الجانب الاقتصادى يعتبر على جانب كبير من الاهمية اذا أردنا أن نحقق التكامل التعاونى على مستوى الوطن العربى ، فقد أثبتت الدراسات التحليلية فى كثير من البلدان التى تميزت بقوة الحركة التعاونية فيها أن التعاون الصادق بين الجمعية المحلية والاتحادات المركزية النوعية والاتحاد العام وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق باتباع كافة الأساليب العلمية فى كافة مراحل تشغيل الجمعية سواء فيما يتعلق بتهيئة البرنامج الانتاجى أو القدرة الانتاجية أو المواد الاولية ٠٠ الى غير ذلك مما ينبغى توافره لتحقيق التخطيط السليم للاحتياجات الفعلية لكل جمعية حتى يمكنها أن تحقق المسئوليات الموكولة اليها دون اية عوائق الا تلك العوائق التى تتعرض لها نتيجة للكوارث أو الظروف المفاجئة غير الطبيعية ٠

المبحث الرابع

من اجل تكامل على مستوى الوطن العربى

- اقتراح بانشـــاء الحلف التعاونى العربى ٠
- التوصـــــــيات
- ملحق النظام الأساسى للاتحاد التعاونى العربى ولائحته الداخلية ٠

اقتراح بانشاء الحلف التعاونى العربى

تمهيـــــــــد :

لعل من الأهمية بمكان ان نستفيد من تجـارب التعاونيين المعاصرين لنتعرف على الطريق السليم الذى يمكن من خلاله تحقيق التكامل بين الحركات التعاونية فى البلدان العربية ٠٠ ويسعدنى فى هـذا المقـام ان أوضح أن المؤتمر السادس والعشرين الذى عقد فى باريس فيما بين ٢٨ سبتمبر الى اول اكتوبر عام ١٩٧٦ قد خصص جميع مناقشاته لما يأتى :

اولا : التخطيط لأنشـطة التعاون على الصـعيد الدولى والمنـاطقى والمحلى بما يواجه احتمالات المستقبل ٠

ثانيا : التعاون بين التعاونيات :

وقد استهل رئيس الحلف التعاونى كلمته مخاطبا ممثلى الحلف من شتى انحاء العالم قائلا ينبغى علينا أن نسائل انفسنا ٠٠ الى اين نريد أن نذهب ؟ كيف نصـل جميعا الى الحل الأمثـل الذى يمكن من خلاله تحقيق التنسيق الأفضل لعمل اللجان المساعدة بالحلف والتى كثفت نشاطاتها وقامت بدور على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالدراسات العلمية التى يناقشها مؤتمر الحلف من اجـل مسايرة التطورات بهدف تدعيم النشاط التعاونى ككل ٠٠ ثم تساءل رئيس الحلف كيف نعمل سويا مـن أجل تحقيق هـذا الهدف ؟ ٠٠ ونحن المنتمين الى شتى أوجه النشاط التعاونى والذين تجمعنا من أجل العمل معا بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة أو النظم السياسية التى ننتمى اليها ٠

اما بالنسبة للموضوع الأول وهو التخطيط للمستقبل فاننى أستطيع أن اقول باطمئنان بأن الجهد الذى بذل فى الخطة يمكن ان يكون مناسبة لتحديد السياسة الواجبة الاتباع فى المستقبل حتى لا نظل قانعين بأن نضيف من وقت لآخر بعض الانشـطة الهامشـية لأعمـال الحلف ٠٠ ينبغى على الحركة

التعاونية أن تسهم فى العمل معا نحو عالم افضل تتحقق من خلاله المساواة ويتم بناء مجتمع لصالح الجميع ويرتكز على العون الذاتى المتبادل على اساس أننا قادرون على معالجة مشاكلنا وأن ننشىء وندير سويا مشروعاتنا .

أما فيما يتعلق بالتعاون بين التعاونيات فان التعاونيين الأوائل اقاموا عام ١٨٩٥ الحلف التعاونى الدولى الذى ابرز الأهمية التى وضعها التعاونيون الأوائل على العلاقات بين الناس بانشاء هذه المنظمة التى تعتبر اليوم واحدة من اقدم واقوى المنظمات الدولية غير الحكومية .

ومنذ ذلك الوقت صنع التعاونيون الروابط بينهم عبر الحدود كتعبير عن ارادتهم ومقاصدهم الطيبة ، هذه الروابط التى مكنتهم من تبادل الخبرات، بل وأيضا مكنتهم من ممارسة انشطة مشتركة فى ميادين الاستيراد والانتاج والتوزيع والاستهلاك للمواد الغذائية والبضائع اليومية حتى منتجات البترول وبناء المساكن والتامين والائتمان والزراعة والبنوك والاسماك والترفيه .. الى غير ذلك .. والتعاونيون لا يستطيعون أن يهربوا من المخاوف والآمال التى يشعر بها اعضاؤهم فهم اليوم مشغولون مقدما بمشاكل موارد الغذاء والطاقة والاخطار التى تهدد البيئة والصحة على مستوى العالم وهذا يتطلب من التعاونيين أن يبرزوا اسلوبا آخر فى ادارة الأمور وطريقا آخر فى معالجة المشاكل غير ذلك التى تقوم بها الاستثمارات الخاصة العملاقة القومية والشركات المتعددة الجنسيات التى لا يمكن القول بأى حال من الأحوال أن مصالحها تلتقى دائما مع مصالح الأغلبية العظمى من المواطنين .. وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالدول النامية التى تعانى الكثير من المشكلات .. والذى نعتقد أن حل مشكلات الكثير منها يمكن فى التعاون الشعبى ، فالتعاون لا يمكن أن يفرض على الناس ، لأنه من أجل أن يصبح التعاون تعاونا ويصبح على جانب كبير من القدرة والكفاءة فانه ينبغى أن يعيش الناس النشاط التعاونى ، فاذا تحقق ذلك فان التعاون يستطيع أن يسهم فى التقدم الحضارى والاقتصادى لأنه قادر على أن يحشد طاقات الجماهير من اجل صالح المجتمع وتقدمه وازدهاره .

والجدير بالتسجيل فى هذه المناسبة أن رئيس الجمهورية الفرنسية وقتئذ « فاليرى جيسكار ديستان » القى فى افتتاح هذا المؤتمر كلمة أوضح فيها أنه فى قدرة الحلف الذى يتحدث باسم اتحاد (٣٤٠) مليون تعاونى من (٦٦) دولـة ، أن يسـهم فى حـل المشـكلات العـامة لعصرنا سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى عن طريق البحث عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى ينبغى أن يكون التعاون أساسه ، وأوضح أن قوة الحركة التعاونية ترتكز على معرفتها الحقيقية للاسلوب الامثل الذى يمكنها من الحفاظ على تقاليدها وحماية استقلالها وأن توجه نفسها نحو المستقبل ، وهذا سوف يسمح لها أن توجه للعالم رسالة الأمل والتقدم ٠

ولعل من أهم القرارات التى صدرت عن هذا المؤتمر السادس والعشرين المطالبة بالعمل الدائم لارساء السلام العالمى من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية والسياسية واحداث توازن أمـام تهديد الشركات الكبرى متعددة الجنسيات وأفضل أسلوب لتحقيق ذلك هو أن تتفهم الحركات التعاونية فى شتى أنحاء العالم أن هناك ارتباطا بين تطورين هامين فى مجتمعنا الدولى المعاصر ٠٠٠ الذى يتميز بوجود المؤسسات القومية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات ٠٠ هذا الارتباط يوضح أن الوحدات الكبرى تفسـح المجـال للمتخصصين أن يربطوا مستقبلهم بها وأن يكسبوا رزقهم من خلال عملهم فيها كما أنه عن طريق الاعداد العلمى أمكن توفير الاعداد المتخصصة بدرجة كافية ، وبالتالى أمكن اقامة الوحدات الكبرى وادارتها ٠٠٠ وبدون هذا الارتباط لا يمكن أن تقوم وحدات كبرى وعلى وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسيات أو ايجاد أشكال أخرى من الوحدات الكبرى لمنافسـتها ٠

ومن هذا المنطق فان الحلف التعاونى الدولى قد أضاف مبدأ جديدا على التعاونيات أن تأخذ به وهو مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والقومى والدولى ٠

- اهمية الاقتراح بانشاء الحلف التعاونى العربى :

اذا كان مجتمعنا الدولى المعاصر يتجه نحو عصر الوحدات الكبرى (*) لما تحققه من وفورات اقتصادية فان الأمل معقود على كافة الدول العربية بصفة عامة والحركات التعاونية فيها بصفة خاصة على أن تتعاون معا من أجل انشاء حلف تعاونى عربى يسهم فى تقدم الحركة التعاونية فى مختلف الدول العربية ، ويقوم بدور هام فى التخطيط التعاونى الاقتصادى ، ويتفهم دوره فى حل المشاكل الاقتصادية ، ويقوم بدراسة وافيه عن موقف التعاون الاستهلاكى ومدى ما يكمن من امكانيات تساعد على انتشاره ودعمه ، بحيث يمتد الى النشاط الانتاجى ويصبح نظاما اقتصاديا له اهميته فى المجتمعات العربية • كما يقوم هذا الحلف بدراسة عن مستقبل التعاون فى الدول العربية فى اطار من الفهم الصحيح لفلسفة التعاون ونظمه والمثل الكامنة فيه ، ومدى تجاوبها مع القيم التى تدين بها الأفراد أم تلك التى يريد الموجهون والمصلحون نشرها بين افراد المجتمع •

اى اننا نعتقد بان الحلف التعاونى العربى المقترح عليه أن يقوم بدور هام فى تحقيق نظام التعاون الأمثل الذى نامل أن يسود مجتمعنا العربى ، وأن هذا النظام ينبغى أن يتمشى مع المثل الديمقراطية بكامل معانيها ، وأن يتمشى كذلك مع اسلوب الانتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ،وأن ينجح فى القضاء على مساوئ الراسمالية وسيطرة راس المال على الحكم ، وأن يخدم المجتمع كوحدة ، ولا يقتصر على خدمة فريق او طائفة او طبقة معينة ، كما يجب أن يتمشى مع الروح الديمقراطية فى القضاء على النفوذ الطبقى الراسمالى وتخطيط الانتاج على اسس تحقق الرفاهية للمجتمع عامة ، لا لطبقة خاصة •

---

*) أن العصر الحديث لم يعد يهتم او يقيم وزنا الا للكيانات الكبرى اما الكيانات الصغيرة فتكاد لا تتاح امامها فرصة للوجود والنمو والتطور واثبات الذات وسط التكتلات الاقتصادية الضخمه وفى عالم يموج بالصراعات •

وليكن واضحا اننا ونحن نطالب بانشاء هذا الحلف التعاونى العربى كقمة للبنيانات التعاونية فى الدول العربية ، فانه لا يتعارض اطلاقا مع النظم السياسية التى تتبعها اية دولة من الدول العربية حيث ان التعاون يعتبر نظاما مكملا للنظام الاقتصادى السائد فى الدول المسماه بالراسمالية ، او الدول التى تعترف بالراسمالية الوطنية ، حيث ان التعاون فى هذه الدول لا يقضى على المشروعات الخاصة بل يضيف اليها ، ويعدل تلك النواحى الاجتماعية التى لم تستطع الراسمالية تعديلها ، فينمو فى الحقول التى فشلت فيها تجارة التجزئة الخاصة او حيث نفقات التسويق تكون عالية جدا ، او حيث يوجد الاحتكار بصورة ضارة ·

اما فيما يتعلق بالفكر الاشتراكى التعاونى فيقولون ان النشاط التعاونى لا حدود له من الناحية النظرية ، وانه قد يمتد الى قطاع التجارة الدولية ، ويقولون كذلك ان المرافق العامة الصعبة كالنور والمياه والمواصلات بأنواعها والمستشفيات ··· الخ ، يجب ان تديرها الحكومة ومعنى هذا ان يقسم النشاط الاقتصادى بين أجهزة تعاونية ومزيد من الادارات الحكومية دون ان ينشا عن ذلك زيادة فى اعباء الخزانة العامة لأن التعاون سوف يوفر للدولة نفقات الكثير من الادارات التى ستصبح غير ذات موضوع (كادارات التموين ومراقبة الاغذية والاسعار والمكاييل والموازين والتفاتيش الصحية ··· الخ) وذلك لأن المشاريع التعاونية ستخدم صالح المستهلكين فلا تبقى ثمة حاجة الى رقابة أو تحديد أسعار أو تشريعات لمنع الاحتكار ·

اما عن طبيعة التحول ـ فيقال انها ستكون تدريجية ، وهى بذلك ستكون ذات جاذبية وبخاصة اذا اضطرد نجاح المشروعات التى تدخل فى اطار التعاون يوما بعد يوم ويعترف دعاة (المجتمع التعاونى) بأهمية الاستثمار وضرورة التوسع فى الائتمان لمواجهة المطالب الانشائية اللازمة من مبان ومخازن ومصانع ومعدات ووسائل النقل ، وحيث ان هذا الائتمان لن يأتى من مصدر تعاونى كالبنك التعاونى مثلا ، فانه سيأتى من مصادر راسمالية ·

وخلاصة القول أن دعاة المجتمع التعاونى يتصورون ان كثيرا من المزايا سوف تتحقق للمجتمع اذا تم هذا التطور المنشود ، فمنها ان يختفى دافع الربح المسير للنشاط الاقتصادى فى الراسـمالية الطليقة وان تدير الحكومة جميع المرافق العامة دون ربح فى نظرهم ، والا يكون هناك انتاج لسلع ضارة بالمجتمع من حيث الرداءة أو الصنف ، وأن يزول التنافس الا ذلك الذى ينشأ بين المنشآت التعاونية لتحسين الادارة وتقليل النفقات ، وأن يقتصد فى نفقات الاعلان وتوفير المعدات اللازمة ، والا يكون هنـاك افراط فى الانتاج كما هو الحال فى الراسمالية الحرة ، واخيرا ـ واهم من كل ما سبق ـ أن يتغير طابع ولون الحياة الاجتماعية عندما ينتفى دافع الربح الشخصى وتنتفى الانانية المادية · وفى مثل هذا النظام ـ كما تقول نظرية المجتمع التعاونى ـ سوف تتمكن حركة التعاون الاستهلاكى من تحقيق رسالتها الحقيقية على الوجه الأكمل ·

اننا نوجه النظر الى ان مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى (*) وجهت النظر الى اهمية تطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والاقليمى والدولى ومن هذا المنطق شجع الحلف الدول الأعضاء على ان تتعاون مع بعضها من اجل اقامة تعاونيات متعددة الجنسيات تستطيع ان تتنافس مع الشركات المتعددة الجنسيات التى تهدد النشاط الاقتصادى فى الدول النامية بصفة عامة ، والنشاط التعاونى بصفة خاصة ·· وعلى هذا الأساس فانه كان ينبغى على التعاونيات فى الدول العربية أن تخطط لنفسها بحيث تتعاون اقتصاديا مع بعضها لتوضيح ماذا تعنيه بالحلف العربى ·

الحلف التعـاونى العربى :

يعتبر الحلف التعاونى العربى اتحـاد المؤسسات التعاونيـة العربية بكافة انواعها ، وعن طريق هذا الحلف يستطيع كل عضو بغض النظر عن لونه أو مذهبـه الدينى أن يكون على اتصـال بزملائه التعاونيين فى تتبع الأهداف التعاونية ·

(*) Co-operative principles, Report of I.C.A. Commission, 1966.

كما وييسر الحلف العلاقات التجارية والمالية (*) المتبادلة بين المؤسسات التعاونية فى مختلف الدول العربية سواء فى تجارة الجملة أو فى ميدان التسويق أو الانتاج أو الاعمال المصرفية والتأمين .

وكذلك يدلى التعاونيون عن طريقه بأصواتهم فى الاجتماعات الدورية آملين فى سلام عربى ودولى، ومجتمع أفضل .

وفيما يلى نعرض فى ايجاز عمل ودستور الحلف التعاونى العربى :

- الاغراض والواجبات :

ان الحلف التعاونى العربى امتداد لعمل رواد التعاون فى شتى أنحاء العلم وما طبقوه من مبادىء ، وهو يبحث مستقلا وبوسائله الخاصة لاستبدال النظام الرأسمالى بنظام تعاونى يتفق ورغبات وصالح المجتمع ومبنى على أساس اعتماد الفرد على نفسه وتبادل المساعدة مع غيره .

كما أن الحلف يمثل الهيئات التعاونية من كافة الأنواع ، وعليه أن ينشر مبادىء التعاون وطرقه فى شتى أنحاء الوطن العربى ، وأن يقرر تقدم الحركة التعاونية ويعمل على حماية مصالحها ، كما وينبغى على الحلف أن يصون العلاقات الودية بين الهيئات الأعضاء فيه ، وأن ينشط العلاقات التجارية بين مختلف أنواع الهيئات التعاونية على مستوى قومى ودولى وأن يعمل على تدعيم الأمن الدولى والسلام الدائم .

ويمكن تحقيق هذه الأهداف الجليلة عن طريق النشاط الذى يمتد ويقوى روابط اتحاد النظام التعاونى فى سائر أنحاء العالم .

---

*) رجاء التكرم بالملاحظة انه قد أخذ فى الاعتبار تأسيس الاتحاد التعاونى العربى ، والمعتقد أن نشاطه أدبيا بالدرجة الأولى ، ولذلك فليس هناك ما يمنع من أن تكون تسمية الحلف المقترح « الوكالة العربية الدولية للتعاونيات المتعددة الجنسيات » .

- الدعـــاية :

تعتبر الدعاية على راس قائمة هذا النشــاط • فمثــلا مازالت فكرة التعاون بين الأفراد غير معروفة وغريبة لديهم وجديدة أيضا ، وكثيرون ممن سمعوا بالتعاون لا يعرفون الأساليب الحقيقية التى طبقها التعاون ، والنتائج التى أسفرت عنها هــذه الأساليب كبديل عملى لنظــام الأرباح ، ويحاول الحلف دائما التغلب على ذلك عن طريق المطبوعات المختلفة التى ينشرها بالقدر الذى تسمح له موارده من أجل تقدم الحركة التعاونية ، وعلى وجه الخصوص فى البــلاد التى تعتبر الحركة التعاونيــة المنظمة فيها فى مراحلها الأولى •

- التعـــليم :

يقوم الحلف باستمرار بجمع ونشر المعلومات عن كل نوع من المشاريع التعاونية ويتيح للمفكرين التعاونيين الاتصال بجمهور المستمعين بالعالم ، ويفسح المجال للمناقشة من أجل الوصول لأحسن الحلول لمشاكل التعاونية العــامة • كما ويؤمن الحلف بان التعليم افضل أسلوب على الاطلاق لتطبيق الافكار التعاونية تطبيقا صحيحا • ويمكن التعاونيات من العمل بنجاح فى المجال الاقتصادى والتعاونى •

- تجــارب الآخرين :

لا تستطيع الحركة التعاونية العربية أن تعيش فى وحدة خلف حدودها الاهلية ، من أجل ذلك يقوم الحلف باعلام أعضائه بتجارب الآخرين وكفاحهم وأســباب تقدمهم أو خســائرهم حتى تتم الاســتفادة من خبرة وتجــارب الآخرين ، كما وينبغى أن يستحث الحلف أعضاءه لبذل المساعدة المادية والادبية ممن نكبتهم الحرب أو كوارث الطبيعة •

العلاقات الاقتصادية :

يؤكد الحلف على المفهوم الــذى ينبغى أن يســـود بين التنظيمات التعاونية بمختلف البلاد ليست أصدقاء فقط بل فى امكان هذه المؤسسات

ان تصبح شركاء فى التجارة والمشاريع الصناعية ، فهى تستطيع الشراء والبيع مع بعضها البعض واقامة خدمات عامة كالبنوك والتامين وعن طريق الحلف تستطيع المؤسسات التعاونية العربية استغلال امكانياتها على اكمل وجه وتقوية مراكزها امام المنافسين ٠

ـ التمثيـل :

ومن واجبات الحلف التعاونى العربى تمثيل مصالح وامال الأعضاء التعاونيين والتحدث نيابة عنهم ، فهو ينطق بافكار العائلة التعاونية العربية مجتمعة فى كل ما يختص بشئون الوطن العربى والسلام الدولى ، وهو يعبر عنها بصوت موحد امام السلطات الاهلية والدولية ٠

ـ العضـــوية :

يقبل الحلف الجمعيات التعاونية بكافة انواعها كاعضـاء بشرط أن تكون اصلية ولا يقتصر الأمر على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهى الاكثر انتشارا فى الاقاليم فى الدول العربية بل يشمل الجمعيات التعاونية الزراعية التى تسوق الانتاج الزراعى واحتياجات المزارعين ، وللجمعيات التى تعطى القروض للمزارعين ولأصحاب الحرف للاستمرار فى الانتـاج والجمعيات التعاونية للاسكان التى تهيىء المســاكن الجيـدة الرخيصة ٠ والجمعيات التعاونية الانتاجية حيث يدير العمــال صـناعاتهم ديمقراطيـا والمؤسسات التعاونيــة الخاصة بالبنوك والتامين ٠ فكل هـؤلاء يحقق لهم الانضمام للحلف التعاونى العربى ٠

ويقبل الحلف الهيئات الأهلية أيضا مثل الاتحاد النسائى وغيرها التى لم تؤسس اصلا كجمعيات تعاونية لكنها تعاونية فى جوهرها وروحها وتخدم أغراض الحركة التعاونية ٠

ويشترط الحلف فى المؤسسات التعاونية ان تكون تعاونيــة وأن تطبق عمليا المبــادىء التعاونيــة التى اســتقرت عليها مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى ٠

المؤتمر العام للحلف التعاوني العربي :

يعتبر المؤتمر (أو اجتماع مندوبي المؤسسات التعاونية المنضمة للحلف) السلطة العليا للحلف ، وينعقد عادة كل ثلاث سنوات باحدى الدول العربية بناء على دعوة عضو أو عضوين ويستغرق اربعة ايام ٠

وبناء على التقرير الذي تقدمه اللجنة المركزية ينعقد المؤتمر الذي يقوم بمراجعة أعمال الحلف منذ آخر مرة تم انعقاده فيها ـ ويبت فيها بالموافقة أو الرفض ـ ويناقش المقترحات المقدمة من اللجنة المركزية أو من المؤسسات المنضمة ويصدر القرارات والتوجيهات للاجهزة الادارية ـ وكذلك القرارات التي تتعلق بنشر آراء الحركة الخ ٠٠

ويتم التمثيل على أساس يتفق عليه بحيث يحقق التوازن في التمثيل ، وبحيث يسمع صوت المؤسسات الصغيرة في المناقشات المتعلقة بتقدم التعاون في المناطق المختلفة في الدول العربية ٠

ـ الادارة :

الأجهزة الادارية للحلف التعاوني العربي هي : اللجنة المركزية ـ هيئة الادارة ـ السكرتارية ٠

وتعتبر اللجنة المركزية مسئولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر خاصة وانها ينبغي أن تكون مخولة طبقا للنظم الداخلية باتخـاذ القرارات الهامة على مسئوليتها الخاصة ٠

ولكل مؤسسة تعاونية تقوم بدفع اشتراكاتها بالكامل الحق في أن يكون لها ممثلا في اللجنة المركزية ، وقد يكون لها اكثر من عضو بحد أقصى يتفق عليها ٠

وتلتقي اللجنة المركزية عقب كل مؤتمر لانتخاب الرئيس ونائبه ، هيئة الادارة والسكرتارية ، حتى الاجتماع التالي للمؤتمر ، وتقوم اللجنة المركزية بتعيين المراجـع ومديري الأقسـام ٠٠ الخ ، وهي تحدد المواعيد وجـدول الأعمال والأسئلة التي ستقدم للمؤتمر ٠ وتتكون لجنة مشكلة من الرئيس

ونوابه مع ثلاثة اعضاء لتساعد الرئيس فى كافة الاجراءات وتقرر التصويت السريع على جدول الأعمال المقترح ٠

كما وتستمع اللجنة للاعتراضات على قرارات الادارة ولها الحق فى سحب العضوية من المؤسسة التى تعترض على مصالح الحلف ، وينبغى أن يكون واضحا أن استخدام هذا الحق نادرا للغاية وذلك حينما لا تعمل المؤسسة طبقا للقواعد التعاونية ٠ وتجتمع اللجنة المركزية مرة كل سنة على الأقل كما أنها تجتمع فور انعقاد المؤتمر وبعده مباشرة ٠

وتتولى الادارة المراقبة العامة على أعمال الحلف فيما بين اجتماعات اللجنة المركزية وذلك بجانب اتصالها التام بأعمال السكرتارية جميعها ، وهى مسئولة بوجه خاص عن التمويل والعضوية ، ودراسة الميزانية التى تعدها السكرتارية والمصروفات والايرادات وتعيين المساعدين الرئيسين وتقرر ظروف التعيين للموظفين ٠

وتتيح القوانين للادارة الحق فى قبـول أو رفض العضوية بالحلف ، وللهيئة التى لا تقبل عضـو فى الحلف الحق فى الاسـتئناف لدى اللجنـة المركزية ٠

وتقوم السكرتارية بالعمل اليومى للحلف ، ومقره الرئيسى فى المكان الذى يتفق عليه ٠

وينبغى أن يكون واضحا انه ينبغى أن يكون للحلف التعاونى العربى قوى وظيفية دائمة على أعلى مستوى من الكفاءة والقـدرة بحيث يمكن من خلالهم تحقيق الاهداف المرجوة سواء فيما يتعلق بنشاط الحلف ذاته أو ما يشرف عليه من منشآت أو ما يقتضيه طبيعة عمله من صلات على صعيد الحركة التعاونية فى كل بلد عربى ٠٠٠ الى غير ذلك من مهام ٠

كما وينبغى أن يكون واضحا أنه فى مثل هذه الاحوال ، وحينما يكون للحلف مهام كثيرة ومتعددة فان الامر يتطلب دائما أن يساند القوى الوظيفية الرئيسية المسئولة ، قوى وظيفية أخرى ذات طبيعة مؤقته ، وغالبا ما يكون لدى المنظمات المماثلة جـدولا تستعين به فى مثـل هـذه الأحوال كالخبراء الاستشاريين والمترجمين ٠٠ الى آخره ٠

الحلف وانشاء المنشآت التعاونية :

ينبغى أن يكون واضحا انــه مــن اجــل تحقيق التكامل التعاونى على مستوى الوطن العربى ، فان للحلف التعاونى العربى الحق فى انشاء اللجان والهيئات والمنشآت التعاونية المساعدة التى تمكنه من تحقيق أهدافه ، وأن يرتبط بالهيئات التعاونية الدولية ٠

على أننا نوجه النظر الى ضرورة الاهتمام بالأوضاع القانونيــة لهذه المنشآت سواء اكانت تمويلية أو تجارية أو صناعية أو تامينية ٠٠٠ الخ ٠٠ وكذلك الاهتمام بتحديد اهدافها وتمويليها وتكاملها مع الحركة التعاونية العربية والحركة التعاونيــة العالميــة ، على أن يراعى عنـد انشــائها توافر العناصر الآتية : ـ

ـ العمل باقصى قدر من الاســتقلال الذاتى والمرونة فى اطــار نظــام اقتصادى وســياسى يمكن أن تزدهر تحته المنظمات غير الحكوميــة وتتطور بلا عوائق ٠

ـ السعى لأن تعترف المنظمات الاقتصادية الدولية بها كمنظمة دولية ، الى اعتراف حكومة المقر بها بهذه الصفة ، لما فى ذلك من اثر فيما يتعلق بتيسير المعــاملات على صعيد الوطن العربى والحركة التعاونية الدولية ٠

ـ ينبغى أن يكون من بين أهداف المنشآت العمل على النهوض بجمعيات كل بلد عربى ، وعلى وجه الخصوص الاتحادات الاقليمية التى تمثل جمعيات القمــــة ٠

ـ ينبغى النص على أن كل منشــأة تعاونيــة تابعــة للحلف تمارس نشاطها فى ظل التنسيق الذى يقوم به الحلف التعاونى العربى بين مختلف أوجه الأنشطة التى يشرف عليها ٠

ـ لهذه المنشآت الحق فى العمل مع الوكالات القومية والدولية الأخرى، وعلى وجه الخصوص كخبراء ومستشارين ومشجعين وناطقين لنوع النشاط الذى يمارسوه ٠

ـ لهذه المنشآت الحق فى تجميع الاموال والمعونة الفنية من أجل تطوير نشـاطها ٠

ـ لهذه المنشآت الحق فى تنظيم الدورات التدريبية التى ترتبط بنشاطها، ونشـاط المنشآت التعاونيـة الاقليمية التى ترغب فى تنمية مهـارات وقدرات العاملين بها ٠

ـ لهذه المنشآت الحق فى انشاء وكالات للخدمات المساعدة تستهدف تطوير نشاطها ٠

ـ المســاعدة على النهوض بالتقدم الاقتصــادى والاجتماعى للقوى العاملة فى التعاونيات فى جميع البلدان العربية ٠

ـ ينبغى أن يكون لكل منشأة أجهزة أو وحدات واعية على أعلى مستوى علمى وعملى فى القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى تتمكن من اعداد أو تقييم دراسات الجدوى الاقتصــادية الخاصة بالنشـاط الذى ترغب فى اقامتـه ، وكذلك الدراسات المقدمة من التنظيمات التعاونية فى البلدان العربية ، وأن تكون قادره على تحليل دراسات الجدوى وتقييمها واستنباط النتائج المالية والاقتصادية السليمة قبل الاقبال على تنفيذ أى مشروع من المشروعات ٠

ـ مساندة التنظيمات التعاونية فى الدول العربية وتذليل الصعاب التى تقترحها لكى تنطلق لتنفيذ الخطة المرسومة لها ٠

ـ كلمـــــة اخيرة :

اننا نوجه النظر الى اهمية الدراسات التى تتعلق بالتعاون ، اذ انه ينبغى القيام ببحوث ودراسات تتعلق بتقدير مستقبل الحركة التعاونية ٠٠ نسترشد فيه بالتجارب التى مرت بهـا الدول ، وبالتـالى التى تمخضت عنها هـذه التجارب ، وبمدى حاجة وطننا العربى للتعاون ٠

وهذا التقدير يتطلب تحليل التعاون من عدة نقاط ، تعد جوهرية مـن الناحيتين النظرية والعملية ، وأن يكون هذا التحليل حرا لا يتأثر بالميل

نحو فكرة التمسك بعينة جامدة ، ثم أنه لا يكفى فى تقدير مستقبل التعاون ان نبرز محاسنه ومزاياه ونغفل الحديث عن نقاط الضعف فيه كما ان التحليل العلمى لا يستفيد من الاسترسال فى ذكر مساوىء النظم الراسمالية واغفال المزايا الاقتصادية التى تحققها هذه النظم من حيث التقدم والتنمية الاقتصادية ورفع مستوى الرفاهية فى المجتمع ، على أن تقدير النظام التعاونى باعتبار أنه خطوة سليمة فى تطوير المجتمعات يفرض علينا أن نلم بالوسائل الفعالة فى تحقيق هذا التطوير ، والنتائج المباشرة وغير المباشرة التى تترتب على ذلك ، فمما لا شك فيه أن المجتمع يتعرض للهزات والاضطرابات اذا لم يكن التحول الذى ينقله من طور الى طور تدريجيا وعلى أسس استقرارية ، واذا لم تتخذ العدة لمواجهة الاحتمالات المختلفة المتوقعة فى زمن يقصر او يطول .

توصيات من اجل تحقيق التكامل التعاونى
على مستوى كل بلد عربى والوطن العربى

ـ ينبغى ان تعمل الحركة التعاونيـة فى كل بلد عربى بالتعاون مع الحكومة والاجهزة المعنية على ان يتفهم الاعضاء التعاون عقليا ووجدانيا ، وان تعاليمه مستمدة من شريعتنا السمحاء وان لهم حقوقا وعليهم واجبات فى جمعيتهم التى تهدف الى تحسين اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذى يتحتم معه ضرورة اهتمام الحركات التعاونية بموضوع محـو الامية وتعليم الكبار ٠٠ والاهتمام بالاساليب الفنية للتعاون والتى تحتوى على مكونات للثقافة ، وتعتبر عاملا فعالا لابراز الطاقات النفسـية والروحيـة والفكرية اللازمة لمواجهة وحل المشكلات المختلفة التى تقابل التعاونيات ٠

ان واجبات محو الامية وتعليم الكبار ، لا يمكن ان يكون واجب الدولة وحدها ، انما ينبغى على الحركات التعاونية ان تقوم بدور مؤثر وفعال فى هذا المجـال ، ولها فى ذلك ان تستفيد بشـكل كامل من مختلف الوسـائل التعليمية ، مثل المراجع الدراسية ، والمحاضرات وحلقات البحث ، وجماعات الدراسـة والمناقشات ، والمرشدين المتنقلين والجولات الارشـادية لزيـارة المشروعات والصحافة والافلام والراديو والتليفزيون ، وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرية ، مع مراعاة تكييف الانتفاع بهذه الوسائل مع الظروف الخاصة السائدة فى كل قطر ٠

ـ اذا كان من مستلزمات الحركات التعاونية ان تقدم على قواعد من التخطيط تامينا لنجاحها وبلوغ غايتها ٠٠ فانه من الاولى ان يسير التعليم والتدريب التعاونى وفق مخطط خاص فى حدود الخطة العامة لكل دولة عربية بحيث يتجاوب معها ويساير اهدافها ، ويوفر احتياجاتها ، خاصة وان

ملايين المواطنين العرب يتطلعون الى حركة تعاونية نظيفة ، تأخذ بيدهم ارتقاها الى أعلى المستويات ، كفاية فى الانتاج وعدالة فى التوزيع ، على أساس العمل العلمى المنظم ، والادارة العلمية الناجحة ٠٠ والى أن نصل الى هـذا الهدف ينبغى تحقيق التكامل العربى فى التعليم والتدريب التعاونى ، بحيث تفتح الدول العربية التى تتميز بوجود كليات ومعاهد تعاونية أبوابها لابناء الدول العربية الاخرى دون التقيد بمقاييس التفوق فى النجاح التى قد تضعها كل دولة ، اخذا فى الاعتبار حاجة هذه الدول الماسة الى التعليم التعاونى ، خاصة وأن السياسات التعليمية التعاونيـة فى مراحل التعليم المختلفة فى الدول العربية على وجه العموم تعتبر حديثة نسـبيا ٠

ـ ينبغى تشجيع تأسيس المعـاهد التعاونيـة ، وتدعيم القائم منها ، وانشــاء جامعـة التعاون المتخصصة التى تعترف بشـهاداتها الحكومات والحركات التعاونية ، وتعطى خريجيها أولوية فى التعيين عند شغل الوظائف التخصصية المؤهلين لها ، وذلك مسايرة للاتجاهاه العلمية العصرية ٠

كما ينبغى على كل دولة عربية أن تدخل مادة التعاون كمقرر أساسى فى برامج معاهدها العلمية ، ابتداء من مراحل التعليم الاولى الى الجامعات والمعاهد العليا ، وتشجيع انشـاء الجمعيات التعاونية للطلبـة فى المدارس والكليات والاسهام فى نشر الدعوة التعاونية على أوسـع نطـاق ممكن وفقا للاساليب العلمية المتعارف عليها فى هذا الشأن ٠ وفى هذا المقام نذكر بالبند رقم « ١٥ » الذى تضمنته التوصية رقم (١٢٧) الخاصة بدور التعاونيـات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية والتى نصها :

ـ يجب تنظيم التعليم المناسب فى الموضوع على الا يقتصر على المدارس والكليات التعاونية وغيرها من المراكز المتخصصة ، يجب أن تمتد أيضا الى المعاهد الدراسية الاخرى مثل :

أ) الجامعات ومعاهد التعليم العالى ٠

ب) كليات تدريب المعلمين ·

ج) المدارس الزراعية وغيرها من مؤسسات التدريب المهنى ومراكز تعليم العمال وتدريبهم ·

د) المدارس الثانوية ·

هـ) المدارس الابتدائية ·

ـ ينبغى ان يتعرف المشرعون التعاونيون فى كل بلد عربى على اتجاه الحكومة بشأن التنمية التعاونية قبل البدء فى وضع قانون التعاون ، مستهدفين من وراء ذلك الاهتمام بصياغة هذا القانون ، بحيث يكون واضحا ومفهوما لدى الاعضاء التعاونيين ، ويتوافر بمقتضاه اطار قانونى مناسب للتعاونيات ، تضمن معه الحركة التعاونية انه اذا تصرف أى عضو طبقا لقانون التعاون ، فانه يعنى أنه تصرف طبقا للمبادىء التعاونية ، ومن هذا المنطق يجب اشراك التنظيمات التعاونية فى صياغة القانون ·

كما وينبغى ايضا ان يتضمن القانون التعاونى الصياغة المناسبة لتحقيق سياسة الدولة التعاونية وتنفيذها ، ويحسن دائما ان تكون هذه السياسة جزءا متكاملا من خطط التنمية ، فى الحدود التى يتوافق فيها هذا التكامل مع الخصائص الجوهرية للتعاونيات ، وأن لا يكون لعون الحكومة وتشجيعها أى اثر على ما تتمتع به التعاونيات من استقلال ، الامر الذى يتطلب اشراك التنظيمات التعاونية فى صياغة الخطط الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها فى اطار الخطة العامة للدولة ·

ـ ينبغى النهوض بصفة عامة بالاجهزة الاحصائية التعاونية فى التنظيمات التعاونية لترتفع الى المستوى الذى تستطيع فيه أن تمد الباحثين التعاونيين بالبيانات والارقام التى يحتاجون اليها للتخطيط للتعاونيات وفى رسم سياستها وتوجيه جهودها التخطيطية ·

ومن اوجب الواجبات فى هذا المقام ، الارتفاع بمستوى الاجهزة

الاحصائية فى التنظيمات التعاونية العليا بحيث تصبح المصادر الأولى للبيانات التى تحتاج اليها مختلف التعاونيات ، وان يكون لديها ادارات البحوث القادرة على ان تمد الدارسين والباحثين وبالبيانات اللازمة ، والدراسات العلمية المتخصصة ٠

— ينبغى التخطيط للتعاون فى مختلف البلدان العربية ، وهنا ينبغى ملاحظة أنه لا توجد انماط معيارية واحدة للتخطيط التعاونى ، الامر الذى يحتم على الحركات التعاونية فى كل دولة عربية ان تطبق الاسلوب الأمثل الذى يتفق وأوضاعها وبالشكل الذى يتمشى مع أنظمتها الاقتصادية ، وبحيث تأخذ فى الاعتبار مجموعة العوامل التى تسهم فى تحقيق توازن القطاعات المختلفة بها ، والتى منها المستوى التكنولوجى القائم ، وكمية الاصول الراسمالية الموجودة وحالتها ، وكمية الموارد الطبيعية ومعدلات استخراج الخامات المعدنية وهيكل التجارة الداخلية والخارجية ومعدلات الاستهلاك اللازمة أو المستهدفة ، الى غير ذلك من العوامل التى تختلف باختلاف الدول ، ودرجة تطورها ، وبصفة خاصة فان التخطيط للتعاونيات يستهدف انشاءها وتطويرها كوسيلة لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للافراد ذوى الموارد والفرص المحدودة وتنمية وتشجيع صفات المبادأة والابتكار لدى هؤلاء الافراد وزيادة الموارد الراسمالية والشخصية والقومية واستخدام الائتمان استخداما سليما ٠

— هناك حقيقة نعرفها جميعا وهى أن جميع المواطنين مستهلكون ومن هذا المعنى ، فان التطور التعاونى العربى يسجل نجاحا كبيرا اذا استطاع أن يحقق تنسيقا بين قطاعات التعاون بحيث يوفر مختلف السلع والخدمات للمواطنين فى الوقت المناسب ، والمكان المناسب ، والسعر المناسب ، ونرجو أن يكون فى امكان الحركة التعاونية الاستهلاكية ، أن تحقق هذا الهدف ، على أن يقترن ذلك بسياسة علمية لأسعار السلع والخدمات ، الأمر الذى يتحتم معه ضرورة انشاء جهاز تعاونى للأسعار يكون قادرا على تحديد اثمان السلع ، بحيث تكون هذه الأسعار موحدة على قدر الامكان فى منافذ

التوزيع التعاونية فى مختلف انحاء كل بلد عربى ، وذلك بغض النظر عن البعد أو القرب من مراكز الانتاج ٠

تتطلع الحركة التعاونية الى توافر العمالة الماهرة ، ولهذا ينبغى الاهتمام بالتدريب الحرفى وذلك وفقا لمتطلبات التخصص ، كما ينبغى اعطاء عناية خاصة الى تدريب صغار السن وهم الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ، وذلك لأن هؤلاء يمكن عن طريق اعطائهم مزيدا من الرعاية والعناية ، ان تحصل منهم على انتاجية أفضل لفترة زمنية أطول ، ولذلك يحسن ايجاد الأسلوب الذى يمكن عن طريقه تفضيل هؤلاء الذين يتدربون ويحصلون على شهادة « كفاءة عمل » تثبت صلاحيتهم لمزاولة حرفتهم بكفاءة ، وفى شغل الأماكن المناسبة ، وفتح آفاق المستقبل أمامهم وخاصة من ناحية الأجور ٠

ومن أجل ذلك ينبغى على الحركات التعاونية فى كل بلد عربى بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات التعليم المتخصصة تشجيع انشاء مراكز التدريب التعاونى الحرفى ، ونشر التعاون على أوسع نطاق فى كافة المنظمات العمالية٠

ـ من الجوانب الهامة التى ينبغى على الحركات التعاونية فى البلدان العربية القيام بها ، تشجيع قطاع التعاون الاسكانى لما يقوم به من دور هام فيما يتعلق بتوفير المسكن التعاونى الصحى الملائم لفئات الشعب العاملة ، خاصة وأن توفير المسكن الملائم والمريح يعتبر ضرورة واجبة لا يقل فى أهميته عن التعليم ووسائل الوقاية والعلاج لطبقات الشعب لرفع مستوى كفايتها الانتاجية والاجتماعية ، خاصة وأن جميع التقارير المتخصصة أثبتت أن البيئة التى ينشأ فيها الانسان ينعكس أثرها على تكوينه الخلقى والاجتماعى ٠ وأن الظروف المحيطة بالمسكن والتى ينشأ فيها الطفل تكون لها آثارها عليه أثناء نموه ، وتترك بصماتها على شخصيته حينما يبلغ سن الشباب ، وبالتالى تصبغ الدور الذى سيؤديه فى المجتمع بالطابع الذى نشأ فيه ، والصفات والعادات والخصائص التى تتراكم فى أعماقه ، وتعتبر جزءا أساسيا من مقومات شخصيته ، وأن العامل الذى يعيش فى ظل ظروف

محيطة تعسه ويائســة ، لا يستطيع فى معظم الاحيــان ان يستشعر العزة والكرامة وبالتالى لن يكون قادرا على ان يودع هذا الشعور بالعزة والكرامة فى نفوس واذهان ابنائه ، وبالتالى مرؤوسيه فى العمل ٠

ـ ينبغى أن تعمل الدولة بالتعاون مع الحركات التعاونية على وجود نوع من الاشراف يستهدف حسن قيام الجمعيات التعاونية بأعمالها ، ومن اهم الاساليب العلمية التى نرجو ان تجد سبيلها الى التطبيق فى التعاونيات العربية سواء على صــعيد كل بلد عربى او على مســتوى الوطن العربى الأخذ بمفهوم التخصص الوظيفى فى اداء الأعمال ، ويقترن هذا بتوضيح المهام الانتاجية ، ووضع الخطط للجمعية لكى تتعرف بموجبها على الانتاج الاجمالى وتكاليفه ، ومعدلات الأداء فيه ، وكذلك تحديد مسئولية كل شخص فى الجمعية تحديدا واضحا ، بحيث يتعرف كل فرد على العمل الذى يقوم به والأسلوب الذى يسهل معه تقييم اداء ما قام به ، وأن يكون هناك حوافز لزيادة انتاجية العاملين ، وتحسين نوعية الانتاج ، وان يقترن هذا الهدف بتوفير فرص التعليم والتدريب المستمرين للمسئولين عن ادارة التنظيمات التعاونية والقوى العاملة فيها من خلال الممارسة العملية والمراجعة الدقيقة للأخطاء ، ولعل هذه المهام تكون من اهم واجبات الاتحادات التعاونية ٠

ـ الأمل معقود على ان تتعاون كافة الدول العربية بصــفة عامة ، والحركات التعاونية فيها بصفة خاصة من اجل انشاء حلف تعاونى عربى يسهم فى رسم سياسات التكامل التعاونى على مستوى الوطن العربى عن طريق التنسيق بين الصــادرات والواردات للتنظيمات التعاونية فى الدول العربية بحيث تخطط الصادرات للتنظيمات التعاونية فى احدى الدول العربية لتكوين واردات ضــمن خطة واردات التنظيمات التعاونية فى دولة عربيــة اخرى ، ويقيم منشات تعاونية صناعية وزراعية وانتاجية واسكانية ، تتمشى مع اسلوب الانتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ، ويخدم الحركات التعاونية فى كل البلدان العربية كوحدة ، وأن يكون من بين أهدافه تيسير العلاقات التجارية والماليــة المتبادلة بين المؤسسات التعاونيــة فى مختلف

الدول العربية سواء فى تجارة الجملة أو فى ميـدان التسويق أو الانتـاج او الاعمال المصرفية والتامين ٠

كما ينبغى أن يمتد نشاط الحلف على وجه الخصوص الى ما يأتى :

أ) اضطراد تقديم المعونة للحركات التعاونية فى البلاد العربية على أن يتم ذلك كلمـا أمكن فى صورة برامج منسقة متكاملة تشـارك فيها مختلف المنظمات سـواء كانت منظمات مشـتركة بين الحكومات أو منظمات غير حكومية أو منظمات دولية متخصصة ٠

ب) اعـداد وتقديم المواد الاعلاميـــة والكتب والوسـائل السمعية والبصرية وما شابه ذلك من الوسائل للمعاونة فى اعداد التشريعات الخاصة بالتعاونيات والتثقيف التعاونى وتكوين القادة ، والموظفين المؤهلين ٠

ج) تبادل الموظفين المؤهلين ٠

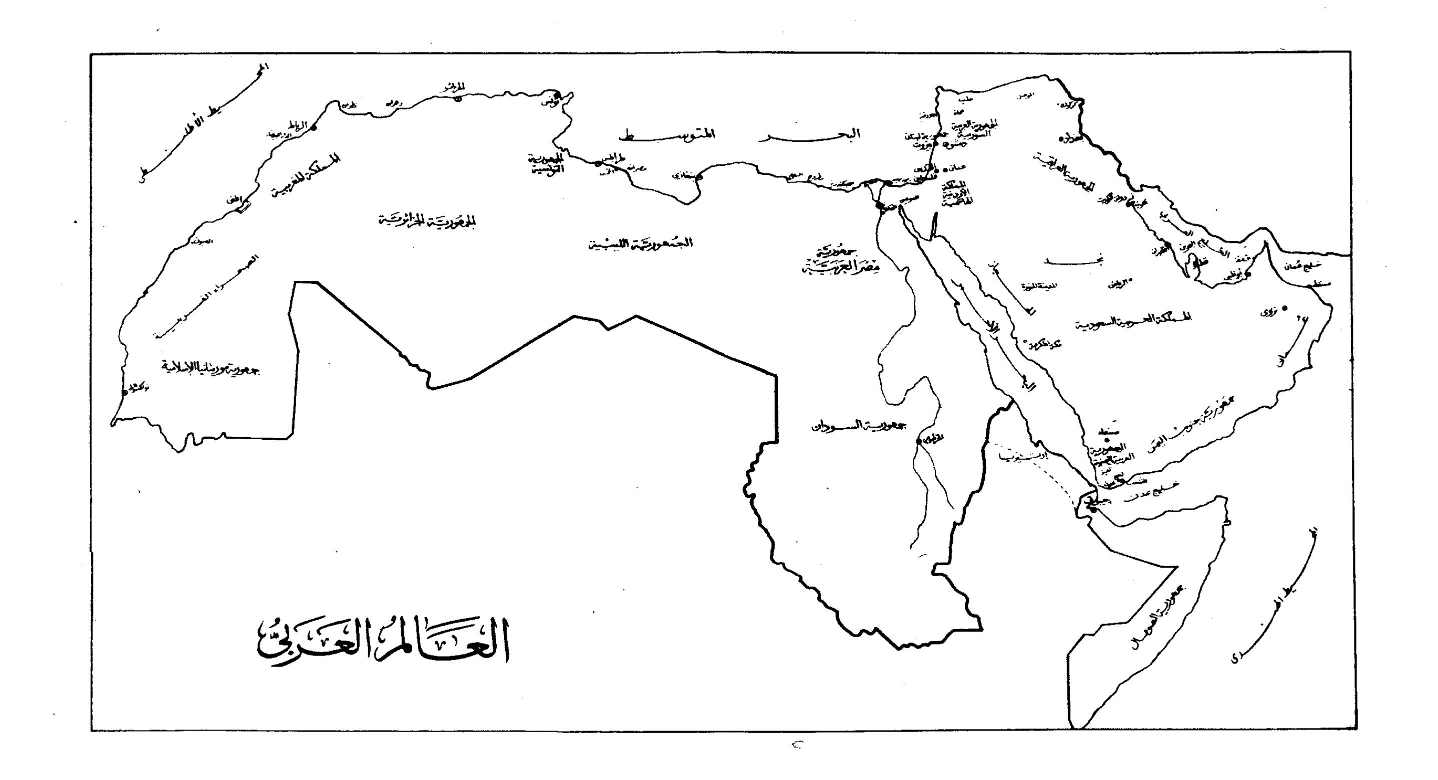
د) تقديم المنح الدراسية ٠

هـ) تنظيم حلقات الدراسة والندوات الدولية ٠

و) تبادل السلع والخدمات بين التعاونيات وبعضها على الصـعيد المحلى والاقليمى والعربى والدولى ٠

ز) العمـل على بـدء البحوث المنهجيـة من تكوين هيـكل الحركات التعاونية فى البلاد العربية وأساليب عملها والمشكلات التى تعترضها ٠

على أن يكون واضحا أن المنشـات التعاونيـة التى ينشـئها الحلف التعاونى العربى ينبغى أن يكون لها أكبر قدر من الاستقلال الذاتى والمرونه فى العمل فى اطار نظام اقتصادى وسياسى يمكن أن تزدهر تحته المنظمات غير الحكومية وتتطور بلا عوائق ٠


العالم العربي
البحر المتوسط
المحيط الأطلسي
المملكة المغربية
الجمهورية الجزائرية
الجمهورية التونسية
الجمهورية الليبية
جمهورية مصر العربية
جمهورية السودان
جمهورية موريتانيا الإسلامية
المملكة العربية السعودية
نجد
خليج عدن
جمهورية الصومال

ملحـــق

النظام الاساسى للاتحاد التعاونى العربى

البـــاب الاول

التعـــاريف

مـــادة ١ :

يقصد بالتعابير التالية ما هو مبين ازاءها من تعريف :

أ) النظام : النظام الاساسى للاتحاد التعاونى العربى ٠

ب) الاتحـــاد : الاتحـاد التعاونى العربى : هو منظمة تعاونية عربية تعمل وفق الاهداف المحددة فى هذا النظام ٠

ج) المؤتمر : المؤتمر العام وهو الهيئة العمومية للاتحاد وهى السلطة العليا فيه والمختصة باتخاذ القرارات واعطاء التوجيهات التى تهدف الى تحقيق اغراض الاتحاد ويتألف من الاعضاء المشتركين فيه ٠

د) المجلس : المجلس الادارى التنفيذى للاتحاد ٠

هـ) الامين : الامين العام للاتحـاد وينتخبه المؤتمر من بين منـدوبى اعضائه فى أول اجتماع له ٠

و) المساعد أو المساعدون : الامين العام المساعد أو الامناء العامون المساعدون ٠

ز) العضـــو : عضو المؤتمر ٠

ح) التنظيم : التنظيم التعاونى : ويتضـمن الاتحـــادات والجمعيات والمؤسسات وكافة التشكيلات التعاونية فى أى من الاقطار العربيـة وبغض النظر عن التسميات القطرية وانما تؤخذ بصفتها وممارستها التعاونية ٠

مـــــادة ٢ :

ينشأ فى الوطن العربى تنظيم تعاونى ذو شخصية معنوية باسم الاتحاد التعاونى العربى ويكون مقره الرئيسى فى مدينة (بغداد) (فى الجمهورية العراقية) ويجوز للمجلس بموافقة المؤتمر وتغيير هذا المقر كما يجوز له فتح فروع فى الاقطار العربية الاخرى ٠

مـــــادة ٣ :

يمثل الاتحـاد الحركة التعاونيـة العربيـة امام الاقطـار والدول فى المؤتمرات والاحلاف والتنظيمات التعاونية العربية والدولية المختلفة وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ومنظماتهم وتشكيلاتهم المختلفة دون أن يؤثر ذلك على عضويتها فى تلك المنظمات والاحلاف التعاونية ٠

الباب الثانى

الاغراض

مادة ٤ :

يعمل الاتحاد على تحقيق الاغراض التالية :

أ) رفع مستوى الحركة التعاونية فى الوطن العربى اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والدفاع عن الاهداف والمبادىء التعاونية ٠

ب) العمل على توحيد التنظيمات التعاونية على المستوى القطرى فى الوطن العربى واستكمال البنيان التعاونى على الصعيد القومى ٠

ج) العمل على توحيد التشريع التعاونى فى الوطن العربى مع اعداد الدراسات اللازمة فى هذا الخصوص ومعاونة الاقطار العربية فى اعداد تشريعاتها التعاونية والعمل على توحيد المصطلحات والتشكيلات الادارية التعاونية ٠

د) اجراء الدراسات المتخصصة وجمع وتبويب المعلومات والاحصائيات عن الحركة التعاونية العربية ونشرها والاستفادة منها ٠

هـ) العمل على نشر الوعى التعاونى وتوفير جيل تعاونى متقدم والعمل على فتح معاهد ومدارس وكليات وجامعات تعاونية فى الاقطار العربية وتشجيع تدريس مادة التعاون فى كل مراحل الدراسة واصدار الصحف والنشرات والكراسات والكتب والمطبوعات التعاونية المختلفة والتشجيع على ذلك لدى الاعضاء مع اقتناء المطابع الخاصة بها ٠

و) اقامة المؤتمرات والندوات والدورات والاجتماعات التعاونية الموسعة ٠

ز) تشجيع التكامل التعاونى بين الاقطـار العربيـة مع تشجيع ودعم وتاسيس جمعيات تعاونية عربية ٠

ح) تطوير الحركة التعاونية العربية مع العمل على الاستفادة من تجارب الاقطار العربية والدولية عن طريق تبادل الزيارات والخبرات ودعم العلاقات بين التنظيمات التعاونية القطرية والعربية والدولية والتنظيمات المهنية الاخرى العربية والدولية من أجل تحقيق وحدة العمل التعاونى العربى ٠

ط) التوفيق والتحكيم ومحـاولة حل القضايا المتعلقة والمشاكل التى قد تنجم بين التعاونيين أو المنظمات التعاونية فيما بينها فى الاقطار العربية فى ضوء القوانين المرعية فى كل قطر مع مراعاة خصائص كل قطر ٠

ى) الاهتمام برواد الحركة التعاونيـة فى كل قطر عربى واعطـائهم مايستحقونه من تقدير ٠

ك) الاسهام فى الجهود التى ترمى الى توحيد الاقطار العربية وتقدمها ٠

ل) الاسـهام باحيـاء التراث العربيـة الإسلامى واعتبار الشريعـة الاسلامية كمصدر أساسى من مصادر التشريع التعاونى وابراز أهمية اللغة العربية الفصحى والمحافظة عليها وحفظها من التبديل والتحوير ٠

م) تنسـيق التعاون بين الجهـات المعنية والتنظيمات التعاونيـة فى الاقطار العربية لاجل زيادة الاستفادة من الثروات الطبيعية المتعددة والمتوفرة فى الوطن العربى والعمل للمساعدة على استغلالها بافضل الطرق الحديثة من اجل النهوض بالوطن العربى فى الميادين الصناعية والزراعيـة والانتاجيـة والحرفية والخدمية والمهنية والاسكانية والاستهلاكيـة وغيرها مع السـعى لاستغلال الامكانيات المتاحة من الخدمات والثروات الطبيعية مع الاسهام فى دعم البحث العلمى من أجل تطوير هذه الميادين وتشجيع المبتكرات والفكر العربى المبدع ٠

ن) الاسـتفادة من العلاقات التعاونية الدولية لدعم النضـال العربى الفلسطينى لارجاع فلسطين الى الشعب العربى الفلسطينى وطرد المحتلين الغزاة ودعم كافة حركات التحرر العربية والاسلامية ٠

الباب الثالث

العضوية

مادة ٥ :

أ) التنظيمات التى حضرت المؤتمر التأسيسى تعتبر هى الهيئة المؤسسة للاتحاد وتتمتع منذ موافقة مندوبيها على النظام والتوقيع عليه بصفة العضوية فيه ·

ب) لكل تنظيم أن ينتسب عضوا فى الاتحاد (حسب التعريف الوارد للتنظيم فى النظام) ·

ج) ١ ـ يقدم طالب الانتساب للعضوية فى الاتحاد طلبا بهذا المعنى الى الأمانة العامة للاتحاد معززا بمستندات تثبت قيام التنظيم بشكله القانونى فى قطره العربى وذلك وفقا لما هو مطلوب منه تقديمه بموجب النموذج المعد لهذا الغرض من قبل الامانة العامة ·

٢ ـ على الامين العام أن يرسل الى كل عضو من أعضاء المجلس بصورة مستنسخة من طلب الانتساب لابداء الرأى فان حصلت موافقة الاغلبية المطلقة يبلغ الأمين العام التنظيم المذكور بقبول طلب انتسابه الى الاتحاد ·

٣ ـ فى حالة عدم حصول الطلب على الاغلبية المطلقة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ وصول الطلب الى الامين فلطالب الانتساب الاعتراض على هذا عن طريق الامين العام فى أول اجتماع للمؤتمر على أن يصل اعتراضه قبل اسبوع على الاقل من موعد اجتماع المؤتمر فان وصل بعد هذه المدة فيؤجل عرضه على المؤتمر الى الاجتماع الذى بعده ويكون قرار المؤتمر فى نظر الاعتراض قطعيا ·

٤ ـ يجب ان يعزز الاعتراض على عدم الموافقة على طلب الانتساب قرار من مجلس ادارة ذلك التنظيم مكتسبا للشكلية القانونية فى هذا الخصوص بقرار من الجهة المخولة بالتصديق على طلبات المعترض وفق الشكلية القانونية التى تتطلبها تشريعات القطر الذى ينتمى اليه التنظيم المعترض ·

د) يكون الانسحاب من عضوية الاتحاد بشكل طوعى وبمجرد تقديم طلب بذلك على أن يكون مقترنا بالشكلية القانونية فى قطره ٠

هـ) ١ ـ للمجلس فصل اى عضو وذلك بقرار يصدره باغلبية ثلثى اعضائه ويجب أن يكون قرار الفصل مستندا لاحد الاسباب التالية :

أولا : التشهير بطريق مباشر او غير مباشر بالاتحاد او باحد فروعه٠

ثانيا : اذا ثبت اتصاله بالكيان الصهيونى او تاييده للحلول السلمية على حساب حقوق الشعب العربى الفلسطينى ٠

ثالثا : الامتناع عن تسديد الاشتراكات المقررة لمدة عامين على الاقل رغم مطالبته بذلك ٠

رابعا : الخروج على احكام ومبادىء هذا النظام ٠

خامسا : محاولة عرقلة تنفيذ قرارات الاتحاد او الامتناع عن تنفيذها بقصد رغم تنبيهه بوجوب ترك ذلك مرتين خطيا ٠

٢ ـ قبل اتخاذ قرار الفصل يجب استدعاء العضو قبل شهر واحد على الاقل من موعد الجلسة لمناقشته حول ما اسند اليه واعطائه الحق الكامل فى ابداء ما ينفى ذلك واذا لم يحضر بالرغم من تبليغه بهذا الأمر مرتين فعندئذ يتخذ القرار الذى يقتنع به المجلس مع مراعاة ما جاء فى الفقرة (هـ ـ ١) السابقة ٠

٣ ـ للعضو المفصول أن يعترض على قرار الفصل امام المؤتمر عند أول جلسة يعقدها بعد تبليغه بقرار الفصل ويكون قرار الفصل قطعيا مع مراعاة المدة المنصوص عليها فى الفقرة (ج ـ ٣) من هذه المادة ٠

٤ ـ يحق للعضو الذى لم يقبل طلب انتسابه او المفصول الذى اعترض على ذلك امام المؤتمر حضور جلسات المؤتمر الذى ينظر فى اعتراضه للمناقشة وابداء وجهة نظره والرد على الاسباب التى ادت الى صدور القرار الذى اعترض عليـــه ٠

البــــاب الرابع

هيئات الاتحـــــاد

الفصـــل الاول

المؤتمـــــر

مـــادة ٦ :

أ) ١ ـ يعقد المؤتمر اجتماعا مرة كل سنتين للنظر فيما تم انجازه من اعمال وكذلك فيما يتقرر للانجاز للسنتين القادمتين ٠

٢ ـ يجوز ان يجتمع المؤتمر بصـورة استثنائية بقرار من المجلس او بطلب تحريرى مسبب وموقع من قبل عدد من الاعضاء لا يقل عن الثلث ٠

ب) ينعقد المؤتمر بتوفير نصابه وهو نصف الاعضـاء زائدا واحـد والا تأجل الانعقاد لمدة اربع وعشرين سـاعة ويكون انعقاده بعد هذه المدة صحيحا بحضور ثلث الاعضاء وتصـدر قرارات المؤتمر باغلبية اصـوات الاعضاء الحاضرين ويرأس جلسات المؤتمر فى كل انعقاد له رئيس ينتخب من بين اعضائه وتنتهى رئاسته بانتهاء الجلسة وينتخب المؤتمر ايضا الامين مع الامناء المساعدين له من بين أعضائه ٠

ج) يتكون المؤتمر من مندوبين مخولين من الاعضاء ويكون التخويل وفق قانون التعاون الذى يحكم العضـو فى القطر الذى ينتمى اليـه وذلك بواقع مندوب واحد عن كل عضو ويكون لكل قطر صوت واحد ٠

د) يرسم المؤتمر سياسة الاتحاد وخططه وله أيضا :

١ ـ مناقشة تقرير الأمانة العامة من أعمال الدورة السابقة وتوقعات او مشروعات أعمال الدورة القادمة والنظر فى توصيات لجان المؤتمر واتخاذ القرارات بشأنها ٠

٢ ـ اقرار التقدير المالى للامانة العـامة عن الميزانيـة والحســاب

الختامى للدورة السابقة والتصديق عليها واقرار مشروع الموازنة العامة للدورة المقبلة ٠

٣ ـ النظر فيما يحيله المجلس على المؤتمر من موضوعات أو مشروعات لاتخاذ القرار بشأنه والنظر فى مشروعات الانظمة الداخلية لهيئات الاتحاد التى يعدها المجلس ٠

٤ ـ تعديل النظام على ان يكون ذلك باغلبية ثلثى اصوات اعضاء الاتحاد ٠

٥ ـ السعى لتحقيق اغراض الاتحاد واصدار التوجيهات اللازمة ٠

٦ ـ اقرار النظام بموافقة جميع الاعضاء المؤسسين او اكثريتهم المطلقة ٠

٧ ـ اقرار النظام الداخلى للاتحاد والنظام المالى والانظمة الاخرى ٠ بموافقة ثلثى الاعضاء على الاقل ٠

٨ ـ البت فى طلبات الاعتراض على عدم قبول انتساب التنظيم للعضوية وفى الاعتراض على الفصل ٠

٩ ـ تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة التى تقتضيها نشاطات الاتحاد ٠

١٠ ـ اقرار برامج نشاطات الاتحاد فيما بين دورتى انعقاد المؤتمر حسب التقرير السنوى الذى تعده الامانة العامة ٠

١١ ـ النظر فيما تعرضه الامانة العامة للاتحاد من مقترحات أو دراسات ٠

هـ) ١ ـ تعتبر قرارات المؤتمر ملزمة لجميع الاعضاء وكذلك قرارات المجلس سواء التى تخضع لتصديق المؤتمر أو تلك التى يصادق المؤتمر عليها بحكم خضوعها للتصديق عليها منه أن وجدت مثل هذه القرارات ٠

٢ ـ جلسات المؤتمر والمجلس علنية الا انه يجوز بالاكثرية المطلقة عقد جلسات سرية ومغلقة ٠

الفصـــل الثـانى

المجـــلس

مـــادة ٧ :

ا) المجلس هو الســلطة التنفيذية ويعهد اليه تنفيذ ســياسة الاتحاد فى حدود الاهداف والاغراض الواردة فى النظام ويرأسه عند انعقاده الامين العـام للاتحـاد ٠

ب) ١ ـ يكون عدد اعضاء المجلس بعدد الاقطار العربية حتى ولو كان قد انتسب منها اكثر من عضو واحد فى الاتحاد ٠

٢ ـ لتنظيمات القطر العربى الواحد ترشيح ممثل واحـد فقط عنها يمثلها جميعا فى المجلس ويكون عضوا فيه وذات صوت واحد مهما كان عدد التنظيمات التى يمثلها فى القطر العربى الواحد ٠

٣ ـ لا يجوز حضور اكثر من ممثل واحد القطر العربى الواحد فى جلسات المجلس مهما كان عدد التنظيمات المنتسبة للاتحاد ولا يتمتع هـذا الممثل باكثر من صوت واحد عند المناقشة والتصويت فى المجلس ٠

٤ ـ لا يقبل حضور اى ممثل لاى قطر عربى الا بعد أن يبرز ما يثبت صفته هذه من وثائق مصدقة تقتنع بها الامانة العامة أو الامين العام فى حالة تعذر اجتماع الامانة العامة أو المجلس نفسه ٠

ج) ١ ـ يجتمع المجلس اجتماعا اعتياديا مرة كل ستة أشهر وله أن يجتمع بصفة استثنائية اذا قرر ذلك الامين العام أو بطلب كتابى موجه للامانة العامة موقع من ثلث اعضاء المجلس ويكون انعقاد المجلس صحيحا مهما كان عدد الحاضرين ويرأس المجلس فى اجتماعاته الامين العام أو من يخوله الامين العام لذلك من الامناء المساعدين ٠

٢ ـ يحق للمجلس تكليف الامانة العامة بدعوة أى تنظيم عربى او دولى للحضــور فى المؤتمر بصـــفة مراقبين دون أن يكون لهم حق التصـــويت أو المناقشة ٠

٣ ـ للمجلس تخويل الامين العام تعيين الخبراء فى الاتحاد والمجلس والمشاورين القانونيين والفنيين وتحديد مكافآتهم السنوية ٠

مـــــادة ٨ :

يحدد المجلس الخطوات التنفيذية للسياسة العامة للاتحـاد ويمارس المجلس الاختصاصات التالية :

أ) مناقشة تقرير الامانة العامة عن نشاط الاتحاد فى الفترة ما بين اجتماعى المجلس الاعتيادى وكذلك ما تم اتخاذه من خطوات لتنفيذ قرارات المجلس ٠

ب) مناقشـــة التقرير المالى للامانة العامة عن الفترة بين اجتماعى المجلس الاعتيادى وكذلك الوضع المالى للاتحاد وبيان الايرادات والمصروفات٠

ج) العمل على تنفيذ قرارات المؤتمر وتعيين مكان اجتماعه واعداد جدول اعماله ٠

د) تعيين اللجان المختصة التى يقتضيها نشاط الاتحاد ٠

هـ) تحديد رسم الاشتراك فى الاتحاد ان وجد ضرورة لذلك ٠

و) تعيين مدقق حسابات قانونى يتولى مراجعة الميزانية العموميـــة والحسابات الختامية والميزانيات الفرعية وتقدير اتعابه ٠

ز) تقرير رسم اضافى على الاعضاء لمواجهة أى ظرف طارىء بشرط أن يكون القرار بأغلبية اعضاء المجلس ٠

ح) مناقشـــة تقرير الامانة العامة المالى عن الميزانيـــة والحســـابات الختامية والميزانيات الفرعية للاتحـــاد عن الدورة الســـابقة وكذلك مشروع الموازنة العامة المقبلة قبل عرضها على المؤتمر والموافقة عليها ٠

ط) النظر فى المواضيع المقدمة إلى المجلس بواسطة الامانة العامة أو بواسطة أى عضو عن طريق الامانة العامة بعد وصول التقرير اليها قبل انعقاد المجلس باسبوع على الاقل والا فيؤجل عرضها الى الاجتماع الآخر باستثناء ما يوافق المجلس على عرضه ٠

الفصل الثالث

الامانة العامة

مادة ٩ :

أ) الامين العام والامناء المساعدون هم الامانة العامة للاتحاد سواء أكان عددهم اثنين أو اكثر وللامانة العامة كافة اختصاصات المجلس فى الفترة ما بين انعقاد جلسات المجلس ضمن الخطوط التى يرسمها المجلس وهى المسئولة أمام المؤتمر والمجلس عن تنفيذ أهداف الاتحاد وقراراته وعن التصرف فى أمواله وحفظ المستندات لها تحقيقا لذلك تخويل الامين العام كل أو بعض هذه الصلاحيات فى حالة عدم انعقاد اجتماعاتها ٠

ب) ١ ـ ينعقد اجتماع الامانة العامة مرة كل ستة اشهر فى المكان والزمان الذى يتم تحديده مسبقا من قبل المجلس ٠

٢ ـ للامين العام جميع اختصاصات الامانة العامة المذكورة فى الفقرة اللاحقة فى الفترة بين انعقاد جلسات الامانة العامة ضمن الخطوط التى ترسمها هذه الامانة له وهو المسئول عن تنفيذ أهداف الاتحاد وقرارات المجلس والامانة العامة ومن التصرف فى أموال الاتحاد وحفظ المستندات أمام اى من هذه الجهات ٠

٣ ـ اختصاصات الامانة العامة هى كما يلى :

اولا : تعيين ما يحتاج اليه الاتحاد من موظفين وغيرهم وتحديد رواتبهم فى حدود امكانيات الاتحاد وعقوباتهم وما يتعلق بهم من قواعد الخدمة ٠

ثانيا : الاشراف على كافة اعمال اجهزة الاتحــاد والمجلس والامانة العامة وكذلك على الاعمال الفنية والادارية والمالية والحسابية ·

ثالثا : تمويل وتهيئة ما يحتاجه الاتحاد والمجلس والامانة العامة من لجــان فنية دائمة او مؤقتة لكافة مجــالات نشــاطاته ســواء اكان لغرض الاحصائيات او البحوث او وضــع الخطط او الجوانب الماليــة الاخــرى او الادارية او القانونية او الدراسية · ولها ان تحدد مجــال اختصاص هــذه اللجان مع تحديد مكافاتهم ·

رابعا : فتح الحساب باسم الاتحاد فى المصارف التى يحددها المجلس ويكون الامين العام هو المفوض بالتوقيع مع المسئول المالى مجتمعين على كافة الصكوك الماليـــة ·

ج) ١ ـ عنــد انتخاب المؤتمر للامين العــام يحــل محله فى المؤتمر والمجلس ممثل آخر يمثل نفس تنظيمه يتم اختياره من نفس التنظيم الذى ينتمى اليه الامين العام فى حالة كونه قد جاء ممثلا لتنظيمه فى الاتحــاد او لقطره فى المجلس وينطبق هذا ايضا بحق كل امين مساعد ايضا وتكون مدة انتخاب كل من الامين العام والمســاعدين لمدة اربع ســنوات وتنتهى بانتهائها ·

٢ ـ يكون الامين العــام وكل امين مســاعد من قطر عربى يختلف عن القطر العربى الذى ينمى اليه الآخر وعلى المؤتمر مراعاة هذه الجهة عند انتخاب اى شخص منهم بالصفة التى يتم انتخابهم لها ·

د) للامين العام تخويل احد الامناء المساعدين ببعض صلاحياته المخول بها بموجب هذا النظام عند غيابه ويكون هو المسئول عن القرارات التى يصدرها هذا الوكيل مدة غيابه وكذلك عن تنفيذ القرارات وذلك امام المؤتمر والمجلس والامانة العامة للاتحــــاد ·

هـ) الاذن بالصرف على اعمال الاتحاد فى حدود الموازنة ·

و) ١ ـ الامين العام هو الذى يرأس المجلس في فترة انعقاده ويمثل الاتحاد فى الدوائر الرسمية والعربية والدولية وكذلك امام الغير والقضاء عند وبعد انعقاده وعند غيابه له أن يكلف أحد من مساعديه بهذا الشأن ٠

٢ ـ يشرف الامين العام على اعمـــال اللجـــان وينظم اجتماعاتها ٠

ز) يبلغ الامين العـــام اعضـــاء المجلس بموعد ومكان انعقاده قبـــل موعده بشهر على الاقل وذلك عدا الاجتماع الاستثنائى الذى تكون الدعوة اليه وفقا لظروف الحـــال ٠

ح) تتولى الأمانة العامة بعد انتخابها جميع اعمال امانة السر وهى المسئولة عن تبليغ الاعضاء مستقبلا بموعد انعقاد المؤتمر او المجلس قبـــل موعده بثلاثين يوما ٠

البـــاب الخامس

الاحكام الماليــــة

مـــــادة ١٠ :

أ) تبدأ الفترة المالية للاتحاد ولكل تشكيلاته الاخرى وفروعه فى اليوم الاول من شهر كانون الثانى (يناير) من كل فترة وتنتهى فى نهاية اليوم الأخير من شهر كانون الاول (ديسمبر) من السنة التالية ٠

ب) تودع أموال الاتحاد فى أحد مصارف القطر الذى تقرر أن يكون مقرا للاتحــــاد ٠

ج) تنظم الامانة العامة موازنة الاتحاد وتحدد الموارد والنفقات ونسبة مساهمة التنظيمات فى هذه الموازنة وفق هذا النظام ٠

د) يتحمل الاتحاد نفقات الامانة العامة والمجلس اثناء فترة انعقاده ويتحمل التنظيم العضو كافة النفقات الاخرى ٠

مـــــادة ١١ :

أ) تتكون مالية الاتحاد من :

١ ـ رسم انتساب العضو والمؤسس ويدفع مرة واحـدة ومقـداره ثلاثمائة دينار عراقى أو ما يعادله من العملات مقومة بسعر التحويل الرسمى فى العراق فى يوم دفع الرسم ويكون هذا الرسم مستحق الاداء خلال شهر واحد على الاكثر من تاريخ التاسيس ومن تاريخ قبول التنظيم عضوا فى الاتحــــاد ٠

٢ ـ رسم اشتراك العضو والمؤسس ويدفع سنويا ويكون بدء الدفع خلال شهر واحد على الاكثر من تاريخ التاسيس أو من تاريخ قبول التنظيم عضوا فى الاتحــــاد ٠

٣ ـ يجوز للمجلس تأجيل سداد أو اعفـاء كلا أو بعضـا من رسـم الانتساب أو الاشتراك للمدة التى يراها مناسبة ٠

٤ ـ حصيلة مطبوعات الاتحاد ونشاطاته وفعالياته ٠

٥ ـ الهبات والاعانات والوصايا التى يوافق المجلس على قبولها ٠

٦ ـ القروض والاستثمارات وحصيلة السـندات الماليـة التى يقرر المؤتمر أو المجلس بموافقـة المؤتمر قبولها أو طرحها وحسب قوانين القطر العربى الذى ستصدر فيه هذه السندات ٠

٧ ـ اية ايرادات اخرى يوافق على قبولها المجلس ٠

ب) على الامين العام ان يضع تحت تصرف مدقق الحسابات القانونى كافة السجلات والوثائق والمسـتندات التى تسـاعده على وضع تقريره عن الميزانية ٠

البـــاب الســـادس

الاحكام العـــامة

مـــادة ١٢ :

أ) للامين العام وللمجلس حق تحريك الدعوى ضد كل من اساء للاتحاد أو عبث عمدا باموال وسجلات الاتحاد لدى المحكمة المختصة وكذلك فى حالة وجود ما يسترجب تحريك اية دعوى او تحقيق وفق القوانين فى القطر الذى ستحرك الدعوى فيه ٠

ب) القرارات التى يتخذها المؤتمر او المجلس أو الامين العام والتى لها علاقة بامور التشريعات القانونية فى أى قطر عربى تكون بمثابة توصيات وعلى أى عضو من ذلك القطر أن يتابع المصادقة عليها وفق تشريعات القطر الذى ينتمى اليه ٠

مـــادة ١٣ :

اذا اوصى المجلس بحل الاتحاد باغلبية ثلث الاعضاء وصادق المؤتمر على ذلك بنفس النسبة تعفى امواله وممتلكاته ويوزع الفائض على اعضاء الاتحـــاد بنسبة مجموع الاشتراكات والمساهمات التى دفعها كل منهم فيما عدا الاموال الموهوبة سواء أكانت منقولة أو عقارا او ما هو بحكمه فتعاد الى الجهة الواهبـــة ٠

اللائحة الداخلية للاتحاد التعاوني العربي

اللائحـــة الداخليـــة

الفصـــــل الاول

عموميـــــات

مـــادة ١ :

تصدر هذه اللائحة طبقا للنظام الاساسى للاتحـــاد التعاونى العربى وتمشـــيا معـــه ٠

مـــاد ٢ :

تكون الكلمات والالفـاظ الوارد تعريفها فى المادة الاولى من النظام الاساسى نفس المعانى حيثما تستخدم فى هذه اللائحة ٠

الفصـــــل الثـانى

العضـــــوية

مـــادة ٣ :

تكون عضوية الاتحـــاد مفتوحة امام كل من تتوافر فيه شروط العضوية التى تنص عليها المادة الخامسة من النظام الاساسى ٠

مـــاد ٤ :

ينظم النظام الاساسى للاتحـــاد قبول الاعضـــاء الجـدد ، وانسـحاب الاعضاء وتعليق العضوية وانهاؤها ٠

الفصـــــل الثـالث

المؤتمـــــــــر

مـــادة ٥ :

١ ـ المؤتمر : هو السلطة العليا فى الاتحاد ويتكون من ممثلين عن جميـــع الاعضـــــاء ٠

٢ – يجوز عقد اجتماعات المؤتمر فى شكل اجتماعات عادية او غير عادية طبقا للنظام الاساسى ولائحته الداخلية ٠

مـــادة ٦ :

يعقد المؤتمر اجتماعا عـاديا مـــرة كل سنتين تقويميتين فى المكان والزمان اللذين يحددان فى الاجتماع السابق واذا استحال عقد الاجتماع فى المكان والزمان المحددين او فى حالة عدم تمكين المؤتمر من تحديد مكان او موعد انعقاده فى احدى اجتماعاته العادية يفوض الأمين العام بالتشاور مع اعضاء الاتحاد ، صلاحية تحديد مكان انعقاد الاجتماع وموعده ٠

مـــادة ٧ :

الاجتماعات غير العادية للمؤتمر : ـ

يجوز للامين العام الدعوة الى عقد اجتماع غير عادى للمؤتمر وتحديد المكان والزمان فى الحالات التالية : ـ

أ) بتوجيـــه من المؤتمر ٠

ب) بتوجيه من المجلس ٠

ج) بتوجيه من الامانة العامة ٠

د) او بناء على طلب مجموعة من الاعضاء تمثل مالا يقل عن ثلث الاعضـــــاء ٠

مـــادة ٨ : جـــدول الاعمـــال :

١ – يتضمن مشروع جدول أعمال الاجتماع العادى للمؤتمر ما يلى :

أ) اقرار جدول الاعمال ٠

ب) تلاوة محضر الاجتماع السابق ، ومناقشة المسائل الناجمة عن ذلك الاجتماع ٠

ج) تقريرا من المجلس يقدمه الأمين العام عن نشاطات المجلس خلال السنتين التقويميتين السابقتين والانظمة المزمع بتنفيذها خلال السنتين ٠

د) تقريرا يقدمه الامين العام عن شئون الاتحاد المالية بما فى ذلك الحسابات التى تمت مراجعتها للسنتين السابقتين ٠

هـ) بحث الموازنة التقديرية لفترة السنتين التاليتين ٠

و) الاقتراحات الخاصة بتعديل النظام الاساسى أو اللائحة الداخلية أو اللوائح الاخرى أن وجدت ٠

ز) تقارير اللجان الفنية واللجان الاخرى أن وجدت ٠

ح) بحث موعد الاجتماع الثانى للمؤتمر ومكان انعقاده ٠

ط) البنود التى يقترحها المجلس أو أى تنظيم من التنظيمات الاعضاء ٠

ك) يتم انتخاب الامين العام والامناء المساعدين وفقا لما ورد بالنظام الأساسى بهذا الخصوص وفى حالة التساوى فى الأصوات تتم الاعادة مرة اخرى فاذا تساوت الاصوات تجرى القرعة ٠

٢ ـ يتضمن مشروع جدول اعمال الاجتماع غير العادى للمؤتمر البند الخاص الذى دعى الاجتماع من اجله واية بنود اخرى يقترحها الاعضاء او المجلس مسبقا ٠

مـــادة ٩ : الاخطـــارات :

ترسل الدعوات لحضور اجتماعات المؤتمر العادية وغير العادية مرفقا بها مشروع جدول الاعمال والتقارير ، والوثائق المتعلقة به الى جميع الاعضاء قبل موعد الجلسة بستين يوما على الاقل ٠

مـــادة ١٠ : النصاب القانونى :

يتكون النصاب القانونى فى أى اجتماع من اجتماعات المؤتمر وفق ما نص عليه فى الفقرة (ب) من المادة السادسة من النظام الاساسى ٠

مـــادة ١١ : الرئيس :

ا) ينتخب المؤتمر من بين اعضائه رئيســا لرئاســة جلسات المؤتمر وتنتهي رئاسته بانتهاء مدة المؤتمر ٠

ب) يكون لرئيس الاجتماع حق التصويت ، وفي حالة تعادل الاصوات يكون له الصوت المرجح ٠

مـــادة ١٢ : القـــرارات :

١ ـ يحق لكل عضو التعبير عن آرائه اثناء اجتماعات المؤتمر ٠

٢ ـ يكون لكل قطر عربي مهما تعددت تنظيماته صوت واحد في جميع اجتماعات المؤتمر ٠

٣ ـ على كل وفد (قطر) احضار كتاب رسمي يبين فيه رئاسته إذا كان الوفد مؤلف من اكثر من تنظيم تعـاوني ويكون هذا الرئيس هو المخول بالتصويت ٠

٤ ـ يتخذ المؤتمر قراراته بالاغلبية البسـيطة لاصـوات الاعضـاء الممثلين في الاجتماع وذلك فيما عدا الحالات التي تتطلب اغلبية اكبر طبقا لاحكام النظام الاساسي للاتحاد ٠

٥ ـ تكون جميع قرارات المؤتمر ملزمة لجميع اعضاء الاتحـاد طالما اتخذت طبقا لاحكام النظام الاساسي للاتحاد ولائحته الداخلية ٠

مـــادة ١٣ : محـــاضر الجلســـات :

تسجل محاضر جلسات المؤتمر وقراراته وترسل صورة عنها موقعـــة من رئيس المؤتمر الى جميع الاعضاء خلال خمســة عشر يوما من انتهـاء المؤتمر ، وتعتبر نصوص محاضر الجلسات نهائية وملزمة للاعضـاء كافة بعد التصديق عليها ٠

الفصــــل الرابع

المجلــــس

مـــادة ١٤ :

طبقا لاحكام المادة السابعة من النظام الاساسى للاتحاد يتالف المجلس من عضو واحد من كل قطر عربى عضو فى الاتحاد ولو كان قد انتسب آليه اكثر من تنظيم فى الاتحاد ، فاذا تعددت التنظيمات الاعضاء فى الاتحـــاد فى القطر العربى الواحـــد ترشح عنها ممثلا واحـدا لحضـــور اجتماعات المجلس ٠

مـــاد ١٥ :

على المجلس تنفيذ السياسات التى يحددها النظام الاساسى والقرارات التى يتخذها المؤتمر ، وان يمارس السلطات والمهام التى يخولها له النظام الاساسى والمؤتمر ٠

مـــادة ١٦ :

يدعو الأمين العام المجلس الى الانعقاد مرة واحدة كل ستة أشهر فى اجتماع عادى ، وله ان يجتمع بصفة استثنائية اذا قرر الامين العام أو بطلب خطى موجـــه الى الامانة العامة وموقع من ثلث اعضـــاء المجلس وفى كلا الحالتين يراس جلسات المجلس الامين العام ، وترسل الدعوات مصحوبة بالوثائق اللازمة الى الاعضاء قبل الموعد المحدد للجلسة الافتتاحية بثلاثين يوما على الاقل ٠

مـــادة ١٧ :

يكتمل النصاب القانونى وفقا لاحكام النظام الاساسى للاتحاد ، ويتخذ المجلس قراراته باغلبية الاصوات ٠

مـــــادة ١٨ :

للمؤتمر او للمجلس او الأمانة العامة تخويل الأمين العام عمل الترتيبات اللازمة لاتخاذ قرار عن طريق الحصول على اصوات اعضاء المجلس او الامانة العـــــامة بالمراسلة ٠

الفصـــــل الخامس

الامانة العـــامة

مـــادة ١٩ :

تتألف الامانة العامة من الامين العام ومساعديه ويساعدهم عدد من الموظفين فى آداء وظائفهم ٠

مـــــادة ٢٠ :

طبقا لاحكام المادة التاســعة من النظام الاساسى تتضمن مسـئوليات الامين العام ادارة شئون الاتحاد اليومية والاشراف على معاملات الاتحـــاد الماليــة والادارية وتنظيم المؤتمرات والنـدوات وبرامج التدريب واصـدار النشرات وله ان يخول الصلاحيات التنفيذية كلها او بعضها ٠

مـــــادة ٢١ :

يكون للامانة العامة سلطة انشاء ما يلزم من مكاتب وتعيين ما يلزمها من موظفين حسبما تقتضيه الظروف وحسبما يقتضيه العمل لتحقيق اهداف الاتحاد وذلك فى حـــدود النظام الاساسى ولوائحـــه والموازنة التقديرية التى يقرها المؤتمر ٠

التعاون والحركة النقابيّة

• كلمة الباحث

يرى المؤرخون للحركة العمالية فى مصر انها نشأت فى ظل المصانع والشركات الحديثة والمرافق العامة التى اقامتها رؤوس الأموال الأجنبية ، بالاضافة الى عمال السكك الحديدية وهو المرفق الذى كان منذ نشأته حكوميا . وتميزت احوال العمل فى تلك المؤسسات بأجورها المنخفضة ، وساعات العمل الطويلة . فالأجر اليومى للعامل غير الفنى لم يكن يتعدى ثلاثة قروش، بينما كان اجر الحدث فى محالج القطن قرشا واحدا أو قرشا ونصف قرش ، وأجر العامل الفنى ثمانية قروش ، وكان متوسط ساعات العمل اليومية ثلاثة عشرة ساعة فى معظم المرافق وخاصة النقل ، وهناك من يؤكد أن ساعات العمل فى محالج القطن كانت تصل الى سبعة عشر ساعة يوميا ، وقد ظل مطلب تحديد ساعات العمل بعشر ساعات مطلبا عاما للعمل طوال تلك الفترة ، لم تظفر به الا فئات محدودة من عمال المرافق وفقا لما أوضحه الاستاذ أمين عز الدين فى مقاله عن فجر الحركة النقابية فى مصر ، وبلغ عدد ساعات العمل اليومية فى المحال التجارية ست ساعات فى الصباح وتسعة فى المساء !! .. وكانت هذه تصل فى بعض الأحيان الى عشر ساعات أو احدى عشرة ساعة وفقا لما يرويه « مسيو مارسل كولومب » فى كتابه الذى أصدره عن تطور مصر فيما بين اعوام ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ . وتميزت الأجور بالتفاوت الكبير بين العمال الوطنيين والعمال الاجانب ، كما استأثر الأخيرون بالأعمال والوظائف الاشرافية ، ولم تسنح الفرصة للعمال المصريين لتولى هذه الأعمال حتى ولو كانوا متساوين معهم فى الخبرة والانتاج ، ولقد لعبت هذه الظاهرة دورا هاما فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية . وكانت التشريعات فى تلك الفترة خلوا من قوانين العمل التى تكفل تنظيم العلاقات بين رأس المال والعمل ، وتضمن للعمال حقوقهم الأساسية مثل مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن اصابة العمل .

لذلك لم يكن غريبا ان يقع عدد من الاضطرابات فى اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، وكان بشيرا بمولد الحركة العمالية المصرية ، ويرى الاستاذ رؤوف عباس فى كتابه عن الحركة العمالية فى مصر فيما بين أعوام ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ انه نظرا لندرة ما لدينا من اخبار عن تلك الاضطرابات من حيث بداية ظهورها ، ظروفها والنتائج التى ادت اليها نظرا لما يحيط بداية الحركة من الغموض ، لذا فقد اعتمد فى دراسة مرحلة مولد الحركة على استقراء ما يعرفه من احداث ... وانه لا يعرف على وجه التحديد ، متى بدا أول اضراب فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، وقد اصطلح كل من تناولوا هذه المرحلة بالدراسة على اعتبار اضراب لفافى السجاير فى القاهرة الذى وقع عام ١٨٩٩ تاريخا لميلاد الحركة العمالية فى مصر .

ومن الاحداث التاريخية للحركة العمالية ان عمال شركة ترام القاهرة تقدموا فى اكتوبر عام ١٩٠٨ الى الشركة الاجنبية قائمة بمطالبهم التى كانت تدور حول خفض ساعات العمل ، وزيادة الأجور ، وتنظيم الغرامات والأجازات السنوية والمرضية وصرف الملابس واعادة العمال المفصولين ... الخ . غير أن الشركة رفضت الاستجابة لهذه المطالب ، فاعلن العمال الاضراب فى ١٨ من اكتوبر عام ١٩٠٨ ، وطافوا بشوارع القاهرة فى شكل مظاهرة تعرضت للصدام مع البوليس ، وكان العمال يبيتون ليلا على قضبان الترام فى الشوارع حتى لا تتمكن الشركة من تسيير قطاراتها بعمال آخرين .

وكان الحزب الوطنى وجريدة اللواء يؤيدان العمال فى مطالبهم ، فقالت اللواء فى عددها الصادر فى ١٨ اكتوبر عام ١٩٠٨ : « ان المتأمل فى المطالب التى عرضها هؤلاء العمال على الشركة يعرف مبلغ عدلها وصوابها ، فانهم لم يفتاتوا على الشركة ، ولم يطلبوا منها المستحيل ، وانما طلبوا ان يحفظ التناسب بين الحقوق والواجبات وان يأخذوا الكفالة الكافية لهم ، والا يضاموا أو يرهقوا ، وان يكون الأمر مقصورا على العمل ، وللعمل وقت محدود ، هذه الروح التى سرت فى اولئك العمال فاشعرتهم ان لهم حقوقا

ضائمة وجمعت صفوفهم لطلبها بطريقة عادلة ، ... تبشر بدخول طوائف العمال عندنا فى عهد جديد من الحياة الحية والتضامن الاجتماعى » .

وانتهى الأمر بالقضاء على هذا الاضراب ومحاكمة مائة وثمانية من العمال ، وجهت اليهم تهمة الاخلال بالأمن والنظام وتعطيل عمل الشركة والاضرار المادى بها ، واسفرت المحاكمة عن ادانتهم ، وبرغم أن العمال لم يجنوا من وراء هذا الاضراب مغنما اقتصاديا ، فانه اتيحت لهم فرصة تأسيس نقابة خلت - لأول مرة - من العنصر الأجنبى .

ويرى مؤرخو الحركة العمالية فى مصر ان ... الحزب الوطنى على اضراب عمال الترام فى عام ١٩٠٨ لم يكن وليد الصدفة ، بل كان - فى رأى مؤرخى الحركة العمالية - جزءا من مخطط عريض رضعه الحزب منذ انتقلت رئاسته الى محمد فريد ، حين توفى مصطفى كامل ولم يمض على تأسيس الحزب - رسميا - اكثر من شهرين ، وكان هذا المخطط يرمى الى تنظيم (صفوف) الطبقة الدنيا من ابناء الشعب ممثلة فى العمال والفلاحين لتكون ركيزة العمل الوطنى ، الى جانب المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة ، ومن ثم كان مشروع الحزب لتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية عام (١٩٠٨) ، وكان يطلق عليها فى ذلك الحين « نقابات التعاون » بقصد حماية الفلاحين من المرابين الأجانب والمصريين على السواء ، و « لتعليم الفلاح معنى التضامن » ، وما تلا ذلك من تأسيس مدارس الشعب الليلية فى نفس السنة لتبصير العمال بما لهم وما عليهم ، وما ترتب عليها من تأسيس « نقابة عمال الصنائع اليدوية » فى أوائل عام ١٩٠٨ .

ويؤكد صحة ما يذهب اليه مؤرخو الحركة العمالية من أن اهتمام الحزب بتنظيم العمال كان جزءا من مخططه هذا ، ما أبداه محمد فريد من عطف على العمال فى مقالة له نشرت فى جريدة الديلى نيوز فى يوليو عام ١٩٠٨ اشار اليها المؤرخ المصرى الكبير المرحوم عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية » جاء فيها أنه الى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ، ولا قوانين تحدد سنهم ، ولا عدد الساعات

التى يجب أن يقضوها فى العمل ، فتجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة ، وخصوصا فى معامل الدخان ومعامل حلج الاقطان ، حيث يشتغل العمال ذكورا واناثا فى وسط أردا الأوساط من الوجهة الصحيحة والأدبية ... ونعى على الحكومة عدم قيامها بعمل ايجابى فى هذه الناحية فى امر من أمور النقابات سواء فى مصر أو الخارج » .

وتوافر عدد من شباب الحزب الوطنى على دراسة لوائح النقابات فى الخارج ، وانتهت دراساتهم الى وضع القانون الأساسى لنقابة الصنائع اليدوية الذى نشر بجريدة اللواء فى عددى ١١ ، ١٢ من يناير عام ١٩١٠ ، فحدد الغرض الذى اقيمت النقابة من أجله بالعمل على « تحسين حالة اعضائها المادية والأدبية ، وترقية الصناعة ، وايجاد روابط ودية بينهم » ولكى تحقق النقابة هذا الغرض » انشأت قلما طبيا ، وقلما للاستشارة القضائية ، وقلما للاعانات المالية ، وصندوقا للتوفير والتقاعد ، والقاء المحاضرات ، وانشاء أندية ، وتأسيس شركات تعاون على شراء ضروريات الحياة ، ومن الأمور الجديرة بالاهتمام أن المادة الرابعة من ذلك القانون نصت على « **حظر المناقشة فى المسائل السياسية والاجتماعية فى اجتماعات النقابة** » .

وقد انقسم مجلس ادارة النقابة الى اربع لجان هى : لجنة الاسعاف الطبى ، ولجنة الاسعاف المالى ، ولجنة المالية وصندوق التقاعد ، ولجنة الابحاث والنشر ، وكانت كل لجنة تتكون من ثلاثة اعضاء .

ويمكن القول بوجه عام أن المجتمع المصرى لم يشهد قبل عام ١٩٥٢ ثورة صناعية ولم تقم فيه حركة عمالية كتلك الحركات التى ولدتها الانقلابات الصناعية ، بل ان الظروف البيئية والسياسية فى مصر لم تساعد على قيام حركة عمالية بين العمال الزراعيين فى السنوات الماضية ، ولو أردنا أن نستعرض الظروف الاقتصادية التى مرت بها مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين ، لاحتجنا الى عشرات الصفحات ولخرجنا كثيرا عن نطاق موضوعنا ولهذا نكتفى بمجرد الاشارة الى الظواهر المعروفة فى تاريخ مصر الاقتصادى فى تلك الحقبة الماضية .

فى القطاع الزراعى كان الاقطاع سائدا والغالبية من سكان الريف اما معدمين أو يملكون وحدات زراعية غير اقتصـادية من حيث مسـاحاتها ، وأساليب الزراعة كانت بدائية ، ومن ثم كانت القوة الانتاجية ضعيفة ، وكانت النتيجة الحتمية لكل هذا الاستدانة المزمنة التى أرهقت صغار الملاك الزراعيين. وأدت الى ضياع ثرواتهم وتسللها اما الى أيدى بنوك الرهونات الأجنبية أو كبار التجار والسماسرة ٠

وكانت اقتصاديات البلد تحت رحمة محصول القطن ومركزه العالمى ، ونحن نعرف جميعا أن أثر القطن يمتد الى جميع المعاملات التجارية والمالية ويدخل فى حركة التجارة الخارجية ، وفى ايرادات الحكومة ومصروفاتها ، بل وفى كل ركن من اركان الاقتصاد المصرى ، وكانت أسـعاره تهبط هبوطا شـديدا بسبب اضطرار الفلاح الى البيع وتلاعب كبار التجار والسـماسرة بسوقه ٠

وازاء هذا التأخر الاقتصادى المزمن وعدم التكوين الراسمالى المحلى ، وازاء ضعف الحكومات وانشغالها بالجدل السياسى تارة وبالسعى لكراسى الحكم وارضاء طبقات ذوى النفوذ تارة أخرى ، وازاء ما هو معروف عن سياسة خلفاء محمد على التى قامت على الاستهتار بمقدرات البلاد حتى وقعت تحت الاشراف المـالى من قبل دولتين اجنبيتين وكان هذا الاشراف تمهيدا للاستعمار ٠٠٠ ازاء كل هذا هبط مستوى الدخل القومى ومستوى المعيشة وظل يهبط حتى بلغ غاية الانخفاض ، فكان مجرد حدوث أزمة اقتصادية مؤقتة أو موجة حرب أو تضخم يقذف بالأسعار عاليا ويدع الافراد يئنون من وطأة ارتفاع نفقات المعيشة مع هبوط الدخل ٠

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن الأستاذ الدكتور حسين خلاف قال فى كتابه بعنوان « نقابات العمال فى مصر » وذلك عن النقابات فيما مضى أصدره عام ١٩٤٦ » لما كانت الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة تقتضى مستوى معينا من الثقافة ، وتتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادى والفكرى وهو ما لم يتوافر منه شىء للعامل المصرى فى تلك الحقبة من الزمان ، فقد

شغلت النقابات المصرية عن الاشتراكية بالمسائل التعاونية التى تهم اعضاؤها مباشرة » ·

ويستطرد الدكتور حسين خلاف قائلا لم تبق الحركة عمالية خالصة ، بل خضعت الى حد كبير لمختلف العوامل والتيارات السياسية الداخلية ، وكان ذلك نتيجة لسعى الهيئات والأحزاب السياسية المختلفة الى اجتذاب العمال اليها ، واخضاع نقاباتهم لامرتها ، حتى تستمد منها القوة وتتخذ منها سلاحا تشهره على الهيئات والأحزاب الأخرى ، وقد لجأت هذهالأحزاب الى تحقيق غرضها بطارق مختلفة ، فكانت تضم بعض العمال من صنائعها الى النقابات وتناصرهم حتى تصبح لهم الكلمة العليا فى النقابة ، او تقوم النقابة باختيار رئيس او مستشار لها من الشخصيات البارزة فى المحيط السياسى ، او من المحامين المنتمين الى أحزاب معينة ؛ وكان مما يدفع النقابة الى هذا الاختيار قصور كفاية اعضائها العمال احيانا عن ادارة اعمالها ، وصعوبة اتصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العامة فيما يهمهم من شئون ، وقد قدم بعض هؤلاء المستشارين والرؤساء للنقابات خدمات لا تنكر ، ولكن غالبيتهم كانوا بعيدين عن ادراك حاجات العمال ، بل كثيرا ما كانوا يجهلون كل ما يتعلق بالنشاط النقابى ، فلم يكونوا يرون فى النقابة الا وسيلة لنصرة احزابهم وقضاء ماربهم الشخصية ·

والذى يسعدنا هنا فى مصر أن الحركة العمالية اهتمت فى الأونة الأخيرة بالتعاون ، وآمنت ايمانا قويا بان اهداف التعاون تلتقى مع اهداف الحركة النقابية فى تحسين الشئون الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء المنتمين اليها ، وهى فى هذا تساير المتغيرات العمالية ، خاصة وأن منظمة العمل الدولية يدخل فى نشاطها ما تقدمه من برامج التنمية التعاونية ، فمنظمة العمل الدولية تقوم ببرامج للجمعيات التعاونية المسجلة رسميا ، وكذلك الجماعات القائمة على مبادىء المساعدة الذاتية والمشاركة الجماهيرية ، وتنهج منظمة العمل الدولية فى هذا الشأن نهج منظمة الأغذية والزراعة . وفى ضوء المتابعة التى قامت بها منظمة العمل الدولية للمؤتمر الدولى الثلاثى

الأطراف عن العمـالة ، والذى تناول موضـوعات توزيع الدخـل ـ والتقدم الاجتماعى ـ وتوزيع العمل الدولى ··· وكذلك من وجهة نظر « الاحتياجات الأساسية » ·· أخذت منظمة العمل الدولية تركز الاهتمام على الجماعات الفقيرة فى الريف والجماعات المهددة بالحاجة فى الحضر ، وتعميم برامج المتدريب التعاونى والادارة التعاونية لكافة المسـتويات التعاونيـة الشعبية وكذلك الأجهزة الادارية المشرفة على الحركة التعاونية وتنظيماتها ·

ونظرا لأهمية موضوع التنظيمات التعاونية والنقابات ، وأهمية تكييف نشاطهما وفقا للظروف البيئية فى البلاد النامية ، بهدف تحسـين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء النقابيين والتعاونيين ـ ومن المعروف أن غالبية كبيرة منهم تنتمى الى النقابات المنبثقة عن الحركة العمالية ·

يسعدنا أن نعرض فى الصفحات التالية مختلف وجهات النظر التى دارت فى بعض الندوات والمؤتمرات التى نظمتها الأجهزة الشعبية والمنظمات الدولية حتى نكون على دراية بما دار فيها ، وحتى نرسم لأنفسنا المنهاج الذى يصلح لمجتمعنا الذى نأمل أن تسهم فيه التنظيمات الشعبية بمعدلات أعلى فى التنمية من أجل تدعيم الكيان الاقتصادى للمجتمع ككل ·

التعاونيات والنقابات

CO-OPERATIVES AND TRADE UNIONS

سادت منذ القرن التاسع عشر فكرة تقول ان النقابات والتعاونيات كمنظمات للعمال تمثلان جزءا متمما لا يتجزأ من الحركة العمالية ، فهما يدان لجسم واحد (*) ، ودعامتان من ثلاثة تقوم عليها الاشتراكية (**) ، لكن الواقع الملموس فى كثير من الأقطار يوضح لنا ان النقابات والتعاونيات أنشأت كل منها منظمات لها مستقلة عن الأخرى ، وأن التعاون الوثيق بينهما كحركتين ظل فى الماضى استثناء وليس قاعدة ٠

ثم زاد الاهتمام مؤخرا بدور النقابات والتعاونيات فى النهوض بجماهير الأقطار النامية اقتصاديا واجتماعيا ، وطرح موضوع امكانيات ومشكلات التعاون بين النقابات والتعاونيات فى كثير من الندوات والمؤتمرات الدولية التى نظمت فى السنوات الماضية ٠

وعقدت ندوة أسيوية عام ١٩٦٦ ، عن « النقابية والتعاون » تولى تنظيمها فردريش ـ ابرت ـ ستيفتونج Friedrich - Ebert - Stiftung بالاشتراك مع مؤتمر النقابات الماليزى اعقبتها ندوة عن النقابات والتعاونيات فى البلاد النامية بآسيا ، عن تنظيم فردريش ابرت ـ ستيفتونج والمعهد الأسيوى

---

*) Cf. Zadov, R., Greeting Address, in : Friedrich-Ebert-Stiftung, Ed., : Trade Unions and Co-operatives in the Development of Asia, Bonn-Bad Godesberg, 1971, p. 13.

**) The Theory that Socialism is built on three columns which are the Labour Party, the Trade Unions and the Co-operatives was developed by Karl Kautzky who wrote a book on Consumers, Associations and Labour Movement in 1897, cf. Faust, H.: Geschichte der Genossenschaftsbewegung, Frankfurt 1965, p. 40.

الافريقى للدراسات التعاونية والعمالية بتل ابيب ، وعقدت فى سيول بكوريا عام ١٩٧٠ (*) .

وعقدت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع المجلس الدانمركى للتعاون الفنى أول اجتماع فنى بين الأقاليم فى الدانمرك عام ١٩٦٧ (**) لابراز دور النقابات والتعاونيات وبحث علاقاتهما والاجراءات التى يمكن من خلالها زيادة التعاون بينهما .

واعقب هذا الاجتماع سلسلة من الندوات الاقليمية عقدت أولها فى نيروبى بكينيا عام ١٩٦٩ (١) ثم ندوات فى سنغافورة عام ١٩٧٠ (٢) ، وفى انقرة بتركيا فى مارس ١٩٧٣ (٣) وفى كلية كورو كورو التعاونية .

Kuru Kuru Co-operative College.

فى جمهورية جيانا فى نوفمبر / ديسمبر ١٩٧٣ (٤) .

---

*) Friedrich-Ebert-Stiftung, Ed., Trade Unions and Co-operatives in the Development of Asia, Bonn-Bad Godesberg, 1971.

**) International Labour Office : Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, Denmark 18-29 Sept. 1967, ILO WED/S 11/D 1, Geneva 1968.

1. International Labour Office : Report of the Seminar on Trade unions and Co-operatives in Africa, Nairobi, Kenya 17 - 31 August 1969, WED/S. 14/D. 12.
2. International Labour Office : Report, Asian Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives, Singapore 20 - 31 October 1970, ASTUC/1970/R. 1, Geneva, 1972.
3. International Labour Office : Report, ILO/DANIDA Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives in Workers' Education, Ankara, Turkey 12 to 24 March 1973, Geneva, 1973.
4. International Labour Office : Report, Caribbean Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives in Workers' Education, Kuru Kuru Co-operative College, Co-operative Republic of Guyana, 25 November — 8 December 1973, Geneva, 1973, ILO WED/S. 29/D 2.

وشكلت عام ١٩٧١ اللجنة المشتركة للنهوض بالتعاونيات (*) COPAC وبناء على مبادرة من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة لتكون وكالة غير رسمية للاتصالات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتحسين المشاورات والتنسيق فى مجال التنمية التعاونية ، وكان اعضاء اللجنة منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة والحلف التعاونى الدولى International Co-operative Alliance وقسم التنمية الاجتماعية Social Development Division of the UN. بالأمم المتحدة وهكذا اشترك فى اللجنة منظمة دولية للنقابات IFPAAW ومنظمة دولية للتعاونيات وهى الحلف التعاونى الدولى ·

واخيرا لابد ان نشير هنا الى ان مؤتمر الحلف التعاونى الدولى الخامس والعشرين المجتمع فى وارسو عام ١٩٧٢ اصدر قرارا عن « العمل الموحد للحركتين النقابية والتعاونية » بناء على اقتراح من اعضاء الحلف فى اوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى وقد تمت الموافقة عليه بغير مناقشة تقريبا (**) وفيما يلى نص القرار :

المؤتمر الخامس والعشرين للحلف التعاونى الدولى :

اذ يرى : ان التنمية الاجتماعية للعالم تمر الآن بتغيرات اجتماعية واقتصادية اساسية وان هذا الموقف يتطلب وحدة العمل من جانب القوى المضادة للامبريالية فى الكفاح من اجل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعى ·

يعترف : بالدور الهام لوحدة العمل بين الحركتين النقابية والتعاونية فى هذا الصراع ويذكر بان التعاونيات والنقابات التى نشات اثناء صراع الجماهير المقهورة دفاعا عن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ضد الاستغلال

*) Report in COPAC in : ILO, Co-operative Information 2/73, pp. 70 et seq.

**) Cf. International Co-operative Alliance, Twenty-fifth Congress Report, Warsaw 1972, London 1974, pp. 176 et seq.

والاحتكارات الراسمالية قد وحدت بينها وحدة الغرض التى تفتح افاقا واسعة من الامكانيات لأجل التعاون الشامل بينهما ·

ويعتبر : ان فاعلية عمل التعاون ستزداد كثيرا اذا عملت متضامنة مع النقابات والمنظمات الأخرى العاملة من اجل الشعب ·

ويؤكد : ان العمل المشترك المنسق من جانب التعاونيات والنقابات فى كل قطر وعلى المستويات الاقليمية والدولية يجب ان يكون موجهـا نحو الصراع لتحسين مستوى معيشة الجماهير العاملة العريضة تحسينا شاملاً ، ونحو الصراع ضد الامبريالية والاستعمار ، ونحو مساعدة الدول النامية على نطاق واسع من اجل السلام والتقدم الاجتماعى ·

ويوصى : جميع المنظمات التعاونية وكبار المسئولين بالحلف التعاونى الدولى باظهار روح التعاون والمساعدة المتبادلة مع المنظمات النقابية وسلطاتها المركزية وتوسيع وتوثيق صلات الصداقة والعمل معهم على الصعيد القومى والاقليمى والدولى ، واستخدام جميع الطرق والوسائل لايجاد مناخ الثقة المتبادلة بين التعاونيات والنقابات مما يؤدى الى قرارات منسقة وتنفيذ أنشطة مشتركة فيما يتعلق بمشكلات الحركتين النقابية والتعاونية ·

وفيما يلى النص باللغة الانجليزية :

The 25th Congress of the International Co-operative Alliance :

Considering that the social development of the World is at present undergoing fundamental social and economic changes and that this situation calls for unity of action by all anti-imperialist forces in the struggle for peace, democracy and social progress;

Recognises the important role of unity of action by the trade union and co-operative movements in this struggle;

Recalls that the co-operatives and the trade unions, created in the struggle of suppressed masses in defence of their social and economic rights against exploitation and capitalist monopolies are united by the unity of purpose, which opens wide possibilities for a comprehensive collaboration between them;

Considers that the effectiveness of action of co-operatives will be greatly increased if they will work jointly with the trade unions and other organisations of working people;

Affirms that the joint and co-ordinated actions of co-operatives and trade unions, in each country, as well as on the regional and international levels, must be directed towards the struggle for a comprehensive improvement of standard of living of the broad masses of the working people, towards their active participation in economic and social life, towards the struggle against imperialism and colonialism and the large scale assistance to the developing countries for peace and social progress;

Recommends all co-operative organisations and leading authorities of the ICA to manifest the spirit of collaboration and mutual help with trade union organisations and their central authorities; the widen and consolidate freindly and business relations with them on national , regional and international levels; and to use all ways and means to create an atmosphere of mutual trust between co-operatives and trade unions, which are conducive to co-ordinated decisions and the implementation of joint activities on the problem of the co-operative and trade union movements.

وكانت النتيجة العامة التى اسفرت عنها كل هذه المؤتمرات والندوات ان الحركة النقـابية والحركة التعاونية لهما اهـداف متماثلة هى العمل المتقدم الشامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماهير ، وستكسب الحركتان مزيدا من القوة والفاعلية لو عملنا معا بصورة اوثق .

كذلك اسفرت النتائج عن ان الحركة التعاونية والحركة النقابية فى البلاد النامية ينبغى ان تكيفا أهدافهما وانشطتهما – التى تخضع اساسا لأفكار البلاد الصناعية – مع الموقف السائد فى البلاد النامية ، ويعنى ذلك اتخاذ موقف جديد ونظرة واسعة لأهدافها التى تتركز الآن بالنسبة للحركة التعاونية فى خدمة اعضائها الميسرين ماليا نسـبيا ، وبالنسـبة للحركة النقابية فى

المفاوضة الجماعية لصالح اقلية من العمل ، وكان التاكيد على وجوب أن تجد الحركتان موقفا ازاء الفقراء اى ازاء الجماهير من السكان • (*)

ولا يوجد فى الواقع سوى القليل من التعاون المنظم بين الحركتين ، بل على العكس نجد النقابات والتعاونيات فى كثير من الاقطار منفصلتان تنظيما •

وما زال بين الحركتين عامل من عدم الثقة ، وقد ترجع اسباب ذلك فيما ترجع الى أن النقابات منحازة سياسيا فى الأغلب بينما تحاول التعاونيات عادة أن تبتعد عن السياسة الحزبية وأن القادة النقابيين يميلون الى التفكير والمناقشة على أساس من بناء ثلاثى الأطراف (الحكومة ـ أصحاب العمل ـ العمال) وهو اتجاه لا يعتاده التعاونيون ، وأن أنشطة النقابات تركز عادة على مشكلات أصحاب الأجور بينما تتعامل الجمعيات التعاونية مع أقسام أخرى من الجمهور ، وبذلك تغطى طوائف أوسع من الشعب وقسما أكبر من المصالح •

Cover a wider range of people and of interests.

وحيثما بدأت النقابات فى انشاء الأنواع الجديدة من تعاونياتها الخاصة كما فى سنغافورة نشأ نوع من الازدواج بين الحركة التعاونية « القديمة » والتعاونيات « الجديدة » التى يبدو أنها كانت أكثر ولاء للنقابات منها للتعاونيات الأخرى •

---

*) Cf. Bavin, T.: Some Examples of Achivements in the Trade Union — Co-operative Field in Developing Countries, in: ILO, Report, Asian Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives, 1970, op. cit., pp. 20 et seq.; ILO/DANIDA Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives in Workers' Education, Ankara, 1973, op. cit., p. viii; ILO, Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, Denmark, 1967, op. cit., p. 10.

فبرغم هذه الصعوبات العملية فهناك اسباب عديدة مقنعة تدعو النقابات للاهتمام بدعم العمل التعاوني • (*)

– فهى وسيلة لزيادة العضوية والولاء للنقابة عن طريق تقديم خدمات تعاونية اضافية للاعضاء •

It is a means to increase membership and loyality to the union by offering additional co-operative services to members

– تستطيع النقابات اكتساب المعرفة بطرق الانتاج وادارة الاعمال مما يتيح لها دعم موقفها ازاء اصحاب العمل •

Trade unions could acquire knowledge in methods of production and in management of business permitting the unions to strengthen their stand vis-a-vis the employer.

– تستطيع النقابات ايجاد فرص عمالة جديدة وبناء احتياطيات بشرية ومالية تستخدمها فى تحسين حالة العمال وموقفهم •

Trade unions could create additional employment and build up human and financial reserves to be used for the imprivement of the situation of the working population.

– يمكن للنقابات أن تشكل أساساً للقوة الاقتصادية وتكتسب قوة فى اقتصاديات البلاد مما يزيد بالتالى تاثيرها السياسى والاجتماعى وقوة مركزها

Trade unions could form a base of economic strength and acquire a powerful stake in the economy of the country which in turn would increase the political and social influence, status and power of the trade union.

---

*) For the following see Levi, Y.: Consumers' and Production Co-operatives in Developing Countries with Special Reference to Joint Trade Union — Co-operative Action, in : ILO, Report, Asian Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives, 1970, op. cit., p. 57; Devan Nair, C.V. : Common Interests and Relations Between Trade Unions and Co-operatives and the Role of Government, in : ILO, Report, Asian Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives, 1970, op. cit., pp. 95 et seq.

ـ تستطيع النقابة من موقف القوة هذا أن تقوم بدور فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الشاملة فى البلاد •

From such a position of strength the trade union could play a role in the planning and implementation of the overall development programmes of a country.

ويبدو من دراسة تقارير الندوات الدولية عن العمل النقابى التعاونى المشترك أن موقف المشاركين يتجه الى تأكيد أوجه التماثل بين الحركتين وأن العمل المشترك من جانبهما ضرورى ومرغوب فيه بغير دراسة تفصيلية للفروق بين التعاونيات والنقابات وما اذا كان التعاون بين الحركة النقابية والحركة التعاونية بأسرها ممكنا أم لابد من قصر حدود التعاون على اشكال معينة من التعاونيات •

ويتحتم من اجل مناقشة مثمرة للصلة بين النقابات والتعاونيات البدء فى تحديد وتعريف واضح بأوجه التماثل والاختلاف بينهما •

For a fruitful discussion of the relationship between trade unions and co-operatives it is imperative to start from a clear definition of those two forms of organization and to bring out very clearly the similarities and differences between the two.

ويجب على أساس هذه التعريفات تحليل الاختلافات بين النقابات والتعاونيات بدقة وعناية كبيرتين ، ويبدو أن هذا الاتجاه أكبر أهمية من مجرد ابراز أوجه التماثل ورسم خطط عامة واقتراحات لمستقبل التعاون بين الحركتين •

ويسمح لنا هذا الاتجاه بتحديد الأمكانيات والحدود بطريقة واضحة فيما يختص بالعمل النقابى التعاونى المشترك ، ويسهم فى فهم أسباب ضعف التعاون نسبيا بين النقابات والتعاونيات فى الماضى واقتصاره على بعض القطاعات فقط ، فاذا أوضحنا نظريا المجالات التى للنقابات والتعاونيات فيها مصالح مشتركة أمكن الاسهام فى تطوير انشطة تعاونية نقابية مشتركة جديدة ومثمرة

تعريف المصطلحات : **Definition of Terms**

الجمعية التعاونية : **Co-operative Society.**

يمكن تعريف الجمعية التعاونية لأغراض هذا البحث بانها مشاركة بين اشخاص تجمعوا طوعا معا لتحقيق هدف مشترك من خلال تشـكيل منظمة تخضع للرقابة الديمقراطية وتقديم مساهمات عادلة ومتساوية فى رأس المال المطلوب ، وقبول نصيب من المخاطرات والمكاسب من المشروع الذى يساهم فيه الاعضاء مساهمة نشطة . (*)

وطبقا لهذا التعريف الصادر عن مؤتمر العمل الدولى عام ١٩٦٦ فان الملامح الرئيسية المميزة للجمعية التعاونية كشكل تنظيمى بموجب القانون الخاص هى كالآتى (**) :

– مجموعة من الناس تربطهم مصلحة اقتصادية واحدة على الأقل يشترك فيها جميع الأعضاء الذين يشاركون طوعا فى المجموعة ، مع حرية انضمام وانسحاب الأعضاء .

– الحافز الى انشاء الجمعية التعاونية او الانضمام اليها هو تحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى للفرد المنضم عن طريق المساعدة الذاتية والمعونة المتبـادلة فى شـكل عمل جمـاعى منظم قائم على تضامن جميع الأعضاء .

– وسيلة تحقيق أهداف الجماعة هى انشاء مشروع يملكونه ويديرونه ملكية وادارة مشتركة .

---

*) Cf. International Labour Conference, Recommendation 127, Recommendation Concerning the Role of Co-operatives in the Economic and Social Development of Developing Countries, Geneva, 1966, para. 12 (1) (a).

**) Cf. Münlner, H.: Co-operative Principles and Co-operitive Law, Marburg, 1974, pp. 23 et seq.

ـ الغرض الأساسى من المشروع التعاونى هو النهوض بالوضع الاقتصادى لأعضاء المشروع او أسرهم ٠

فالجمعية التعاونية باختصار تتميز بما يلى :

ـ طبيعتها المزدوجة كمجموعة أشخاص وكمشروع ٠

ـ غرضها الخاص هو النهوض بالأعضاء ٠

ـ طريقتها الخاصة فى العمل عن طريق طوعية العضوية بغير قيود مصطنعة ، وشخصية الأعضاء والمتعاملين ، وديمقراطية الادارة والاشراف، والتوزيع العادل للنتائج الاقتصادية التى يسفر عنه العمل المشترك ٠

Its peculiar way of operating (voluntary membership without artificial restrictions, identity of members and customers, democratic management and control, equitable distribution of the economic results of the joint action).

وقد استخدم هذا التعريف ايضا قادة العمال مثل هيسيل باخ Hessel-bach مع فرق واحد هو ان الغرض الأساسى للمشروع التعاونى هو انتاج الخدمات والسلع من اجل رفاهية المجتمع باسره وليس الأعضاء وحدهم ، ولكن هذا الفرق لأنه يميز العمل التعاونى القائم على المساعدة الذاتية عن انشطة المشروعات التى تهدف للربح والتى تعمل للمصلحة العامة او لمصلحة جماعة معينة من الأفراد لا يساهمون بالضرورة فى تنظيم وتمويل النشاط الاقتصادى لكنهم مجرد متعاملين أو مستفيدين ٠

اما هل تنجح التعاونيات التى تتخذ غرضها الأول النهوض بمصالح الأعضاء الاقتصادية ومصالح غير الأعضاء او مصالح المجتمع ككل فأمر يذكره كثير من ممثلى الحركة التعاونية البارزين ، ويتضح من دراسة التاريخ التعاونى ان الاقتصار على النهوض بالأعضاء وحدهم مسألة جوهرية ولازمة لنجاح الجمعية التعاونية ، غير ان كثيرا من القادة النقابيين يحبذون التعاونيات التى تعمل للنهوض بالعمال عامة او بالطبقة ذات الدخل

المنخفض من السكان ، وهؤلاء القادة هم الراغبون فى تشجيع العمل النقابى التعاونى المشترك ٠

ونظرا لأن اهداف واغراض اية منظمة هى التى تحدد بناءها وعملها فان هذا الفرق فى الأغراض واثره على فكرة التعاون عامة يجب دراسته ومناقشته بعناية ودقة ٠

وتشترك المشروعات التعاونية التى هدفها الأول النهوض بالأعضاء والمشروعات التى لا تهدف للربح وغرضها القيام بواجبات نحو المجتمع فى سمات عامة بينها لكن تختلف مع ذلك الاغراض والدوافع وراء مشاركة الأعضاء ٠

النقابات :

اذا عرفت النقابات طبقا لاعمالها فسنرى أن هناك تعريفين احدهما ينطبق على الدول الشيوعية ، وينطبق الثانى على الدول غير الشيوعية ٠

وطبقا لما جاء فى كتاب لينين « واجب النقابات »(١٩٢١) تقوم النقابات بتحسين مقومات الانتاج والابتعاد عن جميع السياسات التى تعوق الانتاج مباشرة أو غير مباشرة ٠

Trade unions have the task to improve production facilities and to abandon all policies which directly or indirectly hinder production.

وهكذا تدور النقابات فى بلد شيوعى ذى نظام صناعى يدار بالادارة العلمية :

ـ تنظيم العمال من ناحية وأن تكون من ناحية أخرى رقيبا نصف حكومى على كفاءة الادارة ٠

ـ تقليل خسائر الانتاج ومنع تميز عمال معينين على غيرهم بدلا من أن تعمل على تحسين الأجور بوجه عام (*)

*) Cf. Nölling, W.: Trade unions and their role in society, in: Friedich-Ebert-Stiftung, Ed., Trade Unions and Co-operatives in the Development of Asia, 1970, op. cit., p. 126.

اما فى البلاد الصناعية الغربية فتقوم النقابات على فكرة العداء بين صاحب العمل والعاملين ، فقد انشئت النقابات لدعم مركز العمال فى صراعهم من اجل شروط عمل افضل ومعاملة حسنة ، والمزيد من المشاركة فى القرار ، ورفع مستوى المعيشة ، وتحسين المستوى الاجتماعى كل ذلك عن طريق المساومة الجماعية •

وتنتهج النقابات بموجب هذه النظرة السائدة فى العالم الغربى سياسة مشتركة هى الدفاع عن مصالح اعضائها بالضغط على اصحاب العمل والحكومات والمشرعين • (*)

واعيد تعريف الأهداف النقابية التقليدية فى كثير من الأقطار وادخلت اهداف جديدة تهتم بالمجتمع ككل مثل :

- زيادة الاهتمام بالأنشطة التعليمية
- المشاركة فى التخطيط المركزى
- تشجيع وانشاء مختلف انواع المشروعات غير الرامية للربح للنهوض باعضائها وبالعمال بوجه عام وكقوة اقتصادية سياسية للنقابات بنفسها •

اى ان النقابات اصبحت مؤسسات اجتماعية واقتصادية لها حقوق وعليها واجبات ويمكن تعريف النقابة لاغراض هذا البحث بانها منظمة شعبية من الافراد والعمال اى الأفراد الذين يعملون بموجب نوع ما من عقد العمل ويعتمدون على صاحب العمل فى معيشتهم ، ويقدمون عملهم مقابل الأجور او المرتبات •

A mass-organization of persons who are workers, i.e. Who are employed under some kind of work contract and who depend on an employer for their Livelihood, offering their labour in return for wages of salaries.

---

*) Ibid, المرجع السابق ذكره ••

وبعبارة اخرى لا يجوز بموجب هذا التعريف ان يكون عضوا فى النقابة اصحاب العمل او المنتجون الزراعيون المشتغلون لحسابهم الخاص ، او الحرفيون او تجار التجزئة ٠

وتعتبر النقابة ايضا منظمة طوعية تخضع للقانون الخاص وعضويتها مفتوحة فيجوز الانضمام اليها والانسحاب منها فى اى وقت ، وينتخب انتخابا ديموقراطيا ويشرف عليها العمال ويراقبونها ٠

اما الغرض الرئيسى للنقابات فهو تمثيل اعضائها ومصالحهم فى المفاوضات مع اصحاب العمل او امام الأطراف الاخرى (مثل الحكومة ، البرلمان ، الأحزاب السياسية) والجمهور ٠

ويقتصر دور عضو النقابة عادة على المساهمات المالية المنظمة (الاشتراكات) وممارسة الاشراف الديمقراطى والتنظيم الجماعى ، ولا يوجد كقاعدة عامة اى مشاركة مباشرة فى الأنشطة الاقتصادية المشتركة لا كعضو ولا كمتعامل ٠

وتظهر فى حالة النقابات ايضا كما فى حالة التعاونيات مشكلة ما اذا كانت تقتصر على رعاية مصالح وحدهم ام ترعى مصالح العمال عامة ، ومن وجهة نظر العمال الذين يدفعون الاشتراكات ويساهمون ايجابيا فى التنظيم من الصعب التسليم للعمال غير المنتظمين فى النقابة بالحق فى الانتفاع من وراء جهودهم لكن فى الحقيقة تتوقف قوة النقابات على عدد العمال المنتظمين فيها وعدد العمال الذين تمثلهم ايضا ، ومن مصلحة النقابات ان تعبر عن اكبر عدد ممكن من العمال ، ولا تسمح قوانين العمل فى اكثر الأقطار بمنح أجور متفاوتة للأشخاص الذين يقومون باعمال متماثلة فى نفس المشروع ، حتى يصبح من المتعذر على غير الأعضاء ان يستفيدوا من العمل النقابى ٠

The labour law of many countries does not permit to pay different salaries or wages to persons doing similar jobs in the same enterprise so that it becomes invitable that non-members benefit from trade union action.

المقارنة بين النقابات والتعاونيات :

بعد ما عرفنا « النقابة » و « الجمعية التعاونية » يمكننا اجراء مقارنة بين هذين الشكلين من المنظمتين بهدف ابراز المتماثلات والفروق ٠

اوجه التماثل : Similarities

النشـــأة : Origine

نشـأت كل من النقابات والجمعيات التعـاونية فى ظروف الطوارىء العاجلة التى سـادت غرب أوروبا فى مطلع حركة التصـنيع حين سـاءت الظروف الاقتصادية والاجتماعية لصغار الزراع والحرفيين وعمال المصانع ٠

الأهـداف : Goals

قام كلا شكلى التنظيم على أساس المساعدة الذاتية والمتبادلة وتضامن الأعضاء بغرض تحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال قوة العمل الجمـاعى المنظم ، وعمل كل منهما كقـاعدة تدريب لتنمية روح المبـــادرة والمسئولية والعمل الديمقراطى (*) ٠

البنيان التنظيمى : Organizational Structure

المنظمتان عبارة عن تجمع افراد فى ظل القانون الخاص على أساس العضـوية الاختيارية المفتوحة ، وتمثل الجمعية العمـومية فى التنظيمين السلطة العليا ، ولكل عضو صوت واحد كقاعدة عامة ، ويمارس الأعضاء الرقابة الديمقراطية عن طريق انتخاب القادة وفصلهم ٠

التضامن على المستويين القومى والدولى :
Solidarity on National and International Levels

لا تقوم النقابات والجمعيات التعاونية كجماعات منفردة ومنعزلة لكنها

---

*) Cf. International Labour Office, Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, 1967, op. cit., p. 8.

تتطور الى حركات ، وتنهض كل من النقابة والجمعية التعاونية على افكار اقتصادية واجتماعية خاصة بها هى التى حفزت القادة ومتبعيهم فى أنحاء العالم على التجمع معا ، وعادة ما تشكل النقابات والتعاونيات منظمات على المستوى القومى والدولى ، اما المبادىء الأساسية للعمل النقابى فتتضمنها دساتير المنظمات القومية والدولية مثل الاتحاد الدولى للنقابات الحرة او الاتحاد الدولى لعمال الزراعة وما يتبعها ٠

كذلك تنظيم معظم الجمعيات التعاونية وتوابعها فى الحلف التعاونى الدولى من خلال منظماتها القومية والاقليمية وتتبع المبادىء التعاونية التى تخدمها الهيئة الرئيسية للحلف من وقت لآخر ٠

الفروق : Differences

الغرض الأول للعمل الجماعى :

Primary object of Group Action

كان وما زال الغرض من العمل النقابى رفع مستوى اجور العمال والكفاح من اجل التحسين العام لظروف العمل ، وقد تتولى النقابات الحديثة واجبات اضافية فى اطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومع ذلك تظل المفاوضة الجماعية من اجل اجور اعلى وظروف عمل افضل موضع الاهتمام الأول (*) ٠

وبوجه عام نجد ان الغرض الأول من الجمعيات التعاونية رعاية مصالح اعضائها الاقتصادية ويتفاوت الشكل الدافعى الذى تتحقق من خلال رعاية المصالح الاقتصادية حسب الحاجات الاقتصادية ونوع الجمعية التعاونية التى انشئت للوفاء بتلك الاحتياجات فمثلا :

ـ تعمل الجمعية الاستهلاكية على حماية القدرة الشرائية لدخول

*) Cf. Park, Young-ki : Legislative Aspects of Trade Unions in Asia, in : Friedrich-Ebert-Stiftung, Ed. : Trade Unions and Co-operatives in the Development of Asia, 1970, op. cit., p. 115.

اعضائها وضمان نوعية الغذاء والوزن الصحيح للسلع ، وغير ذلك ·

ـ وتعمل جمعية الائتمان على تشجيع الادخار وفتح السبيل للاستفادة من الخدمات المصرفية ·

ـ وتعمل جمعية التسويق والتوريد على دعم موقف صغار المنتجين في السوق وفتح أسواق جديدة وضمان توريدات المواد بأسعار رخيصة ·

ـ وتعمل جمعية الاسكان على توفير المسكن الصالح بايجار معتدل وتمكين اصحاب الدخول المنخفضة من امتلاك المساكن وغير ذلك ·

اساس العمل الجماعي : Basis of Group Action.

يقوم العمل الجماعي النقابي على أساس التعارض بين صاحب العمل والعمال (*) · ويختلف هذا عن أساس العمل التعاوني الذي هو المصلحة الاقتصادية المشتركة وحاجات الأعضاء التي يعملون على اشباعها معا عن طريق انشاء جمعية تعاونية ومشروع تعاوني ، ويجوز لأصحاب الأعمال انشاء جمعيات تعاونية (كالمنتجين الزراعيين ، والحرفيين ـ وتجار التجزئة) كما يجوز للعاملين انشاؤها (كالعمال والموظفين الحكوميين) ويجوز ذلك ايضا لأشخاص ينتمون الى كلا الفئتين ، وحين يشكل الأعضاء جمعية تعاونية يصبحون ملاكا لها ملكية مشتركة ومديرين للمشروع التعاوني ، اي يصبحون اصحاب عمل ازاء موظفي الجمعية برغم أنهم قد يكونون هم انفسهم مستخدمين في اعمالهم العادية ·

وتظهر عدة انواع من التعارض التي يقوم عليها العمل التعاوني بحسب الاحتياجات الاقتصادية للأعضاء في مختلف انماط التعاونيات مثل التعارض بين :

ـ المستهلك ـ وتاجر التجزئة المحلي

Consumer — local retail trader

*) Cf. Levi, Y. Consumers' and Production Co-operatives in Developing Countries ..., op. cit., p. 59.

- الفرد المنخفض الدخل - ومقرض النقود

Low income person — money lender

- المنتج الصغير - والمنتج الصناعى وتاجر التجزئة وتاجر الجملة

Small producer — industrial manufacturer, retailer, wholesaler.

- المستأجر - والمالك

Tenat — landlord...

- العامل - وصاحب العمل ، فى حالة الجمعية الانتاجية للعمال

Employee — employer in the case of a worker's productive society.

سبيل العمال : Approach

الاتجاه الأساسى للنقابات فى محاولتها تحقيق اهدافها هو المفاوضة او المساومة الجماعية (اتجاه استرداد الحق) (*)

Revendicative appriach

ويختلف اتجاه التعاونيات عما تقدم اذ يحاول اعضاؤها تحقيق اغراضهم عن طريق النشاط الاقتصادى المباشر بانشاء مشروعات يملكونها ويمولونها ويديرونها بانفسهم لخدمة اغراضهم الاقتصادية الخاصة .

البنيان التنظيمى : Organizational Structure.

يتخذ البنيان التنظيمى النقابى شكل تجمع اشخاص لا يشتغل باى نشاط تجارى كقاعدة عامة ويسجل طبقا لقانون النقابات ، بينما الجمعية التعاونية بناء تنظيمى اكثر تعقيدا اذ لها صفة مزدوجة فهى تجمع اشخاص من ناحية ومشروع ايضا فى نفس الوقت يقوم بالأعمال التجارية للكسب ، وعليه يجب أن يتخذ البناء التنظيمى للجمعية التعاونية صورة من شانها أن تكفل العمل السليم وعملية اصدار القرار والرقابة الى جانب تمويل

(*) المرجع السابق ذكره . ibid,

وادارة المشروع التعاونى ومراجعة حساباته واعماله ، وترد ضوابط كل ذلك فى قوانين الجمعيات التعاونية التى تسجل بموجبها التعاونيات ٠

عوامل النجاح : Factors Determining Success.

النقابات منظمات جماهيرية ولكى تنجح النقابة لابد أن تجتذب الى عضويتها اكبر عدد ممكن من العمال ، ويتوقف نفوذها وقوتها الى حد كبير على قوتها العددية أى عدد المنضمين اليها بالنسبة لعدد العمال العاملين الكلى ، ومن العوامل الحاسمة الأخرى التى تكفل للنقابة النجاح فى عملها انضباط الاعضاء وولاؤهم والقيادة القادرة والأموال اللازمة لتضمن لها الاستقلال الضرورى ٠

اما العامل الحاسم فى نجاح الجمعيات التعاونية فهو كفاءة واستمرار الانشطة الاقتصادية ولا يلزم أن تكون التعاونيات منظمات جماهيرية فليست القوة العددية العامل الحاسم فى نجاح الجمعية التعاونية سوى لحد معين يختلف بتنوع انماط الجمعيات ، وتزداد اهمية صفات الأعضاء الخاصة وكفاءة المسئولين بالنسبة للتعاونيات ، والقيادة القادرة ضرورية لكنها غير كافية لانجاح العمل التعاونى ، ويجب أن يتصف الأعضاء بالولاء لجمعيتهم بصفتهم المزدوجة كملاك للمشروع التعاونى ومتعاملين معه فى نفس الوقت ٠

اتجاهات ازاء القوة السياسية : Attitude Towards Political Power

يعتبر استخدام النقابات للقوة السياسية مشروعا ضروريا كوسيلة لتحقيق اهدافها وتقيم النقابات عادة علاقات وثيقة مع أحد الأحزاب السياسية لأن النشاط الرئيسى لها يخص الميدان الاجتماعى والسياسى (*) ٠

---

*) Cf. Park Young-ki : Legislative Aspects of Trade Uniins and Co-operatives ..., op. cit., p. 115.

اما بالنسبة للحركة التعاونية فوسيلة العمل المعترف بها هى الحياد ازاء سياسات الأحزاب . وظل الحلف التعاونى الدولى خلال فترة طويلة يعتبر الحياد السياسى احد المبادىء التعاونية ، لكن قد تبدى مختلف انواع التعاونيات فى الواقع العملى ميلا لحزب سياسى او لآخر ، دون ان تدخل مباشرة فى السياسة الحزبية ويقتصر الاهتمام الرئيسى للتعاونيات على المجال الاقتصادى والاجتماعى (*) .

النتائج المستفادة من المقارنة :

Conclusions Drawn from this Comparison

يتضح من هذه المقارنة بين النقابات والتعاونيات ان للحركتين ملامح مشتركة كثيرة فيقوم كل منهما على نفس الدوافع وهى رفع مستوى اعضائها اقتصاديا واجتماعيا ، وكلاهما منظمات ديموقراطية يقودها مسئولون من الأعضاء ينتخبهم الأعضاء لذلك ، وكلاهما يمول بمساهمات من الأعضاء الذين يتقاسمون بالتساوى المخاطر والمكاسب (**) ، لكن برغم كل هذه التشابهات لا يمكن القول بأن الحركتين متكاملتان او متماثلتان تماما بحيث لابد لهما من التعاون معا (***) دون دراسة الفروق بين الحركة النقابية والحركة التعاونية بشىء من التفصيل ، ولن نصل الى صورة واضحة لامكانيات وحدود العمل التعاونى النقابى المشترك الا بدراسة تحليلية نقدية للفروق بين التعاونيات والنقابات .

---

*) Cf. Münkner, H. : Co-operative Principales and Co-operative Law, op. cit., pp. 98 et seq.

**) Cf. Friedrich-Ebert-Stiftung, Ed., Trade Unions and co-operatives in the Development of Asia, 1970, op. cit., pp. 217 et seq.; International Labour Office, Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, 1967, op. cit., pp. 8, 9.

***) Cf. Friedrich-Ebert-Stiftung, Ed., Trade Unions and Co-operatives in the Development of Asia, 1970, op. cit., pp. 217, 218.

جانبا من الحركة التعاونية فقط يمكن اعتباره عملا منظما :

Only Part of the Co-operative Movement Can be Refered to as Organized Labour.

تنقسم الحركة التعاونية الى فئتين من التعاونيات هما يسميان بالفرنسية « تعاونيات مهنية » "Coopératives professionnelles" « وتعاونيات اجتماعية » (*) "Coopération Sociale" ويشمل النوع الأول اى التعاونيات المهنية الجمعيات التى تشترط [illegible] فى الانضمام لعضويتها ممارسة مهنة [illegible] وامتلاك مشروع خاص صغير فى اكثر الأحيان (مثل ورشة ، أو مزرعة أو محل تجزئة) وسوف نتناول بعد قليل [illegible] التعاونيات الانتاجية العمالية التى تقتصر عضويتها على العمال [illegible]

ويلاحظ أن تعاونيات [illegible] (المزارعين [illegible] الحرفيون [illegible]) [illegible] المشروعات [illegible] [illegible] بدور هام فى اقتصاد كثير من الدول النامية [illegible] التجزئة كمنظمات قوية فى بعض الأقطار مثل [illegible] نجدها [illegible] او غير موجودة فى معظم الأقطار النامية بل قد تكون ممنوعة فى [illegible] قانون التعاون (كما فى زامبيا) طبقا لفلسفة [illegible] لا يجيز قيام جمعيات تعاونية سوى تعاونيات المنتجين وتعاونيات المستهلكين .

ويلاحظ أن تعاونيات أصحاب [illegible] من حيث الأهداف الرئيسية ، [illegible] هذه التعاونيات لا يكونون قاعدة [illegible] للحركة النقابية وقد لا يميلون الى مساندة الأنشطة النقابية .

(*) Cf. Countant, L.: L'évolution du droit coopératif de ses origines à 1950, Reims, 1950, pp. 107 et seq.; Eichhorn, G. : Genossenschaften und Genossenschaftsrecht in Frankreich, Marburg, [illegible], pp. 100 et seq., 181.

...

وتشـمل التعاونيـات الاجتماعيـة الجمعيات التى يجوز لأى مواطن الانضـمام اليها بصرف النظر عن مهنته وكونه صاحب عمـل أو عامل ، ويدخل فى هذه التعاونيات الجمعيات الاستهلاكية ، وجمعيات الاسـكان ، وجمعيات الادخار والاقراض ، والجمعيات التى تقوم بالخدمات مثل التامين والعناية الطبية وغير ذلك •

ويستطيع العامل وصاحب العمل بل وكل مواطن الانضمام لعضوية هذه الجمعيات جنبا الى جنب باعتبارهم مستهلكين أو مستأجرين أو طالبى قروض أو مودعى مدخرات •

ويمكن للنقابات أن تشجع انشاء مثل هذه التعاونيات لفائدة أعضائها أو العمل بوجه عام بغرض زيادة القدرة الشرائية الحقيقية لأصحاب الأجور وتوفير إسكان جيد وتشجيع الادخار وتيسير الاقتراض عند الحاجة •

ويمكن استخدام عضوية النقابات فى مثل هذه التعاونيات كوسـيلة لايجاد الاتصال بين الجماعات الى جانب تحقيق المصلحة الاقتصادية التى يشترك فيها جميع أعضاء الجمعية التعاونية ، وهكذا يمكن أن تقوم جماعات تعاونية على أساس التنظيم النقابى ، كما يمكن استخدام التنظيم التعاونى فى تحصيل المدخرات بانتظام ورسـوم التامين والايجـار ، والمسـاهمات الأخرى المنتظمة من أعضـاء النقابات من أجـل التعاونيـات التى ترعاها النقابات •

وهكذا يشترك فى النقابات والتعاونيات التى من هـذا النـوع نفس الأشخاص كأعضاء فى التنظيمين معا وبذلك تتوحـد مصـالحهما ، بينما لا يصدق هذا فى حالة تعاونيات المنتجين والمهنيين المستقلين التى لا ينتمى أعضاؤها للحركة العمالية وينظرون للنقابات أساسا من موقفهم كأصحاب عمـل •

الجمعيات التعاونية اصحاب عمل :

Co-operative Societies Are Employers.

يصبح العمال واصحاب العمل عند انضمامهم لعضوية التعاونيات حاملى اسهم وملاك ومديرين للمشروع التعاونى ولو ان حقوقهم من هذه الناحية قد تكون محدودة للغاية وتمارس من خلال المسئولين المنتجين او المديرين الموظفين ، اى ان التعاونيين يصبحون معا اصحاب عمل بازاء موظفى الجمعية المعينين فيها وفى المشروع التعاونى ويمارسون الرقابة النهائية العليا عليهم فى الجمعية العمومية ٠

وعليه لا تظهر فى العلاقة بين النقابات والتعاونيات فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية التى ينظمها اصحاب الأعمال فكرة التضامن بين صاحب العمل والعمال كما تظهر فى اى مشروع آخر مما قد يؤدى الى التوتر بين الحركة النقابية والحركة التعاونية وخاصة فى التعاونيات التى فيها اغلبية الأعضاء من اصحاب العمل (*) ٠

ويصبح الموضوع الرئيسى فى هذا الصدد فيما عدا الأجور وظروف العمل مسالة اشتراك العمال فى اصدار القرار وتمثيلهم فى مجالس ادارة التعاونيات او لجانها ، وطرح هذا الموضوع للمناقشة فى اقطار اوروبا الغربية منذ زمن طويل وابتكرت نماذج متنوعة لحل المشكلة ٠

وكان اشتراك العمال فى المانيا على وجه الخصوص موضع مناقشات سياسية حامية خلال السنوات الماضية ، ويستحيل تناول المشكلات المعقدة الخاصة باشتراك العمال فى ادارة المشروعات التعاونية فى اطار هذه الدراسة ، غير انه يمكن اثارة بعض النقاط التى يستطاع طرحها للمناقشة مرة اخرى :

- يصعب تطبيق مشاركة العمال فى تعاونيات المنتجين والحرفيين

*) Cf. Picket, L.E.: Achievements in Trade Union Co-operative Action in Developing Countries, in: International Labour Office, Caribbean Regional Seminar on Trade Unions and operatives ... 1973, op. cit., pp. 126, 127.

المستقلين والنقابات المهنية اكثر مما فى حالة التعاونيات التى يسمح لموظفى الجمعية والمشروع التعاونى فيها بالاشتراك بصفتهم اعضاء فى عملية صنع القرار .

– يواجه الموظفون الذين هم اعضاء فى الجمعية فى ذات الوقت موقفا غريبا من تصارع المصالح حين يصبحون اعضاء فى مجالس ادارة الجمعيات لأنهم يمثلون من ناحية مصالح الاعضاء وغالبيتهم .. باستثناء حالة الجمعيات الانتاجية العمالية .. لا يعملون فى الجمعية أو المشروع التعاونى ... يحصلون على أكبر قدر من المصلحة الاقتصادية عن طريق الحصول على احسن الخدمات من المشروع التعاونى ، ولا شك ان الانفاق على تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور وغير ذلك يزيد تكلفة ... دخل المشروع التعاونى مما قد يؤدى الى تقليل استفادة الاعضاء ، ومن ناحية اخرى هم يمثلون مصلحة العمال وعليهم ان يصارعوا من اجل زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل ولو ان ذلك يؤدى الى زيادة الانفاق وتقليل فائض المشروع التعاونى .

... العمال ... ريه لا يظهر هذا الصراع فى المصالح . ان تظهر مشكلة أخرى وهى انه فى الجمعيات التعاونية بوصفها منظمات المساعدة الذاتية لا يسمح لغير الأعضاء بالاشتراك فى مجالس الادارة كقاعدة عامة ولذا فان وجود غير الأعضاء ، الذين لم ينتخبوا من قبل الجمعية العمومية وهم غير مسئولين امامها ، فى الهيئة الحاكمة للجمعية يتنافى مع مبادىء الشخصية التعاونية ، والادارة الذاتية والاشراف الديمقراطى ، وعلاوة على ذلك فان اعضاء النقابة الذين ينتخبون ويعينون للاشتراك فى مجالس ادارة التعاونيات ممثلين للعمال هم انفسهم يخضعون للاشراف الديموقراطى ... غير أنهم لا يخضعون لاشراف اعضاء الجمعية التعاونية الذين لا سلطة لهم فى انتخابهم أو فصلهم ، وبالرغم من هذه المشكلات فانه اذا كان قانون البلد ينص على اشراك عدد معين من العمال فى مجالس ادارة المشروعات التى تستخدم عمالا يزيد عددهم عن حد معين فان هذا القانون ينطبق على المشروعات التعاونية الا اذا استثنيت صراحة .

الجمعيات التعاونية الانتاجيه العمالية (*) حالة خاصة :

The Special Case of Worker's Productive Co-operatives.

التعاونية العماليه جمعيه ينظم فيها العمال انفسهم فى جماعة من أجل انشاء مشروع على مسئوليتهم الخاصة كى يعملوا فيه .

وتتكامل فى هذه الجمعيه وظائف رأس المال والعمل والادارة وتمارسها نفس جماعة الأشخاص ، فيصبح عضو هذا النوع من الجمعيات مالكا (مساهما) ومديرا وعاملا فى نفس الوقت .

وتدل التجربة على أن الجمعية التعاونية هى اصعب أنواع التعاونيات من حيث التنظيم والادارة ، ويرجع ذلك للأسباب الرئيسية التالية :

ــ يشارك العضو فى الجمعية التعاونية العماليــة على مســتويين فبصفته عضوا فى الجماعة التعاونية يتمتع بحقوق متساوية مع زملائه من الأعضـــاء حيث ان البنيان الأساسى لهـذه الجماعة قائم على المساواة والديموقراطية ، ومن ناحية اخرى فبوصفه عاملا فى المشروع التعاونى له موقعه فى النظام الهرمى حيث ينتظم الأعضاء طبقا لمهاراتهم وبموجب هذه المواقع يصبح للبعض الحق فى اصدار الأوامر الى البعض الآخر الذى عليه تنفيذها وتنتج كثير من المشكلات بسبب هذا البنيان المزدوج للجماعة القائم على المساواة من ناحية ونظام المشروع القائم على التنظيم الهرمى . وضمن هذا البنيان يتخذ العضو صفة مثلثه فهو مالك ومدير وعامل .

---

*) Cf. Levi, Y.: Consumers' and Production Co-operatives in Developing Countries ..., op. cit., pp. 57 et seq.; Patrick, O.H. : How to Start a Workers' Co-operative Society, in : International Labour Organization, Report, Caribbean Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives ..., 1973, op. cit., pp. 151 et seq.; International Labour Office : Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, 1967, op. cit., pp. 16 et seq.

– يصعب فى الجمعية الانتاجية العمالية وضع نظام عادل لمرتبات العمال الأعضاء لأنها كغيرها من المشروعات تضم أعمالا مختلفة تتطلب مؤهلات متباينه ويتبعها بالتالى مسئوليات تتنوع فى درجاتها ، ويبرر ذلك ايجاد نظام تدفع بموجبه أجور مختلفة للعمال الأعضاء طبقا لمهاراتهم وأدائهم أو طبقا للمركز الذى يشغله كل منهم فى المشروع ، ومن ناحية أخرى فان أجور العمال الأعضاء تناقش فى الجمعية العمومية حيث يتمتع كل عضو بصوت واحد وحيث قد لا ترضى الأغلبية بأن تتقاضى الاقلية التى تشغل المناصب الفنية والادارية الرئيسية اجورا تتناسب مع مؤهلاتهم ومسئولياتهم وربما يؤدى كل هذا الى خلافات بين ادارة الجمعية التعاونية وبين أعضائها ٠

ونشير هنا ايضا الى عدة مشاكل اخرى جديرة بالذكر :

– تبدأ الجمعية التعاونية العمالية فى مرحلة التكوين بغير رأس مال كاف ولا مهارات ادارية فى العادة ، ويصبح العمال أصحاب عمل وقد يجدون صعوبة فى تحمل المخاطر ومواجهة المسئوليات والتحول من عمال الى أصحاب عمل ، ويفقدون الاستقرار الذي درجوا عليه من تقاضى الأجور المنظمة من صاحب العمل وبدلا من ذلك عليهم أن يشاركوا ماليا فى المشروع التعاونى الذى قد يفرض عليهم العمل الشاق مقابل كسب اقل وضمان اجتماعى اقل مما كان متاحا لهم كعمال ماجورين ٠

– لا تتوافر للجمعية الانتاجية العمالية عند بداية انشائها المرونة فيما يتعلق بتقلبات الطلب فى السوق والمبتكرات الفنية ، وتجد الجمعية نفسها مقيدة فيما يختص بالترشيد وادخال الوسائل الفنية الجديدة لصعوبة فصل العمال الأعضاء ، ويؤدى ذلك الى اضعاف قدرة الجمعية على منافسة المشروعات الخاصة التى لا تواجه مشاكل مماثلة ٠

– قد تضطر الجمعية الانتاجية العمالية لاستخدام عمال من الخارج وقد تصبح العلاقات بين العمال الأعضاء والعمال المأجورين مصدرا للصراع ٠

لكن برغم كل هذه المشكلات التى تجعل الجمعية التعاونية العماليـة الانتاجية اصعب أنواع الجمعيات فى تنظيمها ، توجد عدة نمـاذج عمليـة تثبت امكانية اقامتها بشرط توافر مايلى :

ـ قيام حاجة اقتصادية لمثل هذه الجمعية وهى فى المقام الأول الحاجة الى توافر العمالة لأعضـائها بشروط أفضـل مما كانوا يحصـلون عليها (وتحدد هذه الحاجة باجراء بحث اجتماعى اقتصادى) ٠

ـ بذل عناية كبيرة فى اختيار الأعضاء من حيث مهاراتهم ونوعياتهم وشخصياتهم (ويجرى الاختيار بالنص فى لوائح الجمعية على فترة اختيار معينة اذا لزم الأمر لتفادى انضمام الأشخاص غير المرغوب فيهم) ٠

ـ توافر الادارة ذات الكفـاءة والاختصاص وتحـديد سلطـاتهـا ومسئولياتها بوضوح ٠

ـ عدالة توزيع العمل فيما بين العمال الأعضاء ورسم برامج تدريب مستمرة لتتاح لكل عضو فرصة اثبات مهارته ٠

ـ وضع نظام أجور يتفق مع المهارات والأداء ويقدم حوافز للترقية ٠

ـ امكانية قبول العمال المأجورين كأعضاء فى الجمعية ٠

ـ مساندة كافية من الجمعيات الأخرى أو المنظمات الأخرى فيما يتعلق بالتوريد والتسويق والائتمان والتدريب والاشراف ومراجعة الحسابات ٠

ويرى كثيرون من القادة النقابيين والتعاونيين أن أنواع التعاونيـات الانتاجية العمالية التالية هى الحل الأمثل للتغلب على العداء بين صاحب العمل والعاملين :

ـ جمعيات التعاقد على العمل (التى تحصل على عمل لأعضائها على أساس التعاقد) ، والجمعيات الصناعيـة (خاصـة فى قطـاع الصناعات الخفيفة) ٠

– جمعيات الخدمات (مثـل النقل ، تعهد الأغذيـة ، الاصـلاحات الكهربائية ، التركيبات ، الخ) · لكن انتظام العمال فى مشروعات تعاونية قد يؤدى الى عودة العداء بين أصحاب العمل والعمال فى صـورة اخرى عندما يستخدم المشروع التعاونى عمالا مأجورين يتمتعون بحقوق كمساهمين ومديرين ، وتشاهد هذه الظاهرة فى جمعيات انتاجية عمالية كثيرة ·

مجالات العمل التعاونى النقابى المشترك : (*)

Areas for Joint Co-operative/Trade Union Action.

تستطيع النقابات والتعاونيات ان تقيم التعاون بينهما على قاعدتهما المشتركة كمنظمات طوعية للمساعدة الذاتية وهدفهما المشترك وهو رعاية المصالح الاقتصادية والاجتماعية لفئات السكان المنخفضة الدخل ، فاذا لم تتوافر هذه القـاعدة المشـتركة كما فى حالة تعاونيات المنتجين والحرفيين والتجار فان العمل المشترك مع النقابات يضيق نطاقه ·

برامج التثقيف والتدريب المشتركة :

Joint Programmes of Education and Training.

اقامت النقابات والتعاونيات برامجها التثقيفية ومعاهدها التدريبية الخاصة بكل منهما ، ويمكن زيادة مجال التعـاون بين الحركتين بادخـال المعلومات عن النقابات وعن التعاون فى تلك البرامج وفى مناهج المعاهد او بانشاء معاهد تدريب مشتركة وتهدف برامج التثقيف والتدريب المشـتركة الى احاطة قادة النقابات والتعاون حاليا ومستقبلا بامكانيات ومشـكلات العمل النقابى المشترك واقامة علاقات شخصية وتفاهم متبادل بينهم · (**)

*) Cf. Internationil Labour Office, Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, 1967, op. cit., pp. 11 et seq.; Levi, Y. : Consumers' and Production Co-operatives in Developing Countries ..., op. cit., p. 56.

**) Cf. International Co-operative Alliance : Resolution on Unified Action of the Co-operative and Trade Union Movement.

التعاون المالي : Financial Collaboration

تحصل النقابات على الأموال اللازمة لأعمالها من الاشتراكات الشهرية التى يدفعها الأعضاء وتخصم هذه الاشتراكات من المنبع كقاعدة عامة ويتولى صاحب العمل خصمها وتسديدها للنقابة مما يضمن للنقابات مصدر دخل منتظم • ويخضع استثمار أموال النقابات لقيود تفرضها القوانين النقابية ، التى قد لا تسمح باستثمار أموال النقابات فى غير الأنشطة النقابية دون غيرها بينما يسمح القانون للنقابات باستثمار أموالها فى أسهم بعض المشروعات وفى تمويل الجمعيات التعاونية بانشاء جمعيات جديدة أو الحصول على أسهم فى الجمعيات القائمة •

وتوجد عدة أسباب وراء استثمار أموال النقابات فى الجمعيات التعاونية ، منها الرغبة فى الاسهام فى التقدم الاقتصادى للعمال وتلافى استغلال أعضائها ومديونيتهم بتشجيع التعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الاسكان والادخار والائتمان والتأمين وغيرها •

وهناك سبب آخر هو السعى لاستثمار أموال النقابة استثمارا مفيدا تكتسب منه النقابة دخلا (*) من ناحية وتزيد به قاعدة قوتها من ناحية أخرى فيتدعم مركزها فى الميدان السياسى وفى المساومة الجماعية وتبتعد النقابة بهذا الاستثمار عن استخدام أموالها فى شراء أسهم الشركات التجارية العادية •

واذا أرادت النقابات أن تنشىء تعاونياتها الخاصة وتمولها من أموالها مباشرة فلابد من الفصل بوضوح بين ادارة النقابة وأموالها وبين ادارة الجمعية التعاونية وأموالها ويجب أن يكون للجمعية التعاونية التابعة للنقابة اداراتها الخاصة وتنظيمها المالى والادارى الخاص وأن تسجل طبقا لقانون التعاون حتى يمتنع الخلط بين سلطان ومسئوليات كل من النقابة والجمعية

*) Cf. National Trade Union Congress : **Why Labour Must Go Modern, Singapore, 1970, p. 256.**

التعاونية ، (*) ويجوز التنسيق بين انشطة النقابة والجمعية التعاونية ويتم ذلك بتمثيل النقابة بصفتها عضو مؤسس فى مجلس ادارة الجمعية التعاونية وفى جمعيتهـا العمومية أو عن طريق انشـاء لجان مشـتركة بين النقابة والجمعية ٠

ويترتب على مساهمة النقابة المالية المباشرة فى الجمعيات التعاونية من المستوى الأول مشكلة صعبة هى مسألة حق التصويت للأعضاء المؤسسين وتمثيلهم فى مجلس الادارة أو لجنة الادارة ٠

ففى سنغافورة مثلا حيث المؤتمر القومى للنقابات NTUC عضو مؤسس فى الجمعية التعاونية للتامين يملك المؤتمر ١٠٫٠٠٠ سهم وله ما يقابلها من حقوق التصويت بينما يملك باقى الأعضاء العاديين سهما واحدا وصوتا واحدا لكل منهم ، ولمجلس ادارة جمعية التامين كل سـلطات الادارة فى الجمعية ويعين معظم أعضـاء المجلس بمعرفة مؤتمر النقابات كعضـو مؤسـس وهم يشغلون فى نفس الوقت مراكز قيادية فى الجمعية وهم أيضا مسئولون أمام مؤتمر النقابات ٠

وهذا الموقف المالى والتنظيمى الخاص من الجمعيات التعاونية التى يشترك فيها مؤتمر النقابات فى سنغافورة يجعل تلك الجمعيات أقرب ما تكون الى شركات غير ساعية للربح تملكها النقابات من أن تكون جمعيات تعاونية بالمعنى الصحيح ٠

وللخروج من هذا المأزق أنشأت الحركة العمالية « الدانمركية » صندوق تمويل التعاونيات العمالية « كوسيلة لضمان الاسـتثمار السـليم لأموال النقابات فى الجمعيات التعـاونية ، وليكون هذا الصـندوق جهازا مركزيا

*) Cf. Levi, Y. : Various aspects of the cooperative activity of trade unions in developing countries, in : Friedrich-Ebert-Stiftung, Ed., Trade Unions and Co-operatives in the Development of Asia, 1970, op. cit., p. 146.

لتخطيط وتطوير الحركة التعاونية ومن مزايا هذا التنظيم ما يلى : (*)

- فصل مصالح النقابة عن مصالح الجمعية التعاونية من الوجهة الاقتصادية ٠

- تقليل اخطار الخسائر بانشاء صندوق تشترك فى تمويله النقابات والجمعيات التعاونية لمواجهة الخسائر الأولى ٠

- تقليل المخاطرة بوجه عام عن طريق تنويع الاستثمارات فى جمعيات تعاونية وفروع اقتصادية مختلفة ٠

- استخدام الخبراء لبحث الاستثمارات المقترحة وابداء المشورة بصددها ٠

ويفيد انشاء مثل هذا الصندوق بالبلاد النامية فى النهوض بالأنشطة التعاونية وتوفير فرص العمل غير الزراعى فى المناطق الريفية ، ومن الطرق الأخرى لاستثمار اموال النقابات فى الجمعيات التعاونية المشاركة المباشرة فى المنظمات التعاونية المركزية على المستوى القومى ويمكن تشكيل هذه المنظمات فى هيئة شركات مساهمة يمتلك اسهما فيها كل من النقابات والتعاونيات (مثل الجمعية التعاونية المركزية فى فرانكفورت بالمانيا) ٠

واخيرا وليس آخرا يمكن استخدام اموال النقابات لضمان القروض التى تقدمها المصادر الخارجية للتعاونيات أو تقدمها التعاونيات لأعضاء النقابات ٠

العمل النقابى التعاونى المشترك فى ميدان المساومة الجماعية :
Joint Trade Union/Co-operative Action in Collective Bargaining

يشير هذا الى ما يسميه يائير ليفى Yair Levi الناحية

*) Cf. Heie, H.: Denmark — A case Study, in : International Labour Office, Report, Asian Regional Seminar, 1970, op. cit., pp. 84 et seq.

المزدوجة لتكامل التعاونيات التى تنشئها النقابات بالنسبة لأنشطة الحركة التعاونية والوظائف التقليدية للنقابات • (*)

فقد تطلب النقابات الخدمات التعاونية لأعضائها أثناء مفاوضاتها الجماعية مثل التأمين الجماعى لدى جمعية تأمين تقيمها النقابة كجمعية INCOME فى سنغافورة أو مساعدة صاحب العمل فى انشاء جمعية استهلاكية أو جمعية للادخار والاقراض ، جمعية كانتين فى المصنع ، أو انشاء نظام للادخار المنتظم أو استقطاع أقساط التأمين •

العمل النقابى التعاونى المشترك على المستوى القومى : (**)

Joint Trade Union/Co-operative Action at National Level.

قد تشكل النقابات والتعاونيات منظمة على المستوى القومى تتولى تمثيل الحركتين ازاء الحكومة أو السلطة التشريعية أو الجمهور فى مجالات المصلحة المشتركة بين الطرفين •

ويتنوع شكل هذه المنظمة بحسب طبيعة العلاقات بين النقابات والتعاونيات فى كل قطر فقد تتخذ شكل لجنة من الحركتين المنفصلتين تعمل كجماعة ضغط للتأثير فى بعض القرارات الحكومية أو تتخذ شكل سكرتارية دائمة على المستوى القومى للحركتين لامداد الحكومة بالمعلومات والمشورة فى الشئون النقابية والتعاونية ولدراسة التشريعات الجديدة المقترحة وخطط

---

*) Levi, Y.: Consumers' and Productiin Co-operatives in Developing Countries ..., op. cit., p. 56.

**) For the following see: International Labour Office, Report, Technical Meeting on Trade Unions and Co-operatives, 1967, op. cit., p. 12; Devan Nair, D.C. : Common Interests and Relations Between Trade Unions and Co-operatives and the Role of Government, op. cit., p. 100; International Labour Office, Report, Asian Regional Seminar on Trade Unions and Co-operatives, 1970, op. cit., p. 105.

التنمية واتنظيم ندوات أو مؤتمرات مشـتركة أو لتعمل كجهاز استشـارى ووحدة بحوث ٠

واذا استطاعت التعاونيات والنقابات ضم جهودها لانشاء منظمات مساعدة ذاتية فى اطار برامج التنمية الشاملة فقد يؤدى ذلك الى اقناع الحكومات بالاعتراف بدور النقـابات والتعـاونيات الايجـابى فى التنمية الاقتصادية للبلاد أكثر من أى وقت مضى مما يسهل للحركتين سماع صوتها للحكومات ٠

مجالات اختلاف مصالح النقابات والتعاونيات :

Areas Where the Interests of Trade
Unions and Co-operatives are opposed.

تعاونيات المنتجين المستقلين وتعاونيات الحرفيين والتجار :

Co-operatives of Independent Producers, Craftsmen and Traders.

اوضحـنا آنفا أن فكرة تمـاثل وتكامل الحركة التعـاونية والحركة النقابية وبالتالى وجوب أن يعملا معا ، لا تأخذ فى الحسبان أن جزءا كبيرا وقويا من الحركة التعاونية يمثل مصـالح المنتجين المسـتقلين والحرفيين والتجار بصفتهم مالكى مزارع أو ورش أو صناعات صغيرة أو محـلات تجزئة أى أصحاب اعمال ، ولذا لا يمكن تصنيف التعاونيات التى يؤسسها هؤلاء (تعاونيات التوريد والتسليف ، تعاونيات الائتمان ، تعاونيات الخدمات المختلفة) على أنها جزء من الحركة النقابية بل تمثل فى الحقيقة أصحاب عمل من الطبقة المتوسطة ٠ (*)

وتهدف هذه التعاونيات الى الدفاع عن بقاء المشروعات الاقتصـادية

---

*) Cf. Bavin, T.: Some Examples of Achievements in the Trade Union — Co-operative Field in Developing Countries, op. cit., pp. 15, 19.

المستقلة صغيرة ومتوسطة الأجل ضد المنافسة من جانب الجماعات الدولية والمحلات التجارية الكبرى والمزارع الكبيرة والصناعات الكبيرة ٠

ولا ترتبط هذه النقابات بمصالح مشتركة مع النقابات ولا ينتظر ان تتعاون معها الا بدرجة قليلة على المستوى القومى من خلال مؤسسة القمة التعاونية التى تضم جميع التعاونيات على اختلاف انواعها من استهلاكية واسكانية وادخارية وائتمانية التى لها فى العادة روابط اوثق مع الحركة النقابية ٠

ومما يذكر أن تعاونيات اصحاب الأعمال من الطبقة الوسطى قد تكون قوية وواسعة النفوذ فى مؤسسات القمة التعاونية القومية وقد تصوت ضد التعاون الوثيق مع النقابات والمشروعات التعاونية التى ترعاها النقابات ٠

وهنا لابد من تبادل المزيد من المعلومات حول اغراض ومزايا التعاون بين التعاونيات والنقابات لايجاد الثقة والتفاهم المتبادلين ٠

التفاوض الجماعى مع المشروعات التعاونية بوصفها من اصحاب العمل : (*)

Collective Bargaining with Co-operative Enterprises in their Capacity as Employers.

كلما نمت الجمعيات التعاونية من حيث الحجم ورقم الاعمال كلما ازدادت اهميتها بوصفها صاحبة عمل مما قد يؤثر على موقفها ازاء النقابات٠

فالمشروعات التعاونية كغيرها من المشروعات لابد أن تخفض نقابات التشغيل الى ادنى ما يمكن وقد تنجح فى سبيل ذلك الى ابقاء الانفاق على الأجور وأدوات الأمن والخدمات الاجتماعية عند اقل مستوى ممكن ٠

*) For the following see: Picket, L.E.: Achievements in Trade Union Co-operative Action in Developing Countries, op. cit., pp. 125 et seq.; Choubey, B.N. : Employer/Employee Relations in Co-operative Enterprises in India, in : ILO Co-operative Information 1/71.

ومن ناحية اخرى يتجه الرأى خاصة فى التعاونيات الوثيقة الصلة بالحركة العمالية الى التأكيد على ضرورة ان ينال موظفو المشروعات التعاونية مزايا وظروف عمل تماثل ان لم تفضل تلك التى يقدمها القطاع الخاص ·

ويحصل موظفو المشروعات التعاونية فى البلدان الصناعية مثل المانيا على ظروف عمل تماثل التى يحصل عليها موظفو المشروعات الخاصة المماثلة، وكثير من موظفى التعاونيات اعضاء فى النقابات ، بل ان الجمعيات الاستهلاكية تصر على أن ينضم موظفوها الجدد الى عضوية النقابات ،وفى التعاونيات الاستهلاكية التى تساهم فيها النقابات كأعضاء مؤسسين يحدث أن يضطر ممثلو النقابات المنتخبين فى مجالس ادارة التعاونيات الى التفاوض نيابة عن المساهمين (الأعضاء) أصحاب العمل مع ممثلى النقابات الذين يدافعون عن مصالح الموظفين ·

لكن فى معظم البلدان النامية يقل عدد موظفى التعاونيات المنضمين الى النقابات ، كما أن ظروف العمل هناك فى غاية السوء لا سيما فيما يتعلق بالتعاونيات الزراعية الصغيرة ·

وتؤثر ظروف العمل السيئة تأثيرا سلبيا على المشروعات التعاونية ، ونظرا لأن موظفى التعاونيات لا يستطيعون الدفاع عن مصلحتهم فقد تدخل المشرعون فى تنزانيا وسريلانكا وأصدروا قوانين خاصة لمعالجة هذه المشكلة ·

فصدر فى تنزانيا عام ١٩٦٨ قانون الموظفين التعاونيين الموحد (*) ونص على انشاء لجنة موحدة للموظفين التعاونيين مشكلة من مندوبين عن الحكومة وعن الحركة التعاونية لتنظيم أوضاع الاستخدام ، وأقل

*) Unified Co-operative Service Act, No. 44 of 1968, Unied Republic of Tanzania.

حد للمؤهلات التى لابد عن توافرها واحكام نقل وترقية موظفى الجمعيات التعاونية من المستوى الثانى ·

وصدر قانون فى سيرلانكا عام ١٩٧٢ يماثل القانون المشار اليه وبوجبه تشكل لجنة للموظفين التعاونيين ، وهى لجنة حكومية وظيفتها وضع شروط الاستخدام لكافة موظفى الجمعيات التعاونية وبذلك لم يعد للنقابات مجال لتتولى تنظيم موظفى التعاونيات أو تحسين ظروف عملهم عن طريق التفاوض الجماعى ، سوى بمحاولة التأثير فى قرارات اللجنة ·

مشكلات تتطلب المناقشة : Problems for Discussion

حاولنا فى هذا البحث ايضاح أوجه التشابه والاختلاف بين التعاونيات والنقابات فى مناقشة امكانيات وقيود العمل المشترك بين الحركتين ·

وقد قصدنا الى ابراز الفروق بين التعاونيات والنقابات ومشكلات تعاونهما عن عمد منا لشعورنا بأنه لا شىء يقربنا من النتيجة المرجوة وهى معرفة مجالات التعاون بين الحركتين الا باتخاذ المذهب الانتقادى Critical approach حتى تنجلى الآفاق التى تستطيع الحركتان القويتان بامكانياتهما والقائمتان على مبدأ المساعدة الذاتية أن تضما جهودهما المشتركة من أجل تحسين أحوال الطبقة العاملة اقتصاديا واجتماعيا · وفيما يلى مسائل نقترح أن تطرح للمناقشة بتوسع :

١ ـ هل تستطيع الجمعيات التعاونية توسيع مجال تناولها للأمور فلا تقصر جهودها للنهوض بالمصالح الاقتصادية على أعضائها وحدهم بل تمد هذه الجهود الى كل الفئات منخفضة الدخل بوجه عام ؟

٢ ـ هل يمكن للفقراء الحقيقيين أن يرتقوا بأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية عن طريق انشاء التعاونيات ؟

٣ ـ كيف تستطيع النقابات زيادة فاعليتها فى المناطق الريفية بتنظيم الأنشطة التعاونية التى توسع من نطاق العمالة وتخلق فرص عمل جديدة ودخولا جديدة للريفيين ؟ (*)

٤ ـ كيف يتسنى للنقابات التأثير فى التنمية التعاونية بالريف بطريقة لا تؤدى الى ظهور طبقة ممتازة جديدة بل تعمل على توزيع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتقاسمها الجميع ؟ (**)

٥ ـ ما موقف النقابات بصفتها العضو المنشىء للجمعية التعاونية التى ترعاها ؟

٦ ـ كيف يتحقق المشاركة العمالية فى المشروع التعاونى ؟

٧ ـ ما الاجراء الذى تتخذه النقابات لتحسين نظام العمل والترقى وسياسات الاستخدام فى الجمعيات التعاونية ؟

*) Co-operative Employees Commission Act, No. 12 of 1972, Ceylon/Sri Lanka.

**) Picket, L.E.: Achievements in the Trade Union — Co-operative Field in Developing Countries, op. cit., p. 124.

كلمـــة اخيـرة :

الفيضان العلمى ·· ومركز المعلومات ·· للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

لم يعد ممكنا لمصر أن تستمر فى المعاناة من وضع تختزل فيه قدرات خبرة مواردها البشرية من علماء ومهنيين ومديرين بسبب النقص الحاد فى ادراك ما للمعلومات من أهمية فى عملية التنمية ، وهو الوضع الذى أدى الى قلة استخدام المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة فى الزراعة والصناعة والخدمات وكافة المجالات الأخرى ذات الاهمية البالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ·

ويسعدنا أن أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا قد شرعت منذ يناير ١٩٨٠ فى جهد طموح لاقامة نظام قومى للمعلومات العلمية والتكنولوجيــة لمؤازرة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ·

وكمـا نذكر جميعا أن المؤتمر الثالث للتجـارة التعاونيـة الدولية قد أوصى بانشاء بنك للمعلومات كضرورة حتمية لخدمـة التجـارة التعاونيـة الدولية ·

ويهمنا أن نوضح أن مجتمعنا الدولى المعاصر يعتبر « عصر الفيضان العلمى » وأن من أبرز سمات المجتمعات المتقدمة انها تخصص جانبا كبيرا من مخصصـات الميزانيات سواء على مسـتوى ميزانية الدولة ·· أو ميزانية مختلف الوحدات ، سواء اكانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو علمية ·· الخ هذه الوحدات جميعا تخصص نسبة عالية من ميزانياتها للبحث العلمى ·· والبحث العلمى هـو الذى يقود المجتمعات الى كشـف الكثير مـن اسرار الحياة ·· وهو يؤدى ايضا الى كثير من المخترعات التى تسـتخدم لخدمة الانسانية ·· ولذلك فان من أهم ما تسعى اليه الدول المتقدمة انشاء « مراكز للمعلومات » فى مختلف فروع المعرفة ·· ولذلك نجد ايضا الجامعات المتقدمة

فى الدول الصناعية ، وغيرها من الجامعات تنشىء مراكز للمعلومات تتعلق بالبحوث التى تجريهـا ، والبحوث التى تجـرى فى جامعـات العالم ، حتى لا تكرر نفسها ، أو تكرس جهدها فى موضوع يكون غيرها قد سبقها فيه ، فاذا كان الوضع كذلك ، فان من المسلمات أيضا أن انشاء مراكز للمعلومات لخدمة أغراض البحث العلمى سواء فى الجامعات أو غيرها من المؤسسات المعنية بهذا الموضوع الهام يعتبر أمرا حتميا لخدمة التطور ·

ويؤكد المجتمع الدولى المعاصر أهمية الكتاب والمراجع العلمية فى تنمية المهارات والقدرات العقلية ··· ومن هذا المنطق فان هناك حقيقة مؤكدة أن هذه المراكز تخدم أيضا موضوع الكتاب ·· ولذلك فان التصورات العلمية التى نوقشت على أعلى المستويات فى مصر وفى الخـارج تعتبر موضوع « مراكز المعلومات » من الموضوعات الهامة على أسـاس أن هـذه المراكز أصبحت تمثل التطوير الحديث فى الوظائف التقليدية للمكتبات ، كما أصبحت تمثل السند الرئيسى فى عملية البحث العلمى ·

وتعتبر مشـكلة « المعلومات » من أبرز المشـكلات الحيوية فى عصرنا الحديث كما أن حدودها كمشكلة لا تتوقف عنـد مدى معين ، وانمـا تتزايد وتتشعب الى درجـة أصبحت تفوق كل تصـور وستظل فى هذا التزايد ما لم نسارع الى تصميم النظم الكفيلة بالتحكم فى هذا الفيضان العلمى وتنظيمه وتيسير الافادة منـه ، ولابد لنا فى هذا المجال من أن نتخطى التفكير والنظم التقليدية السـائدة حتى الآن ، وننتقل نقلة تطورية هائلة تفوق فى مداهـا ما وصلت اليه المعـلومات من تشـعب وتنوع حتى يمكن السـيطرة عليها وتسخيرها فى خدمة العلم والتطبيق فى وقت واحد معا ·

وقد برزت مشكلة المعلومات فى العالم نتيجة عدة عوامل من أهمها :

ـ التضخم فى حجم الانتاج الفكرى فى العالم نتيجة التوسع الكبير والمتزايد فى نشاط المؤسسات العلمية ومراكز البحوث فى العالم ، فضلا عن اتساع نشاط الهيئات الصناعية والتجارية والخدمية فى العالم فى انتاج كميات

ضخمة من المعلومات المتصلة بنشاطها وفى القيام ببحوث تطبيقية متصلة بهذا النشــاط ·

ـ تعدد اللغات التى يصدر بهــا هذا الانتــاج الفكرى على مســتوى العالم كله ، وبالتالى استحالة الالمام بهذا الانتاج بالنظر الى مشكلة اللغة ·

ـ عدم اقتصار الانتاج الفكرى على الاشكال التقليدية المألوفة وظهور أشكال جديدة كالنشرات وتقارير البحوث وبراءات الاختراع ، وغيرها من المواد الاعلامية المختلفة ·

ـ تداخل العلوم والتزاوج بينها مما أدى الى تعقد احتياجات المستفيدين من خدمة المعلومات مع تطور الاحتياجات البحثية فى نفس الوقت ·

ـ قصور الاساليب والوسائل التقليدية عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للباحثين والمستفيدين من المعلومات ·

وعلى الرغم من أهمية المعلومات ودورها الحيوى فى المجالين التطبيقى والأكاديمى ، الا اننا نجد أن هناك مجموعة من المشكلات والصعوبات التى تصادف عملية الحصول على المعلومات بشــكل ميســور ومتكامل فى نفس الوقت ·

وقد نشأت أبرز هذه المشكلات وتضخمت فى أعقــاب الحرب العالميــة الثانية بعد ما تزايد الاهتمام بالمعلومات ، واتضحت أمام الباحثين الآفاق العلمية والأكاديمية الجديدة التى يمكن أن ينطلقوا اليها عن طريق المعلومات الجديدة والمتنوعة ·

من هنا يمكن أن نحدد أبرز العوامل التى أدت الى ظهور المشكلات التى تصــادف المعلومات فى المرحلة الحديثــة التى يمكن أن نطلق عليها مرحلة « تفجر المعلومات » أو عصر « الفيضان العلمى » ، وتتركز أهم هذه العوامل فيما يلى :

١ ـ الاهتمام بالبحث العلمى فى المجالات الاكاديمية المختلفة ، وفى المجالات التطبيقية أيضا فى قطاعات الصناعة والخدمات ، وما يؤدى اليه هذا الاهتمام من ضرورة توافر المعلومات الدقيقة المستمرة ٠

٢ ـ رغبة الباحثين ـ فى المجالات العلمية ، والتطبيقية ـ فى الوصول بسرعة الى المعلومات المتصلة بموضوعات تخصصهم أو بموضوعات ومجالات البحوث التى يقومون بتنفيذها حتى يمكنهم الانطلاق من حيث انتهى من سبقوهم ، حتى تكون مساهمتهم فعالة فى تطور العلم وتقدمه ، وفى بناء استنتاجاتهم على أحدث النظريات العلمية ٠

٣ ـ الحرص على معرفة البحوث التى أجريت فى اماكن أخرى فى العالم وذلك فى الحالات التى تستدعى اجراء دراسات مقارنة ، وهى الحالات التى تستوجب الاطلاع على نتائج البحوث السابقة لتتبع خطواتها والآفادة من أسلوبها ونتائجها ٠

٤ ـ الحرص على عدم تكرار البحوث التى أجريت فى أى مكان فى العالم ونشرت نتائجها بلغة مختلفة ، وذلك ضمانا لتطور العلم ، وتجنبا لتبديد الموارد المادية والبشرية ٠

٥ ـ كما كان من نتيجة الاهتمام المتزايد بالبحث العلمى ـ سواء من المؤسسات العلمية أو التطبيقية ـ وتشجيع القائمين عليه ، ازدياد البحوث المنشورة ـ بمختلف أشكال النشر ـ فى نفس الوقت الذى لم تتطور فيه الدمة المكتبية ـ بشكلها وأسلوبها التقليدى ـ الى الدرجة التى تتيح استيعاب هذه الزيادة الهائلة المتنوعة فى البحوث ، وتعميم الآفادة من نتائجها على الصعيدين العلمى والعملى ٠

من هنا ، وبناء على هذه العوامل ، برزت مشكلة « **التفجر فى المعلومات** » والتى كانت وليدة التطور والتوسع والتضخم فى مجال الانتاج العلمى ابتداء من نهاية العقد الخامس من القرن العشرين والتى أخذت تتزايد خلال العقدين السادس والسابع وبلغت ذروتها خلال العقد الثامن الحالى ، مما جعل بعض

الباحثين فى مجـال التوثيق يذهبون الى ان عمليـة ضبط الانتـاج العلمى وتنظيمه والتحكم فيه اصبحت عملية مستحيلة اساسا ، وأن هذه الاستحالة تتمثل فى عدة ابعاد منها :

ـ الاستحالة المادية : والتى تتمثل فى انه لم يعـد فى اسـتطاعة اى باحث او أى عالم فى اى فرع من فروع التخصص ، ان يقرأ ويستوعب كل الانتاج الفكرى الذى يمكن أن يكون ذا اهمية بالنسبة له والذى يرتبط بموضوع بحثه او بمجال تخصصه ·

ـ الاستحالة الاقتصادية : والتى تتمثل فى انه لم يعد فى اسـتطاعة اى فرد ، او اى هيئة ، أن تحصل على اكبر قدر من الانتاج الفكرى الذى يشتمل على معلومات لها قيمتها والتى يمكن الافادة منها فى حل المشكلات التطبيقية واجراء الدراسات اللازمة للمجال العملى ، او اجراء البحوث والدراسات الأكاديمية ·

ـ الاستحالة التكنيكية : والتى تتمثل فى عجـز الأسـاليب والطرق المكتبية التقليدية عن مجاراة التطور الهائل فى حجم الانتاج الفكرى ونوعيته ، وعدم وجود الوسائل الحديثة التى تكفل مقابلة مطالب الباحثين واحتياجاتهم من المعلومات الدقيقة التى تتلاءم مع متطلباتهم البحثية ، وبالسرعة التى تتفق وطبيعة نشاطهم ·

ـ الاستحالة الزمنية : وهى التى تتمثل فى ضـيق الوقت المتـاح للباحث ـ حتى لو استغل وقته كاملا ـ بالقياس الى المدة الزمنية اللازمة لاستيعاب الانتاج الفكرى فى مجال تخصصه ، وبالنظر ايضا ـ وهذه نقطة فى غاية الاهمية ـ الى التطور الذى يحدث فى هذا المجال وهو ما يقتضى متابعة مستمرة لكل ما ينشر من بحوث جديدة فى مجال التخصص ، ولا شك أن ذلك يمثل استحالة اساسية فى استيعاب الانتاج الفكرى من ناحية ، فضلا عن أن مهمة الباحث لا تقتصر على مجرد الاستيعاب فقط ، وانما تمتد الى

الاستفادة من القرارات فى القيام بدراسات متطورة للوصول الى نتائج جديدة ٠

ومن هنا فمن الضرورى أن تهتم الجامعات ومراكز البحوث بانشاء مراكز معلومات وتوثيق متخصصة تقوم بتنظيم المعلومات المتاحة فى الموضوعات المختلفة وتحديد مصادرها بطريقة تجعل الاستفادة منها ميسورة وشاملة ، وذلك عن طريق اداء مجموعة من الخدمات الاساسية ، ودعم جهود هذه المراكز للقيام بهذه الخدمات على الوجه الاكمل ٠

والله يوفقنا جميعا لما فيه خدمة البحث العلمى وصولا الى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أسس علمية ٠

الفهـــرس

البحث الثانى

تاريخ حركة جمعيات الائتمان

البحث الثالث

دراسة حول انشاء التعاونيات الريفية

البحث الرابع

التعاونيات ومحاربة الفقر فى الريف

البحث الخامس

الزراعة عام ٢٠٠٠

البحث الخامس

تجارب الامم فى التعاون

البحث السادس

الاســاليب العلمية والعملية

لتحقيق التكــامل التعــاونى العربى

كلمة البـاحث :

البحث السابع

التعاون .. والحركة النقابية

فهرس الصور والخرائط

رقم الايداع ٨٣/٢٤٠٧
الترقيم الدولى ٤ ـ ٠٠٣٠ ـ ٧ ـ ٩٧٧

الشركة المصرية لفن الطباعة
عبد المنعم مصيلحى وشركاه
ت ٧٦٩١٤٩